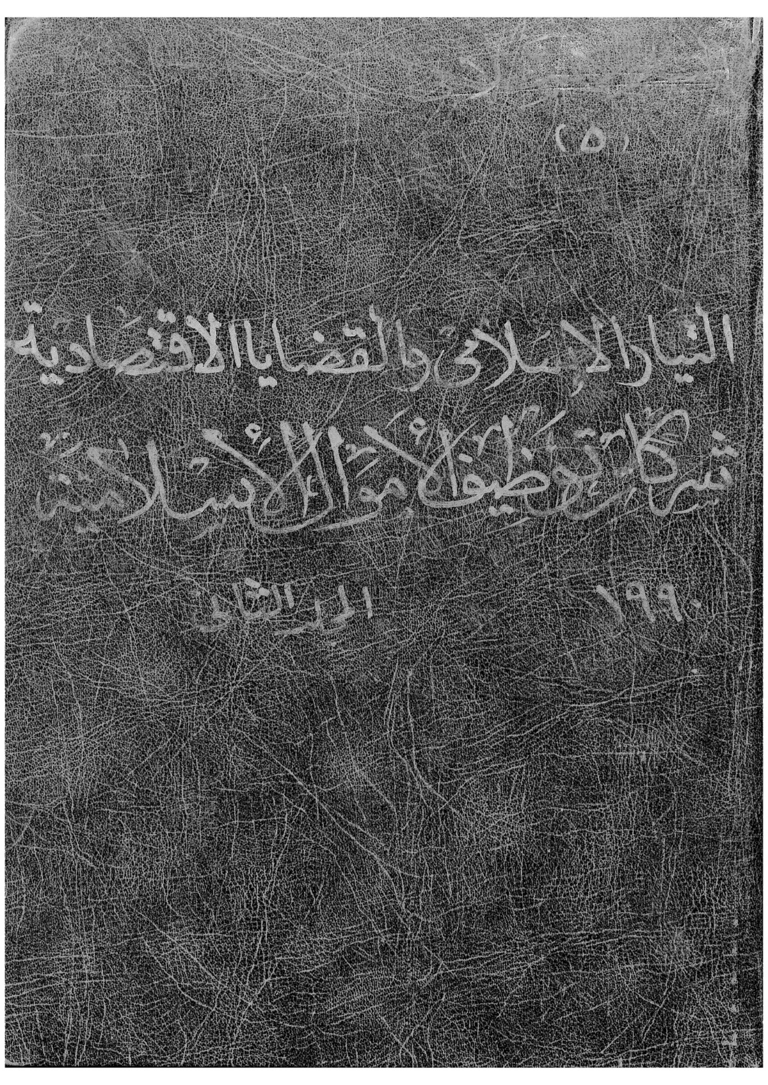

(٥)
التيار الإسلامي والقضايا الاقتصادية
شركات توظيف الأموال الإسلامية
١٩٩٠
الجزء الثاني

بسم الله الرحمن الرحيم

مختارات من
ملفات التيار الاسلامى
"٥"

التيار الإسلامى والقضايا الاقتصادية

شركات توظيف الأموال الإسلامية

١٩٩٠ — المجلد الثانى

اعداد : مركز المحروسة للمعلومات
٤ ش ٩ ب المعادى ت : ٣٧٥٢٠٣٣



الناس والاقتصاد

ضحايا التوفيق

لن تسكت هيئة سوق المال على الظلم الصارخ الذى تمارسه شركات توظيف الأموال التى وفقت اوضاعها ، فالصكوك التى اصدرتها تلك الشركات تضمنت استرداد ٩٠٪ من مبالغ المودعين سنة ١٩٩٤ !

المودعون دفعوا باموالهم مرة واحدة ليستردوها بالقطارة فى شكل اجزاء صغيرة لاتسمن ولاتغنى من جوع ، ومعنى ذلك قهر الناس وأجبارهم على الاستسلام لتشغيل اموالهم سنوات عديدة من اجل سواد عيون اصحاب هذه الشركات التى ربحت الملايين من اموال الكادحين .

مثال واحد من عشرات الخطابات اليومية التى تصلنى ويطلب اصحابها ارسالها الى هيئة سوق المال .. فواحد من المواطنين الذى اودع بشركة الشريف مكافاة نهاية خدمته وهى كل مايملكه .. رصيده ٦١ الف جنيه واول مبلغ يصرفه هو الف جنيه فى اكتوبر ١٩٩٢ ويستمر الصرف بنظام « التنقيط » الى عام ١٩٩٤ حيث يصرف ٩٠٪ من رصيده اذا شاء الله .

الشكاوى التى تصل يوميا لاتحتاج الى تعليق سوى القول بانها ليست مجرد اخطاء تقوم الهيئة بتصويبها مع الشركة ولكنها « استهتار » بمشاعر المودعين واهدار حقوقهم والامر يحتاج ليس الى مجرد تصويب يومى للاخطاء المتكررة ولكن لرقابة حازمة من هيئة سوق المال .

اما مودعو شركة السعد فاقوالهم تثير الفزع وهى تحتاج الى تحقيق عاجل وتقصى حقائق ، يقول المودعون « ظننا انه قد جاء الفرج بعد طول عناء واستلمنا الصكوك بناء على القانون ١٤٦ ولما توجهنا فى تاريخ استحقاق الصك الى فرع الشركة بالزقازيق فوجئنا بان الشركة تقوم بخصم نصف قيمة الصك مع اجبار المودع على التوقيع على ان المودع استلم قيمة الصك كاملة » .

وتناقش المودعون مع مدير الفرع بالزقازيق الذى قال لهم ان المبلغ المخصوم يمثل نصيب المودعين فى الخسائر !!

فقال المودعون .. ولكن الشركة لم تعلن بعد عن ميزانياتها حتى الآن فمن اين هذه الخسائر !! وبقراءة قانون تلقى الأموال سنجد ان هذا الاجراء مخالف للقانون .

ولكن يبدو ان الشركة قدرت الخسائر قبل الاعلان عن الميزانية المهم ان المودعين يسمعون العبارة التالية .. « اللى عاجبه ياخد قيمة الصك منقوصة اهلا به واللى مش عاجبه مع السلامة .. وخلى قانون تلقى الاموال ينفعكم » ..

إنها كارثة يومية لابد لها من نهاية ، حتى لا نسمع من جديد عن ضحايا توفيق الأوضاع .

عبد الرحمن عقل



المصدر : المصـــــور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧ أبريل ١٩٩٠

مفاجآت هامة فى قضية الريـان : النيابـة ترفض تقييم الأصول قبل استرداد الأموال المهربة

كتب : عزت بدوى

● تحسم محكمة جنايات الجيزة يوم الاحد القادم المشكلة القانونية التى اثارها دفاع الريان هذا الاسبوع بشان عدم دستورية القوانين التى يحاكم بمقتضاها آل الريان واعوانهم ، وكانت المحكمة قد طلبت الى دفاع الريان تقديم المذكرات القانونية التى يستندون اليها فى دفعهم بعدم الدستورية ومنحتهم - يوم السبت الماضى - مهلة لمدة يومين لتقديم هذه المذكرات على ان تصدر المحكمة قرارها بشأن الدستورية من عدمها فى جلسة الاحد القادم بعد ان قدمت النيابة العامة مذكرة من ٩٠ فلوسكاب تفند فيها جميع الدفوع التى أثارها الدفاع واستند اليها فى عدم دستورية هذه القوانين وبموجب القرار الذى ستصدره محكمة جنايات الجيزة هذا الأسبوع بتحديد مصير قضية الريان ، إما باستمرار المحاكمة لسرعة الفصل فى الدعوى ورد اموال المودعين وإما تاجيل المحاكمة إلى حين الانتهاء من اتخاذ الاجراءات القانونية لرفع دعوى عدم الدستورية امام المحكمة الدستورية العليا ، والانتظار لحين صدور حكمها فى هذا الشان وهو ما يستغرق ما لا يقل عن عامين او ثلاثة .

ولم يكن الدفع بعدم دستورية القوانين التى يحاكم بها الريان واعوانه هو المفاجأة الوحيدة فى جلسات محاكمة الريان هذا الاسبوع ، فقد كشفت النيابة العامة عن حقيقة « بوب ووكر » وكيل الريان بامريكا الذى مازال الريان يلوح بان لديه حل المشكلة ورد اموال المودعين اذا ما تم توجيه دعوة رسمية له من رئيس الحكومة المصرية عن طريق السفارة الامريكية بعد ان رفض حضور جلسات المحاكمة بناء على اعلانه عن طريق النيابة العامة حيث اعلن المستشار ساهر درويش المحامى العام لنيابة الاموال المتحفظ عليها ان « بوب ووكر » ماهو الا موظف امريكى صغير ويعمل سمسارا للريان

كما كشفت النيابة العامة حقيقة واهداف ادوار الوساطة التى يسعى اليها احمد الريان كل فترة واخرى والتى كان آخرها فضيلة الشيخ محمد متولى الشعراوى والدكتور عبدالصبور شاهين حيث اعلن احمد إدريس رئيس النيابة ان الهدف الاساسى من وراء هذه الوساطة هو الافراج عن آل الريان وتسليمهم اموال المودعين ليواصلوا نهبها .

وناشدت النيابة احمد الريان بالكشف عن امواله التى هربها بالخارج والتى كشفت عنها المستندات والاوراق الرسمية للبنك المركزى ، وكشف المستشار حسن الشربينى ان الاموال التى هربها الريان بالخارج لن تترك ليتمتع بها ولابد من استردادها لصالح المودعين حتى وان كانت قيمة اصوله داخل مصر قد تضخمت بفعل التضخم السائد فى البلاد ، لأن هذه الأموال هى اموال المودعين وليست لآل الريان ، كما رفض المستشار ساهر درويش ماطالب به دفاع الريان من تشكيل لجنة لتقييم اصول الريان داخل مصر ، واشترط ضرورة استرداد الاموال التى فى الخارج اولا والتى تبلغ ٤٠٧ ملايين دولار و١٠ ملايين مارك المانى و٧٥٠ الف جنيه استرلينى .



جهاز المدعى الاشتراكى يطلب اعتماد توكيلات العاملين بالخارج لصرف أموالهم من شركات التوظيف

كتب ـ محمود عبد العظيم :

طلب جهاز المدعى العام الاشتراكى من اصحاب شركات توظيف الاموال التى يحقق معها ، اعتماد التوكيلات الخاصة بالمودعين المصريين العاملين بالخارج الى اقاربهم ، ورد الأموال لهم بموجبها . طلب الجهاز اعتماد التوكيل بخاتم جهة العمل التى يعمل بها المواطن بالخارج ، وتوثيقه من مصلحة الشهر العقارى فى مصر . قدمت معظم شركات الأموال الى جهاز المدعى الاشتراكى قوائم باسماء المودعين بها من العاملين بالخارج ، وارقام حساباتهم ، وحجم ايداعاتهم لامكانية الرجوع الى الجهاز فى حالة انتهاء المدة القانونية يوم ٩ «يونيو» بدون استرداد اموالهم . كما قررت شركتا الهدى مصر وبدر للاستثمار الاتصال بمراسليهما فى دول الخليج لعرض بيع الأصول على المودعين بالخارج .

الزام «الشريف والسعد» بصرف الارباح بالنقد الاجنبي

القاهرة ـ «القبس» :

قررت الهيئة العامة لسوق المال الزام شركات تلقي الاموال التي تم توفيق اوضاعها «الشريف والسعد» بصرف كوبونات صكوك الاستثمار بالنقد الاجنبي فورا وبذات العملة التي تم الايداع بها او ما يعادلها بالدولار الاميركي.

وصرح عبد الحميد ابراهيم رئيس قطاع عمليات السوق بالهيئة انه لا يجوز تاجيل مواعيد صرف كوبونات الصكوك بالجنيه المصري بحجة خصم المبالغ التي تم صرفها خلال العامين الماضيين من اصل الايداعات وقال انه سيتم الزام هذه الشركات بالبرنامج الزمني المعتمد من وزير الاقتصاد وفي حالة تكرار قيام هذه الشركات بمخالفة قواعد وبرنامج صرف الصكوك سيتم اعادة عرض قرار الموافقة على توفيق اوضاعها على وزير الاقتصاد وسيتم سحب الموافقة في حالة تكرار المخالفات.

وقال ان الهيئة استدعت عبداللطيف الشريف واشرف سعد رئيسي اكبر شركتين لتلقي الاموال وابلغتهما بضرورة الالتزام ببرنامج الصكوك وصرف كوبونات الصرف الاجنبي بذات العملة وتصحيح الاخطاء الواردة في بعض الصكوك بما يحقق بداية الصرف لجميع المودعين اعتبارا من اول دفعة، واكد ان الهيئة تراقب عمليات الصرف بواسطة مجموعة من الخبراء المتخصصين كما انها ترحب بتلقي شكاوى المودعين في الشركات التي تم توفيق اوضاعها وسيتم التحقيق فيها فورا.



الريان يحاكم الجميع !!

كتب محمد نجم :

كانت جلسات محاكمة الريان وشركاته والتى عقدت فى بداية الأسبوع الماضى من اغرب الجلسات التى شهدتها قاعات المحاكم المصرية ، فلأول مرة فى تاريخ المحاكمات يتحول « متهم » فى قضية إلى « ممثل اتهام » ويوزع اتهاماته على الجميع .. الحكومة .. والنيابة .. والصحافة ، كما تحول إلى « محام » ايضا .. يشرح القانون ويفسره !

فقد بدأ احمد الريان فى الجلسة الأولى يهاجم هيئة سوق المال ويتهمها بالتعنت معه بخلاف الشركات الأخرى ، وتحداها أن تقدم جميع المراكز المالية لشركات التوظيف وتواريخ تقديمها ، والقواعد التى تم على أساسها الموافقة على توفيق أوضاع بعض الشركات ورفض البعض الآخر .

وفى الجلسة الثانية .. واصل الريان ما كان قد بداه من هجوم .. متسائلا كيف تعجز الدولة مع تعدد اجهزتها الرقابية والأمنية عن معرفة مصير أمواله فى الخارج ؟ وكيف تكتفى النيابة العامة - طوال ١٨ شهرا - بمجرد تشكيل لجنة لبحث المركز المالى لشركته ؟ متهما اياها بالتقصير والاهمال فى متابعة اموال الشركة التى هربها إلى الخارج او البحث عن الذهب الذى خباه ؟ .

وكان من الطبيعى أن يتولى ممثلو النيابة الرد ..

وطلب المستشار ساهر درويش من احمد الريان ان يعيد الأموال المهربة إلى الخارج وبدون مماطلة ومقدارها ٤٠٠ مليون دولار و ١٠ ملايين مارك و ٧٥٠ الف جنيه استرلينى وأن يرد الأموال إلى أصحابها وكفى المؤمنين شر القتال !



المصدر : روز اليوسف

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣٠ أبريل ١٩٩٠

رئيس حزب مصر الفتاة :

الغي مؤتمر صحفى شركة بعد الانتشار

تعقيباً على التحقيق الصحفى المنشور فى العدد رقم ٣٢٢٨ بتاريخ ١٩٩٠/١/٢٣ تحت عنوان « ٣ أحزاب على الزيرو » جاءنا الرد التالى من على الدين صالح رئيس حزب مصر الفتاة .

اولاً . ان الحزب يستاجر مقره بموجب عقد إيجار مفروش وليس خالياً وبإيجار شهرى قدره الفا جنيه .

ومعنى هذا انه لا يوجد عطاء عقارى او إيجارى على الإطلاق قدم للحزب .. فقد استاجرنا كما نستاجر من اى مؤجر كان .. ولو كان هناك تميز ممنوح لنا فى هذا التاجير لصدر العقد خالياً لا مفروشاً .. ولصدر بقيمة رمزية او تبرعية كما يزعم الممثل حمدى احمد .

ثانياً : ان السيد محمود طاحون لم يتبرع باكثر مما يتبرع به الأعضاء ومرفق طيه صورة ضوئية من كشف التبرعات موضح قرين كل اسم المبلغ المتبرع به .

ثالثاً . ان السيد محمود طاحون لم يؤجر لنا الشقة التى يشغلها الحزب .. بل الذى اجر لنا هى الشركة وطبقاً للاصول المعمول بها والمطروحة امام مجلس إدارتها الذى عرض عليه العقد قبل التوقيع .

رابعاً . ان السيد محمود طاحون عضو بالحزب ، وان اختياره بالمجلس القيادى كان نتيجة لكفاءته السياسية عبر الاتحاد الاشتراكى ومنظمة الشباب الاشتراكى وذلك حتى يمثل عنصر ثورة يوليو اما اختياره نائباً للرئيس فلم يكن إلا بإجماع من اعضاء المجلس القيادى الذى عرض عليه امر ترشيحه هو والنائب الثانى والامين العام والامناء المساعدون .. حيث تم التنصيب بطريقة انتخابية بعيدة عن إملاء شخصى منى ، وقد اجتمعت الجمعية العمومية للمؤسسين وقررت انتخاب الرئيس والموافقة على بعض تعديلات البرنامج واودع بمحضر الجمعية .

خامساً : انه لم يحدث ان الحزب عدل عن استئجار صالة بفندق ٣ نجوم لعقد المؤتمر الصحفى فى فندق اخر ٥ نجوم .. كل الذى حدث أن الحزب الغى المؤتمر الصحفى من اساسه اكتفاء بالتصريحات والاحاديث الفردية التى صرح بها رئيس الحزب لكافة الصحف المصرية واليومية .

سادساً واخيراً : ان السبب فى هذا الادعاء من الممثل حمدى احمد ان الحزب عينه اميناً مساعداً للجنة الحزب بالعجوزة .. فاراد دخول المجلس القيادى وهو مالم يوافق عليه الحزب . ■



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٣٠ أبريل ١٩٩٠

فى محاكمة الريان :

خناقة بين لجنة التحفظ والريان!

● مودع يحاول اقتحام قفص الاتهام ومحام يتهم الريان بالمتاجرة بالدين

تابع المحاكمة ابراهيم خليل.

على مدى يومى السبت والأحد الماضيين نظرت محكمة جنايات الجيزة قضية الريان بارض المعارض وسط إجراءات أمن مشددة واستغرقت المحاكمة اكثر من ٥ ساعات فى مناقشة دستورية قانون توظيف الأموال من ٩ ساعات طول مدة الجلستين .

وقبل بداية الجلسة الاولى للمحكمة تعدى احد المودعين بالسب على احمد الريان واتهمه بالنصب والاحتيال واقتحم قفص الاتهام لولا تدخل الشرطة التى منعته ، وحضر هذا المودع الذى تعدى عمره الخمسين عاماً ضمن عدد كبير من المودعين ملاوا اكثر من ربع قاعة المحكمة ، وعندما نادى حاجب المحكمة على بدء الجلسة سلم محامى الريان لرئيس المحكمة مذكرة من الشيخ الشعراوى والدكتور عبدالصبور شاهين طالبا فيها بالإفراج عن توفيق عبدالفتاح وولده محمد توفيق عبدالفتاح ليكونا فى خدمة الوضع الجديد للشركة باعتبارهما محبوسين احتياطياً مع بقاء وضع احمد توفيق عبدالفتاح معلقاً إلى ان يتقرر مصيره بعفو جمهورى عن الحكم الصادر ضده بالسجن لمدة عشر سنوات او بحكم قضائى .

واقترح الشيخ الشعراوى فى مذكرته تشكيل مجلس إدارة مؤقت يمثل فيه المودعون والنيابة العامة والدفاع واحد افراد اسرة الريان وإطلاق يد مجلس الإدارة المقترح فى التصرف فى اصول الشركة لتشغيل المعطل منها وتطوير ادائها وفتح باب الاتفاق والتسوية بين الشركة والمودعين ، كما حدث فى شركات اخرى عن طريق السماح لمجلس الإدارة بالتصرف فى الاصول غير المنتجة عن طريق السماح لمجلس الإدارة بالتصرف فى الاراضى والشقق والمنقولات لتخفيض عدد المودعين اصحاب الحقوق المعلقة .

واكد الشيخ الشعراوى فى مذكرته على وقف الدعاوى المرفوعة من النيابة العامة ضد احمد توفيق عبدالفتاح ووقف دفاع الريان المكون من ثلاثة محامين مطالبا بوضع دعوة لبوب ووكر فى السفارة الامريكية ليأتى للقاهرة حتى تضمن السفارة الامريكية الحفاظ على حياته .

وشكا الدفاع من وجود عشرة اجزاء فى القضية بيضاء وكذلك عدم حصولهم على تسجيلات الشرائط حتى يتم استكمال الاطلاع على ملفات القضية قبل مناقشة الشهود وطالب الدفاع بكشف جميع شركات توظيف الاموال التى تقدمت بطلبات لتوفيق اوضاعها بعد صدور القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ الخاص بتوظيف الاموال ، وعدد الشركات التى تقدمت بطلبات لرد الاموال او التصفية فى المهلة التى حددها القانون وتشكيل لجنة محايدة من بيوت المال المصرية والخارجية لتقييم اصول شركة الريان مع الاستعلام عن طريق النيابة العامة عن رصيد كل من فتحى عبدالفتاح واحمد عبدالفتاح فى كل من بنك مصر إيران وابو ظبى الوطنى وبنك قناة السويس وبنك الاهرام فرع الالفى وبنك الجمال فرع طلعت حرب وجاردن سيتى فى الفترة من ١٩٧٨ ، إلى ابريل ١٩٨٢ ليظهر ما إذا كان لهم أرصدة قبل شركات توظيف الاموال ، وكذلك اعلى رصيد لهم .

واثناء ذلك صاح الريان من داخل قفص الاتهام طالباً الكلمة فوافق رئيس المحكمة وادخل له « ميكرفون » .

فامسك الريان بورقة مكتوبة ورتل آيات من القرآن بتنغيم معين فقاطعه احد المحامين وصرخ فى وجهه قائلاً : هل هذا مكان لقراءة القرآن ، وهل وصل الحال إلى التمسح بالدين والمتاجرة به لهذا الحد توقف الريان عن القراءة ، وقال ساتكلم عن الاصول وهى تغطى ١٧٪ من اموال المودعين حسب كلام النائب العام لانه قال فى بيانه : إن الاموال السائلة ٧٠ مليونا والديون على الاخرين ١٦٠ مليونا ، والمخزون من الكتب ٤٢ مليونا اى ما يوازى ٣٠٠ مليون جنيه بخلاف الاراضى والمصانع والمبانى الجاهزة و ١٢ معرضاً للذهب ثمن المعرض الواحد مليون جنيه يعنى قيمتها ١٠٠ مليون جنيه .. وتساءل الريان لماذا احضروا لنا حازم حسن

المحاسب واحضروا للشريف الدكتور عبدالعزيز حجازى وعلى اى اساس تم اختيارهما .. لو كانت الحكومة تركتنا طوال الـ ١٦ شهر الماضية لاستطعنا التسديد ، كما يفعل المدعى الاشتراكى الآن مع الشركات الأخرى وتساءل ايضاً لماذا يحبس والدى مع انه ليس المدير الفعلى لمحلات الذهب والمدير الفعلي حر طليق

وماذا يضر النيابة لو فكرت فى إخراج والدى فهو يبلغ من العمر ٧٣ عاماً ، هو عشان مش عايز يتمارض ، ويدخل مستشفى يبقى يظل مسجوناً ، وفى هذه اللحظة جرى دفاع الريان إلى قفص الاتهام محاولاً اسكاته ودفع الدفاع بعدم دستورية القانون ١٤٦ لصدوره من مجلس تشريعي غير دستورى .

دستورية المجلس

وفى اليوم الثانى لنظر القضية فاجأ رئيس المحكمة الدفاع بتسلمه نسخة المحكمة من القضية لتصويرها ، ووقف المستشار حلمى خليفة مساعد النائب العام ليرد على دفع الدفاع بعدم دستورية مجلس الشعب قائلاً إنه لم يتوافر فى هذا الدفع الجدية لأن مجلس الشعب ليس طرفاً فى هذا الحكم الخاص بدخول ٣٩ عضواً لمجلس الشعب نظراً لأن امر صحة العضوية وبطلان العضوية هو امر يختص به مجلس الشعب

وقال الدفاع إن اساس الدفع بعدم الدستورية لم يصدر عن مجلس شعب حقيقي بل عن مجلس معدوم ومن ثم يكون قانون توظيف الاموال مخالفاً لنص المادة ٨٦ من الدستور ، واشار الدفاع إلى المتهمين فى قفص الاتهام قائلاً إنهم محبوسون بقانون الطوارىء الذى لم يعرض على مجلس تشريعي لاقراره وتساءلت المحكمة هل تتوقف اعمال المجلس من اجل الطعن فى عضوية عضو بالمجلس . فقال الدفاع منذ اللحظة الأولى صدرت احكام ضد ٧٨ عضواً بخروجهم ودخول غيرهم وطلب الدفاع تقديم مذكرة مفتوحة حول هذا الأمر كما فعلت النيابة وتحدث الدفاع عن إعادة تقييم اصول الريان بما يتناسب مع سعر السوق فتساءل رئيس المحكمة هل الدفاع تنازل عن الدفع بعدم الدستورية . فاختلف دفاع الريان

حول هذا الموضوع قال البعض إن هذا ليس وقت الدخول فى موضوع القضية ووقف احد المحامين قائلاً لا تعارض بين الدفاع ونتمسك بالدفع بعدم الدستورية .

بلا جدوى

وعقب المستشار ساهر درويش قائلاً لقد توسمت فى تدخل الشيخ الشعراوى الخير لاقناع الريان بالارشاد عن الذهب والاموال المهربة للخارج . ولم تات المقابلة إلا بطلب الافراج عنه وعن والده وشقيقه وتسليمه اصول الشركة والريان ماض يكشف من هذا الاعتراض وطلب تليفونا دوليا وتبين انه كان يتصل باصدقائه وافراد اسرته وهى محاولة من قبل المناورة .

واضاف المستشار ساهر درويش : لقد اسفرت محادثات الشيخين عن ان الاموال التى حولت للخارج قد تلاشت وكل مايربط الريان بالخارج هو علاقات تستطيع ان تعطى الريان بعض القروض لتحقيق عائد من مشروعاته وان ياتى بـ ١٠٠ مليون جنيه ، وينقل لمكان آخر غير السجن باعتباره اقتصاديا عالميا واعترض المحامون وصاح احمد الريان فرد رئيس هيئة التحفظ سمعنا لكم بوعى فلتستمعوا لنا دقائق .

وواصل ساهر درويش صوته مطالباً الريان باحضار امواله من الخارج والقول بان الاصول لا تكفى او تكفى فليست من حق الريان فهو يريد ان ينجو و ٤٠٧ مليون دولار ويصور لنا ان بوب ووكر معه عصا سحرية سيسترد بها اموال المودعين . وما هو إلا افاق امريكي شريك لهذا الافاق الموجود بقفص الاتهام .

ووقف الريان قائلاً : من المؤسف ان النيابة التى يفترض ان يكون كلامها فى القانون تترك هذا الاصل وتتحدث ، كما يتحدث رجل الشارع الذى لا يفقه شيئاً فى اى شىء وتساءل الريان موجهاً سؤاله للمستشار ساهر درويش انت مش عارف الفلوس راحت فين لماذا لا تقول اللى عليك ولا تقول اللى لينا .

لماذا لا تشكل لجنة تدخل البنوك وتمشى معاها خطوة خطوة واصدرت المحكمة قرارها بالتاجيل إلى نهاية هذا الشهر للحكم فى دستورية قانون توظيف الاموال .



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١ مايو ١٩٩٠

فى قضية الريان وبعد جلسة استغرقت ٥ دقائق
المحكمة: قانون شركات تلقى الاموال دستورى

رفضت محكمة جنايات الجيزة أمس التى تنظر قضية الريان بعدم دستورية قانون شركات تلقى الاموال وقررت تأجيل المحاكمة لجلسة ٢١ مايو الحالى

عقدت المحكمة برئاسة المستشار د. محمد حسن عبد اللطيف وعضوية المستشارين رشدى عمار وعبد الظاهر عبد الحكم بأمانة سر احمد رمضان .. واستغرقت الجلسة ٥ دقائق نطق خلالها رئيس المحكمة الحكم الذى صدر غيابيا بالنسبة للمتهمين جعفر طاهر محمد واحمد نبيل حسن فولادكو وحضوريا لباقى المتهمين وهم : احمد الريان وشقيقه محمد ووالدهما توفيق عبد الفتاح و٨ اخرين ..

رفضت المحكمة الدفع بعدم دستورية القانون رقم ٥٠ لسنة ٨٤ المعدل بالقانون رقم ١٦٣ لسنة ٥٧ بشأن البنوك والائتمان والقانون رقم ٥٨ لسنة ٨٤ المعدل بالقانون رقم ٣٨٨ لسنة ٥٣ بشأن الدفاتر التجارية والقانون رقم ٨٩ لسنة ٨٦ بشأن تنظيم بعض حالات دعوة الجمهور للاكتتاب العام والقانون رقم ١٤٦ لسنة ٨٨ بشأن الشركات العاملة فى مجال تلقى الاموال واستثمارها ..

وقررت المحكمة استمرار حبس المتهمين الثلاثة الاول والتأجيل لجلسة ٢١ مايو .



د . عبد الصبور شاهين :

نناشد الرئيس مبارك التدخل لحل أزمة المودعين بالريان

كتب ربيع شاهين

ناشد د . عبد الصبور شاهين استاذ ورئيس قسم الشريعة الاسلامية بكلية دار العلوم الرئيس مبارك استخدام سلطاته والتدخل باصدار قرار سياسي لحل ازمة المودعين بشركة الريان لتوظيف الاموال ، وطى صفحة وصفها بانها امتلات بالاحقاد والنزوات والاغراض الشخصية والمؤامرات ..

وأشار الدكتور عبد الصبور الذى التقى مؤخرا بصحبة الشيخ الشعراوى باحمد الريان فى سجنه الى ان تدخل الرئيس مبارك لا يمثل خلطا او تدخلا فى اعمال القضاء او القضية المطروحة امامه مؤكدا ان هذا الخلط ادى الى تعقد المشكلة وصعوبة حلها حتى الآن .

وقال د . عبد الصبور شاهين فى رسالته الى الرئيس مبارك .

سيادة الرئيس : أن تعقد المشكلة نشا عن الخلط الحادث بين اوراقها ذلك ان بها اوراقا خاصة باسرة الريان واخرى بالمودعين وهذا الخلط جعل الحل والخروج من الازمة مستحيلا وانا هنا لا ادافع عن انسان فرد وانما عن الانسانية فى شخص الالاف من المودعين الضحايا ..

اضاف الدكتور شاهين فى رسالته لقد كان متاحا لى ان احصل على ايداعاتى كاملة فى وقت وجيز ودقيق وحرج ولكنى رفضت ذلك واثرت ان اظل شريكا فى هذه الماساة فاذا اخذ الناس اخذت واذا ضاعت حقوقهم تساويت معهم ايضا فى نكبتهم وتلك هى العدالة التى لم يعرفها بكل اسف اناس معروفون بادروا الى سحب ايداعاتهم والنجاة بانفسهم

وقال الدكتور شاهين اننا حين قابلنا احمد توفيق الريان داخل السجن وأجرينا معه لقاء انا وفضيلة الشيخ محمد متولى الشعراوى وتحدثنا معه طوال ٣ ساعات ثم غادرناه معا لم يكن فى نفس احدنا ادنى شك فى صدقة او عزمه على رد الحقوق بأكملها لاصحابها غير اننا لا نملك دليلا على سلامة هذا الاقتناع لان عاقبته فى ضمير الغيب وهذا هو الذى دفعنا الى اعداد مذكرة مفصلة بما حدث ورفعها الى المسئولين ثم الحاقها بهذا النداء اليك ياسيادة الرئيس .



المصدر : الدستور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ مايو ١٩٩٠

فى قضية الريان :

وساطة الشيخ الشعراوى .. مستمرة

مفاجأة : كشوف البركة ضاعت من المستندات !!

كتب ـ أحمد عبد المنعم :

اكد احمد الريان ان الشيخ محمد متولى الشعراوى ما زال مستمرا فى جهود الوساطه التى يقوم بها للتوصل الى حل يريح كافة الأطراف وقال إن ما نشر عن فشل هذه الوساطة غير صحيح لأن الشيخ الشعراوى تدخل بمحض إرادته وبوازع دينى لحل القضية .. أضاف : إن اللجنة المشكلة من الشيخ الشعراوى والدكتور عبدالصبور شاهين قد تقدمت باقتراحات الى النائب العام ولم يرد عليها حتى الآن .

قال احمد الريان اثناء جلسة محكمة جنايات الجيزة التى انعقدت فى ارض المعارض بمدينة نصر إن فضيلة الشيخ الشعراوى اعتذر فقط عن رئاسة مجلس الاداره المقترح لظروفه الصحيه .. وارسل بذلك رسالة الى النائب العام تم نشرها فى الصحف .

وفى الوقت ذاته اكد احمد الريان امام محكمة جنايات الجيزة التى رأسها المستشار الدكتور حسنى عبداللطيف ان الخلاف القائم بينه وبين النيابة العامه يتعلق بمدى سلامة تقدير اصول الشركة فى مصر .. وان هذا الخلاف لا يمكن حسمه الا عن طريق لجنة محايدة من الجهاز المركزى للمحاسبات وبيوت المال فى مصر .. كما حدث مع شركة الهدى مصر .

وقال الريان ان الشركة لديها معارض ومطاعم ومحلات سوبر ماركت ومصانع لتجهيز اللحوم وتصنيعها واكثر من ٧٥٪ منها لم يفتتح بعد وضرب مثالا على ذلك بمعرض الذهب فى المهندسين الذى أشترته الشركه بـ ١,٥ مليون جنيه ثمنه حاليا يزيد عن ٣ ملايين جنيه وكان يبيع فى اليوم الواحد بـ ٥٠ الف جنيه وكذلك ٧٠ معرضا اخر لو حسبت قيمتها على ان كل معرض يساوى ١,٥ مليون جنيه لصارت قيمتها ١٠٠ مليون جنيه وايضا شركة الريان للاستثمارات والعقارات لديها ٣ ملايين متر مربع صالحة للبناء لو حسب المتر بـ ١٣٠ جنيه ستكون الجملة ٤٠٠ مليون جنه وكذلك لدى الشركه مجزر للطيور والحيوانات ومصنع لتصنيع القمامة ومحطات توليد كهرباء ومصانع للمفروشات ومصنع للارضيات والمنظفات الصناعية وهناك عمارة للريان فى الميرغنى بها ١٥٠ محلا تجاريا ولدى الحكومة اموال للشركة وعد رئيس الوزراء بإعادتها .. وقال الريان ان تقدير حجم الأصول اجمالا يقع فى عشر صفحات فلوسكاب !

واضاف الريان ان النيابة العامة استدعت بوب ووكر بصفته شاهدا فى القضية ولهذا خاف من الحضور الى مصر لكننا نريد استدعاءه على ان يتعهد بسداد بعض الاموال للمودوعين كما وعد من قبل بشرط ان توضع له دعوة فى السفارة الأمريكية . وليس بصفته شاهدا .

واشار الريان إلى ان النيابة العامة فى تحقيقاتها معه تصرح بانها تعرف اين الحقيقة ولكنها لا تملك القرار !! مشيرا بذلك الى ضغوط الحكومة على النيابة العامة بدليل ان المقترحات الاخيرة التى قدمها الشيخ الشعراوى وجدت قبولا من النيابة العامة لكن الحكومة رفضتها .

وقد طالب دفاع الريان بتاجيل مناقشة الشهود لحين الاطلاع على كافة المستندات وقال ان العشرة اجزاء الاولى منها غير واضحه كما ان بعض تلك المستندات واشرطة التسجيل لم يتسلمها الدفاع وطالب ممدوح الوسيمى بضم التحقيقات الخاصة بكشوف البركة الى مستندات القضية وقال انه تم حذف اى اشارة من المستندات الحالية لاى شخصية كبيرة .

كما دفع محمد رشاد نبيه محامى الريان بعدم دستوريه القانون ١٤٦ لسنة ٨٨ الخاص بتلقى الاموال وكذلك عدم دستورية القوانين الصادرة من مجلس الشعب فى الفترة من ٢٧/ ٥/ ١٩٨٤ حتى ٥/ ٢/ ١٩٨٧ وهى فترة تشكيل مجلس الشعب فى الدورة السابقة والتى اثبتت المحكمة الدستورية العليا بطلان اجراءات الانتخابات مما دعا رئيس الجمهورية الى حله ويترتب على ذلك بطلان القوانين الصادرة من هذا المجلس وكذلك بطلان القوانين الصادرة منه فى الدوره الحالية نظرا لوجود ٧٨ عضوا خارج المجلس لهم احقية التمثيل وخروج ٧٨ آخرون اشتركوا فى اصدار تلك القوانين وهم بحكم المحكمة الادارة الاخيرة ليسو أعضاء فى المجلس وبالتالى تبطل القوانين التى اشتركوا فى اصدارها ومنها القانون رقم ١٤٦ لسنة ٨٨ المتعلق بشركات توظيف الاموال .

كما طالب الريان بالافراج عن والده وشقيقه مع استمرار حبسه ليتمكنا من إعادة اموال المودعين .



المصدر : آخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ مايو ١٩٩٠

● مساعد المدعى الاشتراكى :

ماذا يدور فى شركات الأموال ؟

حقيقة الخصومات على صكوك السعد والشريف

لا نتدخل فى العلاقة بين الشركات والمودعين

● ما هى آخر تطورات شركات توظيف الاموال .. ؟ وماذا يجرى للمودعين فى الشركات التى يباشرها ويتولاها المدعى العام الاشتراكى ؟ وما حقيقة الضغوط التى تمارس على المودعين فى الرد العينى سواء بالمغالاة فى أسعار البضائع او الضغط عليهم بتحويل ودائعهم الى أسهم فى تلك الشركات ؟ وما حقيقة ما يتردد حول خصم شركات السعد نسبة ٢٥ بالمائة من قيمة الصكوك التى حانت مواعيد صرفها ؟ وكيف يجرى حساب الأرباح والخسائر فى شركة الشريف ؟

قامت آخر ساعة بإجراء تحقيق ميدانى لتعرف على اطبيعة تطورات شركات تلقى الاموال ، وهذا من واقع الشكاوى التى وردت على السنة المودعين .. ومن واقع التحقيقات التى يجريها جهاز المدعى العام الاشتراكى بالنسبة لمجموعة الشركات التى احالتها هيئة سوق المال وهى شركات بدر للاستثمار ، والهدى مصر ، ونيوكايرو .. والزهراء والمراكشى وسلطان ..

وقد عمد جهاز المدعى العام الاشتراكى الى محاولة الوصول الى حلول توفيقية بين هذه الشركات والمودعين ، نظرا لندرة السيولة النقدية فى حوزة اصحاب الشركات .. ووضع اصحاب الشركات امام التزامهم القانونى الذى حدده القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ برد أموال المودعين قبل ١٩٩٠/٦/٩ ووضع تسهيلات لتسوية مشكلة رد اموال المودعين خلال هذه الفترة وتتمثل فى امكانية الرد العينى بشرطين اساسيين :

● عدم إكراه المودعين .
● عدم المغالاة فى اسعار الأموال العينية سواء كانت اراضى او عقارات او شققا

وغيرها ..

ولكن بمرور الوقت ، ومع اقتراب المهلة القانونية على الانتهاء ، لم يتحقق للأسف هذين الشرطين . وبدأت الشركات تمارس ضغوطا هائلة على المودعين بالضغط عليهم بقبول الأموال العينية سواء كانت بضائع او عقارات او خلافه بأسعار خيالية تفوق اسعار السوق او أسعارها الحقيقية .. استغلالا للموقف . وحرص المودعين على الحصول على اى شيء بدلا من لا شيء .. خاصة وان الموقف القانوني ستغير بعد ١٩٩٠/٦/٩ ، واذا حدث ولم تتمكن الشركات من اجراء المخالصات مع المودعين ، فاصحاب الشركات معرضون لاجراءات فرض الحراسة على اموالهم وممتلكاتهم ، وبيعها بالمزاد العلني ..

ويثور تخوف لدى المودعين من تعرض اصول هذه الشركات للخسارة الشديدة فتباع بأبخس الأسعار في المزادات وتضيع بالتالي نسبة كبيرة من ودائعهم .

الضغط على المودعين

ومن خلال رصد ما يجرى في جهاز المدعي الاشتراكي واستعراض الشكاوى على السنة المودعين والسنتهم ، يمكن ان نلخص ما تقوم به الشركات من ضغوط على المودعين في ردها العيني لأموالهم وودائعهم ، بتقويم الأصول والممتلكات والعقارات والبضائع بأسعار خيالية تفوق اسعار السوق ..

● هناك مثلا شقق وعقارات واراضي يتم توزيعها بالمشاركة بين المودعين بأسعار تفوق سعرها الحقيقي .. علاوة على ان المشاركة بالمشاع بين المودعين ، ولا يعرف كل مودع حقيقة حصته في الأرض ..

● هناك بعض الشركات مارست ضغوطا على المودعين بتحويل ودائعهم الى سلع وبضائع مثل الصلصة والجبن والاغذية المحفوظة واجبروا المودعين على ذلك على الرغم من عدم خبرتهم في التجارة ولم يجدوا مفرا من الاذعان لهذه الضغوط ..

● هناك قصة الباخرة التي عرضتها احدى الشركات بحوالي ٩ مليون جنيه ، ومن خلال المفاوضات تم تخفيض ثمنها الى ٧ مليون جنيه .. وتم تمليكها لعدد كبير من المودعين رغم عدم خبرتهم في هذا المجال .. واذعنوا لذلك لان ضمان شيء افضل من لا شيء ..

● هناك أيضا ثلاجة التبريد التي دار حولها جدل واسع ، وحول قيمتها .. وتم تمليكها للمودعين رغم عدم خبرة معظمهم في ادارة مثل هذا المشروع .. كما أن هذا المشروع بعد ادارته لا يعرف المودعون كيفية توزيع الدخل الناتج منها لتباين نصيب كل شريك فيها .. وبالتالي تم تحويل شركاء متنافرين للعمل (تحت ضغط الظروف) كشركاء في مشروع لا دراية لهم به ..

● هناك بعض الشركات قامت بتحويل قيمة الودائع الى اسهم - مخالفة بذلك احكام القانون -ومغيرة الشكل القانوني في العلاقة بين الشركة والمودعين وامام الضغط والاذعان لم يجدوا مفرا من القبول على الرغم من ان مسألة تحويل الودائع الى أسهم محل شك كبير لشركات في حالة تصفية وانهيار !!

وخلاصة رد المودعين حول إذعانهم لهذه الضغوط انه لا يوجد امامهم بديل آخر .. خاصة وإن هذا البديل الآخر غير مضمون والمتمثل في انتهاء المهلة القانونية في ١٩٩٠/٦/٩ .. وإجراءات فرض الحراسة على ما تبقى من اصول وممتلكات وبيعها بالمزاد العلني .. وقد يسفر ذلك عن خسائر ، وبالتالي يضيع حق المودعين ..

المغالاة فى تقدير الأصول

وضعت آخرساعة كل هذه الملاحظات امام المستشار محمد شفيق المليجي مساعد المدعي العام الاشتراكي وقال :

المشكلة ان الشركات تعاني من نقص السيولة .. وبالتالي فإن الاتجاه الوحيد امام المودعين هو الحصول على مستحقاتهم في الشكل العيني .. وتوزيع الأموال المستحقة للمودعين يتم بالاتفاق بين الشركات والمودعين ودور الجهاز متابعة رد الاموال دون اى تدخل مباشرة لحين الانتهاء من المهلة القانونية في ١٩٩٠/٦/٩ ..

وجهاز المدعي الاشتراكي لا يتدخل في الاتفاق بين المودعين وشركات توظيف الأموال .. ولكن التكالب من جانب المودعين خوفا من عدم الحصول على شيء بعد ١٩٩٠/٦/٩ هو السبب الرئيسي في خضوعهم للاذعان لضغوط الشركات ..



المصدر : آخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ مايو ١٩٩٠

وقال ان الأمر الذى يثير المودعين ، انهم يجدون انفسهم مجبرين على شراء سلع لا يرغبون فيها .. بالاضافة الى ان هذه الشركات تعرض هذه السلع بسعر يفوق سعرها الحقيقى ..

● ماذا ترى فى قيام بعض الشركات بتحويل ايداعات مودعيها الى اسهم فى تلك الشركات ؟

قال المستشار شفيق المليجى :

ان اجبار المودعين بالحصول على مستحقاتهم فى شكل أسهم من جانب بعض الشركات ، أمر يتم بطريقة مخالفة للمادة ٣٦ من القانون ١٥٩ لسنة ٨١ ، الخاص بتوظيف الأموال .. حيث تنص هذه المادة على انه اذا طرح جانب من اسهم شركة للاكتتاب العام ، فيجب ان يتم ذلك عن طريق احد البنوك المرخص لها بقرار من الوزير المختص ، أو عن طريق الشركات التى تنشا لهذا الغرض .. او الشركات التى يرخص لها بالتعامل فى الأوراق المالية .. ويتم ذلك بعد موافقة الهيئة العامة لسوق المال ..

ومن شروط ذلك ان تكون دعوة الجمهور للاكتتاب فى الأسهم من خلال نشرة تحتوى على البيانات التى تحددها اللائحة التنفيذية .. وفى حالة عدم تغطية الاكتتاب فى المدة المحددة ، لا يجوز للبنوك او شركات التوظيف التى تعمل فى مجال الأوراق المالية ، تغطية جزء من الاكتتاب .. ولها ان تعيد طرح ما اكتتب به الجمهور دون التقيد بقيود تداول الأسهم المنصوص عليها فى المواد ٣٧و٣٥و٤٦ من نفس القانون .. هذا فضلا عن عدم وجود الضمانات الكافية لقيمة الأسهم !!

ورغم هذا كله تخالف بعض الشركات القانون وتحول الودائع الى اسهم بالضغط على المودعين ..

ماذا عن الشريف والسعد ؟

هذا عن الشركات التى يتولاها جهاز المدعى العام الاشتراكى .. اما بالنسبة لشركتى الشريف والسعد والتى بدات فى صرف الدفعات الاولى للصكوك قال فاروق فؤاد رئيس الادارة المركزية بالهيئة العام لسوق المال :

ان برنامج السعد يقرر صرف الصكوك للمودعين كل ٦ شهور بدءا من تاريخ قيد الشركة فى سجلات هيئة سوق المال فى شهر اغسطس من العام الماضى .. وبالنسبة للشريف جارى صرف الدفعة الأولى من شهر ابريل ..

● وماذا بشان توزيع الأرباح عن سنة ١٩٨٩/٨٨ ؟

بعد قيد الشركة فى سجل الهيئة .. يقوم الجهاز المركزى للمحاسبات بتعيين مراقب حسابات بالاضافة الى المراقب الذى تعينه الشركة ، ويتوليان مراجعة المركز المالى واعتماده ، وفى ضوء المركز المالى ، يتم التعرف على نتيجة نشاط الشركة ، وتحديد نسبة الربح الواجب توزيعها عن سنة ١٩٨٩/٨٨ ..

● هناك شكاوى من المودعين أن هناك ضغوطا تمارس من قبل شركتى الشريف والسعد لصرف الصكوك بالجنيه المصرى بسعر السوق المصرفية ؟

قال فاروق فؤاد :

هذا لا يجوز من الناحية القانونية .. وأى مبلغ اودع بالعملات الأجنبية يتم صرفه بنفس نوع العملة .. والشركة التى تخالف ذلك ، فهى مخالفة للقانون ، ومخالفة للقرار الوزارى الصادر من وزير الاقتصاد وبشان قواعد إصدار شركات تلقى الأموال ، لصكوك الاستثمار بالنقد الأجنبى .. هذا القرار يلزم الشركات ـ بشكل واضح وصريح ـ التى تلقت أموالا بالنقد الأجنبى ، قبل العمل بالقانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ ان تقوم برد هذه الأموال بذات العملة ، من خلال صكوك الاستثمار الصادرة بالعملة الأجنبية ..

وقرار وزير الاقتصاد صادر بناء على حكم فى القانون ، طبقا للمادة رقم ٩ فقرة (ب) من القانون ١٤٦ لسنة ٨٨ .. شانها شان اللائحة التنفيذية .. ويسرى على المخالفين الجزاءات الواردة فى القانون بالنسبة لمخالفة احكام اللائحة التنفيذية ..

حقيقة الخصومات على الصكوك

تقدم بعض المودعين بشركات السعد بشكاوى انه تم خصم نسبة ٢٥ بالمائة من قيمة الصك عند صرف الصكوك التى حان موعدها ؟

قال رئيس الادارة المركزية :

طبقا لقرار مجلس ادارة الهيئة ، اعتبرت جميع المبالغ التى سبق صرفها للمودعين تحت مسميات مختلفة ، مبالغ غير قابلة للاسترداد حتى ٨٧/١٢/٣١ .. والفترة من بعد ٨٧/١٢/٣١



وحتى ٨٨/٦/١٠ .. هذه الفترة المفروض ان يتم عنها عمل حساب الأرباح والخسائر .. وبالتالى فالشركة خصمت نسبة ٢٥ بالمائة من قيمة بعض صكوك المودعين تحت حساب الارباح والخسائر .. وتم اتباع هذا الأسلوب مع الصكوك التى تستنفد قيمة اجمالى الوديعة .. فتم صرفها بالكامل .. وهذا النظام قامت به الشركة نظرا لطبيعة برنامج استرداد الصكوك على دفعات خلال السنة الواحدة .. وعدم امكانية تحديد نتائج النشاط من ربح او خسارة الا بعد انتهاء السنة المالية ..

فشركة السعد احتجزت نسبة ٢٥ بالمائة بالنسبة للصكوك الخاصة بالمودعين ذوى الايداعات التى تنتهى باسترداد الصكوك قبل انتهاء السنة المالية وقبل عمل حساب الأرباح والخسائر .. اما أصحاب الصكوك الذين مازال لهم ودائع على دفعات لاحقة تمكن الشركة من تسوية اى نتائج للنشاط حسب ما تسفر عنه حساب الأرباح والخسائر ..

أما الوضع بالنسبة للشريف ، فيقوم بخصم ما تم صرفه بعد ١٩٨٩١/٣٠ وهذا بناء على الاستثناء الذى منح له من مجلس الوزراء برفع راس مال الشركة الى ٧٥ مليون جنيه ، ليكون حجم الودائع ٧٥٠ مليون جنيه .. وكذلك طبقا للجدولة التى قام بها فى برنامج رد الاموال للمودعين ، حيث روعى فيها ان تتم بالنسبة للايداعات الموجودة لدى الشركة فى ١٩٨٩/١/٣٠ .. فإذا كانت هناك مبالغ صرفتها الشركة بعد هذا التاريخ ، وحتى تاريخ تسليم الصكوك .. فإنها تكون مبالغ صرفت من أصل الودائع وواجبة الرد ..



المدعى العام الاشتراكى يبحث موقف شركة «بدر» للاستثمار بعد التطورات الأخيرة

كتبت ـ فاطمة عياد :

علمت «الوفد» من مصادر مسئولة بجهاز المدعى العام الاشتراكى ، ان المستشار عبدالسلام حامد المدعى العام الاشتراكى يبحث مع المستشار عبدالمعز احمد ابراهيم مدير مكتب التحقيق والادعاء ، الموقف المالى لشركة بدر للاستثمار . وكان محمود طاحون صاحب ومدير شركة بدر ، قد اعلن فى بعض الصحف اليومية عن بيع أراض بمحافظات شمال وجنوب سيناء والبحر الاحمر ومرسى مطروح ، لتحقيق سيولة نقدية ، ورد اموال المودعين . وحذرت المحافظات المذكورة ووزارة السياحة فى اعلانات بالصحف اليومية ، من بيع هذه الأراضى التى خصصتها المحافظات لإقامة مشروعات سياحية . كما اعلنت بعض هذه الجهات أن عقدها مع شركة بدر للاستثمار اصبح منتهيا . ووقعت هذه الشركة فى حرج شديد ، ولم تحقق السيولة النقدية المطلوبة ، وتوقفت عن سداد ورد أموال المودعين بجهاز المدعى العام الاشتراكى ، مما يعرضها إلى فرض الحراسة على اموالها . ويناقش الآن جهاز المدعى العام الاشتراكى، فرض الحراسة على الشركة فى حالة فشل محمود طاحون ، فى توفير مصدر آخر لتحقيق سيولة نقدية ، لمواجهة التزامات الشركة تجاه المودعين .



المصدر : الوفد

التاريخ : ٤ مايو ١٩٩٠

مكتب المدعى الاشتراكى وضحايا شركات توظيف الأموال

وصلنى عدة خطابات من ضحايا شركتى بدر والهدى لتوظيف الاموال .. وكلها تجار بالشكوى من معاملة المستشارين فى مكتب المدعى الاشتراكى .. وقد تم فرض عليهم سعر للدولار اقل من السعر المعلن ، وايضا يتم إجبارهم على شراء عقارات ومنتجات هذه الشركات باضعاف سعرها فى السوق .. وكل ذلك وهم لا يتضررون من هذه القواعد ، ولكن الذى يؤلمهم حقيقة هو المعاملة المتميزة التى يتلقاها السارقون والناهبون لأموالهم ، من مستشارى وموظفى مكتب المدعى الاشتراكى (ومن ذلك قولهم لهم اتفضل ياباشا وغير ذلك) .. فى حين يتعامل معهم الموظفون بالمكتب باسلوب الشخط والنطر والاحتقار .

وبذلك يقوم مكتب المدعى الاشتراكى باخراج اصحاب الشركات من الاتهام بواسطة الضحايا مثل اخراج الشعرة من العجين بدون اى عقاب .. وتصبح الاموال التى تم تهريبها خارج القطر حلالا عليهم .. وخرج اصحاب الشركات من المطب بليونيرات ، بدون تعب إلا النصب والاحتيال باسم الدين وهو برىء منهم ومن افعالهم .

وهذه المعاملة المتميزة التى يعامل بها اصحاب الشركات فى مكتب المدعى الاشتراكى تترك ظلالا من الشك عند الضحايا من المواطنين عن العلاقة بين المكتب وهؤلاء .. وقد عاش الضحايا عدة اعوام فى توتر نفسى وعصبى ، نتيجة لضياع نتيجة عرقهم وجهدهم .. ويطالب هؤلاء الضحايا بمعاملتهم بالحسنى فى مكتب المدعى الاشتراكى .

اما عن ضحايا شركة الريان فلا يوجد امامهم غير تكوين رابطة منهم للدفاع عن حقوقهم ، لانه قد ثبت ان ترك الادعاء للنيابة حتى الآن لم يسفر عنه اى نتيجة بعد مرور عدة سنوات .. ويقوم مندوبون عن هذه الرابطة بالتفاوض مع اصحاب الشركات مباشرة لمصلحة الاعضاء .

دكتور مدحت خفاجى



المصدر : روز اليوسف

التاريخ : ٧ مايو ١٩٩٠

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لم شمل أصحاب توظيف الأموال

اعترف اننى اخفقت فى تقليد كاتبنا الكبير الاستاذ صلاح حافظ .

فلم انجح فى ابتلاع انزعاجى الذى انفجر بسبب تاجير حزب (مصر الفتاة) لواحد من اقطاب توظيف الاموال هو محمود طاحون الذى وقف ذات يوم ليطالب الدولة بان تخاوى ابناء توظيف الاموال لانهم كبروا وصاروا يمثلون ربع مصر ولذلك يجب ان يكون لهم راى فى تحديد المسار !.

عبد القادر شهيب

صحيح ان إشهار عملية التاجير علناً لا يخلو من فائدة مثل إجبار اصحاب توظيف الاموال الذين يشكلون حزباً منذ سنوات على العمل فى النور والخروج إلى سطح الارض لنراقبهم ونتابع الاعيبهم ومؤامراتهم .

ولكن لم يكن هذا كافياً للتغلب على الانزعاج الذى داهمنى بعد استيلاء قطب توظيف الاموال على واحد من الاحزاب الثلاثة الجديدة الوليدة فى البلاد .

لقد لعب اصحاب توظيف الاموال لعبتهم اقتصادياً بشكل علنى ولم تحمنا العلنية من شرورهم ، او تمنع من حدوث الكارثة التى المت بالاف المودعين .. وهاهم يلعبون اللعبة هذه المرة سياسياً ، وبشكل علنى .. وكما حدث من قبل لن تحمينا (العلنية) بما يضمرون لنا من نوايا شريرة !



وكم من قوى سياسية نجحت في الاستيلاء على احزاب علنية او حتى اختراقها ، ومع ذلك لم تخرج كلها إلى النور ، بل ظلت تعمل تحت الأرض ، وكان اخر هذه القوى هي جماعات الإرهاب الديني . واحداث الفتنة الطائفية التي اندلعت مؤخراً في الصعيد شاهد كاف على ذلك .

وإذا كان الطلب توظيف الاموال لم يمتثلوا بعد للقانون ، وما زالوا يمارسون نفس الاعيبهم القديمة مع الدولة والمودعين ، فهذا امر ينبىء بانهم لن يكتفوا بالعمل في النور ، وإنما سوف يقومون ايضاً بالعمل في الظلام .

ولماذا نذهب بعيداً .. فإن عملية تاجير الحزب الجديد للطلب توظيف الاموال لم تتم في النور ، ولكن تمت سراً . وهذا هو بالتحديد سبب انزعاج واعتراض الفنان حمدى احمد .

وإذا كان اول القصيدة ، كفر ، فلابد ان تكون بقية ابياتها مزيداً من الكفر !

وهذا ما حدث بالفعل .

فالاستاذ طلحون لم يكتف بمنصب نائب رئيس الحزب ، وإنما يتفاوض الان سراً مع عدد من الطلب توظيف الاموال الاخرين مثل الشريف والسعد وابو حسين للانضمام إلى قيادة الحزب .

اى ان الامر لن يقتصر فقط على مجرد تحول حزب (مصر الفتاة) إلى (بدر الفتاة) ، كما تندر بذلك الاستاذ صلاح حافظ .. بل قد يتحول هذا الحزب إلى تجمع لاقطاب توظيف الاموال .. او جبهة تضم كل انصارهم ..

ولنا ان نتصور بالطبع ما سيحدث إذا نجحت جهود السيد طلحون في لم شمل الطلب توظيف الاموال داخل الحزب الجديد الذى يسمى (مصر الفتاة) .

سيزيد من جديد نفوذ اهل توظيف الاموال وستقوى شوكتهم وسوف تزدهر طموحاتهم السياسية القديمة خاصة بعد ان تصير لهم جريدة اسبوعية ، لن يتورعوا عن استخدامها في الغواية والتضليل لكثيرين .

سيطفو اهل توظيف الاموال على سطح الحياة السياسية .. سيعودون لنا من الشباك بعد ان اغلقنا في وجوههم الباب .. وإذا عادوا سيكونون اكثر شراسة واكثر شراهة !

وهذا امر لابد ان يثير في النفس الانزعاج !

ولعلنا لم ننس بعد العلاقات التى ربطت بين بعض الطلب توظيف الاموال وبعض جماعات الإرهاب (الدينية) ، وهى العلاقات التى جعلت من شركات توظيف الاموال قاعدة اقتصادية لهذه التجمعات السياسية .

وهذا في حد ذاته يضاعف الانزعاج من عملية تاجير حزب سياسى جديد لاحد الطلب توظيف الاموال .

فهذه العملية هي خطوة جديدة تضاف لخطوات سابقة في رحلة الالف ميل التى بداها الإرهاب في بلادنا منذ سنوات .. ولكنها خطوة واسعة ■

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأحرار
التاريخ : ٧ مايو ١٩٩٠

الريان يتراجع عن كشوف البركة

كتب ـ محمود خليل

تراجع احمد الريان عن اعترافه بوجود كشوف للبركة واتهم الصحفيين بأنهم وراء هذه الشائعة !

كان دفاع الريان قد طلب تأجيل نظر القضية للتمكن من الحصول على نسخة واضحة من تحقيقات النيابة بسبب الشطب والكشط فى النسخ التى حصلوا عليها والتى تضمنت اسماء المسئولين المتهمين بالحصول على رشاو من الريان عرفت باسم كشوف البركة !!



المصدر: المساء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ: ٧ مايو ١٩٩٠

.. واستمرار حبس صاحب شركة توظيف اموال

كتب ـ محمود نوفل :

قررت محكمة امن الدولة العليا بالقاهرة برئاسة المستشار عمر العطيفى استمرار حبس صاحب شركة لتوظيف الاموال لمدة شهر لاستيلائه على اموال المواطنين.

كشفت تحقيقات يحيى يمامة وكيل اول نيابة الشئون المالية والتجارية ان عبد الحميد درع صاحب شركة ميراش للتجارة والتسويق احدى شركات توظيف الاموال قد استولى على ثلاثة ملايين جنيه من ٣٠ شخصا بغرض توظيفها ومنحهم فوائد عالية.. وعندما طالبوه باستردادها ادعى انه خسر اموالا طائلة فى عملياته قررت نيابة الشئون المالية والتجارية تشكيل لجنة من البنك المركزى وهيئة سوق المال لفحص اعمال صاحب الشركة ومازالت اللجنة تواصل عملها حتى الان.

وفى جلسة تجديد الحبس طلب المتهم اخلاء سبيله لكن وكيل اول النيابة طلب رفض الافراج عنه خشية

لجنة علماء الدين تطلب سرعة إلغاء التحفظ على اصول الريان

كتب ـ ربيع شاهين :

طلبت لجنة كبار علماء الدين التي تتوسط في حل أزمة المودعين بشركة الريان لتوظيف الأموال من الحكومة سرعة إلغاء ورفع التحفظ عن ممتلكات و أصول الشركة بصورة شاملة سواء كانت تلك الأصول منتجة من عدمه .

كشفت المصادر عن الجوانب والمعلومات السرية حول لقاء اللجنة بالنائب العام خلال الأيام القليلة الماضية مؤكدة أنها طلبت أن تعتبر الحكومة نفسها طرفا أساسيا في الأزمة وأن تساهم في تشكيل مجلس إدارة جديد للشركة يتولى كافة الصلاحيات المطلقة لمعالجة المشكلة وبحث الخروج منها بما يحفظ اموال المودعين دون تبديد

جدير بالذكر ان كلا من فضيلة الشيخ محمد متولى الشعراوى ود . عبد الصبور شاهين ومحامى الريان ممدوح الوسيمى كانوا قد التقوا بالريان داخل سجن طرة ثم رفعوا مذكرة الى النائب العام تضمنت عرضا تفصيليا باقرارهم وموافقتهم وتحت ضمانهم لحل أزمة المودعين



المصدر : الاهـــرام
التاريخ : ٢١ مايو ١٩٩٠



ودن جحا

تدخل الاحاديث الصحفية المنشورة حول حقوق المودعين بشركات تلقى الامـوال تحت بنـد « المضحكـات المبكيات » كما تؤكد اجراءات الاجهزة المسئولة عن رد الحقوق للمودعين رغبتهم الاكيدة فى عدم معرفة الطريق الى « ودن جحا » ولو حتى بالاسلوب الملتوى الذى اقترحه جحا نفسه .. ولو عاش جحا حتى الان لاعترف بان حيلته الـواسعة المشهـورة قديمـا تتقاعل وتتزوى امام فنون الحيل الحديثة .

ومع فيض الشكاوى لاصحاب الحظ العاثر من المودعين بغير تفرقة بين الشركات المفلسة وبين الشركات الغنية والقادرة فان النصيحة الخالصة تقول بحتمية اللجوء العاجل للقضاء وان يتم ذلك فى صورة مجموعات كلما زاد عددها كان ذلك افضل حتى تقل التكاليف والمصاريف ويستشعر القضاة بحسهم الانسانى وضميرهم القانونى حيوية القضية المرفوعة فتعطى الاولـوية والصدارة عند نظرها حتى يتم صدور الاحكام فيها . بصورة مستعجلة لان التاخير عواقبه وخيمة على الحقوق .

ولا بديل امام المودعين للحفاظ على حقوقهم الا التمسك بمدخل وحيد يقول بلحقيتهم بالاشراف على الادارة لهذه الشركات وان ضمان حقوقهم يستدعى التحفظ على اموال وثروات القائمين على هذه الشركات لانها لاحقة لاقامتها وليست سـابقة عليهـا والاقـرارات الضريبية المسجلـة لدى مصلحـة الضـرائب عن الاربـاح السنـويـة والثروات التى كان يحوزها اى من هؤلاء المدعين حاليا لحق ملكية عشرات ومئات الملايين تدل دلالة واضحة وصريحة على ان كل ماهو قائم حاليا صنعته اموال المودعين . وحقوقهم .

وتنبع دعوة المودعين للجوء للقضاء من عدم التزام الاجهزة المختصة بقواعد قانون تلقى الاموال ولائحته التنفيذية الواضحة والقائل بان حقوق المودعين توضع فى حسابات باسمائهم فى البنوك وفقا للجدوال الزمنية المحددة وبالتالى فان جهاز المدعى الاشتراكى يستطيع بالاسلوب السهل عن طريق اشعارات الايداعات بالنبوك ان يعرف بوقف الالتزام من عدمه وهو لايمكن ان يعرفه بالتحقيق اياما وليالى مع المسئولين بالشركات واموالهم المرسلة غير الثابتة التى يسهل معها الادعاء بانهم سددوا العشرات من الملايين .

ومع المعلومات المؤكدة القـائلة بوجود نقـابة للمحـامين فى مصر والاحاديث الكثيرة المنشورة عن ادوار رائدة لها فى الدفاع عن حقوق الانسان السياسية وتبرع مجلس النقابة العامة وما يضمه من جهابذة القـانونين المصريين للدفاع عن الحقوق ذات الصفة العمومية لان ضياعها يمثل ضياعا لحقوق المجتمع ومبدا النظام والقانون .. لماذا لا تتقدم مجموعة من كبار الاساتذة الاجلاء حماة الحق والعدل بالدفاع عن الحقوق الاقتصادية التى توشك على الضياع لعشرات الالاف من المواطنين المصريين التائهين ؟

اسـامـة غيـث



المصدر : المساء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ مايو ١٩٩٠

غدا سماع اقوال «الريان» فى قصة الذرة الصفراء !

كتب - محمود نوفل

تعقد محكمة جنايات الجيزة « الدائرة السادسة » برئاسة المستشار محمود فخرى غدا الثلاثاء جلسه خاصة لسماع اقوال احمد الريان فى قضية الرشوة المتهم فيها كمال حسنى رضا وكيل اول وزارة الزراعة السابق والمعروفة باسم قضية الذرة الصفراء .

قال ممدوح الوسيمى محامى الريان انه تقدم لرئيس محكمة استئناف القاهرة بطلب لتحديد جلسه بسماع اقوال الريان فى القضية بعد ان تأجل الفصل فيها انتظارا لتقرير الطبيب الشرعى حول الحالة الصحية لكمال حسنى رضا المصاب بالسرطان ويعالج حاليا داخل مستشفى معهد ناصر وكانت هيئة اخرى قد قررت الافراج عن وكيل اول الوزارة بسبب مرضه الشديد .

وأضاف محامى الريان انه سيطلب فى هذه الجلسة الافراج عن موكله فى القضية باعتباره شاهدا وليس متهما فيها .

من ناحية اخرى تستأنف محكمة جنح بولاق الدكرور فى جلستها اليوم قضايا الشيكات بدون رصيد المرفوعة ضد احمد ريان .



المصدر : الاهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٤ مايو ١٩٩٠

لا تظلموا الحكومة..!

● ● افزعتنى تلك الاصوات التى تنادى بوجوب تحميل الحكومة عبء دفع قيمة أيداعات المودعين فى شركات توظيف الأموال جزاء مساهمتها فى خلق انطباع عام لدى الجمهور بانها تشجع هذا النوع من الايداعات عن طريق وسائل إعلامها وفى مقدمتها الاعلان عن هذه الشركات ، وانها بوصفها كذلك قد تخلت عن أداء واجبها تماما وساهمت فى احداث الكارثة ! وايا كان الرأى فى موقف الحكومة من تلك الشركات فنحن لانستطيع أن ننكر ان المودع وراء كسب زائف قد شارك بخطيئة فيما حدث له ..

مستشار : **لبيب حليم لبيب**

« نطاق المسئولية »

ان الأمر الذى لاخلاف عليه أن الدولة تصدر منها ثلاثة اعمال : أعمال تشريعية وأعمال قضائية وأعمال إدارية ووظيفة الدولة التشريعية هى سن القوانين التى تنظم علاقة الحاكم بالمحكومين ، وعلاقة المحكومين بعضهم ببعض .

والقوانين هى أعمال قانونية لها طابع عام مجرد ينصرف تطبيقها الى جميع افراد طائفة معنية لا الى فرد بذاته ، فالذى يسبغ على التشريع ميزته فى حماية الحقوق هو طبيعته ذاتها باعتبار انه لايقرر شيئا لمصلحة شخصية بل يتوخى مصلحة الجميع ، ولايضع قاعدة لفرد بالذات بل يضعها لجميع الناس وفى وقائع مستقبله وعلى وجه دائم .. أما الوظيفة التنفيذية فهى العمل على تنفيذ القوانين ، والوظيفة القضائية هى الفصل فى المنازعات التى تنشأ بين الأفراد بعضهم وبعض أو بينهم وبين السلطة العامة وهذه الوظيفة تتولاها المحاكم .. ومبدأ الفصل بين السلطات لايعنى استئثار كل سلطة بالوظيفة المخولة لها أصالة حتى ولو نص القانون على خلاف ذلك بل معناه تواصل السلطات واتحادها فى إداء اعمالها فى حدود القوانين .

« عدم مسئولية مجلس الشعب »

وعدم مسئولية مجلس الشعب مستمدة من عدم مسئولية الأعضاء . فالدساتير تقرر مبدأ عدم مسئولية الأعضاء ضمانا لاستقلالهم فيما يبدونه من آراء فإذا كان من غير الممكن مؤاخذة الجزء فانه لايمكن بطبيعة الحال مساءلة الكل . بالاضافة الى ان المقرر ان السيادة للشعب أصلا وما البرلمان إلا ممثل له وبالتالى فان البرلمان صاحب السيادة ولايسأل عن أعماله وهكذا قضت محكمة الاستئناف بجلسة ١٩٣٠/٤/٢٨ بان البرلمان وهو ممثل الأمة التى هى مصدر السلطات يعتبر صاحب السيادة العامة وأعماله خارجة عن رقابة المحاكم .

ولايغير من ذلك القول بانه لايوجد نص فى الدستور أو احكام أى قانون أخر يقضى بعدم مسئولية المجلس عن تصرفاته وان البرلمان كغيره من سائر السلطات والافراد يجب أن يعمل فى حدود القانون الذى هو سيد الجميع فإن خالفه فى قرار ادارى صدر منه أو فى تصرف قانونى عادى تم بينه وبين الغير أمكن مقاضاته وان البرلمان عند ممارسته اختصاصه التشريعى فى اصدار قانون يجب عليه احترام القوانين القائمة فان ذلك مردود عليه بأن المشرع يجب أن تكون له الكلمة العليا فى تنظيم المجتمع عن طريق وضع القواعد العامة حتى ولو ترتب على التنظيم الجديد أضرارا لبعض المواطنين فانها أعباء عليهم ان يتحملوها فى سبيل الصالح العام . ولو سمحنا بمبدأ المسئولية عن القوانين لاصيب

المصدر : الأهرام الاقتصادي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٤ مايو ١٩٩٠

المجتمع بالجمود وعدم التطور . فالضرر الذي تسببه القوانين لايعوض عنه لأنه لاتتوافر فيه الشروط اللازمة للحكم بالتعويض وأهمها الخصوصية لأن القوانين وهي قواعد عامة مجردة يقتصر أثرها على تغيير المراكز العامة فإذا ترتب عليها ضرر عام لايصيب اشخاصا بذواتهم فإن مثل هذا الضرر لايعوض عنه فضلا عن أن أساس المسئولية هو الخطأ ولايمكن بحال من الاحوال نسبة الخطأ الى المشرع ولقد وضعت محكمة القضاء الادارى بعض الأسس للتوصل الى القول بعدم مسئولية الدولة عن التشريع فقالت ان المبدأ المسلم به كقاعدة عامة عدم مساءلة الدولة عن أعمالها التشريعية لأن التشريع يجب أن تكون له الكلمة العليا في تنظيم المجتمع عن طريق وضع القواعد العامة المجردة فاذا ماترتب على التشريع ضرر لبعض المواطنين فإن الصالح العام يقتضى أن يتحملوا عبء ذلك لان عدم مسئولية الدولة عما تسببه القوانين من اضرار هو مبدأ تقليدى يقدم على مبدأ سيادة الدولة ومن خصائص السيادة أنها تفضى سلطاتها على الجميع دون أن يكون لأحد اى حق فى التعويض عنها . إذ أن الضرر الذى تسببه القوانين لاتتوافر فيه الشروط اللازمة للحكم بالتعويض ولأن القوانين يقتصر أثرها على تغيير المراكز القانونية فاذا ترتب عليها ضرر عام لايصيب أشخاصا بذواتهم فان مثل هذا الضرر لايعوض عنه ، مالم يقرر القانون صراحة منح تعويض لمن يضار من صدوره . فاذا سكت المشرع عن تقرير هذا التعويض كان ذلك قرينة على أنه لايترتب على التشريع أى تعويض وهنا فان القاضى ملزم باحترام ارادة المشرع .

« عدم مسئولية الدولة عن اعمال السلطة القضائية »

المقرر ان الدولة لاتسأل عن أخطاء السلطة القضائية على فرض التسليم جدلا بوجود خطأ بسبب الخلاف فى الرأى .. ذلك لان الحكم عند حد معين يجب أن يستقر نهائيا ويصبح عنوان الحقيقة على ماجاء به حتى نضع حدا للنزاع فاذا سمحنا للافراد بالمطالبة بتعويض عن أحكام استقرت بحجة ان تلك الأحكام مخطئة فان ذلك يكون بمثابة إثارة للنزاع من جديد بما يتعارض مع حجية الشىء المقضى به ، فضلا عن الحكومة وأن كانت تسأل عن أخطاء الموظفين لما لها عليهم من سلطة توجيه ورقابة فان القضاة مستقلون ولاتملك الحكومة توجيههم فى قضائهم لانهم يخضعون فى ذلك لحكم القانون ولضمائرهم وبالتالى لامحل لمسئولية الحكومة عن أعمالهم ، ولان فتح باب المسئولية فى هذا المجال سيعرقل اعمال القضاء . وقد رأت التشريعات المختلفة من اقدم العصور ان تستثنى من قواعد المسئولية رجال القضاء على اختلاف درجاتهم بحكم مالهم من حرمة خاصة و مالعلمهم وعملهم من جليل الاثر فى كيان الأمم فذهبت تلك التشريعات الى تمييز القاضى عن غيره من الافراد وألا يكون واياهم سواء فيما يصدر عنه من أخطاء فليس اكثر تعطيلا للعدالة بل إنه ليس ابلغ خطرا عليهم من فتح الباب على القاضى بغير حساب للموتورين ممن يحتكمون اليه أو ممن يقدمون له ليحكم فيهم للتشفى منه أو للغض من كرامته فيتلمسون مايحسبون أنه ذلة أو تخيل أهواؤهم أنه كذلك فيضربونها إدعاءات بغير هوادة يهولون من شانها لعل أن يجدوا مخرجا مما قضى به من الظفر بالنكاية بالقاضى .

واذا كانت القاعدة الآن هى عدم مسئولية الدولة عن أعمال القضاء الا ان المشرع وقد قدر دقة مهمة القاضى وموقف المتقاضين منه فقد منح المضرور الحق فى أن يرجع على رجال القضاء شخصيا الا انه قيد ذلك الحق باجراءات محددة تضمن حفظ كرامة القاضى وحمايته من الدعاوى الكيدية التى قد تنال من استقلاله فاشترط لمخاصمة القاضى ان يكون قد وقع منه فى عمله غش أو تدليس أو غدر أو خطأ مهنى جسيم بما يعنى جهله الفاضح بمبادىء القانون أو اذا امتنع عن الاجابة على عريضة قدمت له أو عن الفصل فى قضية صالحة للحكم .

مسئولية الحكومة عن الاخطاء التى لا يمكن نسبتها الى الموظفين

وقد يثور التساؤل عن مسئولية الحكومة عن الاخطاء التى تكون مرجعها الى سوء تنظيم المرافق العامة والأداة الحكومية دون أن يكون فى الامكان حصر المسئولية فى موظف بعينه وهذا النوع من الخطأ لا يمكن أن تسأل عنه الادارة على أساس مسئولية المتبوع عن أعمال التابع مادام أن التابع غير معروف أولم يمكن نسبة خطأ اليه .. وبذلك فان الحكومة تسأل على



المصدر : الاهـــرام الاقتصادى

التاريخ : ١٤ مــايو ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أساس الخطأ المباشر استنادا الى المادة ١٦٣ من القانون المدنى وعلى المضرور ان يثبت أن ما لحقه من ضرر يرجع الى سوء تنظيم فى الادارة أو الى تقصير الحكومة فى أداء واجبها ..

وتتجسد الأعمال الضارة والتى تسأل عنها الحكومة سواء أكانت مسئوليتها تبعية أو أصلية فى صور متعددة فمنها ما يأخذ شكلا ايجابيا ومنها ما يتخذ صوره سلبية بامتناع الحكومة أو اهمالها فى أداء واجباتها مما يؤدى الى اصابة المواطنين بأضرار باعتبار ان الخطأ السلبى هو من أنواع الخطأ والاهمال المؤدى الى المسئولية ..

ومؤدى ذلك ان المسئولية التقصيرية لا تترتب الا على خطأ يجر الى ضرر ، والحكومة فى هذا كبقية الأفراد تسأل عن الضرر الذى يحدث عن خطأ وقع منها .

ونتساءل متى يعتبر التقصير أو الاهمال مكونا لركن الخطأ الذى يستوجب مسئولية الحكومة والاجابة ان المسئولية الادارية تقوم على الأسس المدنية فيجب ان يرجع الى هذه الأسس لتلمس معيار الخطأ . ولو رجعنا الى القانون المدنى لتبين لنا ان المادة ١٦٣ تنص على ان كل خطأ سبب ضررا للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض .. فجعلت الخطأ الاساس العامة للمسئولية دون تحديد لطبيعته أو لدرجته وعللت المذكرة الايضاحية لمشروع القانون ذلك بقولها

ان لفظ الخطأ فى هذا المقام يغنى عن سائر النعوت كاصطلاح العمل غير المشروع أو العمل المخالف للقانون أو العمل الذى يحرمه القانون فهو يتناول العمل السلبى والفعل الايجابى وتنصرف دلالته الى الاهمال والفعل العمد الى حد سواء ومن ثم فان تحديد الخطأ امر متروك لتقدير القاضى وهو يسترشد فى ذلك بما يستخلص من طبيعة نهى القانون ، فثمة التزام يفرض على الكافة عدم الاضرار بالغير ومخالفة هذا النهى التى ينطوى عليها الخطأ ويقتضى هذا الالتزام تبصرا فى يوجب اعماله بذل عناية الرجل الحريص .

وقد درجت المحاكم من وقت بعيد على التشدد فى تقدير الخطأ المنسوب الى الادارة بمعنى أنها تتطلب خطأ جسيما وهناك احكام عديدة قضت بأن الحكومة لا تسأل عن اقتناعها عن القيام بانشاء مرافق ومشروعات عامة ولو ثبت أنها كانت ضرورية لحماية الافراد لان لجهات الادارة سلطة التقدير فى هذه الاحوال وتوزيع مشاريعها على كافة البلاد فتقدم الأهم على المهم فى حدود اعتماداتها المالية بدون أن يكون للمحاكم رقابة عليها . وحكمة هذا القضاء ظاهرة ذلك ان المرافق العامة تنشأ لتحقيق نفع للافراد وهذا النفع تقدره الحكومة الأمينة على المصلحة العامة ومن ثم فان الحكومة ملزمة بأن تدرا الخطأ عن الافراد وأن تقصيرها فى أداء هذا الواجب يؤدى الى مسئوليتها .

ومن حيث ان ظروف الحال ترشح للاعتقاد بان الحكومة حينما اكتشفت تلاعب هذه الشركات واحست بخطرها وثبت للسيطرة عليها حماية لاموال المواطنين وقد اختارت الوقت الملائم لوثبتها طبقا لتقديرها للأمور وكانت ظروف الحال تدل على ان تصرفها كان حماية للمودعين فان مسلكها يكون قد جاء متفقا وصحيح القانون ويكون النعى عليه بعيب مخالفة القانون امر لا دليل عليه . وبالتالى فانه لا يجوز مطالبتها بتعويض عن خطأ لم ترتكبه ولم تساعد فى وقوعه .

« مسئولية الحكومة عن أعمالها المادية »

من المقرر ان مسئولية الحكومة لا يصح أن تبنى على قواعد القانون المدنى ، وانما يجب الرجوع فيها الى قواعد القانون العام الذى يقتضى التفريق بين الخطأ الشخصى والخطأ المصلحى أو الادارى بحيث لا تسأل الحكومة الا عن النوع الأخير بخلاف الخطأ الشخصى الذى تقع تبعته على عاتق الموظف وحده دون الحكومة .

وتقوم المسئولية عن أعمال الموظفين على أساس مسئولية المتبوع عن أعمال التابع ومن ثم فانه يجب على المضرور لكى يحصل على حكم بالتعويض أن يثبت خطأ الموظف وأن الموظف قد ارتكب ذلك الخطأ اثناء تادية واجبات الوظيفة أو بسببها فاذا فعل ذلك فرضت مسئولية الحكومة . ومعنى هذا أنه لكى تتحقق مسئولية الحكومة يجب ان يتوافر أمران



أولهما : خطأ الموظف ذلك لان مسئولية المتبوع عن الضرر الذى يحدثه تابعة بعملة غير المشروع الواقع منه حالة تأدية وظيفته أو بسببها ـ المادة ١٧٤ من القانون المدنى ـ قوامها وقوع خطأ من التابع تستوجب لمسئوليته هو بحيث اذا انتفت مسئولية التابع فإن مسئولية المتبوع لا يكون لها من أساس تقوم عليه ، ولا تتحقق مسئولية التابع التى تقوم عليها مسئولية المتبوع الا بتوافر أركان المسئولية الثلاثة ، وهى الخطأ بركنيه المادى والمعنوى وهما فعل التعدى والتمييز ثم الضرر وعلاقة السببية بين الخطأ والضرر .

ثانيهما : أن يقع الخطأ اثناء تأدية الوظيفة أو بسببها لأن مسئولية الحكومة هى مسئولية تبعية مردها الى مالها على الموظف المخطىء من سلطة فعلية فى رقابته وتوجيهه وهى لا تملك هذه السلطة الا فيما يتعلق بأداء الموظف لعمله وبالتالى فان الحكومة لا تسأل عن اخطاء موظفيها متى ارتكبت خارج نطاق الوظيفة ولم تكن فى حالة تأدية الموظف لوظيفته او بسببها .

والاثر المترتب على ذلك انه يجب اثبات خطأ الموظف لكى يتحقق مسئولية الحكومة كما يجب ان يكون ذلك الخطأ قد وقع من الموظف فى حالة تأديته وظيفته أو بسببها بمعنى انه يجب ان تكون الوظيفة ضرورية لامكان وقوع الحادث بحيث لولاها لما استطاع التابع ان يأتى العمل الذى جعله مسئولا وان التابع لم يكن ليفكر فى ارتكاب الخطأ لولا الوظيفة وتكون الحكومة مسئولة كلما تحقق الأمران السابقان أما اذا لم يتحقق أحدهما فلا مسئولية على الحكومة .

ومن حيث ان نشأة شركات توظيف الأموال وانتشارها كان بفعل المهيمنين على هذه الشركات وقد ساعد المودعان هذه الشركات فى السطو على اموالهم وبالتالى فانه لم يثبت ان الحكومة او موظفيها قد ارتكبت ثمة خطأ يمكن ان تحاسب عليه . ولا يعدو سكوتها عن مسلك هذه الشركات مشاركة منها فى النصب والاستغلال والضحك على المواطنين ذلك أن العمل التجارى امر مباح لا يمكنها ان تمنعه وان كانت تملك ان تقيده ولا يمكن ان نوجه اليها اللوم لانها سكتت عن تقديم اصحاب هذه الشركات الى المحاكمة الجنائية باعتبار انهم باشروا بصفة أساسية وعلى وجه الاعتياد عملا من اعمال البنوك اعمالا لاحكام القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ بشأن البنوك والائتمان فان ذلك مردود عليه بان الحكومة تتمتع بحرية اختيار الوسيلة المناسبة لمواجهة تلك الظاهرة باعتبار انها وحدها تملك حرية وزن مناسبات العمل وتقدير أهمية نتائج تدخلها حسبما يتوقف حسن تقديرها للأمور ومتى كشفت ظروف الحال وملابساته ان الحكومة لم ترتكب ثمة خطأ وان أيا من موظفيها لم يخطأ فان دعوى المسئولية تكون منهارة الاساس بعد أن انهار الركن الأول من اركانها وهو ركن الخطأ وبالتالى فان طلب الزام الحكومة بالتعويض لا يكون له محل ويضحى الطلب على غير سند من الواقع او القانون يتعين الالتفات عنه .

لا مسئولية على أساس المخاطر

بجانب المسئولية التى تقوم على اساس الخطأ انشأ مجلس الدولة فى فرنسا نوعا اخر من المسئولية لا علاقة له بفكرة الخطأ بتاتا بمعنى انه قرر مبدأ التعويض على اضرار نجمت عن تصرف مشروع من جانب الحكومة ملا تشوبه شائبة اى انه اقام المسئولية على ركنين فقط من اركانها هما الغدر وعلاقة السببية بينه وبين تصرف الحكومة وبهذا تتميز المسئولية هنا عن تلك التى تنجم عن سوء تنظيم المرفق فى مجموعة ولو لم يمكن اسناد خطأ معين الى موظف بعينه فالمسئولية فى الحالة الاولى منبتة الصلة بالخطأ اما فى الحالة الثانية فهناك خطأ مجهل يستشفه مجلس الدولة الفرنسى من سوء تنظيم المرفق او من مجانبته للقواعد الضابطة لسيره ..

وساسا هذا النوع من المسئولية فكرة الغنم بالغرم او مساواة الافراد امام التكاليف العامة اذ يجب على الجماعة ان تتحمل مخاطر نشاط الحكومة اذا ما اصاب بعض الافراد باضرار لان الحكومة ما قامت به الا لصالحهم فيجب الا يتحمل عرفة افراد قلائل من بينهم وانما يجب أن تتوزع اعباؤه على الجميع وهذا الاساس يستبعد فكرة الخطأ نهائيا .

الان القضاء المصرى قد استبعد مسئولية الحكومة حكما كان تصرفها سليما لا مطعن عليه حقيقة ان احكاما قليلة حاولت الاخذ بهذه الفكرة فى حالات كان العدالة المجردة تتنافى فيها بصورة واضحة مع قواعد القانون ولكن محكمة النقض وقفت لها بالمرصاد والغت الحكم لانه اذا رتب مسئولية الحكومة على نظرية مخاطر المالك التى لا تقصير فيها يكون قد انشأ نوعا من المسئولية لم يقره المشرع المصرى ولم يرده ولكن اذن قد خالف القانون ويتعين نقضه .



المصدر : الاهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٤ مايو ١٩٩٠

واضافت محكمة النقض انه لايجوز أيضا الاستناد الى المادة ٢٩ من لائحة ترتيب المحاكم القديمة والتى تحول القاضى ان يحكم بمقتضى قواعد العدالة فى بعض الحالات لان هذه المادة لا يمكن الرجوع اليها الا عند عدم معالجة المشرع لموضوع ما وعدم وضعه لاحكام صريحة فيه جامعة مانعة ..

وقد اوردت المذكرة الايضاحية للقانون المدنى صراحة ان المشرع قنع بتطبيق المسئولية على اساس الخطأ المفروض فى نطاق الاحكام الخاصة بالمسئولية فى عمل الغير والمسئلية الناجمة عن الاشياء اما المستقلية على اساس تبعة المخاطر المستحدثة فلا توجد بشأنها سوى تشريعات خاصة تناولت تنظيم مسائل بلغت من النضوج ما يؤهلها لهذا الضرب من التنظيم ..

ومؤدى ما تقدم ان مسئولية الحكومة على اساس المخاطر مستبعدة مصر ايضا فى ظل القواعد المدينة ولهذا كما يقول استاذنا الدكتور سليمان الطماوى فى مؤلفه القضاء الادارى قضاء التعويض طبعة ١٩٧٧ فمن العسير ان تجد حالة تسأل فيها الحكومة فى فرنسا على اساس المخاطر ولا يمكن مساءلتها عنها فى مصر !

وبذلك فانه لايمكن ايضا مطالبة الحكومة بالتعويض استنادا الى المخاطر ..

الجهل اصل المشكلة

ولا يفوتنى ان انوه الى ان كارثة توظيف الاموال مردها الى جهل المودعين باحكام القانون وتركهم اوعية الادخار وراء كسب زائف فانه ولأن كان المقرر انه لا يقبل من احد الادعاء بعدم العلم بالقانون او الجهل به لانه لو ابيح لافراد الناس الادعاء بعدم العلم بالقانون لشاعت الفوضى وعم الاضطراب فان مراعاة العدالة فى تقرير القواعد او المبادىء القانونية تقتضى الموازنة بين المصالح المختلفة وترجيح المصلحة الاولى بالرعاية اذا تعذر التوفيق بينهما ، فاذا كانت مصلحة الافراد الذين يجهلون القانون تقتضى الا تطبق عليهم هذا القانون الا ان مصلحة غيرهم ممن يتعاملون معهم تستوجب تطبيق القانون على الجميع لاننا لو فتحنا الباب ليدعى كل شخص انه يجهل القانون لترتب على ذلك ان يدعى كل من يرى ان تطبيق القانو متعارضا مع مصلحته الخاصة ان بجهلة ويكون بالتالى فتح باب الادعاء بجهل القانون مؤديا الى عدم امكانية تطبيقة فتسود الفوضى ويقصر القانون عن تأدية وظيفته وهى اقامة النظام والاستقرار فى المجتمع ..

واذا كان ما تقدم وكانت الثقافة اشكالها كثيرة ومن اهم اشكالها الثقافة القانونية باعتبار ان القانون عامل مهم فى تكوين الشخص اجتماعيا ويحسبان انه وقبل كل شىء مجموعة من قواعد معيارية تبين ماهو جائز وما هو غير جائز فليس احد اكثر امنا ولا اقوى حجة ممن يسير فى حياته وفق ما يقضى به القانون لذلك فان تدريس القانون فى كافة مراحل التعليم اصبح امرا ضروريا حماية لافراد المجتمع من شركات الضحك على المواطنين ! !

٢



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ مايو ١٩٩٠

كلام في السياسة

يثير اختفاء اجزاء من تحقيقات قضية شركات الريان الخاصة بما أطلق عليه «كشوف البركة» علامات استفهام عديدة .

لقد لاحظنا ان الدفاع عن المتهم الاول احمد توفيق عبدالفتاح اثار هذه النقطة عدة مرات خلال الجلسات الماضية في القضية ، ولم ترد عليه سلطة الاتهام بكلمة واحدة ! ولا ندرى هل السكوت دلالة على الموافقة كما هو مفهوم ، ام ان هناك اسرارا خطيرة لم يكشف النقاب عنها بعد في هذا الموضوع ، ورأت سلطة الاتهام ان الدخول في مناقشات مع الدفاع من شانه ان ينبه الرأى العام اليها ؟ ورغم ان المتهم احمد توفيق عبدالفتاح اعلن صراحة خلال الجلسة الاخيرة عن تورط ٣٠ مسئولا حكوميا من السابقين والحاليين في الحصول على مبالغ ضخمة من شركاته وامتناعهم عن رد ما تقاضوه بدون وجه حق ، الا ان احدا لم يهتم بالتاكد من صحة هذا الاتهام الخطير ، رغم الادعاء الحكومي الكاذب بالحفاظ على اموال المودعين !! ومن ناحية اخرى فان تقريرا رسميا لجهاز امني كبير تناول معلومات خطيرة بشان وقائع منسوبة الى احد هؤلاء المسئولين المتهمين ، وهو وزير اسبق للداخلية ثم الحكم المحلي ونائبا لرئيس الوزراء . ورد بالتقرير انه يمتلك اراضي بسويسرا تبلغ قيمتها اكثر من ١٠ ملايين دولار ، وانه اعلن في صحيفة حكومية عن فتح باب بيع هذه الاراضي للراغبين ، كما انه يمتلك ايضا ارصدة ضخمة بالبنوك السويسرية مصدرها ماحصل عليه من شركات الريان !! تقرير اخر لهيئة الرقابة الادارية في قضية الفساد المتهم فيها محمد سيد احمد نائب الحزب الوطني وانور عشماوي رئيس النقابة العامة لعمال البترول يشير الى تورط المتهمين مع الوزير الاسبق في قضية الريان بالاضافة الى آخرين . فاذا اضفنا الى ذلك ما اورده الشهود في تحقيقات نيابة الشئون المالية والتجارية - ومنهم ربيع السعداوى مدير مكتب المرحوم فتحي توفيق - عن تقاضي مسئول كبير بشارع مجلس الشعب لمبلغ ٢٥٠ الف دولار ، من الريان مقابل توسطه لدى احد الوزراء للافراج عن اموال للريان باحد البنوك ، وماجاء على لسان فتحي توفيق وشقيقه احمد بشان تقاضي نفس المسئول لاموال ومزايا ماديه اخرى ، وعلاقات الشركة بعدد من الوزراء والمحافظين وكبار المسئولين باجهزة حكومية اخرى فاننا نصبح امام ادلة قوية يساند بعضها بعضا ، وتحتم ضرورة اعادة النظر في هذه القضية الخطيرة ، وكشف جميع حقائقها للرأى العام بدلا من الغموض والشكوك والصمت الرهيب .

حمدى شفيق

٣٢٠



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٤ مايو ١٩٩٠

الاختـــراق

(قصة شركات توظيف الأموال)

فى البدء نشأت شركات توظيف الاموال فى مصر بشكل سرى وبطريق التسلل المخطط ولكن .. سرعان ما تخلى اصحابها عن السرية وعمدوا الى الاشتهار وفى غضون سنوات قليلة تحولوا الى نجوم داخل المجتمع تطاول شهرتهم شهرة نجوم الكرة والفنانين .

وصاروا اصحاب نفوذ قوى فى البلاد .. وتسابق كثيرون لكسب ودهم ارضائهم وتبارت احزاب وقوى سياسية عديدة فيما بينها لتاييدهم ودعمهم وتطالب الالاف من المواطنين على تسليمهم – وبكل الرضا – مدخراتهم ليظفروا بالربح السخى ..

ولكن ..

هؤلاء الذين اقترنت الشهرة باسمائهم .. وتراكم النفوذ بين ايديهم .. كانوا مع ذلك مجرد دمى او عرائس متحركة هناك من حركهم ولعب بهم

فهذه الشركات التى تمكنت من اختراق المجتمع والعديد من مؤسساته واجهزته كانت هى الاخرى وقبل أن تبدأ ، مخترقة اخترقت بالتفكير والتوجيه !

كيف حدث ذلك ؟ ومتى حدث ؟

ومن الذى خطط لانشاء هذه الشركات

ولماذا نجح (المابيتشو) فى خداع مئات الالاف من المواطنين وماهى شبكة المصالح الواسعة التى نسجوها .. ولماذا كانت مثلثه الاضلاع تتكون من المسئولين السابقين والحاليين والصحفيين ورجال الدين ؟

.. ولماذا تاخرت مواجهة هذا الاختراق الهائل ؟

يتصدى لكافة هذه الاسئلة ويترتيب ورودها على ذهن القارىء هذا الكتاب للكاتب الصحفى عبد القادر شهيب احد قادة الحملة الصحفية الشجاعة ضد فساد توظيف الاموال وهو يصوغ من الحقائق والوقائع والارقام دراما مثيرة وصادقة .. تتضمن بين مشاهدها العديد من المفاجآت والكثير من الاسرار .

يقع الكتاب فى ٣٤٩ صفحة متضمنا الوثائق وينقسم الى عشرة فصول .

الفصل الاول : النشأة

يتناول هذا الفصل نشأة ظاهرة توظيف الاموال من صلب تجار العملة ونمت جنينا فى رحم الراسمالية الطفيلية وتم ولادتها على ايدى العاملين فى الخارج وفى توقيت خاص للغاية مصريا وعربيا ، وعالميا ..

وينهى المؤلف هذا الفصل بالاتى :

وهكذا ..

لم ننتبه لخطورة ظاهرة شركات توظيف الاموال الا متاخرا رغم انها لم تنشأ فجأة او بشكل عشوائى ،

وانما نشأت تدريجيا وبطريقة مخططة

وهنا لابد ان يتداعى فى اذهاننا على الفور سؤال هام لماذا تاخرت الدولة فى مواجهة خطر هذه الظاهرة ؟

ولكن قبل البحث عن اجابة هذا السؤال فمن الاهم ان نسأل انفسنا سؤالا اخر هو : من الذى خطط ودبر لانشاء هذه الشركات ؟

- **تاليف عبد القادر شهيب**
- **الناشر : سينا للنشر ، القاهرة ١٩٨٩**
- **عرض : اسلام عفيفى**





هل هم اصحابها الذين عرفناهم .. أم أن هناك اخرين لا نعرفهم يقفون وراءهم ويحركونهم مثل « المابيتشو » او دمى العرائس ، والاجابة ضرورية لنعرف سر تأخر المواجهة مع هذه الظاهرة ولكنها تقتضى اولا معرفة من هم اصحاب هذه الشركات

ـ الفصل الثاني من هم

يناقش هذا الفصل ظروف نشأة توظيف الاموال بانها لم تأت مصادفة وانما ظهرت بشكل مخطط ومدبر لتؤدى دورا مجددا ، وذلك من خلال توجيه اصحابها الذين اتسموا بعدة سمات تكاد تكون مشتركة ومتكررة ولعل اهمها :

اولا : ان معظمهم ان لم يكن كلهم هم من الشباب صغير السن .

ثانيا : ان معظم اصحاب شركات توظيف الاموال ايضا لم يكونوا ـ سواء هم او ذووهم ـ اعضاء فى نادى الاثرياء فى مصر ، قبل اقتحامهم مجال تجميع الاموال .. ولم تضمهم قوائم رجال الاعمال حتى الصغار منهم ..

ثالثا : ان كل اصحاب هذه الشركات تقريبا قد قضوا وربما باختيارهم فترات من الوقت خارج البلاد .

رابعا : ويشترك اصحاب شركات توظيف الاموال ايضا فى أنهم لم تكن لهم خبرات اقتصادية او استثمارية سابقة .

خامسا : ان الاغلب الاعم من اصحاب شركات توظيف الاموال الكبيرة وكذلك الصغيرة لم تكن لهم انتماءات سياسية قبل أن يتبارى اصحاب هذه الشركات فى رفع الشعارات الاسلامية ..

سادسا : غلبة روح المغامرة والتوتر وعقد النقص على شخصيات عدد من اصحاب توظيف الاموال وبالذات من كان لهم فضل الريادة فى هذا المجال ..

الفصل الثالث : التهويل

ويقول هذا الفصل : ولانها نشأت بشكل مدبر ومخطط ، فقد استلزم الامر حملات للتهويل من حجمها .. او من عدد المودعين وقيمة الاموال التى اودعوها لدى اصحاب توظيف الاموال ، حيث يختتم المؤلف هذا الفصل بقوله الاتى .

على كل حال .. فان حملات التهويل التى شنها اصحاب شركات توظيف الاموال كانت تلمع فى اخر عام ١٩٨٧ الى احد الاسلحة التى سوف يستخدمونها فيما بعد حينما وقعت المواجهة بينهم وبين الحكومة .. فى اعقاب اصدار القانون الجديد ..

وكان هذا السلاح .. هو المودعون انفسهم ..

فقد ضخموا فى البداية من اعداد المودعين لديهم حتى وصلوا بها الى ٤ ملايين مودع يمثلون اسرا تضم حوالى ١٥ مليو فرد او ربع سكان مصر حتى تتراجع الحكومة عن اشهار هذا السلاح فى وجوههم .

الفصل الرابع : الضحايا

حيث يقول المؤلف .. وكان من بين دوافع التهويل الايقاع بالمودعين ولذلك كان عددهم كبيرا وهؤلاء هم اول ضحايا شركات توظيف الاموال .. والمثير ان من بينهم بعض المثقفين حيث هناك كلمات وصلت صراحتها الى حد البجاحة ، عندما وجه الحديث واحد من اصحاب شركات توظيف الاموال الكبرى الى مندوب هيئة سوق المال الذى اصر على المشاركة فى اجتماع الجمعية للشركة ..

« اذا كانت الدولة قد أرسلتكم الى هنا للرقابة علينا فقد أخطأتم فنحن اذا اردنا أن نسرق اموال المودعين لدينا ، سرقناها وتحت اى شكل قانونى ارادوا أن تكون عليه شركات توظيف الاموال ! ..

ويختتم المؤلف قوله فى هذا الفصل :

الا ان نجاح اصحاب توظيف الاموال فى التعزيز بهذا العدد الهائل من المودعين هو الذى مكنهم اساسا من جمع هذه الاموال الهائلة ومن ثم نسج شبكة واسعة من المصالح او اتاح لهم الفرصة فى اختراق كل شىء فى المجتمع أوكل مؤسساته المختلفة

الفصل الخامس : شبكة المصالح

حيث يقول المؤلف :

وبهذا العدد الهائل من الضحايا تمكن اصحاب توظيف الاموال ..

من اختراق العديد من المؤسسات داخل المجتمع ونسجوا شبكة واسعة من المصالح مثلثة .

وحيث يختتم المؤلف قوله :

وبذلك اكتمل مثلث شبكة المصالح التى نسجها بدأب اصحاب توظيف الاموال خلال السنوات الماضية وانفقوا الكثير على عملية نسجها واغدقوا الكثير ايضا على من شارك فى هذا النسج ! وبهذه الشبكة تمكنوا من اصطياد الاف المودعين وخداعهم وتمكنوا ايضا من الحصول على التأييد الواسع لهذا الخداع .. وهو التأييد الذى جاءهم من قوى سياسية عديدة .

كيف حدث ذلك ؟

ومن الذى تورط فى تأييد هذه الجريمة ولماذا تورطوا

الفصل السادس التأييد

حيث يحاول هذا الفصل الاجابة عن الاسئلة السابقة التى وردت فى نهاية الفصل السابق ويقول المؤلف وبهذه الشبكة ظفر اصحاب توظيف الاموال بتأييد واسع من قوى سياسية عديدة ومتصادمة احيانا . وكان هذا التأييد احيانا ضمنيا .. وكان اجيانا اخرى صريحا وربما فجة ايضا ..

الفصل السابع : الخدعة ويقول المؤلف فى هذا الفصل وبعد الحصول على التأييد تمكن اصحاب توظيف الاموال من تنفيذ الخدعة التى اعدوها للايقاع بالمودعين .. وهى

خدعة الارباح الهائلة التى يحققونها ويتقاسمونها مع المودعين .. ولكن هذه الخدعة كان لها عمر افتراضى !

هذا الفصل يجيب عن كل الاسئلة الاتية .

ماهى هذه الخدعة ؟ .. وهل كانت مخططة .. ام كانت عشوائية واكتشفوها وهم فى منتصف الطريق !

وكيف نفذوها باحكام ؟

وهل كان يمكن افتضاح امر هذه الخدعة ؟

الفصل الثامن : الاذى حيث يقول المؤلف

وهذه الخدعة الحقت بنا كثيرا من الاذى والاضرار الفادحة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا .

فلم يكن المودعون هم فقط ضحايا هذه الشركات بل كنا جميعا من ضحاياها وبدرجات متفاوته .

الفصل التاسع الفضيحة

وظل اصحاب التوظيف ينفذون وعلى نطاق واسع خدعتهم حتى انفجرت فضائح .. وبذلك تولوا هم بأيديهم فضح انفسهم ولقد كان انفجار الفضائح داخليا .. وليس تفجيرا خارجيا

حيث يجيب هذا الفصل على ما قيل فى نهاية الفصل السابق

وهكذا

تنوعت صنوف والوان الاذى الذى لحق بنا على أيدى اصحاب شركات توظيف الاموال .. وتعددت الاضرار الفادحة التى اصابتنا بسببهم ..

ولكن المثير أنه رغم كل هذه الاضرار .. فأن المواجهة الرسمية وغير الرسمية تاخرت كثيرا مع هذه الشركات !

فترى لماذا ؟

لماذا لم يتحرك احد مبكرا الحصار اضرار هذه الشركات ؟ ولماذا تحركنا فقط حكومة ومودعون ومراقبون فى العام الماضى ١٩٨٨ بالذات ؟ ولماذا تحركنا بعد انفجار فضيحة اهل توظيف الاموال ؟

الفصل العاشر والاخير

المواجهة

وعلى اثر انفجار الفضائح بدأت المواجهة بين الدولة واصحاب توظيف الاموال وهى المواجهة التى تحولت الى صدام ، حينما هدد اصحاب هذه الشركات بالعصيان واستخدموا المودعين كرهائن يساومون بهم على الافلات من القانون .

تقرير لمباحث الأموال العامة :

إكتشاف ٧ شركات جديدة لتلقى الأموال

جميع الشركات تماطل فى رد أموال المودعين

كتب حسين المرصفاوى :

أعدت مباحث الأموال العامة تقريرا عن موقف شركات تلقى الأموال من خلال متابعتها ورصد تحركات القائمين عليها .. تناول التقرير الذى أشرف على اعداده اللواء عزت السنباطي مساعد وزير الداخلية لمباحث الأموال العامة اهمية تشديد الرقابة على الشركات التى وافقت هيئة سوق المال على توفيق أوضاعها وعددها ٦ شركات ، حيث يبلغ عدد المودعين بها ٦٦ الفا و ٤٩٨ مودعا . بلغت قيمة أبداعاتهم مليارا و ٣٩٦ مليون جنيه ، خاصة وان معظم هذه الشركات استغلت الثغرة الموجودة بالقانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ ، حيث لم يتضمن تحديد الاقساط التى يتم بها رد أموال المودعين واقتصر على ضرورة ردها خلال ٤ سنوات دون تحديد قيمة القسط . وكان المفهوم ان يسترد المودع أمواله فى صورة أقساط متساوية ولكن الشركات التى وفقت أوضاعها استغلت هذه الثغرة وأستخرجت الصكوك للمودعين ، وقد اجبرت المودع على تقاضى نسبة ضئيلة من امواله خلال فترة السنوات الأربع بينما الجزء الأكبر فى أخر يوم فى أخر قسط .

كما تضمن التقرير أن أملاك هذه الشركات تصل إلى نسبة ضئيلة من راس المال (أموال المودعين) ، مما يؤكد على انهيار الموقف المالى لهذه الشركات .

٧ شركات مخالفة

كما تناول التقرير ما قامت به مجموعات العمل المشكلة من ضباط مباحث النقد بقيادة العميد سامح ابو الليل والتى اشترك فيها العقداء محمود الفيشاوى ومحمد فراج ومحمد الخوانكى والمقدمون مصطفى توفيق وطارق الاعصر وولى شفيق عن كشف النقاب عن ٧ شركات قامت بتلقى اموال دون اتخاذ اى اجراءات نحو توفيق اوضاعها او التصفية وهذه الشركات هى :

- **شركة واليكو للاستثمار بالعجوزة وصاحبها مجدى محمد** والى (عقيد سابق بالقوات المسلحة) وعدد مودعيها ٣٠٠ مودع اجمالى ايداعاتهم حوالى ٢ مليون جنيه .
- **شركة الفضل للاستثمار وتوظيف الاموال بالنزهة** وصاحبها احمد محمود عبدالهادى وعدد المودعين ٦٩١ ايداعاتهم تبلغ ١١ مليونا و ١٤٠ ألف جنيه .
- **شركة هنيه** محمد حسين العجوز وكانت تزاول عملها من شقتها بالحوامدية ويبلغ عدد المودعين بالشركة ٥٠ شخصا حجم ايداعاتهم مليون جنيه .
- **شركة ميراش** وصاحبها عبدالحميد خليل الدرع ومقرها شارع النخيل بالمهندسين وعدد مودعيها ٢٥ شخصا أجمالى ايداعاتهم ٦٥٠ الف دولار و ٤٥٠ ألف جنيه مصرى .
- **الاخلاص للاستيراد والتصدير ..** صاحبها رافت عطية البردينى وشقيقه محمد ومقرها شارع جدة بالمهندسين وعدد مودعيها ٦٢٤ شخصا قيمة ايداعاتهم ١٩ مليون جنيه .
- **الشركة المصرية السعودية** (سنيفاد) وصاحبها نبيل يوسف زكى ومقرها مدينة نصر وعدد مودعيها ١٣٠٠ جملة ايداعاتهم ٨,١ مليون جنيه .
- **شركة اولاد زايد** صاحبها زايد محمد عبدالعال وبها ٢٥ مودعا ايداعاتهم تبلغ ١٥٠ ألف جنيه .

وقد تم التنسيق مع هيئة سوق المال واحاله هذه الشركات الى النيابة العامة واصدر المستشار جمال شومان النائب العام قرارا بالتحفظ على اصول وممتلكات هذه الشركات .

٣ شركات ردت الاموال

ومن جهة اخرى فقد اشار التقرير الذى شارك فى اعداده اللواء يسرى البنا نائب مدير مباحث الاموال العامة الى وجود ٣ شركات فقط قامت برد اموال جميع المودعين قبل المهلة التى حددها القانون وهى شركات **مصر للكيماويات والدهانات** وعدد مودعيها ٧٠٠ شخصا جملة ايداعاتهم ٦ ملايين جنيه .. **وشركة سلطان للاستثمار** وعدد المودعين ٧٠ شخصا ايداعاتهم مليون و ٣٥٢ الف جنيه .. **وشركة الهادى للاستثمار** وعدد مودعيها ٣٣ اجمالى ايداعاتهم ٩٨ الف جنيه .

٣٨ شركة أمام المدعى الاشتراكى

وأشار التقرير أيضا الى وجود ٣٨ شركة يتم التحقيق معها بمعرفة جهاز المدعى العام الاشتراكى وتواجه صعوبات شديدة فى اعادة الأموال الى المودعين من بينها ٦ شركات تعتبر من كبرى الشركات التى عملت فى مجال تلقى الأموال وهى شركة بدر للاستثمار وصاحبها محمود سعيد طاحون يبلغ عدد المودعين بها ١٨ الفا و ٢٢٤ مودعا حجم ايداعاتهم ١٢٥ مليونا و ١٣٠ الف جنيه .. شركة الهدى مصر مملوكة للاشقاء الثلاثة طارق وعاصم وخالد ابو حسين وعدد مودعيها ٣٩ الفا و ٩٨٨ مودعا ايداعاتهم ٣٦٤ مليون جنيه .. وشركة الحجاز وهى مملوكة لكل من أحمد عبيد عيسوى ومحمد احمد عليوه وبها ١٢ الف مودع اجمالى مستحقاتهم ٨٦ مليونا و ٥١٢ ألف جنيه .. وشركة نيو كايرو للخدمات المتطورة ويملكها محمد شوقى منصور وبها ١٧١ مودعا حجم ايداعاتهم ٣ ملايين و ٦٤ الف جنيه .. وشركة الزهراء للاعلام العربى ويملكها أحمد رائف عبدالحميد وبها ٢٤٥ مودعا حجم ايداعاتهم ١٢ مليونا و ٢٥٣ الف جنيه .. وشركة المهندس المراكشى وبها ٢٢١١ مودعا حجم ايداعاتهم ١٣ مليونا و ١٥٦ ألف جنيه .

ولم يتضمن التقرير شركة الريان ، والتى تمثل سبعة فى المائة من قيمة ايداعات المواطنين لدى شركات توظيف الأموال .



المصدر : الشعب

التاريخ : ١٥ مايو ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مع فشل جهود حل ازمة الريان

المدعى الاشتراكى يؤكد سلامة موقف شركات توظيف الاموال

كتب ـ ربيع شاهين

فى الوقت الذى فشلت فيه كل الجهود المبذولة لحل ازمة المودعين بشركات الريان لتوظيف الاموال ، ورفضت الحكومة اقتراح الشيخ الشعراوى بتشكيل مجلس ادارة جديد .. اكد المستشار عبدالمعز احمد بجهاز المدعى الاشتراكى ان شركات توظيف الاموال التى يجرى التحقيق معها حاليا بالجهاز تسير فى برنامجها لرد اموال ومستحقات المودعين .

اكد المستشار عبدالمعز احمد ابراهيم مدير التحقيق والادعاء بجهاز المدعى العام الاشتراكى

انه لاتفكير مطلقا فى اتخاذ اية اجراءات قانونية او قضائية ضد شركات توظيف الاموال التى يجرى التحقيق معها داخل الجهاز .

ونفى فى تصريحات خاصة لـ « الشعب » وجود اية عقبات او مشكلات حتى هذه اللحظة بشان التزام الشركات الستة فى برنامجها لرد مليارات الجنيهات وانها ملتزمة الآن بردها خلال اشهر معدودة واوضح ان جميع الشركات تمضى فى تنفيذ برنامج رد الاموال عن طريق تسييل بعض اصولها لتوفير العملات النقدية لسداد المستحقات او ردها بصورة عينية .

وقد قدمت الشركات خلال الاسبوع الماضى مذكرات بموقفها إلى المستشار عبدالسلام حامد تمت احالتها الى المستشار عبدالمعز ابراهيم لدراستها والوقوف على حقيقة الموقف بها .

من ناحية اخرى استمعت لجنة المستشارين التى باشرت التحقيقات الى اقوال نحو ٣٠٠ مودع الاسبوعين الماضيين فى حضور المسئولين عن الشركات وقد تاكد استلامهم مستحقاتهم .

وقال المستشار زكريا السيد انه لايمكن التكهن او القطع بما سيحدث خلال الفترة المقبلة وقبل حلول ٩ يونيو الموعد النهائى الذى حدده القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ وانه لاتفكير فى اتخاذ اية اجراءات ضد الشركات والتى قد تنتهى من السداد قبل هذا التاريخ علما بان التحقيقات التى يجريها الجهاز لن تنتهى قبل هذا الموعد .

من ناحية اخرى منيت جميع جهود الوساطة لحل ازمة المودعين بشركة الريان لتوظيف الاموال بصورة ودية بالفشل الذريع ، وذلك بعد تعنت الحكومة وتجاهلها كافة العروض الجادة من الريان خلال العامين الماضيين منذ التحفظ عليه

وافراد اسرته على ذمة القضية ورغم تدخل كبار علماء الدين خاصة العالمين الجليلين فضيلة الشيخ محمد متولى الشعراوى والدكتور عبدالصبور شاهين عدة مرات لتجاوز الازمة .

اكد د . عبدالصبور شاهين لـ « الشعب » ان الحكومة صنعت الكارثة وتسببت في تفاقم الازمة باصرارها على تجاهل جهود الوساطة لتخطى تلك النكبة بصورة تدريجية وودية .. وقال انه رغم فشلها الذريع في ادارة مشروعاتها وشركاتها وتراكم الديون واعبائها على كاهل المواطنين بسبب اجراءاتها وسياساتها الفاشلة والأسراف والانفاق الترفي لوزرائها فإنها ابت ان تغفر ذلات لشركات توظيف الاموال وتربصت بها حتى اجهضتها وقضت عليها .



النائب العام يقرر :

بيع اصول « آى . بى . سنتر » لرد أموال المودعين

كتبت خديجة عفيفى :

وافق المستشار جمال شومان النائب العام على أن يقوم احد مكاتب الخبراء المثمنين ببيع اصول وبضائع شركة (اى . سى . سنتر) وذلك بناء على طلب صاحب الشركة لرد أموال المودعين .

وكان المهندس عصام بدير صاحب الشركة تقدم بالتماس يطلب فيه ان يقوم مكتب اتحاد الخبراء المثمنين بمعاينة البضائع والاصول المملوكة للشركة وتسويقها .

اخطر المستشار ساهر درويش مدير إدارة التحفظ اتحاد الخبراء المثمنين بالمعاينة على الطبيعة تمهيدا للبيع .

ومن المنتظر ان يتم ذلك خلال الاسبوع القادم .

كما أصدر المستشار جمال شومان النائب العام قرارا بتشكيل لجنتين لمراجعة اوضاع شركتين متحفظ عليهما ، هما « الشركة الصحية » للاستثمار وتوظيف الاموال وشركة « الكرنك للمقاولات العمومية » .

يستهدف ذلك بيان ما اذا كانت الشركتان من شركات توظيف الاموال من عدمه .. وحجم الايداعات التى تلقتها وعدد المودعين والأوجه التى استثمرت فيها تلك المبالغ تمهيدا لرد حقوق المودعين فيها .



المصدر : الوفد

التاريخ : ١٧ مايو ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رأى حر

سيدة لم تتعود ان تتسول ... ؟ !!

بقلم أحمد ابو الفتح

●● قالت السيدة [جئت اليك لثقتي بانك تدرك محنتنا] .

●● سيدة جاوزت الستين اصطحبت بنتين وابنا البنت الكبرى حوالى عشر سنوات ... اشارت اليهم وقالت : [اولاد المرحومة ابنتي ... هل يتسع وقتك لسماع ما جئت لارويه لك(؟)] ... فلما اجبتها بالايجاب قالت :

●● [كان زوجي ثريا يملك ثروة استغل الجانب الاكبر منها في شراء اسهم شركات بنك مصر وكانت الاسهم يرتفع سعرها وكنت املك ٣٢ فدانا من اجود الاراضى وكنا نعيش حياة راضية وفجاة قام عبد الناصر بالاستيلاء على شركات بنك مصر وجعل المستاجرين للارض الزراعية ملاكا لها ... وفجاة اصبحنا نعانى الحرمان من مالنا ...]

●● واستمرت تقول : [وطال الحرمان ... وتوفى زوجى ثم ابنتى واصبحت انا المسئولة عن بنتيها وابنها ... وبعد متاعب لا حصر لها استطعت ان ابيع الارض مقابل اعطاء المستاجرين اكثر من نصف الثمن ... واودعت الثمن لدى الريان ...]

●● [ولاول مرة بعد عشرات السنين بدات اجد وفرة المال بين يدى ... اقبض كل اول شهر ما يوفر لنا حياة كريمة ... وفجاة تاتى حكومة حسنى مبارك لتحرمنا من مالنا ... وانت تعرف باقى الماساة ...]

●●

لم نتعود ان نتسول

●● وقفت السيدة تريد الانصراف فرجوتها ان تتريث فقالت [لقد اردت ان يسمعني من يحترم مشاعرنا وقد تكرمت باستقبالى واستمعت الى ... وانى اذ اشكرك اسمح لى ان انصرف]

●● قلت [لماذا لا تحاولين مقابلة احد المسئولين الكبار وتحدثينه عما اصابك (؟)] ... فقالت : اننا لم نتعود ان نطرق ابواب المسئولين او نتسول الرحمة ... من هو ذلك الذى تريدني ان اقابل ... رئيس الحكومة الذى انزل بنا الخراب ... ام الرئيس .. وكيف اصل اليه ... ولماذا اضيف الى معلوماته ... هل هو لا يعرف ما نزل بنا على يد حكومته ... هل تريد مني ان ابكى بين يديه لعل فى بكائى ما يحرك شفقته ... (!!)]

●● وكانت تحبس انفعالها بجهد شديد وهى تقول : [لا ياسيدى لن ابكى ابداً فى حضرة اى مسئول فصاحب الحق لا يضعف الا بين يدى الله سبحانه وتعالى .. اليس لكل هؤلاء الكبار اولاد يعملون على توفير كل ما يوفر لهم الحياة السعيدة ... لماذا وهم المتصرفون فى امورنا انزلوا بنا الخراب ولم تتحرك فى نفوسهم اى إستجابة لصرخات الصارخين ولما تكتبون ... اننا اكثر من مليون ضحية ...]

●● وقالت [لم اكن أريد ان اطيل عليك ولكن اسمح لى ان اسالك ما هى الحكمة من محاكمة الريان ... هل محاكمته اهم لدى الحكومة من حبس اموالنا او ما تبقى منها ... يقولون انتظروا حتى تنتهى المحاكمة ... وهل ينتظر المريض المحتاج للمال للعلاج .. وهل تنتظر المدارس حتى تنتهى المحاكمة لندفع المصاريف .. لو ان اى واحد من الذين سمحوا لانفسهم ان يفعلوا بنا ما فعلوا تعرض للحرمان او جاع او مرض عزيز عليه ولم يجد ثمن العلاج لادرك ان تعلقنا على محاكمة الريان هو العذاب الذى لا نعرف متى ينتهى ...]

●● وسيطرت على اعصابها ورفعت راسها فى كبرياء المعتز بنفسه وقالت : [ارجو ان تغفر لى زيارتى وانى لاشكرك مرة اخرى واسمح لى ان انصرف] ولما سالتها عن اسمها قالت [ولماذا يفيدك معرفة اسمى ... دعنا فى ستر الله ...] ●



المصدر : الـــوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٧ مـــايو ١٩٩٠

• • •

وانصرفت السيدة وتركتنا فى حيرة

●● ساد الصمت بعد انصراف السيدة والاطفال الثلاثة .

●● واخيرا قالت زوجتى [لابد ان تنشر عن زيارة هذه السيدة ... انها سيدة عظيمة وتستحق كل تقدير واحترام]

●● وطال صمتى ثم قلت [وما فائدة النشر ... لقد كتبت كثيرا وكتبت عن ماسى الناس وكتب زملاء افاضل فماذا حققت كتاباتنا ... (؟ !)]

●● ولكن ظل سؤالها يطاردنى [هل محاكمة الريان أهم لدى الحكومة من حبس اموالنا عنا ... ؟]

●● ايهما افضل : [المحاكمة التى ثمنها اطالة شقاء وبؤس اكثر من مليون مصرى ... ام تخفيف الآم وقسوة حرمان مليون مصرى ؟ !]

●● ثم سؤال اخر [ومتى تنتهى المحاكمة .. اليس هناك استئناف للحكم ... ثم احتمال الالتجاء الى محكمة النقض والابرام ... هل مفروض ان تظل الاموال محبوسة سبع او عشر سنوات وليحدث ما يحدث لاكثر من مليون مصرى مقابل تاديب الريان وانزال العقاب به .. اذا ما ثبتت ادانته ؟]

●● وهل كل مجرم على ارض مصر قد لاقى عقابه حتى تصبح محاكمة الريان اوجب واجبات الحكومة التى قدمته للنائب العام فلم يسعه الا ان يحقق معه ويقدمه للمحاكمة .

●● واين كانت الحكومة طوال هذه السنوات .. وعادت الاسئلة التى رددتها كثيرا فى مقالاتى عن مسئولية الحكومة حول منح الريان التصريحات لتلقى اموال الناس ثم الاعلانات فى الصحف الحكومية والتليفزيون ثم التدخل الفج دون توفير الحماية الحكومية لاموال المودعين .

●● وطالت الحيرة وتكاثرت الاسئلة ونام المسئولون على ظلم الخاضعين لحكمهم مع ان كونهم مسئولين كان يفرض عليهم الحرص على حقوق الخاضعين لحكمهم لا إهدارها ومقابلة نكبات الملايين بعدم المبالاة وكانهم حشرات لا يستحقون الاهتمام .

• • •

رمضان والمتناقضات

●● ونعيش شهر رمضان المعظم فنجد الحكومة تحشد رجال الدين يتحدثون فى الاذاعات وتنشر الصحف صور كبار المسئولين وهم يصلون يوم (الجمعة اليتيمة) وكذلك صورهم فى ليلة القدر .

●● هذه المظاهرات الاسلامية لا تذكر المسئولين بان ملايين المصريين يلاقون الوان العذاب نتيجة قانون حكومى فى ذلك الشهر الكريم وان من حق الاطفال ان يلبسوا الجديد من الثياب ومن حق الكبار ان يستقبلوا العيد بالفرح والبهجة .

●● كيف هان على المسئولين ان يحتفلوا بالعيد غير عابئين بحسرة الآباء والامهات اذ ياتى العيد وهم لا يملكون ما يسعدون به اطفالهم ويفكون به ضيقتهم ولولا تدخل المسئولين ولولا الدعايات المدفوعة من اموالهم التى اغترفتها صحفهم واذاعاتهم لكانوا اغنياء ينعمون بالمال ويسعدون الاطفال ويستقبلون العيد بالبهجة والانشراح (؟ !!)

●● الا يذكرهم رمضان بحقوق الناس قبل المسئولين .. وعندما يصلون والصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر والبغى لا يذكر المسئولون انهم بغوا يوم منحوا الريان التراخيص ويوم نشرت صحفهم الاعلانات ويوم اقاموا هيئة سوق المال (؟ !!)

• • •



المصدر : الـــوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٧ مايو ١٩٩٠

رسالة من الرياض

●● وبينما انا حائر بين ان انشر حديث السيدة او ان النشر لن ياتى بنتيجة تصلنى رسالة وصلت متاخرة من مستشار قانونى مصرى بالرياض .

●● الاستاذ مرسل الرسالة لم يودع اى مال لدى الريان او غير الريان ويقول فى خطابه انه حزين كل الحزن على ما اصاب اخوانه المصريين وان حزنه هو الذى دفعه الى ارسال خطابه .

●● الخطاب مرفق معه صورة لصفحة من مجلة (إى اكنومست) البريطانية المتخصصة فى شئون المال والسياسة وقد احاط الخبر الذى اثار اهتمامه بلون اصفر ولم يكتف بذلك بل تكرم بترجمة الخبر ... واليكم الترجمة كما ارسله :

●● يقول الاستاذ [ترجمة الخبر المنشور فى الصفحة رقم ٣٨ من عدد جريدة الايكنومست الصادر بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٢٣ : اتجاهات متطورة : اتهم المسئول البرلمانى عن تقصى الحقائق ورفع المظالم وزارة التجارة بارتكابها خطا واضحا من اخطاء سوء الادارة وذلك عندما رخصت لمجموعة شركات توظيف الاموال المعروفة باسم (بارلو كلاوس) التى انهارت فى سنة ١٩٨٨ . واوصى المسئول المذكور بانه يتعين على الحكومة ان تعوض المودعين فى تلك الشركة عن الاستثمارات التى فقدوها وذلك بنسبة ٩٠ ٪]

●● هذا هو الخبر الذى نشرته المجلة منذ اربعة اشهر وكانت الانباء قد نقلت ان رئيسة الحكومة قد استجابت للراى وعوضت كل المودعين بنسبة ٩٠ ٪ وعادت الحكومة على اصحاب الشركة تطالبهم بالتعويض .

●● هذا يتم فى بلاد لا يعرف المسئولون فيها شهر رمضان ولا تنشر لهم الصحف الصور وهم يصلون فى بيوت العبادة ولكن يعرفون العدالة ويحترمون حقوق الشعب

● ● ●

الاستاذ كمال خالد والدفاع عن المصريين

●● اهيب بالاستاذ كمال خالد الذى حمل على اكتافه قضايا الدفاع عن حقوق المصريين الدستورية ان يرفع قضية وكيلا عن كل مودع اصابه ضرر من قانون هيئة سوق المال وله عند الله حسن الجزاء ... واملى كبير فى قبوله الدفاع عن الملايين من اخوانه فى الوطن .



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ مايو ١٩٩٠

باق ٢٠ يوما .. لرد كل الاموال للمودعين بالشركات

تنتهى المهلة القانونية لرد اموال المودعين يوم ٩ يونيو القادم بشركات تلقى الاموال التى رفضت الهيئة العامة لسوق المال توفيق اوضاعها

اهم الشركات المطالبة برد الاموال خلال هذه المدة .. هى الهدى مصر وبدر للاستثمار والمراكش والحجاز ونيو كايرو والزهراء للاعلام العربى وسلطان للاستثمار وجميعها تم احالتها لجهاز المدعى الاشتراكى للتصرف وتمثل هذه الشركات نحو ٣٥٪ من اجماع الايداعات بشركات تلقى الاموال يبلغ عدد المودعين بها ٧٢ الفا و٧٥٨ مودعا وايداعاتهم ٥٥٣ مليون جنيه

ولم تنته من رد كل الاموال للمودعين سوى شركة سلطان حيث قامت برد ٧٩٦ الف جنيه حجم الايداعات إلى مودعيها وعددهم ٧٠ مودعا

بينما تبلغ الايداعات بالهدى مصر ٣٢٥,٥ مليون جنيه والمودعون بها ٣٩ الفا و٩٠٠ مودع وبدر للاستثمار والايداعات بها تبلغ ١١٥,٤ مليون جنيه والحجاز وايداعتها تبلغ ٨٣,٥ مليون جنيه وايداعات شركة نيو كايرو ٣,٥ مليون جنيه وتبلغ مستحقات المودعين بالزهراء للاعلام العربى ١١,٥ مليون جنيه ونحو ١٢,٥ مليون جنيه ايداعات لدى المراكش

وقد قام معظم اصحاب هذه الشركات برد جزء من الايداعات للمودعين فى صورة بضائع أو سلع أو ممتلكات أو مبان خاصة بالشركة وجزء قليل من السيولة النقدية .

وسيتم احالة هذه الشركات فى حالة عدم سدادها لكل الايداعات للمودعين بعد انتهاء المهلة القانونية للنيابة العامة لاتخاذ الاجراءات القانونية .



المصدر : السياسى

التاريخ : ٢٠ مايو ١٩٩٠

بوضوح

عندما تطفو المصالح الشخصية

عندما تطفو المصالح الشخصية ، فقل على نتيجة اى عمل السلام ! وللاسف فقد ظهر بوضوح ان عصابات المصالح الشخصية ، يتسع نشاطها ، ولا هم لها الا الاستغلال والجشع .. ولو على حساب الناس اعنى الغالبية العظمى من الناس ! ولو نظرنا مثلا الى ما تفعله شركات توظيف الاموال حاليا بالناس .. لوجدنا امورا غاية فى العجب فجميعها تتباطأ وتتلكأ فى رد الحقوق الى اصحابها .. وهى فى سبيل ذلك تتبع اساليب المراوغة واللف والدوران وكأن هذه الشركات ليست شركات .. بل مجموعات اتخذت الشر قاسما مشتركا فيما بينها ، وان الاراء فيما بين اعضائها قد اتحدت وتم تنسيق مواقفها فى كل ما هو باطل .. ومن اجل تاكيد انها فوق كل قرارات وفوق كل قوانين وفوق كل ما هو سليم وصحيح ! وان ما حدث للريان لا يهمها لا من قريب ولا من بعيد !

ومن اغرب الحكايات ان نسمع ان هناك شركات تلقى اموال بعد كل ما حدث قد دخلت السباق موخرا بل وانها مارست نفس اللعبة اياها فى استغلال المواطنين والضحك على الذقون وكانها تريد ان تؤكد للجميع .. ان ما حدث للريان ليس سوى زوبعة فى فنجان وان شريعة الغاب والبلطجة هى التى تسود .

ومن هنا يغدو دور الحكومة ضروريا . ويصبح تدخلها الحاسم والقوى والواضح امرا حيويا وهاما . فالمفروض ان تقف الحكومة الى جانب المودعين . خاصة وانهم اصحاب مال وقبل ذلك حقوق ، ثم لماذا تتأخر الدولة عن فرض سيطرتها على هذه الفوضى التى تتفشى فى احد القطاعات الاقتصادية ؟.. ان الخطير فى الامر ان عدم الاكترات بموضوع يهم الناس يؤدى الى سلسلة طويلة من عدم الاكتراث الذى يصيب حقوق المواطنين بالشلل ويؤدى الى تعميم البلطجة والفوضى والاخطر ان تصبح القاعدة استثناء !

فاروق ابو العلا

اسبوعان وتنتهى مهلة رد أموال المودعين

الشركات ردت ٣٠٪ فقط من جملة الايداعات !

جهاز المدعى الاشتراكى : سوف نتحفظ على أصول وممتلكات الشركات التى توقفت عن السداد

كتبت ـ لبيبة شاهين :

اسبوعان فقط وتنتهى مهلة رد اموال المودعين بشركات توظيف الاموال التى يحقق معها المدعى الاشتراكى فى ٩ يونيو القادم ومع ذلك لم تقم الشركات الا برد ٣٠٪ من جملة الايداعات التى تبلغ جملتها ٦٠٥ ملايين جنيه لدى ٦ شركات هى الهدى مصر وبدر والحجاز والزهراء ونيوكايرو والمراكش وقامت برد معظمها فى صورة سلع عينيه .

قامت شركة الهدى مصر حتى الان برد حوالى ٩٥ مليون جنيه قام المدعى الاشتراكى بتحقيقها بالاضافة الى ٤٠ مليون جنيه قامت الشركة بردها أمام هيئة سوق المال من جملة الايداعات بها التى تقدر بحوالى ٣٦٥ مليون جنيه .

اما شركة بدر فلم يتعد ماقامت برده حتى الان مبلغ ١٧ مليون جنيه بالاضافة الى ٩ ملايين أخرى قامت بردها قبل احالتها للمدعى الاشتراكى من جملة الايداعات بها والتى تقدر بـ ١٢٥ مليون جنيه وقد توقفت الشركة فى الفترة الاخيرة عن رد الاموال لعدم توافر السيولة النقدية أو السلع العينية .

أما شركة المراكش التى تبلغ الايداعات بها ١٢ مليون جنيه فقد توقفت تماما هى الاخرى عن الرد بينما قامت شركة نيوكايرو برد حوالى مليون جنيه من اجمالى الايداعات بها والتى تبلغ حوالى ٣,٥ مليون جنيه .

صرح المستشار عبد المعز احمد مدير ادارة التحقيقات بالمدعى الاشتراكى بأن الادارة ستقوم عقب انتهاء مهلة رد الاموال فى ٩ يونيو بدراسة وضع كل شركة من هذه الشركات الستة على حده من حيث المبالغ التى حصلت عليها والمبالغ التى قامت بردها وعدد وفى المودعين بها واسلوب الرد وماشابه من سلبيات وكذلك الظروف التى حالت دون اتمام الرد وفى ضوء هذه الدراسة التى ستعرض على المستشار عبد السلام حامد المدعى الاشتراكى سوف يتخذ القرار المناسب لكل شركة .

اكد أن الاجراءات التى سوف يتخدها الجهاز لن تكون واحدة بالنسبة لجميع الشركات وانما ستكون وفقا لظروف كل شركة .

علمت المساء أن الاحتمال الارجح أمام الجهاز هو التحفظ على اصول وممتلكات الشركات التى توقفت عن السداد ولم تلتزم ببرامج رد الايداعات .



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ مايو ١٩٩٠

بـــدون مقدمـــات

قررت ان أتفرغ تماما للقضايا الانسانية

ساطلب مقابلة السيد رئيس الجمهورية لأعرض عليه الحالات الصارخة من ضحايا المودعين بالريان

سأتفرغ من اليوم لتلقى صور المستندات الدالة على تعاقد الشخص مع الريان مع وجود الاسم بالكامل والعنوان والمبلغ المودع

• • سيتركز اهتمامى بالحالات التى كان لها تاثير خطير على حياة الأسر وكان لها انعكاسات على استقرار الناس كأن اصيب احد المودعين بمرض وان طلق احد الناس زوجته وان خربت بعض البيوت .

المهم انى اعد الآن عددا كبيرا من الحالات الصارخة وخليفات اصحابها وظروفهم الاجتماعية والانسانية

• • ساحرص على ان ارفق بالحادث الصور الشخصية الدالة على صحة ما آل إليه حال الناس من بؤس وهم وغم وحطام ! !

• • لن اسكت .. لن اترك هذه القضية بحجة ان الصحف والكتاب قتلوها نشرا لكن لن اتبع نفس الطريق وهو الاكتفاء بمجرد النشر بل سأذهب الى الرئيس وكلى امل فى رحمة الله اولا وثقة فى قدرتى على توصيل نبض الناس الى الرجل الذى لولا ثقتى به وبنظافته وطهارته مافكرت من الاساس ان اطلب والح فى طلب مقابلته

المهم ان يثق الناس فى ان لهم حقوقا ولابد ان يطالبون بها فلن يضيع حق مادام الحق سبحانه وتعالى حى قيوم لايموت

جمال عبد السميع



محامى الريان .. يكشف أوراقه

أثرياء من الخليج .. تكفلوا برد أموال المودعين مقابل شراء جميع الممتلكات والأصول

المستشار درويش : ردوا الأموال كاملة .. ثم نرفع التحفظ

كتب ـ محمود نوفل .

كشف ممدوح الوسيمى محامى الريان اوراقه للمساء .. قال ان هناك اثرياء عرب من الكويت والسعودية وبعض دول الخليج هم الذين عرضوا ان يتكفلوا برد اموال المودعين فى الريان مقابل شراء جميع اصول وممتلكات الريان داخل مصر مقابل مليار و ٥٠٠ مليون جنيه او مقابل حقوق كافة المودعين ايهما اكثر

اضاف ان هولاء الاثرياء سيرسلون شيكات مقبولة الدفع الى جميع المودعين على عناوينهم بطريق مباشر وبدون وسطاء سواء من الحكومة [illegible] عن الريان لذلك طلبت من ادارة التحفظ على الاموال قائمة باسماء المودعين لارسال هذه الشيكات اليهم وفور استلامنا لهذه القائمة خلال عشرة ايام سنرسلها اليهم ليحولوا المبالغ المذكورة عبر البنوك التى يودعون حساباتهم بها فى بلادهم الى بنك معتمد داخل مصر .

اكد المحامى انه لن يكشف عن شخصيات هؤلاء الاثرياء الا بعد ان تنتهى المشكلة ويرفع التحفظ عن الريان .. وهؤلاء الاثرياء هم الذين



سيقررون ما اذا كان احمد الريان سيمارس نشاطه من جديد ام لا ؟
وتساءل محامى الريان عن سبب افتراض سوء النية من جانب المحكمة والنيابة تجاه هذا العرض .
وتوقع الوسيمى محامى الريان ان ترفض المحكمة العرض الجديد بسداد اموال المودعين .. وقال اننا فى هذه الحالة سنعلن مفاجأة جديدة سيكون لها وقع شديد يجاوز اثر المفاجأة التى اعلنت امس .
اضاف اننا مصرون على ان قيمة اصول شركات الريان داخل مصر تبلغ مليارا و ٤٠٠ مليون جنيه وذلك حسب تقديرات لجنة المصالحة التى شكلت برئاسة الشيخ الشعراوى .
من ناحية اخرى اكد المستشار ساهر درويش مدير ادارة التحفظ على الاموال بمكتب النائب العام أن ما قاله محامى الريان يحتاج الى هدوء اعصاب لمناقشته ، فليس من المعقول رفع التحفظ على اصول الريان وامواله الا بعد سداد اموال المودعين كاملة ، وهذه تستغرق مدة طويلة

اما ما طلبه الدفاع من رفع التحفظ فورا مقابل سداد مليار و ٥٠٠ مليون جنيه خلال ٦ شهور .. فهذا ما لا يعقل ابدا .

وعموما فان الرأى النهائى فى هذه الامور يرجع الى هيئة المحكمة برئاسة المستشار الدكتور محمد حسنى عبداللطيف .. وقد افصحت عن وجهة نظرى .. وللمحكمة الرأى الفصل ..

لانها اكثر منا خبرة فى تقدير مثل هذه الامور وما تحكم به سوف ننفذه فورا



المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ٢٦ مـــايو ١٩٩٠

المحكمة تسلمت أمس عرض الريان مكتوبا وناقشته فى كيفية تنفيذه

النيابة : ناقشنا تذليل العقبات أمام هذا العرض وللمحكمة تقدير جديته

تسلمت امس محكمة جنايات الجيزة العرض المكتوب من الدفاع عن الريان بشراء ممتلكات الريان بمليار وخمسمائة مليون جنيه . وقد رفض الدفاع الاعلان عن اسماء المشترين لهذه الممتلكات او وظائفهم وقرر انهم لن يتمكنوا من هذه الممتلكات حتى يقوموا بسداد نقود المودعين التى ستكتمل خلال خمسة اشهر بعد تحرير عقد الوعد بالبيع والانتهاء من الكتالوج التجارى . وقالت النيابة انها بدات بعد جلسة الامس فى تسهيل الاجراءات لانجاز هذا الحل طالما فيه صالح المودعين . بعدها قررت المحكمة استمرار مرافعة الدفاع حول العرض المقدم منه فى جلسة غد (الخميس) .

عقدت المحكمة جلستها فى الساعة الحادية عشرة والربع حيث تقدم رشاد نبيه المحامى بصورة من العرض الخاص بشراء ممتلكات الريان وتضمن العرض ان الشراء سيكون لما هو مسجل باسماء المتهمين الثلاثة الاول (آل ريان) وكل ماتم التحفظ عليه بمعرفة مكتب النائب العام بما فى ذلك العقارات والمنقولات والاموال والذهب والاسهم مقابل مليار ونصف مليار جنيه على ان يحرر عقد وعد بالبيع وان يكون السداد بشيكات مقبولة الدفع باسم كل مودع والمبلغ المستحق له

ويتم توقيع العقد وتسلم الكتالوج الفنى المحدد لاوصاف كل الممتلكات واسماء المودعين فى مدة اقصاها خمسة اشهر ثم تحرر الشيكات مقبولة الدفع باسماء المودعين فى مدة اقصاها خمسة اشهر من تاريخ استلام العقد والكتالوج وبيان باسماء المودعين .

■ ويحق للمحامى بعد ذلك نقل ملكية مايشاء من الاملاك المشتراة للغير دون رسوم باعتباره اشترى لحساب اخرين تقتضى المصلحة عدم كشف اسمائهم الان حسب ماجاء فى الطلب .

مناقشة مثيرة

بعد ذلك ناقشت المحكمة المحامى فى العرض حيث دار الحوار التالى :

□ هل قدمت هذا الطلب لكى تحصل على وعد بالبيع لمصلحتك ولذمتك انت ؟

■ قدمت هذا الطلب ممثلا للمشترين المطلوب عدم الافصاح عنهم الان بعد الاتفاق مع المتهمين الثلاثة الاول باعتبارهم ملاك الاصول والشركات ووافقوا ليحصلوا على فائدة اعمال المادة (٢١) باعفائهم من العقوبة والطلب المقدم لكى يتم تنفيذ الشراء ورد اموال المودعين قبل ان يصدر حكم فى الدعوى .

تابع الجلسة :

خيرى رمضان

محمود النوبى

□ هل قام المشترون بمعاينة شيء من الاموال والاملاك المطلوب شراؤها ؟

■ اطلعوا عن طريقى على الحصر الذى اعدته النيابة ببيان اصول شركة الريان المتحفظ عليها بمعرفة النيابة .

□ ماهو الاساس الذى بنى عليه العرض بان يتم الشراء باكثر من مليار ونصف مليار جنيه او حسب قيمة حقوق المودعين ؟

■ المشترون تقدموا للشراء على اساس ان هذه العقارات قيمتها فى الواقع طبقا لكلام الخبراء المثمنين اكثر مما حددوا وهم فى نفس الوقت يرغبون فى ان يكون تقدمهم للشراء ودفع هذه الاموال تبرئة لذمة المتهمين الثلاثة الاول بعد استفادتهم من الاعفاء حسب نص القانون .. اما اذا ثبت ان حقوق المودعين اكثر من ذلك فهم مستعدون للدفع وهم الكاسبون فى كل الاحوال .

□ ولكنك قررت انهم لم يعاينوا هذه الممتلكات الا عن طريق كشوف التحفظ فكيف اطمأنوا لهذه التقديرات ؟

■ الوصف المبدئى للعقارات واماكن وجودها يسمح لاى مثمن ان يحدد الثمن التقريبى لها . وقد يكونون عاينوها بالفعل ولكن مافهمته منهم انهم رابحون فى كل الاحوال بعد تسلمهم الكشوف ونحن فى مفاوضات منذ سبعة اشهر حتى وصلنا لهذه النتيجة .

■ قررت ان من اغراضهم فى الشراء ابراء ذمة المتهمين وتمكينهم من التمتع بالاعفاء فهل توجد صلة بين المشترين والمتهمين ؟

■ الباعث ليس له اثر فى التعاقد ولايجوز بحث السبب الذى من اجله يتم التعاقد . هم يعرضون شراء العقارات وحددوا الثمن وهم احرار فى ذلك .

■ مـاهو العمـل الذى يمتهنـه هؤلاء المشترون ؟

■ ليس من حق المحكمة ان تعرف من هم والا كشفوا عن انفسهم وليس فى هذا السؤال دخل فى صحة التعاقد او قبول الطلب .

□ هل من اعمالهم التى يمتهنونها قصد الربح ام انهم جهة خيرية ؟

■ اى فرض لادخل له فى التعاقد .

□ هل هناك اى تعهد يفصح عن جدية هذا العرض ؟

■ شروط العقد هى كل الجدية لان هذا لايعطل سير الدعوى ونحن لانطلب الا وعدا بالبيع فاذا سددنا الثمن نفذ العقد وحتى تمام السداد لن يتسلم المشترون العقارات والاراضى ولن يحوزوها او يتصرفوا فيها او يديروها الا بعد تسلم المودعين لاموالهم .

□ هل يمكن ان تقدم خطاب ضمان من احد البنوك المعتمدة بنسبة محددة يتفق عليها ولمدة محددة !

■ لااستطيع لان ما الضمان الا تستغل



المصدر : الاهـــرام

التاريخ : ٢٣ مـايو ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حول الجلسة

● قام احد المودعين بتوزيع زجاجات البيبسى على الجالسين في القاعة ابتهاجا واملا في حل مشكلتهم والحصول على اموالهم .

● رفض احمد الريان الرد على اسئلة الصحفيين حول اسماء الذين يعرضون شراء الممتلكات وقال لن اقول اذا كان فيهم احد من دول عربية ام لا .

● تجمع الناس حول حسن فج النور رئيس هيئة سوق المال وسالوه عن رأيه فقال : والله لو صدق هذا العرض فنحن معه ولنكن جميعا متفائلين .

القوانين الاستثنائية وتخلق العقبات وتضيع اموال الناس .. وسوف نعطى للمودعين نقودهم مباشرة

□ ماهى الوسيلة لاصدار ٢٠٠ الف شيك باسماء اصحاب الحسابات دفعة واحدة خلال مدة محددة ؟

■ الفلوس جاهزة والمهلة المطلوبة خمسة اشهر لاستخراج الشيكات وتدبير ايداع الفلوس في البنوك .

□ ماهى البنوك التى سوف تسحب عليها الشيكات ؟

■ البنوك التى تعتمدها ادارة التحفظ بشرط ان يكون لها فروع في مصر وفي الخارج .

□ سبق ان قررت ان التفاوض مع المشترين يجرى منذ شهور اى عندهم فكرة مسبقة عن التعاقد فهل يمكن تقديم اجال الدفع من اجل المودعين .؟

□ هذه المدة محددة مسبقا ولايمكن العدول عنها

□ الريان الآن فاقد الاهلية ولابد من تعيين قيم عليه ؟

■ سوف اقوم بتحديد هذا القيم

وبعد ذلك توجهت المحكمة الى النيابة وطلبت منها اعداد تشكيل مجلس ادارة شركات الريان .

النيابة تذلل العقبات !

ثم علق المستشار ساهر درويش رئيس لجنة التحفظ فقال : منذ بداية مشكلة توظيف الاموال كان هدفنا هو صالح المودعين والنائب العام اعلن من قبل انه اذا وصلنا لحل فسنحفظ الدعاوى والعرض الذى قدم بالامس يفتح الامال امام ١٨٧ الف مودع لذا فنحن لانضع العراقيل وليس لنا شروط ونترك للمحكمة تقدير جدية العرض . ولقد توجهت صباح اليوم لدار القضاء العالى وجلست مع زملائى وبحثنا كيفية تذليل العقبات امام هذا الاقتراح وبادرت بالاتصال بالمسئولين عن المشاريع وطلبت منهم الاستعداد لوصول الخبراء في اى وقت وكذلك اتصلت بالقائم على حسابات الشركة لاعداد كشوف باسماء المودعين وحساباتهم واخبرنى انه سينتهى من ذلك خلال اسبوع وطلب من الدفاع اعداد مسودة لعقد الوعد بالبيع وقرر انه سينتهى من اعداد تشكيل مجلس ادارة لشركات الريان وناشد المحكمة الاسراع في قرارها لصالح المودعين

بعدما رفعت المحكمة الجلسة ثم عادت للانعقاد لتصدر قرارها بالتأجيل لاستكمال سماع مرافعة الدفاع حول طلب الشراء في جلسة الغد .

عقدت المحكمة جلستها برئاسة المستشار الدكتور محمد حسنى عبد اللطيف وعضوية المستشارين رشدى عمار وعبد الظاهر عبد الحكم وبحضور المستشارين ساهر درويش وحسن الشربينى واحمد ادريس رئيس النيابة بامانة سر حسين طنطاوى واحمد رمضان وعبد الحميد بيومى .

مفاجأة جديدة لدفاع الريان

عرض بشراء أصول شركاته مقابل سداد أموال المودعين

• هل هى مناورة أم حقيقة للحل ؟

• كتب : محمد صلاح الزهار

• خالفت جلسة محاكمة الريان الأخيرة كل التوقعات فهى حسب سير المحكمة خصصت لسماع اقوال شهود الاثبات ، ليس هناك جديد فى تلك الاقوال ، فهى موجودة فى ملف القضية ، وقت تحقيقات النيابة ، وتضمنها قرار احالة القضية ، الا ان تدخل محامى الريان « رفع حرارة الجلسة » عندما قدم عرضا امام المحكمة « ظاهره » مقبول « وباطنه » تحيط به الشكوك ، ملخص العرض ان يتم رد مبلغ مليار ونصف مليار جنيه من اموال المودعين خلال عشرة اشهر من تاريخ الجلسة ، ابدت النيابة ارتياحها لشكل العرض لأنه سينهى الوضع المأساوى لكل مودعى الريان الا انها تحفظت على عدم وجود ضمانات ، فتدخلت المحكمة طالبة تقديم العرض فى مذكرة مكتوبة للبت فيه ..

وكانت لآخر لحظة هناك ترصد مادار فى الجلسة المفاجأة .

كانت الجلسة مخصصة لسماع اقوال شهود الاثبات فى القضية وعلى رأسهم الدكتور محمد حسن فج النور رئيس هيئة سوق المال .. وفى بدايتها اثار المحامون عن الريان وباقى المتهمين فى القضية الدفوع بعدم الدستورية للقوانين التى يحاكم بمقتضاها احمد الريان .. والتى سبق ان دفعوا بها فى جلسات سابقة .. واصدرت المحكمة حكما فيها برفض هذه الدفوع فى الجلسة السابقة .

وعاد المحامون من جديد فى بداية الجلسة يثيرون هذه الدفوع بعد صدور حكم المحكمة الدستورية العليا صباح السبت الماضى بعدم دستورية القانون الذى تم على اساسه انتخاب اعضاء مجلس الشعب الحالى .. والذى نص فى مضمونه على بطلان تشكيل مجلس الشعب منذ انتخابه ودفع المحامون بدفع جديد اضافة الى ذلك قالوا فيه ان احد نصوص القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ الخاص بتنظيم عمل شركات توظيف الاموال يتعارض مع احد نصوص الدستور .. ومن ثم طالبوا باحالة هذا الدفع الى المحكمة الدستورية العليا .. ثم اثار المحامون عند ذلك بعض الاعتراضات حول حكم الريان برفض دفوعهم بعدم دستورية القوانين .. حيث قالوا للمحكمة ان ما اصدرته المحكمة ليس حكما ولا قرارا .. ولاينبغى ان تتعرض المحكمة للفصل فى الدفع بعدم الدستورية وكان يتعين عليها احالة كل هذه الدفوع الى المحكمة الدستورية العليا لتتولى الفصل فيها .. واخيرا قال المحامون ان قانون العقوبات حدد جريمة الحصول على اموال وعدم ردها بانها جريمة تبديد وعقوبتها هى عقوبة الجنحة .. اما القانون الخاص بتنظيم شركات توظيف الاموال والذى احيل الريان بمقتضاه للمحاكمة ينص على اعتبار عدم رد الاموال جناية .. وهذا ما اعتبره المحامون تزايدا وتشديدا لامحل له ضد الريان فى حالة ثبوت اتهامه فعلا بعدم رد الأموال .. كما ان قانون تلقى الاموال صدر بعد وقوع جميع التعاملات التى حدثت بين الريان والمودعين ..ولاينبغى ان يصدر قانون بأثر رجعى يعاقب على افعال حدثت قبل اقراره .

فج النور فى المحكمة

وخلال الاستراحة التف عدد كبير من المودعين الذين حضروا الجلسة حول محمد حسن فج النور رئيس مجلس ادارة هيئة سوق المال والذى كان يجلس بينهم فى انتظار النداء عليه للادلاء بشهادته فى القضية باعتباره شاهد الاثبات رقم ١ البالغ عددهم ٢٢ شاهدا .. وباعتبار ان الدكتور فج النور بصفته رئيسا لمجلس ادارة هيئة سوق المال هو الذى تقدم ببلاغ لنيابة الشئون المالية والتجارية فى شهر نوفمبر ١٩٨٨ ضد اصحاب شركات توظيف الأموال الذين لم يوفقوا اوضاعهم وعلى رأسهم اصحاب شركات الريان لتوظيف الأموال .. بعد انتهاء المهلة التى حددها القانون ١٤٦ حينئذ .

لاحق المودعون د. فج النور بالعديد من الاسئلة والاستفسارات حول موقف شركة الريان وباقى الشركات التى لم توفق اوضاعها .. وهل سيحصلون على اموالهم او حتى اجزاء منها .. واسئلة عديدة رددها المودعون حول فج النور .. وبابتسامة هادئة ومثيرة واثقة قال فج النور :

اطمئنوا وارجوكم ان تنتظروا حتى تاريخ انتهاء المهلة التى حددها القانون للشركات لرد اموال المودعين يوم ٩ يونيو القادم .. وقال ان هناك ٦ شركات تمكنت من رد جميع اموال مودعيها بلا اى مشكلات .. وقال فج النور ان من يروج بعض الاقاويل حول تعمد هيئة سوق المال وضع العراقيل فى طريق بعض الشركات غير صحيح ..

مفاجأة ..

واعيدت الجلسة للانعقاد .. واعلن

رئيس المحكمة ضم جميع الدفوع التى ابداها المحامون فى الصباح لموضوع القضية وقرر السير فى اجراءات المحاكمة .. وتاهبت المحكمة للاستماع لاقوال شهود الاثبات .. وكان الهدوء التام يخيم على قاعة الجلسة .. وكانت القاعة اشبه ببحيرة مياه راكدة !! سرعان ماانقلبت الى امواج عاتية .. بعدما القى محمد رشاد نبيه محامى احمد الريان بمفاجأة اثارت كل من فى القاعة بدءا بهيئة المحكمة .. ومرورا بالمودعين الذين حضروا الجلسة وانتهاء بالمتهمين .

فقد تقدم رشاد نبيه طالبا التحدث .. وقال :

للمحكمة الحق فى الاعفاء من العقوبة اذا تم رد جميع اموال المودعين .. ونحن على استعداد تام لرد جميع اموال المودعين كاملة ونقر بذلك امام المحكمة .. وانا اتحدث بالنيابة عن احمد ومحمد الريان ووالدهم بصفتهم اصحاب شركات الريان لتوظيف الاموال .. ويحاكمون لاتهامهم بالاستيلاء على اموال المودعين .. واعرض على المحكمة طريقة لرد اموال المودعين لانهاء هذه الازمة التى استمرت عدة سنوات واحدثت ماسى لعديد من الاسر يصل تعدادها لاكثر من ٣ ملايين نسمة ونحن على استعداد لدفع مبلغ مليار و ٥٠٠ مليون جنيه مصرى للمودعين ونحل بذلك هذه المشكلة .

وخيم صمت شديد على القاعة من هول المفاجأة التى فجرها المحامى .. والتى لم يزد فى تفاصيلها فاستمر الصمت اكثر .. وعاد المحامى ليستكمل حديثه فقال .. ان هذا العرض محاط بعدة شروط :

اولا : يحرر عقد وعد بالبيع مع محمد له حاليا بان له حق التصرف فى ممتلكات الريان الموضوعة تحت التحفظ .. واكون انا المشترى .. نظير مبلغ مليار و ٥٠٠ مليون جنيه مصرى او اجمالى حقوق المودعين ايهما اكثر على ان يتضمن هذا العقد تحديد عناصر التركة المالية لشركات الريان ولاصحابها على وجه التفصيل والتحفظ عليها حتى اليوم والتى ستدرج فى عقد الوعد بالبيع .

ثانيا : يسدد الثمن بشيكات مقبولة الدفع باسماء مودعى الريان كل حسب اسمه والمبلغ المستحق له على بنوك معتمدة .

ثالثا : تسلم هذه الشيكات للجهة المختصة باسماء المودعين بعد تحرير عقد الوعد بالبيع .. وبعد تسليمنا بيانا باسماء المودعين والمبلغ المستحق لكل منهم فى موعد اقصاه ٦ اشهر من تاريخ هذا البيان .. وتكون الشيكات مقبولة الدفع حتى موعد اقصاه ٤ اشهر من تاريخ تسليم هذا البيان .

رابعا : يتحول عقد الوعد بالبيع إلى بيع نافذ بتسليم الشيكات المقبولة على البنوك المعتمدة باسم المودعين .

خامسا : يحق لى باعتبارى اسما مستعارا فى التعاقد نقل ملكية اموال الريان إلى المشترين الحقيقيين دون رسوم اخذا بحكم اننى اعير الاسم للغير فى هذا التعاقد ..

وقابل المودعون الموجودون بالقاعة هذا العرض بعاصفة حادة من التصفيق .. كما هلل محمد واحمد الريان ووالدهما فى القفص له .. بينما قام المستشار ساهر درويش مدير إدارة التحفظ بمكتب النائب العام للرد على ما اثاره الدفاع فقال :

هذه اول خطوة جديدة فى سبيل حل تلك المشكلة .. إلا ان هناك عدة امور : ان التحفظ على اموال آل الريان لا يعنى نزع ملكيتهم لها وإنما نمنعهم من التصرف فيها فقط .. وإدارتها لصالحهم وصالح المودعين .. فان ما طلبه الدفاع الآن بشأن التعاقد مع النيابة فهى ليس لها هذا الحق بحكم القانون ٩٠ وإنما الممتلكات مازالت مملوكة للريان واشخاصهم .. وهناك عدة اجراءات يتعين اتباعها للرد على هذا العرض .. منها الرجوع إلى هيئة سوق المال والتاكد من جدية العرض وبيان ان المبلغ المعروض متناسب ام لا .. واضاف انني بصفتى مسئولا عن اموال المودعين حاليا لابد من التاكد من هذه الاجراءات ويلزمنى ان اتاكد من جدية العرض .. بايداع مبلغ من المال فى بنك معتمد بالداخل بالتزامه بدفع هذا المبلغ فى حين معين وإلا كان العرض ما هو إلا عملية تاجيل لنظر القضية فقط .. ولذلك لن تنطلق النيابة فى كل تلك الاجراءات إلا بعد التاكد من جدية العرض .

حوار حول العربون

ورد رشاد نبيه المحامى قائلا :

انا لا أطلب سوى تحرير ورقة عقد وعد بالبيع لا تصبح ذات قيمة إلا بعد احضار الشيكات باسماء المودعين لتسليمها للجهات المختصة .

وقام المستشار ساهر درويش للتعقيب مرة اخرى على كلام رشاد نبيه فقال :

لا اعتراض للنيابة العامة على السداد او تحرير الشيكات للمودعين .. وانا اتعهد بان ننهي الاجراءات القانونية المتطلبة فى كل شيء .. ولكن لابد ان يكون هناك جدية .. لكن لا نسير فى اجراءات دون اطمئنان وإذا كان من المتعذر على تجميع مبلغ المليار ونصف المليار .. فليمكن ان يتم ايداع ١/٢ المبلغ فى خزانة المحكمة .. تصادر لصالح المودعين إذا لم يتم الوفاء بسداد باقى المبلغ .

وإذا انتهت المشكلة عند هذا الحد فسوف اسجد لله شكرا لان صرخات المودعين تؤلمنى .. تؤلمنى .. وكم عانى العديد من هؤلاء المودعين .. ولابد من توافر شرط الجدية وهنا سال رئيس المحكمة : الا يمكن احضار خطاب ضمان او مبلغ يودع تحت شرط الوفاء بهذا الالتزام !

فثار رشاد نبيه وقال يبدو ان المستشار ساهر درويش يعتقد ان الريان وراء السداد .. نقول لا هناك اناس اتفقت معهم على دفع اموال المودعين نظير حصولهم على ملكية اصول الريان .. وهل يدخل فى منطق العقل ان المشترين يدخلون انفسهم فى نطاق سيطرة الحكومة .. ولن نحضر خطاب ضمان .. والعقد بالوعد بالبيع لابد ان يتضمن جميع ممتلكات الريان موضحة من حيث جميع مقوماتها ولابد من اعداد ملف شامل بها لكى نستطيع تقييمها تقييما عمليا .

واستفسر رئيس المحكمة عن امكانية اعداد هذا الملف المتضمن بيانا باصول الريان باوصافها ومقوماتها ؟

فقال ساهر درويش ان هذا الملف لابد وان يقوم باعداده مجموعة من المتخصصين .. وسوف يتكلف اعداده مصاريف لهم مليون جنيه تقريبا .. اتساءل من يدفع هذا المليون جنيه ومن

يتحمله إذا لم يتم الدفاع عرضه معنا ولذلك نطالب بالضمان المالى الذى سوف يصادر لصالح المودعين فى حالة عدم الالتزام من جانب الدفاع .

ندد رشاد نبيه .. اتعهد بان اتحمل كافة مصاريف اعداد هذا الملف نظير سماح النيابة لى بمعاينة الممتلكات ..

ورد عليه ساهر درويش : لابد من دفع العربون ..

وحسم رئيس المحكمة الخلاف بين الدفاع والنيابة .. حيث وجه كلامه لرشاد نبيه متسائلا الا يمكن تقديم هذا العرض مكتوبا فى جلسة غدا (امس) فوافق الدفاع .. وقررت المحكمة تنظر تأجيل القضية ليقدم الدفاع عرضه مكتوبا .

تساؤلات حول العرض

اثار هذا العرض العديد من الاستفسارات دارت فى اذهان كل من استمع اليه فى قاعة المحكمة .. وكل من ترامى إلى سمعه خارجها .. فهذا العرض ليس الاول من نوعه الذى يقدم من جانب الريان فقد سبقه العديد من العروض لحل الازمة .. كان آخرها العرض الى تدخل فيه فضيلة الشيخ الشعراوى والدكتور عبدالصبور شاهين .. وطلبا الافراج عن احمد الريان وشقيقه ووالده والسماح لهم بإدارة اموال الشركة لرد اموال المودعين . كما سبق وان تقدم احمد الريان بنفسه بعدة عروض خلال تحقيقات النيابة معه لاستعادة الاموال من الخارج ولكن لم تثبت جديتها وكان اشتراط الافراج عن الريان هو القاسم المشترك الاعظم فى هذه العروض .

اما العرض الجديد فلم يتضمن شرطا لطلب الافراج عن احمد الريان او اعتباره طرفا فى حل الازمة .. ولكن كل ما تضمنه العرض هو سداد اموال المودعين خلال ١٠ اشهر فقط من الآن نظير نقل ملكية اصول الريان لاناس مجهولين تضمن العرض وعلى فرض صحته تعهدهم بسداد جميع اموال المودعين .. ولم نعرف بعد من هم هؤلاء الاشخاص .. ولا نعرف ان كانوا اصدقاء للريان فى الداخل او الخارج وارادوا مساندته فى ازمته ؟ .. ولماذا قدموا هذا العرض فى هذا التوقيت ؟ .. وهل هذا العرض جاد فعلا .. أم انه مجرد اطالة فى الوقت لرفع قيمة اصول الريان .

إجبار المودعين على قبول صكوك الاستثمار مصادرة مقنعة لحقوقهم

اثير في الآونة الاخيرة تصرفات شركات توظيف الأموال التى وفقت اوضاعها تجاه المودعين لديها ، وهى التصرفات التى كشفت عنها شكاوى هؤلاء الذين تمكنوا من نشرها بالصحف .

وقد تعجب الدكتور احمد شرف الدين استاذ القانون والمتخصص في قضية توظيف الأموال ان الشكاوى تتعلق بالمعاناة التى يلاقيها المودعون لاسترداد حقوقهم طرفها وبصفة خاصة عدم تمكنهم من استردادها وفقا للسند الأصلى لعلاقتهم مع هذه الشركات . ويبدو وجه العجب في هذه النقطة بالذات انه بينما يلزم القانون (م ١٨) الاشخاص الذين لم يوفقوا اوضاعهم برد المستحقات لاصحابها خلال سنتين من تاريخ العمل بالقانون (اى على الأكثر ١٩٩٠/٦/٩) فان بعض الشركات التى وفقت اوضاعها تتمسك بعدم رد كامل المستحقات لاصحابها الا بعد مرور نحو خمس سنوات ، فهل هذا يستقيم مع المنطق ؟ شركة وفقت اوضاعها ، والمفروض ان الجهات المختصة تحققت من قدرتها على الاستمرار في نشاطها ورد المستحقات لاصحابها ، لاتردها الا خلال مدة اطول من تلك التى ترد خلالها شركة لم توفق اوضاعها والتى يفترض ان اوضاعها مضطربة ؟ وهكذا فانه فضلا عن العيوب التى شابت قانون شركات تلقى الأموال لاستثمارها فان تطبيقه ايضا قد لحقه العديد من المفارقات .

والواقع ان المعاناة التى يعانيها المتعاملون مع الشركة التى وفقت اوضاعها انما نتجت عن وضع مغلوط لم يقصده مشرع القانون اطلاقا . وقد نشا هذا الوضع المغلوط بسبب عدم معرفة الاجابة الصحيحة عن تساؤل محدد يتعلق بمدى احقية شركة توظيف اموال ، وفقت اوضاعها طبقا للقانون رقم ١٤٦/١٩٨٨ ، في اجبار المتعاملين معها قبل صدور هذا القانون على قبول تحويل صورة علاقاتهم من الشكل المتفق عليه اصلا الى صورة صك الاستثمار .

القاعدة الاصولية المقررة . في القانون المدنى (م١٤٧) تنص على ان العقد شريعة المتعاقدين فلايجوز نقضه ولاتعديله الا باتفاق الطرفين او للاسباب التى يقررها القانون . وقد كانت علاقة المستثمرين بشركات التوظيف المذكورة مشاركة بالمحاصة يكون للمستثمر وفقا لها ان يسترد امواله وارباحه المستحقة عليها بمجرد الطلب .

هذا ولم يرد في القانون رقم ١٤٦/١٩٨٨ مايستوجب تغيير طبيعة هذه العلاقة وتعديل احكامها . فهذا القانون حرص على تنظيم تاسيس توظيف اموال جديدة او توفيق اوضاع القائم منها ووضع احكام تعاملها في المستقبل في تلقى اموال الجمهور فاوجب (م ٦) على الشركة ان تصدر صكوك استثمار مقابل الأموال التى تتلقاها في المستقبل واحال هذا القانون على لائحته التنفيذية لكى تنظم اجراءات اصدار هذه الصكوك واسترداد قيمتها وهو مافعلته اللائحة في المواد ١١ وما بعدها اما بالنسبة للاموال التى سبق ان تلقتها الشركات القائمة قبل صدور القانون فانها تظل خاضعة لاحكام التعاقد الأصلى الذى لم يمسه القانون الجديد .

وقد قصد مشرع القانون ترك العلاقة لاحكامها الاصلية انطلاقا من مبدا عدم رجعية القوانين . هذا فضلا عن ان حرمان المتعاقد من حقوقه الثابتة بمقتضى العقد الاصلى يخالف مقتضى الدستور الذى يحمى الملكية الخاصة .

واذا كان مشروع القانون نفسه حريصا على عدم المساس بحقوق الملكية الخاصة العائدة للمستثمرين فلايجوز للائحته التنفيذية ان تضيف حكما جديدا لم يتضمنه القانون وتفرض به على المستثمرين تاجيل استرداد مستحقاتهم بالمخالفة للثابت في التعاقد بينهم وبين شركة توظيف الأموال . لذلك فان تحويل شكل التعاقد الأصلى (مشاركة بالمحاصة) الى شكل صكوك استثمار تتضمن احكاما تختلف عن المتفق عليه اصلا ووضعتها الشركة بارادتها المنفردة دون الاتفاق مع الطرف الثانى في التعاقد وهم المستثمرون ، يخالف القانون ، فضلا عن انه يتضمن مصادره غير دستورية لحقوقهم .

ومن المثير للدهشة ان هذا الوضع المغلوط للمسالة ، وهو وضع غير قانونى وغير دستورى ، ترتب عليه اعمال النصوص في غير موضعها ، فنص اللائحة (م٦٩) على رد الأموال الى اصحابها من خلال برنامج زمنى بمراحل الرد قد ورد بشان الاشخاص والشركات التى لم توفق اوضاعها وقد حددت اللائحة عدة معايير يجب مراعاتها عند اعداد هذا البرنامج .

وقد كان القصد من رد الأموال تدريجيا لاصحابها مراعاة الموقف المالى للشركة التى لم تستطع توفيق اوضاعها وعدم قدرتها على رد الأموال لكل المودعين دفعة واحدة في الوقت الذى لايجوز لها تلقى اموال جديدة . والنص على هذا النحو مقبول سواء في اسأسه او في تطبيقه .

اما اخراج هذا النص عن موضع تطبيقه على شركة وفقت اوضاعها فانه فضلا عن مجافاته لاساس النص ففيه انحراف عن قصد مشرع القانون ، الأمر الذى يعطى صورة مشوشة عن النظام القانونى برمته .

وهكذا فان الوضع المغلوط للمسالة والتطبيق الخاطىء للنصوص عليها يجعل مركز المستثمرين لدى شركات وفقت اوضاعها اسوا من وضع المستثمرين لدى شركات لم توفق اوضاعها . فقد نص القانون على حد زمنى اقصى لرد اموال هؤلاء الآخرين هو سنتان من تاريخ صدور القانون . في حين ان المستثمرين لدى الشركات الأولى يجبرون على الصبر لمدة اطول .

هذه اذن نتيجة غير مقبولة لوضع مغلوط في اساسه لخروجه عن المنطق وعن احكام القانون التى يجب ان تلتزمها اللائحة . والا فانه اذا كانت الشركة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها تجاه المستثمرين لديها فلماذا طلبت توفيق اوضاعها اصلا ؟

واذا كانت العلاقة بين المستثمر وشركة التوظيف علاقة دائنية فان للدائن ان يطلب من المحكمة ، في حالة تغيير شكل الشركة وتقرير ضمانات له في مواجهة الشركة وللمحكمة ان تقرر تعجيل الوفاء بالدين وفقا للمتفق عليه في سنة المديونية (م٢٩٨ لائحة تنفيذية للقانون الشركات) .

المصدر : الاهـــرام
التاريخ : ٢٥ مــايو ١٩٩٠
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

محكمة الجنايات توافق على عرض الريان ببيع أصول شركاته لسداد أموال المودعين

شيكات مقبولة الدفع خلال ١٠ شهور بأسماء المودعين بـ ١,٥ مليار جنيه

التصريح لإدارة التحفظ والدفاع باتخاذ إجراءات تنفيذ العرض وفق شروط يتفق عليها الطرفان



المصدر : الاهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥ مـــايو ١٩٩٠

وافقت أمس محكمة جنايات الجيزة على العرض المقدم من دفاع الريان لسداد أموال المودعين والذى يتضمن شراء ممتلكات واصول شركات الريان بمبلغ مليار ونصف مليار جنيه أو بقيمة أموال المودعين أيهما اكثر مقابل عقد وعد بالبيع لمحامى الريان على أن تسدد هذه الأموال بشيكات مقبولة الدفع باسماء المودعين فى مدة اقصاها عشرة أشهر .

وقضى قرار المحكمة بالتصريح لكل من ادارة التحفظ على الأموال العامة ورشاد نبيه محامى الريان باتخاذ الاجراءات الخاصة باتمام مشروع البيع المقدم من المحامى وفق الشروط التى يتفق عليها الطرفان . وحددت المحكمة يوم الأحد القادم لاستكمال نظر الدعوى ـ التى لن تتاثر باجراءات بحث العرض ـ مع استمرار حبس المتهمين الثلاثة احمد ومحمد وتوفيق الريان .

وقبل صدور القرار سال المستشار محمد حسنى عبداللطيف رئيس المحكمة النيابة فى عرض الشراء المقدم من الدفاع فرد المستشار ساهر درويش مدير ادارة التحفظ بانه لامانع من اتمام العرض والصفقة بعد موافقة المحكمة مع الوعد ببذل كل الجهود للمعاونة الصادقة ولكن النيابة تتحفظ بضرورة تقديم الضمانات لهذا العرض .

ودار نقاش مع محامى الريان حـول امكـان انجازه هذه المهمة فاجاب بانه متفرغ لاتمام هذا العرض لاسعاد ٣ ملايين مواطن وان المشترين اختاروه وفوضوه فى اختيار من يشاء ليكون متضامنا معه فى العقد وقد رشح ابنه عادل رشاد نبيه وهو محام للتضامن معه .

ثم سال رئيس المحكمة توفيق واحمد الريان عن رايهما فى عرض الشراء ، فاجابا بالموافقة عليه .

وقال المستشار ساهر درويش : اننا نوافق على العرض وسنسعى لانهاء الاجراءات ولكننا نطالب بايداع مايفيد توافر الجدية بمبلغ مالى او خطاب ضمان . ورد الدفاع بان الضمان هو الجدية من جانب المشترين مع استمرار المحكمة فى نظر الدعوى . ولن تؤخر هذه الاجراءات فى إتمام الشراء او اجراءات المحاكمة .

عقب ذلك اصدرت المحكمة قرارها فدوت القاعة بالتصفيق والهتاف وهلل آل الريان داخل القفص معبرين عن سعادتهم بموافقة المحكمة .

عقدت المحكمة جلستها برئاسة المستشار الدكتور محمد حسنى عبداللطيف بعضوية المستشارين رشدى عمار وعبدالظاهر عبدالحكم بحضور المستشارين ساهر درويـش وحسن الشربينى واحمد ادريس رئيس النيابة وبامانة سر حسين طنطاوى واحمد رمضان وعبدالحميد بيومى .

وصرح مصدر مسئول بالنيابة العامة ، لمندوب الاهرام ، بان الشروط التى ابداها الدفاع فى طلبه للمحكمة ليست نهائية وقابلة للتفاوض لان المحكمة لم تقل فى قرارها ، وفق الشروط المعروضة ، لذلك فإن النيابة ستسعى جاهدة للوصول الى نتيجة ايجابية مع الدفاع مع تذليل كافة العقبات لاتمام هذا المشروع بما فيه صالح المودعين ـ اما اذا حدث خلاف حول احد الشروط المقترحة سواء من ادارة التحفظ أو الدفاع فإن الامر سيعرض على المحكمة للفصل فيه .



المصدر : أخبار اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٦ مايو ١٩٩٠

هل تحدث المعجزة .. وتعود أموال الناس التى أودعوها لدى الريان ؟

هذا هو السؤال الذى كان يتردد على كل لسان طوال الأربع والعشرين ساعة الماضية . بعد أن أعلنت المحكمة موافقتها على العرض الذى قدمه المحامى محمد رشاد نبيه . بأن يشترى « بعض الأشخاص » ممتلكات الريان مقابل مليار ونصف مليار جنيه هى قيمة إيداعات أكثر من ١٧٥ الف مواطن لدى شركات الريان .

وليس هذا هو السؤال الوحيد ...

من هم هؤلاء « الأشخاص » ... هل هم مصريون أو عرب كما قيل ؟

وهل تعنى موافقة المحكمة على هذا الاقتراح انه أكثر جدية من الاقتراح السابق . الذى قدمه الشيخ متولى الشعراوى ؟

وماذا يحدث فى حالة إعادة أموال المودعين فعلا .. هل يطلق سراح أحمد الريان وعائلته ؟

مفاجـأة فى قضـــية الريـــان :



المشترون لأموال الريان ليسوا رجال أعمال عرب والعملية لاتخفى أغراضا سياسية

تحقيق يكتبه :
محمود صلاح
تصوير مناع محمد

فى مكتبه إلتقيت بالمحامى محمد نبيه رشاد .

● **سألته : هل هذا الاقتراح جدى بالفعل ؟**

ـ قال : اذا لم يكن جديا لكنت مجنونا لاننى بهذا اضع نفسى فى موقف يشكل اكثر من جريمة . مع ملاحظة اننى لم أقدمه لتعطيل القضية . بل قدمت العرض وطلبت من المحكمة ان تمضى فى اجراءات المحاكمة فى نفس الوقت الذى تسير فيه إجراءات البيع ورد الأموال فاذا تمكنا من رد الايداعات قبل صدور الحكم . سوف يستفيد الريان من عملية رد الأموال . ومما يؤكد جدية العرض اننا نطلب وعدا بالبيع فقط . وعدا بأن تصبح ممتلكات الريان ملكا لهؤلاء الراغبين فى شرائها وذلك بعد ان يقدموا فعلا ثمنها .

● **هل انت محامي الريان ؟**

ـ كلا .. الآن انا ممثل المشترين .. لكن قبل محاكمة الريان استعانت بى هيئة الدفاع عنه . لاعداد الدفوع الدستورية ثم انتهى دورى كمحام عنه . والحقيقة اننى كنت افكر فى عملية بيع ممتلكات الريان منذ سبعة شهور ولاعتقادى بأن الحكم فى القضية لن يؤثر على الريان فقط . ذلك ان اقصى عقوبة يمكن أن توقع عليه حسب نص القانون السجن عشر سنوات وغرامة مثل الاموال التى حصل عليها ثم رد الأموال للمودعين . ويعنى ذلك بأنه سيكون عليه أن يدفع ثلاثة مليارات من الجنيهات غرامة ويرد مليار ونصف للمودعين . ولان دين الحكومة من الديون الممتازة التى تستحق أولا . فان ذلك يعنى فى حالة الحكم عليه أن تحصل الحكومة على ممتلكاته لتحصيل الغرامة . ثم لا يتبقى للمودعين بعد ذلك شيئا .

شخصيات المشترين

● **لماذا الاصرار على عدم الكشف عن شخصية المشترين ؟**

ـ المحامى محمد نبيه رشاد : القانون المدنى يسمح باستخدام



الاسم المستعار فى الشراء . والمشترون لا يريدون كشف أسمائهم الآن .

● لكن لابد ان ياتى وقت وتظهر شخصية هؤلاء ؟

ـ بالطبع لاننى بعد الشراء سوف انقل الملكية بأسمائهم ووقتها لن يستطيع احد أن يفعل لهم شيئا .

● ترددت اقوال بان المشترين ليسوا مصريين بل من بعض البلاد العربية ؟

ـ سمعت من يقول بأن هناك « اغراضا سياسية » وراء العملية . ومن يقول بأنهم رجال أعمال عرب . وهؤلاء لا يفهمون القانون . الذى يحظر على العرب شراء اراض زراعية أو إمتلاك اكثر من شقتين فى مصر .

وللعلم فان المشترين قاموا بمعاينة كل ممتلكات الريان فى الداخل والخارج مقابل مليار ونصف . ولنفترض أن حقوق المودعين سوف تزيد عن المليار ونصف . هنا الخدمة التى سيقدمها « المشترون » للريان ذلك انهم تعهدوا بسداد كل حقوق المودعين حتى لو زادت عن المليار ونصف . وذلك حتى يستفيد الريان من المحاكمة . لكنهم على أى حال يقدرون ممتلكات الريان بأنها تساوى ٢ مليار جنيه .

● هل كان الريان على علم بهذه الصفقة ؟

ـ محمد رشاد نبيه : على العكس .. لم يكن يعلم على الاطلاق وبعد أن تم الاتفاق بينى وبين المشترين . دخلت المحكمة وتوجهت الى القفص وسألت أحمد الريان : لو أن هناك من يريد شراء كل ممتلكاتك مقابل سداد أموال المودعين .. ما رأيك ؟ قال : ياريت ! قلت له : اذن لا تتكلم من الآن ودع كل شىء لى .

● ماذا بعد موافقة المحكمة على البيع ؟

ـ بسرعة الصاروخ سنبدأ فى ترجمة الأمر الى وصف للبيع المفروض ا[illegible] تعين المحكمة قيما على أحمد الريا[ن] ويتم تشكيل مجلس ادارة لشركا[ت] الريان حتى يمكن اتخاذ اجراءا[ت] البيع قانونا . والمفروض ان يتم عم[ل] وعد بالبيع لى ابدا بعده فى نقل الملكي[ة] للمشترين . وذلك بعد الانتهاء م[ن] عمل « كتالوج » مفصل بأملاك الريا[ن] ليسهل تسجيل عملية الشراء فى الشه[ر] العقارى ، وهذا يعد فى نفس الوقت تامينا لحقوق المشترين .

● كم من الوقت ستستغرق كل هذه الاجراءات ؟

ـ الاقتراح يتضمن انه بعد عشرة شهور يكون كل المودعين قد حصلوا على اموالهم . لان عمل الكتالوج سيستغرق خمسة شهور . والشهور الباقية لعمل ١٧٥ الف شيك وهى عملية صعبة لن يستطيع تحملها بنك واحد .

اقتراح عاطفى

● ما هو الفارق بين اقتراحك واقتراح الشيخ متولى الشعراوى ؟

ـ محمد رشاد نبيه : اقتراح الشيخ متولى الشعراوى كان عاطفيا أكثر منه عمليا . ولم يكن سيستفيد منه الريان لان الشيخ الشعراوى اقترح اطلاق سراح الريان ليعود لادارة شركاته ثم يرد أموال المودعين ولم يكن ذلك سيمنع قانون من تنفيذ عقوبة السجن على الريان . أما هذا الاقتراح فينهى القضية بقوة القانون . لانه اذا أعيدت الاموال للمودعين قبل صدور الحكم يمنع القانون استمرار محاكمة الريان !

● اعود مرة اخرى لسؤالك عن عنصر الجدية .. لانه لا يصح إثارة آمال المودعين .. ثم ينتهى الأمر الى لا شىء ؟

ـ محمد رشاد نبيه : انا رجل معارضة .. انا اضع رقبتى على يدى فى هذا الامر .. الاقتراحات السابقة كما قلت كانت عاطفية . وأحب ان أؤكد للمودعين ان « المشترين » مصريون ولديهم إنتماء لمصر . وليس صحيحا أنهم عرب . لانه بحكم القانون ليس للاجنبى ان يمتلك فى مصر اكثر من ألف متر لاستخدامه الشخصى .

لجنة من البنك المركزى

هل صحيح ما قاله لى محمد رشاد نبيه قبل ان أنهى حديثى معه بانه « كان هناك اصرار » على دفن شركات الريان وعدم اعطائها فرصة مثل بقية شركات توظيف الأموال ؟

هذا السؤال لا يملك الاجابة عليه سوى المستشار حسن الشربينى المحامى العام الاول لنيابة الشئون المالية والتجارية الذى يكشف حقائق لم يكن يعرفها احد عن التحقيق مع الريان .. لانها كانت « محظورة النشر » !

يقول المستشار حسن الشربينى : فى نوفمبر ١٩٨٧ قامت ادارة مباحث الأموال العامة بعمل محضر تحريات مكون من ٥٠ صفحة يتضمن مخالفات شركات الريان لقوانين البنوك والنقد ودعوة الجمهور للاكتتاب . وتحريات تؤكد ان الشركة حولت أموالا ضخمة للخارج (حوالى ٨٠ مليون دولار) . وانها لا تنظم دفاتر أو جداول . وطلبوا الاذن بضبط مقار الشركة الاربعة بالهرم والدقى ومصر الجديدة والاسكندرية . ووافق وزير الاقتصاد على اتخاذ اجراءات الضبط والتحقيق . وفعلا توجهت لجان من المباحث وخبراء وزارة الاقتصاد والبنك المركزى فى اليوم التالى وشاهدوا على الطبيعة العملية الفوغائية لعملية تلقى الاموال من « الشبابيك » . ورغم ذلك ومن أجل الصالح العام وحتى لا تحدث بلبلة وخوفا على أموال المودعين تم فرض حظر نشر على القضية . وطلبت تشكيل لجنة من خبراء البنك المركزى والنقد بوزارة الاقتصاد وهيئة سوق المال وفى النهاية كتبوا تقريرا اكدوا فيه ان شركات الريان خالفت كل القوانين . وبعرض الأمر على النائب العام تم حظر نشر القضية وادراج اصحاب مجموعة شركات الريان على قوائم الممنوعين من السفر . وباشرت النيابة التحقيق . وبعد صدور قانون تلقى الاموال رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ والذى حدد فترة انتقالية واعطى مهلة لتوفيق الاوضاع . لم نستدع الريان وتركناهم على أمل أن يوفقوا اوضاعهم ثم حدثت خلافات بين الاخوة الريان وسمعنا عن مشروع اتحاد الريان والسعد ثم اختلافهما . وكان من الممكن صدور قرار بحبسهم لكننا كنا نضع فى الاعتبار الأول اموال المودعين ومصالحهم . وفوجئنا باحمد الريان يطلب من وزير الاقتصاد اعفاؤه من إعادة الأموال من الخارج . وتم رفض طلبه بعد أن رفض أن يفصح عن حجم هذه الأموال والبنوك الموجودة بها أو مستندات استثمارها .

ويكمل المستشار حسن الشربينى : ولم يكن هناك بد بعد انتهاء فترة توفيق الأوضاع من التصرف . وتم اخطار النيابة لتتولى التحقيق وذلك ببلاغ من هيئة سوق المال . وطلبت تطبيق المادة ٢٥ من قانون توظيف الاموال التى تنص على أنه ينطبق على أموال المودعين ما ينطبق على المادة ٢٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية . والتى اجازت للنائب العام اذا قامت الادلة الكافية من التحقيق على أن المتهم ارتكب جريمة من الباب الرابع بقانون العقوبات . وهى الجرائم المضرة بأموال مملوكة للدولة كان يتربح أو يستولى او يختلس عليها يجوز للنائب العام أن يمنعه وزوجته وأولاده القصر من التصرف فى أمواله وممتلكاته أو ادارتها والتحفظ على هذه الممتلكات . وبالفعل تم التحفظ على ممتلكات الريان وكان فتحى الريان قد [اختف]ى وأصبح احمد الريان رئيس مجلس الادارة . وتم إستدعاؤه [و]اعترف بانه خسر ٦٠٠ مليون دولار [فى] المضاربات . وعندما سألناه عن



المصدر : أخبار اليوم

التاريخ : ٢٦ مايو ١٩٩٠

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المحامى الذى أحدث المفاجأة :

كل المودعين يحصلون على أموالهم بعد ١٠ أشهر

نبة الفائدة المرتفعة التى يدفعها لودعين . قال : هى مجرد معونة لهم ليشوا طوال الشهر .. وهى خصم ، ايداعاتهم .. لانه لا يوجد فى العالم مروع يربح ٢٤٪ .

ويستطرد المستشار حسن الربينى : وبالرغم من ذلك وعندما طل أحمد الريان خلال التحقيق معه ان يلتقى بالنائب العام المستشار جمال شان . اتصل المستشار حلمى خلة النائب العام المساعد والمشرف عل التحقيق بالنائب العام . الذى فى الل ترك مكتبه وحضر الى مقر النبة . وأعطى أحمد الريان فرصة التحدث معه لأكثر من ساعتين .

ثال له النائب العام : أنا لا يهمنى الدة الجنائية .. مقابل انك تعيد امو المودعين وترد أموال الناس الغنة .

سكت احمد الريان ..

عندما قال له النائب العام .. حرا عليك ولابد ان تعلم انه غير عقا الأرض .. هنك عقاب السماء وهن جنة ونار .

ـ رد احمد الريان : يا افندم .. انا مشرفا اكون أول من يدخل جهنم!

ويضيف المستشار حسن الشربينى : ان النيابة العامة التى اقامة الدعوة الجنائية يمثلها المستار جمال شومان النائب العام الامين على الدعوى الجنائية . واى تصرف او اجراء فى اتفاق البيع لابد وان يض عليه شخصيا لاعتماده فى النهاية . والنائب العام بدوره له ان يكلف كلاهه باى امر يراه . واذكر ان هدف النيابة هو مصلحة المودعين . وقد سدنا كنيابة بقرار المحكمة لاننا راينا له بارقة امل على انفراج هذه المشكلو حلها ولكن اذا لم يكن الامر جديا سيكون فى ظاهره الرحمة وفى باطنه يادة عذاب المودعين . وآمل الا يكو هذا العرض مضيعة للوقت .

اذا تحققت الصفقة وتم سداد ديون المودعين .. هل يتم الافراج عن الريان اسرته ؟

ـ المستشار حسن الشربينى : بالتاكيد. وذلك وفقا لنص المادة ٢١ من قانون تلقى الاموال والتى تقول ان الدعوى الجنائية تنقضى اذا بادر المتهم برد المبالغ المستحقة لاصحابها . وللمحكمة اعفاء الجانى من العقوبة اذا حدث رد المبالغ قبل صدور حكم نهائى فى الدعوى .

وماذا عن الاحكام الاخرى التى صدرت فى قضايا اخرى بسجن او حبس الريان ؟

● يسرى عليها نفس القانون مادامت متعلقة بنفس القضية الاصلية .. وبالفعل صدرت ضد احمد الريان عدة احكام فى قضايا شيكات بدون رصيد او تبديد معظمها موضوعى وا حد . وفى النهاية احب ان اؤكد كمحام عام لنيابة الشئون المالية والتجارية اننا نوافق موافقة تامة على قرار المحكمة مادام العرض ـ فى ظاهرة ـ يتضمن مصلحة المودعين وانتهاء الامهم .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المساء

التاريخ : ٢٧ مايو ١٩٩٠

متابعة اخبارية لقضية شراء شركات الريان ورد أموال المودعين

« المساء » فى ١٩ شارع البستان .

. وحوار مع ممثل المشترين :

٦٠٠ مليون دولار .. جاهزة للتحويل فوراً الى داخل البلاد

المودعون يصرفون أموالهم كاملة..دون أية خصومات !

مراماتنا بأسم مكتب الخبراء أو المكتب

اللازمة لتوسيع الأمور السلوكة لتسر

على موافقته على القيام بتلك المهام بنفقات

للتنفيذ .

٢ ـ أعداد مشروع عقد الوعد بالبيع وتخل

ماقد يكون هناك من خلاف فى التنفيذ مو

ونأمل أن يتم لنا المطلوب فى أسرع

من أهمية كبرى لا تخفى عليكم .

وتفضلوا بقبول

صورة زنكوغرافية للرسالة التى غيرت مجرى القضية .

لا توجد مجموعة أجنبية وراء الصفقة .. ولا اعرف « بوب ووكر »

كتب - مختار عبدالعال :

استطاعت « المساء » الحصول على اسرار مهمة فى صفقة العصر (القرن العشرين) .. حيث ذهبت الى الرجل الذى يحمل الغاز الصفقة فى يده ويرفض البوح باسرارها الى احد .. ذهبنا الى ١٩ ش البستان الدور السادس شقة ٦٢ وقابلنا محمد رشاد نبيه المحامى صاحب العرض القنبلة الذى غير الكثير من الموازين فى قضية الريان .. واجرينا معه حواراً طويلاً أجاب فيه عن العديد من الاسئلة .

أعلن محمد رشاد نبيه ممثل المشترين لاصول شركات الريان ان هناك ٦٠٠ مليون دولار وضعها المشترون تحت تصرفه جاهزة للتحويل فوراً الى مصر فى اى لحظة فى حالة التوصل الى اتفاق مع ادارة التحفظ على الاموال بمكتب النائب العام .

أضاف - فى حديث خاص تنفرد المساء بنشره - انه سوف يعقد اجتماعاً مساء غد مع المستشار ساهر درويش مدير ادارة التحفظ لاخطاره باسماء ممثليه الثلاثه القانونى والهندسى والحسابى ..

على ان تبدأ لجان حصر املاك الريان فى الداخل عملها اعتبارا من يوم السبت القادم لتحويل اكثر من ١٠٠ (مائة) عقار واراض يمتكلها الريان مابين فيلا .. وبرج سكنى وافدنة زراعية .. واخرى مبان ..وخلافه ..

لتحويلها الى هيكل فنى فى العقد بواسطة مجموعة هندسية

> **الريان لن يستمر فى العمل .. بعد إنتهاء القضية**

ومستشارين فنيين ومساحين ورسامين ينزلون الى مواقع هذه العقارات ويتولون وصفها وصفا دقيقا ووضعها فى كتالوجات تضم جميع الاملاك بالتفصيل ومن المتوقع ان يتراوح عدد الكتالوجات مابين ١٠ الى ١٥ جزءا وهى عملية ستتكلف ١٠٠ الف جنيه يتحملها المشترون وليس مليون جنيه كما ذكر وتنتهى خلال شهرين على الاكثر .

ممتلكات الريان بالخارج

اما بالنسبة لممتلكات الريان بالخارج .. فقد عاينها المشترون معاينة كاملة وانتهوا من حصدها - والكلام مازال على لسان رشا نبيه - وهى عقد مشاركة فى شركة « هاتون » للمضاربه بنيويورك ويبلغ نصيب الريان بها ٤ ملايين دولار

- الريان للاستثمار وتوظيف الاموال بنيوجرسى .. وهى شركة للمضاربة رأسمالها مائة ألف دولار .
- الريان « هوستن جروب » بامريكا .. ويبلغ نصيب الريان نصف مليون دولار وتعمل فى تجارة الحبوب .
- شركة رايا فين يانسن بجنيف ..

وهى شركة للمضاربة ونصيب الريان بها حوالى مائة الف فرنك سويسرى ..

أضاف ان هذه الشركات قد حققت ارباحاً كبيرة جدا للريان فى السنوات الاخيرة تم ايداعها لحسابه بالبنوك الاجنبية وستصبح هذه الاموال من

نصيب المشترين الجدد كما سيحلون كشركاء فى هذه الشركات محل الريان وعلمت المساء انه فى اطار الحرص والكتمان حول شخصية المشترين فان وسيلة دفع الصفقة ستكون بواسطة اما شيكات مصرفية غير معلومة المصدر سواء للبنوك او للاشخاص .. وهى شيكات محولة من بعض البنوك داخل مصر - والبنك الاهلى المصرى احداها- وتصدر الشيكات من البنك بتوقيع رئيس مجلس ادارة البنك اومن له حق التوقيع .. او بشيكات مقبولة الدفع موقعاً عليها من محمد رشاد نبيه المحامى ..

أسماء المشترين

كما علمت « المساء » ان هناك احتمالا كبيرا لعدم اعلان اسماء المشترين الجدد حتى بعد انتهاء فترة الـ ١٠ شهور المحددة .. حيث سيقوم محمد رشاد نبيه بالشراء وكيلا عن المشترين دون دفع رسوم تسجيل لاكبر صفقة فى تاريخ مصر على ان



المصدر : المساء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٧ مايو ١٩٩٠

يتولى محمد رشاد نفسه البيع مرة اخرى لمن يرغب من المواطنين او اخرين فى الشراء مع تحمله لنفقات التسجيل وبذلك لن تظهر اسماء المشترين الجدد سواء فى الشراء من الريان او البيع لاخرين ..

نفى رشاد نبيه المحامى ان يكون وراء الصفقة مجموعة اقتصاديه اجنبيه وقال انهم مجموعة اقتصادية مصرية مائة فى المائة لان بحكم القانون ممنوع على الاجانب تملك اكثر من الف متر فى مصر او شقتين سكنيتين .. كما نفى اية صلة له بالوكيل الامريكى للريان « بون ووكر » الذى يقوم بتشغيل الاموال لصالح الريان منذ عامين بالخارج ..

تفاؤل .. وسعادة

وقد اعلن المشترون الجدد سعادتهم بقرار المحكمة بالموافقة على العرض الذى قدموه لشراء اصول وشركات الريان . وقالوا لرشاد نبيه المحامى .. « كان الله معك .. ربنا يقويك » وذلك حسب ماقاله لى .. كما اعربوا عن تفاؤلهم بالوصول الى حل قريبا جدا حتى يمكن تحرير الشيكات بعد ثلاثة اشهر من الان على الاكثر .

واضاف رشاد نبيه اننى كممثل للمشترين اعلن اننا لن ندخل فى صراع مع الحكومة وهدفنا الوحيد هو مصلحة المودعين ونحن بالتأكيد نعرف انها عملية اقتصادية لصالحنا مائة فى المائة وسندفع باى قيمة وباى عمله تحددها النيابة لو تجاوزت الارقام التى اعلنت عن حجم الودائع لدى الريان وهى ٧٠٠ مليون جنيه مصرى و ٣٥٠ مليون دولار وبالرغم من ان المودعين قد حصلوا على اكثر من ٩٠٠ مليون جنيه خلال السنوات السابقة من الريان .

صرف الأموال كاملة

اضاف انه لن يتم خصم اية مبالغ سبق وان حصل عليها المودعون وستصرف الاموال كاملة حسب الكشوف المقدمة من هيئة سوق المال والنيابة ..

ونفى ان يكون قد تعرض لاى ضغط من اى جهة بالدولة للكشف عن شخصية المشترين وقال لن افعل اذا تعرضت لاية ضغوط ولست من هذا النوع ..

يد واحدة

وقال « انتهى وقت الخلاف بين رشاد نبيه ممثل المشترين والنيابة العامة .. بل اننا اتفقنا انا والمستشار حسين الشربين المحامى العام لنيابتى الشئون المالية والتجارية والنائب العام المساعد حلمى خليفة والمستشار ساهر درويش على ان نكون جميعاً يداً واحدة لانجاح هذه الصفقة .. والحرص على عدم ذكر اسماء المشترين » لدرجة ان النيابة تنازلت عن نسبة الـ ٢٪ حقها فى ادارة الاموال وذلك لصالح المودعين ..

وفى النهاية اكد على ان الريان لن يستمر فى العمل بهذه الشركات بعد انتهاء القضية لانه اولا طبقا للقانون لم يوفق اوضاعه وثانيا لان هذه الشركات سيتم تصفيتها طبقا لعقد البيع ..

اكد ايضا انه سيطالب نيابة عن المشترين الجدد بحقوق الريان لدى الجهات الاخرى ومجملها حوالى ٦٢ مليون جنيه منها ٨ ملايين لدى اللواء سيد حطبه و٧,٥ لدى مستشفى الفيروز ٢٥ مليونا لدى اشخاص اخرين وشركات .. وحوالى ٣٢ مليون لدى المؤسسات الصحفية منها ١٣ مليونا لدى الاهرام و ٤ ملايين لدى الاخبار و ٤ ملايين لدى مجلة اكتوبر و ٣ ملايين صحيفة مايو و ٣ ملايين المصور و ٣ ملايين روز اليوسف ومليون لدى جريدة الشعب و ٣ ملايين (المطبعة السلفية) و١ (الجمهورية)

خطاب من ساهر

وكان محمد رشاد نبيه المحامى قد تلقى خطابا صباح اليوم (الاحد) من المستشار ساهر درويش مدير ادارة التحفظ جاء فيه .

بمناسبة القرار الصادر من محكمة جنايات الجيزة بجلسة الخميس ٩٠/٥/٢٤ فى الجناية رقم ١٩٨٩/٩١٠٧ جيزة والمتهم فيها احمد توفيق عبدالفتاح واخرون .

نرجو تنفيذ الاتى فوراً ..

البند الاول : موافاتنا باسم مكتب الخبراء والمكتب الاستشارى الذى ترشحونه لاجراء المعاينات اللازمة لتوصيف الاصول المملوكة لشركة الريان حتى يتمكن الاتصال به للوقوف على موافقته على القيام بتلك المهام بنفقات تتعهدون بسدادها للمكتب والجدول الزمنى للتنفيذ .

٢ – اعداد مشروع عقد الوعد بالبيع وتقديمه الينا توطأه لعقد اجتماع تناقش فيه ما قد يكون هناك من خلاف فى الشرط موضوع العقد .

ونأمل ان يصلنا المطلوب فى اسرع وقت ممكن لاسيما البند الاولى لمالعامل الوقت من اهمية كبرى لاتخفى عليكم .

بنود البيع

وعلمت ان بنود البيع لن تخرج عن العرض الذى قدمه المحامى بالمحكمة بالاضافة الى بحث بعض التفصيلات الفنية الخاصة بالممثل القانونى لشركات الريان وتعيين « القيم » على احمد الريان حتى يتسنى له التوقيع على عقد البيع .. وبحث تعيين مجلس ادارة للشركات بمعرفة مكتب التحفظ او بجمعية عمومية .. والبحث فى عقود شركات الريان عن كيفية تصفية هذه الشركات

أفلح الريان إن صدق !

يبدو أن « مشكلة الريان » قد أوشكت على الحل ، فقد شهدت جلسات المحاكمة فى الأسبوع الماضى مفاجأة غير متوقعة .. كشفت عن مبادرة جديدة لإنهاء المشكلة وديا .. ولكنها جاءت هذه المرة من المحامين فى القضية وليست من أسرة الريان كما تعودنا !

حيث تقدم رشاد نبيه المحامى بعرض جديد بالنيابة عن آخرين (مجهولين) لشراء ممتلكات شركات الريان المتحفظ عليها فى مصر بمبلغ ١٥٠٠ مليون جنيه أو مستحقات المودعين لدى الريان أيهما أكثر .

وقدم محامى الريان مبادرته الجديده بشكل مسرحى وبإخراج متقن ، ويبدو أن هيئة الدفاع عن المتهمين فى القضية كانت تضمر شيئا آخر ، إذ دفع بعضهم فى بداية الجلسات للمرة الثانية بعدم دستورية قانون توظيف الأموال الذى يحاكم المتهمون لمخالفتهم لنصوصه .. وخاصة الامتناع عن رد الأموال لأصحابها .

وعندما رفضت المحكمة وقف سير الدعوى وضمت الدفوع إلى المرافعات مع استمرار نظر القضية ، تقدم محمد رشاد نبيه المحامى على الفور بمبادرته الجديدة التى نرجوا أن تكون « الفرصة الأخيرة ».. فقد مل الجميع من كثرة المبادرات وطول المساومات !

وتتلخص المبادرة الجديدة فى شراء ممتلكات الريان فى مصر بمبلغ ١٥٠٠ مليون جنيه أو سداد مستحقات المودعين .. أيهما أكثر ، مقابل أن يحرر من له حق التوقيع عن أسرة الريان أو شركاتهم عقد « وعد بالبيع » مع المشترى الظاهر – وهو المحامى مقدم المبادرة – وأن تقوم النيابة ممثلة فى ادارة التحفظ على الأموال بتسليمة بيانا وافيا بأسماء المودعين لدى الريان ومستحقات كل منهم ورقم حسابه ، مع السماح للمشترى – بالاستعانة بأحد المكاتب بعمل « كتالوج » تفصيلى المتحفظ عليها والتى تشكل المالية لأسرة الريان وشركاتهم يقوم المحامى بصفته المشترى الظاهر بتسليم المودعين شيكات مقبولة الدفع بجميع مستحقاتهم مسحوبة على أحد البنوك المعتمدة فى مصر ، وأن يتحول عقد « الوعد بالبيع » إلى بيع نافذ بمجرد تسلم المودعين لمستحقاتهم ..

●●●

هذه هى المبادرة الجديدة .. وقد استند المحامى فى تقديها على ما يجيزه قانون توظيف الأموال الذى رخص للمتهم فى المادة ٢١ منه برد الأموال السابق تلقيها حتى يعفى من العقاب المقرر ، حيث جاء بنص المادة المذكورة « تنقضى الدعوى الجنائية قبل المتهم إذا بادر برد المبالغ المستحقة لأصحابها أثناء التحقيق ، كما أجاز للمحكمة فى نفس المادة إعفاء المتهم من العقوبة اذا حصل الرد قبل صدور حكم نهائى فى الدعوى » .

وقد كان طبيعيا أن يثار جدل حول إمكانية تحقيقها عمليا .. ولذلك فقد حاولت المحكمة معرفة المشترين

الحقيقيين ، الذين يمثلهم المحامى مقدم المبادرة ، ولكنه رفض الإفصاح ، كما حاولت النيابة حث المحامى على تقديم أية ضمانات تثبت جدية المبادرة بوضع مبلغ مالى معين تحت تصرف المحكمة « كعربون » أو تقديم خطاب ضمان من أحد البنوك المصرية أو إخطار بالتعهد بالسداد ، ولكن المحامى أصر على موقفه معلنا أن من يمثلهم يشترطون عدم الإفصاح عن أنفسهم وخاصة فى بداية مراحل الصفقة ، كما أكد على جدية العرض وأنه شخصيا يتحمل تبعة الفشل ، وبعد مجادلات قانونية أعلنت النيابة ترحيبها بالعرض واستعدادها لبذل ما تستطيع لإنجاحه وإنهاء المشكلة وديا وفوضت المحكمة القرار ، وقد وافقت المحكمة برئاسة د . حسنى عبد اللطيف على العرض معلنة التصريح لكل من إدارة التحفظ على الأموال التى يشرف عليها المستشار ساهر درويش والمحامى رشاد نبيه باتخاذ الاجراءات الخاصة بإتمامه مع الاستمرار فى نظر الدعوى واستمرار حبس المتهمين .

● ● ●

وقد أحسنت المحكمة بموافقتها على المبادرة الجديدة ، فمشكلة الريان مضى عليها ثلاث سنوات .. وليس منطقيا أن يستمر الحال على ما هو عليه .. حيث أسرة الريان فى السجن تصر على عدم الرد أو الإفصاح عن مصير أموال المودعين . واللجنة المشكلة لاسترداد أموال الريان من الخارج لم تحرز نجاحا يذكر فى مهمتها .. والمودعون ذاقوا الأمرين من طول الانتظار .. والمشكلة تزداد تعقيدا يوما بعد آخر ..

وعلى أية حال .. فالمبادرة الجديدة لا تخالف نصا قانونيا ولا تمس حقوقا ثابتة .. فهى محاولة جديدة لن تضر حتى لو فشلت لأن المحكمة قررت مواصلة السير فى نظر الدعوى مع استمرار حبس المتهمين ، فضلا عن أن المشترين لن يحوزوا الأموال المتحفظ عليها وليس لهم عليها سلطة التصرف أو الإدارة ، وحقوقهم لن تبدأ إلا بعد سداد كل مستحقات المودعين لدى الريان .. وسواء كان المشترى المستتر هو الريان نفسه أو الراجحى أو الشبكشى – كما قيل – فذلك لا يؤثر كثيرا مادام سيحصل المودعون على حقوقهم وما دمنا لن نخرج ممتلكات الريان من مصر .. وأخيرا .. أفلح الريان إن صدق !

محمد نجم





اليوم .. تستأنف محكمة جنايات الجيزة نظر الدعوى ضد الريان .. بعد أن أصدرت قرارها يوم الخميس الماضى بالموافقة على بيع الأصول التى يمتلكها لصالح المودعين .
ومع تقديرى لحكم المحكمة الذى راعت فيه تماماً مشاعر هؤلاء المودعين ، وأبدت حرصها على استرداد نقودهم .. إلا أننى أرى أن ماحدث ليس إلا لعبة جديدة من الريان .. ومحاميه ..!!

●●●

واضح طبعا .. أن الريان قد ضاق بأسوار السجن ، ويريد البحث عن أى منفذ للهروب منه ..!! وعندما فشلت محاولة الشيخ متولى الشعراوى للافراج عنه .. تفتق ذهن مستشاريه .. وعلى رأسهم عبد الصبور شاهين عن حيلة جديدة ..!!

●●●

إن كل هم الريان ، وأعوانه .. أن يحصلوا على تعاطف الجماهير .. لذلك لو أن المحكمة كانت قد رفضت العرض الخاص ببيع الأصول .. لملأوا الدنيا ضجيجا بأن الحكومة - رغم استقلالية القضاء التى نلمسها جميعا - تضع العقبات فى سبيل استرداد أموالهم ..!!

كما أنهم يبحثون عن كسب اعلامى .. يتغنون به فترة طويلة .. يتلاعبون خلالها بمشاعر الناس ، وأعصابهم .. كما حدث فى مواقف أخرى كثيرة مماثلة ..!!

وأخيرا - وربما يكون هذا هو الأهم - أنهم يبغون التوصل إلى تشكيل لجان تتولى تقييم أصول الريان وفقا لقيمتها السوقية .. وليست الدفترية .. بحيث تبدو هذه القيمة كبيرة تكفى لسداد الديون .. وهنا يصبح إحراج الحكومة أمرا بديهيا .. بل وحتميا .. إذ سوف ترتفع الصيحات مطالبة إياها بسرعة صرف أموال المودعين .. بينما الواقع القائم يقول .. إن الأصول لاتفى بالغرض !!

●●●

على أى حال .. إنها تجربة جديدة مع الريان ، وأعوانه ، ومستشاريه .. وإن كنت أنا شخصيا أتوقع مسبقا بأنها تجربة فاشلة لاهدف من ورائها .. سوى تضييع الوقت ..!! فالمواطنون جميعاً .. فقدوا الثقة بجميع شركات توظيف الأموال سواء التى وفقت أوضاعها منها .. أو التى لم توفقها حتى الآن ..!!

●●●

ولعل أقرب مثل على أن من «شب على شىء شاب عليه» . مايجرى الآن فى شركة السعد التى لم يختلف سلوك القائمين عليها بعد صدور القانون .. عن قبل صدوره .. لأن الفكر واحد .. والأسلوب لايمكن الحيد عنه .. ومصالح الجماهير لاوجود لها .. حيث أن الأهداف رسمت بعناية .. من أجل تحقيق مصلحة فرد بعينه .. يكسب الملايين ، ويوزع الفتات على المستشارين والأعوان .. الذين يسيرون خلفه مصفقين .. مهللين : عشت لنا ، وللانسانية «ياحاج» ..!!
وطبعا «الحاج» .. الذى لم يتجاوز عمره الأربعة والثلاثين عاماً .. عرف كيف يتعامل مع القانون الجديد .. بما يضمن استمرار تدفق الأموال إليه بغزارة .. وبما يسمح له خصم نسب هائلة من أصول أموال المودعين الذين لا يملكون حولا ، ولا قوة .. بل لابد أن يسيروا وراء الحاج .. حتى باب الدار .. كما يقول المثل البلدى ..!!

●●●

وفى النهاية .. تبقى كلمة :

إن موقف النيابة فى قضية الريان .. نزيه ، وموضوعى .. وينم عن تقدير بالغ لحقوق المودعين .. كذلك موقف إدارة التحفظ على الأموال التى أعلن رئيسها خلال الجلسة الأخيرة بأنها ستبذل قصارى جهدها لمعاونة محامى الريان ، ومستشاريه فى الوصول إلى اتفاق ..!
نفس الحال بالنسبة للمحكمة التى وافقت على العرض رغم عدم علمها بأسماء المشترين الجدد ، أو هوياتهم ، أو جنسياتهم ..!!
وهكذا .. تكون كل الأطراف قد أدت ماعليها .. ويخطىء من يقول بعد ذلك إن الحكومة كانت وراء كارثة شركات توظيف الأموال ..!! فالقول الصحيح .. أن من خدعه سراب هذه الشركات .. ومازال مصرا على أن يظل مخدوعا .. هو السبب فى كل ماضاع ، أو ماسيضيع مستقبلا ..!!

سيد رجب



المصدر : المساء

التاريخ : ٢٨ مايو ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

«المساء» تواصل انفرادها بتطورات الصفقة الجديدة للريان

المستشار محمود خالد .. ممثلا قانونيا للمشترين والمهندس عماد خليل .. رئيسا للمجموعة الهندسية

كتب ـ مختار عبدالعال ومحمود نوفل :

تواصل « المساء » الانفراد بالاخبار المهمة فى قضية الريان حيث يتم ظهر اليوم اخطار ادارة التحفظ على الاموال بمكتب النائب العام بأسماء الممثل القانونى والممثل الهندسى اللذين سيقومان بالتفاوض مع ادارة التحفظ حول صيغة عقد الوعد بالبيع لممتلكات الريان .. واعداد الكتالوجات الفنية لهذه الممتلكات والاصول .

محامي الريان :
صرف الشيكات دفعة واحدة للمودعين
لن نطعن بعدم دستورية قانون تلقى الأموال

وعلمت « المساء » ان محمد رشاد نبيه ممثل المشترين قد اختار المستشار محمود خالد رئيس محكمة الاستئناف السابق لتولى الشق القانونى مع ادارة التحفظ .. كما تم اختيار المهندس عماد خليل نائب رئيس هيئة المجتمعات العمرانية السابق لقيادة المجموعة الهندسية التي تتولى حصر ومعاينة ممتلكات الريان بالداخل واعداد الكتالوجات بالرسومات الهندسية المطلوبة تمهيدا لتقييمها حسب قيمتها الشرائية الحالية .

مكتب بشارع الهرم

وعلمت ايضا ان المجموعة الهندسية سيتراوح عددها مابين ٣٠ الى ٤٠ مهندسا .. وانه تم اختيار احد المكاتب بشارع الهرم "٢٥٩ ش الهرم" لتجمع المهندسين يوميا وقد عقد محمد رشاد نبيه اجتماعا الليلة الماضية مع هذه المجموعة وسيتم عقد اجتماع لها برئاسة المهندس عماد خليل يوم الاربعاء القادم لوضع خطة عملها خلال الاسبوع القادم وتحديد الاماكن التى سيتم حصرها ومعاينتها .

كما ستعقد المجموعة اجتماعا اسبوعيا لاعداد خطة التحرك واخطار ادارة التحفظ بمكتب النائب العام بالاماكن التى ستتوجه اليها حتى يتحقق التعاون بين المجموعة الهندسية والمسئولين عن ادارة هذه الاماكن والعقارات .

صرح محمد رشاد نبيه المحامى وممثل المشترين بأن المجموعة الهندسية ستنتهى من عملها فى ظرف



ثلاثة اشهر على الاكثر من الان بفرض ان النيابة لن تتعاون معها اما اذا تحقق التعاون وقامت النيابة بمدنا بالرسوم الهندسية المتوافرة لديها فسوف تقل المدة كثيرا .

اضاف انه خلال فترة عمل المجموعة الهندسية سيتولى المستشار محمود خالد بحث كافة المسائل القانونية المتعلقة بعقد الوعد بالبيع مع ادارة التحفظ بحيث يكون العقد جاهزا للتوقيع في مدة اقصاها ثلاثة اشهر .

اضاف انه يتم حاليا بحث شخصيات من سيكون لهم حق التوقيع على عقد بيع ممتلكات الريان بعد تشكيل مجلس ادارة موقت في حالة الدعوة الى عقد جمعية عمومية لشركات الريان حيث تقتصر الدعوة على ٢٨٠ شخصا هم المساهمون في شركة الريان للمعاملات المالية والذين تبلغ مساهماتهم مليونا و٧٠٠ الف جنيه وستقوم الجمعية العمومية غير العادية اثناء انعقادها بالدعوة الى تصفية شركات الريان واختيار الذين سيوقعون على عقد التصفية ثم بعد ذلك يحرر عقد البيع وتسلم الاموال الى ادارة التحفظ .

واكد ممثل المشترين فى نهاية تصريحه ان اختيار المصفى سيكون من بين الاشخاص الذين لهم حق بيع شركات الريان فى ظل قانون الشركات المساهمة وشركات التوصية البسيطة .

ملتزم بتحرير الشيكات

وقال اننى ملتزم تماما بتحرير جميع الشيكات الخاصة بحقوق المودعين دفعه واحدة وانه لن تكون هناك مفاضله مطلقا بين صاحب حساب كبير وأخر صغير وستعطى الشيكات فى يوم واحد بصرف النظر عن قيمة الودائع .

من جهة إخرى صرح محمود رشاد نبيه أنه بصفته محاميا عن الريان فانه لن يتقدم بالطعن فى دستورية قانون تلقى الاموال الجديد وانه لن يستغل حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية مجلس الشعب واعتبار جميع قراراته صحيحه مالم يطعن فى دستوريتها وذلك لاثبات حسن النيه .

فى العرض الذى تقدم به لشراء ممتلكات الريان ولاثبات ان هذا العرض ليس مناورة بل هو عرض جدى لانهاء المشكلة وحتى لايطول نظر الدعوى امام المحكمة حيث من المتوقع فى حاله الدفع بعدم دستورية قانون تلقى الاموال ان يستغرق نظر الامر مالا يقل عن سنتين أو ثلاث .

ونفى محمد رشاد نبيه انه سيثير مسأله كشوف البركة مرة أخرى مع ادارة التحفظ او مع الريان وقال لاعلاقه لنا بكل ذلك لاننا نتعامل فقط مع المستندات .

شهود الاثبات

من جهة أخرى بدأت محكمة جنايات الجيزة صباح اليوم فى سماع أقوال شهود الاثبات فى قضية الريان وعددهم ٢٢ شاهدا .. وعلى رأسهم الدكتور محمد حسن فج النور رئيس الهيئة العامة لسوق المال ..

المعروف ان شركات الريان لم تتقدم بالاخطار القانوني السليم اعمالا لاحكام المادة ١٦ من ١٤٦٠ لسنة ١٩٨٨ وان الشركة لم تضمن فى هذا الاخطار قائمة المركز المالى وان المتهم الاول احمد الريان وشقيقه الراحل فتحى توفيق عبد الفتاح لم يقوما بنقل ارصدتهما الموجودة بالخارج او ايداع مالديهما من أموال بالعملات الاجنبية المختلفة لدى البنوك الخاضعة لاشراف البنك المركزى المصرى .

اجمالي الايداعات

من ناحية أخرى تسلم محامو الريان صباح اليوم صوره من التقرير الذى اعدته ادارة التحفظ على الاموال ونيابة الشئون المالية والتجارية والذى يتضمن اجمالى ايداعات المواطنين بشركة الريان للمعاملات المالية وتبلغ مليارا و٨٠٠ مليون جنيه كما يوضح اجمالى السلف التى صرفت تحت حساب الارباح والقيمة الدفترية لاصول الشركة وحقوق الشركة لدى الغير والتزاماتها قبلهم .

وقد اعدت هذا التقرير لجنة العشره التى شكلت بقرار من النائب العام وتضم اثنين محاسبين من كل من هيئة سوق المال والبنك المركزى المصرى ، والادارة العامة لخبراء وقضايا النقد ، والجهاز المركزى للمحاسبات ، ومكاتب المحاسبين القانونيين وقد استعان اعضاء هذه اللجنة بمائة وستين محاسبا قاموا بالعمل تحت اشراف اعضاء اللجنة المذكوره .



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ مايو ١٩٩٠

زبادى الريان

لأن من تلسعه الشوربة ينفخ فى الزبادى فقد قوبل بالشك من كثيرين (العرض المفاجأة) الذى قدمه محامى الريان لشراء ممتلكات الريان ، وتسديد كل مستحقات المودعين لديه !

وساهم الغموض الذى اكتنف هذا العرض فى زيادة الريبة والشك اكثر . فالمشترى او المشترون الذين تقدموا بعرض الشراء المغرى لم يفصحوا عن اسمائهم ، بل آثروا ، او آثر مندوبهم إخفاء انفسهم . وعادة لا يخفى مشترٍ نفسه إلا إذا كان يخشى لسبب او لآخر الا تتم الصفقة إذا عرف من هو ؟

عبد القادر شهيب

والثمن الذى قدمه وكيل المشترى او المشترين كبير (١٥٠٠ مليون جنيه) ، واكبر بكثير من الثمن الذى حدده البائع نفسه ، وهو الثمن الذى قالت اجهزة الحصر الرسمية إنه حتى مغالى فيه ايضاً !.. ونحن عهدنا دائماً ان المشترى يحاول بشتى الطرق - خاصة فى الصفقات الكبيرة - تخفيض الثمن لا زيادته اللهم إلا إذا كان ضمن الصفقة ممتلكات لا يعرف احد عنها شيئاً سوى البائع ووكيله .

وحتى إذا افترضنا ان المشترى مقتنع بان الصفقة مُجزية وان الثمن سيدفعه مرضى له فهذا امر غريب ايضاً لانه لا يوجد مشترٍ مصرى مستعد فوراً لدفع مثل هذا المبلغ الكبير لشراء حتى مشروعات لا خلاف حول انها ناجحة .. فكل ما تطمح إليه الحكومة الآن ان تتمكن من بيع مجموعة من شركات القطاع العام بمليار جنيه فى سنة كاملة .

وايضاً لا يوجد مشترٍ عربى مستعد لاستثمار هذا المبلغ الكبير فوراً داخل مصر ، لانه يساوى تقريباً نفس المبلغ الذى دفعته مجموعة كبيرة من رجال الاعمال العرب فى مشروعات مصرية على مدى عشر سنوات كاملة ، وليست عشرة شهور !

والريان فى المحكمة بدا يوم إعلان عرض الشراء انه فوجىء ثم عاد واعلن انه كان يتابع المفاوضات حول هذا العرض منذ ثلاثة شهور ، ألمح إلى ان المشترين مستثمرون عرب بينما انكر محاميه (مقدم العرض) ان الريان كان على علم بالعرض واكد ان المشترى مصرى !

وحينما تختلف وتتضارب اقوال البائع ومحاميه لابد ان يلعب مائة فار داخل ملابسنا ! وخاصة ان وكيل المشترى هو نفسه وكيل البائع .. وهذا امر غريب فى عالم التجارة ودنيا رجال الاعمال .

ولذلك لم يكن غريباً ان تثور تكهنات متضاربة حول العرض بعضها يقول إنه مجرد خدعة من خدع آل الريان هدفها إفلاتهم من المحاكمة ، وان الريان هو نفسه المشترى ، وهو سيحاول بما اخفاه من اموال وذهب رد جزء من اموال المودعين لتتوقف القضية ثم يضمن بعد ذلك الاحتفاظ بكل الممتلكات من اراض ومبان وغيرها .. وربما كان ذلك هو سبب الإصرار على عدم سداد اموال المودعين إلا فى غضون عشرة شهور ، رغم ان الاموال - كما قيل فى العرض - جاهزة !

وفى نفس الوقت تقول تكهنات اخرى ان المشترى ربما كان مجرد واجهة علنية فقط للتنظيم الدولى للإخوان المسلمين ، الذى تؤكد تقارير سياسية وليست امنية ، انه اعاد مؤخراً تنظيم نفسه وصارت له مصادر تمويل خاصة بما فيها البنوك ، ويسعى الآن لتوطيد اقدامه اقتصادياً داخل مصر ، بعد ان تسلل بالفتنة الطائفية إليها بشكل ملموس مؤخراً حتى ولو اقتضى الامر بعض التضحية وقدراً من الخسائر فى البداية .

ومع ذلك فلقد احسنت المحكمة حينما وافقت على العرض (الغامض) لمحامى الريان .. لان عدم قبوله كان سيمنح الريان فرصة جديدة ليكرر خديعته للمودعين المكلومين بإثارة ضجة حول انه يريد رد اموالهم ولكنه مغلول اليد والحكومة تمنعه !

ولم يعد إذن الآن حجة لدى مقدمى العرض لتنفيذه إذا كان جادا بالفعل !



وكان امراً طبيعياً في نفس الوقت ان تستمر محاكمة الريان حتى تتبين حقيقة العرض ويتاكد مدى الالتزام بتنفيذه او حتى نجد لهذه المأساة مثل الافلام العربى نهاية سعيدة !

ولكن .. كل ذلك لا يمنع ان تظل عيوننا مفتوحة على اخرها إلى ان نتيقن انه لا يوجد في الامر شيء يهدد اموال المودعين بالضياع او يمكن آل الريان من الفرار بما سلبوه من هذه الاموال او يهدد ايضاً الأمن القومى ، وإلا سوف نلسع مرة اخرى ومن الزبادى هذه المرة ■

تسليم الوعد بالبيع او الكتالوج او اسماء المودعين يتم تاجيل موعد السداد طبقاً لذلك .. ومعنى هذا ان موعد الدفع اصبح مرهوناً بإرادة المشترى الذى سيقوم بإعداد هذه الخطوات بنفسه .. ووافقوا ايضاً على ترك مهمة اختيار البنك الذى سيتم إيداع الأموال به لرغبة النيابة او المحكمة بشرط ان يكون للبنك الذى يتم اختياره فرعاً له في الخارج كما وافقوا على إضافة فقرة جديدة إلى العقد والتى تنص على ان البيع تم بعد معاينة المشترى معاينة تامة نافية للجهالة وقد اضيفت هذه الفقرة بعد ان خشى احد المحامين بالحق المدنى عن المودعين من تراجع المشترين فيما بعد بحجة عدم معاينة الاصول قبل الاتفاق .

● كل هذه الشروط والتعديلات قبلها المشترون والمحامى الذى يمثلهم بسهولة وبسرعة فائقة لم تحدث من قبل عند التعاقد على صفقة بهذا الحجم ! ولكن في المقابل هناك ثلاثة موضوعات كان واضحاً من البداية ان ممثل المشترين لا يقبل بشانهم اى تفاوض او تقديم اى تنازلات .. الموضوع الأول وهو عدم الكشف عن هوية المشترين او جنسياتهم او مهنتهم او اهدافهم .. والأمر الثانى يتعلق بالتوقيت الخاص باتمام هذه الصفقة .. حيث اشترط المشترون لاتمام عملية البيع فترة عشرة شهور على الأقل من تاريخ موافقة المحكمة على العرض .. حتى أن رئيس المحكمة حاول اكثر من مرة مع المحامى ممثل المشترين لاختصار هذه الفترة وطلب منه إمكانية أن تنتظره المحكمة ليذهب ويحدث المشترون تليفونياً في محاولة لتخفيض هذه الفترة .. ولكن ممثل المشترون اصر على رايه وقرر ان هذا من الشروط الأساسية للتعاقد ولا يستطيع مجرد مناقشتها مع المشترين بالرغم من ان الفلوس جاهزة من الآن على حد قوله !

اما الأمر الثالث الذى رفض ممثل المشترين المساومة عليه وهو إمكانية إيداع ضمان مالى يثبت للمحكمة جدية العرض المقدم .. حيث رفض إيداع اى اموال تحت اى مسمى في اى مكان حتى لو كان في خزانة المحكمة وتحت تصرفها المباشر بحجة ان المشترين لا يثقون في الحكومة ولا الدولة بكافة اجهزتها .

الريان يشترى الريان !

فجاة . في جلسة يوم الاثنين الماضى وبعد انتهاء الدفاع من مرافعته فجر محمد رشاد نبيه قنبلته التى احدثت دوياً كبيراً داخل قاعة المحكمة وداخلها هناك اشخاص مجهولون يطلبون شراء ممتلكات واصول الشركة في مصر بمبلغ مليار و ٥٠٠ مليون جنيه .. ويهلل احمد الريان مكبراً فور إعلان محاميه العرض امام المحكمة يوم الاثنين الماضى واخذ يعانق شقيقه وشقيقه يعانق والده في مشهد مؤثر وبدا كان العرض كان مفاجاة لهم جميعاً لتكتمل الحبكة الدرامية المطلوبة وتنطلق زغاريد المودعين الموجودين بقاعة المحكمة فرحين تجديداً لامل الحصول على اموالهم التى اصبحوا يفقدون الامل فيها تدريجياً .

وكان هذا العرض الجديد مفاجاة - بحق - للجميع بما فيهم هيئة المحكمة واعضاء النيابة لانها هذه هى المرة الاولى من نوعها التى يقدم فيها مشتر على الشراء بسعر اكبر بل مضاعف عن السعر الذى يحدده البائع نفسه .. وهذا استدعى المحكمة ان تسال عن الغرض الكامن وراء عملية الشراء ؟!

ولايجد ممثل المشترين سوى ان يذكر ان قيمة الاصول - في اعتقاده - اكثر مما قدرته لها لجان التحفظ وان الغرض الاساسى من العرض للشراء هو إبراء ذمة المتهمين الثلاثة الأول في القضية .. وهنا يتضح ان الهدف هو إبراء التهم الموجهة لال الريان مقابل سداد مستحقات المهتمين وخاصة ان بنود العرض تتضمن ان المبلغ الذى سيدفع يمكن ان يزيد على المليار و ٥٠٠ مليون جنيه في حالة إذا كانت اموال المودعين تزيد على هذه القيمة !

إذن منْ هو الذى يعينه امر عائلة الريان بهذه الدرجة ويستطيع سداد هذه المبالغ الطائلة فداء لهم بدون اى مقابل ؟!

ولماذا لم يتقدم هذا الشخص او الاشخاص المجهولون سوى الآن فقط بهذا العرض وخاصة ان الريان مضى عليه اكثر من عامين كاملين في الحبس والقضية الآن في مراحلها الاخيرة التى تتمثل في المحاكمة ؟!

ولو كان لصاحب هذا العرض غرض خيرى لصالح المودعين لكان الاولى به ان يقدم هذا المبلغ إلى اى جهة تتولى توزيعه على المودعين مباشرة ؟!

عرض مغر !

قبل بدء جلسة المحاكمة سالت احمد الريان عن الاشخاص الذين يعتزمون الشراء قال : إننى كنت على علم بهذا الموضوع منذ فترة طويلة وقد اتفقت مع المحامين عنى بإعلان ذلك في الوقت المناسب امام المحكمة .. وهو عرض مغر لا شك في هذا .. ولايحتاج إلى تردد من اى شخص في قبوله وانني اناشد المحكمة الموافقة عليه سريعاً .

قلت : ولكن هل تعرف من هم بالتحديد هؤلاء المشترون ؟

قال : نعم إنى اعرفهم جيداً .. وكما قلت إن هذا الموضوع قديم ولكن إعلانه فقط هو الجديد بالنسبة لنا .. اما عن الاشخاص المشترين فهذا سر لانريد الافصاح عنه الان حتى لا يؤثر ذلك على قبول العرض او رفضه او الإجراءات اللاصقة بعملية الشراء ... وعامة ما يهم المودعون هى الاموال وليس الاشخاص وللعلم فالفلوس جاهزة من الان !

قلت : هل يعنى هذا إنهم من الاثرياء العرب ؟!

قال : انا لا اريد ان اكتشف عنهم باي شكل ولكن من من المصريين يستطيع ان يقدم على شراء ممتلكات قد تزيد قيمتها على المليار و ٥٠٠ مليون جنيه وتكون امواله جاهزة نقداً ؟!

●● وسالت رشاد نبيه محامى الريان في القضية لماذا لايريد المشترون الإفصاح عن شخصياتهم الحقيقية ؟!

قال : هذا شانهم ولا احد يستطيع التاثير عليهم في هذا الامر .. فهم يشترطون ان تتم الموافقة على العرض في البداية بدون إعلان عنهم إلى ان تتم الإجراءات وعملية إعداد الكتالوج الخاص ببيع اصول الشركة ويمكن بعد

تحقيق :

يوسف هلال



وسألته : ماذا - إذن - عن مصير الذهب الذى تتهمك النيابة باخفائه ولا تريد الافصاح عنه حتى الآن ؟!

قال على الفور : بعد إتمام الصفقة لا احد يستطيع ان يطلب منا شيئا ونحن لانعرف شيئاً عن الذهب ولم نخفيه .. وكل الاموال تم التحفظ عليها والحكومة هى المسئولة عن إدارتها الآن .

وخلال المناقشة التى تمت مع محامى الريان الذى قدم العرض وضح انه لديه حرية كبيرة فى التصرف بدون العودة إلى اصحاب الصفقة .. كما كان متساهلاً إلى اقصى حد فى قبول معظم الشروط التى طلبتها المحكمة والنيابة مثل القيام بمهمة إعداد الكتالوج الخاص ببيع ممتلكات والذى يتكلف حوالى ١٠٠ الف جنيه على الاقل وهى مهمة البائع بالدرجة الاولى ولكن قبل ممثل المشترين القيام بها .. كما قبلوا ايضاً تعديل احد شروط العقد الخاصة بالبند الثالث الذى ينص على انه فى حالة التاخر عن

ذلك الكشف عن شخصياتهم او اسمائهم بدون اى مشكلة .

قلت : لكن هناك من يردد انهم من الاثرياء العرب الذين اقدموا على عملية الشراء حلاً لمشكلة المودعين ؟!

قال : هذا غير صحيح وبصفتى ممثلاً عن هؤلاء المشترين فانا انفى ذلك ولعلمك ان المشترين مصريون وإلا فكيف يمتلك عرب او اجانب عقارات واراضى داخل مصر والقانون يحظر ذلك :

قلت : ولماذا - إذن - هذا التوقيت فى الإعلان عن هذه الصفقة ؟!

قال : فى المراحل السابقة كان الإقدام عن تقديم عرض الشراء محفوف

بالمخاطر وخاصة اننا نعتقد ان الحكومة لا تريد حلاً او انهاء هذه القضية لانها قضية سياسية فى المقام الأول .. كما ان النيابة مستفيدة من استمرار الوضع الحالى الذى يتمثل فى نسبة ٢٪ التى يحصل عليها المستشارون من اعضاء النيابة مقابل الإدارة والإشراف على اموال واصول الشركة المتحفظ عليها .. هذا بخلاف السيارات الملاكى الخاصة باحمد الريان التى يستعملها المستشارون فى تنقلاتهم الآن .

خلف القفص الحديدى الملحق بالمحكمة اسأل الحاج توفيق كبير عائلة الريان عن موقفه من العرض الذى قدمه الدفاع لشراء ممتلكات الشركة ؟! يجيب والابتسامة ترتسم على وجهه : موقفنا جميعاً طيب فى هذه الحالة ولابد من إبراء ذمتنا امام الجميع وبذلك تنتهى القضية من اساسها .



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ مايو ١٩٩٠

جمعية عمومية لشركة الريان لإتمام صفقة البيع !

بعد موافقة محكمة جنايات الجيزة على هذا العرض الذى قدمه محامى الريان لشراء ممتلكات شركة الريان ، من المنتظر دعوة الجمعية العمومية للمودعين خلال الأسابيع القادمة تمهيداً لتشكيل مجلس إدارة للشركة يقوم بالتوقيع على عقد الوعد بالبيع .

ابراهيم خليل

وخلال هذا الوقت يكون المحامى الذى ستشترى باسمه الاصول قد انتهى من عمل الكتالوج او الوصف التفصيلى لاصول الريان الذى لن يستغرق اكثر من شهرين لتاتى المرحلة الثانية بتسليم كشوف وارقام حسابات المودعين والذى بدات لجنة التحفظ فى الإعداد له من الآن تمهيداً لتسليمه للمحامى خلال اسبوع فقط بعد انتهاء المفاوضات بينهم .. وهى المفاوضات التى تتم خلال هذا الاسبوع على قدم وساق ، ويعقب ذلك وضع الشيكات الخاصة بحوالى ١٧٣ الف مودع بحوزة المحكمة ليتم تسليمها للمودعين وتصرف من عدد كبير من البنوك المصرية والأجنبية .

ويقول الدفاع إنه من المتوقع الا تستغرق هذه العملية باكملها اكثر من ٦ شهور فقط وليست عشرة شهور لوجود المليار ونصف المليار فعلاً فى حوزة عدد من البنوك الاجنبية التى سيقوم الأشخاص الذين سيشترون اصول الريان بتحويل هذه الاموال خلال هذا الأسبوع .

ويتردد فى اوساط الدفاع عن الريان ان المشترين قد يفصحون عن انفسهم الاسبوع القادم او يعلنون اختصار الوقت المحدد لصرف هذه الاموال .

وقد تضاربت اقوال المحامين مع اقوال الريان حول هؤلاء المشترين فيقول ممدوح الوسيمى محامى الريان إن هذا العرض لا يعرف احمد الريان عنه شيئاً ولكنه يتحدث للبحث عن دور ويؤيد هذا الكلام رشاد نبيه مقدم العرض ويضيف الريان لم يعلم بهذا العرض إلا قبل بدء المحكمة بخمس دقائق فقط ، وانا لا يهمنى الريان فى شىء إنما مصلحة المودعين فى حين يقول احمد الريان إن هذا العرض استغرق ستة شهور فى المفاوضات وانه كان يحضر هذه المفاوضات عن طريق المحامى وانه هو الذى وضع اسس هذا الاتفاق .

وكشف الريان ان المشترين الجدد هم اربع شركات او بيوت مال عربية وقد سبق ان طلبت مقابلة وزير الداخلية فى العام الماضى لاناقش معه عرض احد البيوت المالية لشراء هذه الأصول مقابل سداد مستحقات المودعين ، لكن المقابلة لم تتم .

ويتردد الآن ان عرض الشراء تقدم به احد المصريين الذين يمثلون شركة الراجحى وكذلك مجموعة شركات كويتية ، وعقدوا نحو سبعة اجتماعات مع رشاد نبيه المحامى تمت فيها مناقشة اصول الريان وموقفه المالى ومدى قانونية نقل ملكية هذه الأصول من شركة الريان إلى المشترين الجدد وفعلاً تم عمل توكيل للمحامى الذى قام بمعاينة الأصول على الطبيعة .

ومن جهة اخرى تقدم الدكتور عبد الصبور شاهين بمذكرة يذكيها فضيلة الشيخ الشعراوى يخاطب فيها المحكمة لحث المسئولين على الاستجابة الفورية لهذا العرض لإنقاذ المودعين .

وكذلك تقترح المذكرة ضرورة تكوين مجلس إدارة جديد ومؤقت للشركات يتولى بالنيابة عن المودعين إجراءات إتمام هذه الصفقة وقفزا فوق « المماحكات الروتينية القاتلة » على حد تعبير المذكرة » .



هذه هى أملاك الريان

وممتلكات الريان فى مصر هى عمارة بشارع طلعت حرب واخرى بشارع الخليفة المامون وثالثة بشارع الميرغنى وبرج الريان بالدقى ، وعمارة بروكسى وبرج الريان بالمعادى والمبنى الإدارى للريان بالهرم وثلاثة ابراج بشارع فاطمة رشدى ، وعمارة خلف الميرلاند ومقر الشركة بشارع الهرم بالإضافة إلى ١٣٠ فدانا تستخدم كمخازن للاخشاب والحديد بالكيلو ٢٦ ، ومخزن بجوار فلفلة بالهرم ، وآخر ببولاق بالقاهرة وقطعة ارض مساحتها ٢٥٠٠ متر بحلوان . و٢٦٠٠ متر اخرى بشارع طلعت حرب و٥ الاف متر امام فندق رامادا و٤ الاف متر بجوار مطعم اندريا و٢٠٠ متر على ترعة المريوطية و٧٠٠٠ متر بالجيزة و١٥٠٠ متر بالمقطم و٨٠ الف متر على البحيرات المرة بالاسماعيلية كانت معدة لإقامة مدينة سياحية وقصر إبراهيم باشا بالمعادى وقصر غيته بالمنيل ، وقصر البدراوى باشا بالدقى ، و١٠ فيلات منها اثنتان بالمنصورة

وتشمل الممتلكات ايضاً ٩ ، سوبر ماركت ومنافذ لبيع اللحوم و٩ ، معارض للذهب و٥ ، معارض لكتب التراث بالقاهرة والاسكندرية واراضى فضاء مساحتها ٥٣ فداناً بمدينة السلام كان ينوى الريان إقامة مدينة سكنية عليها و١٠ الاف متر مربع بالمعصرة و٥٠ فدانا اقيم عليها مصنع بلاط وطوب وورشة ومخازن ومجزر آلى ومصنع لحوم وورشة مركزية وعنابر بالكيلو ٢٦ طريق مصر الاسكندرية الصحراوى و١٠ افدنة بطريق المنصورية بالجيزة و٥ افدنة بجوار كوكى بارك بالهرم و٨٠ فداناً بالنوبارية .



لنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ٢٨ مايو ١٩٩٠

المحكمة تواصل نظر قضية الريان

الدفاع يطالب بتشكيل لجنة من البنك المركزى لتحديد مستحقات المودعين

في الوقت الذى بدا فيه مكتب النائب العام الاجراءات التنفيذية للعرض المقترح لرد اموال المودعين، استانفت امس محكمة جنايات الجيزة بقاعة المحاكمات الكبرى بارض المعارض بمدينة نصر، نظر قضية الريان . اجلت المحكمة سماع الشهود، بعد ان اصر اعضاء هيئة الدفاع من المحكمة على تشكيل لجنة من البنك المركزى لفحص اوراق ومستندات الشركة لتحديد المبالغ المستحقة للمودعين .

تابع الجلسة :
محمد زكى
أحمد راضى

قررت المحكمة تاجيل القضية الى جلسة اليوم وتكليف النيابة العامة بضم التقرير الذى قدمته النيابة، مع استمرار حبس المتهمين الثلاثة الاول .

وكانت المحكمة قد عقدت جلستها في الساعة الحادية عشرة والربع صباحا برئاسة المستشار الدكتور محمد حسنى عبداللطيف وعضوية المستشارين رشدى عمار وعبدالظاهر عبدالحكم وامانة سر حسين طنطاوى واحمد رمضان، وفي بداية الجلسة نودى على شاهد الاثبات الاول الدكتور محمد حسن فج النور رئيس هيئة سوق المال، وتدخل محمد رشاد نبيه محامى الريان واثبت حضوره بصفته مدافعا عن المتهم الاول احمد الريان، وقال : لى طلب قبل سماع المحكمة للشهود فالمتهم عندما قدم للمحاكمة لمخالفته المادة ٢١، من قانون تلقى الاموال، والتى تنص على عقوبة السجن او الغرامة التى لا تقل عن ١٠٠ الف جنيه ولا تزيد على ضعفى ما تلقى من اموال . وتساءل في دهشة : هل بين اوراق الدعوى تحديد جامع مانع للمبالغ المستحقة التى يحاكم عليها المتهم جنائيا، والتى سوف يلتزم بردها ؟ وهل حلفت اللجنة التى شكلتها النيابة اليمين القانونى قبل اداء اعمالها ؟ وعلى اى الاسس قدرت تلك المبالغ المستحقة ؟ واصر الدفاع امام المحكمة ان تصدر حكما تمهيديا بتكليف لجنة من البنك المركزى تنتهى مهمتها في ثلاثة اشهر على الاكثر، تقوم بعد فحص اوراق ومستندات الشركة وميزانياتها، بتحديد المال المستحق محل المحاكمة، تحديدا دقيقا مؤيدا بالمستندات من واقع اوراق الدعوى، وحتى يمكن مناقشة الشهود على ضوء تقرير هذه اللجنة .

كلام جرايد

والمحكمة سالت رشاد نبيه المحامى عن تصريحه بانه لن يترافع عن آل الريان فقال «نصا» : ده كلام متقلش من على المنصة . وسالته المحكمة «نصا» : امال يتقال فين ؟!! فقال : ده كلام بتقوله الجرائد . فطلبت منه المحكمة ان يوضح موقفه في حالة حصول تعارض بين صفته كممثل عن المشترين الذين سيحصلون على الوعد بالشراء، وبين صفته كدفاع عن المتهم الاول الذى يترافع عنه الان .

ورد رشاد نبيه قائلا : انا الان اثبت حضورى عن المتهم الاول، وليس هناك تعارض بين صفتى كدفاع عن «الريان» او امثل المشترين في عقد الوعد بالبيع .. وانا لما بترافع عن الريان باحمى حقوق المودعين .

وطلب احمد ادريس الكلام، حيث عقب على ما اثاره الدفاع، بالرجوع الى الجزء الاول من التحقيقات والتى اجرتها النيابة العامة، وان اللجنة حلفت اليمين، وان الزميل محمد شيرين فهمى هو الذى قام بذلك، ونريد من المحكمة عدم الالتفات الى هذا الطلب، لان هذا سيعطل سير الدعوى .

مدير التحفظ يعقب

وقال المستشار ساهر درويش مدير ادارة التحفظ بمكتب النائب العام، ان النيابة العامة كانت من البداية هى الامينة على الدعوى، وبالنسبة لطلب اللجنة من البنك المركزى لتقسيم اصول الريان، جاء ذلك في قرار النائب العام، مشتملا على هذه القواعد، وكان عدد الاعضاء عشرة، و١٦ محاسبا يتولون مراجعة كافة مستندات الشركة، وما صرف تحت حساب الارباح واصول كل شركة، وانتهوا من هذا الى تقدير الاصول تقديرا جامعا مانعا . واضاف : بل الاكثر من هذا انه سوف يودع في المحكمة تقرير اللجنة الفنية المشكلة في ١٠ يونيو ١٩٨٨، وان اعضاء تلك اللجنة تمت مناقشتهم تفصيليا ولا يفوت النيابة العامة ان تقوم بهذا الاجراء البسيط .. ووعد بتقديم التقرير للمحكمة، وتاسيسا على ذلك سوف تتم مناقشة الشهود في المسائل القانونية، ولهذا ارى لا يوجد اى سبب لذلك سوى تعطيل الدعوى .

وقال المستشار ساهر درويش : اننى تفاءلت من هذا العرض، ولكنه تفاؤل مشوب بالحذر !! ولكن على وعد بلقاء مع وكيل المشترين بعد انتهاء دور الجنايات، سواء بالاطلاع على عقد الملكية او شروط عقد الوعد بالبيع .

واضاف : ان هذا الدفع لا يستند الى الاوراق او الحقيقة، وقد ثبت في اوراق الدعوى تشكيل لجنة متخصصة، والنيابة لم تقصر في اى اجراء قانونى عند تحديد اعضاء اللجنة، وتمنى ان يكون هناك جدية في العرض حيث ان ١٨٧ الف مودع تعلقوا بهذا الامل .. وينظرون الى هذه المحكمة نظرة امل .

وعقب رشاد نبيه منفعلا : ان كلمات الزميل رئيس النيابة كانت صفعات على وجهى، لاتهامه لى باننى غير ملم بالدعوى . اما عن كلام المستشار ساهر درويش .. فارد عليه بان التقرير الذى قدم اليوم للمحكمة هو من اهم اوراق القضية .. وهو ما احتفظت به النيابة مثله مثل اموال المودعين «!!» وشكك في تقرير اللجنة التى شكلتها النيابة ووصفها بانها غير جدية، وان المحكمة صاحبة الرأى الوحيد في القضية .

وعقب ساهر درويش قائلا : بان ما يقوله دفاع الريان غير مبرر للادعاء، واكد ان اللجنة باشرت اعمالها بطريقة قانونية، وطالب المحكمة الاستمرار في سماع الشهود حتى لا تتعطل سير الدعوى .



وتدخل رشاد نبيه وطالب بمناقشة ما جاء في التقرير .. واكد انه جاد في العرض .. وانه شكل ٧ لجان ستتولى مهمتها من يوم «السبت» القادم .. واكد ان التقرير الذى قدمته النيابة للمحكمة لم يشاهده من قبل وفيه عوار .

طلبات جديدة

وصمم ممدوح الوسيمي دفاع الريان على طلب الزام هيئة سوق المال بتقديم كشف مثبت به عدد شركات توظيف الاموال في مصر وعدد الشركات التى وفقت اوضاعها، وكذلك عدد الشركات التى لم توفق اوضاعها، وتاريخ اخطار كل شركة الى هيئة سوق المال، وكذلك تاريخ تقديمها لهذا المركز المالى، وايضا الاسباب التى ادت الى امهال بعض تلك الشركات مددا قانونية، والنظام المتبع في الهيئة، فيما يتعلق بالشركات التى لم تخطر ولم توفق .

وقال ان هذا الطلب ليس لاطالة امد النزاع، ولكن سبب جوهرى سبق ان تقدمنا به في بداية المحاكمة . كما جدد طلبه بالاستعلام عن ارصدة الشقيقين فتحى واحمد توفيق الريان في ٦ بنوك، خلال المدة ١٩٧٨ وحتى ١٩٨٢، لبيان المبالغ المودعة في حساباتهما لدى هذه البنوك، وتحديد الجهات المحول منها هذه المبالغ، وقيمتها سواء بالعملة المصرية او الاجنبية . كما جدد طلبه بتقدير نفقة شهرية لاسرة الريان .

وقال : ان زميلي انور عبدالله طلب من قبل تشكيل لجنة لتقييم اصول الشركة بالاسعار الحقيقية . وهذا الطلب استكمالا لما ابداه زميلي رشاد نبيه المحامي، بان جميع الاصول لدى ادارة التحفظ تفي بالمبالغ المستحقة، وانها تتجاوز قيمتها عن المبلغ المودع «١٥٠٠ مليون جنيه» .

واضاف ان اوراق الدعوى جاءت خالية من هذه الاصول، وعما اذا كان هناك تبديد او نصب من المتهمين من عدمه، وأكد ان هذا الطلب لا يتعارض مع الطلب الذى تقدم به زميلي رشاد نبيه، وخاصة ان اوراق الدعوى سقطت منها الافصاح عن قيمة اصول وممتلكات الريان .. فقد قدرت بتقديرات دفترية، وصمم على طلباته . كما طلب احمد الريان اثناء مثوله في قفص الاتهام بتقديم شهادات من الجهاز المركزى للمحاسبات باسماء مراقبى الحسابات المنتدبين، والذين قاموا بتقديم تقاريرهم الى هيئة سوق المال، وتواريخ تقديمها، وطلب الدفاع عن المتهم السادس رفع امر التحفظ على امواله وممتلكاته .

ورفعت الجلسة للمداولة في الساعة الثانية عشرة والنصف ظهرا، وعادت للانعقاد بعد ساعة، واعلن احمد ادريس رئيس النيابة، بتلقى النيابة خطابا من محمد حسن فج النور رئيس هيئة سوق المال، بان الهيئة ترحب بهذا العرض والذى يضمن رد اموال المودعين، وهو الهدف الرئيسى الذى كنا نسعى اليه .



المصدر : الاهرام

التاريخ : ٢٩ مايو ١٩٩٠



كتاب جديد

فى كتاب الاهرام الاقتصادى للكاتب الفرنسى الان روسيون بعنوان « شركات الاموال والانفتاح الاقتصادى » ، يرى الباحث ان تطور العلوم السياسية بصفة عامة ، والعلوم السياسية الامريكية بصفة خاصة يرجح كفة تارة ، وكفة المجتمع المدنى تارة اخرى ، وينشا عن هذا الصراع المتشبه ـ فى تواليها وتلاحقها ـ ما ينشا عن المسلسلات التليفزيونية الديكية التى يختلط فيها على المشاهد التمييز بين الطيبين والاشرار .

اما الجزء الاول لهذا المسلسل فقد انتهت بحدثين لهما شحنة رمزية كبيرة .. واغتيال الرئيس انور السادات وسقوط شاه ايران .

اما الحلقة الثانية التى بدات فى مستهل الثمانينات فهى تشهد عودة البطل المناهض للدولة السابقة على مسرح التاريخ .. اى عودة المجتمع المدنى يفترض ذلك اذن وجود قضية او اشكالية صراع بين الدولة والمجتمع ، وقد انتهى الصراع فى الثمانينات بتقدم المجتمع وتراجع الدولة .

ويتساءل كل هودسون عما اذا كان هذا الانسحاب قد جاء نتيجة لتضخم هيكل الدولة الشرق اوسطية تضخما زائدا عن الحد ، الى جوار سلطتها البيروقراطية التى تفوق حاجتها الحقيقية الى جوار الاضطلاع بمسئوليات فى طاقتها .. الامر الذى ادى الى تراجع الدولة وتقدم المجتمع .

وتدور التساؤلات ايضا حول الفرضية الاسلامية ، وهى افتراض وجود قطاع اسلامى فى المجتمع ، وهو قطاع يعتبره الباحثون رغم اختلاف الايديولوجيات ـ حجر الزاوية فى المجتمع المدنى ، والفرصة الوحيدة المواتية لاثبات وجوده ازاء سطوة الدولة .

ولقد كان ظهور شركات توظيف الاموال الاسلامية فى بداية الثمانينات يهيىء الفرصة لاختبار الافتراضات التى قدمها الكاتب حول انسحاب الدولة وتقدم المجتمع .

لقد ظهرت شركات توظيف الاموال كامر طبيعى دعت اليه حاجة المرحلة القائمة .

ويعترف الان روسيون ان نمط المشاركة الذى قامت على اساسه شركات توظيف الاموال ليس بدعتها فى المجتمع المصرى .. وهو يورد من كلام طارق البشرى قوله :

ان نمط المشاركة الذى قامت على اساسه شركات توظيف الاموال ليس غريبا ولا جديدا على البيئة المصرية ، والعلاقات الاقتصادية فى الريف .. وفى الاحياء الشعبية فى المدن ، اذ يعرفون هذا الاسلوب ويجربونه فى تربية الماشية والزراعات قصيرة الاجل كزراعة الخضروات عروة واحدة او عروتين ، وكذلك فى بعض اعمال التجارة .. ويجرى ذلك كله على اساس من الثقة الشخصية المتبادلة ، وليس اسلوب المشاركة جديدا ولا مبتكرا ، الجديد هو ضخامة حجم التعاملات التى جرت فى السنوات الاخيرة .

« للحديث بقية »

أحمد بهجت



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٩ مايو ١٩٩٠

الريان لـ « الشعب » : مجموعة عربية وراء الصفقة

كتب ربيع شاهين

كشف احمد توفيق عبد الفتاح رئيس مجلس ادارة شركة الريان أسرار المفاجاة المثيرة التى فجرها دفاعه بعرض شراء أصول وممتلكات الشركة ، والتعهد بسداد كافة مستحقات المودعين . قال احمد توفيق ان الامر لم يكن سرا عليه وأنه جرى الاعداد له فى صمت وسرية تامة . ونفى وجود رأسمال مصرى أو شركة « السعد » بالتحديد وراء الصفقة .

واضاف أنه طلب احد ضباط مباحث أمن الدولة فى نوفمبر الماضى ، وهو ضابط برتبة رائد ويدعى « عبد الناصر » لإبلاغه بالصفقة ، وطلب منه مقابلة وزير الداخلية لابلاغه بالتفاصيل وأكد احمد توفيق أن عرض الشراء تقدمت به مجموعة اقتصادية عربية من خلال وكلائها المصريين الذين أبدوا استعدادهم لشراء كافة الاصول والممتلكات والتعهد بسداد كل مستحقات المودعين ، وبلغت قيمة العرض ١,٥ مليار جنيه وقال ان المجموعة الاقتصادية العربية صاحب العرض اشترطت فرض سرية تامة على المفاوضات وعدم الكشف عن هويتها أو أسمائها ، أو موكليها حتى الانتهاء من نقل الملكية اليها . وأضاف أن فضيلة الشيخ الشعراوى والدكتور عبد الصبور شاهين لم يكونا على علم بهذه المفاوضات .

وأكد أن تقدير المجموعة المشترية للاصول بمبلغ ١,٥ مليار جنيه يمثل شهادة حسن سير وسلوك للشركة وأنها لم تبدد أصولها أو ممتلكات المودعين .

وعن موقفه اذا صدر قرار بحفظ القضية بعد اتمام الصفقة قال أحمد الريان : ساهاجر بأسرتى الى سويسرا .

وفى تصريحات خاصة لـ « الشعب » نفى محمد رشاد نبيه محامى الريان الذى اعلن عن الصفقة أن يكون مشترو أصول الريان وممتلكاته أشخاصا أو هيئات صهيونية أو امريكية وأضاف انه لن يكشف أسماءهم حتى لا تقوم الحكومة بافشال صفقة البيع .. وحذر الحكومة من التدخل اذا أرادت أن يتم الامر .

وقال رشاد نبيه انه سيقوم طبقا للقانون المدنى بشراء ممتلكات الريان لحساب [illegible] مصريين .

وأكد أن أموال المودعين ستعود بكل تاكيد قبل عشرة أشهر وسيتم إعلان الريان من أحكم جنائية وانتقد موقف الحكومة من قانون تلقى الاموال مؤكدا أنه قانون غير دستورى وقال ان القانون حدد مهلة للريان حتى ٩ يونيه ١٩٩٠ وما حدث هو القبض على الريان عام ١٩٨٨ على الرغم من أنه يضم أكثر من ٣/١ المودعين ! !

وأضاف أن ضرب الريان كان تنفيذا لمخططات أجنبية لضرب أية فكرة للاقتصاد الاسلامى .

وأكد المستشار عبد المعز ابراهيم رئيس مكتب التحقيق والادعاء والمشرف على قضايا شركات توظيف الاموال بالجهاز أن قرار هذه المهلة من اختصاص المدعى الاشتراكى وأوضح أن شركات الهدى وبدر والحجاز ونيوكايرو تلتزم ببرنامج السداد ، وأن حل أزمة « الريان » يسرع خطوات باقى الشركات فى رد مستحقات المودعين .

كما طالب أحمد رائف رئيس مجلس ادارة شركة الزهراء للاعلام العربى باعطاء مهلة لشركات توظيف الاموال الى مابعد ٩ يونيو لتسوية مديونياتها

وأكد احمد رائف ان شركة الزهراء قامت بتسديد ٨٥ ٪ من اموال المودعين وتحملت مصاعب ضخمة فى سبيل تحقيق ذلك .

وأضاف أن مد المهلة سيؤدى الى اتمام عملية السداد دون مخاطر كبيرة على الاقتصاد المصرى .

وأكد رائف أن شركات توظيف الاموال الاسلامية ستعود قوية مؤكدا أن مدخرات المواطنين فى تزايد لعدم ثقتهم فى قنوات التوظيف الحكومية وأضاف أن شركات التوظيف هى مستقبل الاستقلال الاقتصادى المصرى عن الغرب

وحيا رائف جهاز المدعى العام الاشتراكى لتفهمه طبيعة نشاط الشركات وادراكه لمشكلة تسييل الاصول فى هذا الوقت القصير .

كما أكد طارق ابو حسين رئيس شركات الهدى مصر ان قانون ٤٨ العام ٨٨ حدد مهلة السداد بعامين وأضاف أن ما تم منحه لشركات الهدى ٤ شهور

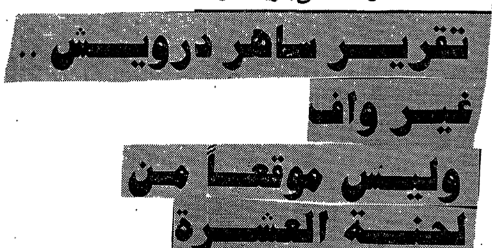
وقال لقد حصلت الشركة على خطاب رفض توفيق أوضاعها فى ٢٥ أكتوبر ٨٩ كما تم الرد على التظلم المقدم لوزير الاقتصاد فى ٢٦ يناير ١٩٩٠ وتم سؤالنا امام جهاز المدعى العام الاشتراكى فى ٣٠ يناير ١٩٩٠ م وطبقا للفتوى الصادرة من مجلس الدولة تم منعنا من التصرف ومن ادخال أية عناصر الا بعد سداد المودعين .



المصدر : المســـاء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ مـــايو ١٩٩٠

●●●●● .. ومحـــامي الريـــان : ●



تقريــر ساهر درويــش .. غيــر واف وليــس موقعــاً من لجنــة العشــرة

كتب ـ محمود نوفل :

أعلن ممدوح الوسيمى محامى الريان ان تقرير المركز المالى الذى قدمه المستشار ساهر درويش مدير إدارة التحفظ على الاموال الى الدكتور محمد حسنى عبد اللطيف فى جلسة أمس لم يكن سوى ملخص غير واف للتقرير الحقيقى الذى يبلغ عدد صفحاته ١٢٠٠ صفحة .. كما ان البيانات التى تضمنها ليست صحيحة وانه يحتوى على قيمتين لممتلكات الريان ـ الاولى : قيمة دفترية والثانية قيمة أسعار السوق وان الاصول تم حسابها طبقا للقيمة الدفترية بينما حسبت الخصوم تبعا لقيمة أسعار السوق .

قال ان أعضاء هيئة الدفاع اكتشفوا ان الصورة المسلمة اليهم من هذا التقرير خالية من توقيع أعضاء لجنة العشرة الذين قاموا باعداده بتكليف من النيابة .

أضاف المحامى أن هيئة الدفاع لاتعترف الا بالمركز المالى الذى اعدته اللجنة المشكلة برئاسة الشيخ الشعراوى وانها تستعد حاليا لتقديم رد على ملخص التقرير الذى قدمته النيابة امس ويقوم به عدد من المتخصصين وسوف يعرض فى جلسة المحاكمة القادمة يوم ٢١ يونيو .

وقال ممدوح الوسيمى اننا ننتظر ان تقوم النيابة بتنفيذ قرار المحكمة بشأن تقديم كشوف بأسماء المودعين والمسجلة بالحاسب الالى وكذلك محضر أعمال لجنة العشرة وأسماء أعضائها والطرق التى اتبعوها فى تقييم أصول وخصوم الشركة ويقع اصل هذا التقرير فى حوالى ١٢٠٠ صفحة .

كما ننتظر كشف هيئة سوق المال الذى يتضمن أسماء شركات توظيف الاموال وطرق عملها لتوضح أن هيئة سوق المال منحت شركة الشريف مهلة شهرين بعد نهاية المهلة الممنوحة لجميع الشركات لتوفيق أوضاعها وان الدكتور عبد العزيز حجازى قد عينه الجهاز المركزى للمحاسبات ليكون محاسبا بها بينما عينه نفس الجهاز مراقبا ماليا للشركة قبل صدور قانون تلقى الاموال .. وفى هذه الحالة كيف يستقيم الامر بان الدكتور حجازى يكون خصما وحكما لشركة واحدة

من ناحية أخرى توجه حمدى عبد العزيز المفوض العام على شركات الريان صباح اليوم الى مدير ادارة التحفظ حيث سلمه ملفا كاملا يتضمن كشوفا باسماء شركات الريان المساهمة وعددها ٤ شركات وهى الريان للمعاملات المالية والريان للنقل والريان للاستثمارات العقارية والريان لمواد البناء والذى بلغ مجموع رأسمالها مجتمعة ٨١ مليون جنيه .. بينما تضمن ملف شركات التوصية البسيطة ثلاث شركات وهى الريان للاستثمار وتوظيف الاموال والريان للمجوهرات وبلغ مجموع رأسمالها ٦٥٠ الف جنيه .

ويهدف هذا اللقاء الى بحث مدى قانونية تشكيل مجالس ادارات جديدة لهذه الشركات بعد أن أودع أصحابها فى السجن بحيث تتولى تحديد شخصيات من سيتولى اجراءات بيع هذه الشركات عند القيام ببيع أصول الريان



المصدر : المســاء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ مايو ١٩٩٠



أنا عاتب على المستشار ساهر درويش ولكننا في النهاية .. يد واحدة

لا نطمع في شهرة .. ولا في أموال

للاستفسار عن كيفية صدور مثل هذه التصريحات فى هذا الوقت ومدى صدقها الا انه لم يجده وسيتوجه اليوم لتكرار المحاولة .

وقال اننى مع ذلك أؤكد اننى وساهر يد واحدة لانهاء هذه القضية ويعيد التأكيد مرة اخرى على ماصرح به للمساء من ان هناك ٦٠٠ مليون دولار ثمن الصفقة موجودة تحت تصرفه بالكامل وجاهزة للتحويل الى مصر فور الانتهاء من هذه القضية .



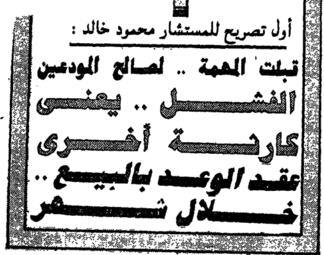
ممدوح الوسيمى

ومن ناحية اخرى استقبل المستشار ساهر درويش المحامى العام الاول مدير ادارة التحفظ على الاموال بمكتب النائب العام صباح اليوم المستشار محمود خالد رئيس محكمة الاستئناف السابق والممثل القانونى للمشترين

ونريد أن نختم حياتنا بعمل طيب

لاصول وممتلكات الريان .. كما يستقبل يوم الخميس القادم المهندس عماد الدين خليل نائب رئيس هيئة المجتمعات العمرانية السابق والممثل الفنى للتنسيق فيما بينهم لاعداد الجدول الزمنى لمعاينة العقارات الخاصة بشركات الريان واعداد الرسومات الهندسية لها .. والاتفاق حول تفصيلات عقد البيع ..

وكان المستشار ساهر درويش قد ارسل صباح امس خطابا الى كل من المستشار محمود خالد والمهندس عماد الدين خليل بموافقة ادارة التحفظ على اختيارهما كممثلين قانونى وفنى للمشترين وتمنى لهما التوفيق فى مهمتهما من اجل مصلحة المودعين .



أول تصريح للمستشار محمود خالد :

قبلت المهمة .. لصالح المودعين الفشل .. يعنى كارثة أخرى عقد الوعد بالبيع .. خلال شهر

.. وأول تصريح للمهندس عماد خليل :

دورنا .. توضيح الصورة الحقيقية لأملاك الريان



اعطونى فرصة .. ثلاثة أشهر

احمد الريان.

بالمواطنين الذين عانوا ويعانون من جراء هذا الوضع حيث مات من مات وشل من شل وان استمرار هذا الوضع او فشل هذه المهمة يعنى كارثة اخرى محققة ..

وعن الموعد المحدد لتوقيع عقد الوعد بالبيع قال ان ذلك يتوقف على التسهيلات التى تقدمها الجهات المختصة واذا خلصت النيات سيتم ذلك فى اقرب فرصة وربما لاتزيد عن شهر ..

وقال اذا اثبتت الايام ان المشترين غير جادين فستكون مسألة فى منتهى الخطورة .

.. والمهندس عماد خليل

وفى اول تصريح ايضا للمهندس عماد الدين خليل الممثل الفنى - قال للمساء - انه قد قبل المهمة وهو ينظر للجانب الانسانى اكثر من اى شىء اخر .. وانه شخصيا يثق فى العرض المقدم للشراء كنتيجة للثقة المتبادلة بينه وبين محمد رشاد نبيه ممثل المشترين .

واعلن انه سوف ينتهى من العمل المكلف به فى مدة اقصاها ثلاثة اشهر نظرا لزيادة عدد العقارات والمبانى والاراضى المطلوب اعداد رسومات هندسية لها حتى بلغت فى التقرير المبدئى أمامه حوالى ١١٤ وحدة سيضمها كتالوج واحد يتراوح عدد صفحاته ما بين ٥٠٠ الى ٧٠٠ صفحة على الاقل وربما تزيد عن ذلك حيث سيتم عمل فهرسة للوحدات وتقسيمها الى مجموعات واحدة للقصور واخرى للفيلات وثالثة للمحلات التجارية ورابعة للمزارع .. وخامسة للاراضى .. وهكذا .. وبعد الانتهاء من تقسيم المجموعات سيتم بحث كل مجموعة بالتفصيل وكل وحدة داخل هذه المجموعة سيتم بحثها بالتفصيل ايضا لاعداد الرسومات الهندسية الخاصة بها حتى يمكن وضع كل وحدة فى حوالى ٣ او خمس صفحات فى الكتالوج الموحد ..

اضاف ان طول المدة التى يستغرقها اعداد الكتالوجات الفنية يرجع الى ان حجم العمل كبير بالاضافة الى ان الاماكن متفرقة ومتباعدة من اسوان للاسكندرية .

واشار الى انه قد بدأ فعلا فى اختيار المجموعة المعاونة له .. مؤكدا على المحافظة على بصيص الامل الذى لاح للمودعين ومحاولة بث الثقة فى قلوب المشترين .. وان كل دوره يتلخص فى توضيح الصورة حول حقيقة هذه الاصول والاملاك حتى يطمئن المشترون والمودعون على اموالهم .



المصدر : المســاء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ مـايو ١٩٩٠

«المساء» تواصل خبطاتها الصحفية..

وتتـابع مدى جدية صفقة الريان

رشـاد نبيـه .. ممثـل المشتـرين :

أرقام العجـز فى أصول الريان .. غير صحيحة

أؤكـد من خلال «المساء» التزامى بسداد كل حقوق المودعين

نحـن فعـلاً جادون .. والـدولارات موجودة



كتب ـ مختار عبد العال

صرح محمد رشاد نبيه محامى الريان بان ما اعلنه المستشار ساهر درويش مدير ادارة التحفظ على الاموال من ان عجز أصول الريان عن قيمة الودائع قد بلغ مليارا و ٢٣٥ مليون جنيه غير صحيح بالمرة ..

قال انه فى البداية يجب التركيز على ان هذا التقرير باطل طبقا لقوانين الجهاز المركزى للمحاسبات ونقابة التجاريين حيث ان هناك ثمانية أعضاء من لجنة العشرة التى تولت وضع قائمة المركز المالى لشركات الريان ليس لها حق مناقشة ميزانية الشركات المساهمة .. حيث حدد القانون شروطا معينة لمن يراجع هذه الميزانيات لا تنطبق على هؤلاء الثمانية ..

وثانيا لاننا استطعنا وبنظرة اولى على هذا المركز المالى ان تفنده كما يلى ..

ذكر التقرير ان اجمالى ودائع المستثمرين بلغ ملياراً و ٨٠٦ ملايين وان المبالغ المنصرفة للمودعين تحت حساب الارباح بلغت ٢٦٢ مليونا و ٢٩٨ الفا فقط .. فى حين ان المستندات المقدمة منا تثبت ان اجمالى ماصرف للمودعين تجاوز مبلغ ٩٠٠ مليون جنيه .

ذكر التقرير ايضا وجود مبلغ ٢٩٠ مليون جنيه كديون معدومة وخصمها من رأس المال وذلك دون ان تكون هناك فى الجانب الاخر للميزانية اية مخصصات للديون المشكوك فى تحصيلها كما تنص القواعد المحاسبية

ثالثا .. قدر التقرير سعر الدولار حسب السوق الحرة فى ٨٨/٦/١٠ .. وهو ما نعتبره سعرا جزافيا حيث ينص النظام المحاسبى على ضرورة حساب سعر الدولار فى نهاية كل عام من اعوام الميزانية بسعره الواقعى .. وهذه العملية بمفردها قد افرزت زيادة وهمية فى ايداعات المودعين قدرها ٥٠٠ مليون جنيه .

اضاف ان مايحدث فى المحكمة ودفوعه بعدم صحة المركز المالى المقدم من هيئة سوق المال امر لا يتعلق من قريب او بعيد بالصفقة المقترحة لشراء هذه الاصول والممتلكات .. كما لايهدف باى حال من الاحوال الى الانتقاص من اية حقوق للمودعين وانما هو امر يتعلق بالشق الجنائى فى القضية التى يحاكم بسببها الريان والمتهم فيها بتبديد اموال المودعين وان الهدف من الدفع بعدم صحة المركز المالى هو اثبات ان الريان لم يبدد شيئا وان الاصول تكفى لرد اموال المودعين ..

اضاف انه برغم كل ذلك فاننى اؤكد من خلال جريدة «المساء» التزامى بسداد كل حقوق المودعين بالمليم حسب ما تقدره النيابة وحسب ما يثبت من الكشوف وباى قيمة وباى عملة حتى ولو كانت «بالصين» .

وردا على التساؤل الذى طرحه المستشار ساهر درويش والبعض الاخر حول ما الذى يمنعه من تجليب جزء من المبلغ الذى اعلن عن وجوده من خلال الحديث الذى اجرته معه «المساء» والذى اكد فيه وجود ٦٠٠ مليون دولار تحت تصرفه وجاهزة للتحويل الى مصر فى حالة نجاح الصفقة .. قال محمد رشاد نبيه ان ذلك يحمل الكثير من المغالطات حيث انه لا تربطه حاليا اية صلة لا بالمودعين ولا بالريان وبالتالى يكون التساؤل لمن أعطى الاموال ولماذا ؟.. فهو لم يشتر شيئاً من ممتلكات الريان ولم يستلم كشفاً بمبالغ المودعين .. وان هذا الكلام يكون منطقياً لو ان الصفقة قد تمت وامتنع هو عن اعطاء المودعين حقهم ..

اضاف إن الامر يحتاج الى التعقل وضبط النفس والهدوء خاصة وان اعداد الرسومات الهندسية يحتاج الى الكثير من الوقت وهذا ما يعلمه الجميع وتحدى ان تنتهى النيابة من الرسم الهندسى لفيلا واحدة فى خلال اسبوع فقط ..

وانهى حديثه «للمساء» بقوله بيننا وبين القبر خطوة لا نطمع فى شهرة .. ولا فى اموال .. كل ما نريده ان نختم حياتنا بفعل شىء نستحق عليه الذكرى الطيبة .

استبعد هذا الكلام

وحول ماصرح به المستشار ساهر درويش من انه لا يثق فى الكلام الذى قاله حول وجود الاموال جاهزة تحت تصرفه .. قال اننى استبعد ان يصدر مثل هذا الكلام من المستشار ساهر درويش لان من يكون فى مركزه لا يصح ان يصدر مثل هذه التصريحات ..

وقال ان هناك قرارا من المحكمة بالموافقة على العرض وهذا القرار واجب الاحترام .

اضاف انه توجه بالامس بعد ان قرأ كلام المستشار ساهر ـ فى المساء ـ الى النائب العام المساعد حلمى خليفة



المصدر : الدستور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣٠ مايو ١٩٩٠



متى تعى حكومتنا .. الدرس ؟ !

بقلم : على فاروق

تجدد الامل من جديد لدى آلاف الاسر المصرية في استرداد اموالهم التى اودعوها في شركات الريان .. واستولت عليها حكومة عاطف صدقى منذ اكثر من عام .. في اكبر عملية نهب علنية تقوم بها حكومة لاموال مواطنيها ! !

فقد اثار الاعلان المفاجىء عن وجود مجموعة من الاثرياء على استعداد لدفع مبلغ ٦٠٠ مليون دولار اى ما يعادل مليار ونصف مليار جنيه مصرى .. لشراء الاصول والممتلكات التى بقيت من شركات الريان ! ! ورد اموال المودعين بها خلال ١٠ شهور .. اثارت هذه المفاجاة فرحة ملايين المواطنين ، كما جدد الآمال في امكانية انتهاء ماساة « الريان » نهاية سعيدة .. ولكن ما اثار استنكارنا ودهشتنا في نفس الوقت ... هو انه بمجرد اعلان هذه الأخبار السارة جرت محاولات حكومية في الخفاء وفي العلن ايضا .. لعرقلة اتمام الاتفاق بل ان مسئولين حكوميين اعلنوا صراحة تشككهم وكان متوقعا من هذه الحكومة ان تذلل اى عقبات قد تقف امام تنفيذ المشروع الجديد .. ولكن يبدو انها مازالت مصرة على ضرب الاقتصاد المصرى .. وكانها مسلطة عليه للقضاء عليه تماما ! !

لقد كانت شركات توظيف الأموال ـ وعلى راسها شركات الريان ـ تساهم بشكل كبير في انعاش الاقتصاد المصرى ـ وكانت تنزل الى الاسواق ملايين الجنيهات كل يوم .. لاقامة مشروعات جديدة .. وتوفير فرص عمل عديدة للشباب .. وعلى الرغم من كل التحذيرات التى وجهتها الحكومة للمواطنين بعدم ايداع اموالهم بهذه الشركات لانها غير مضمونة ـ على حد رايها ـ الا ان الاموال انهالت اكثر على الشركات واصبحت تدخل الى مصر ملايين الدولارات كل يوم من المصريين العاملين بالخارج .. لم يشتك مودع واحد .. من تاخر صرف الارباح او رفض احدى هذه الشركات رد امواله .. ولكن هذا الامر لم يرض حكومتنا الفاشلة .. فاخترعوا قانونا جديدا مطعونا في دستوريته مثل كل قوانين الانتخاب التى تقرها ـ وادعوا ان شركات الريان ترفض توفيق اوضاعها برغم اعلان رئيسها ـ علانية ـ استعداده لتوفيق اوضاع شركاته ولكن الحكومة كانت قد بيتت امرا .. واصرت على تنفيذه .. وراحت في جنح الظلام تستولى على شركات الريان واموالها واوراقها .. بل ويعتقلون موظفيها في اغرب عملية نهب من نوعها ! ! وتضاربت تصريحات رئيس هذه الحكومة .. فتارة يعلن انه سيقوم برد اموال المودعين خلال ايام وتارة اخرى يعلن أن اخبار سارة ستعلن خلال اسبوع .. وتارة ثالثة يعلن ان رد الاموال سيتم خلال عام .. وبالرغم من كل الخطابات والمكالمات التليفونية التى انهالت على مجلس الوزراء وعلى مجلس

الشعب .. وعلى كل الأجهزة الحكومية من المودعين الذين انهاروا بعد ان تم الاستيلاء على « تحويشة العمر » .. لم تفلح هذه التوسلات .. وأصيب مودعون بالشلل وآخرون بالانهيار العصبي .. وانهارت اسر .. وخربت بيوت .. والحكومة غير عابئة بهذا كله .. وكان هذا الأمر لا يعنيها فى شيء ؟ !

لقد اكدت كل التقارير الحكومية .. ان الضربة التى وجهت الى شركات توظيف الأموال .. كانت هى السبب الأساسى فى حالة الركود التى يعانى منها السوق المصرى .. فالمحلات تشكو من ضعف حجم مبيعاتها بصورة كبيرة مما اضطرها الى الاستغناء عن جزء كبير من العمالة لديها .. والمستهلك يشكو من الارتفاع المذهل لأسعار السلع .. كما لم تفلح فتوى المفتى بتحليل شهادات الاستثمار فى اقبال المواطنين على ايداع اموالهم بالبنوك الحكومية الربوية .. والسؤال الذى يردده الشارع المصرى اليوم « متى تعى حكومتنا .. الدرس ؟ ! »



المصدر : النور
التاريخ : ٣٠ مايو ١٩٩٠

بعد الوعد بشراء الأصول ورد أموال المودعين فى شركات الريان

المودعون متفائلون .. والحكومة فى مأزق

قضية الريان لم تنته فصولها .. فبعد ان اصبحت الكرة فى ملعب القضاء بات ١٨٧ الف مودع ينتظرون اجراءات المحاكمة الطويلة بغية سماع حكم يرد إليهم بالقليل من نقودهم او حتى يأخذو جزءا من حقوقهم ولو فى صورة عينيه .. اخشاب او مكرونة مثلا !



الريان — رئيس المحكمة — رشاد نبيه المحامى

واستسلم المودعون ، وتابع الكثير منهم القضية من داخل المحكمة والاخرون ينتظرون الفرج من الخارج ..

وسرعان ما فجر محمد رشاد نبيه المحامى مفاجاءة فى قاعة المحكمة مازالت اصداؤها تتردد فى اسماع الناس حتى الآن حين عرض على المحكمة وعد بشراء اصول الريان بحد ادنى مليار جنيه ونصف تدفع للمودعين حسب نصيبهم فى صورة شيكات على إمتداد عشرة اشهر بعد تحديد دقيق لاموال المودعين وإعداد كتالوجات بالأصول وايا كانت نوعية المشترين سواء كانت من المصرين المغتربين او من رجال الاعمال او حتى الريان نفسه فإن هذا الحل هو الامثل لحل تلك القضية المتشعبة

فبالنسبة للمحكمة باعتبارها الامينة على حقوق المودعين الان فالعرض إختصار لاجراءات التقاضى وحصول المودعين على حقوقهم ويشترك معها فى هذا الهدف الحكومة التى لاتملك الرفض حتى لاتضع نفسها فى مازق امام الراى العام

وهو فى صالح الريان لانه سيبرىء ساحته امام الجميع وتمحى عنه اثار وصفات نصاب القرن العشرين وتسقط عنه الاحكام السابقة وتبطل إجراءات محاكمته فورا ويستطيع فى ظل القانون الجديد ممارسة نشاطه من جديد

اما المشترون فان موقفهم غامض حتى الآن وان كان عرضهم قد سبقته دراسات جدوى كثيرة خاصة إن اصول الريان قد قدرت بمحاسبة دفترية كانت قيمة الدولار وقتها بثمانين قرشا فقط ! !

والمودعون هم المستفيدون من هذا العرض بالطبع لأن الحكم على الريان هو بمثابة اعدام مدنى لهم ومصادرة امواله وتفريغه قيمه اصوله ستكون كارثه واستئثار الحكومة (بكل الفطيرة) سيصبح حتميا لان دينها ممتاز وستترك الفتات ليقتسمه المودعون قسمة غرماء كل حسب دينه .. فهذا العرض إحياء الامل فى استرداد بعض نقودهم بعد ان كانوا سيدخلون فى مرحلة الياس بل الانفجار

حمدى البصير

المودعين

اكتظت قاعة محاكمة الريان طوال الاسبوع الماضى بعشرات المودعين .. يتابعون باهتمام مراحل واجراءات عقد الوعد بالشراء وانهالت مئات الاسئلة على رشاد نبيه المحامى صاحب العرض الذى يبدو انه واثق من نفسه تماما .. وبعد موافقة المحكمة على العرض .. لمست حالة البهجة والفرحة التى إرتسمت على وجوه المودعين فقد قال لى احدهم .. كدت ارقص من الفرح عندما سمعت موافقة المحكمة واستعداد النيابة لتسهيل اجراءات البيع .. فهذا احيا الامل فى نفوسنا فقد وضعت عند الريان ١٦ الف جنيه تحويشه العمر من الغربة .. وانا الان عامل بسيط باليومية اشتغل اعمال شاقة .. على الرغم من كبر سنى

واقتربت منى سيدة وقالت لى إننى اريد ان يحاسبنى الريان على العامين الماضين فقد اودعت سبعة آلاف جنيه معاش إبنى الوحيد .تعويض عن حادثة حدثت له فى عمله اودت بحياته إننى اريد تسعة آلاف جنيه لسداد ديونى .. فمعاش السادات لم يكن يكفينى

وقال لى عجوز يتكىء على عصاه لماذا تخاف الحكومة من الريان ؟ .. لقد كنا فى ايامه نعيش حالة رخاء .. اما الان فاصبحت المعيشة ضنك .. انا على إستعداد للمساهمة فى شراء أصوله .. لان ازمة الريان سببها الحكومة "وغيرتها الشديدة منه فالبنوك كانت خالية من العملاء .. وكادت تفلس

واعترضنى شاب وقال لى بلهجة حادة الصحافة هى السبب فهذا العرض مثلا هللت له الجرايد على الرغم انه



المصدر : آلسون

التاريخ : ٣٠ مـايو ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مجرد كلام ومناورة وقد كانت الصحافة من قبل تهيل التراب على الريان ! !

فكيف ومتى نصدق مايحدث ؟ !

اما فى خارج المحكمة فهناك حالة من التفاؤل المشوب بالحذر تكتنف الاف المودعين

يقول السيد الدسوقى موظف : الحمد لله ان هذا المشكلة سوف تحل بعد مرحلة عذاب مررنا بها نحن وكل المودعين الذين فقدوا الامل فى عودة اموالهم إليهم .

- محروس خليل محمدين (سائق) هذه فرصة لعودة البهجة الى نفوس المودعين ولكن هناك اسر لن يعوضها رد هذه الأموال خاصة بعد فقد عائلهم بسبب نكسة الريان فهناك من مات عندما صادرت الحكومة ممتلكات الريان وامواله ففقد الامل فى عودة امواله وبالتالى لقى حتفه بعد ضياع « تحويشة العمر » .

- عبد الله عبد الحميد (تاجر) : لاينكر احد ان هذا الاقتراح بمثابة المنقذ للمودعين بعد ان اودعوا ماوراءهم وما امامهم فى هذه الشركة وكادوا يفقدونه .

- عادل خضر (اعمال حرة) : اخيرا شاء الله ان تنفرج الازمة بعد شدة ليستطيع الناس مواجهة اعباء المعيشة خاصة بعد ارتفاع الأسعار الأخير

اضاف عادل خضر : نرجو الا تتدخل الحكومة مرة اخرى امام هذا الاقتراح وتترك للناس الفرصة لاستعادة اموالهم .

- محمد بسيونى (محام) : إذا نظرنا للاوضاع فى الماضى فإننا لايمكننا ان نثق فى اى شىء إلا بعد بدء صرف مستحقات المودعين بالفعل حيث ان الحكومة لن تترك هذه القضية تمر بسلام لان حل القضية يعنى ان هذه الشركة كانت على حق كما يوضح خطأ الحكومة وكشف ماوراء الحملة الشرسة التى تعرض لها الريان وسائر شركات التوظيف .

اشار محمد بسونى إلى ان الجهات التى يزعجها نجاح هذه الشركات الاسلامية لن تسكت خاصة إذا رجعت شركات الريان للانتاج والعمل مرة اخرى .

ويقول الدكتور الاحمدى ابو النور وزير الأوقاف الاسبق : ان القضاء نجح فى استخلاص حقوق الناس واعتقد ان الجمهور لايهمه إلا ان تصل إليه امواله .

اكد الدكتور الاحمدى ان قبول القضاء لهذا الاقتراح دليل على حرص الدولة على مصلحة المودعين ولابد ان نحيى القضاء الذى يسعى لحل هذه القضية بهذه الطريقة .

اشار الدكتور مصطفى الشكعة عميد كلية الاداب بجامعة عين شمس الأسبق الى ان العرض الذى تقدم به محامى الريان مقبول لانه فى سبيل إنقاذ مايمكن انقاذه بعد تورط الدولة بغير سبب ظاهر فى إحداث هذه البلبلة حول شركات توظيف الأموال .

ويعتقد الدكتور الشكعة انه إذا سارت الأمور بغير تدخل جديد او نكسة حكومية جديدة فإن قضية الريان وهى تشمل المودعين واصحاب الشركة فى طريقها إلى الحل وقد كنا فى غنى عن خوض سنتين كبيستين فى غمار البلبلة والتضييق على الناس ووقف ارزاقهم .

يقول الدكتور الغريب ناصر الأستاذ بمعهد الاقتصاد بقبرص سابقا ..

إذا كان هذا العرض حقيقيا لتحقق هدفان :

اولهما : عودة الوحدات الانتاجية للانتاج وهذا فيه خير للجميع .

ثانيهما : ان ترتد الأموال للمودعين ولو بالتدريج .

وعموما فهذا الاقتراح يتوقف على صحة المعلومات التى ترددت حوله واخشى ان تكون مناورة قضائية دفاعية اما إذا صحت هذه الأقوال فتعتبر ردا كافيا على الادعاءات التى ترددت بان هذه الشركات لن تجد من يشتريها وإذا وجد فستكون بابخس الاثمان .

يضيف الدكتور الغريب : هذا الاقتراح يعتبر نوع من الانقاذ للمودعين واموالهم بعدما اصابهم ما اصابهم فى الفترة الاخيرة .

ويؤكد سمير الشيخ مدير التدريب بالمصرف الاسلامى الدولى للاستثمار والتنمية أن هذا الموضوع يلقى استجابة جماهيرية عالية ويعتبر هو اخر امل لهم فى استرداد اموالهم .

أما الدكتور حسن فج النور رئيس هيئة سوق المال فقد رحب بالعرض الذى تقدم به محامى الريان وقال لقد استشعرت جدية العرض وانا متضامن مع اى إجراء يضمن عودة حقوق المودعين فليست لدينا مصلحة فى محاكمة الريان او سجنه بل المهم ان يحصل المودعون على حقوقهم ونرحب بالريان اذا اراد الاستمرار فى نشاطه التجارى ولكن فى إطار قانون تلقى الاموال

ويقول المستشار ساهر درويش المحامى العام المساعد كنت اخشى ان يكون العرض غير سليم ولكن وجدت جدية من هيئة الدفاع عن المتهمين بوجود ضمان نقدى ووعد بالشراء فرحبت على الفور ولكن ان يكون العرض خالصا لوجه الله لان الامال كلها تعلقت بهذا العرض لحل مشاكل المودعين

وتعهد المستشار ساهر درويش بتذليل كل العقبات التى تقف فى طريق البيع وقال إن الاجراءات لن تاخذ اكثر من شهر على الاكثر

ويضيف رشاد نبيه المحامى .. إننى فى إنتظار تقرير رسمى من المحكمة بجملة المبالغ المطلوب ردها تفصيليا وكذلك هيكلة ديون المودعين حتى نتمكن من كتابة الشيكات الخاصة بهم وإن كانت هذه العملية ستكون مرهقة ومكلفة إذ ان المشترين سيوقعون على ١٢٠٠ شيك يوميا للمودعين .

ويؤكد رشاد نبيه ان مليار ونصف جنيه ليست بالمبلغ الكثير على المصريين فهناك ٤٢ مليار دولار مودعة فى بنوك بالخارج باسم مصريين

والمهم الآن تشكيل لجنة محايده من البنك المركزى لاعداد تقرير رسمى باموال المودعين وعلى اساس هذا التقرير - المعتمد من المحكمة سنبدا فى كتابة الشيكات

اما يوسف صقر عضو هيئة الدفاع عن الريان فيؤكد جدية العرض ويقول إن الكرة الآن فى ملعب الحكومة بل ان هذا العرض قد وضع السلطات النقدية فى مازق وعلى النيابة إثبات حسن نواياها والتنازل عن مبلغ الـ ٢ ٪ قيمة مايخصمها قانونا من إدارة الأموال وذلك لصالح المودعين

ويضيف يوسف صقر .. إننا طلبنا الإستمرار فى نظر القضية رغم الوعد بالشراء وذلك حتى لايتهم الدفاع بانه يعرقل سير الدعوة .. بل اننا ذهبنا إلى ادارة التحفظ يوم السبت الماضى لتخليص الاجراءات الخاصة بالبيع وإعداد الكاتلوج الذى سيدون فيه املاك الريان فلم نجد اى مسئول رغم وجود ميعاد مسبق ! !

همس فى اذنى احد المحامين قائلا .. هل تصدق ان المحكمة ليس لديها تقرير مفصل ورسمى عن ممتلكات الريان وحقوق المودعين ، هناك تضارب من الجهات المختصة حول املاك الريان وجملة ديونه فكل مانشر هو كلام جرايد ... ولكن الحل فى ايدى مجموعة اقتصادية من المصريين المغتربين .. والتى مستعدة فعلا .. لانقاذ المودعين

وعندما سالت احمد توفيق الريان عن العرض الجديد قال صارخا من وراء القضبان ارجوكم صدقونا ولو مرة فانا منذ البداية ومركزى المالى سليم ولكنى عوملت معاملة خاصة من اجل عرقلة توفيق اوضاعى .. فهذه القضية قضية سياسية من الدرجة الأولى

٤



وإسالوا المحاسبين الذين قدروا الأصول من هيئة سوق المال بل وقارنوا بين تقاريرهم وتقارير محاسبى الجهاز المركزى للمحاسبات ويضيف الريان .. إن ماتعرضت له من ضغوط وعراقيل ساكشف عنه فى الوقت المناسب ولو حدث جو عدم الثقة الذى اشاعته الأوساط المالية والاعلامية حول بنوك سويسرا لانهارت فى الحال ولكنى سوف اعود بقوة وساستانف ممارسة نشاطى من جديد وسوف اثبت للجميع اننى الريان .. وسوف ادرس فى المرحلة القادمة نوعية النشاط الذى امارسه فى نطاق القانون بل إننى افكر فى إمتداد نشاطى للخارج ولكن المهم الآن الانتهاء من هذه المرحلة

نامل ان تثبت الأيام القادمة جديه العرض بالشراء وإن حدث هذا فسوف تنكشف اخطاء الحكومة فى معالجة قضية شركات توظيف الأموال.. بل وسوء تدخلها فى النشاط الاقتصادى عامة وان حدث العكس سيتكفل الله بالمودعين



المصدر : الأهالى

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٣٠ مايو ١٩٩٠

محامى الريان يعد بتسديد كل المستحقات قبل مارس !

كتب ثروت شلبي ومحمود الحضرى :

صرح محمد نبيه رشاد محامى آل الريان لـ « الاهالى » انه سيرد كافة استحقاقات المودعين قبل إنتهاء المدة التى اعطتها له المحكمة والتى تنتهى فى ٢٢ مارس القادم . وقال انه سيودع اموال المودعين لدى احد البنوك مصحوبة بكشوف تحتوى على الأسماء والمبالغ المستحقة على ان تسلم لاصحابها مباشرة واضاف ان السيولة النقدية ستكون جاهزة فور الانتهاء من اعداد عقد الوعد بالبيع الى الجهات التى طرحت شراء اصول الريان .

وعلمت « الاهالى » ان الارباح التى صرفت قبل أول يناير ١٩٨٧ لن يتم خصمها من أوصول الودائع ، ومن لم يصرف ارباحا ستضاف الى رصيد مستحقاته ، اما الارباح التى صرفت بعد هذا التاريخ سوف يتم خصمها .

وقد اصدر الدكتور عاطف صدقى رئيس مجلس الوزراء تعليمات بانهاء الموضوع على ان تكون اولوية الشراء للمصريين وقد عقد اجتماع خاص لهذا الغرض .

وفى حوار سريع مع احمد الريان تحفظ بشدة فى الافصاح عن هوية المشترين واكتفى بالقول انهم « مجموعة اقتصادية تدخلت لفض الاشتباك ! » .

وعلمت « الاهالى » ان قائمة المشترين تضم ٢٠ مجموعة اقتصادية وشخصية بينها مؤسسة مالية عربية كبيرة لها نشاط معروف فى مجال تحويلات مدخرات المصريين ولها وضع خاص فى البنوك المصرية .

[البقية ص ١١]

واكدت مصادر مسئولة ان المشترين كانوا يخططون للشراء منذ اكثر من عام ، وانهم انتظروا حتى تزيد قيمة الاصول بمايوازى حقوق المودعين .

وقال محامى الريان ان هدف المشترين ، اولا : رد اموال المودعين مهما بلغت قيمتها ، وثانيا : انهاء قضية الريان باسقاط التهم الموجهة اليه .

وعلمت « الاهالى » ان هناك خلافا لم يحسم بعد بشأن مطلب ادارة الاموال الاشراف على البيع حتى نهايته . كما يبحث النائب العام المستشار جمال شومان مذكرة محامى الريان برد كافة حقوق الريان لدى الغير سواء مؤسسات او هيئات او افراد .

وكانت ادارة التحفظ بالنيابة قد رأت عدم امكانية ذلك واعتبرته نوعا من المراوغة لان هذه المبالغ مازال بعضها محل تحقيق فى القضايا المنظورة امام المحاكم وتم حفظ بعضها .

ومن ناحية اخرى ، علمت « الاهالى » ان الحكومة قررت تجميد موقف ٩٨ شركة توظيف اموال لم تلتزم ببرامجها الخاصة برد الاموال للمودعين ، وذلك حتى يتم الانتهاء من اتخاذ كافة الاجراءات والاتفاق على الشروط الخاصة بتنفيذ المشروع الذى تقدم به محامى الريان .

وكانت الحكومة قد اصدرت تعليماتها الى هيئة سوق المال بتاجيل التحقيق فى نحو ٢٣ الف شكوى شكوى تقدم بها المودعون فى ٩٨ شركة توظيف اموال منها ٣٢ شركة تقدمت بالفعل الى الهيئة ببرامج لتوفيق اوضاعها و ٦٦ شركة لم تتلق الهيئة منها اية معلومات عن مراكزها المالية .



المصدر : أخبار اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣١ مايو ١٩٩٠

التفاصيل الكاملة لصفقة بيع الريان

١٥٠٠ مليون جنيه لشركات الريان .. والمشترى مجهول !؟

هيئة سوق المال رحبت بالصفقة داخل المحكمة والنيابة تعلن تحفظها

ما هى تفاصيل « صفقة » بيع الريان ؟! هل هى صفقة حقيقية ستعيد الروح والامل الى ثلاثة ملايين مواطن على الأقل هم اسر وعائلات ١٨٧ الف مودع وضعوا تحويشة العمر لدى الريان سعيا وراء حلم الأرباح الطائلة .. ام انها « قنبلة دخان » يفجرها الدفاع لكسب مزيد من الوقت وبعدها ينتهى كل شىء بسحب العرض « المجهول » بشراء ممتلكات الريان بمليار ونصف المليار جنيه بحجة عدم اتفاق وجهات النظر ؟! .. من الذى يقف وراء هذه الصفقة هل هو فرد أم مجموعة ؟ هل هم مصريون أم عرب ام اجانب ؟ ولماذا يصر الدفاع على فرض السرية على اسماء المشترين ..!!

لماذا يحدد الدفاع رد الأموال للمودعين بعد عشرة شهور من اتمام الاتفاق ؟! وما هو قيمة ما سيتم رده للمودع هل هو قيمة وديعته بالكامل .. ام سيتم خصم ما تلقاه من ارباح طوال السنوات التى تعامل فيها مع شركة الريان ..

● سيد عبدالقادر - محمد صلاح الزهار



الموقف العام بعد أيام من الاعلان عن الصفقة فى جلسة يوم الاثنين ٢٢ مايو مختلف .. الدكتور محمد حسن فج النور أعلن امام المحكمة يوم الاحد الماضى ترحيبه بالعرض .. وباى عرض يحقق مصالح المودعين ولكنه رفض « الافصاح » عن حقيقة اعلانه هذا .. هل هو تفاؤل حقيقى ، ام انها رغبة فى سد باب المناورة على الدفاع ..

الادعاء ممثلا فى المستشار ساهر درويش مدير إدارة التحفظ بمكتب النائب العام أعلن فى المحكمة أن تفاؤله بالعرض ما زال تفاؤلا مشوباً بالحذر .. ولكنه قال انه « الح لضمان العقد ان يوضع مبلغ نقدى فى حساب خاص لضمان العقد » .. ولكنه عاد مرة اخرى وهاجم العقد وقال انه « يبدو » وانه لا يستند لحقيقة وأبدى مخاوفه من أن يكون هدف الدفاع هو التعطيل فقط وكسب مزيد من الوقت ..

على مستوى المودعين ـ وخاصة الذين يواظبون على حضور الجلسات ـ فإن التفاؤل سيطر عليهم فى الأيام الأولى ، ولكنهم سرعان ما بداوا يتساءلون فى قلق عن التفاصيل الصغيرة .. متى .. وكيف ترد الينا اموالنا .. وهل ترد بالكامل أم تخصم منها الارباح .. التى فوجئوا فى الأيام الأخيرة بانها اصبحت « سُلفاً »

أما الدفاع فهو الوحيد الذى يبتسم دائما لأنه اصبح محط الأنظار والأضواء .. وطالما استمر الغموض حول المشترى الحقيقى .. هذا إذا كان هناك مشتر بالفعل .. فإنه سيظل يتحدث ويتحدث ويساله الصحفيون والمواطنون فيجيب ولا يجد امامه إلا آذانا صاغية .. !!

كانت جلستا هذا الأسبوع مخصصتين لسماع شهود الاثبات فى القضية على رأسهم رئيس هيئة سوق المال واعضاء اللجنة التى تولت حصر المركز المالى وممتلكات الريان ولكن مرة اخرى يتعطل سماع شهود الاثبات بسبب مطالب الدفاع .. التى رفعت من حرارة جلستى الأحد والاثنين الماضيين ..

حقيقة المركز المالى

فى البداية يتحدث الدفاع ويثير قضية هامة .. فيقول : المتهمون مقدمون للمحاكمة بناء على المادة ٢١ من القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ (قانون تلقى الاموال) والتى تعاقب كل من تلقى اموالا على خلاف ما حدده القانون او امتنع عن رد الاموال المستحقة للمودعين .. وحدد العقوبة بالسجن او الغرامة التى لا تقل عن مائة الف جنيه ولا تزيد عما تلقاه من اموال او ما هو مستحق منه .. وقالت المادة ان الذى يرد الأموال المستحقة عليه تسقط عنه العقوبة ..

وأنا بداية اتساءل هل من بين اوراق الدعوى تحديد مانع جامع للاموال المستحقة والواجب على المحكمة أن تحكم بردها ؟! هل كلفت النيابة لجنة بحصر هذه الأموال .. وهل حلفت اللجنة اليمين القانونية قبل أن تقوم بعملها ؟ ام ان عملية تقدير المبالغ تمت بناء على تقارير كتبتها أجهزة مختلفة .. وهل لو قال أى شخص ان الريان مدين بكذا يصدق على كلامه ..

وأثار الدفاع نقطة اخرى خاصة بالعقود المبرمة بين المودعين والريان وقال يجب على المحكمة أن تبحث العلاقة القانونية هذه بين المودعين وبين الشركة والتى بناء عليها تم شراء عقارات وشركات ..

وقال ان قرار الاحالة قدر المبالغ التى حصل عليها الريان من المودعين هى مليار ونصف المليار اى ١٥٠٠ مليون جنيه تم تحصيلها كالتالى : ٧٠٠ مليون جنيه مصرى و٣٧٥ مليون دولار .. وتساءل كيف حسب اجمالى المبلغ وعلى اى معيار .. وعلى اى سعر للدولار فالشركة تعمل منذ عام ٧٦ عندما كان سعر الدولار ٨٠ قرشا ووقت التحفظ كان سعره ٣٣٤ قرشا وقال ان هذا الفرق فى السعر يحقق فرقا فى قيمة المبلغ قيمته لا تقل عن ٥٠٠ او ٦٠٠ مليون جنيه ..

وطالب الدفاع من المحكمة بصدور حكم تمهيدى بتكليف لجنة من البنك المركزى تقوم بفحص أوراق الشركة وميزانيتها وتحديد المال المستحق محل المحاكمة تحديدا دقيقا مؤيدا بالمستندات من واقع أوراق الدعوى وحتى يمكن للدفاع مناقشة الشهود على ضوء هذا التقرير وتنفيذ عقد الوكالة المحرر بين المودعين والشركة وهل خصمت الحقوق التى تقاضاها المودعون وسند الخصم وهل المبلغ الذى يقال انه ١٥٠٠ مليون جنيه (قيمة ما تلقاه الريان من المودعين كما جاء فى قرار الاحالة) هو حصيلة الـ ٧٠٠ مليون جنيه و٣٧٠ مليون دولار خصم منها مبالغ المودعين الذين سحبوا حقوقهم فى فترات متعاقبة خلال سبعة أعوام أم ان هذا المبلغ هو حصيلة ما تم ايداعه فى الشركة وحتى الآن ..

ويواجه ممثل الادعاء المستشار ساهر درويش مدير ادارة التحفظ بمكتب النائب العام الدفاع بقوله انه كانت هناك بالفعل لجنة هى التى قامت بحصر أموال الريان ومركزه المالى وانها حلفت اليمين امام محمد شيرين رئيس نيابة الشئون المالية والتجارية (سابقا) الذى حقق مع الريان فى البداية .. وان هذه اللجنة كانت مكونة من عشرة افراد منهم محاسبان رشحهما الجهاز المركزى للمحاسبات واضيف لهما اثنان بعد ذلك واثنان من اعضاء البنك المركزى المتخصصين واثنان من اعضاء الجهاز المركزى للمحاسبات واثنان من الادارة العامة للخبراء بوزارة الاقتصاد .. وانهم قاموا بجهد كبير حددوا بعده تحديدا مانعا جامعا



المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : آخر ساعة

التاريخ : ٣٠ مايو ١٩٩٠

كل ما طلبه الدفاع .. وانه من بين شهود الاثبات الذين ستستمع اليهم اللجنة بعض من اعضاء هذه اللجنة ..

وفجر ممثل الادعاء قضية عندما اعلن ان هذه اللجنة قد اعدت تقريرا ملخصا عن مقومات المركز المالى لشركات الريان . تساءل الدفاع بحدة : واين هذا التقرير .. انه ليس بين اوراق القضية ؟ فقال ممثل الادعاء : ساسلمه غدا لهيئة المحكمة حيث لا توجد غير نسخة واحدة منه لدى .. فقد حدث تاخير فى تسليمه وتم تسليمه بالفعل بعد انتهاء قرار الاحالة فى القضية ..

وتساءل الدفاع كيف يتاخر تسليم مستند هام فى القضية فى منتصف شهر نوفمبر الماضى عندما بدا نظر القضية الى الآن .. وحاول الادعاء ان يوضح ان هذا التقرير ملخص لتفصيل جاء باوراق الدعوى .. وانه لا أهمية له وانه سيسلمه فى اليوم التالى بعد تصويره ولكن هذا التقرير يتسبب فى تاجيل القضية مرتين مرة لمدة ٢٤ ساعة لحين تصويره والمرة الثانية حتى يوم ٢١ يونيو المقبل حتى يتسنى للدفاع الوقت الكافى للاطلاع عليه ..

ويطلب الدفاع ويعد هذه المرة على أن تقدم هيئة المال كشفا يتضمن عدد شركات توظيف الأموال العامة فى مجال الأموال العامة فى مصر وعدد الشركات التى وفقت أوضاعها وكذلك التى لم توفق اوضاعها ، وتاريخ اخطار كل شركة لهيئة سوق المال بالمركز المالى الخاص بها وكذلك تاريخ تقديمها لهذا المركز المالى وايضا الأسباب التى ادت الى امهال بعض هذه الشركات لمدد قانونية والنظام المتعلق بالهيئة بالشركات التى لم تخطر بتوفيق اوضاعها او التى اخطر ..

وهذا المطلب يطالب به احمد الريان من اول جلسة ويطالب به الدفاع عنه بزعم ان هناك اضطهادا ما لشركة الريان دون الشركات الاخرى وقد قال الدفاع صراحة فى الجلسة : نريد ان نعرف ما هى الحكاية ان هناك شركات لم توفق اوضاعها واعطيت مهلة لعام أو-عامين واخرى قبض على اصحابها بعد انتهاء مهلة التوفيق بساعة واحدة .. وشركات حولت لمحكمة القيم واخرى لمحكمة الجنايات فعلى اى اساس تتم التفرقة ..

كذلك طلب الدفاع من المحكمة نفس المطلب الذى طلبه احمد الريان من الجلسة الأولى وهو الاستعلام عن طريق النيابة من ستة بنوك عن رصيد كل من احمد وفتحى توفيق عبدالفتاح من عام ٧٨ الى عام ٨٢ لبيان المبالغ المودعة فى حساباتها والجهات المحول منها هذه المبالغ وقيمتها سواء كان حسابا بالعملة المصرية او بالعملة الأجنبية ..

وفى النهاية توافق المحكمة على تاجيل القضية لجلسة يوم ٢١ يونيو المقبل وتطلب من هيئة سوق المال تقديم التقرير المطلوب من الدفاع عن.موقف جميع شركات توظيف الأموال والشركات التى وفقت اوضاعها والتى لم توفق وتواريخ تقديمها للمراكز المالية .. وتسليم هذا الكشف للدفاع فورا .. كذلك طلبت المحكمة كشفا من الحاسب الآلى بهيئة سوق المال ببيان ارصدة جميع المودعين ..

التفاصيل الكاملة لصفقة بيع الريان

وقد تحدث محمد رشاد نبيه محامى الريان الذى تقدم للمحكمة بعرض بيع الريان فاجاب على كل التساؤلات التى حملتها اليه « آخر ساعة » والتى تدور على السنة ثلاثة ملايين مواطن هم أسر وعائلات ١٨٧ الف مودع لدى الريان ..

البداية كانت مفاجاة جديدة يعلنها محامى الريان عندما يقول ان احمد توفيق عبدالفتاح او شقيقه محمد او والدهما لم يكونوا يعرفوا اى شىء عن صفقة البيع قبل الجلسة وان المشترين كانوا يتصلون به منذ سبعة شهور حيث تم التفاوض معهم على شراء اصول الريان .. وانهم سمعوا بالعرض لأول مرة قبل بداية الجلسة التى اعلن فيها العرض وانه حضر وابلغهم فى عدة دقائق فاعلنوا موافقتهم فتوجه بعرضه للمحكمة ..

ولم يذكر رشاد نبيه كيف كان يتصل بالمشترين دون علم الريان وعلى اى شىء كان يتفاوض معهم ما دام آل الريان لم يكونوا يعرفوا اى شىء ..!!

المهم انه يتحدث عن بداية معرفته بآل الريان فيقول انها بدات بالصدفة عندما صدمت سيارة نقل خاصة بشركتهم سيارة بنت محامى زميل لهم (حامد الازهرى المحامى) فاتصل بهم فابدوا استعدادهم لدفع تكاليف تصليحها وقال له احمد صلحها وسادفع لك التكاليف وبالفعل دفع محمد رشاد نبيه ٢٧٠٠ جنيه واخذ من المحامى وابنته مخالصة لكن احمد توفيق لم يدفع له المبلغ حتى الآن .. وقال : اسالوه إذا كان دفع لى المبلغ أم لا ..

وقال : قبل هذا العرض كانت كل علاقتى بالقضية اننى اترافع عن المتهمين السابع والثامن وحتى ابدا موضوع البيع اثبت حضورى عن المتهمين الثلاثة الأوائل ..

● وتساله : هل المشترون مصريون او اجانب ؟

— قبل ان نتحدث كثيرا فى هذه القضية علينا ان نعرف ان قانوننا لا يبيح لأجنبى تملك مثل هذه العقارات بشكل فردى وإنما يمكن من خلال شركة استثمار بها مصريون واجانب وتكون هيئة الاستثمار قد وافقت عليها من قبل ثم لماذا يفترض الناس ان المشترى الذى يدفع مليارا ونصف المليار

لابد ان يكون اجنبيا هل المصريون لا يملكون اموالا .. هل تعلم ان للمصريين بالخارج ايداعات تقدر بـ ٤٢ مليار جنيه ..

● وما الحكمة في فرض السرية على اسماء المشترين ؟

— القانون يسمح بهذا .. وما دام القانون يسمح بهذا فلا يجب ان نسأل ما الحكمة ، الا يمكن ان يؤدى ظهور المشترى في هذا الوقت لالغاء الصفقة ..

● ماذا تعني بهذا ؟

— الا يمكن ان يكون هناك طرف من مصلحته عدم اتمام عملية البيع ويسعى للاتصال بالمشترى والضغط عليه ..

● وما الذي يضمن ان المشترين الذين تتحدث عنهم لن يتراجعوا في عرضهم ؟ هل هناك بينك وبينهم عقد ؟

— انا لا اعرف لماذا يتشكك الناس في كل شيء ويشغلون انفسهم بالتفاصيل الكثيرة .. القضية ان هؤلاء المشترين سيشترون ويربحون وهذا هو الذى يضمن اتمام الصفقة ..

● تقول ان عملية الرد لاموال المودعين ستاخذ عشرة شهور كاملة الا ترى انها فترة طويلة ؟

— اولا هناك من ثلاثة شهور على الاقل الى خمسة سيستغرقها المهندسون والمساحون لحصر العقارات والممتلكات والاراضى الخاصة بالريان لان كل قطعة ارض او عقار لابد ان تحدد وتدون مواصفاتها قبل اى عملية بيع وشراء وتدون هذه المواصفات في عقود البيع والشراء .. وبعد ذلك ستستغرق عملية رد الاموال حوالى خمسة شهور وهذا وقت غير طويل لان لدينا ١٨٧ الف مودع .. اى اننا سنرد بمعدل حوالى ٣٥ الف مودع كل شهر اى ١٢٠٠ مودع كل يوم ..

● ما الذى ستردونه بالتحديد للمودع .. هل هو اصل وديعته .. ام ستخصمون ما تقاضاه من الارباح على انها سلف .. ؟

— المحكمة هى التى ستحدد كم سندفع للمودع وهل سنخصم الارباح ام لا .. هى التى ستقول هل ما تم صرفه من ارباح سلفا تخصم من اصل وديعته ام لا .. المحكمة هى التى ستحدد بعد مناقشاتها ومداولاتها ونحن سننفذ قرار المحكمة بالضبط ، لكن ليست العبرة بما يقوله سوق المال او مجلس الوزراء او وزارة الاقتصاد او اى جهة ..

اى ان المحكمة ستحدد في النهاية ما يستحقه كل مودع والمشترى عليه ان ينفذ هذا ، والمشترى حدد مليارا ونصف المليار كحد ادنى وليس كحد اقصى اى انه لو ثبت ان للمودعين اكثر من هذا ستدفعه ولكن قرار الاحالة حدد انه تقاضى مليارا ونصف المليار فقط من المودعين !

● ولو كان المبلغ المطلوب اقل من مليار ونصف المليار .. فهل ستؤول الزيادة او باقى الثمن الذى سيدفعه المشترى للريان ؟

— لا اعرف هل ستكون هناك زيادة ام لا .. لكن اعتقد ان ما يمكن ان يتقاضاه الريان ستبتلعه الضرائب التى قدرت على الريان على حد علمي باكثر من ٥٠٠ مليون جنيه ..

● يقول المودعون ان اموالهم متجمدة منذ حوالى عامين ..وهى تستحق ارباحا عن تلك الفترة فما هو موقف المشترى من هذا ؟ وهل سيتم دفع هذه الفوائض من الفائض ؟

— المودعون ، كانوا مش لاقيين ربع فلوسهم ، ونحن (المشترى) ضمنا لهم ان ياخذوا اموالهم .. فهل تسالني بعد ذلك عن الفائض .. غيرهم عند شركات اخرى من التى وقفت اوضاعها ياخذون اموالهم مكروتة وعلى خمس او عشر سنين ..

أين العقود ؟!

ونسال محمد رشاد نبيه المحامى : وما الذى تطلبه بالتحديد من اجل العمل على السير بسرعة في اجراءات التعاقد ؟

فيقول :

— هناك اوراق مهمة لابد ان تتوافر بين يدى اى مشتر قبل اتمام عملية الشراء .. وهى اوراق لا يمكن ان تتم اى عملية بيع وشراء بدونها وهى :

اولا : صور عقود شركة الريان المساهمة .. لان العقود هى التى ستوضح في بنودها من الذى يملك حق تصفية هذه الشركات ومن الذى يستطيع ان يبيعها وهؤلاء هم الذين ساتعامل معهم ..

ثانيا : صور عقود شركة التوصية لنفس الاسباب السابقة ..

ثالثا : عقود ملكية املاك الريان من اراض وعقارات .. لان هناك عقودا مسجلة وعقودا عرفية وهناك عقود باسم الشركة واخرى باسم احمد او محمد او فتحى .. وطبعا عملية البيع والشراء ستختلف حسب طبيعة المالك :.

رابعا : عقود الشركات المملوكة او التى يساهم فيها الريان خارج مصر لان العرض الذى قدمناه يتضمن شراء ممتلكات الريان داخل مصر وخارجها ومن هذه العقود سنعرف من هو الشريك في الخارج وهل المشاركون في هذه العقود شركة الريان او واحد من الاخوة .. وستحدد ايضا طريقة « التخارج » من هذه الشركة ، حتى يتم احلال المشترين محل الريان ..

● هناك من يقول ان المشترين سعوديون .. وهناك من يقول انهم اجانب وهناك من تبرع بذكر اسماء المشترين فهناك من يقول انه الشيخ صالح كامل .. او مؤسسة الشبكشى السعودية .. وهناك من يقول انهم اجانب ؟ ولماذا لا يتم البيع فورا ؟

— لن اذكر اكثر مما ذكرت ولقد سمعت العديد من الاسماء وكل الاسماء التى طرحت غير حقيقية وهى مجرد تخمينات .. بل هناك من قال اننى الذى ساشتريها لنفسى وهناك من قال انها شركة مملوكة لآل الريان انفسهم .. وهذه كلها تخمينات سابقة لاوانها ..

اما لماذا لا تتم الصفقة فورا فكيف يتم البيع دون الاطلاع على العقود وتحديد ما سيتم بيعه .. ونحن قلنا اننا سنعطى الاموال للمودعين وليس للحكومة لانه بانتهاء مشكلة المودعين لن تكون هناك مشكلة قانونية امام الريان .. والاموال التى سيدفعونها جاهزة كما قلت وسيتم تحويلها من الخارج فورا فور اتمام الصفقة ، ولن يتم تحويل اى مبلغ قبل ذلك ولو بيوم واحد ..

ويتساءل محمد رشاد نبيه : هل تعرف كم تحقق وديعة قيمتها مليار ونصف المليار من ارباح إذا اودعت فى البنوك لمدة يوم واحد انه مبلغ كبير ..

ويريد الدفاع ان يؤكد عدم ثبوت اتهام الريان بالتلاعب فى اموال المودعين فيقول ان النيابة اثبتت فى قرار الاحالة انه تقاضى مليارا ونصف المليار (١٥٠٠ مليون جنيه .. تم تحصيلها كالتالى :



من وراء صفقة الريان

٧٠٠ مليون جنيه مصرى و٣٧٥ مليون بالدولار الأمريكى أو بالعملات الحرة) وان أصول الريان التى تم التحفظ عليها لا يساوى إلا ٣٠٠ مليون جنيه وعلى هذا يتهمونه بتبديد الفرق وهو ١٢٠٠ مليون جنيه ..!!

ولكن بحسبة الدفاع ان الريان لم يبدد شيئا بل انه يملك اكثر مما اخذ من ودائع ويقدم حسبته فيقول :

— ثابت من الأوراق ان الريان صرف ارباحا قدرها ٩٠٠ مليون جنيه للمودعين طوال فترة عمل الشركة وله ٢٩٠ مليون جنيه ديون معدومة ومشكوك فى تسديدها .. وهى الديون التى قدمها لجهات مختلفة .. بالاضافة الى الـ ٥٠٠ مليون جنيه فرق العملة الذى قدره الدفاع وهو الفرق بين سعر الدولار الذى قدرته النيابة وقت التحفظ (٢٣٤ قرشا) والسعر الرسمى وقت تلقى الايداعات .. وإذا اضفنا الى ذلك الـ ٣٠٠ مليون قيمة الاصول الموجودة والتى اثبتتها النيابة يكون الاجمالى ١٩٩٠ مليون جنيه وهو اكبر من المبلغ الذى تلقاه بالفعل ..

ولكن هذه الحسبة بالطبع تبدو « عجيبة » من وجهة نظر اطراف اخرى ستقول هل تدخل الـ ٩٠٠ مليون التى صرفت كارباح من بين الاصول وهى تدخل فروق الاسعار من بين الاصول .. !؟

حول الجلسات

● الحوار بين المستشار ساهر درويش مدير ادارة التحفظ واحد ممثلى الادعاء والمحامى محمد رشاد نبيه تحول الى ما يشبه مصارعة الديوك .. الانفعال ، والاتهام بعدم الجدية ، والاتهام بالتعطيل فى اجراءات الدعوى .. والاتهام باستغلال الصحافة لنقل وجهة النظر .. كل هذه اتهامات تنتقل بالتبادل بينهما بلا ملل او كلل ..

● سؤال من مقاعد الصحافة اثار الفضول .. واسال اللعاب .. السؤال موجه الى محمد رشاد نبيه المحامى الذى تقدم بعرض صفقة البيع .. السؤال بالتحديد : ما هى اتعابك أو عمولتك من هذه الصفقة ؟ ضحك المحامى وقال : بس هى نتم .. ملحوظة ١ ٪ وهى اقل عمولة يمكن تقاضيها فى صفقة قيمتها مليار ونصف المليار وتبلغ ١٥ مليون جنيه .. !!

● كانت مفاجأة للجميع فى الجلسة التى خصصتها المحكمة لمناقشة عرض الدفاع .. تقدم احد المحامين للمحكمة بخطاب من الشيخ الشعراوى الموجود بالخارج يناشد فيه المحكمة بقبول العرض مساهمة منها فى وضع حد لمأساة المودعين .. قال المحامى ان الشيخ الشعراوى اتصل به تليفونيا من الخارج بعد متابعته للجرائد ووسائل الاعلام العالمية التى نقلت خبر تقدم الدفاع بعرض لتسوية الأزمة .. وكلفه بتوصيل خطاب للمحكمة يناشدها الموافقة على العرض ..

● احتدمت المناقشة بين المحكمة وبين الدفاع فى الجلسة الأخيرة .. اعلنت المحكمة عن بداية الاستماع لشهود الاثبات .. ثار الدفاع وطالب المحكمة بالتأجيل وعدم سماع الشهود وإلا سوف ينسحبون من القضية وقالوا ان تقرير النيابة الذى قدمته عن المركز المالى لم يطلع عليه الدفاع .. رفعت المحكمة الجلسة وعادت بعد المداولة لتعلن تأجيل نظر القضية لجلسة ٢١ يونيو القادم ..

● خلال مناقشة العرض الذى تقدم به رشاد نبيه المحامى لتسوية ازمة المودعين حاول التلويح بأن هذا العرض هو الحل الأمثل لأزمة المودعين .. وقال ان قانون تلقى الأموال الذى يحاكم الريان بمقتضى احكامه ينص على انه فى حالة الادانة يحكم عليه بالسجن والغرامة وهذه الغرامة تقدر قيمتها بضعف اجمالى ما تقاضاه وبذلك تصل الغرامة الى ٣ مليارات جنيه ثم تاتى بعد ذلك الزامه برد الايداعات وسوف تقوم الحكومة باستيفاء الغرامة اولا وبذلك لن يتبقى شىء للمودعين .. فعارضه احمد ادريس رئيس النيابة وقال ان هذا التفسير خاطىء وإذا صدر حكم بالادانة سوف يستوفى الايداعات اولا ..



المصدر : الاهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات　　التاريخ : ٢٠ مايو ١٩٩٠



ملاحظات كاتب فرنسى

يلاحظ الان روسيون فى كتابه « شركات توظيف الاموال والانفتاح الاقتصادى » ، مجموعة من الملاحظات التى يتصل بعضها بالظاهرة ذاتها ، او يتصل بطبيعة الشركات التى اعتبرت شركات توظيف اموال وهى ليست كذلك ، او يتصل بالقانون الذى صدر بشأنها .

يقول عن الظاهرة : نظرا لحجم ظاهرة شركات توظيف الاموال والمكانة التى اكتسبتها فى الاقتصاد المصرى منذ بداية الثمانينات ، لايسعنا الا ان نندهش من فشل المراقبين فى التوصل الى حد ادنى من الاتفاق حول البيانات الاساسية التى تخص هذه الشركات وتعطى صورة واضحة عن انشطتها ... فلاتوجد حتى الوقت الراهن بيانات دقيقة نستطيع الاعتماد عليها لتقييم هذه الظاهرة تقييما موضوعيا غير منحازلها او ضدها ... ان حجم الايداعات غير معروف بالتحديد .. وعدد المودعين فيها غير معروف بالضبط .

ايضا يلاحظ المحلل الفرنسى ان هيئة سوق المال لم تراع الاسباب الاقتصادية فى توصيف الشركات وانما استسلمت للاسباب السياسية كما هو الحال فى احدى دور النشر التى تعتبر من اكثر الناشرين نشاطا فى السوق المصرية اذ تنشر فى المتوسط كتابا كل اسبوع ، على حين لايتجاوز رأسمالها المعلن ٢٠ الف جنيه ، والتى يعتبر لجوؤها الى اموال خارجية فى شكل مشاركات اسلوبا عاديا لتمويل نشاطها .

ايضا يلاحظ الكاتب الفرنسى ان اصدار القانون الخاص بشركات توظيف الاموال يبدو كمحاولة تحمل فى طياتها تناقضا .

اذ تسعى الدولة لفرض رقابة يمكن وصفها بانها ترجع الى فترة ماقبل الانفتاح على انشطة تولدت عن الانفتاح .

وقد اغضب هذا المعارضين والمؤيدين لتدخل الدولة فى المجال الاقتصادى على السواء .

وقد تميزت هذه القوانين بسمة اساسية وهى اعادتها لاجهزة تنفيذية تنظر الى المسائل بنظرة جزئية . وتسعى من خلالها الى السيطرة واحكام قبضة الروتين والبيروقراطية على شئون الاستثمار والقطاع الخاص المنتج « يقصد هيئة المال » .

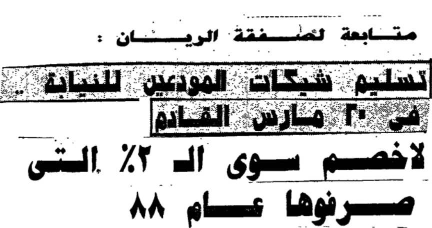
أحمد بهجت



المصدر : المساء

التاريخ : ٣٠ مايو ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



متابعة لصفقة الريان :

تسليم شيكات المودعين للنيابة .. في ٢٠ مارس القادم

لاخصم سوى الـ ٢٪ التي صرفوها عام ٨٨

كتب ـ مختار عبدالعال ومحمود نوفل :

لليوم الرابع على التوالي .. تواصل جريدة المساء نشر الجديد في صفقة القرن العشرين .. صفقة بيع ممتلكات واصول شركات الريان لمشترين مصريين مجهولين يمثلهم ويتحدث باسمهم المحامي محمد رشاد نبيه .

وفي تصريحات خاصة « للمساء » اكد ممثل المشترين انه سيبدأ التحضير لتحرير الشيكات بأسماء المودعين اعتبارا من ١٥ يونيو القادم بعد ان يكون قد تسلم الكشوف الخاصة بالمودعين وعددهم ١٨٣ ألف مودع من النيابة في موعد اقصاه ١٤ يونيو . قال انه سيتم رد الاموال نقدا ولن ترد اية اموال لهم في صورة عينية مطلقا وسيتم تسليم الشيكات دفعة واحدة للنيابة يوم ٢٠ مارس ١٩٩١ بعد ان تكون الاموال قد تم ايداعها بالكامل ومقدارها ٦٠٠ مليون دولار في احد البنوك الاجنبية التي لها فرع في مصر ولاتخضع لاشراف البنك المركزي المصري ، ويمكن للجهات المختصة التحقق من وجود رصيد للشيكات بالبنك الاجنبي الذي تخاطبه هذه الشيكات ليتم بعد ذلك تحويل هذه المبالغ الى البنوك المصرية التي سيتم تحديدها حتى يتسلم كل مودع امواله ويصبح عقد الوعد بالبيع نافذا وساري المفعول .



المستشار : محمود خالد

واكد على ان الاموال ستأتي باسمه شخصيا وليست بأسماء المودعين .

اضاف ان المجموعة الاقتصادية المصرية التي تقف وراء شراء هذه الصفقة قد درست العملية جيدا من مختلف جوانبها وردود الافعال المحتملة لذلك ووضعت لكل فعل رد فعل اقوم بتنفيذه حرفيا حتى يتحقق النجاح للصفقة .. ووصفهم بأنهم جنود مجهولون يهدفون لخدمة بلدهم .

وقال ان ما يهدفون اليه من وراء ذلك العمل هو توجيه رسالة من شعب مصر للعالم اجمع بأن المصريين مهما اختلفوا فانهم قادرون على حل مشاكلهم والارتفاع فوق الخلافات وقت الضرورة وان الانتماء لمصر اقوى من اي شيء اخر .

البقية [ص ٢]



المصدر : المساء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٣٠ مايو ١٩٩٠

اضاف ان الهدف الاكبر من وراء الصفقة ايضا هو دخول ٦٠٠ مليون دولار الى البلاد لتحقيق رواج اقتصادى .

ممتلكات جديدة

واعلن انه قد اكتشف وجود ممتلكات جديدة للريان حيث اتصل به صباح امس احد المواطنين من اسوان طالبا شراء عقار مملوك للريان هناك بمبلغ ٢٨٠ الف جنيه وعندما عاد لكشف حصر الممتلكات المقدم من النيابة لم يجد هذا العقار مثبتا فيه

واكد رشاد نبيه ان كلا من الممثل القانونى والممثل الفنى للمشترين لن يتقاضيا اى مصروفات من النيابة ولن يتم تحميل المبالغ التى سيتكلفها الحصر للاملاك على الطبيعة للمودعين او للريان بل سيتحمل تلك الاموال من هم وراء هذه الصفقة

وسيجتمع رشاد نبيه مساء اليوم مع المهندس عماد خليل رئيس المجموعة الهندسية التى ستقوم بمعاينة الممتلكات حيث يستعرضان تقريرا عن خطة العمل التى تتضمن تقسيم ممتلكات الريان الى مجموعات يشرف عليها عدد من المهندسين الذين سيقومون بعمل فهرس لمحتويات كل مجموعة من العقارات والاراضى ثم بوضع برنامج زمنى لتقسيم العمل طبقا لمواعيد محددة

اكد المهندس عماد خليل ان المجموعة الهندسية سوف تبدأ عملها فعليا يوم الاربعاء القادم بحيث يبدأ بالكشف على ممتلكات الريان فى الكيلو ٢٦ بطريق مصر اسكندرية الصحراوى ، ثم يلى ذلك باقى المناطق الصناعية فى مختلف انحاء الجمهورية للتأكد من وجود الاصول على الطبيعة لتوصيفها فى الفهرس

اضاف المهندس عماد خليل انه سيقدم للمستشار ساهر درويش مدير ادارة التحفظ على الاموال عند اجتماعهما صباح غد الخميس اقتراحا بأن يقدم برنامجا زمنيا اسبوعيا لمعاينة اصول الشركة اولا بأول .

من ناحية اخرى اعلنت امس حالة طوارىء فى ادارة الكمبيوتر بمقر شركات الريان بشارع الهرم لاعداد كشوف جديدة بأسماء المودعين وارقام حساباتهم وباقى رصيدهم بعد خصم ما تقاضوه من ارباح او سلف خلال عام ٨٨ بواقع ٢ ٪ شهريا بحيث لاتتعدى نسبة الخصم فى النهاية ٨ ٪ من صافى ايداعات كل مودع .

قال حمدى عبدالعزيز المفوض العام على شركة الريان انه بالنسبة للمودعين الذين تقاضوا مثل هذه الارباح خلال عام ١٩٨٧ فلن يخصم شىء من ايداعاتهم تنفيذا لتوصية هيئة سوق المال التى اصدرتها اثناء بحث المراكز المالية للشركات التى وفقت اوضاعها

ومن المقرر ان تنتهى تلك العملية فى ١٥ يونيو القادم وسوف يستعين المفوض العام على شركة الريان باعداد اضافية من المحاسبين الذين سيوكل اليهم هذا العمل لفترة محددة

من ناحية اخرى صرح المستشار محمود خالد رئيس محكمة الاستئناف السابق والممثل القانونى للمشترين بأنه سيجتمع غدا مع المستشار ساهر درويش مدير ادارة التحفظ لبحث التفاصيل الفنية الخاصة بعقد البيع

واكد على ان العقد سيشتمل على بيع كل ممتلكات الريان وشركاته فى الداخل والخارج وكل ما يملكه آل الريان بما فيها ارصدته المالية بالخارج سواء كانت هذه الممتلكات والاموال معلومة لحظة توقيع العقد او غير معلومة

اضاف انه سيتولى صياغة عقد البيع من النواحى القانونية وسيعمل بضمير القاضى ولن يكون محاميا للمشترين ولا احجاف لطرف على حساب طرف اخر ولن يعمل لصالح المشترين على حساب البائع مطلقا وانه اذا حدث خلاف بينه وبين النيابة فى صياغة العقود فسيلجأ الى محكمين من بين رجال القضاء ولن يلجأ للمحكمة

وقال ان مهمته الوصول الى صيغة باع فلان لفلان وهذا الامر يقتضى فحص الممتلكات والاملاك الشخصية المتحفظ عليها والاطلاع على عقود الشركات وبحث من له حق البيع حيث لاتملك النيابة حق اصدار قرار بيع ممتلكات الريان لانها مازالت باسمه .. كما سيتم تحديد الممثل القانونى لال الريان والذى يحق له التصرف فى العقارات المملوكة لهم بصفة شخصية

واستئذان النيابة الحسبية فى بيع ممتلكات اولاد فتحى القصر .ثم وضع شركة الريان نفسها وهل هى فى حالة تصفية ام استمرار .

وقال انه سيتم بعد الانتهاء من كل هذه الامور بحث امكانية صياغة عقد واحد مجمل للبيع ام سيتم ابرام اكثر من عقد بعدد الشركات والاملاك .

تصوير ـ صبره عثمان



المصدر : الـوفـد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣١ مايو ١٩٩٠

فى انتظار المهلة الأخيرة لشركات توظيف الأموال

٩ يونيو القادم هل ينهى آلام المودعين ؟

اقتراح جديد للحل

يوزع الأعباء على الحكومة والشركات والمودعين والمواطنين

فى ٩ يونيو القادم تنتهى المهلة التى حددتها الحكومة لشركات توظيف الاموال التى لم تقبل توفيق اوضاعها لرد اموال المودعين .

وحتى ذلك اليوم ، فان اعدادا كبيرة من المودعين تتردد بشكل يومي ومستمر على ادارة الاموال بجهاز المدعى الاشتراكي للاطمئنان على تحويشة العمر .

وبين الياس والرجاء ، وبين وعود الحكومة التى لاتتحقق وحاجات الناس التى لاتنتهى ، يقف المودعون فى الانتظار لاحول لهم ولاقوة ، فهل يحمل ٩ يونيو القادم اخبارا سارة للمودعين تنهى الامهم التى استمرت عامين كاملين ؟

منذ ان صدر القانون رقم ١٤٦ لعام ١٩٨٨ والخاص بتلقى الاموال ، والمودعون بشركات توظيف الاموال يعيشون ماساة حقيقية ، فهم محاصرون بكم هائل من التصريحات والوعود والبيانات التى تطلقها الحكومة واجهزتها المالية المختلفة ويتابعون بشغف هائل خطوات التحقيق مع تلك الشركات التى لم توفق أوضاعها ، والمعروف وفقا للاحصاءات المعلنة ان عدد الشركات التى كانت تعمل فى مجال توظيف الاموال ١٠٤ شركات بلغ حجم ايداعات المواطنين لديها نحو اربعة مليارات وخمسمائة مليون جنيه اودعها اكثر من ٥١٠ الاف مواطن ، وقد استجابت ٦ شركات فقط للقرارات التوفيق الصادرة عن هيئة سوق المال ، وتبلغ ايداعات المواطنين بتلك الشركات حوالى مليار واربعمائة الف جنيه ، وبذلك تبقى المشكلة قائمة بالنسبة لثلاثة ارباع الايداعات بباقى الشركات والتى تخص نحو ٣٤٥ الف مودع واسرهم .



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢١ مايو ١٩٩٠

بعد أن قاربت المشكلة على الحل.. هل تحسم الحكومة مشاكل باقي المودعين؟

تحقيق : عماد الغزالى
محمود شاكر

لهذا فقد نزلت مبادرة محامى الريان محمد رشاد نبيه بردا وسلاما على قلوب المودعين بشركات الريان ، حين عرض شراء اصول شركاته بمبلغ مليار ونصف مليار جنيه مع مجموعة من المشترين واستعداده لرد اموالهم المستحقة لدى شركاته فقد ابهج هذا العرض الاف المودعين واسرهم الذين عاشوا معاناة قاسية متارجحين بين الأمل والرجاء لمدة عامين كاملين منذ صدور القانون ١٤٦ لعام ١٩٨٨ واذا كان هذا هو الحال بالنسبة للمودعين بشركات الريان فكيف يكون الحال بالنسبة لالاف المودعين بالشركات الاخرى التى لم تقبل توفيق أوضاعها خاصة وان المهلة المحددة لرد اموال المودعين تنتهى يوم ٩ يونيو القادم ، وحتى يحين ذلك اليوم فان اعدادا كبيرة من المودعين تتردد يوميا وبشكل منتظم تقريبا على الدور السابع بجهاز المدعى الاشتراكى منذ الظهيرة وحتى منتصف الليل ، وهناك التقينا بعدد منهم ..

طلعت مصباح .. محاسب اودع ٢٥ الف جنيه باحدى شركات توظيف الاموال ، والتى تغير اسمها الى تلقى الاموال ، هذا المبلغ هو حصيلة ماجمعه من سنوات الغربة وعمله بالخارج ، يقول :

عندما علمت ان الشركات بدات فى رد اموال المودعين اسرعت لاسترداد ما اودعته ، فوجدت الشركة خصمت الارباح التى صرفتها علم ١٩٨٨ مع العلم بان هيئة سوق المال اعلنت ان الارباح لايتم خصمها من الوديعة ولم تكتف الشركة بذلك بل اعطتنى نصيبى جزءا من سفينة سياحية تمتلكها قدر ثمنها بتسعة ملايين جنيه برغم ان اضخم البواخر السياحية لايتجاوز سعرها اربعة ملايين جنيه ، وعندما طلبت اموالى على شكل نقود سائلة قال صاحب الشركة ، اذا لم تكن السفينة تعجبك يمكن ان تشترك مع اخرين فى ملية ثلاجة تبريد تابعة للشركة ، ثمنها ٢١ مليون جنيه ، وقد حضرت الى جهاز المدعى الاشتراكى لتوقيع عقد الثلاجة ، وانا لا افهم لا فى الثلاجات ولا فى السفن ، لكن ماذا افعل ؟ فى طابور المودعين ايضا التقينا بسيدة رفضت ذكر اسمها تقول انها اودعت ٧٠٠٠ دولار واودع زوجها ستة آلاف ، وعندما طالبا باسترداد المبلغ المستحق لهما وجدا ان الشركة وضعت أموالهما فى حساب واحد . وعرضت عليهما شراء بضائع تقول السيدة : رفضنا ذلك العرض خاصة بعد ان قرانا عن ضبط الحكومة لشحنة صلصة فاسدة مستوردة من الخارج قيمتها عشرة ملايين دولار لصالح الشركة ، ثم عرضوا علينا شراء ارض بطريق مصر اسكندرية الصحراوى بسعر المتر ٣٠٠ جنيه ، ولما ذهبنا للمعاينة وجدناها غير ممهدة وان سعر المتر بتلك المنطقة لايتجاوز خمسين جنيها ورفضنا ايضا هذا العرض فقال لنا صاحب الشركة : اذا انتظرتم قرارات المدعى الاشتراكى فلن تفوزوا باى شىء ومع ذلك فنحن فى انتظار قرارات المدعى الاشتراكى لان ذلك اكثر ضمانا بالنسبة لاموالنا .

● اوهام الربح السريع ●

لاشك ان الارباح الضخمة التى كانت تصرفها شركات توظيف الأموال مثلت حافزاً كبيراً لاقبال المواطنين عليها ، خاصة مع الارتفاع المتزايد فى الاسعار والذى بلغت نسبته اكثر من ٤٠٪ فى السنوات الاخيرة ، فى الوقت الذى لم تتجاوز فيه الفوائد التى تصرفها البنوك للمودعين بها ١٢٪ ، مما دفع كثيرين الى سحب ايداعاتهم من البنوك ووضعها فى شركات التوظيف .

من هؤلاء الحاج كامل برعى الذى سحب مكافاة المعاش وقدرها ١١ الف جنيه من البنك واودعها باحدى شركات التوظيف وكان يحصل منها على مبلغ ثابت شهريا وفجاة توقف هذا كله حين القت الحكومة القبض على اصحاب الشركة وهو الآن بلا عائد فى انتظار الفرج .

التقينا ايضاً بثلاث سيدات تجسد حكاياتهن مع شركات توظيف الأموال ماساة ملايين الأسر التى راحت ضحية عجز الحكومة واوعيتها الادخارية والاستثمارية عن استيعاب فائض اموال المواطنين ، ونهب شركات التوظيف واداراتها العشوائية لتلك المدخرات .

زيزى عباس .. مدرسة ، سافرت لاعارة بالسعودية وعملت بها سنوات املا فى تحقيق الاستقرار بعد العودة خاصة بعد ان توفى زوجها اثر صراع طويل مع المرض .



وحينما عادت اشترت قطعة ارض زراعية ولكن زملاءها نصحوها ببيعها والتخلص من مشاكل الارض والزراعة وايداع ثمنها احدى شركات توظيف الاموال والاستفادة من الربح الكبير الذى تصرفه ، وعملت بالنصيحة - « وياليتنى ما فعلت فقد ضاع كل شىء فى لمح البصر »

عايدة صالح - ٤٥ سنة ، تقول :

ورثت ممتلكات قيمتها ٣٠ الف جنيه اودعتها بالكامل لدى احدى الشركات ، وكان ماأحصل عليه شهريا منها يعيننى على الانفاق على اسرتى المكونة من اولادى الثلاثة ولكن فرحتى لم تدم طويلا ، فقد انقضت الحكومة على شركات توظيف الاموال بعد ان تركتها سنوات طويلة تعبث باموالنا ، فاذا كانت الحكومة جادة بحق فى حفظ اموالنا وحقوقنا فلماذا لم تتحرك منذ البداية .

وتضيف السيدة عايدة بغيظ :

منذ ان برزت على السطح مشكلة شركات توظيف الاموال ورئيس الوزراء لايكف فى تصريحاته عن ان هناك اخبارا سارة فى انتظار المودعين ، ومنذ عامين ونحن فى انتظار تلك الاخبار السارة ، وقد طلبت من الشركة استرداد اموالى فعرضوا على شراء جبنة وصلصة وفول وخضار محفوظ ، وقد اضطررت لشراء جبنة وهى توشك على انتهاء صلاحيتها ، ولم استطع حتى الآن بيعها لاى سوبر ماركت او بقال .

مدام فتحى اسماعيل تقول :

وضعت سبعة آلاف جنيه فى احدى الشركات ، ومنذ فترة اتصلوا بى واخبرونى انه لكى احصل على اموالى يجب ان اشترى بضائع بالمبلغ ، وبالفعل اشتريت اربعة مراوح كهربائية واطقم صينى ومجموعة من البطاطين ، وبرغم عدم احتياجى لهذه الاشياء فقد كنت مضطرة لشرائها بسعر اكبر من سعر السوق ، وقد بلغ ماأشتريته نصف اموالى المودعة بالشركة ، اما النصف الآخر فهو موجود لدى الشركة وفوائدى متوقفة طبعا ، وتضيف .. الشركات التى لم توفق اوضاعها لايوجد لديها برنامج محدد لرد الأموال ، كما ان بعض تلك الشركات يتصرف فى اصوله لصالح كبار المودعين مخالفا بذلك قانون تلقى الاموال ، ويكون الضحية فى النهاية هم صغار المودعين امثالى .

● اصحاب الشركات ينفون ●

وفى شركة بدر للاستثمار واجهنا صاحبها باقوال المودعين فكشف عن ان الحكومة رفضت طلب مستثمر كويتى اعلن استعداده لدفع ٤٠ مليون جنيه من حقوق المودعين مقابل شراء بعض اصول الشركة ، ولاندرى لماذا رفضت هيئة سوق المال هذا العرض .

وبالنسبة لما يقول المودعون من ان مايشترونه من سلع اسعاره اكبر من اسعاره فى السوق فهذا غير صحيح ، ونحن مضطرون لبيع بعض الاصول بسبب عدم وجود السيولة الكافية ، واذا لم يحصل المودعون على حقوقهم حتى ٩ يونيو فسيتملكون مايتبقى من الاصول .

● اقتراحات للحل ●

فى اتجاه حل المشكلة ، وبعد المبادرة المفاجئة التى تقدم بها محمد رشاد نبيه المحامى لحل مشاكل المودعين بشركات الريان يطرح الدكتور شوقى السيد اطارا عاما لحل مشاكل المودعين بباقى شركات التوظيف التى لم توفق اوضاعها بعد ، وهو يحمل الحكومة الجانب الاكبر من المسئولية حيث ان الحكومة لم تنتبه الى خطورة الموقف الا بعد ان تفجرت الحملة الاعلانية التى بشرت بقيام ماسمى بـ « اتحاد العمالقة » ، وكان وقتئذ اعلانا عن اتحاد السعد والريان ، وتأكدت الحكومة - اخيرا - من خطورة تلك الشركات على الاقتصاد القومى ومصالح المجتمع واموال المودعين . بعد ان تبددت المدخرات وهربت الاموال وانتشرت الموبقات الأخلاقية الفاسدة من استغلال للنفوذ والتحكم فى الاسعار واحتكار السلع وغيرها وتنبهت الحكومة حين بدأ استنزاف اموال البنوك واتجاه المواطنين لايداعها لدى شركات توظيف الاموال باصدارها القانون ١٤٦ لعام ١٩٨٨ والخاص بتلقى الأموال ، وقد اقر رئيس هيئة سوق المال فى مؤتمره الصحفى فى ١٠ نوفمبر ١٩٨٨ بانه لم يكن معروفا لدى هيئته عدد الشركات والاشخاص الذين يزاولون هذا النشاط ، ولاحجم مايتلقونه من اموال ونوعها وعدد المودعين بكل منها ولا مجالات استثمارها .

ونبدأ الآن فى عرض اطار الحل الذى يقدمه الدكتور شوقى السيد المحامى ، والذى يحدد فى بدايته اطراف المشكلة وهم المودع وشركات التوظيف والحكومة وافراد المجتمع . ووفقا لهذا التقسيم يحدد حقوق كل طرف وواجباته ، ويبدأ بالمودع ، وهو يحمل صفتين فهو مجنى عليه بسبب ضياع امواله ، كما انه شارك بخطئه فيما حدث له نتيجة جريه وراء كسب زائف بلا جهد وتركه اوعية التوظيف والادخار الرسمية والمعترف بها ، ولهذا فهو يتحمل جانبا كبيرا من المسئولية ، وعليه ان يتحمل غرما من ماله المودع ، ويقترح الحل ان يكون هذا الغرم بنسبة ٢٥٪ من ايداعاته ، ويمكن تقسيم المودعين حسب ايداعاتهم وقدراتهم الاقتصادية والمالية . وبالنسبة لشركات التوظيف ، فانها الجانى الحقيقى والمتهم الاول الذى يتعين محاكمته ومعاقبته هو ومن شارك معه فى النصب والاستغلال ، ولهذا فان التحفظ والاستيلاء على اموال صاحبها وذويهم ومن سهل لهم وشارك معهم واجب وضرورة قومية وقانونية ، لانها فى حقيقتها اموال المودعين ، وفى ضوء الاحصائيات المعلومة فان جملة هذه الاصول تبلغ ٢٥٪ من ايداعات المواطنين .

اما الحكومة فإن مسئوليتها كبيرة لانها برغم اجهزتها الرقابية المتعددة تركت المشكلة تنمو وتستفحل تحت بصرها ولم تتحرك الا مؤخرا جدا ، ولهذا فان عليها :

اولا : التصدى لاموال تلك الشركات والاصول والتصرف فيها بمعرفتها لها او لغيرها ، ببذل قدر من الجهد وحسن التصرف وهى تمثل ٢٥٪ .

ثانيا : ان تتحمل ٢٥٪ من تلك المبالغ تسددها للمودعين وعلى آجال وحسب قدرتها وكانها صكوك ، ويسعها ان تدبر هذا البند من خلال اى مورد من مواردها ليغطى حوالى ٨٠٠ مليون من الجنيهات .

وهذا الغرم يعد فى حقيقته مكسبا كبيرا للحكومة ، لانها بتدخلها هذا تمنع وقوع كارثة اقتصادية كبرى ، وتحول دون الاحتكار وتبديد الاموال ، كما انها تحقق بتدخلها حلا لمشكلة اقتصادية واجتماعية للمواطنين ، تنقذ بها جهدا ضائعا ومبددا يمكن ان يوجه للانتاج ، وفى كل الأحوال فإن الحكومة يجب الا تتجاهل دورها تجاه المشاكل العامة .

وهناك دور هام يجب ان يقوم به المواطنون جميعا اذا تمسكوا بالمبادىء التى نادت بها كافة الشرائع والاديان السماوية ومعانى التكافل والتآخى والرحمة ، اذ يجب عليهم ان يساهموا فى حل تلك المشكلة ، واقترح ان يتحمل المواطنون جميعا ٢٥٪ من اجمالى المبالغ المودعة .

فإذا تصورنا ان عدد سكان مصر هو ٥٠ مليون نسمة وان متوسط عدد افراد الاسرة هو خمسة افراد فإن عدد الاسر يبلغ ١٠ ملايين اسرة ، وإذا كان إجمالى المطلوب حوالى ٨٠٠ مليون جنيه تقريبا ، فإنه يخص كل اسرة ٨٠ جنيها تقريباً يمكن سدادها خلال سنة حيث تتحمل كل أسرة سبعة جنيهات شهرياً ، وهو مايعادل اقل من قيمة خرطوشة سجاير ، ولا تخلو اسرة فى مصر من مدخن .

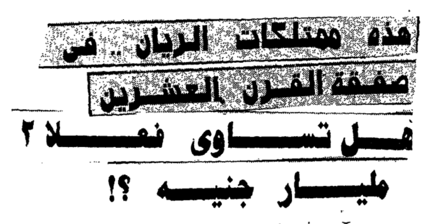
وبطبيعة الحال يمكن ترتيب ذلك بما يتفق مع القدرة المالية لكل اسرة ودخولها المتفاوتة .

اخيرا فاننا نرى ان هذا الاقتراح بسيط جدا ، وبساطته تنبع من امكانية تطبيقه بسهولة ويسر وهو يجعل من جميع افراد المجتمع شركاء فى الحل ، ولذا فنحن نبسطه امام المسئولين بالدولة للبحث والدراسة .



المصدر : الـمسـاء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١ يونيو ١٩٩



هذه ممتلكات الريان .. فى صفقة القرن العشرين هل تساوى فعلا ٢ مليار جنيه ؟!

كتب - محمود نوفل و مختار عبد العال :

قدم المهندس عماد الدين خليل نائب رئيس هيئة المجتمعات العمرانية سابقا ورئيس المجموعة الهندسية لمشترى املاك واصول شركات الريان تصنيفا نوعيا لهذه الاملاك الى ادارة التحفظ بمكتب النائب العام المستشار جمال شومان للاتفاق على البرنامج الزمنى لمعاينتها اعتبارا من الاسبوع القادم تمهيدا لوضعها فى عقد الوعد بالبيع المقرر توقيعه بين المشترين ومن ينوب عن ال وشركات الريان .

برنامج زمنى لمعاينة الأصول ابتداء من الاسبوع القادم

والممتلكات التى يريد المشترون شراءها بمبلغ يتراوح بين ١,٥ الى ٢ مليار جنيه فى حين قدرتها النيابة بما لايزيد عن ٣٣٨ مليون جنيه تم تقسيمها الى ٩ مجموعات مختلفة ضمت ٣ قصور و ٩ فيلات و ٥ عمارات و ٦ ابراج و ٩ مصانع ومجزرين و ٢٤ محلا تجاريا و ٥ مخازن وحوالى ٧ الاف فدان زراعى و ١٥٤ فدان مبان ومستشفى ومحطتى بنزين .. وقرية سياحية و ١٥٠ سيارة و ٥ الاف عجل و ١٠ الاف خروف وذهب واشياء اخرى .

وفيما يلى التصنيف الكامل لهذه الممتلكات

●● القصور والفيلات

ثلاثة قصور .. الاول بالمعادى مساحته ٨٥٠٠ م٢ والثانى بعين شمس ٤٢٠٠ م٢ والثالث بمصر الجديدة ٦٠٠ م٢ وقد بيع هذا القصر لاشرف السعد بمبلغ ٩,٢٥ مليون جنيه ولم يتم السداد او اتمام البيع .

- ٩ فيلات .. الاولى بمصر الجديدة مساحتها ١٣٠٠ م٢ .. والثانية بالمعادى ٢٠٠ م٢ والثالثة بشارع معهد التربية الرياضى بالهرم .. والرابعة فى ١٨ ش استديو الاهرام ١٠٠٠ م٢ والخامسة ٢ ش فاطمة رشدى ٤٠٠٠ م٢ والسادسة بمدكور الهرم ٤ أدوار .. والسابعة بشارع علوبة خاصة بفتحى - وفيلتان ٣٠٠٠ م٢ بالمنصورة امام حديقة الحيوان .

●● العمارات والابراج :

مبنى ٣ طوابق ١٥٠٠ م٢ امام الميرلاند مصر الجديدة وعمارة بشارع الخليفة المأمون ١٦ طابقا على ٥٠٠ م٢ وعمارة خمسة ادوار بشارع الميرغنى بها ١٥٠ محلا والدور مساحته ١٠٠٠ م٢ وعمارة طابقان ١٥٠٠ م٢ بشارع كليوباترا مصر الجديدة وبرج بالمعادى امام كازينو النيل جاردن ١٠ أدوار على ٥٠٠ م٢ وبرج بشارع هارون ورفاعة بالدقى ٨ ادوار وبرج بالهرم ومنزل طابقان على مساحة ٣٠٠ م ببلدة كبيش و ٣ ابراج جاهزة للسكن بشارع فاطمة رشدى بالهرم وعمارة بمحطة اسباتس بالهرم .

●● اجزاء من عقارات :

طابقان فى ٢٠ شارع الاندلس خلف الميرلاند ١٠٠٠ م٢ - شقة تمليك بحلوان و ٣ طوابق فى منزل بشارع وادى النيل بالمهندسين وشقتان تمليك بشارع الجزائر بالمهندسين وطابقان فى عمارة بشارع محيى الدين ابو العز بالدقى و ٣ طوابق فى عمارة بشارع احمد عرابى وشقة فى منزل على النيل بجوار وزارة الخارجية ومقر شركة الريان بالهرم ٤ ادوار ومقر الشركة بسيدى بشر بالاسكندرية وشقتان بنفس العمارة وطابقان فى منزل بسان استيفانو وطابقان فى عمارة بشارع عمر افندى



المصدر : المساء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ابريل ١٩٩٠


المستشار جمال شومان

باسوان وطابقان فى عمارة باسيوط وطابقان ببرج الشرطة العقار ١٧٧ ش الهرم محطة اسباتس

وطابقان بعمارة بمنشية البكرى مساحتها ٦٢٧ م٢ وطابقان فى عمارة ببورفؤاد

●● المصانع :

فى الكيلو ٢٦ طريق مصر الاسكندرية مصنع بلاط آلى ومصنع طوب الى ومقر

شركة الريان الوطنية للنقل وورشها ومخازنها ومجزر الريان الالى ومصنع لحوم وثلاجات الريان والورش المركزية لتصنيع هناجر واعمال الخراطة ومصنع لمخلفات الحيوانات ومجزر للطيور على مساحة ١٥٠ فدانا ومخازن الريان للتراث عبارة عن ١٥ مخزنا على مساحة ٥٠ فدانا .

- فى مدينة ٦ اكتوبر مصنع المفروشات والملابس المطرزة على مساحة ٥ افدنة وبه ماكينات بحوالى ٤ ملايين جنيه .. ومصنع الريان فيبر جلاس على مساحة فدان وبه ماكينات بحوالى مليون جنيه .

- فى مدينة السادات مصنع الريان للمنظفات على مساحة ٢٠ فدانا وبه ماكينات بحوالى ١٥ مليون جنيه ومصنع الريان للارضيات على مساحة ٥ افدنة وبه ماكينات بحوالى ٣ ملايين جنيه .

- مصنع اعلاف بمدينة طنطا على مساحة ٣٣ فدانا و ١٢٢٥ حاوية ماكينات قيمتها ٨٠ مليون جنيه مساهمة الشركة ٧٥٪ وحتى الان مدفوع ١٣ مليون ومتوقف التركيب لعدم وجود السيولة .

- الات مصنع اللحوم والمخلفات ومجزر الفراخ والثلاجات بحوالى ١٢ مليون جنيه وانشاءات بالمزارع وحبوب للمواشى بحوالى ١٠ ملايين جنيه .

●● المحلات التجارية والمخازن :

معرض لحوم الريان بارض الجولف بمصر الجديدة ودور مخازن ٣٥٠ م٢ بارض النعام كتب وكراسات وكشاكيل

وسوبر ماركت بارض الجولف ومحلان للمجوهرات بميدان الجامع ومعرض للتراث بشارع البورصة بقصر النيل ومعرض للتراث واخر للمجوهرات بجراج الاوبرا ومحل لبيع اللحوم بشبرا بالخلفاوى ومطعم الريان الشرقى ومحل للمجوهرات فى سور

نادى الزمالك ومعرض كتب دينية بشارع البطل احمد عبد العزيز ومعرض مجوهرات فى ٨ ش فينى بالدقى ومعرض ادوات منزلية بالدقى

ودور بالمنزل رقم ٨ ش الفينى ومعرض لحوم وأسماك ومخبز

وحلواني بشارع التحرير بالدقي ومطعم اسماك بالهرم ومحل اسماك وطيور زينة ٤٤٣ ش الهرم ومخزن على مساحة ٣٠٠٠ م٢ امام ملهى الباريزيانا ومخزنان على ترعة المريوطية بجوار فلفلة بهما زجاجات كولونيا وموسوعات علمية و ١٣ فدان مخازن اخشاب وحديد خالية و ٣٠ فدان مخازن للغلال والحبوب بالكيلو ٢٦ بها غلال بحوالى ٣ ملايين جنيه و ٦ محلات ايجار امام مستشفى الطيران بالعباسية لبيع اللحوم وكتب التراث وارض مساحتها ٢٠٠٠ م٢ برملة بولاق بالسبتية ومخزن بالمعادى على مساحة ٥٠٠ م٢ به كراريس وكشاكيل بحوالى ١٤ مليون جنيه وبمبلغ ٢ مليون جنيه مواد كيماوية ومخزن بالهرم وبه الات بمليون جنيه ومخبز بالمحلة بمليون جنيه وسوبر ماركت بالعزيزية شرقية .

● ● الاراضى الزراعية والمزارع :

ارض مساحتها ١٠ افدنة مزودة بالكهرباء والمياه مزروعة بالقمح والبرسيم بالاسماعيلية ومزرعة موالح ٥٠ فدانا بالكليو ٢٦ و ١٠ افدنة بطريق المنصورية و ٨٠ فدانا بالكيلو ٢٨ مزارع اغنام وماشية و ٦٠ فدانا بالكيلو ٧٠ الاسكندرية بالنوبارية و ٣٠ فدانا بالكيلو ٣٠ و ٦٢٥ فدانا بالصوب ٣٠٠ صوبة بالكيلو ١٧٥ اسكندرية مشتراة من الشركة العقارية المصرية بمبلغ ٥٠ مليون جنيه مسددة بالكامل و ٦ الاف فدان بالنوبارية بالكيلو ٧٥ اسكندرية مصر مشتراه من الشركة العقارية المصرية عليها اقساط ٥٠٪ قيمتها ٣٥ مليون جنيه .

● ● اراضى البناء :

٥٣ فدان مبانى بمدينة السلام و ١٠ الاف متر بالمعصرة على النيل وقطعتان مساحتهما ٣٥٠٠ م٢ الاولى امام محكمة حلوان والثانية قرب ميدان المحطة بحلوان و ٢٦٠٠ م مكان فندق ناشيونال طلعت حرب و ٢٥٠٠ م٢ بها مقر الريان بشارع الهرم و ١٣٠٠ م خلف مطعم خريستو بحدائق الاهرام و ٥٠٠٠ م امام فندق رمادا بالهرم و ٤٠٠٠ م على ترعة المريوطية و ٤,٥ فدان مبانى على بعد ٥٠٠ م من الكوكى بارك و ٤٠ الف متر بالعاشر من رمضان و ١٠٠ فدان مبانى بالعجمى سدد منها حوالى ٥٠٪ من قيمتها ٢٠ مليون و ٧ الف متر مبانى بجوار شركة النصر للدخان بالجيزة ١٥٠٠ م٢ بالمقطم و ٨٠ الف متر على البحيرات المرة بابو سلطان و ٣ الاف متر بسيدى بشر .

● ● متنوعات :

مستشفى الريان بالحى السادس بمدينة نصر ٧ طوابق × ٦٠٠ م ومحطة خدمة البترول بشارع احمد عرابى حق استغلال ٢٥ سنة ومسجد بشارع الجزائر ومحطة خدمة الريان للبنزين ٢ ش خفرع بالهرم وارض مقام عليها سينما ١٨٠ بمعداتها مساحتها ٢٠٠٠ م على ترعة المريوطية وقرية فايد السياحية مساحتها ٥ افدنة ٣٠ فيلا و ١٥٠ سيارة متنوعة مابين نقل واتوبيس ونصف نقل وتريلا وملاكى بحوالى ١٢ مليون جنيه وعجول حية مشتراة من ايرلندا بالمزرعة حوالى ٥ الاف راس بحوالى ٨ ملايين جنيه و ٣ ملايين جنيه خروف وذهب بما يعادل ٢ مليون جنيه .

● ● اصول سائلة :

١٠ ملايين دولار وريع لدى مؤسسة الاهرام لطبع كتب و ٣ ملايين جنيه مصرى لدى مؤسسة الاهرام و ٤ ملايين دولار لدى مؤسسة اخبار اليوم لطبع كتب و ٣ ملايين جنيه لدى جريدة مايو ..



المصدر : الجمهورية
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ايونيو ١٩٩٠

الريان :
من يضمن رد أموال المودعين؟

●● بعيدا عن حكايات البيع والشراء .. من يضمن عودة أموال المودعين لدى الريان ؟ وهل يؤدى الحل الاخير الى وضع نهاية معقولة لماساة آلاف العائلات التى ضاعت منها تحويشة العمر فى مغامرة الريان .
ان اى حل لقضية الريان لا يعيد الاموال التى اصحابها يصبح فرقعات فى الهواء . او العاصفة التى تثور داخل فنجان .
وبهذا السؤال حاولنا الدخول الى رواق الريان المعقد والمتشابك ●●

- عرض الشراء : مناورة جديدة أم حل حقيقى ؟!
- ما علاقة سفر الشيخ الشعراوى الى أمريكا بقضية الريان ؟!
- محامى المودعين يصبح محاميا للريان . فهل يصح ذلك ؟
- لماذا لا يتم إحضار أموال الريان من الخارج بدلا من حكاية البيع ؟!



□ ملزال الغموض يكتنف مدى جدية عرض بيع شركات الريان .. ومن الذى سيشترى اصول الريان ويرد اموال المودعين لديه ؟

■ فى البداية يؤكد مصدر قضائى مسئول ان العرض الذى تقدم به رشاد نبيه المحامى لشراء ١٥٠٠ مليون جنيه او رد كل اموال المودعين لدى الريان ايهما اكبر ليس سوى مناورة جديدة لاطالة امد محاكمة الريان والتلاعب بمشاعر المودعين الذين اذهلتهم هذه المفاجاة وان الهدف الاساسى من وراء هذه المناورة كان يقصد ان ترفض المحكمة هذا العرض او تعترض النيابة العامة عليه خاصة انه لا يتضمن اى شرط للجدية التى يتطلبها القانون فى مثل هذه الامور كدفع عربون شراء يصادر لصالح المودعين اذا تراجع المشترون عن الشراء او تقديم خطاب ضمان يوضع امانة فى المحكمة يصادر ايضا لصالح المودعين اذا لم يلتزم المشترى بالشراء وبالتالى كان ال الريان سيتخذون من هذا الرفض او الاعتراض وسيلة امام المودعين بان المحكمة او النيابة تقف ضد حصولهم على اموالهم . ولكن المحكمة اعلنت قبولها للعرض ، كما رحبت النيابة العامة به وابدت استعدادها لتذليل كل العقبات

لاتمامه وانهاء ماساة المودعين .

وفجر المصدر القضائى مفاجاة هامة باعلانه انه ليس هناك مشترون حقيقيون لاصول الريان ، ولم يعد امام محامى الريان الان سوى ان يلجا إلى احد طريقين بعد ان كشفت النيابة العامة مناورتهم الجديدة ووضعتهم من جديد فى مواجهة المودعين من جهة والراى العام بالكامل من جهة اخرى سوى انه إما ان يحاول استرداد اموال الريان التى بالخارج وتنفيذ وعده بشراء هذه الاصول ورد اموال المودعين او ان يلجا إلى اصدقاء الريان من رجال الاعمال العرب وخاصة فى المملكة العربية السعودية لاحضار المبلغ الذى عرضه لشراء هذه الاصول بضمان اموال الريان فى الداخل والخارج على ان يدخل المستثمرون العرب كشركاء للريان بعد ذلك فى عقد الشراء .. اما الطريق الثانى والذى نامل الا يحدث وان كان هو الأرجح حتى الان بعد التورط فى هذا العرض المثير ان يعلن محامى الريان ان مجموعة المشترين ابدوا تخوفهم ورفضوا الشراء تحت اى سبب كحجة للخروج من هذا المازق الذى لم يكن يتوقع الدخول فيه خاصة انه لم يقدم اى شرط جزائى يوقع عليه اذا تراجع عن عرضه بالشراء فى اى لحظة .

وعموما فان الشائعات التى تتردد الان بشان هؤلاء المشترين الذين يرغب ان يعد الكتالوجات والاوصاف الفنية لممتلكات الريان لعرضها عليهم لشرائها تتناول الكثير منها مثلا مجموعة من المستثمرين العرب والمصريين داخل مصر احدهم صاحب شركة استثمار سعودية بمصر والثانى احد البنوك الاستثمارية الاسلامية والثالث شركة استثمار اسلامية ايضا وان هذه المجموعة ستقوم بشراء اصول الريان ورد اموال المودعين لديه ، وان كانت هذه المجموعة لم تتقدم حتى الان للظهور فى صورة المشترين انما تم ترشيحهم لعرض ممتلكات الريان فقط عليهم ومن اجل شرائها .. كما يحاول البعض الزج باسم الشيخ محمد متولى الشعراوى فى هذه المحاولة وانه كان يتفاوض فى امريكا لبيع ممتلكات الريان وإنهاء ازمة المودعين رغم تاكدنا التام من عدم صدق او يقين ذلك وان كنا نامل نجاح اى محاولة ومستعدون لمساندة اى جهة تعاون فى حل الازمة ، ومن هنا فان ما قد يخسره صاحب العرض هو المبلغ الذى سيدفعه لمجموعة المهندسين الذين سيقومون باعداد هذه الكتالوجات وهو لا يساوى المبلغ الذى سيدفع لاى محام فى هذه القضية ، بل وان هذه الكتالوجات قد تفيدهم فى مناورة جديدة يتلاعبون بها امام المودعين بالاعلان عن ان القيمة السوقية لممتلكات الريان داخل البلاد تغطى جميع حقوق المودعين خاصة بعد ان كشف الدفاع عن



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المصور

التاريخ : ١ يونيو ١٩٩٠

عزت بدوى

الريان فى جلسة يوم الأحد الماضى عن نواياه فى هذا الصدد حيث طلب رشاد نبيه الذى انضم لهيئة الدفاع عن الريان بجانب انه يمثل مجموعة المشترين لأملاكه ضرورة إعداد تقرير مفصل بكل المبالغ التى حصل عليها المودعون من الريان طوال السنوات السابقة واعداد حساب للارباح والخسائر وتطبيق العقود التى ابرمها الريان مع المودعين وهو ما يعنى ان يتم خصم كل هذه المبالغ من اصل الودائع وبالتالى لا يصبح الريان مطالبا برد كل اموال المودعين لديه والبالغة مليار و ٥٠٠ مليون جنيه ، وانما سيطالب من وجهة نظر ممثل المشترين بدفع مبلغ ٦٠٠ مليون جنيه فقط بعد خصم مبلغ الـ ٩٠٠ مليون جنيه التى صرفها المودعون كارباح وسلف حتى نهاية ديسمبر عام ١٩٨٧ ، بل قد يتعدى الأمر ذلك بان تتم المطالبة بتحميل المودعين الخسائر التى خسرها آل الريان فى البورصات العالمية وبالتالى، يصبحون مديتين للريان !!

ويؤكد المستشار ساهر درويش المحامى العام لنيابة الأموال المتحفظ عليها بمكتب النائب العام على انه اذا كان الغرض من وراء العرض المثير الذى تقدم به رشاد نبيه محامى الريان الوصول فى النهاية إلى ان الأموال المتحفظ عليها تغطى اموال المودعين بعد خصم السلف والارباح التى سبق صرفها لهم طوال السنوات الماضية فان هذا الأمر مردود عليه وكفى تلاعبا باعصاب المودعين حيث لا يجوز خصم هذه المبالغ لأن الشركة اعترفت رسميا بانها ارباح ، بل ان لجان التحفظ ومراجعة مستندات شركات الريان اكتشفت ان الشركة قد قامت بضم هذه الارباح والسلف لأرصدة المودعين على كمبيوتر الشركة .. فكيف يحاولون الان التنصل من ذلك ؟

كما ان النيابة العامة حينما اعلنت ان القيمة الدفترية للأموال المتحفظ عليها لصالح شركات الريان ٣٠٠ مليون جنيه تعنى بذلك ان الريان اشترى هذه الأصول بهذا المبلغ فقط فاين ذهبت بقية اموال المودعين البالغة ٧٠٠ مليون جنيه و ٣٧٠ مليون دولار امريكى ؟ .. واذا كانت القيمة السوقية لهذه الأصول قد ارتفعت الآن فهذا لصالح المودعين وتعويضا لهم عن الأموال التى نهبت !

ومع ذلك فحتى لو خصمت السلف التى صرفت فان اموال المودعين اكثر من ١٥٠٠ مليون جنيه .

ولكن رغم كل ذلك فان النيابة العامة تضع كل امكاناتها لتنفيذ العرض الأخير بشراء اصول الريان ورد اموال المودعين لديه حتى لو كان الريان ذاته الذى سيشترى او انه سيحضر امواله التى فى الخارج ويسدد بها اموال المودعين لديه .. ولا يهمنا من الذى سيشترى ومستعدون لتذليل اية عقبة تعترض هذا العرض .

المشترى يتكلم

ولكن ماذا يقول صاحب العرض بالشراء فيما يثار حول هذا العرض ولماذا بدا بالمماطلة من الان ؟

ينفى رشاد نبيه صاحب عرض الشراء وممثل المشترين انه بدأ يماطل من الان ويؤكد انه لقى فعلا ترحيبا من النائب العام المساعد المستشار حلمى خليفة والذى وعده بتذليل اية صعوبات تواجهه ولكن الامر يتطلب العديد من الاجراءات التى لابد من اتخاذها فى البداية كبحث من لهم حق التصرف باسم شركات الريان وهو ما يقتضى ضرورة اطلاعى على عقود الشركة وبحث شروط تصفيتها ومن المخول قانونا باجراء هذه التصفية ، وهل يتطلب البيع موافقة الجمعية العمومية للشركة او يكتفى بموافقة مجلس الادارة فقط ..



بالاضافة الى ضرورة تحديد اصول شركات الريان تحديدا مفصلا حيث ان بيان النائب العام جاء مجملا لهذه الاصول وهو الامر الذى يقتضى ضرورة اطلاعى ايضا على جميع محاضر التحفظ التى قامت بها النيابة والاطلاع ايضا على عقود ملكية الريان لهذه الاصول كل هذه الامور تحتاج الى مناقشات واسعة بينى وبين المستشار ساهر درويش المشرف على نيابة الاموال المتحفظ عليها .

اما فيما يتعلق بالمكتب الاستشارى الذى سيتولى معاينة هذه الاصول واعداد كتالوجات فنية بها فانا بصفتى ممثلا للمشترين لست شركة قطاع عام او مؤسسة حكومية انفق ببذخ على هذه الامور ، فاكلف ٢٠٠ او ١٠٠ لجنة للمعاينة فى اليوم الواحد كما تطالب النيابة ، ولكن لدى جهازا فنيا متخصصا يقوم بهذه العملية وسيبدأ بعد غدا السبت فى مزاولة مهمته بمعاينة العقارات المملوكة للريان والتى ليس لها رسومات هندسية لدى الشركة لعمل كتالوجات لها وقد تم تشكيل ٧ لجان هندسية لاجراء هذه .المعاينات يوميا لتعاين ٧ مواقع فى وقت واحد ولذلك اشترطت فى عرضى ان هذه المهمة سوف تستغرق خمسة اشهر للانتهاء منها لان العقار الواحد قد يتم عمل الرسم الهندسى فى يوم وقد يستغرق ذلك عدة ايام او عدة اسابيع ، ولان هذه العمليات لابد ان تتم من خلال ناس يؤتمنون ، ولذلك فقد رفضت حتى الان عروض ١٥ مكتبا استشاريا طلبت المشاركة فى هذه العملية .

ونفى ممثل المشترين فى تصريحاته الخاصة "للمصور" ان يكون الهدف من عرضه بالشراء المماطلة وكسب الوقت واوضح انه لا علاقة بين الاجراءات التى يتطلبها تنفيذ هذا العرض وسير اجراءات محاكمة الريان ولا يوجد ارتباط بينهما واذا كان الهدف من هذا العرض ان يستفيد آل الريان من حكم القانون ببراءتهم اذا تم رد اموال المودعين قبل النطق بالحكم ، فان المحكمة تستطيع ان تفصل فى القضية ولا تنتظر تنفيذ هذا العرض اذا كانت القضية صالحة للحكم .

ونفى ايضا ان يكون هذا العرض مناورة جديدة من آل الريان او ان الشراء سيتم لصالحه وقال اننى لست مناورا ، كما اننى لم اكن فى يوم من الايام محاميا للريان او تربطنى علاقة به ، كما ان هذا العرض لم يعلم الريان به الا قبل اعلانه بدقائق ، ومن غير المتصور ان يكون الريان لديه الان ١٥٠٠ مليون جنيه اموالا سائلة بخلاف الاصول المتحفظ عليها لان جميع ما تلقاه من اموال ١٥٠٠ مليون جنيه ورد منها للمودعين ٩٠٠ مليون جنيه .. فهل يعقل ان مبلغ الـ ٦٠٠ مليون قد حقق كل هذه الارباح التى سيشترى بها هذه الصفقة ، وعموما حتى لو كانت هذه الاموال التى ستستخدم فى تنفيذ هذا العرض اموال الريان فلا مشكلة فى ذلك لان من حقه قانونا ان يدفعها ويخرج .

واكد رشاد نبيه ممثل المشترين ان جميع الاموال التى ستمول شراء هذه الصفقة سيتم تحويلها من الخارج فلا يعقل ان يكون لدى احد المصريين داخل البلاد مثل هذا المبلغ الضخم وان كان المشترون فعلا مصريين ويحتفظون بهذه الاموال فى الخارج الان وسيتم تحويلها اذا تم تنفيذ العرض بعد ٥ اشهر من الان وكل ما اخشاه ان يتراجع المشترون عن عرضهم بالشراء اذا شعروا بالخوف من الروتين داخل البلاد .

واصر ممثل المشترين على موقفه بعدم تقديم اية ضمانات مالية لضمان جدية هذا العرض وقال يكفى اننى لن اتملك هذه الاصول الا بعد دفع ثمنها وتستطيع الجهات المسئولة ان تعاقبنى بالعديد من القوانين اذا اكتشفت اننى لم اكن فعلا جادا فى هذا العرض .

واكد رشاد نبيه ممثل المشترين انه مستعد لدفع مبلغ الـ ١٥٠٠ مليون جنيه ثمنا للصفقة حتى لو كانت حقوق المودعين لدى الريان ٦٠٠ مليون جنيه فقط ولكن باقى المبلغ فى هذه الحالة سيذهب لآل الريان وهو الامر الذى دفعنى للانضمام للدفاع عن احمد الريان رغم اننى امثل المشترين لان مصلحة المشترين تقتضى الا تزيد المبالغ المستحقة للمودعين على



المصدر : المصور

التاريخ : يونيو ١٩٩٠

الريان على ١٥٠٠ مليون جنيه .

وبعيدا عن العرض المثير لشراء ممتلكات الريان ورد اموال المودعين لديه والذى مازال الغموض يكتنفه وتحيط به الشكوك من كل جانب خاصة بعد التناقض الواضح بين احمد الريان الذى اعلن ان المشترين مجموعة من المستثمرين العرب وتقدموا بعرضهم منذ نوفمبر الماضى وبين محاميه وممثل المشترين الذى نفى اية علاقة للعرب او الاجانب بعرضه وان الريان لا يعلم عنه اى شىء الا قبل اعلانه بـ ٥ دقائق بالاضافة الى اصراره على عدم كتابة وعد البيع الا بعد خمسة اشهر رغم كل التيسيرات التى قدمتها له النيابة العامة والتلويح من الان بانه يخشى ان يتراجع المشترون عن عرضهم ، فى الوقت نفسه الذى انضم فيه للدفاع عن الريان وهو البائع رغم انه يمثل المشترين وطعن على تقديرات اللجان التى شكلها النائب العام بحصر حقوق المودعين بالريان وطلب احالة الدعوى الى خبير لاعادة تقدير هذه الحقوق من جديد وخصم كل السلف والأرباح التى سبق صرفها للمودعين منذ انشاء شركة الريان تطبيقا لعقد الوكالة المبرم بين الريان والمودعين بانهم شركاء فى الأرباح والخسائر وعلى اعتبار ان الريان قد خسر طوال هذه السنوات ولم يحقق ربحا ولابد ان يتحمل المودعون نصيبهم فى الخسارة .

اموال المودعين

القضية الأساسية التى نبحث لها عن جواب لدى جميع الأطراف سواء صدق محامى الريان فيما يدعيه ام لم يصدق هى ماساة ١٨٧ الف مودع يمثلون ٣٠٠ الف اسرة مصرية يبحثون عن حقوقهم الضائعة ولا يعرفون من يرد لهم هذه الحقوق منذ القبض على آل الريان فى ٩ نوفمبر عام ١٩٨٨ والتى تبلغ حسب التقرير الرسمى بحصر ودائع المودعين لدى الريان مليارا و٨٠٦ ملايين و٩٧٠ الفا و٢٧ جنيها مصريا بالعملات الأجنبية المختلفة ، واذا خصمت منها جميع السلف والارباح التى صرفها المودعون منذ بداية عام ١٩٨٧ وحتى ١٠ يونيه عام ١٩٨٨ والبالغة ٢٦٢ مليونا و٢٩٨ الفا و٥٩٨ جنيها مصريا تكون صافى ودائعهم التى يبحثون عنها الان لدى جميع الاطراف مليارا و٥٤٤ مليونا و٦٧١ الفا و٤٢٩ جنيها مصريا بينما القيمة الدفترية لاجمالى الاصول والممتلكات المتحفظ عليها حسب تقرير لجنة العشرة التى شكلها النائب العام تبلغ ٣٠٨ ملايين و٨٦٩ الفا و٦٩٠ جنيها مصريا فقط وان كانت كما قد سبق ان اشرنا من قبل ان هذه القيمة الدفترية تمثل ثمن شراء هذه الاصول من اجمالى الاموال التى جمعها الريان من المودعين ليكون العجز والاموال التى بددها الريان او هربها للخارج تبلغ مليارا و٢٣٥ مليونا و٨٠١ الف و٧٣٩ جنيها مصريا وبالتالى فليس صحيحا ما يدعيه ممثل المشترين من ان المودعين قد استردوا ٩٠٠ مليون جنيه من ودائعهم كما

ان دفاتر ومستندات الريان التى تحفظت عليها النيابة العامة لا تكشف عن اية خسائر لحقت بالشركة كما يؤكد المستشار ساهر درويش المحامى العام المشرف على ادارة الاموال المتحفظ عليها ، ولذلك فقد حرصت محكمة امن الدولة العليا بالجيزة التى يحاكم امامها الريان برئاسة المستشار الدكتور محمد حسن عبداللطيف وعضوية المستشارين رشدى عمار وعبدالظاهر عبدالحكم فى جلستها يوم الاثنين الماضى على ان تضع حدا لتلاعب آل الريان ودفاعهم بمشاعر المودعين بعد ان حاول رشاد نبيه ممثل المشترين ان يفتعل ازمة بدون مبرر لينسحب من المحكمة ويتنصل من عرضه برد اموال المودعين بدعوى ان المحكمة ترغب سرعة الفصل فى الدعوى ، وترفض طلبات الدفاع بتاجيل المحاكمة ومنحهم فرصة لدراسة تقرير المركز المالى للشركة ، فاصدرت قرارها بالتاجيل لجلسة ٢١ يونيه حتى لا يتخذ من عدم التاجيل مبررا للتنصل من هذا العرض ولكنها فى الوقت نفسه امرت بان تقوم النيابة العامة



باعداد كشوف من جهاز الحاسب الآلى باسماء وحسابات جميع مودعى الريان وتسليمها للمحكمة فى الجلسة القادمة للتاكد من مدى جدية عرض مشترى الريان .

ولكن من الذى يملك حق التعاقد مع المشترين اذا افلح عرض محامى الريان وصدق فيه ؟

يقول احمد ادريس رئيس نيابة الشئون المالية والتجارية والذى باشر التحقيق فى القضية ان النيابة العامة قامت باعداد جميع الخطوات التى يتطلبها تنفيذ هذا العرض ومن بين ذلك صاحب الحق بالبيع لممتلكات الريان وهل يتطلب الامر دعوة جمعية عمومية لتشكيل مجلس ادارة ام من يمثل الشركة ؟ وبالفعل فانه بالرجوع لقانون الشركات المساهمة رقم ١٥٩ لعام ١٩٨١ نجد ان شركة الريان للاستثمار وتوظيف الاموال وهى شركة توصية بسيطة تملك معظم راس مال شركة الريان للمعاملات المالية ويقضى القانون فى هذا الشان ان الشخص المعنوى الذى يتولى ادارة هذه الشركات هو المخول قانونا باصدار قرار تعيين مجلس ادارة لشركات الريان بشرط الا يقل عن ٣ اشخاص ولا يزيد على ٩ افراد ومن هنا فان ادارة التحفظ بمكتب النائب هى المخولة قانونا بتعيين هذا المجلس الذى يتولى التصرف بالبيع لمن يرغب شراء اصول الريان ولا يشترط فى هؤلاء الاعضاء ان يكونوا من المساهمين بل يجوز تعيينهم من اهل الخبرة والشخصيات العامة ، ونفى رئيس النيابة ان تتم دعوة جمعية عمومية غير عادية لاختيار مجلس ادارة لشركات الريان حيث ان هذا الاجراء يصطدم بصحيح قانون الشركات المساهمة والذى يشترط ضرورة انقضاء الدورة الأولى والتى تصل مدتها الى ٥ سنوات لتوجيه هذه الدعوة خاصة ان شركات الريان للمعاملات المالية تاسست علم ١٩٨٦ ودورتها الأولى تنتهى فى عام ١٩٩١ .

المحــامى رشــاد نبيـــه :

ما المانـع أن يشـترى الريـان .. الريان ؟!

هدفنـــا إخـــراجه .. من الســـجن

كتب – مختار عبدالعال :

كشف محمد رشاد نبيه ممثل المشترين لممتلكات الريان جوانب جديدة من صفقة القرن العشرين .. قال ان الهدف اخراج الريان من السجن بأى ثمن وباية طريقة .. حذر من ان المحاولات التى تجرى حاليا لصدور حكم بالسجن على آل الريان من شأنها ان تعرض الصفقة للفشل والانهيار .. أكد انه لن يدفع مليما واحدا قبل المدة التى حددها لاتمام الصفقة وهى عشرة اشهر حتى لايخسر المشترون ٤ ملايين جنيه يومياً ..

اعلن انه لايوجد مايمنع قيام الريان بشراء الريان وان كان ذلك غير صحيح !..

أشار الى انه لن يسافر خارج مصر لاجراء التفاوض حول الصفقة أو لجلب الاموال ،

وفيما يلى نص الحوار :

□ أعتبر البعض ومن بينهم المودعون مايحدث فى المحكمة نوعاً من انواع المناورات ومجاولات كسب الوقت لتحقيق غرض ما .. مما جعل المخاوف تتسرب الى النفوس حول مدى جدية عرض الشراء الذى تقدمتم به .

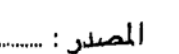
هذا هو هدفنا

□ □ أولا يجب التفرقة بين كونى محاميا للريان من ناحية وممثلا للمشترين من ناحية اخرى .. فما أفعله فى المحكمة هو سلوك محام محترف يعرف أصول صنعته .. دارس لقضيته .. ولست مناوراً بل اسلك كل السبل للدفاع عن موكلى ومن بين هذه الطرق ان اقوم « بفرقعه » مافى كل وقت من الاوقات ..

وبصراحة أكثر فالمحكمة اعطتنى مهلة ١٠ شهور لاتمام عملية الشراء ولكى اسدد اموال المودعين ولكننى ارى ان هناك محاولة تجرى لصدورحكم بالسجن على ال الريان قبل مهلة الـ ١٠ شهور ممايعنى – بمنتهى الصراحة والوضوح – فشل عملية الشراء بالكامل ويعنى انهيار كافة محاولات التفاوض التى تتم حالياً لاتمام الصفقة لان من ضمن اهدافها بصراحة ايضاً انقاذ الريان واخراجه من السجن !! وبدون هذا الهدف لاصفقه ولابيع ولاشراء ..

وعلى الجانب الآخر انا لست مماطلا ولامتجنياً .. فاموال المودعين قد صفيت بعملية الشراء ولاعلاقة لهم من قريب او بعيد بما يجرى فى المحكمة ومايحدث ليس له علاقة باموال المودعين .. فأنا سادفعها فى حالة الشراء واقول لهم بمنتهى الوضوح لاتشغلوا بالكم كثيراً بالفرقعات التى



المصدر :  المساء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣ يونيو ١٩٩٠

تحدث وستحدث عند استئناف نظر القضية لانها متعلقة بالشق الجنائى الخاص بالاتهام الموجه الى الريان بأنه بدد اموال المودعين ويهمنى بصفتى محامياً له ان ادفع عنه هذه التهمة وأثبت عدم صحتها من هنا كانت دفوعى بعدم صحة تقرير المركز المالى الذى اعدته هيئة سوق المال واستندت اليه النيابة فى توجيه اتهامها الى الريان ..

٤ ملايين يوميا

□ قلت : هذا يجرنا مباشرة الى سؤال آخر تردد بشدة فى الفترة الاخيرة وهو لماذا لاتقوم بصفتك ممثلا للمشترين بتجنيب جزء من الاموال التى اعلنت عن وجودها تحت تصرفك .. ومقدارها ٦٠٠ مليون دولار - كما صرحت لى - وايداعها تحت تصرف النيابة كضمان لجدية العرض .. او على الاقل تقليل مدة العشرة الشهور المحددة لاعطاء المودعين اموالهم وبالتالى تقصير مدة سجن الريان .

□ □ اليوم سأكون صريحاً معك عن ذى قبل وأعلن لك اننى لن استجيب لاى محاولات تشكيك فى مدى جدية العرض عن طريق ذلك الذى تقول .. فما الذى يدفعنى لان أخسر على الاقل مابين ٣ الى ٤ ملايين جنيه فى اليوم .

هل تعلم ان مبلغ الصفقة الموجود تحت تصرفى يحقق لى عائدا ٣ ملايين جنيه فى اليوم وربما يصل الى ٤ ملايين ؟!

لقد عرضنا شراء ممتلكات الريان بما لايقل عن مليار ونصف مليار جنيه وربما الى ٢ مليار اذا زادت حقوق المودعين عن الرقم الاول .. واذا وضعنا فى الاعتبار ان الاموال التى ستدفع ستكون بالدولار وعلمنا انها قد تصل الى ٦٠٠ مليون دولار فيكون الامر كالتالى :-

اذا حسبنا ان فائدة هذه الاموال بالجنيه المصرى خلال العشرة شهور تتجاوز مبلغ ٤٠٠ مليون جنيه اذا وضعتها كوديعه فى البنك فانها تتعدى ذلك وتصل الى الضعفين او ثلاثة اضعاف اذا قمت انا - المشترون - بتشغيلها فى السوق فانها تدر عائدا لايقل عن مليار اخر خلال العلم .

الفرق المتوقع

واذا اضفت الى ذلك الفرق المتوقع بين سعر الدولار اليوم وسعره بعد اكثر من عشرة شهور لادركت حجم الخسارة التى ستصيب المشترين اذا هم اقدموا على مثل تلك الاقتراحات .. هذا من ناحية ..

ومن ناحية اخرى فلماذا اتنازل عن مكسب هام حصلت عليه وهو قرار المحكمة باتمام الصفقة فى خلال عشرة شهور دون تقديم اية ضمانات ؟

ومن ناحية ثالثة كما قلت لك مسبقا .. لمن ادفع اليوم وباى صفه .. هل انا فعلا قد اشتريت املاك واصول الريان .. الجواب .. لم يحدث .. اذن لمن ادفع ولماذا ؟

ان المصلحة تحتم على ان احافظ على حقوق المشترين وحقوق الريان كما احافظ على حقوق المودعين

□ مادمنا قد ذكرنا المهاجمين والمشككين .. فمارأيك فى ان الريان يشترى الريان ؟

الريان يشترى

□ □ سأرد عليك بقول قد يبدو متناقضا ولكنه صحيح مائه فى المائه وهو هناك استحالة ان يكون ذلك الكلام صحيحا ومع ذلك ما المانع ان يشترى الريان الريان ؟!

بمعنى ان من يفترضون ذلك يقدرون ثروة الريان بما لايقل عن ٤ مليارات جنيه .. وهذا ليس صحيحا ولامنطقيا .

ومن ناحية اخرى اذا صدقنا ذلك القول فما المانع ان يشترى الريان .. الريان .. اليس فى ذلك مصلحة للمودعين واسترداد لحقوقه المالية .. ماذا يضير فى ذلك وما هو الشىء الذى يمنع .. كل ماتريدونه منى هو اموال المودعين .. والمشترى سيدفع هذه الاموال . انتهت القضية ..

لن أسافر

□ بمناسبة المشترى والغموض الذى تحاول ان تحيطه به .. ماهى الظروف التى تمت فيها الصفقة . وهل سافرت للخارج او ستسافر لاتمام عملية البيع او جلب الاموال ؟ وماذا عن المحاولات السابقة لعقد مثل هذه الصفقة .. وكيف عاين المشترون الاملاك بالداخل او بالخارج ؟

□ □ اود ان اوضح ان كل ماقيل عن محاولات سابقة لتصفية القضية لايستند الى اى اساس عملى لان القضية منذ ٢٨ نوفمبر ٨٩ وهو تاريخ احالتها الى محكمة الجنايات لايملك النائب العام او الريان عمل شىء فيها ولايملك الريان ان يتقدم بطلب للنائب العام لتسوية القضية وديا .

لذلك عندما اصبحت مشكلة الريان مشكلة بغير حل وتيقنت من ان النيابة ستحيلها الى محكمة الجنايات فكرت فى شهر اكتوبر ٨٩ فى ايجاد حل للمشكلة بعيدا عن متاهات المحاكم لذلك اتصلت بعدد من المصريين الوطنيين بالخارج وعرضت عليهم شراء ممتلكات الريان مقابل اموال المودعين ولكنهم تخوفوا فى البداية لاعتبارات عديدة .. وكان مطلبهم الاساسى والوحيد هو الا تعلن اسماؤهم قبل اتمام عملية الشراء بصفة نهائية لاننا مؤمنون ان هناك من يعمل لعدم نجاحنا ؟! .. ووافقت على هذا الشرط وطلبت منهم ارسال من يريدونه لمعاينة وتقدير الاصول والممتلكات بالداخل والخارج .. وهو ماحدث بالفعل عن طريق بعض الخبراء المثمنين والسماسرة الذين قدروا تلك الاملاك باكثر من ٢ مليار جنيه .

فريق عمل

وفى شهر مايو الماضى شكلنا فريق عمل لبحث اللمسات النهائية للصفقة والعرض ووضعنا كل الاحتمالات وتم تفويضى للقيام بهذا العمل .

واؤكد اننى لم ولن اسافر خارج مصر طوال فترة التفاوض سواء الماضية او المقبلة حتى اتمام الصفقة لعرض ماتوصلت اليه .. وبالتالى فلن اسافر لجلب الاموال وانما الاموال ستأتينى وللعلم فقد اتفقنا على قطع الصلة بيننا حتى يتحقق ذلك الامر وحتى لاتنكشف مطلقا لاحد .

وللهروب من المطب الذى كان يمكن لنا ان نقع فيه وهو لحظة وصول الاموال لمصر الى ماقبل كتابتها باسماء المودعين وهو مايعرض الاسماء للكشف عنها .. فقد اتفقنا بالفعل مع احد البنوك الاجنبية التى يوجد لها فرع فى مصر ولاتخضع لاشراف البنك المركزى المصرى على ان يتم التحويل

من خلالها من الخارج الى داخل البلاد وبما يكفل تأمين نفسى وتأمين اموال المشترين خاصة وكما قلت سابقا فان الاموال لن تأتى باسماء المودعين وانما ستأتى باسمى انا شخصيا وهى موجودة وتحت تصرفى لحظة اتمام الصفقة .

واحب ان اضيف اننا سنشترى ... سنشترى .. حتى ولو كان هناك ظلم على المشترين وجاءت الصفقة بازيد مما تستحق ؟!

مصلحة المودعين

□ قلت : لماذا

□ □ قال : من اجل مصلحة المودعين واسعاد ٣ ملايين مواطن وايضا كمال قلت لك من اجل اخراج الريان من السجن ..

□ قلت : ماهى الفائدة التى ستعود عليكم من ذلك .. وهل صحيح مايزدده البعض من ان الاتجاه الاسلامى يقف وراء هذه العملية ويريدون اخراج الريان واحراج الحكومة فى نفس الوقت باى ثمن وباى طريقة ؟!

□ □ من يقول ان الاتجاه الاسلامى وراء هذه العملية فهو ذو فكر محدود لان العملية سلوك وطنى صرف ولاتحمل اية اغراض سياسية .. ويكفينا النجاح الذى سنحصل عليه اذا تم حل المشكلة كفائدة كبرى لنا شخصيا .

□ قلت : ان مايعزز السؤال السابق انكم طرحتم رقم المليار ونصف دفعة واحدة ولم تقولوا مثلا مليار فى حين ان النيابة قدرت الاصول بما لايزيد عن ٣٣٨ مليون جنيه !! .

□ □ قال : لوكنا عرضنا اقل من المليار والنصف لكنا نعتبر فى نظر انفسنا لصوصا ومنتهزين للفرص .. وهو موقف لانرضاه لانفسنا لان الممتلكات تساوى اكثر من ذلك والوطنية لاتتفق مع اللصوصية وانتهاز الفرص .

□ قلت : اذا كان احمد الريان لايعلم شيئا عن هذا الاتفاق كما قلت فكيف وافق على عرضك بهذه السرعة وماهى الفائدة التى ستعود عليه ؟ وماهو مصدر الثقة التى كنت تتحدث بها مع المشترين وباسم من كنت تتحدث ؟

□ □ قال : كنت اتحدث معهم كمصرى يريد انهاء مشكلة طال أمدها هذا من ناحية ومن ناحية اخرى بصفتى مروجا لصفقة رابحة اقتصاديا بالنسبة للطرفين .. والريان وافق بسرعة على العرض لانه لايوجد شىء افضل من ذلك أمامه فالسجن فى انتظاره لامحالة مع ضياع امواله وممتلكاته بالداخل والخارج ؟! ولذلك فهو معى افضل لانه قد يجوز ان يخسر كل املاكه ولكنه فى النهاية سيكسب حريته وهى تساوى الكثير لرجل مثله .

قدرات الريان

□ يقولون ان هدفكم خروج الريان من السجن لخارج البلاد ووقتها ستتغير موازين كثيرة .

□ اولا انتم تهولون كثيرا من قدرات الريان .. فاللطمه التى اخذها اعتقد انها كافية لان يمضى بقية عمرة يمشى بجوار الحائط ثم ماذا سيفعل بعد ان يخرج من السجن .. لاشىء .. سوى ممارسة حياته بالطريقة التى يراها مناسبة ..

□ هل تلعبون بالوقت حتى يتم تقييم الاصول والممتلكات بالقيمة السوقية حاليا والتى هى اكبر بكثير مما قدرته النيابة وهيئة سوق المال ؟

□ □ اؤكد لك ان القيمة السوقية لاتهمنا حاليا ولاتدخل من قريب او بعيد فى العملية .. فنحن سندفع اموال المودعين بالكامل بصرف النظر عن القيمة السوقية الحالية .

□ سؤال اخير : ماهو مقدار العمولة التى ستحصل عليها من وراء هذه الصفقة ؟

□ □ ضحك كثيرا .. ثم قال .. عمولتى واتعابى اننى سأنجح فيما فشل فيه الاخرون .. وانني اقحمت نفسى فى مشكلة سيترتب عليها الكثير من الاستفزاز والمحاربة والتجريح .. وقد قبلت التحدى ودخلت المعركة ..

المصدر : السياسة
التاريخ : ٣ يونيو ١٩٩٠
المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

باقي ٧ أيام وتنتهي مهلة شركات الاموال لرد الحقوق

نائب رئيس هيئة سوق المال لـ «السياسة»

الذين لم يردوا مصيرهم النيابة والعقوبة

■ موقف الريان مختلف :
البراءة لو صدق في وعوده

■ لا نعترض على بيع الريان طالما سيرد كامل الحقوق

تفاصيل الشركات التي ردت الاموال والتي لم ترد



المصدر : السياسة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ يونيو ١٩٩٠

القاهرة ـ مكتب السياسة

باقي اسبوع وتنتهي المهلة المحددة لشركات توظيف الاموال لحسم موقفها.. ففي يوم ١٠ يونيو الحالي ـ كما قال فاروق فؤاد وكيل اول وزارة الاقتصاد لهيئة سوق المال ـ في تصريح خاص «بالسياسة» سوف توضع النقاط فوق الحروف بالنسبة لجميع الشركات.

قال اننا نفرق بين عدة شركات يتم التعامل معها.. مجموعة منها غير مطالبة برد اموال للمودعين وهي التي وفقت اوضاعها وغير مطالبة بالرد، او تلك الشركات التي باشرت بالرد فعلا.

اما المجموعة الثانية ، فهي مجموعة الشركات التي تخضع لقانون تلقي الاموال سواء عرضت قبل او بعد صدوره، ولم ترد او توفق فهي مطالبة بالرد.

وبحلول ١٠ يونيو الحالي كما يقول وكيل اول وزارة الاقتصاد سوف ينشأ وضع قانوني جديد، فاذا ردت الشركة اموال المودعين فليست هناك مشكلة، اما اذا كانت لم ترد او كانت قد عرضت الرد وتعثرت في تنفيذ برامج الرد ، فان هيئة سوق المال سوف تقوم بتبليغ النيابة بالوضع القانوني لهذه الشركات، حيث المادة ٢١ من القانون الخاص بتلقي الاموال توضح ان الذي امتنع عن الرد ام لم يرد كليا او جزئيا في المواعيد المحددة، فتلك جناية ويتم تبليغ النيابة عن الحالات التي تندرج تحتها ، حيث تتخذ النيابة حيالها لاجراءات القانونية التي تبدأ بالتحقيق في جريمة عدم الرد او الامتناع عنه ثم تقرر النيابة بعد ذلك احالة الدعوى الى المحكمة الجنائية المختصة لصدور حكم بالعقوبة.

وعن الموقف بالنسبة لشركة الريان يوم ١٠ يونيو الحالي قال فاروق فؤاد وكيل اول وزارة الاقتصاد لهيئة سوق المال، ان الشركة موقفها يختلف فامرها معروض امام القضاء ولا تزال امام الريان فرصة ذهبية للبراءة اذا اثبت حسن النية ورد اموال المودعين قبل صدور حكم نهائي ضده.

واكد فاروق فؤاد ان مشروع صفقة بيع الريان المطروح حاليا لا توجد عليه اية اعتراضات من هيئة سوق المال، فالهيئة بشكل عام ترحب باي اجراء او اتفاق من شانه اعادة كامل الحقوق لاصحاب الاموال ، فهذا هو الهدف الرئيسي للقانون وكذلك لهيئة سوق المال ، بالتالي فان اي عرض في هذا المجال بالضمانات الكافية لا يقابل الا بترحيب، فالهيئة في ظل بنود القانون ليس لها اي موقف عدائي من اية شركة او اي شخص بل العكس هو الصحيح تماما ، بدليل ان قانون تلقي الاموال يمنح كافة الفرص لاثبات حسن النية في رد اموال المودعين حتى قبل صدور حكم نهائي ولو بلحظات.

وعن غموض شخصية المشتري في صفقة بيع الريان وهل سيكون هو الريان نفسه ام اخرين، علق وكيل اول وزارة الاقتصاد لهيئة سوق المال في تصريحه الخاص بالسياسة مؤكدا ان شخصية المشتري لا تعنيهم من قريب او بعيد، لانها ليست محل اعتبار لديهم ، فما يهم هو ان تصل الحقوق لاصحابها كاملة كما حددتها المادة ١٨ من قانون تلقي الاموال وهي رد جميع الاموال المتلقاه.

كما علق فاروق فؤاد ايضا على ما يثار بشان ثمن صفقة بيع الريان البالغ ١٥٠٠ مليون جنيه، والذي يفوق بكثير الثمن الذي حدده البائع نفسه والذي هو ايضا من وجهة نظر اجهزة الحصر الرسمية مبالغ فيه، بقوله ان هذه مسائل نتركها تتضح من خلال مجريات المناقشات التي تجرى بين ادراة التحفظ في النيابة العامة وبين وكيل المشتري، حيث ستتضح الامور على المدى القريب ، حيث تتولى النيابة الان بحث الشروط مع مقدم العرض بما يضمن مصالح الطرفين.

والجدير بالذكر ان املاك الريان عبارة عن الاتي:

عمارة في شارع طلعت حرب، اخرى بشارع الخليفة المامون بمصر الجديدة، ثالثة بشارع الميرغني بمصر الجديدة، رابعة بروكسي ، برج الريان في الدقي، برج الريان بالمعادي، ثلاثة ابراج الريان في شارع فاطمة رشدي، المبنى الاداري للريان بالهرم، مقر شركة الريان بشارع الهرم، وعمارة خلف المريلاند بمصر الجديدة.

١٣٠ فدان مخازن للاخشاب والحديد بالكيلو ٢٦، ومخزن بجوار فلفلة بالهرم وآخر ببولاق الدكرور.

عدد ٩ سوبر ماركت ومنافذ لبيع اللحوم ، ٩ معارض للذهب، وعدد ٥ معارض لكتب التراث بالقاهرة والاسكندرية.

اراضي فضاء مساحتها ٥٣ فدانا بمدينة السلام ، ١٠ الاف متر مربع بالمعصرة، ٢٥٠٠ متر بحلوان، ٢٦٠٠ متر بشارع طلعت حرب، ٥ الاف متر امام فندق رامادا، ٤ الاف متر بجوار مطعم اندريا بالهرم، ٧٠٠٠ متر بالجيزة، ١٥٠٠ متر بالمقطم ٨٠ الف متر على البحيرات المرة بالاسماعيلية كانت معدة لاقامة مدينة سياحية.

قصر ابراهيم باشا بالمعادي ، قصر غيتة بالمنيل، قصر البدراوي بالدقي، ١٠ فيللات و ٥٠ فدانا اقيم عليها مصنع بلاط وطوب وورشة ، مخازن ومجزر الي ومصنع لحوم وورشة مركزية وعنابر بالكيلو ٢٦ طريق مصر اسكندرية الصحراوي و١٠ افدنة بطريق المنصورية بالجيزة، ٥ افدنة بجوار كوكي بارك بالهرم و٨٠ فدانا بالنوبارية.

ومن المنتظر بعد موافقة محكمة جنايات الجيزة على عرض البيع الذي قدمه محامي الريان، ان يتم دعوة الجمعية العمومية للمودعين خلال الاسابيع القادمة تمهيدا لتشكيل مجلس ادارة للشركة ليقوم بالتوقيع على عقد الوعد بالبيع، وخلال هذا الوقت يكون المحامي الذي ستشترى باسمه الاصول قد انتهى من عمل كتالوجات او الوصف التفصيلي لاصول الريان ، لتاتي بعد ذلك مرحلة تسليم كشوف وارقام حسابات المودعين والذي بدأت لجنة التحفظ في اعداده من الان لتسليمه للمحامي بعد انتهاء المفاوضات بينها وبينه.

الوضع النهائي

وقد انتهت مباحث الاموال العامة بوزارة الداخلية من انتهاء تقرير هام مفصل وشامل عن شركات تلقي الاموال وموقفها كاملا، وصنفت تلك الشركات التي وفقت اوضاعها ، والاخرى قامت برد اموال المودعين ، وكذلك الشركات التي لم ترد وهذا التقرير ستكون له اهمية كبيرة خصوصا في حسم الموقف يوم انتهاء المهلة المحددة للشركات يوم ١٠ يونيو الحالي.

وقد اوضح التقرير ان الشركات التي وفقت اوضاعها هي:

* شركة الشريف للتنمية الاقتصادية والتي يبلغ عدد المودعين فيها ١١٥٢٨٣ شخص، اودعوا ٩٨٣،٣٥٤،٩١٧ جنيه ، اي ما يقرب من مليار.
* شركة السعد للاستثمارات العقارية فيها ١٠٣٧٩ مودع اودعوا ١١٢ مليون جنيه و ٣١٨ الفا و ٧٣٤ جنيها.
* شركة السعد للتجارة والتنمية ، وبها ٢٦٩٩٤ مودع ، اودعوا ١٨٤ مليون جنيه و ٩٧٧ الف و ٣١٦ جنيها.
* السعد للاستثمار الصناعي وبها ٨٠٩١ مودع لهم ايداعات قيمتها ٩٦ مليون جنيه و ٢٥٧ الفا و ٢٦١ جنيها.
* شركة دار الوفاء والمملوكة لمحمد عبد المنعم شلبي ، وبها ١٦٥٩ مودع اودعوا ١١ مليون جنيه و ٧٠٥ الف و ٢٤٩ جنيها.
* الشركة التجارية الاسلامية وبها ٤٠٩٢ لهم ودائع قيمتها ٢٥ مليون جنيه و ٤٩٩ الف و ٢٥٩ جنيها.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : السياسة

التاريخ : ٣ يونيو ١٩٩٠

اما الشركات التي ردت اموال المودعين فهي:

* شركة مصر للكيماويات والدهانات ، ٧٠٠ مودع ، ٦ مليون جنيه.
* شركة سلطان للاستثمارات ، ٧٠ مودع ، مليون و ٣٥٢ ألف جنيه.
* شركة الهادي للاستثمار ، ٣٣ مودع ٩٨ الف جنيه.

وقال التقرير ان جهاز المدعي الاشتراكي يتولى التحقيق مع ٣٨ شركة قامت بتلقي الاموال من الجمهور من بينها ٦ شركات تم احالتها من قبل هيئة سوق المال الى جهاز المدعي الاشتراكي وهي:

* بدر للاستثمار وتوظيف الاموال المملوكة لمحمود سيد طاحون وبها ١٨٢٢٤ مودع، اودعوا ١٢٥ مليون جنيه و ١٣٠ ألفا و ٩٦٠ جنيها.
* الهدى مصر للاستثمار وتوظيف الاموال والمملوكة للاشقاء الثلاثة طارق وعاصم وخالد عبد المنعم ابو حسين ويبلغ عدد المودعين بها ٣٩٩٨٨ تبلغ ودائعهم ٣٦٤ مليون جنيه.
* الحجاز للاستثمار وتوظيف الاموال وهي مملوكة لاحمد عبيد عيسوى ومحمد احمد عليوة وبها ١٢ الف مودع اودعوا ٨٦ مليون جنيه و ٥١٢ الفا و ٩٦٤ جنيها.
* شركة نيو كايرو للخدمات المتطورة وهي مملوكة لمحمد شوقي منصور يوسف وبها ١٧١ مودع لهم ٣ مليون جنيه.
* الزهراء للاعلام العربي وهي مملوكة لاحمد رائف محمد وبها ٢٤٥ مودع لهم ١٢ مليون و ٢٥٣ الف جنيه.
* شركة المراكش وهي مملوكة للمهندس محمد كمال فهمي المراكشي وبها ٢٢١١ مودع لهم ١٣ مليون و ١٥٦ الف جنيه.

اما الشركات التي لم ترد فهي:

* شركة واليكو للاستثمار وتوظيف الاموال.
* شركة الفضل للاستثمار.
* شركة هنية العجوز.
* شركة الاخلاص للاستيراد والتصدير.
* الشركة المصرية السعودية (سينفادا).
* شركة اولاد زايد ملك لزايد محمد عبد العال.

كما حدد التقرير اربع شركات ثبت تلقيها اموالا من المودعين لكنها لم تقم باتخاذ اية ارجاءات نحو توفيق اوضاعها او التصفية وعدم اخطار الهيئة العامة لسوق المال بنشاطها وهذه الشركات هي الاربغة الاولى التي ذكرناها في قائمة الشركات التي لم ترد وهي:

* شركة دابي تست.
* شركة ميراش.
* شركة اولاد زايد.
* شركة هنية العجوز.

حيث قامت الادارة العامة لمباحث الاموال العامة بالتنسيق مع الهيئة العامة لسوق المال باحالة الشركات الاربع الى النيابة العامة.

اما الشركات الثلاث الباقية وهي الفضل وواليكو والمصرية السعودية فقد احيلت للنيابة بعد ان ثبت بوجود عجز كبير في موقفها المالي، وقد اصدر المستشار جمال شومان قرارا بالتحفظ على اصول وممتلكات الشركات السبع



المصدر : أكتوبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣ يونيو ١٩٩٠

إعادة أموال الريان: وهم أم خديعة؟

بودى أن أتفاءل مع كثير من المتفائلين الذين راحوا يتحدثون أخيرا بفرحة وأمل عن قرب استعادة مودعى الريان لأموالهم ، إلى درجة أن البعض - بعد حالة مريرة من اليأس والظلام - قد انتعشت مشاعرهم بقوة ، وراحوا يتساءلون فى جدل : هل الذين وضعوا أموالهم بالدولار سوف يستعيدونها بالدولار أو بالجنيه ؟ وكأنه خلاص ، قد تم حل كل المشاكل المعلقة واستعادة الأموال ، ولم يعد باقيا سوى : هل نردها لمن دفع بالدولار أو بالجنيه ؟ !

ربما كانت فصلا مكررا من مسرحية « سكة السلامة » التى تاه أبطالها فى الصحراء ، حتى فقدوا الأمل فى النجاة ، وراح كل منهم يدبر حاله ويستعيض الله فيما راح ، حتى أوشكت شمعة الأمل على الانطفاء ، وإذا ببعثة الإنقاذ تصل فتستعيد النفس البشرية طبيعتها وتلملم الغانية من جديد قصاصات العناوين التى سبق أن ألقت بها فى محاولة توبة لم يكتب لها أن تدوم طويلا !

قنبلة فى المحكمة : هذا صحيح ..

مفاجأة كبرى للمودعين : هذا أيضا صحيح ..

ولكننى أخشى - كما سبق أن اتهمت الصحافة من قبل - أن يقال إنها التى ساعدت وفرشت الأرض بالرمال إلى هذه الخديعة ، إذا حدث أن تكشف الأمر مستقبلا واتضح أنه خديعة ، دون أن نقول للمودعين احترسوا وحاذروا .. فالتفاؤل ربما كان جائزا ولكن كثيره مضر .. بل لعلى أقول : إن خير نصيحة يمكن أن تقال فى هذا الوقت بالذات أن يبقى المودعون على تشاؤمهم وحذرهم ، فإن انتهى الأمر إلى فرحة .. فخير وبركة ، وان انتهى إلى خديعة فلم تخسروا شيئا ..

ما الذى حدث ؟ وما الذى يجرى ؟

إن قصة الريان منذ بدايتها شهدت فصولا مثيرة وغامضة وإنسانية .. لعلنا لا ننسى من فصولها ومشاهدها فصل اجتماع العمالقة ، وفصل الادمان الذى أصاب أكبر النجوم والعمالقة ، ثم فصل الدراما الذى انتهى بموت الحاج فتحى ، ثم باقى الفصول والمشاهد الأخرى اعتبارا من دخول أحمد الريان السجن وعديد المحاولات التى جرت



معه للكشف عن خبايا أموال الضحايا من أرامل ويتامى وعائلات رتبت حياتها لتعيش على هذه الأموال .. محاولات بعد محاولات كان آخرها الزج بفضيلة الشيخ محمد متولى الشعراوى فى وساطة لم تفلح .. ثم أخيرا - وليس آخرا - يأتى هذا الفصل المثير الذى يغطى فى غموضه وإثارته على ما سبق من فصول .. فنحن أمام محام يقف فجأة ويعلن للمحكمة أن هناك مشتريا ، يرفض أن يكشف اسمه ، مستعد لأن يعوض ضحايا الريان ويدفع لهم حقوقهم ..

ويدوى الخبر فى ساحة المحكمة ، ويخرج من القاعة ليعتلى الصفحات الأولى فى الصحف ، فهناك ١٨٠ ألف أسرة أو مودع تلقفوا الخبر وقد دبت الحياة فيما مات داخلهم من آمال ، وكما يحدث فى أفلام السوبرمان والرجل الوطواط .. فقد راح الكثيرون منهم يصفقون لهذا الوطواط الخفى الذى هبط فجأة وسيدفع لهم كل أموالهم !

ولكن ..

ولأننى لست من الذين يكتفون بقراءة العناوين فى هذه القضايا التى يختلط فيها الخداع بحسن النوايا .. فقد لفت نظرى مايلى :

أولا :

لفت نظرى قول بعض الصحف بل أكثرها : إن المحكمة قبلت العرض الذى قال به المحامى .. وهذا قول غير دقيق .. لأن المحكمة لو كانت فعلا قد قبلت عرض المحامى لكان عليها أن توقف فورا إجراءات محاكمة الريان وهو ما لم تفعله .. وكل الذى فعلته المحكمة أنها « صرحت » للمحامى ببحث عرضه مع النيابة باعتبارها ممثلة المودعين وأصحاب الحقوق ، والتى تحت أيديها ممتلكات الريان ..

لم تقبل المحكمة العرض كما قيل ، وإنما صرحت ببحث العرض ..

وقد يكون الفارق بين الاثنين شكليا .. ولكنه فى مثل هذه القضايا هام ومفيد .

ثانيا :

لفت نظرى ، وهو المهم جدا جدا ، قول المحامى فى المحكمة إن المشترى الذى لم يفصح عن اسمه على استعداد أن يدفع ١٥٠٠ مليون جنيه كثمن لممتلكات الريان أو حقوق المودعين أيهما أكثر .. وخذوا بالكم من أيهما أكثر .

وكل الصحف بغير استثناء خرجت تكرر هذه المقولة على لسان المحامى ، وهذا الكلام معناه بوضوح شديد - وأرجو أن نتوقف بالتدقيق أمام هذا المعنى - أن صاحب العرض الخفى على استعداد لأن يدفع ثمنا لممتلكات الريان مبلغا حده الأدنى ١٥٠٠ مليون جنيه ، وحده الأقصى ١٨٠٠ مليون جنيه وهو المبلغ الذى قدرته النيابة لأموال



المودعين .

وإن كان ذلك فعلا ماقصده المحامى الذى يتحدث باسم المشترى المجهول فإننى أبادر فأقول : إن كان صاحب العرض قد عرض أن يدفع ١٥٠٠ مليون جنيه ، وهو كما يقول على استعداد أن يدفع أكثر إذا تبين أن حقوق المودعين تزيد على هذا المبلغ ، فإننى باسم المودعين

أقول : إن هؤلاء المودعين دون انتظار لأى أجل أو حصر على استعداد لقبول الـ ١٥٠٠ مليون جنيه فورا حتى ان كان ما دفعوه يزيد على ١٥٠٠ مليون جنيه ..

بل أكثر من ذلك أقول إن الحكومة نفسها على استعداد لقبول ١٥٠٠ مليون جنيه ثمنا لممتلكات الريان، على أن تقوم الحكومة بسداد ما قد يكون هناك للمودعين من فارق .

فهل يستطيع المحامى الممثل لأصحاب العرض أن ينفذ هذا الطلب الذى أقول به ؟

أنا شخصيا أرد نيابة عنه وأقول : أبدا لا يستطيع ..

لا يستطيع لأن الذى قال به فى المحكمة والذى نشرته الصحف شىء ، والذى ضمته الأوراق الرسمية بعرضه شىء آخر ..

لقد قال أمام المحكمة ونشرت الصحف أن المشترى على استعداد أن يدفع ١٥٠٠ مليون جنيه أو حقوق المودعين « أيهما أكثر » وأضع عشرة خطوط تحت أيهما أكثر ، أما ما قاله فى الورقة الرسمية التى تقدم بها إلى المحكمة فقد خلت تماما من « أيهما أكثر » .. وأظن أن من يفهم فى القانون والإجراءات يستطيع أن يميز ويفرق جيدا بين معنى ما قاله فى المحكمة شفويا ، وما قدمه كتابة ورسميا .

وحتى تكون الصورة واضحة تماما فإن نص عرضه هو على الوجه التالى :

السيد الأستاذ المستشار رئيس محكمة جنايات الجيزة

بعد التحية – يتشرف برفع هذا محمد رشاد نبيه المحامى .

الموضوع :

بخصوص عرض شراء ممتلكات شركات الريان وما هو مسجل بأسماء المتهمين الثلاثة الأول وكل ما تم التحفظ عليه بمعرفة مكتب النائب العام بمناسبة تحقيقات الجناية رقم ٩٠٧ لسنة ٨٢ جنايات الجيزة بما فى ذلك العقارات والمنقولات والأموال والذهب والأسهم الذى أثبته بمحضر جلسة ٢١ / ٥ / ١٩٩٠ فإننى أعيد تأكيد عرضى بالشروط الآتية :

أولاً : يحرر عقد وعد بالبيع بينى وبين من يجوز له التصرف قانونًا فى هذه الممتلكات بحيث يصبح العرض نافذًا كعقد بيع بتحقق الشروط التالية على أن يتضمن عقد الوعد بيانًا تفصيليا بهذه الممتلكات وبيان أسماء المودعين وحقوق كل منهم .

ثانيًا : أقبل الشراء على أساس دفع ١,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ (مليار وخمسمائة مليون جنيه مصرى) أو حقوق المودعين المقدم المتهمون للمحاكمة بسبب عدم ردها ، على أن يكون السداد بشيكات مقبولة الدفع باسم كل مودع والمبلغ المستحق له .
ثالثًا : يتم توقيع عقد الوعد بالبيع وتسلمى الكاتالوج الفنى المحدد لأوصاف كل الممتلكات وأسماء المودعين خلال خمسة أشهر من تاريخ العرض على الأكثر ..
رابعًا : تحرر وتسلم الشيكات المقبولة الدفع بأسماء المودعين كل حسب ما يستحقه فى مدة أقصاها خمسة أشهر من تاريخ تسلم العقد والكاتالوج وبيان أسماء المودعين .
خامسًا : أتحمل كافة المصروفات اللازمة لإعداد كاتالوج الممتلكات الذى سيتم بمعرفة المهندسين والمساحين والرسامين والفنيين الذين أختارهم دون تدخل مكتب التحفظ الذى يلتزم بتمكين هؤلاء من المعاينة وإجراء الدراسات والرسوم المطلوبة .
سادسًا : يصبح عقد البيع نافذا بتسليم الشيكات وبعد التحقق من صحة كونها مقبولة الدفع لدى البنوك الصادرة منها ووجود رصيد لها ، وأنها تحت ذمة أصحابها بحيث يحق لى التصرف فى الأملاك محل عقد الوعد تصرف الملاك دون حاجة إلى الرجوع إلى الملاك الأصليين .
سابعًا : يحق لى بتنفيذ البند السابق نقل ملكية ما أشاء من الأملاك المشتراة للغير دون رسوم باعتبار أننى أشترى لحساب آخرين تقتضى المصلحة عدم كشف أسمائهم الآن .

□□□

ولعلى بعد هذا النشر للعرض الرسمى الذى قدمه محامى المشترى الخفى أستطيع أن أقول :

١ - إن اختفاء عبارة أيهما أكثر لم تقع اعتباطًا فى العرض الرسمى ، بل إن ترديدها فى المحكمة وابتلاع الصحف طعم نشرها كان أمرًا مقصودا ، لأن معنى « أيهما أكثر » يعنى أن الـ ١٥٠٠ مليون جنيه المعروضة هى حد أدنى للثمن المعروض .. أما اختفاء عبارة « أيهما أكثر » من العرض الرسمى فيلغى تمامًا أى قيمة لرقم الـ ١٥٠٠ مليون جنيه المعروضة ويجهضها من أى معنى .. لأنه ما دام قد ذكر « أو حقوق المودعين » دون أن يكون هناك أى رباط بين قيمة هذه الحقوق والـ ١٥٠٠ مليون جنيه التى قال إنه يقبل الشراء بها ، يكون معنى ذلك أن الـ ١٥٠٠ مليون جنيه التى قالها لا قيمة لها على الاطلاق ، وأنه كان يمكنه أن يكتب بدلًا منها ٢٠٠٠ مليون أو ٣٠٠٠ مليون أو حتى ٥٠٠٠ مليون جنيه ، لأن الواقع أن الذى يعرض دفعه هو « حقوق المودعين » وليس الـ ١٥٠٠ أو الـ ٢٠٠٠ أو أى رقم يضعه وليس هناك هدف من ذكر رقم الـ ١٥٠٠ مليون سوى إسالة لعاب المودعين وتحريك مشاعرهم ، إذ كيف يمكن أن يعرض مشترٍ أن يدفع ١٥٠٠ مليون جنيه فيما قدرته النيابة بـ ٣٠٠ مليون ؟ !

٢ - وقد يقال إذن فما المانع من أن يكون المشترى قد عرض الشراء بقيمة الممتلكات أو حقوق المودعين ؟ ما المانع ما دام الهدف رد أموال المودعين ؟



المصدر : أكتوبر

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٣ يونيو ١٩٩٠

وأقول : إذن فالعملية أكبر من الشراء .. أو لعلها ليست شراء أو بيعا .. العملية مقصود بها إعادة تقويم أصول الريان ، وإعادة جرد حقوق المودعين ، ولكن عن طريق جديد ..

فبحسب تقرير النيابة العامة وبعد فترة طويلة استغرقتها فى حصر ممتلكات الريان انتهت إلى هذه الأرقام :

- إجمالى ودائع المستثمرين : ١,٨ مليار جنيه .
- مبالغ تم صرفها للمودعين تحت حساب الأرباح : ٢٦٢ مليون جنيه .
- إجمالى أصول الريان : ٣٣٨ مليون جنيه .
- أرصدة دائنة للريان : ٢٩,٥ مليون جنيه .
- صافى عجز فى أصول الشركة عن قيمة الودائع : ١٢٣٥ مليون جنيه .

وبحسب العرض المقدم من « الرجل الخفى » الذى يعرض الشراء يتعين : إعادة تقييم أصول الريان ، والنيابة تقدرها بـ ٣٣٨ مليون جنيه .. فهل سيقبلها المشترى على هذه القيمة أو سيحاول رفعها ؟

ثم .. إعادة حصر أموال المودعين : وقد قدرتها النيابة بـ ١٨٠٠ مليون جنيه .. فهل سيقبلها المشترى على هذه القيمة أو سيحاول خفضها ؟

إن كانت المحاولة لرفع قيمة الأصول ، وخفض قيمة أموال المودعين ، فأظن أننا سوف نكون أمام هدف واضح ..

هدف لا يقصد بيعًا أو شراء .. وإنما يقصد أشياء أخرى ، منها مثلا إطالة مدة التقاضى ، ومنها أيضا إشراك النيابة مع المحامى فى إعادة حصر وتقدير أصول الريان وحقوق مودعيه ، بحيث يصل المحامى من خلال هذه العملية إلى ماقد يوحى بأن قيمة الأصول قريبة من قيمة الحقوق ، ومادام الأمر كذلك فلماذا إذن محاكمة الريان ؟ ولماذا إذن كانت القضية من البداية ؟ وقد نكتشف فى ذلك الوقت أن المشترى الخفى قد سحب عرضه وأن الأمر كله كان لعبة كبرى من ألعاب الريان نفسه .

ومع ذلك فإن فصول الرواية لم تنته ..

وما زلت على استعداد لإلغاء كل شكوكى إذا أعاد المحامى عرضه الرسمى وضمنه عبارة « أيها أكثر » التى قالها فى المحكمة ولم يقلها فى عرضه الرسمى ..

ومازلت على استعداد لأن أصدق وجود المشترى الخفى برغم كثير من الملابسات التى تلغى هذا الوجود .. ولعلى هنا أردد ما قاله الإمام الصوفى الكبير ابو حازم : لا أعرف شكا لايقين فيه .. أشبه بيقين لاشك فيه .. من هذا الذى نحن فيه ...

ربما .. وإن غدا لناظره قريب ..

صلاح منتصر



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣ يونيو ١٩٩٠

إنذار لشركات السعد

تخلفت ٣ شهور عن تقديم مركزها المالى

١٧ يوليو آخر مهلة للشريف

رد الصكوك بالنقد الأجنبى

كتب - عبد الله نصار وإسماعيل بدر

أنذرت هيئة سوق المال شركات السعد لتخلفها عن تقديم مركزها المالى لتوضح لاصحاب الصكوك خسائرها وأرباحها .

تم التنبيه على مراقبى الحسابات بالشركة بالالتزام بتقديم المركز المالى بسرعة حيث انتهت المهلة المحددة يوم ٢٧ مارس .

وتحدد الموعد حتى ١٧ يوليو بشركة الشريف للتنمية الاقتصادية لتقديم مركزها المالى .. وسيتم إلزام كل الشركات التى وفقت أوضاعها برد الصكوك بالنقد الاجنبى بنفس العملة وعدم اللجوء لصرفها بما يعادلها بالعملة المصرية .

قال عبد الحميد إبراهيم رئيس قطاع عمليات السوق بهيئة سوق المال أن القانون يقضى بأن تتقدم الشركات التى وفقت أوضاعها بمركزها المالى بعد ٦ شهور من تاريخ قيدها فى سجل شركات تلقى الاموال .. لتحديد الارباح ونصيب حملة الصكوك .

وتصدر الصكوك بكل رصيد المودع .. وما تم صرفه حتى ٣١ ديسمبر ٨٧ غير قابل للاسترداد .. وتضاف المبالغ التى لم يتم صرفها إلى قيمة الصكوك .. وتعتبر المبالغ أو السلف التى صرفت من أول يناير حتى ١٠ يونيو ٨٨ .. تاريخ صدور القانون

- تعتبر مبالغ تحت التسوية حتى إعداد ميزانية الشركة .

وبالنسبة لصكوك الاستثمار سيحصل حملتها على نصيبهم من الارباح منذ ١٠ يونيو ٨٨ حتى لو تم صرف قيمة الصكوك .

وحدد مجلس إدارة هيئة سوق المال ٣١ ديسمبر ٨٧ كموعد فاصل للمبالغ التى لايمكن إستردادها للشركات لان هذه الشركات لم تعد حسابات ختامية يتم بمقتضاها تسوية هذه المبالغ .. وهذا خطأ لايتحمله المودع .. وعلى الشركات ألا تخصم هذه المبالغ لاعترافها بالارباح .

وقال إن الارباح التى لم تصرف منذ عام ١٩٨٨ وحتى تاريخ توفيق الاوضاع يتم تحديدها وتوزيعها على أصحاب الصكوك بعد إعداد المراكز المالية الافتتاحية وإعتمادها .

وفى حالة عدم صرف قيمة الصك لصاحبه تظل هذه القيمة بخزينة الشركة لصالح المودع ليصرفها فى أى وقت .. وتم تشكيل مجموعة خبراء بهيئة سوق المال لبحث شكاوى المودعين .

وقال عبد الحميد إبراهيم أن صكوك النقد الاجنبى تصدر وتسترد بالنقد الاجنبى وعلى الشركات أن تلتزم بذلك وإلا تعرضت للعقوبات المنصوص عليها فى القانون وتتدرج من التنبيه وحتى تصفية الشركة .



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤ يونيو ١٩٩٠



يوم السبت القادم تنتهى الفترة القانونية لسداد حقوق المودعين فى شركات توظيف الأموال ، التى لم توفق اوضاعها .. والتى تم إحالتها إلى النيابة او جهاز المدعى الاشتراكى .. فالقانون ١٤٦ لسنة ٨٨ والخاص بالشركات العاملة فى تلقى الأموال .. قد حدد يوم ٩ يونيه ١٩٩٠ على انه آخر مهلة قانونية لرد جميع أموال المودعين فى شركات توظيف الأموال .

وطبقاً لآخر حصر قامت به هيئة سوق المال .. نجد ان عدد الشركات انخفض إلى ٩٥ شركة .. بعد استبعاد ٩ شركات ثبت من خلال الفحص انها لم تتلق اموالاً .. وادمجت شركات اخرى صغيرة فى الشركات الام بعد توفيق اوضاعها كالشريف والسعد .

وهناك ٦ شركات فقط هى التى قامت بتوفيق اوضاعها واصدرت صكوكا للاستثمار مقابل الاموال التى تلقتها من المودعين .. وهذه الصكوك تتيح لأصحابها حق المشاركة فى الارباح حتى تاريخ استحقاقها وهو ما يحدده المركز المالى المعتمد .. وتبلغ إجمالى اموال الشركات مليارا و٣٦٩ مليون جنيه ويبلغ عدد المودعين لديها ١٦٦ الفا و٤٩٨ مودعاً .. وتضم هذه الشركات ثلاثاً للسعد ، والشركة التجارية الإسلامية وشركة دار الوفاء والشريف للتنمية الاقتصادية .

وسوف تنتهى هذه الشركات من رد كافة الاموال فى موعد غايته ٤ سنوات من تاريخ قيد الشركة بسجل الهيئة التى تقوم بمتابعة برامج الصكوك وتصحيح الاخطاء الناتجة عند التطبيق .. بعد ان تستدعى الهيئة اصحاب هذه الشركات وتنذرهم بالتصحيح وتصويب الاخطاء .

وعلى ضوء ذلك قامت ١٣ شركة اعلنت عن رغبتها فى رد الاموال التى سبق ان تلقتها بتقديم برامج زمنية تنتهى فى ٩ يونيه .. يبلغ عدد المودعين لدى هذه الشركات ٣ الاف و٥٣٥ مودعاً حجم إيداعاتهم ٢٨ مليون جنيه .. انتهت ٥ شركات من تنفيذ برامجها فى سداد حقوق المودعين :

١ - دلتا للاستثمار وتوظيف الاموال وقامت برد ٤ ملايين و٦٠٠ الف جنيه و٦٥٠ الفا و٥١٧ دولاراً هى قيمة إيداعات ٨٧٥ مودعاً .

٢ - الفتح الإسلامى للتجارة والاستثمار وردت مليونين و٩٣٤ الفا و٩٣٠ جنيها لـ ٣٠٧ مودعين .

٣ - الهادى للتجارة والمقاولات وردت ٩٤ الف جنيه لـ ٣٣ مودعا .

٤ - شركة مصر للكيماويات والدهانات ولديها ٦٩٨ مودعا يبلغ حجم إيداعاتهم ٥ ملايين و٩٠٣ الاف و١٦٦ جنيهاً .

٥ - سلطان للاستثمار ردت مليونا و٣٥٢ الف جنيه لحوالى ٧٠ مودعا وقد ردت هذه الشركة الاموال عن طريق إدارة التحفظ بالمدعى الاشتراكى .

اما التسع شركات الاخرى قد تم إحالة ٣ شركات منها للنيابة لعدم التزام اصحابها ببرامج رد الاموال .. وهذه الشركات هى :

١ - مشروع الارنب والرومى

٢ - مؤسسة واليكو للاستثمار « مجدى والى »

٣ - الانوار للمعاملات الإسلامية

بينما تقوم الست شركات الاخرى بالرد طبقاً للبرامج المعلنة وهى خاضعة لمراقبة هيئة سوق المال . التى اتخذت عدة إجراءات سهلت على هذه الشركات عمليات الرد العينى فى حالة عدم تيسر الرد النقدى .. وفى إطار البرنامج المتكامل لرد جميع الأموال لكافة المودعين إعمالاً لقاعدة المساواة فى الرد بين جميع المودعين فى كل الدفعات التى يتضمنها البرنامج . ولا يتم ذلك إلا بموافقة المودع نفسه على استرداد مستحقاته عينيا ، واشترطت الهيئة ايضا إنه إذا لم يتقدم احد من اصحاب المبالغ المستحقة لاستلامها حسب مواعيد البرامج الزمنية المحددة .. فعلى الشركة ان تودع اموالهم باسمائهم فى احد البنوك العاملة فى مصر وتكون قابلة للصرف فوراً .

وقد ردت هذه الشركات حوالى ٨٠٪ من اموال المودعين .

اما باقى الشركات فقد احالت هيئة سوق المال ٤٣ شركة وشخصاً إلى المدعى الاشتراكى بعضها تم فرض الحراسة



والتحفظ عليه لعدم جدية اصحابها فى توفيق اوضاعهم او لعدم التزام اصحابها برد الاموال .. وبعضها الاخر يتم التحقيق معها الآن من بينها ٦ شركات كبرى هى : الهدى مصر «طارق ابو حسين» وبدر للاستثمار «محمود طاحون» ومكتب المراكشى «محمد المراكشى» والزهراء للاعلام «احمد رائف» والحجاز للتنمية «احمد عبيد عيسوى» ونيو كايرو ..

وهذه الشركات تمثل الثلث فى حجم اموال كل مشروعات توظيف الاموال والتى تبلغ ٦٠٦ ملايين من الجنيهات وعدد المودعين بها ٧٢ الفا و٧٨٥ مودعاً .

ويقوم الجهاز حالياً بمراقبة سداد اموال المودعين .. وقد طلب المستشار عبد السلام حامد المدعى الاشتراكى سرعة الانتهاء من عمليات الرد على ان يكون بذات العملات و تحت إلحاح الحاجة اضطر عدد كبير من المودعين إلى شراء بضاعة بازيد من اسعارها فى السوق بنسبة ١٠٠٪ خاصة فى شركة الهدى مصر وبدر للاستثمار ..

ولم تكتف هذه الشركات بذلك بل دابت على التلاعب لتحويل موديعها إلى شركات موصين إلا ان الاعيبهم باءت بالفشل لتصدى المسئولين وردت الهدى مصر حتى الآن حوالى ٢٥٪ من الأموال. وردت بدر ٣٧٪ والحجاز ١٢٪ .. ويراعى عند الرد ان الارباح التى صرفت قبل ٣١ ديسمبر ٨٧ لا تحتسب ولا تخصم من المبالغ المستحقة .. اما التى صرفت فى اول يناير ٨٨ وحتى تاريخ صدور القانون فى ١٠ يونيه فإحتسابها او خصمها يتوقف على الموقف النهائى للشركة من الربح او الخسارة .. اما ما صرف من اصل راس المال !! فيخصم !! .

اما باقى الشركات وعددها ٣٢ شركة فقد احالتها هيئة سوق المال إلى نيابة الشئون المالية والتجارية

وقد شكلت النيابة لجنة تكونت من المحاسبين القانونيين وخبراء من الجهاز المركزى للمحاسبات ووزارة الاقتصاد والبنك المركزى .. لبيان حجم الأموال التى تلقتها الشركات ومجالات استثمارها وبيان المخالفات التى ارتكبها اصحابها لاحكام القوانين الاقتصادية .(تلقى الاموال والبنوك والرقابة على النقد والشركات المساهمة) وإذا ثبت ضدهم اى من المخالفات يتم إحالتهم إلى محكمة الجنايات لاعمال شانها وتوقيع العقوبات المقررة وتقضى بالسجن لمدة ١٥ سنة وبغرامة لا تقل عن مائة الف جنيه ولا تزيد على مثل ما تلقاه من اموال ورد جميع الاموال التى تلقاها ..

وطبقاً للقانون فإن الدعوى الجنائية تنقضى كما قال الدكتور محمد حسن فج النور رئيس هيئة سوق المال إذا بادر المتهم برد الاموال المستحقة عليه اثناء التحقيقات .. وإذا حدث ولم تتمكن الشركات من رد الاموال اثناء التحقيقات واحيلت الشركة للمحكمة الجنائية .. فللمحكمة ان تعفى هذه الشركات من العقوبة إذا حصل الرد قبل صدور حكم نهائى فى الدعوى ومن هنا يتضح ان مدة الرد مفتوحة إلى مابعد ٩ يونيه حتى اثناء نظر الدعوى فى المحكمة بشرط ثبوت جدية اصحاب الشركات بالرد .. وهو مايتبع الآن مع اصحاب شركة الريان .. فالدعوى منظورة امام المحكمة .. ولكن إذا ثبت جدية العرض المقدم من المجهولين الذين سوف يسددون جميع مستحقات المودعين بالريان .. فالمحكمة ان توقف نظر الدعوى .. فمشكلة الريان لوحدها تشكل حوالى ٤٠٪ من حجم اموال المودعين فى كل الشركات إذ يبلغ عدد المودعين ١٧٠ الف مودع جملة إيداعاتهم مليار و٧٥٣ مليون دولار .

وعلمت «روز اليوسف» ان هناك نية او توصية سوف تتقدم بها اللجنة المشكلة لبحث معوقات الشركات الجادة لإعطائها مهلة جديدة للرد .. وإذا رفضت التوصية فسيتم التحفظ على هذه الشركات تمهيداً لإحالتها إلى محكمة القيم لفرض الحراسة .

ومن الواضح حتى الآن ان التحفظ على هذه الشركات سيستمر فى حالة عدم رد الاموال ولحين الانتهاء من المحاكمات وتوقيع العقوبات وصدور الحكم . وهنا سوف تقوم إدارة التحفظ ببيع اصول الشركات بمعرفتها وسداد حقوق المودعين على طريقة قسمة الغرماء !

وفى ١٠ يونيه القادم ستقوم هيئة سوق المال باتخاذ الإجراءات القانونية. كما يقول د . محمد حسن فج النور ضد جميع الشركات التى لم تلتزم بالرد سواء الجادة منها او غيرها وإذا ثبت للهيئة انها تقوم بالرد بعد ذلك فسوف تبلغ الهيئة النيابة ..

جمال طايع



الريان :

سوف أرحل للخارج فور الإفراج عني !

بعد ان دخل عرض بيع اصول الريان مجال التنفيذ بدات المراوغات في تنفيذه .. اولى هذه المراوغات عندما بدات مناقشة بنود اتفاق عقد الصفقة بين النيابة وبين رشاد نبيه ممثل المشترين .. حيث طالب المحامي بحساب قيمة إيداعات المودعين بالعملة الصعبة بالشركة طبقا لسعر قيمة الدولار سنة الإيداع وليس بقيمة او ما يعادله الآن .

وعلل المحامي ذلك بان قيمة الدولار تضاعفت عدة مرات خلال السنوات الخمس الاخيرة وهذا يعني ان المبلغ الذي سيتم رده في هذه الحالة ضعف ما اودعه المودع اساسا بالشركة ..

وهناك جانب آخر من بنود الاتفاق في الصفقة مازال محل خلاف حتى الآن بين النيابة وممثل المشترين ولم يتم حسمه بعد وتتمثل في طلب المحامي ممثل المشترين خصم ارباح الاعوام الاخيرة التي حصل عليها المودعون من اصل راس المال المودع اساسا بالشركة .. على افتراض ان نسبة الارباح التي صرفت تقيم على اعتبارها نسبة خسارة وليست ارباحا حققتها الشركة .. وبدلاً من ان تضاف إلى رصيد المودع تخصم من اصل رصيده !

واثناء جلسة المحاكمة يوم الاثنين الماضي هاجم رشاد نبيه محامي الريان احمد الريان عندما اراد ان يتحدث إلى المحكمة وعلى اثر ذلك صمت تماما احمد الريان ولم ينطق امام تهديد محاميه .

● وسالت احمد الريان بعد انتهاء الجلسة : ماذا كنت تريد ان تقوله للمحكمة ؟!

ـ قال : كنت عاوز اؤكد إننا جادون في اتخاذ الخطوات السريعة لإتمام العرض لشراء الممتلكات واننا لسنا نساوم لكسب الوقت كما يظن البعض .. فانا محبوس سواء تم تاجيل القضية او صدر حكم فيها حتى يتم تنفيذ الصفقة .. وللعلم فسوف نقدم مفاجات في المحكمة الجلسة القادمة !

● وماذا تتضمن هذه المفاجاة إذن ؟

ـ نحن لا نريد ان نحرق كل اوراقنا .. ولكن المفاجاة سوف تتضمن تقديم مايثبت للمحكمة واعضاء النيابة ان العرض جاد تماما .. حيث بدانا بالفعل في إعداد شيكات باسماء المودعين. وينتظر ان يبلغ عددها حوالى ٢٠ الف شيك حتى موعد الجلسة القادمة .

● وهل سوف تخصمون الارباح عند رد الاموال للمودعين ؟!

ـ قال : هذه المسالة مازالت محل نقاش حتى الآن .. ولكن بالطبع سوف تخصم ارباح العامين الاخرين على الاقل على اعتبار ان الشركة منيت بالخسائر نتيجة للظروف الصعبة التي مرت والتي انتهت بالتحفظ على اصولها في نوفمبر ١٩٨٨ .

● ولو تمت الصفقة تعتقد انه سيتم الإفراج عنك ؟!

ـ انا لا اعتقد ولكني متاكد من ذلك تماما طبقا لنص القانون نفسه .. وماذا تريد مني الحكومة إذا عادت اموال المودعين ؟ وماذا تستفيد من حبسي ؟ كما ان من ضمن شروط تقديم العرض والموافقة عليه هو إبراء ذمتي في حالة ما إذا سددت اموال المودعين .

● إذن ماذا ستفعل لو تم الإفراج عنك ؟

ـ الواقع انه لم يعد لي مكان في بلدي بعد ذلك .. ولابد ان ارحل للخارج ولكن إلى اين ؟! انا شخصيا لا اعلم حتى الآن ؟! ولكن يصبح من الصعب عليّ ان اعيش في مصر بعد ما اثير حوالي ! ■

يوسف هلال



المصدر : روز اليوسف

التاريخ : ٤ يونيو ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الريان ٩٠

عبد القادر شهيب

من بين التصريحات الغزيرة الآن لمحامى الريان محمد رشاد نبيه ومندوب أصحاب العرض بشراء أملاكه ، تصريح لابد أن يلفت الانتباه بشدة .

يقول التصريح الذى تنشره روز اليوسف هذا العدد :

(أنا لم اتصل بالمشترين منذ ان قدمت عرضهم فى المحكمة حتى لا يعرف احد اسماءهم قبل ان تتم الصفقة) .

إلى هذا الحد بلغ الحرص على إخفاء اسماء المشترين الآن ؟! إلى هذا المدى وصل الإمعان فى السرية ؟!

لا يعنى ذلك سوى واحد من امرين :

إما ان الصفقة غير جادة او بالاصح غير حقيقية مثل الحمل الكاذب ولا يوجد مشترون ولا بائعون .

وإما ان الصفقة جادة بالفعل ولكن المشترين يتعمدون عدم إعلان اسمائهم خشية الا تتم هذه الصفقة لاقتناعهم بانهم مشترون غير مرغوب فيهم من قبل البائع او من يفرض الحراسة عليه او من الدولة .

وكلا الامرين احلاهما مُر لنا جميعاً .. المودعون .. والدولة ..

فإذا كانت الصفقة غير جادة فستكون الصدمة هذه المرة للمودعين اقسى واشد .. فهى مثل صدمة الغريق الذى يتبدد له امل فى النجاة كان قد ظهر فجاة !

اما إذا كانت الصفقة جادة فسوف نفاجا كلنا بما فينا المودعون بصدمة اخرى .

قد نفاجا بان املاكنا قد وقعت فى يد من لا نحب ان تقع فى ايديهم .. او وقعت فى يد من يسعى لفرض احتكاره على انشطة اقتصادية لنا او لتحقيق اهداف سياسية لم يفلح اصحابها بالإرهاب فى تحقيقها فاستعانوا على ذلك بالحيلة .

ولعلنا لم ننس بعد ما فعلته الشريرة (آبى) فى المسلسل الشهير (نوتس لاندنج) حينما اشترت نصيب شركائها باسم مستعار !

وقد يفاجا المودعون بانهم مضطرون للتنازل عن جزء كبير من اموالهم والقبول بالقليل المتبقى منها .. وهم الآن بعد انتظار تجاوز السنتين قد يرحبون بذلك تطبيقاً للحكمة القديمة : بعض الشىء خير من لا شىء !

وربما لذلك بدات محاولات وكيل المشترين الآن ، وهو فى نفس الوقت وكيل البائع ، بخصم نسبة من الودائع تصل إلى الثلثين بحجة انها خسائر يجب ان يتحملها المودعون ، او ارباح حصلوا عليها بطريق الخطا ، او بحجة ان اسعار النقد الاجنبى الذى اودعوه كانت فى تواريخ الإيداع اقل منها الآن .

والغريب ، ورغم كل ذلك ، فإننا نتعامل مع الريان عام ٩٠ بنفس الطريقة التى تعاملنا بها معه منذ سنوات .. إفراط شديد فى حسن النية .. بل والتبارى فى إثبات النية الحسنة .. واللهث وراء وكيله نتابع تصريحاته ونستجديه المزيد منها .

وكاننا لم نستفد شيئاً من تجربتنا مع اصحاب توظيف الاموال وعلى راسهم الريان .. وهى تجربة كان طابعها المميز الخداع .

فهل صار مكتوباً علينا ان نلدغ من نفس الجُحر مرتين وثلاثاً ، ام اننا يمكن ان ننقذ انفسنا قبل فوات الاوان وقليل من الانتباه والشك يُصلح الامور !■

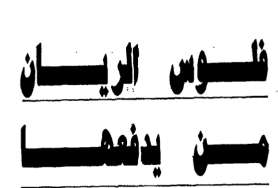


المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤ يونيو ١٩٩٠





فلوس الريان من يدفعها ؟

مازال الغموض يكتنف العرض المفاجأة الذى قدمه احد المحامين لشراء اصول الريان مقابل تسديد اموال المودعين .. وهذا الغموض بالذات هو الذى يعكر صفو التفاؤل الذى بدا يشعر به المودعون الآن خوفاً من ان يكون العرض غير جاد .

فقد تعددت وتضاربت التكهنات حول اصحاب العرض بشراء اصول الريان .
بعض المصادر تؤكد ان وراء هذا العرض مجموعة تتعدى خمسة اشخاص تربطهم صلة كبيرة باحمد الريان .

إبراهيم خليل

وعن طريقهم تمكن من تهريب اموال كبيرة له للخارج .

وارجعت المصادر تقديم العرض فى هذا الوقت إلى استنفاد الاعيب الريان وتاكده من بقائه فى السجن واستنفاد كل مناورات تاجيل المحاكمة .

وتقول مصادر اخرى إن وراء هذا العرض مؤسسة الراجحى ووكلائها فى مصر وان النوايا الخيرية لهذه المؤسسة هى التى تكمن وراء هذا العرض .

وتفيد مصادر محامى اولاد فايد انهم وراء هذا العرض على الرغم من ان اصول الريان فى مجموعها لا تساوى اكثر من مليار جنيه مصرى باسعار السوق فى هذه الايام . ولكن الفارق سيكون دعاية سياسية واقتصادية لهم يقومون باستثمارها امام المودعين .

وترى مصادر اخرى ان وراء هذا العرض مجموعة من كبار الاثرياء المصريين الذين يعملون فى الدول العربية وفى تجارة العملة ويمتلكون سيولة كبيرة من الاموال وانهم اتفقوا مع بعضهم عن طريق احد المحامين لشراء اصول الريان واستثمارها بما يحقق عائداً اكبر . وتؤكد هذه المصادر

ان هؤلاء يمتلكون خطة محددة لاستثمار هذه الاصول بعد شرائها .

ويقول رشاد نبيه المحامى الذى قدم مشروع شراء اصول الريان إنه هو صاحب قرار الاتصال بالمشترين الذين هم مجموعة والاموال ستاتى من حسابات مصريين بالخارج .

ونفى المحامى مقدم العرض ان يكون عثمان احمد عثمان او المصريون الموجودون بالسعودية على صلة بالعرض المقدم بشراء اصول الريان ويقول : اما الإخوان المسلمين فانا مكروه من قيادتهم والريائهم لان لى وجهة نظر سياسية معينة رغم ان اعمامى كلهم من الإخوان المسلمين وكان لى ارتباط سابق بالإخوان فى عام ٦٩

عندما رشحت نفسى تحت شعاراتهم فى انتخابات نقابة المحامين .

ورشاد نبيه المحامى مقدم عرض شراء اصول الريان يبلغ من العمر ٥٥ عاما وعمل قبل اشتغاله بالمحاماة موظفا لمدة عامين فى إحدى المحاكم . وسافر من مصر عام ٧١ ليعمل بالمحاماة فى مكتب بدر العجيل بالكويت لمدة ثلاث سنوات .



المصدر : روز اليوسف
التاريخ : ٤ يونيو ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وعن بداية ارتباطه بالريان قال رشاد نبيه المحامي : قبل ازمة الريان تقابلت معه لمدة اسبوعين في مقر الشركة بالهرم وطلب مني ان اكون مستشارا له ولم اوافق لان بطبيعي احب ان اكون مسيطرا على كل شيء بينما هو اراد ان اكون مستشارا لما يريد هو !

والذى رشحني للعمل مع الريان صديق عمري المرحوم مصطفى شردى .

وحدث ذلك قبل صدور قانون تلقى الاموال بستة شهور

اما السعد فهو لا يحبني لانه نشر إعلانات في جريدة الوفد بنصف مليون جنيه وبعد ذلك حاول تاجيل السداد وأراد ان يسدد بمعدل خمسة آلاف جنيه في الشهر وعندما تقابلت معه بالجريدة فرضت عليه ان يدفع خمسين الف جنيه كل شهر وإلا اتخذت ما ارى من إجراءات قانونية ومنها الحجز على حساباته في البنوك واكد له مستشاره القانوني قدرتي على ذلك فاضطر ان يسدد بمعدل خمسين الفاً كل شهر .

ويضيف المحامي مقدم العرض : بعد ذلك لم يعد لي صلة بالريان إطلاقا والذى اوجد الصلة هم الزملاء المحامون الموكلون في القضية للاستعانة بي في الدفوع الدستورية ولم يكن احد يعلم انني في هذا الوقت اقوم بالاتصالات لشراء اصول الريان

ويؤكد المحامي ان المحكمة هي التي ستحدد طريقة رد اموال المودعين وستدخل أموال المشترين إلى مصر دفعة واحدة حتى يكون عقد البيع بقوة القانون



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ يونيو ١٩٩٠

السلطات الرقابية على شركات تلقى الأموال لاستثمارها

تناول القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ باصدار قانون الشركات العاملة في مجال تلقى الأموال لاستثمارها ولائحته التنفيذية أحكام السلطات الرقابية على شركات تلقى الاموال التى تهدف الى حماية المودعين ، ومساندة الشركات في مباشرة أعمالها وتدعيم الاقتصاد القومي .. بعد أن غابت الرقابة الفعالة على تصرفات هذه الشركات سواء من قبل المودعين الذين جروا وراء الكسب الزائف وتركوا الأوعية الادخارية الشرعية ، والأجهزة الحكومية التى تركت هذه الشركات تباشر أعمالها غير الشرعية لعدة سنوات مليئة بالمخالفات المالية الجسيمة .

سلطات الهيئة العامة لسوق المال :

وزير الاقتصاد خلع القانون ولائحته التنفيذية سلطات واسعة على الهيئة العامة لسوق المال باعتبارها الجهاز الرئاسي ـ في الرقابة على شركات تلقى الأموال لاستثمارها في التأسيس ومزاولة النشاط وتوزيع الارباح وتعيين عناصر ادارة الشركات .

نصت المادة الثالثة من القانون على ان « يصدر مجلس ادارة الهيئة قراره بقبول أو رفض طلبى التاسيس والقيد خلال ستين يوما من تاريخ تقديم الاوراق مستوفاة ، ويرفض الطلب اذا كانت هناك مخالفة لأحكام هذا القانون أو لائحته التنفيذية او غير ذلك من القوانين او اللوائح او كان من أغراض الشركة او النشاط الذى تقوم به ما يتعارض مع النظام العام والاداب ، اولا يتفق والمصلحة الاقتصادية العامة والامن القومي ، ويكون قرار المجلس بالرفض مسببا ويجوز التظلم منه امام الوزير . وتنشر قرارات الموافقة والتاسيس والقيد بالوقائع المصرية

وقضت المادة الرابعة من القانون بأنه « اذا دخل في تكوين راسمال الشركة عند تأسيسها او زيادة راسمالها ، او الاندماج فيها حصص عينيه مادية او معنوية ، وسواء كانت هذه الحصة مقدمة من جميع المؤسسين او المكتتبين او الشركاء او بعضهم ، ويجب على المؤسسين او على مجلس الادارة حسب الاحوال ان يطلب الى الهيئة التحقق مما اذا كانت الحصة قد قدرت تقديرا صحيحا ، وتختص بهذا التقدير لجنة يشكلها رئيس مجلس ادارة الهيئة طبقا لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ، ولذوى الشأن التظلم من هذا التقدير امام لجنة يصدر بتشكيلها قرار من الوزير ، وذلك في المواعيد وطبقا للاجراءات التى تحددها اللائحة التنفيذية ، ويكون قرار اللجنة بتقدير الحصص المذكورة نهائيا ، تلتزم الجمعية التاسيسية او الجمعية العامة للشركة»

نصت المادة الثانية عشرة من القانون على انه « يجوز لمجلس ادارة الهيئة عند مخالفة الشركة لاحكام هذه القانون أو لائحته التنفيذية او قرارات مجلس ادارة الهيئة الصادرة تنفيذا له اتخاذ اى من الاجراءات الاتية :

(أ) توجيه تنبيه كتابى للشركة



(ب) تكليف رئيس مجلس ادارة الشركة بدعوة المجلس للانعقاد للنظر فى امر المخالفات المنسوبة للشركة ، واتخاذ اللازم لازالتها ، ويحضر اجتماع المجلس فى هذه الحالة ممثل عن الهيئة لابداء ملاحظاته .

(ج) تعيين عضو مراقب فى مجلس الادارة لمدة محدودة ، ويكون لهذا العضو المشارك فى المناقشات وتسجيل رأيه فيما يصدر من قرارات دون ان يكون له صوت معدود .

(د) حل مجلس ادارة الشركة بموافقة الوزير وتعيين مفوض لادارتها لمدة لاتجاوز ستة اشهر يعرض فى نهايتها الأمر على الجمعية العامة غير العادية لاختيار مجلس ادارة جديد للشركة او اتخاذ اى اجراء تراه الجمعية مناسبا ● »

وقضت المادة الثالثة عشرة من القانون بأن « يشطب قيد الشركة فى الأحوال الاتية :

(ا) اذا تبين ان القيد تم على أساس بيانات جوهرية غير صحيحة .

(ب) اذا ثبت مخالفة الشركة لأحكام هذا القانون او لائحته التنفيذية او قرارات مجلس ادارة الهيئة الصادرة تنفيذا له اولم تقم الشركة بازالة المخالفة خلال المدة وبالشروط التى يحددها مجلس ادارة الهيئة

(ج) اذا اتبعت الشركة سياسة تتعارض مع النظام العام والاداب ، اولا تتفق والمصلحة الاقتصادية العامة والأمن القومى او تضر بمصالح اصحاب الصكوك

ويتم الشطب بقرار من الوزير بعد موافقة مجلس ادارة الهيئة باغلبية ثلثى اعضائها، ولا يصدر قرار الشطب الا بعد انقضاء شهر من تاريخ اخطار الشركة بكتاب موصى عليه بعلم الوصول بالمخالفات المنسوبة اليها وعدم تقديمها كتابة مبررات يقبلها مجلس ادارة الهيئة وينشر هذا القرار الصادر بالشطب فى الوقائع المصرية .

ويترتب على شطب قيد الشركة وقف نشاطها الذى تمارسه وفقا لاحكام هذا القانون نهائيا ، وتلتزم برد قيمة الصكوك الى أصحابها خلال المدة المحددة بقرار الشطب ، فاذا لم تقم الشركة برد قيمة الصكوك الى أصحابها خلال المدة المحددة جاز لمجلس ادارة الهيئة ان يقرر تصفيتها ، وفى هذه الحالة يعين مجلس ادارة الهيئة المصفى ويحدد اتعابه .

قررت المادة التاسعة من اللائحة التنفيذية للقانون بان « يكون التظلم للوزير من رفض طلب التاسيس او طلب القيد خلال ستين يوما من تاريخ اخطار صاحب الشأن بقرار الرفض ، ويجب ان يتضمن التظلم بيانا باسبابه وان يرفق به مايتوافر من مستندات »

ونصت المادة الثالثة والثلاثين من اللائحة التنفيذية للقانون على ان تخطر الشركة الهيئة قبل شهرين من التاريخ المحدد لانعقاد الجمعية العامة بصورة من الميزانية والقوائم المالية والتقرير المنصوص عليه فى المادة السابقة من هذه اللائحة وتقرير مراقبى الحسابات . وللهيئة خلال عشرين يوما من تاريخ اخطارها بذلك أن تطلب من الشركة اعادة تصوير الميزانية والقوائم المالية بما يفصح عن المركز المالى الفعلى ونتيجة النشاط على الوجه الصحيح »

وقضت المادة السابعة والستين من اللائحة التنفيذية للقانون بان « لكل من اخطر الهيئة برغبته فى توفيق اوضاعه طبقا لأحكام القانون ان يطلب الافادة من حكم الاستثناء المنصوص عليه فى الفقرة الأخيرة من المادة (٢) من القانون على ان يبين فى طلبه مقدار راس المال المصدر الذى يرغب فى الموافقة عليه استثناء من الحد الادنى او الحد الأقصى لرأس المال المصدر المشار اليه فى البند (ب) من ذات المادة وينظر مجلس ادارة الهيئة الطلب خلال شهر من تاريخ تقديمه لاقتراح ما يراه بشأنه وعرضه على الوزير خلال عشرة ايام من تاريخ نظره بمجلس ادارة الهيئة ، ويتولى الوزير عرض الأمر على مجلس الوزراء »

وقررت المادة التاسعة والستين من اللائحة التنفيذية للقانون « على من أخطر الهيئة بعدم رغبته فى توفيق أوضاعه وعلى كل من انقضت

ابراهيم طلعت



المدة المحددة فى القانون لتوفيق الأوضاع دون اتمامه ، ان يعد برنامجا لرد جميع ماتلقاه من أموال الى أصحابها خلال مدة لاتتجاوز سنتين من تاريخ العمل بالقانون ، ويراعى فى اعداد هذا البرنامج المبلغ المستحق لكل شخص من أصحاب الاموال وتواريخ ايداعها لدى الملتزم بالرد والاسلوب الذى سيتم به والاجراءات اللازمة لتنفيذ البرنامج والتوقيت الزمنى لمراحل الرد وغير ذلك من الأسس اللازمة لتنفيذ البرنامج طبقا للقوانين القائمة وعليه اخطار الهيئة بهذا البرنامج ، والاعلان عنه فى صحيفتين يوميتين صباحيتين واسعتى الانتشار بعد اسبوعين من اخطار الهيئة ، ويخطر أصحاب الأموال بخطابات مسجلة بمواعيد وأماكن رد الأموال طبقا للبرنامج . ويجب ايداع المبالغ التى لم يتقدم اصحابها لاستردادها فى المواعيد المحددة لدى احد البنوك على ان تكون قابلة للصرف اليهم او لمن ينوب عنهم فور طلبها » .

وتنفيذا لحكم الفقرة الاخيرة من المادة التاسعة من القانون التى تقضى بانه « لمجلس الوزراء وضع ضوابط تنويع الاستثمارات ونسبتها فى المجالات المختلفة ، ويجوز له تحقيقا للصالح العام وبناء على عرض الوزير ان يقرر منع استثمار الأموال فى بعض المجالات » قرر مجلس الوزراء حظر قيام شركات تلقى الاموال بالاستثمار فى المضاربة على الذهب والمعادن النفيسة والعملات الاجنبية ، وحظر التعامل والمضاربة على الأوراق المالية المصرية والاجنبية ، وحظر المساهمة فى رؤوس أموال ماسمى بأسلوب المشاركة فى استثمار اموال شركات تلقى الأموال .

وخليق بالذكر ان اللائحة التنفيذية لقانون شركات المساهمة والتوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحددة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ حددت فى المادة ٣٠٠ منها : اختصاصات الجهات الادارية المختصة الرقابية وهى كل من الهيئة العامة لسوق المال والادارة العامة للشركات بمباشرة تنفيذ احكام القانون ولائحته التنفيذية . وقد اغفل القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ رقابة الادارة العامة للشركات .

رأى البعض ان القانون قد طوق عنق الشركات العاملة فى مجال تلقى الاموال لاستثمارها بحلقات من الرقابة الحكومية والقيود الثقيلة غير المألوفة فى الشريعة العاملة للشركات التجارية .

وهذا الرأى مردود عليه بأن القانون يهدف الى تنظيم الشركات على نحو يكمل مشاركتها فى النشاط الاقتصادى القومى ، ويؤمن فى ذات الوقت مصالح جماهير المودعين ويخضعها لاشراف الدولة دون تدخل فى ادارتها او تعويقه نشاطها المشروع فى تلقى الأموال من الجمهور واستثمارها على أساس صحيح .

ان الهدف من تدخل الأجهزة الحكومية المنوط بها تنفيذ أحكام القانون ولائحته التنفيذية تقتضيه مصلحة الشركات ذاتها باعتبارها شركات من نوع خاص تعمل فى أموال غير مساهميها الأمر الذى يبرر حماية حقوق المتعاملين معها دون عرقلة نشاطها بالاضافة الى ضمان مشاركة الاموال المستثمرة فى تنمية الاقتصاد القومى

سلطة الجهاز المركزى للمحاسبات

نصت المادة العاشرة من القانون على أن لايكون للشركة مراقبان للحسابات من مكاتب المحاسبة والمراجعة الوطنية ممن تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها فى قانون مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ يعين أحدهما الجمعية العامة للشركة طبقا للقواعد المنصوص عليها فى قانون الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ويعين الاخر الجهاز المركزى للمحاسبات ويحدد مكافاته وواجباته ، ويجوز للجهاز تنحيتها بناء على طلب الهيئة فى حالة الاخلال بواجباتهما ،

ويلتزم مجلس ادارة الشركة باعداد الميزانية وغيرها من القوائم المالية وتقريره وفقا للنموذج الملتحق باللائحة التنفيذية لهذا القانون وعرضها على الجمعية العامة مرفقا بها تقرير مراقبى الحسابات خلال ستة اشهر من نهاية السنة المالية . وتخطر الهيئة بصورتها من الميزانية والقوائم المالية قبل شهرين من التاريخ المحدد لانعقاد الجمعية العامة ، وللهيئة الحق فى طلب اعادة تصوير الميزانية والقوائم المالية بما يفصح عن المركز المالى الفعلى ونتيجة النشاط على الوجه الصحيح . وفى حالة عدم الاستجابة لملاحظات الهيئة يتعين على مجلس الادارة تضمين هذه الملاحظات مرفقات الدعوة الموجهة للمساهمين لحضور الجمعية العامة وعرضها فى اجتماع الجمعية العامة وتلتزم



المصدر : الأهرام الاقتصادى

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤ يونيو ١٩٩٠

الشركة خلال اسبوعين من اقرار الميزانية والقوائم المالية من الجمعية العامة بنشرها مرفقا بها تقرير مراقبي الحسابات وملاحظات الهيئة في حالة عدم الأخذ بها في جريدتين يوميتين صباحيتين على الأقل »

وقضت المادة السادسة عشرة من القانون بان « على كل شخص طبيعي او معنوى تلقى قبل العمل بأحكام هذا القانون بالذات أو بالواسطة اموالا من الجمهور لاستثمارها أو المشاركة بها او لأى غرض من اغراض توظيف الأموال بأية وسيلة وتحت أى مسمى أن يتوقف عن تلقى الأموال من تاريخ العمل بهذا القانون وأن يرسل اخطارا الى الهيئة خلال ثلاثة اشهر من تاريخ العمل باللائحة التنفيذية يتضمن مايلى

ا ـ اذا كان يرغب في العمل في تلقى الأموال لاستثمارها طبقا لأحكام هذا القانون اولا يرغب في ذلك

ب ـ المبالغ التى تلقاها قبل العمل بهذا القانون بالعملات المختلفة ومجالات استثمارها

ج ـ قائمة المركز المالى في تاريخ العمل بالقانون وتقرير عنه معتمدين من اثنين من المحاسبين القانونيين من مكاتب المحاسبة والمراجعة الوطنية ممن تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها في القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ بتنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة يعينهم ويحدد مكافآتهم الجهاز المركزى للمحاسبات على أن تنشر قائمة المركز المالى والتقرير في جريدتين يوميتين صباحيتين على الأقل »

قررت الفقرة الثانية من المادة ٢ من القانون معاقبة بالسجن وبغرامة لاتقل عن خمسين الف جنيه ولاتزيد على خمسمائة الف جنيه كل مراقب حسابات تعمد في وضع تقرير كاذب عن نتيجة مراجعته او اخفى عمدا وقائع جوهرية ، أو أغفل هذه الوقائع في التقارير التى يقدمها طبقا لاحكام هذا القانون .

حددت المادة الثالثة عشرة من دستور مهنة المحاسبة والمراجعة الحالات التى يعتبر فيها مراقب الحسابات مخلا بالامانة المهنية

واوجبت المادة ٦٦ من القانون على المحاسبين القانونيين ان يضمنا تقغيرهما عن قائمة المركز المالى المنصوص عليها في المادة ١٦ من القانون أسس التقييم لكل عنصر من عناصر الموجودات والالتزامات واية تعديلات اجرياها او يريان اجراءها على بيانات وعناصر القائمة بما يتفق مع القواعد المحاسبية المتعارف عليها

وغنى عن البيان أن احكام القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ باصدار قانون الشركات العاملة في مجال تلقى الأموال لاستثمارها ولائحته التنفيذية المقررة بالقرار الوزارى رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٨٨ لم تشر على الاطلاق من قريب او بعيد الى خضوع الشركات العاملة في مجال تلقى

الأموال لاستثمارها لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات وذلك على اساس ان سلطة الجهاز يقتصر على تعيين المحاسبين القانونيين وتحديد مكافآتهما وكذا تعيين مراقب الحسابات وتحديد مكافآته وواجباته وهو اختصاص الجهاز الأصيل

اعترض البعض على النص الذى يجيز للجهاز المركزى للمحاسبات تنحية مراقبى الحسابات سواء المعين من قبل الجمعية العامة للشركة او ذلك المعين من قبل الجهاز المركزى للمحاسبات باعتبارة تدخل الجهاز في صميم اختصاص الجمعية العامة الذى يملك التنحية بالنسبة لمراقب الحسابات المعين من قبل الجمعية العامة

ان هذا الاعتراض مردود عليه بأن هذا الحكم يستهدف حماية حقوق حملة صكوك الاستثمار الذين لايشتركون في مجالس ادارة شركات تلقى الأموال لاستثمارها وليس لهم حقوق حضور جمعياتها العامة وبالتالى .يشتركون في تعيين مراقب الحسابات ويرتكز على ان جهاز الرقابة الحقيقى على نشاط هذه الشركات هم مراقبو الحسابات وليس الجهاز المركزى للمحاسبات الذى عينهم وان سلطة الجهاز المركزى للمحاسبات في تنحية مراقب الحسابات سواء المعين من قبله او الذى عينته الجمعية العامة للشركة يكون بناء على طلب هيئة سوق المال في حالة الاخلال بواجباتهما بالاضافة الى مسئولية المراقبين بالتضامن قانونا ووضعهما بتقرير موحد بالنتائج التى توصلا اليها من المراجعة

ومما يسترعى النظر ان القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ وصف المحاسبين الذين يقومون بالفحص وتقديم تقرير بنتيجة فحصهم مرة في المادة العاشرة باسم « مراقبو الحسابات » ومرة اخرى في المادة السادسة عشر باسم المحاسبون القانونيون وذلك على اساس ان عمل المحاسبين كما ورد بالمادة السادسة عشر والمادة ٦٦ من



المصدر : الاهـرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤ يونيو ١٩٩٠

اللائحة التنفيذية للقانون هو قيـامهم بمهمـه خاصة وهي التحقق من صحة قائمة المركز المالى فى ١٠ يونيو ١٩٨٨ واعتمادها بعد التأكد مـن تنفيذ القواعد التى وردت بالمادتين ٦٤ و٦٥ من اللائحة التنفيذية للقانون ثم تقديم تقـرير عـن نتيجة هذا التحقيق بينما مهمة مراقب الحسابات هو الافصاح فى تقريره عن رايه الفنـى فى ضـوء المعلومات والايضاحات التى قدمت اليـه وان حسابات الشركة تتضمن كل مـانص القـانون ونظام الشركة على وجوب اثباته فيها وما اذا كانت الميزانية تعبر بوضوح عـن المـركز المـالى الحقيقى للشركة فى ختام السنة المالية ومـا اذا كان حساب الارباح والخسائر يعبر عن الـوجه

الصحيح عن ارباح الشركة او خسـائرها عـن السنة المالية المنتهية ، وما اذا كانت قد وقعت اثناء السنة المالية مخالفات لاحكام نظام الشركة او لاحكام القانون على وجه يؤثر فى نشاط الشركة او فى مركزها المالى مع بيان ما اذا كانـت هـذه المخالفات قائمة عند اعداد الميـزانية وذلك فى حدود المعلومات والايضاحات التى توافرت لديه وفقا لأحكام القانون .

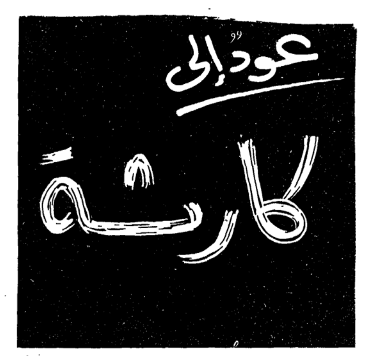
ثار جدل بين المحاسبين واصحاب الشركات العاملة فى مجال تلقى الأموال لاستثمارها بشان مدى احقية المحـاسبين القـانونيين الـذين يعينهم الجهاز المركزى للمحـاسبات لاعتمـاد قائمة المركز المالى للشركة فى ١٠ يونيو ١٩٨٨ فى ادخال التعديلات التى يريان اجراءها على ارقام وبيانات القـائمة قبـل نشرهـا فى جـريدتين صباحيتين ؟ وهل يتم هذا التعديل دون موافقة اصحاب الشركة ؟ واستقر الرأى على تطبيق حكم المادة ٦٦ من اللائحة التنفيذية للقانون سـالفة الذكر الذى تستنتج بها نوعان من التعـديلات تعديلات راها المحاسبان القانونيان واستجابت ادارة الشركة لها وقامت فعلا باجراء التعـديل اللازم بالمركز المالى بما يتفق ورأيهمـا وهنـا تكتفيان بالاشارة الى ذلك بتقريرهما وتعـديلات راها المحاسبان القانونيان ولم تسـتجب ادارة الشركة لها وقامت فعلا باجراء التعديل الـلازم بالمركز المالى بما يتفق ورايهما وهنـا تـكتفيان بالاشارة الى ذلك بتقريرهما وتعـديلات راهـا المحاسبان القانونيان ولم تستجب ادارة الشركة لها فهنا يحق لهما ان يضمنا تقريرهما بيان هذه التعديلات وأثرها على المركز المالى للشركة .

ومما تجدر الاشارة اليه فى هذا المجـال ان المادة الرابعة من الاصدار نصت على اصـدار اللائحة التنفيذية للقانون فى خلال ستين يوما من تاريخ العمل بهذا القانون وقد اضافت الـلائحة التنفيذية للقانون أحكاما جديدة بما لايتمشى مع حكم المادة ١٤٤ من الدستور المصرى الـذى يقضى بان يصدر رئيس الجمهـورية اللـوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعـديل او تفضيل لها او اعفاء من تنفيذها ، وله ان يفوض غيره فى اصدارها ويجوز ان يعين القـانون مـن يصدر القرارات اللازمة لتنفيذه وهذا مردود عليه بأن الدولة قد اتخذت من القانون بنص الدستور اداة لتوجيه الملكية الخاصة وتنظيم الادخـار وهما امر ان يتصـلان بصـميم شركات تلقـى الأموال ونشاطها بالاضافة الى أن تعديل اللوائح ايسر كثيرا من تعديل القانون وهـو مـاتمليه فى الواقع التحـولات الاقتصـادية على القـانون وماتقتضيه فكرة الملاءمة الاقتصادية فى مواجهة نوعيات من المشاكل الاقتصادية الطارئة بحلول قانونية تلائم طبيعتها المتغيرة .



المصدر : الاهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ يونيو ١٩٩٠



توظيف الأموال ـ المشكلة والحل

المستشار

ياقوت العشماوى



بعدده الصادر بتاريخ ١٦ أبريل سنة ١٩٩٠ نشر فى الاهرام الاقتصادى الاغر مقالا بعنوان كارثة توظيف الاموال - المشكلة والحل . وبعدده الصادر فى ١٤ مايو سنة ١٩٩٠ نشر كذلك مقالا للمستشار لبيب حليم لبيب بعنوان « لاتظلموا الحكومة » استهله بقوله : « افزعتنى تلك الاصوات التى تنادى بوجوب تحميل الحكومة قيمة ايداعات المودعين فى شركات توظيف الأموال جزاء مساهمتها فى خلق انطباع عام لدى الجمهور بانها تشجع هذا النوع من الايداعات عن طريق وسائل أعلامها وفى مقدمتها الاعلان عن هذه الشركات . ومن الواضح انه بمقاله هذا يقصد الرد على مقالى .

وقد عالج فى رده المسئولية القانونية للحكومة عن ودائع المودعين فى شركات توظيف الاموال مع ان التدقيق فى قراءة مقالى يدل على ان مقالى لم يتناول الا المسئولية السياسية العامة للحكومة ، وانبرى سيادته لتبرئة الحكومة من اى خطأ ادى الى تلك الكارثة وقسم بحثه الى فقرات احداها لنطاق المسئولية وأخرى لعدم مسئولية مجلس الشعب والثالثة لعدم مسئولية الدولة عن اعمال السلطة القضائية والرابعة مسئولية الحكومة عن الاخطاء التى لايمكن نسبتها الى الموظفين والخامسة مسئولية الحكومة عن أعمال السلطة القضائية والرابعة مسئولية الحكومة عن الاخطاء التى لايمكن نسبتها الى الموظفين والخامسة لمسئولية الحكومة عن أعمالها المادية والسادسة والاخيرة عنوانها « الجهل اصل المشكلة » .

ونتولى مناقشة بعض تلك الفقرات على التتابع فيما ياتى :-

عدم مسئولية مجلس الشعب

قال السيد المستشار « ان السيادة للشعب اصلا وما البرلمان الا ممثل له وبالتالى فأن البرلمان صاحب السيادة » وهذا الكلام فيه تناقض واضح فى تحديد صاحب السيادة اهو الشعب ام البرلمان (يقصد مجلس الشعب) . والفصل فى ذلك مرده الى الدستور فقد عقد الدستور الدائم السيادة للشعب فنص فى المادة (٣) منه على ان « السيادة للشعب وحده » وليست لغيره وينوب عنه فى ممارسة اختصاصات السلطة مجلس الشعب والسلطة القضائية والسلطة التنفيذية ويظل الشعب هو الاصيل ومصدر السلطات ولما كان القانون هو التعبير عن ارادة الشعب لذلك صح ان تسند السيادة الى القانون فيقال سيادة القانون ، وتنص المادة (٦٤) من الدستور على ان : « سيادة القانون أساس الحكم فى الدولة » ومضى السيد المستشار قائلا : « وبالتالى فان البرلمان صاحب السيادة ولايسأل عن اعماله وأضاف ان : « المشرع يجب ان تكون له الكلمة العليا فى تنظيم المجتمع عن طريق وضع القواعد العامة .. فضلا عن اساس المسئولية هو الخطأ ولايمكن بحال من الاحوال نسبة الخطأ الى المشرع » وهذا الكلام غير صحيح على اطلاقه اذ ان الشرعيين عندما قالوا ان الشارع منزه عن اللغو قصدوا بذلك المشرع السماوى وهو الله سبحانه وتعالى ولم يقصدوا المشرع الوضعى وقد استعمل رجال القانون الوضعى هذه المقولة فى احكامهم القضائية وفتاواهم ونسوا او تناسوا ان الانسان غير معصوم من الخطأ ان العصمة لله وحده وفى الحديث الشريف : « كل ابن آدم خطاؤون وخير الخطائين التوابون » ونضرب مثلين من بين كثير من الامثلة على خطأ المشرع الوضعى أولهما ان المشرع الليبى نظم فى القانون المدنى اكل النهر وطرحه نقلا عن القانون المدنى المصرى متجاهلا انه ليس فى ليبيا انهار كنهر النيل ومن ثم ليس فيها طرح لنهر ولا أكل وثانيهما ان القانون المدنى المصرى نص فى المادة (١٣٦) منه على انه « اذا لم يكن للالتزام سبب .... كان العقد باطلا » وهذا الكلام لغو بشهادة واضع النص المرحوم الدكتور السنهورى حيث يقول فى الجزء الأول من كتابه الوسيط (بند ٢٩٤ صفحة ٤٨٢ » فمادمنا نجعل السبب هو الباعث فكل ارادة لابد ان يكون لها باعث الا اذا صدرت من غير ذى تمييز » اذ فى هذه الحالة لايكون الالتزام باطلا لانعدام السبب (الباعث) وانما يكون باطلا لبطلان الارادة لصدورها من غير مميز . فلا يجوز اذن القول بعدم امكان نسبة الخطأ فى اى حال من الاحوال الى المشرع (الوضعى) لان ذلك معناه تخويل هذا المشرع سلطة مطلقة (Ommipo-tence) الأمر الذى يؤدى الى الدكتاتورية والاستبداد . واضاف السيد المستشار « ولايسأل (أى البرلمان) عن اعماله ... وأعماله خارجة عن رقابة المحاكم » وهذا كله غير صحيح للأسباب الآتية : -

(١) ان البرلمان (يمعنى مجلس الشعب) يسال مسئولية سياسية عن أعماله فيمكن

حله بالشروط المنصوص عليها فى الدستور كما اذا ظهر بوضوح انه لم يعد ممثلا لارادة الشعب صاحب السيادة او كما لو كانت الانتخابات كلها او معظمها مزورة كما كان يحدث فى عهد المرحوم أسماعيل صدقى باشا .

(٢) ان مجلس الشعب مقيد بالقيود الواردة فى الدستور ، والا جاء القانون المخالف للدستور غير دستورى وتتمثل مسئولية مجلس الشعب عن المخالفة الدستورية فى قيام المحكمة الدستورية العليا ـ اذا طعن امامها وفقا للاوضاع المقررة للطعن .. بالحكم بعدم دستوريته اى بالغائه واهدار ارادة مجلس الشعب المتمثلة فى القانون محل الدعوى الدستورية . ويقول الدكتور فتحى عبد الصبور فى مقاله (الرقابة الدستورية) المنشور بعدد الاهرام الصادر يوم ١٦/٥/١٩٩٠ (صفحة ٦) ماياتى (ثانيا) ان الحكم بعدم دستورية النص التشريعى يبطله ويلغيه ويفقد النص قوته التشريعية وبالتالى لايمكن للمحاكم ان تطبقه وهذا الاثر للحكم بعدم الدستورية انما يرتد الى تاريخ صدور النص التشريعى المحكوم بعدم دستوريته . غير ان ذلك لايمس المراكز القانونية التى تكون للاشخاص الطبيعيين او المعنويين قد استقرت بحكم حاز قوة الامر المقضى او بانقضاء مدة التقادم ، واعمال اثر الحكم بعدم الدستورية على هذا الوجه تقوم به محكمة الموضوع على ضوء الـدفاع المطروحة عليها وما قد يثار امامها من دفوع ودفاع . واذا كان الحكم بعدم الدستورية متعلقا بنص جنائى فان الاحكام الجنائية التى تكون قد صدرت استنادا الى ذلك النص تعتبر كان لم تكن ، وهل بعد ذلك يقال ان مجلس الشعب لايسال عن اعماله وان أعماله خارجة عن رقابة المحاكم ؟

(٣) ان مجلس الشعب مقيد بمبادىء الشريعة الاسلامية فهل بعد ذلك يقال ـ كما يقال كما قال المستشار ـ ان المشرع يجب ان تكون له الكلمة العليا فى تنظيم المجتمع عن طريق وضع القوائم العامة ؟ ثم اذا وضع قانونا فيه مخالفة لاحد تلك المبادىء الاسلامية فانه يكون قد خالف المادة (م) من الدستور التى تقضى بان ، مبادى الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسى للتشريع ، وعرض تشريعه للحكم بعدم دستوريته . اذن هناك قواعد ومبادىء اعلى من مجلس الشعب وعليه ان يتقيد بها ولذلك تسمى الحكومة الديمقراطية بالمعنى الدقيق بالحكومة المقيـــدة (Limited Government) بالمقابلة للحكومة المطلقة (اى الاستبدادية) .

مسئولية الحكومة (اى السلطة التنفيذية) وهل هى شريكة لشركات توظيف الأموال فى النصب ؟

يقول السيد المستشار (ص ٣١ العمود الثالث) ، انه لايجوز مطالبتها (أى الحكومة) بتعويض عن خطأ لم ترتكبه ولم تساعد فى وقوعه ، اى انه يبرىء الحكومة من اى خطأ وبذلك يرفع عنها المسئولية عن تعويض الضرر الذى أصاب المودعين . ويقرر فى نفس الوقت بالعمود الثانى من الصفحة نفسها) بما يأتى ، وتتجسد الاعمال الضارة والتى تسأل عنها الحكومة سواء أكانت مسئوليتها تبعية او اصلية فى صور متعددة فمنها ما يأخذ شكلا ايجابيا ومنها مايتخذ صورة سلبية بامتناع الحكومة او اهمالها فى اداء واجباتها مما يؤدى الى أصابة المواطنين باضرار باعتبار ان الخطأ السلبى هو من انواع الخطأ والأهمال المؤدى الى المسئولية .

ومؤدى ذلك ان المسئولية التقصيرية لاتترتب الا على خطأ يجر الى ضرر ، والحكومة فى هذا كبقية الافراد تسأل عن الضرر الذى يحدث عن خطأ وقع منها .

ونحن ندل السيد المستشار على الخطأ السلبى وعلى الخطأ الايجابى الذى وقع من الحكومة فيما يلى :

١ ـ اما عن الخطا السلبى ـ وقد ذكرناه فى مقالنا ـ فان المادة (١٩) من قانون البنوك والائتمان الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٧ تنص على ان ، يحظر على اى فرد او هيئة او منشاة غير مسجلة طبقا لاحكام هذا القانون ان تباشر بصفة اساسية وعلى وجه الاعتياد اى عمل من أعمال البنوك ... ولاشك ان من أعمال البنوك التجارية القيام بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب او بعد أجل لايجاوز سنة (المادة ٣٨ من القانون ذاته) وتنص المادة (٦٠) من القانون المذكور على ان ، كل من خالف احكام الالزام او الحظر الوارد فى هذا



المصدر : الاهـرام الاقتصادى

التاريخ : ٤ يونيو ١٩٩٠

القانون او اللوائح والقرارات التى تصدر تنفيذا له يعاقب بغرامة لاتزيد على خمسمائة جنيه .

وشركات توظيف الأموال (أوتلقى الأموال) تخضع لهذه النصوص وكان يجب تطبيقها على تلك الشركات خصوصا وان تلقى الودائع هو العمل الرئيسى والجوهرى للبنك التجارى الى درجة ان المشرع قد عرف البنك التجارى فى المادة (٣٨) من قانون البنوك والائتمان فقال « يعتبر بنكا تجاريا كل منشأة تقوم بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب اوبعد اجل لايجاوز سنة كما نصت المواد من ٣٩ الى ٤٢ على ضوابط وقواعد متعلقة بالنظام العام وتعتبر حدا ادنى لاى سياسة مصرفية تتبع فى مصر . ويعتبر قبول الودائع واستثمارها بأقراضها للغير هو جوهر اى بنك تجارى ومع ذلك سمحت الحكومة لشركات توظيف الأموال بان تقوم بأعمال البنوك التجارية بغير الخضوع لشكل البنك (شركة مساهمة) وبغير الخضوع لأى ضابط أو رقابة ومعظمها مؤسسات فردية وكان فى يدها سلاح العقاب تستعمله لمنع ظاهرة خطيرة قامت ونشأت تحت بصرها وسمعها دون ان تحرك ساكنا رغم كثرة الأصوات التى ارتفعت فى هذا المجال بالتحذير والنذير ومنها على سبيل المثال صوت الاهرام الاقتصادى الذى اسمى تلك الشركات شركات تهليب الاموال فبعد ذلك يقال ان الحكومة لم يصدر منها اهمال او امتناع عن اداء واجبها ؟ ثم يقول السيد المستشار (ص ٣٢) معترفا بخطأ الحكومة فى عبارة واضحة لايخطىء احد فهم معناها ولايعدو سكوتها (أى الحكومة) على مسلك هذه الشركات مشاركة منها فى النصب والاستغلال والضحك على المواطنين اذن فالحكومة باعتراف السيد المستشار شريكا فى عمليات النصب الذى قامت به شركات تهليب الاموال الا يعتبر ذلك خطأ منها موجبا لمسئوليتها المدنية ؟ والا يعتبر فى نفس الوقت ـ وبالمخالفة للقانون ـ ترخيصا ضمنيا منها لشركات التهليب بمزاولة اعمال البنوك ـ خارج نطاق القانون ـ خروجا على المادة (١٥) من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ فى شأن البنك المركزى المصرى والجهاز المصرى التى تنص على انه « يقصد بالبنوك التجارية البنوك التى تقوم بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب او لاجال محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلى والخارجى وخدمته بما يحقق اهداف خطة التنمية وسياسة الدولة ودعم الاقتصاد القومى وتباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالى فى الداخل والخارج بما فى ذلك المساهمة فى انشاء المشروعات وما يتطلبه من عمليات مصرفية وتجارية ومالية وذلك وفقا للاوضاع التى يقررها البنك المركزى الم تمارس شركات التهليب كل هذه العمليات مع انها ليست بنوكا تجارية وعملها فى تلقى الاموال جريمة جنائية ام ان كبار موظفى الحكومة الذين يرسمون لها السياسة المصرفية لم يقرءوا هذه النصوص ؟ ولماذا سكتت الحكومة عن شركات التهليب ولم تسكت عن تجار العملة الذين يمارسون عمليات النقد الاجنبى التى تختص بها البنوك التجارية وحدها ؟ أليس فى ذلك تفرقة بين فريقين من المجرمين ؟ تسكت الحكومة عن شركات توظيف الاموال وتنشط بالنسبة لتجار العملة مع ان الفريقين فى مركز قانونى واحد وبعد ذلك يقال ان الحكومة لم تخطىء .

يقول السيد المستشار فى تبرير ذلك (ص ٣٢) ذلك ان العمل التجارى امر مباح (ام جريمة ؟) لايمكنها ان تمنعه وان كانت تملك ان تقيده (! ! !) ولايمكن ان نوجه اليها اللوم لانها سكتت عن تقديم اصحاب هذه الشركات الى المحاكمة الجنائية باعتبار انهم باشروا بصفة اساسية وعلى وجه الاعتياد عملا من اعمال البنوك اعمالا لاحكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٧ بشأن البنوك والائتمان ثم يبدى تبريرا داحضا فيقول : فان ذلك مردود عليه بان الحكومة تتمتع بحرية اختيار الوسيلة المناسبة لمواجهة تلك الظاهرة باعتبار انها وحدها تملك حرية وزن مناسبات العمل وتقدير اهمية نتائج تدخلها ! ! حسبما يتوقف حسن تقديرها للأمور . ومتى كشفت ظروف الحال وملابساته ان الحكومة لم ترتكب ثمة خطأ وان ايا من موظفيها لم يخطىء فان دعوى المسئولين تكون منهارة الاساس بعد ان انهار الركن الاول من اركانها ركن الخطأ فأن طلب الزام الحكومة بالتعويض لايكون له محل ويضحى الطلب على غير سند من الواقع او القانون يتعين الالتفات عنه .

وهذا الرد يفترض وجود حكومة مطلقة من القيود لا حكومة دستورية فنحن امام جرائم واسعة النطاق عميقة الاغوار تتناول الاف المواطنين ومليارات الجنيهات التى تداولتها شركات التهليب وهى جرائم مستمرة ممتدة على



عدة سنوات بل سلاسل من الجرائم المستمرة تم بقول ان الحكومة تتمتع بحرية اختيار الوسيلة المناسبة لمواجهة تلك الظاهرة باعتبار انها وحدها تملك حرية وزن مناسبات العمل وتقدير اهمية نتائج تدخلها ، مع ان الحكومة جاءت متأخرة سنوات عن التدخل ثم يقول السيد المستشار (ص ٣١ عمود ٢) « ومن حيث ان ظروف الحال ترشح للاعتقاد بان الحكومة حينما أكتشفت (تأمل الاصطلاح) تلاعب هذه الشركات واحست بخطرها وثبت (كأنها اسد هصور !) للسيطرة عليها حماية لاموال المواطنين وقد اختارت الوقت الملائم لوثبتها طبقا لتقديرها للأمور وكانت ظروف الحال تدل على أن تصرفها كان حماية للمودعين » والرد على ذلك ان الحكومة كان يجب عليها أن تتحرك من اول يوم لقيام شركات التهليب لأننا بصدد جرائم جنائية خطيرة تلقى اضطرابا شديدا فى النظام المصرفى .

٢ ـ هذا عن الخطأ السلبى للحكومة أما عن خطئها الايجابى فانها وضعت جميع وسائل الاذاعة والدعاية والاعلان تحت تصرفها فاستخدمت تلك الوسائل استخداما واسعا ولد لدى المواطنين انطباعا بان الحكومة تؤيدها مع ان نشاطها كان اجراميا وليس تجارة حرة كما زعم السيد المستشار ولايمكن القول بان الحكومة تتمتع بسلطة تقديرية فى اختيار الوسيلة او الظرف المناسب للتحرك ازاء طوفان من الجرائم الجنائية ..

بل ان من المدهش ان بعض أجهزة الدولة كانت تتعامل معها الامر الذى حمل على الظن ان ظاهرة تحرر هذه الشركات من الاطر القانونية المعهودة هى ظاهرة صحية ترحب بها الدولة (نقلا عما جاء فى صفحة (٩) من كتاب الاهرام الاقتصادى رقم (٩) الصادر فى نوفمبر ١٩٨٨ وعنوانه : الدليل القانونى لتوظيف الاموال تاليف الدكتور احمد شرف الدين المحامى) .

ومما تقدم جميعة نجزم بان الحكومة ـ فى مجال المسئولية القانونية علاوة على المسئولية السياسية العامة التى عالجناها فى مقالنا السابق ـ مسئولة مدنية عن اموال المودعين لدى شركات تهليب الاموال لارتكابها خطأ جسيما ليس له مثيل .

يقول الشاعر المتنبى :ـ

وليس يصح فى الاذهان شىء
اذا احتاج النهار الى دليل



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٦ يوليو ١٩٩٠

هل انفرجت أزمة الريان

محامى الريان الذى عرض شراء أصوله يقول :

٦٠٠ مليون دولار تحت تصرفى

الريان لا يعلم شيئا عن الصفقة

هل يمكن ان تعود اموال مودعى الريان ؟

هل ما أعلنه محمد رشاد نبيه محامى المودعين السابق ومحامى آل الريان الحالى بأنه سوف يرد أموال المودعين بموجب شيكات مقبولة الدفع خلال عشرة أشهر حقيقة أم مناورة جديدة ؟

وإذا كان ما أعلنه محامى آل الريان حقيقة .. فكيف سيتم الصرف وهل ستصرف المبالغ كاملة أم سوف تخصم الأرباح التى تسلمها المودعون بالفعل ؟

كل هذه التساؤلات تجيب عنها الاحرار فى السطور التالية ..

تحقيق

اسامة الكرم

مقدمات الحل

سبق اعلان هذا الحل لقاءات عديدة بين عدد من رجال الدين وعلى راسهم فضيلة الشيخ محمد متولى الشعراوى والدكتور عبدالصبور شاهين حين تقدما بطلب للنائب العام لزيارة الريان بالسجن فى ٩٠/٢/٢٨ وبالفعل تمت الزيارة فى ٩٠/٣/٢٢ وبعدها طلبا مقابلة النائب العام فى ٩٠/٣/٢٧ بحضور ممدوح الوسيمى محامى الريان . وفى هذا اللقاء طلب الشيخ الشعراوى الافراج عن الريان ليدير مشروعاته وايداع فضيلته بالسجن كضمان لعدم هروب الريان للخارج حتى يتمكن من رد اموال المودعين .. وكان لذلك اكبر الأثر فى نفس المشترين الذين قدروا تدخل الشيخ الشعراوى بمثل هذه الصورة لحل الازمة .

بعد ذلك بدأت مفاوضات بين المشترين ومحامى الريان محمد رشاد عن نيتهم فى شراء اصول الريان بمصر مقابل مبلغ يعادل ١,٥ مليار جنيه وقرر المشترون انهم وضعوا تحت تصرف محامى الريان مبلغ ٦٠٠ مليون دولار قابلة للتحويل لمصر بشرط ان يتم ايداعها فى بنك غير خضاع لاشراف الحكومة (المصرف العربى الدولى) وذلك تفاديا لأى مشكلات أو تعقيدات قد تنشأ فيما بعد .

وبناءعلى ذلك فجر محامى الريان قنبلة اثناء محاكمة الريان عندما اعلن عن قبوله بالنيابة عن اخرين شراء ممتلكات الريان بمبلغ ١,٥ مليار جنيه أو ما يساوى حقوق المودعين أيهما اكثر .

واكد محامى الريان انه سيتم سداد هذه الحقوق فورا بشيكات مقبولة الدفع باسماء المودعين كل حسب اسمه والمبلغ المستحق له .

وطالب المحامى بان يتم تسليمه كشوفا باسماء المودعين والسماح له بتجهيز كتالوجات فنية تشمل جميع اصول الريان التى سيتم شراؤها واوضح ان ذلك لن يستغرق اكثر من ستة أشهر على ان تكون جميع الشيكات المحررة للمودعين قابلة للدفع فى مدة اقصاها أربعة اشهر .

وعلمت الاحرار ان صغار المودعين سيبدأون فى صرف مستحقاتهم اولا فى بداية مدة الشهور الاربعة وتتوالى عمليات الصرف لكبار المودعين لتنتهى مع نهاية الشهور الأربعة التالية للشهور الستة الأولى .

الريان آخر من يعلم

اكد رشاد نبيه ان هذا العرض ليس وراءه آل الريان فهناك اشخاص غيره مستعدون للشراء وهم موجودون بالفعل وسيقدمون على هذه المغامرة لحل مشكلة المودعين .

ولذلك تم اختيار المستشار محمود خان رئيس محكمة الاستئناف السابق كممثل قانونى للمشترين وذلك للمساهمة فى وضع عقد الوعد بالبيع .

وأيضا تم اختيار المهندس عماد الدين خليل نائب رئيس هيئة المجتمعات العمرانية السابق كممثل فنى لمعاينة اصول الريان والذى صرح بانه سينتهى من اعمال المعاينة وتقديم الرسومات الهندسية لاصول الريان خلال ٣ شهور .

مشكلة تبحث عن حل

هذا الحل الذى تقدم به محمد رشاد نبيه المحامى لم يضع اى شروط سوى طلب تحرير عقد وعد بالبيع يصبح نافذا اذا ما تم دفع حقوق المودعين .

ولكن ثارت مشكلة من يملك تحرير عقد الوعد بالبيع ؟

ادارة التحفظ على الاموال لا تمتلك هذا الحق كما أكد ذلك المستشار ساهر درويش وكذلك آل الريان جميعهم فقدوا الاهلية لصدور احكام قضائية ضدهم .

فمن يملك حق بيع أصول الريان اذن ؟

هناك تصورات عديدة اعدها الدفاع عن الريان للخروج من هذه للشركة منها دعوة للجمعية العمومية للمودعين وذلك لاختيار مجلس ادارة يمكنه اتمام عملية البيع .. هذا عن الاصول بالداخل فهل يوجد من يمثل الريان بالخارج .

المعروف ان أحمد الريان له حق التوقيع وسحب اية ارصدة بالخارج ... والمعروف أيضا ان كل انسان يختار من يخلفه فى حق التوقيع وسحب الارصدة .. فهل اعطى احمد الريان هذا الحق لاخيه محمد ، الذى اوشكت فترة سجنه على الانتهاء ؟

وبدون هذا الامل .. فالأمر متوقف على صدور حكم قضائى نهائى بمصر بحق المشترين فى استرداد اموال الريان ثم رفع دعاوى قضائية بالخارج لتحويل ارصدة الريان للمشترين الجدد

مصير الارباح

وحول تساؤل عن مصير الارباح التى صرفها الريان للمودعين وهل يتم خصمها . اكد محمد رشاد نبيه انه سيتم دفع كل حقوق المودعين طبقا لما تراه النيابة العامة .. وان هذه الحقوق جاهزة لردها لاصحابها بحيث لا تقل عن ١,٥ مليار جنيه أو حقوق المودعين ايهما اكثر .

ومن المعروف ان قانون تلقى الأموال ولائحته التنفيذية قد وضعا حلا لهذه المشكلة حيث يتم اعتبار أى اموال صرفت للمودعين قبل ١٩٨٧/١٢/٣١ ارباحا لا يجوز خصمها أما الاموال التى صرفت بعد هذا التاريخ فانها تخصم من راسمال المودعين .

وجدير بالذكر انه لا تزال هناك مشكلة على تقييم قيمة الارباح التى تم صرفها للمودعين حيث تؤكد التقارير الرسمية ان قيمتها ٢٦٢ مليونا و٢٩٨ الف جنيه فى حين يؤكد دفاع الريان انها ٩٠٠ مليون جنيه .

وآخر هذه المشكلات هى عن قيمة الاموال التى للريان لدى الغير والتى



أعلن المستشار جمال شومان ان قيمتها ١٦٠ مليون جنيه .. فهل يتم تحصيلها لصالح المشترين الجدد ومتى .. ام ستقوم النيابة بتحصيلها لصالح المودعين على أن تخصم من قيمة عرض البيع الذى تقدم به محمد رشاد نبيه المحامى .

ولكن ما هى هذه الأصول التى إعادت الأمل للمودعين بالريان ..

والتى وافق المشترون على ايداع ٦٠٠ مليون دولار تحت تصرف محامى الريان لاتمام شرائها .

الاحرار تقدم قائمة هذه الأصول التى اصبحت محل اهتمام الجميع سواء كانوا مشترين أم مودعين .

قصور وفيلات

قصر ابراهيم باشا عبدالهادى بالمعادى وقصر بعين شمس وقصر ادهم باشا بمصر الجديدة وقصر بالمنيل وقصر البدراوى باشا عاشور بالدقى وفيلا بمصر الجديدة وفيلا بالمعادى وفيلا بشارع فاطمة رشدى بالهرم وفيلا بشارع معهد التربية الرياضية بالهرم وفيلا بشارع استوديو الاهرام وفيلا بمدكور بالهرم من ٤ أدوار وفيلا بشارع علوية بالهرم وفيلتان بالمنصورة وفيلا فاخرة

شقق سكنية

عدد تسع شقق سكنية فاخرة بالزمالك ومصر الجديدة والمهندسين و٣٠ شقة اسكان ادارى بالقاهرة والاسكندرية وبورسعيد واسيوط وسوهاج واسوان .

اراضى فضاء

ارض مساحتها ٥٢ فدانا بارض البركة بمدينة السلام أرض مساحتها ١٠ آلاف متر مربع بالمعصرة وقطعة ارض مساحتها ٢٥٠٠ م بحلوان و٢٦٠٠ متر بشارع طلعت حرب ، ٥٠٠٠ م٢ امام فندق رامادا بالهرم و٢٤٠٠٠ م٢ بجوار مطعم اندريا و٢٠٠٠ م٢ على ترعة المريوطية مقام عليها سينما ١٨٠ مم ، ٧٠٠٠ م٢ بالجيزة ، ١٥٠٠ م٢ بالمقطم ٨٠,٠٠٠ م٢ على البحيرات المرة بابو سلطان كانت معده لاقامة مدينة سياحية .

عقارات

عمارة بشارع طلعت حرب وعمارة بشارع الخليفة المأمون من ١٦ دورا ، عمارة بشارع الميرغنى من خمسة ادوار وعمارة برج الريان بالدقى وعمارة دورين بروكسى ، برج الريان الادارى بالهرم ، ثلاثة ابراج بشارع فاطمة رشدى وعمارة بمحطة اسباتس بالهرم وعمارة من دورين خلف الميلاند فرع مصر الجديدة وعقاران كمقر للشركة ٣٥٠ ش الهرم .

مخازن

دور ٣٥٠ م مخازن بارض النعام ، ٣٠٠٠ م بشارع الهرم امام البارزيانا ، ٢ مخزن بجوار فللة بالهرم ، ٢٠٠٠ مخزن ببولاق بالقاهرة ، ١٣ فدانا مخازن اخشاب وحديد وطوب بالكيلو ٢٦ طريق مصر اسكندرية الصحراوى .

محال تجارية

تسعة « سوبر ماركت » ومنافذ بيع لحوم بأرض الجولف وشبرا والدقى والمعادى والهرم والحوامدية والاسكندرية ، ٤ محلات مجوهرات بمصر الجديدة والدقى والمهندسين والصاغة ، ومعارض لكتب التراث بالاوبرا وشارع البورصة والعجوزة والجيزة والاسكندرية .

اراض زراعية

عشرة افدنة بالاسماعيلية ، ٥٠ فدانا عليها مصنع بلاط وطوب وورشة ومخازن ومجزر الى ومصنع لحوم وورشة مركزية ومتاجر بالكيلو ٢٦ مصر اسكندرية الصحراوى ، ١٠ افدنة بطريق المنصورية بالجيزة ، ٤,٥ فدان بجوار الكوكى بارك بالهرم ، ٨٠ فدانا عليها مزارع الاغنام والماشية ، ٦٠ فدانا بالكيلو ٧٠ بالنوبارية ، ٣٠ فدانا بالكيلو ٣٠ طريق اسكندرية الصحراوى ، ٦٢٥ فدانا مقام عليها صوب زراعية بالنوبارية ، ٦٠٠٠ فدان بالنوبارية .

كما تتضمن قائمة اصول الريان محطتى بنزين بالعجوزة والهرم ومجموعة كبيرة من السيارات والملاكى والنقل والمتوسط والنقل الثقيل ومطبعة ومصنع بلاستيك مشتراة من شركة الهلال .

وكذلك ساهم الريان فى عدد من المشروعات والشركات بنسبة تتراوح بين ٢٠ ـ٣٠٪ وهى الشركة الوطنية للاعلان والمنظفات الصناعية والفيرجلاس والبلاستيك والمفروشات والملابس المطرزة والارضيات ومزارع الاسماك

والشهور العشرة القادمة تحمل طياتها الاجابة الحقيقية للسؤال الذى تكرر .. هل تعود اموال المودعين ؟ .



المصدر : الأحرار

التاريخ : ٤ يونيو ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ضحايا الريان

احترت فيما اكتبه هذا الاسبوع .... هل اكتب عن الحكم التاريخى للمحكمة الدستورية العليا ببطلان القانون الذى انتخب على اساسه مجلس الشعب والذى اثبت بما لا يدع مجالا للشك ان من حق مصر ان تفخر بقضائها الشامخ والعادل ام اكتب عن الريان والكارثة التى حلت بالآلاف من المودعين بمناسبة استمرار محاكمته امام محكمة امن الدولة العليا .

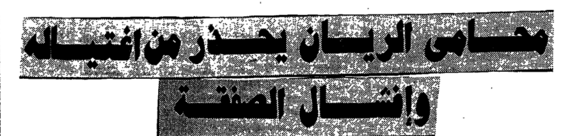
واخيرا قررت ان اكتب عن الريان بعد ان تحول المودعون الى فقراء لا يجدون قوت يومهم ولقد استبشر هؤلاء المودعون خيرا عندما طالعوا بالصحف ان الريان قد ابدى استعداده لشراء اصول بعض شركاته وتسديد أموال المودعين فيما لا يزيد على ستة شهور والسؤال الذى يطرح نفسه الآن هل توافق الحكومة على هذا العرض . ام تستمر فى انتهاج سياسات التسويف والمماطلة وقتل المودعين بالسم البطىء إذا لم يكونوا قد قتلوا فعلا والذين لم يموتوا منهم امتهنوا التسول وانطلقوا فى شوارع مصر يستجدون الناس إحسانا وبعضهم تنطبق عليهم الآية الكريمة « يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف تعرفهم بسيماهم لا يسألون الناس الحافا »

ايتها الحكومة العاجزة ارحموا من فى الأرض يرحمكم من فى السماء واتقوا الله فى مصير هؤلاء البشر الذين لم يرتكبوا ذنبا ولم يقترفوا جريمة سوى انهم صدقوا وعودكم وشعاراتكم البراقة من الحرية الاقتصادية وتشجيع الاستثمار .

حسن فشر

عضو مجلس الرئاسة حزب الأحرار





محامى الريان يحذر من اغتياله وإفشال الصفقة

كتب ـ ربيع شاهين وعبد الحى محمد :

أعلن محمد رشاد نبيه ، محامى الريان ، أن حياته اصبحت معرضة للخطر بعد اعلانه عن صفقة شراء ممتلكات وأصول شركة الريان . وحذر أجهزة الأمن من أية محاولة لاغتياله .. وقال ان الحكومة مستعدة لضرب من يحاول أنهاء مشكلة الريان

واشار رشاد نبيه الى وجود جهود مكثفة تبذلها الأجهزة الأمنية للكشف عن تفاصيل صفقة شراء الريان وهوية المشترين ، وأكد أن هذه الجهود ستبوء بالفشل ، وطالب الحكومة بالابتعاد عن الصفقة بعد فشلها الذريع فى حل المشكلة .

وأكد محمد رشاد نبيه ، فى تصريح خاص لـ « الشعب » لضغوط شديدة منذ اعلانه عن عرض شراء أصول وممتلكات شركة الريان ، وسداد مستحقات المودعين ، ولكنه رفض الافصاح عن هذه الضغوط . وقال ان اطرافا عديدة يهمها افشال صفقة الشراء والمضى فى مخطط ذبح وتشويه شركات توظيف الأموال

وأكد ان ما يقال عن شراء آل الريان ممتلكات واصول الشركة هو أكذوبة مبالغ فيها ولا يصدقها عقل لأن هذا يعنى تجاوز المركز المالى للشركة ٤ مليارات جنيه بينما بلغ ما تلقته الشركة ٧٠٠ مليون جنيه و ٣٥٠ مليون دولار . وناشد رشاد نبيه اصحاب الاغراض الكف عن ترويج التأويلات والشائعات لمصلحة مصر والمودعين الضحايا وقال : « فليتركونى عشرة أشهر ويعلنوا آراءهم بعدها . وان فشلت فليذبحونى بأى سلاح يشاءون » .

واكد عزمه على المضى فى اتمام صفقة الشراء مشيرا الى تكاتف النيابة العامة معه .

وعلمت « الشعب » انه تم عرض الخطوات التى اتخذت فى اجتماع ممثل المشترين مع المستشارين حلمى خليفة وساهر درويش ، على النائب العام المستشار جمال شومان للموافقة عليها .

من ناحية اخرى يبدأ اليوم المهندس الاستشارى عماد خليل معاينة ممتلكات الريان عند الكيلو ٢٦ بطريق القاهرة الاسكندرية الصحراوى .



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٥ يونيو ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ممثل مشترى الريان :

ولاء المصريين فى الخارج وراء الصفقة

هل هى مناورة .. هل هى حقيقة .. سواء كان هذا او ذاك فان القنبلة التى فجرها المحامى محمد رشاد نبيه فى محكمة جنايات الجيزة

بجلسة ٢١ مايو الماضى بطلبه كممثل لمشترين لممتلكات ومشروعات الريان قلبت مشاعر اكثر

من ٢ مليون مواطن من التشاؤم الى التفاؤل واحيت موات الامل فى نفوس المودعين وذويهم واعادت ظل ابتسامة اختفت منذ سبتمبر عام

١٩٨٨ عندما قبض على اخوة الريان ووالدهم وصدر قرار بفرض الحراسة على ممتلكات الشركات المنسوبة اليهم .

منذ تلك الايام قامت الحكومة قومتها على شركات توظيف الاموال بدعوى الدفاع عن حقوق المودعين الذين انخدعوا فى نوايا تلك الشركات فسحب من سحب مدخراته من بنوك القطاعين العام والاستثمارى واستبدل من استبدل معاشه ومن حصل على قرض او على

مكافأة نهاية الخدمة ليتجه بهذه الاموال الى شركات التوظيف ليستفيد بفرق الفائدة التى تتيحها هذه الشركات للايداعات والاستعانة

بثمراتها على متطلبات الحياة ويومها قال احمد الريان ردا على الدكتور فح النور رئيس الهيئة

العامة لسوق المال عندما طلب منه اعادة الـ ٨٠٠ مليون دولار للمودعين والتى هى عرقهم وجهدهم



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٥ يونيو ١٩٩٠

الخوف .. سبب إخفاء أسماء المشترين

أجرى الحوار:
قدري عزب

ـ وايه يعنى ٨٠٠ مليون دولار .. الدولة عليها ٣٠ الف مليون دولار .. ماخلاص بقى .

المهم ان هذا العرض الذى تقدم به المحامى رشاد نبيه للمحكمة كممثل لمشترين رفض ان يفصح عن اشخاصهم سوى انهم مصريون يعملون فى الخارج .. هذا العرض كان كالضوء المبهر الذى انطلق من وسط الظلمة الحالكة فيبعث فى قلوب ١٧٨ الف مودع املا لاسترداد اموالهم المفقودة .

لقد ذهبنا نبحث عن الحقيقة الضائعة لدى الرجل الوحيد الذى يرفض ان يكشف عن سر بضاعته للمودعين وللحكومة وللمحكمة وربما للبائعين .

فكرة البيع

فى البداية .. قلت له .. لنتحدث بصراحة .. فالبعض مازال يعتقد أن العرض الذى تقدمت به ماهو الا مجرد مناورة لم تكشف ابعادها .. فكيف جاءت فكرة الشراء لاصول وممتلكات الريان .. ؟

وقال ممثل المشترين :

ـ الفكرة جاءت بعد ان وصلت مشكلة الريان الى طريق مسدود ووقفت الحكومة عاجزة عن حلها واصبح ١٧٨ الف مواطن هم الضحية فى المشكلة بعد ان باعوا ممتلكاتهم من العقار والمنقول اونقلوها من البنوك واستبدلوا معاشاتهم واودعوها شركات الريان بهدف الحصول على ثمارها من هنا جاءت الفكرة لبعض المصريين العاملين فى الخارج كمواطنين ينتمون الى مصر .. فكروا فى شراء اصول وممتلكات الريان بالشكل الذى لايعرضهم للخسارة .

كانت هناك مشكلة .. هى مشكلة كيفية الوثوق والاطمئنان على هذه الاموال التى ستحول من الخارج الى مصر لحين اتمام الصفقة خاصة وان الفكر السائد فى اذهان الكثيرين أن القبض على ال الريان الذى تم فى سبتمبر ٨٨ كان يمثل حالة شاذة لان القانون كان يسمح لشركات الريان اذا لم توفق اوضاعها بالعمل ـ مثلها مثل باقى شركات توظيف الاموال حتى ٩ يونيو عام ١٩٩٠ .

فلما قبض على ال الريان قبل نهاية تلك المدة بسنتين وفى نفس الوقت سمح للشركات الاخرى بالاستمرار فى نشاطها رغم تماثل الاوضاع وحكم القانون بالنسبة للجميع اعطى هذا القبض انطباعا لدى الكثيرين بان هناك اسبابا معروفة دفعت الحكومة الى هذا ...ف مع ال الريان وكان لابد من ...حيطة من المشترين فاثروا ... اسماء مستعاره أو ممثل للمشترين حتى تتم الصفقة وهذا التخفى قانونى يقره القانون المدنى وعلى هذا تقرر ان تظل اسماء المشترين فى طى الخفاء حتى اتمام الصفقة ثم بدا المشترون بدراسه اوضاع شركات الريان وحصر الممتلكات والاصول والاموال فكشفت لهم تلك الدراسة أن شراءها بمبلغ مليار ونصف او بمازاد على ذلك وبما يغطى حقوق المودعين هى صفقة رابحة بكل المعايير وانتهى الامر الى الشراء بعد دراسة استغرقت ثلاثة شهور .

هناك ايضا سبب وراء اختفاء اسماء المشترين فالصفقة ليست هينة وصاحب رأس المال جبان عندما يدفع باموالـه للاستثمار خاصة عندما تطلب من صاحب رأس المال ان يستثمر امواله فى مصر حيث يدمن البعض خلق التعقيدات والانحرافات ولذلك كان الخوف يسيطر على المشترين اذا ماقاموا بتصفية استثماراتهم فى الخارج ثم يجدون انفسهم فى متاهة المشاكل والعقبات .. بل وقد يكون هناك من له مصلحة فى عدم حل هذه المشكلة .

القيمة الدفترية

قلت لممثل المشترين :

ـ القيمة الدفترية لاموال واصول الريان كما اثبتتها الدفاتر الموجودة طرف نيابة الاموال العامة حوالى ٣٣٠ مليون جنيه .

ورد ممثل المشترين :

ـ القيمة الدفترية للاموال المتحفظ عليها لصالح شركات الريان لاتمثل القيمة الحقيقية لامحاسبيا ولاقانونيا والمشترون لشركات الريان ليسوا من السذاجة بحيث يجرون وراء صفقة خاسرة ومنذ اشهر وهم يقومون بتلك الدراسة من خلال مندوبيهم الاقتصاديين اما القيمة الدفترية فقد تمت على اساس اسعار عام ٨٤ ونحن الان فى ١٩٩٠ فضلا عن أن هناك الات واجهزة ومعدات اضيفت الى الاصول .



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٥ يونيو ١٩٩٠

بدأنا اعداد الكاتالوجات وعقود الشركات ومحاضر الجرد

سؤال : هل هناك شركات أو مشروعات للريان فى الخارج لم تدرج فى دفاتر حصر الاموال المتحفظ عليها .

ورد رشاد نبيه :

ـ كل الشركات ادرجت فى دفاتر الحصر .. وهى اما باسم فتحى او باسم احمد او باسم الشركة .

وسألت ممثل المشترين :

ـ رسوم تسجيل عقد البيع وهى تصل الى ٨٠ مليون جنيه الا تعنى زيادة تكلفة الشراء وهو مايمثل عبئا على المشترين .

وقال رشاد نبيه :

ـ هى مشكلة فعلا ولابد أن يكون الرسم واحدا ونحن نقوم بدراستها .

الكتالوجات

قلت لممثل المشترين :

ـ متى يبدأ العمل فى الرسوم والنماذج والكتالوجات .

ورد قائلا :

ـ لقد اخترت فعلا المهندس عماد خليل ليتولى هذه المهمة وله كل الصلاحيات فى اختيار معاونيه طبقا لحجم العمل والذى تحدد انتهاء مهمته خلال ثلاثة شهور .

طريقة السداد

يتم رد الاموال للمودعين كما يقول المحامى محمد رشاد نبيه بعد الموافقة على عقد الوعد بالبيع ومحدد لها مدة خمسة اشهر اخرى يبدأ فيها رد الاموال للمودعين وهى تبدأ من ٢٠ مارس ١٩٩٠ وترد المبالغ طبقا لكشوف اسماء المودعين والمبالغ المستحقة وتسدد بموجب شيكات مقبولة الدفع سواء بالنقد الاجنبى أو بالنقد المصرى وطبعا لسعر الدولار ٢٣٤ قرشا كما حددته النيابة ولن يخصم ماصرف للمودعين من ارباح قبل اول يناير ٨٧ اما ماصرف من اول يناير ٨٧ وحتى يونيو ٨٨ تاريخ صدور تلقى الاموال فستخصم المبالغ التى صرفت خلال هذه الفترة .

وقال محمد رشاد نبيه ردا على سؤال حول مهمته كممثل للمشترين وفى نفس الوقت محامى البائعين وهو مايعنى تعارض المهمتين :

ـ ليس هناك اية تعارض فلانى وكيل المشترين لابد وان يكون وكيلا عن البائعين المهتمين لان مهمتى أن تحدد حقوق المودعين على وجه الدقة ولايستطيع أن يقوم بهذه المهمة سوى محامى الريان .. فاذا كانت صفتى وكيلا للمشترين فقط فليس من حقى المجاملة فى حقوق المودعين وعلى كل ففى جميع الاحوال فان مكتب التحفظ على الاموال سيحدد اموال المودعين طبقا لسجلات كشوف الشركة .

سؤال اخير :

ماهو الموقف بالنسبة لاجراءات البيع .

وقال ممثل المشترين :

ـ اننى التقى دائما بالنائب العام المساعد المستشار حلمى خليفه والمستشار ساهر درويش اللذين يبديان تجاوبا بلا حدود ويتم حاليا اعداد عقود الشركات وعقود الاملاك ومحاضر الجرد .



المصدر : الوفد

التاريخ : ٥ يونيو ١٩٩٠

لجنة تلقى الاموال تبحث موقف شركات التوظيف التى فشلت فى رد أموال المودعين

اقتراح بمد المهلة بين ٣ و٦ شهور للانتهاء من عمليات الرد

بحثت اليوم لجنة تلقى الاموال فى اجتماعها مساء امس برئاسة الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء، موقف الشركات التى فشلت فى توفيق اوضاعها، للعمل فى ظل قانون تلقى الاموال ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ . منح القانون مهلة للشركات لرد اموال المودعين، تنتهى يوم «السبت» القادم . من المنتظر صدور قرار بشأن الشركات التى ردت حتى الآن ما بين ٣٠ و٦٠٪ فقط من اجمالى الايداعات وهى شركات : الهدى مصر، وبدر للاستثمار، والمراكشى، والحجاز، ونيوكايرو، والزهراء للاعلام العربى، وسلطان . يصل اجمالى مستحقات المودعين لدى هذه الشركات ٥٥٣ مليون جنيه لحوالى ٧٣ الف مودع . واكدت بعض المصادر عدم قدرة بعض الشركات على سداد باقى مستحقات المودعين خلال الفترة الباقية، او التصرف فى الممتلكات وبيع الاصول . ومن المنتظر ان تنتهى لجنة تلقى الاموال فى اجتماعها اليوم الى مد مهلة رد الاموال خلال فترة تتراوح بين ٣ و٦ شهور اخرى، حضر الاجتماع وزراء المجموعة الاقتصادية، ومحافظ البنك المركزى، ووزير العدل، ورئيس هيئة سوق المال، والنائب العام، والمدعى العام الاشتراكى . كما تم خلال الاجتماع استعراض تقرير حول موقف كل شركة على حدة . وكانت شركة «سلطان» قد ردت كافة الاموال المودعة لديها الى ٧٠ مودعا وتبلغ ٧٩٦ الف جنيه . وردت شركة «الهدى مصر» حوالى ٥٨٪ الى ٤٠ الف مودع . وتقدر اموالهم بنحو ٣٢٥,٥ مليون جنيه وقامت شركة «بدر للاستثمار» برد ٤٥٪ من اجمالى الودائع، التى تبلغ ١١٥,٥ مليون جنيه . وسددت شركة «نيوكايرو» بعض ودائع ٨٧١ مودعا، والتى تقدر اموالهم بنحو ٢,٥ مليون جنيه . كما سددت شركة الزهراء للاعلام بعض ودائع ٢٤٥ مودعا، والتى تقدر بمبلغ ١١,٥ مليون جنيه . وردت شركة المراكشى بعض ودائع ٢١٠٥ مودعين

٤٤٥



المصدر : المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٦ يونيو ١٩٩٠

• الشعراوى وآل فايد ومجموعة المصريين المغتربين والريان يردون أموال المودعين فى الشركات التى لم توفق أوضاعها

كتب حمدى البصير

طلب عدد كبير من رجال الاعمال شراء اصول الشركات الست التي لم توفق اوضاعها لرد اموال المودعين فيها قبل ٩ يونيو القادم في غضون ثلاثة اشهر تنتهي في سبتمبر القادم .

صرح مصدر قضائي بإدارة التحفظ ان الادارة تبحث الطلب الذى تقدم به مجموعة من رجال الاعمال لشراء اصول الشركات التي لم توفق اوضاعها وهي بدر للاستثمار والهدى مصر والحجاز ونيوكليرو والزهراء للاعلام العربى والمراكشي وكذلك بحث المهلة التى طالبوا بها لشراء الاصول ورد اموال المودعين في صورة شيكات بعد خصم ما حصل عليه المودعون في صورة سلف وانتقال الملكية إليهم خالية من الخصم الضريبى والذى يقدر بـ ٦٠٠ مليون جنيه .

اكد المصدر ان قانون تلقى الاموال لم ينص على فترة سماح جديدة بعد ٩ يونيو القادم لرد الاموال ولكن الادارة ستوافق على عدم إحالة اوراق هذه الشركات الى النائب العام شريطة ان يقدم المشترون ضمانا كافيا لرد الاموال قبل ٩ يونيو القادم .

علمت « النور » ان المهندسين المكلفين بإعداد كتالوجات اصول الريان سوف ينتهون من عملهم في نهاية شهر يونيو الحالى .

رفضت إدارة التحفظ بمكتب النائب العام تعيين حسنية احمد الريان قيمة على آل الريان وبالتالى فليس لها الحق في التوقيع على بيع الأصول .

وتبحث المحكمة تعيين مجلس إدارة مؤقت من الشخصيات العامة لادارة اموال الريان وبيع الاصول - طبقا للقانون - وذلك خلال شهر يوليو القادم .

وتتردد في اوساط هيئة الدفاع عن المتهمين في قضية الريان ان مجموعة المشترين للاصول هم وكلاء لمجموعة إقتصادية تمثل المغتربين المصريين في الخارج وآل فايد والشيخ الشعراوى والريان وبعض المصارف الاسلامية .



المصدر : الوفد

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٦ يونيو ١٩٩٠

تعديل تشريعي لقانون تلقي الاموال الجديد بقرار جمهوري

مد مهلة سداد ديون شركات التوظيف

كتب ـ حمدى شفيق :

طلب المستشار عبدالسلام حامد المدعى العام الاشتراكي سرعة اعداد تقرير تفصيلي حول اخر التطورات في المراكز المالية لشركات توظيف الاموال الست التي يجرى التحقيق معها حاليا . وعلمت «الوفد» ان المدعى الاشتراكي مازال يدرس طلب ادارات الشركات الست بمنحها مهلة اضافية لرد باقي اموال المودعين . اشار مصدر مطلع الى ضرورة اجراء تعديل تشريعي لقانون تلقي الاموال بمنح الشركات مهلة اضافية لرد باقي الاموال .

ومن المنتظر ان يتحدد الموقف النهائي خلال الاسبوع القادم . يتعين طبقا للدستور ان يصدر التعديل الجديد بقرار جمهوري نظرا لعدم وجود مجلس الشعب بعد نشر الحكم ببطلان تشكيله جدير بالذكر ان اخر موعد لتسديد ديون المودعين طبقا لقانون تلقى الاموال الجديد هو يوم السبت القادم الموافق ٩ يونيو . اكدت مصادر مطلعة لـ«الوفد» ان شركتي الحجاز والزهراء تمكنتا من رد اكثر من ٧٥٪ من اموال المودعين لدى الشركتين، كما تمكنت شركات الهدى مصر ونيوكايرو وبدر للاستثمار من رد نسب تتراوح بين ٧٠ و٥٥٪ من اموال المودعين لديها، بينما تعثرت شركة المراكشي ولم تتمكن من رد الجزء الاكبر من الودائع .

ويقوم فريق من مساعدى المدعى الاشتراكي حاليا باعداد المركز المالي للشركات، وقوائم المودعين الذين استردوا اموالهم، والاصول المتبقية بعد السداد، وعدد المودعين الذين لم يحصلوا على مستحقاتهم، واجمال المبالغ التي يستحقونها . يضم الفريق المكلف باعداد تقرير حالة شركة الهدى مصر المستشارين محمود الشربيني وزكريا السيد وعبدالحميد ثابت وعبدالمعز ابراهيم ومحمود غنيم وعلاء البنا وهشام سرايا ومحمد صفوت هلال . ويقوم باعداد تقرير عن شركة بدر للاستثمار المستشارون محمود الشربيني ومحمد شفيق المليجى وسعيد البكرى، ويعد تقرير شركة بدر المستشار أحمد فريد والمستشار هشام العياط ويقوم المستشار عادل السعيد باعداد تقرير عن شركة الزهراء، كما تم تكليف المستشار محمد عبدالفتاح شاهين باعداد التقرير الخاص بشركة نيوكايرو، ويتولى هشام العياط مساعد المدعى الاشتراكي اعداد تقرير شركة المراكشي تحت اشراف المستشار محمود ابو العلا مدير المكتب الفني .

ومن ناحية اخرى عقد المستشار فاروق سيف النصر وزير العدل اجتماعا هاما مساء امس الاول مع المستشار عبدالسلام حامد المدعى العام الاشتراكي والمستشار جمال شومان النائب العام والدكتور محمد حسن فج النور لبحث موقف شركات توظيف الاموال .



المصدر : الاهالى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٦ يونيو ١٩٩٠

رئيس هيئة سوق المال :

اصول الريان فى مصر لاتتجاوز ١٥٪ من الايداعات

- العرض المقدم فصل من مسرحية الخدع الريانية
- الريان افلس قبل قانون التوظيف بشهر ونصف
- النيابة تحقق مع بعض رؤساء التحرير حول اعلانات الريان

كتب ثروت شلبي ومسعد نوار : اكد د . حسن فج النور رئيس هيئة سوق المال ان ممتلكات الريان بمصر لاتتجاوز قيمتها ١٥ ٪ من مستحقات الايداعات واعرب عن شكوكه فى نوايا آل ريان وقال : لقد اعتدنا منهم التلاعب والمماطلة والخداع . والعرض الاخير بشراء اصول الريان ليس جديدا فى مسلسل الخدع الريانية ، وسبقته عدة عروض باشكال مختلفة وبوسطاء متعددين .

واضاف : ان هيئة الدفاع عن الريان تهدف من وراء هذه المسرحية كسب اكبر وقت ممكن فى القضية لصالحهم .



ورغم هذه المخاوف والشكوك فانني مع اى اتفاق يعيد لاصحاب الايداعات كامل حقوقهم مهما كان مصدر المشترين وجنسيتهم ويمكن ساعتها الحديث عن اسقاط التهم عن مسئولى الريان اذا ردوا الاموال .

جاء ذلك في لقاء د . فتح النور بخريجي الجمعيات البريطانية بهيئة بحوث الاسكان يوم الاحد الماضي ، وحول ادارة اموال الريان قال : انها تدر عائدا اكبر مما كانت عليه سابقا ، واقترح توزيع هذا العائد على صغار المودعين .

وعن تجربة شركات توظيف الاموال قال : انها اسفرت عن رد ٦ شركات للاموال بالكامل ، وهروب ثمانية من اصحاب الشركات الوهمية ، منهم صاحب معمل طورشي في الزقازيق هرب بحصيلة ٤ ملايين جنيه .

ونفى د . فتح النور أن يكون صدور قانون شركات توظيف الاموال مسئولا عما حدث ، وقال : لولا القانون لضاعت جميع حقوق المودعين ، وان الريان كان قد افلس قبل شهر ونصف من صدور القانون ، وسعى الى الاندماج مع السعد والهدى مصر لاخفاء الازمة .

ومن ناحية أخرى ، صرح المستشار حسن الشربيني المحامي العام لنيابة الشئون المالية والتجارية لـ « الاهالى » ان هناك تعليمات من المستشار جمال شومان النائب العام الى النيابة العامة بتقديم كافة التسهيلات والمعونات الفنية لاتمام عقد بيع اموال « الريان » لرد اموال المودعين . وقد اشاد محمد رشاد نبيه محامي الريان وممثل المشترين بتعاون النيابة العامة معه لانهاء الصفقة .

وكشف فتح النور عن احالة عدد من رؤساء تحرير الصحف الى النيابة لحصولهم على اعلانات من شركات الاموال بعد صدور القانون وقال : لم اكن استطيع احالتهم الى النيابة قبل ذلك .

من ناحية اخرى تقرر عقد الجمعية العمومية لمجموعة شركات الريان خلال شهرين ، لتشكيل مجلس ادارة يمثل الشركة ، في المفاوضات مع المشترين الذين عرضوا ١,٥ مليار جنيه ثمنا لاصول الشركة . تشارك في الجمعية العمومية الشقيقة الكبرى للاخوة الريان وممثلون عن المودعين .

كما رفضت محكمة جنوب القاهرة دعوى اقامتها شركة بريطانية كانت تتوسط في صفقات الريان لدى البورصات العالمية ، تطالب بمستحقات متاخرة قيمتها ٨ ملايين دولار .



المصدر : الاهالى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٦ يونيو ١٩٩٠

الأبنــــوس والنصــــب

سمعت وأنا أدير راديو السيارة قبل ستة ايام وقت الظهيرة مذيعة تتحدث مع رجل يبدو من لهجته أنه عالم كبير يحاول من ذلك الحديث تصحيح بعض المعلومات المغلوطة . وكان الحديث حول الأبنوس وصعقت حين طرق أذني صوت الاستاذ الواثق - الذي نادته المذيعة باسم الدكتور مصطفى - يعلم تلك الفتاة الجاهلة ان الابنوس مستخرج من مادة توجد فى أنياب الفيل . وأضاف أنه يعنى الفيل الافريقى وحده ، لان الفيل الاسيوى يمتاز بكبر الاذنين وقصر النابين . وقد أضاف الدكتور مصطفى ليزيل أى لبس ، انه يعنى الابنوس الذى يصنع الناس منه الكراسى !

وقد أذهلنى الأمر حتى ضاع منى بقية الحديث العلمى وسمعت مباشرة المذيعة وهى تقول هنا صوت العرب . وقد قلت لنفسى قد يكون هذا برنامجا ذكيا يتعمد ذكر الخطأ ليصححه بعض المستمعين المشتركين مع الاذاعة فى لعبة اذاعية لاختبار المعلومات . بل لقد شككت فى سمعى وفهمى معا وبدأت ألوم الشيخوخة وادوائها التى تعبث بقدرات الشيوخ السمعية والعقلية . ولكنى لم اذكر سماع اى اشارة الى مسابقة اوجوائز او ردود من الجمهور . ورجعت الى بيتى كسيف الحال منشغل البال .

وفى البيت أخرجت المعجم العلمى المسمى « الموسوعة فى علوم الطبيعة » تأليف ادوار غالب ونشر المطبعة الكاثوليكية ببيروت فى ١٩٦٥ والذى يضع أمام المصطلح العربى مقابله فى اللغات اللاتينية والانجليزية والفرنسية والالمانية مع تعريف علمى مركز وبعض الرسوم التوضيحية وما أعظم ماكانت سعادتى حين قرأت فيه « الابنوس شجرة حرجية وصناعية من مجموعة الابنوسيات وفصيلة القرنيات .. خشبها ثمين القدر فاخر الصنف ناعم الرقعة ، ثقيل الوزن أسود اللون » .

ومثل تلك الواقعة ليست أمرا غريبا على « اتحاد الاذاعة والتليفزيون » . فاذكر مثلا أن مذيعا كبيرا فى التليفزيون قال فى نشرة الاخبار الرئيسية (التاسعة مساء) إن قطارا انقلب فى اليونان على خط السكك الحديدية الذى يصل بين اثينا وكريت . اى والله هكذا لم يكن الرجل يذكر ان كريت جزيرة يفصلها عن اثينا بحار ذات لجة . وكان المكتوب امامه كورنيتا عند المضيق الشهير الذى يفصل شبه جزيرة المورة عن ارض اليونان لانه يخترق البرزخ الذى كان يربطهما . ليس التباس اللسان والعين عند القراءة امرا مستحيلا بالنسبة لاى انسان ولكننا نسمع المذيعين فى هيئة الاذاعة البريطانية يعتذرون حين يخطئون ويصححون خطأهم . وبالقطع لم يسجل احد من كبار المسئولين (وما اكثرهم على ماتوحى به مراتبهم الوظيفية باسمائها الرنانة) هذا الخطأ ولاسأل المذيع الكبير عنه . لقد انشأ اتحاد الاذاعة والتليفزيون الاستاذ محمد حسنين هيكل حين تولى وزارة الاعلام لبضعة شهور فى ١٩٧٠ . وتصوره على نموذج هيئة الاذاعة البريطانية ومن ثم جعل للاذاعة والتليفزيون مجلس امناء يضم عددا من كبار المشتغلين بالسياسة والثقافة والفن والعلم ليخططوا لاعمال الاتحاد ويقدروا من وقت لآخر مدى النجاح ونواحى القصور . ولست أعلم بالدقة ما آل اليه أمر هذا المجلس . ولكن مايبدو واضحا ان احدا من الامناء لايشاهد التليفزيون ولاينصت للاذاعة .

النصاب لعبته الحكومة

تحولت مأساة من التهمت اموالهم شركات التوظيف الملتحى اصحابها وغير الملتحين الى عرض مسرحى مضحك مبك . وتلعب الحكومة دور الابله فى هذا العرض تضع لمسجون التليفون الدولى فى زنزانة لاول مرة فى السجون المصرية على الاقل . واذا أصبح هذا الأمر العجيب جائزا جاز لنا أن نتخيل - نحن الذين نعرف حياة



المصدر : الأهالى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ يونيو ١٩٩٠

السجون ـ مدى التسهيلات والاتصالات المأذون بها والمتسامح فيها لآل الريان في السجن . كذلك أذن لشيخ يصف نفسه بأنه داعية اسلامي أن يزورهم ليتوسطبينهم وبين الدولة في مساومة مزرية على تطبيق القانون أو عدم تطبيقه . وقد تعلمنا في شبابنا ان الجريمة تعد كذلك لانها تضر بالمجتمع . ومن ثم لايجوز ان يكون رد المسروقات سببا للاعفاء من العقوبة حتى لو تنازل عن الشكوى من سرقت أمواله .

والواقع ان الحكومة تخلت عن مسئوليتها في توفير سلامة المعاملات المالية في المجتمع حين تركت هذه الشركات تغترف من أموال المدخرين ـ وأغلبهم قليل الموارد ـ ما شاءت دون حسيب أو رقيب بالرغم من أن القوانين تعاقب جمع الودائع من الجمهور مالم يكن من يجمعها بنكا مسجلا لدى البنك المركزي خاضعا لاشرافه . كذلك يعاقب القانون من يبيع اسهم في شركة مساهمة للجمهور دون قرار بذلك من هيئة سوق المال . وهذا أصل قانوني عام في كل البلدان الرأسمالية فحيث تتجمع اموال الجمهور في يد غير اصحابها تدخلت الدولة لحماية ولتامين مصالح اصحاب الاموال . ومع ذلك اخذت الحكومة تردد انها بحاجة الى قانون خاص لشركات توظيف الاموال . ومرت السنون وكلما قدم وزير مشروع قانون لمجلس الوزراء وصلت اخباره لاصحاب الشركات المذكورة فسارعوا الى استخدام كل طرق الضغط الممكنة لوقف المشروع وماصدر قانون ١٩٨٧ الا في ملابسات خاصة وبعد أن أشرف عدد من الشركات على الافلاس الفعلي .

وكانت الحكومة تتغافل باستمرار عن تحويل معظم تلك الشركات الجزء الاكبر من ودائع الذين وثقوا بها الى خارج البلاد . وكان بوسع أجهزة الامن متابعة هذه التحويلات منذ البداية ، وكان يسيرا على الحكومة لو أرادت الحفاظ على اموال الناس ان تضع لذلك قانونا منذ السنوات الاولى لنشاط موظفي الاموال . ولكنها كانت تجاملهم وتتذرع بالصبر لاسباب غير معروفة لنا وان لاكتها الالسن كثيرا حتى قبل تفجر الازمة . كذلك كان في وسع الحكومة ان تصون تلك الاموال بعيدا عن أي اجراء سيادي بأن ترفع سعر الفائدة على الودائع لدى البنوك . فليس صحيحا ان الفائدة التي كان الريان يوزعها (٢٤ ٪) كانت عالية الى حد غير محتمل . فقد انسيت الحكومة ان معدل التضخم في وقتها كان حوالى ٣٠ ٪ سنويا . اي ان اصحاب الشركات كانوا يأخذون من المودعين فائدة سلبية قدرها ٦ ٪ . والغريب ان الحكومة رددت دائما ان الفائدة مفتعلة لانه لايوجد مشروع اقتصادي يحقق ربحا قدره ٣٠ ٪ مثلا . وتلك مغالطة اوجهل . فأي مشروع قطاع خاص لايحقق سنويا اكثر من ٥٠ ٪ يعد في حالة افلاس حيث ان التضخم وحده يعادل ٣٠ ٪ بحيث يكون الربح الحقيقي ٢٠ ٪ وازمة شركات التوظيف لم تتولد عن ارتفاع سعر الفائدة وانما عن المغامرات الاستثمارية في الخارج والمضاربة على الذهب ونحو ذلك من تصرفات غير مسئولة .

اسماعيل صبرى عبدالله

ودخل الريانية السجن معلنين انهم لايملكون شيئا وان على الحكومة تعويض المودعين والغريب ان البعض كتب في صحف الحكومة يحثها على ذلك . مع ان القانون لايحمي ذوي الغفلة وانما كان بوسع المتضررين ان يطالبوا الحكومة بالتعويض تأسيسا على اهمالها التدخل المبكر لتحديد الخسائر ومشاركة الصحافة والاذاعة والتليفزيون في حملة تضليلهم بالصور المنشورة لهم وفي ركابهم مسئولون حكوميون من المستوى العالي وبعض من اسماهم الاستاذ فهمي هويدي « فقهاء البنوك » اولئك الذين نصبوا انفسهم لتمييز الحرام من الحلال في اعمال البنوك وغيرها من المعاملات المالية الحديثة (بعضها لم يستقر ترجمة اسمه بالعربية حتى الآن) دون دراية بتلك الامور . ومن داخل السجن اخذ ريان او لخر يلعب بالحكومة . فيدعي امورا خطيرة ثم ينكرها . ويمتنع عن الارشاد عن اموالهم في الداخل . ولايعطي حتى الآن بيانا تفصيليا عن اموالهم في الخارج . فقد اتخذ الريانية عواطف ومصالح المودعين وسيلة للتأثير في اجراءات التحقيق وفي نظم السجون واذنت النيابة لمن ليسوا طرفا في القضية بزيارة المسجونين لمحاولة الوساطة . فهل هناك وسيط بين القانون والمجرم ؟ وهل يعرف التشريع شيئا يكلف النيابة ـ وهي تحقق في جرائم ـ ان تتصالح مع المجرمين نيابة عن الضحايا . انني كرجل درس القانون وان لم يمارسه اعرف ان اصحاب شركات توظيف الاموال قد ارتكبوا جرائم النصب وخيانة الامانة

واصدار شيكات بدون رصيد والتعامل فى النقد الاجنبى بدون ترخيص .. فى الحد الادنى وأعلن استغرابى لقرار محكمة الجنايات بالتصريح ببيع اموال الريان فى مصر لمشتر مجهول رفض محامى المتهمين الكشف عن اسمه وبدون تحديد لثمن كل اصل من تلك الاموال .. وبالدفع بالشيك غير حال الاداء . وأريبا بالقضاء ان يسمح بان تكون ساحته ذات الحرمة مسرحا لالاعيب من هذا النوع . ان المحكمة تنظر فى قضية جنائية وعليها ان تستكمل اجراءات القضاء وتصدر الحكم الذى تراه والذى سيكون عنوان الحقيقة لنمتنع جميعا عن نقده . وكان كل المطلوب من المحكمة هو اصدار قرار فى غرفة المداولة (لانه ليس من اجراءات التقاضى) بانها لا تمانع فى مفاوضات النيابة مع المتهمين حول استرداد اموال المودعين . ويبدو لنا ان مافعله آل الريان ليس الا فصلا جديدا فى مسرحية هزلية مؤسية جوهرها السخرية من مؤسسات الدولة . وحين تشجع الحكومة على استمرار المهزلة فانها لاتؤكد فحسب تسترها على الفساد والمفسدين ، ولكنها تعزز تصديق الناس لما يسمعون من تورط اسماء كبيرة فى كشوف اللا بركة . فالله سبحانه وتعالى لايبارك السحت .

الحسن والجمال

ولم يكن كل شىء فى القاهرة مستقرا فى الايام الماضية . فقد تمكنت من المتعة بالعرض الذى قدمته فرقة باليه بيجار ذات مساء . وقد عشت فى ذلك تجربة غريبة . كان من الواضح وقت وصولنا الى قاعة الاوبرا ان القائمين على التذاكر قد باعوا عددا من الكراسى مرتين . وكان مقعدا زوجتى وانا من ضمن الضحايا . وحاولت بهدوء ان اتفاهم مع الفتية والفتيات الذين يقودون المشاهدين الى مقاعدهم لحل ذلك الاشكال . وقد وعدونى خيرا ثم تسللوا بعيدا عن مشكلة يعرفونها تماما ويعجزون عن حلها . وبعد ذهاب الى مكاتب المسئولين ومنهم ملقب باللواء وآخر اصغر منه سنا واقل ادبا حاول ان يتخلص منى فى خشونة فانتفض الصعيدى فى اعماقى ووجدتنى - على غير عادة - انهره بشدة يرتفع معها صوتى . فعاد بنا الى القاعة محاولا اقعادنا فى اى كرسى خال واصر الصعيدى على حقه فى الكرسيين المذكورين على تذكرتنا . وعندها اسر الشاب فى اذن اثنين كانا يجلسان فيهما فقاما فى تباطؤ ليجلسا فى كرسيين اخريين وهما ينظران الينا شذرا ، واظنهما من كبار القوم ، أو هكذا يحسبان نفسيهما .

والمهم فى كل ذلك ان دقات بدء العرض ارتفعت فانطفأت الانوار ولم أقرأ شيئا عن العرض فى البرنامج الذى يباع فى المدخل . فكان على ان احاول فهم مايجرى على خشبة المسرح من رقص ومايرتفع فى القاعة من موسيقى ولست موسيقيا ولا راقصا . وما أكثر ما أمتعتنى هذه التجربة حين تعرفت على موسيقى البداية فعرفت فيها الحان النوبة (ومناطق البربر فى المغرب) ثم سكتت ليشغل القاعة كلها ناى من الصعيد وعرفت ظهور الاسلام من أعلامه الخضراء . وبلغت سعادتى ذروتها حين ارتفع صوت ام كلثوم وقد ضخم الالات السمعية الحديثة اللحن المرافق للصوت الخالد . كما حلمت فى شبابى بيوم تلتقى فيه موسيقانا مع فن الباليه . وكم كان رائعا هذا السرد الراقص على موسيقانا لتاريخ حضارتنا العريق . كانت حقا امسية احسن تصميمها واداؤها واضاءتها وملابس الراقصين والراقصات كل الحسن فوهبت المشاهدين قدرا كبيرا من الجمال .

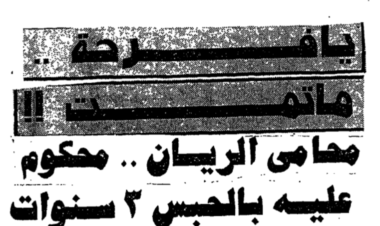
ومازلت من وقتها اسائل الناس ونفسى لماذا لم يقدم هذا العرض الفريد فى قاعة جمال عبد الناصر بجامعة القاهرة حيث كان عدد الكراسى بالالاف وفرصة تقديمها الطلبة بتكلفة بسيطة كبيرة ؟ ان بيجار قدم لنا صورة ناطقة اظنها بلا نظير حتى الان كصلة بين فن الباليه ووجداننا الموسيقى الذى لم يتعود بعد على الموسيقى السيمفونية .



المصدر : المســـاء

التاريخ : ٦ يونيو ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



يافــرحة .. ماتمــت !!

محامى الريـان .. محكوم عليـه بالحبس ٣ سـنوات

كتبت ـ انتصار النمر :

يبدو ان مسلسل الريان لن ينتهى وان كل ما اثير مؤخرا حول شراء اصول الريان بمليار و ٥٠٠ مليون جنيه مجرد اوهام وحلقة جديدة من حلقات الاثارة والضحية فى النهاية هم المودعون .. الذين عاودهم الامل على مدى الاسبوعين الماضيين بعد ان قبلت المحكمة عرض المحامى محمد رشاد نبيه بشراء اصول الريان .

اصدر شيكات بدون رصيد

ضحاياه .. شركة كويتية وسيدتان

الحقائق التى تنشرها « المساء » اليوم تعود بالقضية من حيث بدأت .. وهدفنا فقط هو التحذير من وقوع كارثة لاطاقة لاحد بتحمل مسئوليتها .

والمسلسل الجديد التى تنفرد

قرار الاتهام ضد محامى الريان

علاء الدين عبد المنعم المحامى يكشف ألاعيبه فى مذكرات لرئيس الوزراء ووزير الداخلية ورئيس سوق المال



شيك بدون رصيد اصدره رشاد نبيه

المساء بنشره اليوم بطله علاء الدين عبدالمنعم المحامى الذى تقدم مؤخرا بثلاث مذكرات لكل من د. عاطف صدقى رئيس الوزراء واللواء محمد عبدالحليم موسى وزير الداخلية ود. محمد حسن فج النور رئيس هيئة سوق المال مؤكدا عدم جدية عرض محمد رشاد نبيه واغراضه .

كشفت المذكرات ان محامى الريان متهم فى ٣ قضايا شيكات بدون رصيد بعملات مصرية واجنبية وان دوافع المحامى فى تقديم هذا العرض يجب الا تخفى على احد فهى بالدرجة الاولى دوافع سياسية لانه يعمل امينا لحزب سياسى بمحافظة الفيوم .. وقد اختار هذا التوقيت مع احتمالات اجراء انتخابات جديدة لترشيح نفسه مستغلا شهرته الحالية للفوز بمقعد فى البرلمان يضمن له الحصانة ضد القضايا المتهم فيها بالنصب واصدار شيكات بدون رصيد .

القضية الاولى

فى القضية الاولى تبين ان المحامى محمد رشاد نبيه قد صدرت ضده عدة احكام قضائية بالحبس ٣ سنوات فى القضية رقم ١٠٦ لعام ١٩٨٨ جنح عابدين وكفالة ٥٠ ألف جنيه لوقف التنفيذ والزامه بأداء ١٠١ جنيه تعويضا مؤقتا للمدعى بالحق المدنى .. وصدر هذا الحكم برئاسة القاضى محمد مراد .

وكانت النيابة العامة قد اسندت للمتهم انه فى يوم ١١ مارس ١٩٨٧ بدولة الكويت اعطى بسوء نية لشركة توزيع اطارات رجيسنون شيكين بمبلغ ٥٠ الف دينار كويتى مسحوبا على بنك الكويت الشرق الاوسط المركزى الرئيسى لايقابله رصيد قائم وقابل للسحب مع علمه بذلك .

قالت المحكمة فى حيثيات الحكم : ان الواقعة تتلخص فى ان المدعو محمد رشاد نبيه والذى يعمل محاميا قام بإصدار الشيك رقم « ٥١٠٨٠١ » المسحوب على بنك الكويت الشرق الاوسط بخمسين الف دينار كويتى لصالح شركة اطارات رجيسنون .. وعندما تقدمت الشركة بسحب الشيك من البنك تبين عدم وجود رصيد للمشكو فى حقه لدى البنك .. وحيث انه بسؤال المتهم فى تحقيقات النيابة العامة أنكر الواقعة .. وقرر انه سلم هذا الشيك لشخص اخر يدعى عبدالعزيز البليفى بصفته احد الشركاء المتضامنين فى الشركة صاحبة الادعاء وذلك على سبيل الامانة حيث اصدر له عام ١٩٨٣ توكيلا ببيع فيلا مملوكة للمتهم القاهرة للشركة الكويتية للاستثمار التى تباشر نشاطها فى العقارات حيث انه كان فى حاجة الى سيولة مالية فى ذلك الوقت لاتمام مشروع مدرسة اسلامية للغات واتفق معه على ان يفتح له حسابا فى بنك الكويت الشرق الاوسط بخلاف حسابه فى هذا البنك .. واتفق معه على ان يتقدم بطلب قرض من بنك الكويت الشرق الاوسط بمبلغ ٥٠ الف دينار كويتى بضمانه لحين اتمام اجراءات البيع عل ان يودع قيمة القرض فى هذا الحساب .. واتفق معه ايضا على ان يقوم عبد العزيز البليفى بمنحه ٥٠ الف دينار كويتى من حساب شركة برجيسنون بفائدة ٩٪ ويتقيد هذا المبلغ فى حسابات الشركة على حساباته الخاصة .. فاصدر له الشيك رقم ٥١٠٨٠١ بمبلغ ٥٠ الف دينار كويتى فى ذات يوم الواقعة فى ٢٠ نوفمبر ١٩٨٣ وان هذا واضح من كعب الشيك حيث ذكر فيه شهر ١١ عام ١٩٨٣ وترك اليوم على بياض حيث لايجوز له كتابة تاريخ اليوم الا بعد بيع الفيلا وايداع ثمنها فى هذا الحساب او موافقة البنك على القرض وايداع قيمته فى هذا الحساب .. وقد تم توقيعه يوم ٢٠ نوفمبر ١٩٨٣ باستلام الشيك رقم ٧٥٥٧٣٥ من حساب شركة رجيسنون بمبلغ ٥٠ الف دينار وقيد المبلغ قرضا بفائدة ٩٪ وان هذا الشيك مثار الشكوى استمر مع المدعو عبد العزيز البليفى المودع معه على سبيل الامانة . وبتاريخ ٢٨ مارس ١٩٨٥ قام بسداد اصل القرض بمبلغ ١٦٠ الف دينار كويتى ..

ونظرا لوجود خلافات بينه وبين زوجة عبد العزيز البليفى منذ عام ١٩٨٣ قام بتكليف شريكه فى الشركة بتوكيل احد المحامين لتقديم هذه الشكوى .. واضاف ان هناك تزويرا فى الشيك حيث انه لم يقم بكتابة تاريخ الشيك فقد تركه على بياض وفوض عبد العزيز البليفى بكتابة التاريخ بمجرد ايداع حصيلة بيع الفيلا او القرض فى البنك واضاف انه يطعن على تاريخ الشيك بالتزوير لانه كتبه فى نهاية ١٩٨٧ والشيك حرر بتاريخ ٢٠ نوفمبر ١٩٨٣ وان شواهده ان التاريخ لم يكتب بخط يده وكتب بعد كتابة صلب الشيك بـ ٥ سنوات .

تبريرات المتهم

اضافت المحكمة فى حيثياتها انه بسؤاله عن سبب عدم قيامه بأخذ الشيك رغم عدوله عن عملية البيع او اخذ القرض قرر بانه كان هناك معاملات بينه وبين عبد العزيز البليفى وبسؤاله عن دليله فى ان هذا الشيك سلم على سبيل الامانة بالرغم من انه فوضه فى كتابة التاريخ قرر بان هذا الشيك لم يودع على حسابات الشركة منذ تاريخ تسليمه فى ٢٠ نوفمبر ١٩٨٣ .. وقدم المتهم دفتر شيكات من رقم ٥١٠٨٠٢ الى رقم ٥١٠٨١٠ وعثر فى هذا الدفتر على كعب الشيك رقم «٥١٠٨٠١» استحقاق

الحكم الصادر ضد رشاد نبيه بالحبس ٣ سنوات

شهر نوفمبر ١٩٨٣ .. وقدم ٣ حوافظ مستندات طويت على شهادة من الجوازات تفيد بأن المتهم لم يغادر مصر عام ١٩٨٧ وعثر على صورة الشيك الصادر بتاريخ ٢٠ نوفمبر ١٩٨٣ من الشركة لصالح المحامى محمد رشاد نبيه بمبلغ ٥٠ الف دينار كويتى وسند الصرف المؤرخ فى ٢٠ نوفمبر ١٩٨٣ ثابت قيمة صرف الشيك مستند رقم «١» للطالب وقيده قرضا بفائدة ٩٪ ثم قيده بالشركة على حساب «١» ليد عبدالعزيز البليغى وشهادة من بنك الكويت الشرق الاوسط من فتح الحساب رقم ٧٠٨٥٧ باسم محمد رشاد نبيه فى ١٩ نوفمبر ١٩٨٣ .. وانه صدر منه دفتر شيكات يحتوى على هذا الحساب فى الخطاب المرسل من عبد العزيز البليغى للمدعى فى ١٥ فبراير ١٩٨٥ بتعويض المدعو هشام جميل جبر فى قبض قيمة القرض موقع عليه من مدير حسابات شركة برجيسون هشام جبر باستلام مبلغ ١٦٠ الف جنيه من محمد رشاد نبيه لحساب الشركة خصما من قيمة الشيك الصادر لها بالكويت فى ١٥ مايو ١٩٨٥ وقرار جمهورى رقم ٢٩٣ لعام ١٩٨٧ الصادر فى ٢٦ يونيه ١٩٧٧ والخاص باتفاقية التبادل القضائى بين مصر والكويت .. وادعى الذى اقام الدعوى مدنيا بمبلغ ١٠١ جنيه قبل المتهم .. وقد اصدرت المحكمة حكمها السابق ..

نصاب محترف !!

اما القضية الثانية رقم ٥٢٨٩ جنح عابدين والمرفوعة من قماشة سعد سيف الخوالد الكويتية الجنسية والمقيمة بالكويت ضد محمد رشاد نبيه والذى كان يعمل محاميا بالكويت وقد اقنع المبلغة بأهمية وضرورة اقتناء فيلا بمصر .. ووقع الاختيار على الفيلا رقم ٢٣ شارع ٢١ بالمعادى مقابل مبلغ ٢٦٥ الف جنيه مصرى محولة بالسعر الرسمى بالاضافة الى مبلغ ١٩٣ الفا و٣٠٠ الف دولار امريكى على ان يكون عقد البيع مسجلا باسمها وبعد موافقة الملاك على البيع وبالفعل قامت بتحويل كامل القيمة بموجب شيكات وتلكسات باسمه وباسم ابنه احمد محمد رشاد نبيه .. ومقابل ذلك قام المحامى محمد رشاد نبيه بارسال صور توكيلات منسوب صدورها الى ملاك الفيلا وكلوا بموجبها المحامى محمد رشاد نبيه فى التوقيع نيابة عنهم ببيع انصبتهم الى المشترين قماشة سعد وهذه التوكيلات غير قابلة للعزل للايحاء بأنهم قد قبضوا الثمن .. وعندما اتت لمعاينة الفيلا بأنه عثر على عميل اشترى الفيلا بزيادة مائة الف جنيه وبوسعه شراء فيلا اخرى افضل لمصلحتها. لان المشترين غرروا به واستولوا على الفيلا دون اعطائه الثمن مما جعلها تلغى الوكالة الرسمية له بتاريخ ٢٦ مارس ١٩٨٧ وارسلت له انذارا وتكليف بالوفاء فى ٢٦ يناير ١٩٨٨

الا انه لم يقم بالسداد .. ومازالت هذه القضية منظورة حتى الآن .

والقضية الثالثة رقم ١٦٣٩ لعام ١٩٩٠ جنح عابدين ايضا المقامة من فاتن حسن الغمرى ضد المحامى محمد رشاد نبيه لاصداره شيكا بدون رصيد بمبلغ مائة الف جنيه وتم تحديد يوم ١٤ يونيه الحالى لنظرها .

العرض غير جدى !!

ومن جهة اخرى فقد اكد علاء الدين عبد المنعم المحامى فى مذكراته الثلاثة ان عرض شراء اصول الريان غير جدى ويتسم بالغموض والمغالاة فى آن واحد لان من يقدم على صفقة مثل هذه لا يبغى سوى الربح .. وان الجمعيات الخيرية لا يمكن ان تكون بهذا السخاء ! واذا كان الخبراء قد قرروا ان قيمة اصول الريان ٣٢٨ مليون جنيه اذا افترضنا ان هذه القيمة مجحفه والثمن الحقيقى ٦٠٠ مليون جنيه فكيف يدفع مستثمر مليارا و ٥٠٠ مليون جنيه لشراء هذه الاصول ؟!!!

قال ان التعامل فى مثل هذه الصفقات لابد ان يتم عبر مؤسسات مالية ضخمة وبنوك وليس من خلال افراد .. ولو كان محمد رشاد نبيه صادقا فى عرضه فعليه تحرير خطاب ضمان بربع القيمة صادر من بنك اجنبى لصالح هيئة سوق المال والخطاب مشروط بأنه لايعرض الا فى حالة التراجع عن الصفقة وذلك لضمان حق المودعين اصحاب الحق المباشر فى هذه الاصول .. ولا يجوز للحكومة مصادرة هذا الخطاب الا بعد صدور حكم نهائى من هيئة تحكيم اجنبية بأحقيتها فى ذلك .. لان الهيئة لن تصدر هذا الحكم الا اذا ثبت لها ان العرض بالفعل غير جدى وان الامر برمته مجرد مغامرة كما ان سرعة الكشف عن ابعاد هذا المخطط ستقطع الطريق على هؤلاء الذين يتلاعبون بمشاعر الشعب حتى يمكن منع حدوث مزيد من الآلام لاحلام المواطنين ..

اكد علاء الدين عبد المنعم المحامى انه على استعداد لمواجهة محمد رشاد نبيه بكل هذه الحقائق لقتل الفتنة فى مهدها !!



المصدر : المساء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ يونيو ١٩٩٠

كمبيوتر «الريان» .. يتحدث :

١٦٠ ألف مودع .. يستردون أموالهم وأرباح ١٩٨٧

بيان لكل دائن برقم حسابه .. ومستحقاته

كتب ـ محمود نوفل ومختار عبد العال

عادت مظاهر الحياة الى شركات الريان .. ولكن هذه المرة ليس لتلقى الاموال من المودعين وانما لردها اليهم بعد ان صدرت التعليمات من إدارة التحفظ على الاموال بمكتب النائب العام بسرعة اعداد كشوف جديدة تضم كافة ايداعات المواطنين مضافا اليها ارباح عام ١٩٨٧ .

ستسلم هذه الكشوف الى المشترين الجدد لشركات الريان لاستخراج الشيكات باسماء المودعين فى موعد اقصاه ١٧ يونيو الحالى .

داخل مقر شركة الريان بالعقار رقم ٣٥٠ شارع الهرم التقت «المساء» مع حمدى عبد العزيز حسن المفوض العام على شركات الريان .. الذى صرح بأن العمل يجرى على قدم وساق لانجاز مهمة حصر المودعين ، وأنه تم تجنيد جميع العاملين بقسمى الحسابات والكمبيوتر للانتهاء من اعداد الكشوف بعد التعليمات الجديدة التى صدرت من المستشار ساهر درويش المحامى العام الاول والمشرف على ادارة التحفظ بمكتب النائب العام .. لتحقيق العدالة بين جميع المودعين باضافة ارباح عام ١٩٨٧ للذين لم يسبق لهم الصرف فى ذلك العام على ان يقتصر الخصم على الذين تقاضوا سلفا عام ١٩٨٨ تحت حساب الارباح حيث انه فى هذا العام لم تقم الشركة باعداد ميزانية توضح الارباح والخسائر .. فقد تم التحفظ عليها قبل الانتهاء من اعداد هذه الميزانية .

المفوض العام يحدد أسباب الإنهيار :

صراع الاخوة الريان وشكرية والسعد والفوازير

رقم حسابى

اضاف انه من حق كل مودع الحضور الى مقر الشركة للاستعلام عن حساباته النهائية ومقدار المبلغ الذى سيصرفه عند اتمام الصفقة المطروحة .. خاصة المودعين الذين لم تصلهم (مصادقات) عن طريق المحاسب القانونى .. وسيعطى كل فرد بيان برقم حسابه ومقدار المبلغ الذى اودعه .

اكد ان احمد توفيق الريان كان قد اصدر قرارا فى ٣ اغسطس ١٩٨٨ يقضى بخصم المبالغ المنصرفة لكل مودع فى عام ١٩٨٧ من اجمالى ايداعاته مع تشكيل لجنة ثلاثية لتحديد العميل حامل شيكات على الشركة بحيث لايتم صرفها لمن يرغب فى تصفية رصيده حتى يخصم منه سلف اعوام ٨٦ و ٨٧ و ١٩٨٨ .

وناشد كل مواطن يحمل شيكا مستحق الصرف من الشركة ان يتوجه الى المقر الرئيسى بالهرم لتسليم الشيك واضافة المبلغ المدون به

الى حسابه مرة اخرى حتى يظهر فى المركز المالى النهائى لها .

قال : ان المرحلة الحالية تشهد تسجيل صافى حسابات العملاء على الكمبيوتر حتى يظهر فى النهاية الرصيد الاجمالى للمودعين بالكامل .. وقد انتهينا من كشوف الايداعات بفرعى الاسكندرية والمهندسين وجارى العمل فى تسجيل فرعى مصر الجديدة والهرم .

وقد بلغ اجمالى الايداعات بفرع الاسكندرية ٣١ مليونا و ٩٤٣ الفا و ١٧٨ جنيها مصريا و ١٨ مليونا و ٢٦٢ الفا و ٧٧٠ دولارا و ٤٠ الفا و ٩٥٠ جنيها استرلينيا و ١١٣ الفا و ٢٥٠ ريالا سعوديا و ٧٤ الفا و ١٩٠ ماركا الماليا .

وهذه الايداعات خاصة بسبعة الاف و ٢٥٢ عميلا بالاسكندرية وتمثل الحساب النهائى لهذا الفرع حتى اول الشهر الحالى .

لا خصومات

واكد على حق كل مواطن فى الحصول على جميع ايداعاته دون خصم ماتقاضاه من ارباح منذ عام ١٩٨٤ حتى ١٩٨٧/١٢/٣١ .. وقال ان كل من اودع اموالا بالشركة قبل الانهيار سيتقاضى امواله كاملة دون خصم مليم واحد منها .

واشار الى ان اجمالى المودعين فى فرع مصر الجديدة يصل الى ٥٠ الف مودع وفى المهندسين ١٤ الفا والهرم ١٠٧ الاف مودع تقريبا .

وذكر انه يتم الان استخراج اربع نسخ من هذه الكشوف اثنان منها ترسل الى ادارة التحفظ التى ترسل احداها الى ممثل المشترين لاستخراج الشيكات على ان تودع نسخة ثالثة بمقر الشركة والرابعة تحفظ بالخزانة الحديدية التى بداخلها جميع مستندات اصول وممتلكات الريان .

كشف المفوض العام عن مفاجاة هامة اظهرتها اجهزة الكمبيوتر وهى ان عدد المودعين الذين يستحقون استرداد اموالهم سيصل الى ١٦٠ الف مودع فقط بعد استبعاد اولئك الذين قاموا بتصفية حساباتهم .

الفساد الادارى

سألنا حمدى عبد العزيز المفوض العام على الشركة عن اسباب الانهيار الادارى الذى حدث فى شركات الريان والصراعات والاخطاء الجسيمة خاصة انه كان شاهدا على عصر الريان منذ عام ١٩٨٦ حيث استدعاه المرحوم فتحى توفيق الريان للعمل معه على تحويل شركة الريان للاستثمار وتوظيف الاموال (توصية بسيطة) الى شركة الريان للمعاملات المالية (شركة مساهمة) وتولى منصب مدير ادارة الاوراق المالية المركزية لمجموعة شركة الريان .

قال : ان هناك عدة اخطاء جسيمة ارتكبها ال الريان ادت الى الكارثة اهمها الفساد الادارى الواضح حيث كان كل من الاخوة الثلاثة يعمل بمفرده ويوقع على عقود بيع وشراء وشيكات دون اثبات ذلك فى الحسابات .. ويتصرف فى اموال المودعين كيفما يشاء دون حسيب او رقيب فلا التزام بالدورة المستندية كما لا توجد لائحة للمرتبات فذوو الحظوة والدم الخفيف يتقاضون اعلى المرتبات وغيرهم لا يحصل سوى على الفتات .

واضاف ان العمل بالشركة منذ بدايتها وحتى النهاية لم يكن يتولاه مدير مالى وادارى يستطيع جمع خيوط العملية فى يده واكتفى الحجاج الثلاثة برؤساء اقسام ينفذون لهم ما يريدون وان العجز الذى ظهر فى المركز المالى لشركات الريان يعود الى هذه التصرفات العشوائية وانفاقهم المال ببذخ حسب الاهواء دون اية قيود .

واستعرض تفاصيل الانقلاب الذى قاده احمد الريان ضد شقيقه الاكبر فتحى للاطاحة به من منصب رئيس مجلس ادارة الشركة ثم الانقلاب المضاد الذى اعاد فتحى مرة اخرى الى منصبه ثم قصة مطلقته شكرية سليمان وزواجها من ضابط الشرطة بالاضافة الى اندماج العملاقين السعد والريان ثم انفصالهما قبل اتمام هذا المشروع .. وفوازير القناة الثالثة واكد انهم كانوا يتصرفون وكانهم حكام لدولة مستقلة عن مصر .

وقال ان الدليل على ذلك الفساد الادارى انه لم يتم عمل ميزانية للشركة منذ نشأتها عام ١٩٨٢ حتى الان .. وان ما انجز فعلا هو مركز مالى فقط وليست ميزانية .

وقال عبد اللطيف محمد سعيد رئيس قسم الكمبيوتر بالشركة انه تم تكليف ١٨ محاسبا للعمل طوال ٢٤ ساعة بنظام الورديات لسرعة اعداد كشوف المودعين وتسجيلها بالكمبيوتر لاستخراج شيكات رد الاموال .. وانه يتم تخزين هذه المعلومات على شرائط كاسيت تحتوى على جميع بيانات العملاء وقيمة ايداعاتهم ووضعها فى خزينة ضد الحريق وبلغ عددها ٥٠ شريطا حتى الان .



المصدر : آخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ يونيو ١٩٩٠

اللجان الهندسية بدأت مسح أراضى الريان

كتب : سيد عبدالقادر

بدأت اللجان الهندسية التابعة لمحامى الريان عمليات مسح موقعى الأرض اللتين يملكهما الريان عند الكيلو ٢٦ والكيلو ٢٨ من طريق القاهرة الاسكندرية الصحراوى بعد التصريح بذلك لهما من النيابة .

كان محمد رشاد نبيه ومحمود خالد محاميا الريان قد اجتمعا يوم الاثنين الماضى لمدة ثلاث ساعات مع المستشار محمد حلمى خليفة النائب العام المساعد والمستشار ساهر درويش مدير ادارة التحفظ بمكتب النائب العام وقد تم فى هذا الاجتماع الموافقة على بدء المعاينة الهندسية لقطعتى الأرض وذلك فى اطار اعادة حصر الأملاك التى طلبها محامى الريان قبل اتمام عرض الشراء المقدم منه للمحكمة لشراء ممتلكات الريان ..

وقد طلب محامى الريان من المستشار ساهر درويش صورة بعقود شركات الريان السبعة ففوجىء بها جاهزة وقال له المستشار ساهر درويش لقد توقعت هذا الطلب لذلك قمت بتصوير العقود وتجهيز نسخة خاصة بكم وذلك تأكيدا منا على الحرص الشديد على اختصار الوقت والاجراءات .. وقد عتبت النيابة على الدفاع فى هذا الاجتماع كثرة التصريحات الصحفية وتضاربها منذ الاعلان عن عرض الشراء لممتلكات الريان فقال رشاد نبيه دعونا نبدأ صفحة جديدة وتعهد بالحد من التصريحات الصحفية فى اضيق حد ممكن .

وحتى الآن لم يفصح محامى الريان عن المشترين الذين يقفون وراء صفقة شراء ممتلكات الريان ، ولم يوافق على طلب المحكمة بدفع مقدم ثمن (عربون) للثمن الذى عرضه وهو مليار ونصف مليار جنيه (١٥٠٠ مليون جنيه) وقالت مصادر النيابة ، لآخر لحظة ، ان الهدف من طلب النيابة والمحكمة لايداع مقدم ثمن العقود المدنية هو ضمان جديد للعرض اذ انه من المعروف ان مثل هذه العقود المدنية لو تم الاخلال بالاتفاق عليها قبل التوقيع لايتحمل الطرف المخل اى مسئولية قانونية وبالتالى فمن حق المحامى التراجع عن الصفقة قبل دقيقة واحدة من توقيع العقد لأى سبب وحتى بدون سبب ولذلك فإن طلب مقدم الثمن كان المقصود به ضمان جدية العرض والمشترين وبالتالى مصلحة المودعين لكن المحكمة ومعها النيابة - امام اصرار المحامى برفض دفع المقدم - وافقت لأنها رات ان المودعين انفسهم يلحون فى ذلك وحتى لايفهم ان المحكمة او النيابة ضد اتمام الصفقة وضد مصالح المودعين .

وعلمت ، آخر لحظة ، ان المسئولين فى شركات الريان قد بدأوا فى اعداد كشوف جديدة باسماء المودعين الذين يبلغ عددهم ١٨٧ الفا وايداعاتهم وماتقاضوه من ارباح من عام ٨٨ بواقع ٢ بالمائة شهريا .

وكانت المحكمة قد طلبت فى جلستها الأخيرة هذا الكشف من الحاسب الآلى بشركة الريان .

وجدير بالذكر ان مسح الأراضى وجمع صور عقود شركات الريان هما فى الخطوات فى عملية حصر الأموال وعمل كتالوجات املاك الريان لعرضها على المشترين .. ومن المقرر حسب العرض المقدم من محامى الريان ان تنتهى عملية البيع فى مارس القادم حيث سيتم اصدار الشيكات مقبولة الدفع للمودعين بتاريخ ٢٠ مارس .

المفوض العام على شركات الريان :

اعباء ثقيلة .. فى انتظار المشترين الجدد

الأصول تساوى حاليا ٦٠٠ مليون جنيه

اتمنى ان تكون الصفقة صادقة وجادة

كتب ـ محمود نوفل ومختار عبد العال :

اكد حمدى عبد العزيز المفوض العام على شركات الريان أن المشترين الجدد لممتلكات واصول هذه الشركات سيرثون تركه ثقيلة محملة بالاعباء والديون والمشاكل المختلفة مع الضرائب والجمارك والمقاولين والموردين وغيرهم فى حين أن قيمة هذه الاصول لن تزيد فى احس الاحوال على ٦٠٠ مليون جنيه برغم ارتفاع اسعار الاراضى والعقارات .

قال : انه يتمنى أن تكون الصفقة صادقة وجادة وانه يعتقد أن الدافع وراءها هو الخير فقط .

اضاف أن اصول الشركة طبقا للمركز المالى لاتزيد على ٣٣٨ مليون جنيه حسب قيمتها الدفترية .. لكن اذا نظرنا الى أنها تشمل عقارات واراضى بناء وشققا ومزارع نجد ان هذه الممتلكات ارتفعت قيمتها اليوم عن ذى قبل .

ففى حين ان قيمتها الدفترية تصل الى ١١٣ مليون جنيه فقط فان قيمتها السوقية تصل حاليا الى ٤٠٠ مليون اما الباقى وهو عبارة عن اسهم وخطابات ضمان واعتمادات مستندية فلم ترتفع قيمتها فى السوق الان . وبالنسبة للسيارات والمعدات وخلافه فهذه تتناقص قيمتها بطبيعة الحال لتوقفها عن العمل من جهة ولاستهلاك مايعمل منها من جهة اخرى وهذه فى مجملها تبلغ حوالى ٢٠٠ مليون جنيه ليصبح الاجمالى الحالى ٦٠٠ مليون جنيه .

اكد أن الايرادات الناتجة عن تشغيل بعض اصول وممتلكات الريان يتم ايداعها فى حساب خاص كوديعه باسم شركات الريان بالبنك الاهلى المصرى حيث تقوم ادارة التحفظ بأضافتها لحساب المودعين وبالتالى ستضاف الى اجمالى الصفقة الخاصة بالبيع وستؤول الى المشترين الجدد بطبيعة الحال .

اوضح أن هناك حسابا خاصا بالدائنين لشركات الريان وسيكون على المشترين الجدد تصفية هذا الحساب معهم حيث انهم مقاولون نفذوا اعمال مقاولات وبناء وتصنيع بعض المعدات كما انهم اصحاب مطابع قامت بطبع كتب التراث وغيرها من المطبوعات .

واكد أن الدائنين سيحصلون على كافة حقوقهم وطالبهم بالاتصال بمقر الشركة بالهرم للوقوف على حساباتهم وتحديد اسلوب استردادها على أن يكون ذلك مصحوبا بتقديم كافة المستندات التى معهم لتثبت حقهم .

اشار الى نوع اخر من الدائنين وهم العملاء الذين اودعوا اموالا فى البنوك لحساب الريان واحتفظوا باشعار البنك ثم حدثت اجراءات التحفظ وبالتالى لم تدون حساباتهم فى دفاتر الشركة .. وطلب منهم التقدم ايضا الى المقر الرئيسى بشارع الهرم لاثبات حقوقهم لان اسماءهم لن تظهر فى كشوف المودعين .. وقال أن اجمالى قيمة مستحقات هؤلاء الدائنين جميعا لن تتجاوز ٨ ملايين جنيه .

أصحاب الهلال

أما بالنسبة لشركات الهلال فان اصحابها يعتبرون دائنين ايضا لكن من نوع مختلف لان اصول هذه الشركات التى قام الريان بشرائها لم تدخل ضمن الاصول بصفة نهائية حيث تدخلت الحكومة واوقفت الصفقة .. وسيتم بحث كيفية سداد هذه الديون باسلوبين .

● اولا : ان يستكمل المشترون الجدد باقى ثمن الصفقة او يسترد اصحاب شركات الهلال المبالغ التى دفعوها للريان وتعود اليهم ممتلكاتهم .

الضرائب .. مدينة

وبالنسبة لتصفيه موقف شركات الريان مع مصلحة الضرائب اوضح حمدى عبد العزيز ان هذا سوف يستنزف مجهودا ضخما من المشترين الجدد حيث سبق للريان ان دفع ١١ مليون جنيه تحت الحساب لمصلحة الضرائب فى حين وجدنا أن القيمة المستحقة للضرائب على الشركة لاتتجاوز ٣ ملايين جنيه هى ضريبة الارباح التجارية والصناعية وضريبة الدمغة النسبية وكسب العمل وخلافه ..

واكد أن المفاوضات تجرى حاليا مع مصلحة الضرائب لاجراء مقاصة بين مقدار المستحقات وماسدد فعلا .

وبالنسبة لاشتراكات التأمينات الاجتماعية فسيتم سدادها بأثر رجعى بواسطة المشترين الجدد باعتبارها ديونا متميزة واجبة السداد .

اكد أنه من الموضوعات التى سوف تبحث مع المشترين الجدد كيفية تأمين مستقبل العاملين الحاليين بشركات الريان وعددهم حوالى ٢٥٠ عاملا مصيرهم مرهون بالاتفاق الذى سيتم التوصل اليه .

وقال حمدى عبد العزيز فى نهاية حديثه أنه لم يلتق حتى الان مع ممثل المشترين حيث لم تسمح الظروف بذلك كما أنه لم يطلب منه مقابلته ولكن سيحدث حتما هذا اللقاء الذى سيكون هدفه رد الاموال للمودعين .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المصور

التاريخ : ٨ يونيو ١٩٩٠

قبل ٤٨ ساعة لانتهاء مهلة رد الأموال :
● مجلس الوزراء يعقد اجتماعا هاما اليوم لبحث حماية أموال المودعين لدى جميع هذه الشركات .

تنتهي بعد غد السبت آخر مهلة قانونية للانتهاء من رد اموال المودعين في شركات توظيف الأموال التي لم يتم توفيق اوضاعها ، او التي تقدمت ببرامج رد اموال المودعين لديها .

ويعقد الدكتور عاطف صدقي رئيس مجلس الوزراء صباح اليوم الخميس اجتماعاً هاماً للجنة الوزارية العليا لمتابعة موقف شركات توظيف الأموال لبحث موقف الشركات التي لم تتمكن حتى الآن من رد جميع اموال المودعين لديها رغم انتهاء المهلة التي حددها القانون للانتهاء من عمليات الرد . وسوف تناقش اللجنة في اجتماعها اليوم التقارير المقدمة من المستشار عبد السلام حامد المدعي العام الاشتراكي بشان موقف الشركات الست الكبرى التي تولى مراقبة عمليات الرد لديها خلال الفترة الماضية . وكذلك التقرير المقدم من الدكتور محمد حسن فج النور رئيس هيئة سوق المال بشان موقف الرد في الشركات التي تقدمت ببرامج رد اموال المودعين لديها والبالغة ١٣ شركة بالاضافة إلى التقرير المقدم من اللواء عزت السنباطي مساعد وزير الداخلية للاموال العامة بشان الموقف العام في جميع الشركات والاجراءات التي اتخذتها وزارة الداخلية لضمان عدم هروب اصحاب الشركات التي لم تنته حتى الآن من رد اموال المودعين لديها واستعدادات الوزارة لمواجهة الاجراءات الامنية التي سيتم اتخاذها بعد غد السبت ضد بعض الشركات التي عجزت عن الوفاء بحقوق المودعين حتى الآن .

وعلمت "المصور" انه من المتوقع ان يوافق رئيس الوزراء على اتخاذ بعض الاجراءات القانونية ضد جميع اصحاب الشركات التي لم تنته من رد الأموال لديها حتى مساء يوم السبت ومن ابرز هذه الاجراءات إحالة اصحاب الشركات التي لم توف بالتزاماتها برد اموال المودعين إلى النيابة العامة ، وفرض الحراسة على اصحاب خمس من كبار شركات توظيف الأموال واموال زوجاتهم واولادهم القصر على ان يتولى المدعي الاشتراكي رد اموال المودعين لديهم وذلك بدلاً من احالتهم للنيابة العامة خاصة ان اصول وممتلكات شركاتهم تغطي اموال المودعين لديهم .

وفي تصريحات خاصة "للمصور" اكد المستشار عبد المعز احمد إبراهيم مساعد المدعي الاشتراكي ومدير التحقيق والادعاء ان جهاز المدعي الاشتراكي نجح خلال فترة وجيزة لم تتجاوز ٧٠ يوماً في رد اموال المودعين بالكامل في شركة الزهراء بالاضافة إلى رد ١٤٧ مليون جنيه للمودعين في شركات الهدى مصر وبدر والحجاز ونيو كايرو والمراكشي ، واضاف مدير التحقيق بجهاز المدعي الاشتراكي ان شركة الهدى مصر تعتبر من اكثر الشركات التي تمكنت من رد اكبر جانب للمودعين لديها خلال تلك الفترة القصيرة حيث قامت برد ١٠٠ مليون جنيه خلال ٧٠ يوماً فقط وذلك بخلاف المبالغ التي سبق ردها للمودعين قبل إحالة الشركة لجهاز المدعي الاشتراكي ، ولكن التعثر بدا واضحاً في شركة بدر للاستثمار التي لم تتمكن من رد سوى مبلغ ٢٢ مليون جنيه فقط من إجمالي أموال المودعين البالغة ١١٥ مليون جنيه بعد أن ردت من قبل ١٠ ملايين للمودعين لديها ، اما بالنسبة لشركة الحجاز فقد بلغ اجمالي الودائع التي قامت بردها للمودعين حتى الآن ٢٦ مليون جنيه من إجمالي الودائع لديها البالغة ٨٦ مليون جنيه بينما قامت شركة نيو كايرو برد ٥٠٪ من اموال المودعين لديها حتى الآن .. اما شركة المراكشي فإنها لم ترد سوى مبلغ ٩٢٥ الف جنيه فقط من اجمالي الودائع لديها البالغة ١٢ مليون جنيه .



ومن جانب آخر فقد قال تقرير رفعه طارق ابو حسين صاحب شركة الهدى مصر للمدعى العام الاشتراكى إنه تمكن حتى الآن من رد ١٦١ مليونا و ٥٠٦ آلاف و ٧٧٧ جنيها مصريا للمودعين لديها لتكون الشركة قد ردت ما نسبته ٦٨ر٤٪ من ودائع المودعين الواجبة السداد مقابل أنها لم تتخلص سوى من ٤٣ر٤٪ من اصولها المتاحة والواردة فى المركز المالى المعتمد للشركة فى ١٠ يونية عام ١٩٨٨ م .

ومن ناحية أخرى اكد اللواء عزت السنباطى مساعد وزير الداخلية للأموال العامة إنه تم اعلان حالة الطوارىء فى جهاز الأموال العامة لتنفيذ اى قرارات يتخذها المدعى الاشتراكى او النائب العام سواء بفرض الحراسة او التحفظ على اصحاب الشركات التى لم تلتزم بتنفيذ القانون حتى مساء السبت القادم ، كما فرضت اجهزة الأمن مراقبة مستمرة على جميع أصحاب هذه الشركات وكذا مراقبة تصرفاتهم فى اللحظات الأخيرة لنهاية المهلة حتى لا يتم تهريب اموال المودعين ، واضاف انه لا خوف من هروب أصحاب هذه الشركات حيث تم إدراج جميع اسمائهم على قوائم الممنوعين من السفر كما قامت مباحث الأموال العامة بسحب جميع جوازات سفرهم .



المصدر : الممـــــــــــون

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ يونيـــو ١٩٩٠

حقيقة القيمة السوقية لأموال الريان وهل تغطى فعلا أموال المودعين ؟!

مصدر قضائى: الثقة الآن فى مدى جدية عرض الريان لاتزيد على واحد فى المليون ! !

● لماذا أجل رشاد نبيه دفع أموال المودعين بعد ١٠ أشهر وكان العرض الأول بعد ٥ أشهر فقط ؟

● محامى الريان يعترف : الكتالوجات لأصول الريان من أجل تسويقها وعرضها على المشترين !!



المصدر : المصـــــــور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ يونيــو ١٩٩٠

●● فجر المحامى رشاد نبيه مفاجأة خطيرة لاتقل اهمية عن عرضه المثير برد اموال المودعين كاملة . اعترف ان هدفه الاساسى من وراء إصراره على اعداد كتالوجات فنية لاصول الريان . رغم وجود كتالوجات لدى الشهر العقارى وعدم حاجته إليها فى ابرام عقد الشراء . هو استخدامها فى عملية تسويق هذه الأصول مما يؤكد مانشرناه فى العدد السابق من عدم وجود مشترين للريان حاليا .

وهذا يثير كثيرا من التساؤلات :

هل القيمة السوقية لاصول الريان تغطى فعلا حقوق المودعين ؟

ولماذا لم تعلن النيابة العامة هذه القيمة حتى الآن ؟

وماذا لو كان الهدف من وراء عرض محامى الريان المثير استدراج النيابة لاعلان هذه القيمة ودفع الفارق للمودعين اذا لم تغط عمليات الرد بالكامل ؟

وهل يحق للدفاع اللجوء الى استخدام مثل هذا الاسلوب المثير فى مرافعته ؟ . ام يعتبر ذلك التصرف نوعا من الخداع الذى يضع الدفاع تحت طائلة القانون ؟ وماعقوبته فى هذه الحالة ؟ وماذا تقول النيابة حول هذا السؤال ؟!●●

فى البداية يؤكد مصدر قضائى مسئول ان الثقة الآن فى مدى جدية عرض محامى الريان لاتزيد على واحد فى المليون خاصة بعد التسهيلات التى قدمتها النيابة العامة لسرعة تنفيذ عرضه فى اولى جلسات تنفيذ هذا العرض بمكتب النائب العام المساعد المستشار محمد حلمى خليفة وبحضور المستشار ماهر درويش المحامى العام المشرف على ادارة التحفظ بمكتب النائب العام يوم الخميس الماضى .

فعلى مدى اربع ساعات كاملة حاول النائب العام المساعد ان يقنع محامى الريان ومساعديه القانونيين والمهندسين باختصار خطوات تنفيذ هذا العرض اذا كانت هناك جدية فى ذلك . ولكن رشاد نبيه تمسك بضرورة اجراء معاينات هندسية لجميع الممتلكات والأصول واعداد مواصفات فنية وكتالوجات خاصة بكل اصل منها وقدم برنامجا تنفيذيا لهذه المعاينات يستغرق ٣ شهور رغم ان هذه المعاينات لاتفيد من الناحية القانونية فى كتابة عقد الوعد بالبيع ولايعترف بها امام مصلحة الشهر العقارى فى حالة اتمام هذا البيع ، كما ان جميع الاصول لها رسومات هندسية بالشهر العقارى ، ويمكنه الاطلاع عليها والتأكد منها ، بالاضافة الى ان جميع عقود شركات الريان واصولها مسجلة ايضا بالشهر العقارى والنيابة العامة اعدت له صورة رسمية منها ولايحتاج الامر بعد ذلك الا مراجعة هذه العقود والتأكد منها والنيابة وعدته باتمام كل الخطوات التى يرغب فى اتخاذها لسرعة تنفيذ العرض .

ويضيف المصدر القضائى ان تمسك رشاد نبيه بالا يتم ابرام عقد الوعد بالبيع الا بعد خمسة اشهر لامبرر له اذا كان فعلا لديه مشترون يرغبون فى شراء هذه الاصول خاصة انه اعلن امام المحكمة ان المشترين عاينوا جميع الاصول داخل البلاد وخارجها معاينة « نافية للجهالة » فما الحاجة لاعداد كتالوجات جديدة بهذه الاصول ؟!



المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المصور

التاريخ : ٨ يونيو ١٩٩٠

عزت بدوى

●● لكن ما الهدف من هذا العرض المثير ؟

هل يمكن ان يكون محامى الريان قد استهدف بهذا العرض محاولة استدراج النيابة العامة للاعلان عن القيمة السوقية لممتلكات الريان والتى قد تقارب حجم اموال المودعين لديه (١,٢ مليار جنيه) وبالتالى يتمسك امام المحكمة بهذا الرقم ويسددون فقط الفارق بينه وبين اموال المودعين لحفظ القضية ووقف اجراءات المحاكمة ؟

● يجيب عن ذلك المستشار ساهر درويش المحامى العام المشرف على ادارة الاموال المتحفظ عليها بمكتب النائب العام فيقول : ان ذلك الامر قد يكون واردا فعلا لدى محامى الريان ولكنه مردود عليه بموجب نص المادة ٢١ من قانون شركات توظيف الاموال والتى تقضى بضرورة رد اموال المودعين كاملة حتى يمكن حفظ التحقيق فى القضية وبراءة المتهمين فيها ، فلن توقف اجراءات المحاكمة اذا لم يتم رد هذه الاموال بغض النظر عن قيمة الاصول المتحفظ عليها . فالجريمة هنا هى جريمة امتناع عن رد الاموال وليس جريمة ان الاصول تكفى او لاتكفى ، فحتى لو كانت القيمة السوقية للاصول المتحفظ عليها تصل الى اربعة اضعاف حجم الاموال المطلوب ردها ولم يتم رد هذه الاموال فالجريمة قائمة فى هذه الحالة ولايشفع فى ذلك ان قيمة الاصول السوقية تفوق حجم اموال المودعين .

ومن جانب اخر فان النيابة العامة حينما قدمت الريان للمحاكمة بتهمة امتناعه عن رد اموال المودعين وتبديد اموالهم أعلنت ان القيمة الدفترية للاصول المتحفظ عليها بـ ٣٠٨ ملايين جنيه فقط فإن هذا يعنى ان الريان حصل من المودعين على مليار و٨٠٦ ملايين و٩٧٠ الفا و٢٧ جنيها مصريا اشترى منها اصولا ثابتة ومنقولة وانفق على هذه الاصول مبلغ ٣٠٨ ملايين جنيه وبدد باقى الودائع او هربها للخارج ، ومن هنا فالجريمة هى : اين ذهبت بقية الودائع اذا كان هذا كل ما انفق على شراء واستغلال الاصول المتحفظ عليها داخل البلاد والاموال التى تاكدت لنا بالخارج ؟!

ومن هنا فان كان الهدف من وراء هذا العرض المثير هو محاولة المقايضة واثبات ان القيمة السوقية للاموال المتحفظ عليها تغطى اموال المودعين فلن يبرئ ذلك ذمة الريان .. وان الذى يمكنه من البراءة هو رد اموال المودعين فقط .

●● لكن لماذا لم تعلن النيابة العامة حتى الان عن القيمة السوقية الحقيقية لممتلكات الريان المتحفظ عليها حتى يعرف المودعون مدى ماسيستردونه من اموالهم حتى لو لم يصدق عرض محامى الريان ، بدلا من الاكتفاء بالقيمة الدفترية التى تقل كثيرا عن الثمن الفعلى لهذه الممتلكات ؟

● يقول المستشار ساهر درويش لكى تحدد القيمة السوقية لممتلكات الريان المتحفظ عليها فلا بد من ان نعهد بذلك الى احد المكاتب المتخصصة فى التثمين وهنا لابد ايضا من دفع اتعاب باهظة لهذا المكتب لكى يقوم بهذا العمل وهذه الاتعاب ستخصم من الاموال المتحفظ عليها لصالح المودعين وبالتالى فالذى سيتحمل مصاريف هذا الاجراء هم المودعون .

فلو تم تعيين مثمن لتحديد القيمة السوقية للممتلكات المتحفظ عليها منذ القبض على الريان فى اواخر عام ١٩٨٨ فاننا سنضطر ايضا لتعيين مثمن اخر لاعادة التقييم بعد صدور الحكم ببيع هذه الممتلكات لان القيمة السوقية تختلف من ان لاخر ، ومن هنا استقر راى المستشار جمال شومان النائب العام على ان تقييم الاصول لايتم الا وقت البيع فقط حتى لاتكلف المودعين مصاريف التقييم اكثر من مرة بدون حاجة الى هذا الاجراء خاصة انه لاحاجة لنا الان فى معرفة هذه القيمة ولايدخل هذا التقييم كدليل على ارتكاب الجريمة امام المحكمة .

● وماذا لو ثبت عدم جدية عرض محامى الريان .. هل يعتبر ذلك حيلة وبراعة من جانب الدفاع يحق له قانونا استخدامها دون عقوبة عليه .. ام انه يعتبر نوعا من الخداع وجريمة يعاقب عليها ؟ وما العقوبة لمثل هذه الامور ؟



المصدر : المصـــور
التاريخ : ٨ يونيو ١٩٩٠
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

يقول المستشار ساهر درويش :

● حتى الآن لم نفكر فى التكييف الجنائى لهذه الواقعة المثيرة ولكن القاعدة العامة التى تنطبق على هذا الأمر هى ان هذا التصرف يعتبر عقدا مدنيا وبالتالى لايشكل جريمة يعاقب عليها محامى الريان اذا ماتراجع عن وعده بالشراء .. فالعقود المدنية لايضمن تنفيذها سوى دفع جزء او نسبة من قيمة الصفقة كعربون جدية شراء فاذا تم التراجع عن الشراء من جانب المشترى يصادر هذا العربون وهو الأمر الذى اصررت عليه امام هيئة المحكمة وطالبت به لضمان جدية هذا العرض المثير. ولكن محامى الريان رفض ذلك ورفض ايضا حتى مجرد تقديم خطاب ضمان يوضع فى المحكمة ويصادر لصالح المودعين اذا ثبت عدم جديته فى الشراء او تلاعبه باعصاب المودعين.

واضاف المستشار ساهر درويش :

ان هذا التصرف لايدخل ضمن اساليب النصب التى يعاقب عليها القانون لان عمليات النصب لابد فيها من استخدام وسائل خداع ، ولكن محامى الريان هنا يعرض رغبته فى الشراء وقد يشترى وقد لايشترى !!

وعموما فاننا سنحاول البحث عن تكييف قانونى لهذه الواقعة المثيرة اذا ما تراجع محامى الريان عن عرضه بالشراء بعد ان تمت الاستجابة لجميع مطالبه المقبولة وغير المقبولة ، وتم تجنيد جميع رجال النيابة العامة بمكتب التحفظ وموظفيها لخدمة مطالبه وتذليل اية صعوبات تعترضه فى سبيل اتمام هذا العرض السخى للغاية !!

صاحب العرض

وكان لابد من مواجهة صاحب عرض الشراء ومحامى الريان رشاد نبيه بالشكوك التى تثار حول جدية عرضه والعقوبات التى ستوقع عليه اذا تراجع عن ذلك العرض.

قال رشاد نبيه فى البداية انه جاد فى ذلك الى ابعد الحدود وانه حصل على موافقة النائب العام بتنفيذ برنامج المعاينات على الطبيعة لممتلكات واصول الريان المتحفظ عليها والتى ستستغرق ٣ شهور كاملة وقد بدا تنفيذ هذا البرنامج منذ صباح امس الثلاثاء حيث تحركت ٧ لجان هندسية لمعاينة مصانع وممتلكات الريان بالكيلو ٢٦ بالطريق الصحراوى ، وستقوم هذه اللجان برفع مساحة هذه المصانع واعداد الرسومات الهندسية الخاصة وكذلك الكتالوجات الفنية بالمواصفات لكل اصل على حدة وسيتم اخطار ادارة التحفظ بمكتب النائب العام بالمواقع التى ستتم معاينتها اسبوعيا حتى يوجد القائمون على هذه الأصول بالمواقع وقت المعاينة.

واضاف رشاد نبيه فى تصريحاته «للمصور» ان النائب العام ايضا وافق على جميع الطلبات التى تقدمت بها لمكتب التحفظ بالنيابة العامة فى الاسبوع الماضى المتعلقة بـإجراءات الجانب القانونى لاتمام هذه الصفقة والتى شملت تسليمى كل محاضر الجرد التى اجرتها النيابة عند التحفظ. بالاضافة الى عقود تأسيس شركات الريان وعقود املاك الاصول. ونقوم حاليا بدراسة كل هذه المستندات على ان ننتهى من الجانب القانونى فى هذه الصفقة خلال ٣ شهور



ولنتفرغ بعدها لكتابة عقد الوعد بالبيع بعد تعيين الوصي على ابناء فتحي الريان من المحكمة الحسبية وتحديد صاحب قرار التصفية لشركات الريان ومن له حق توقيع عقد البيع معنا .

●● ولكن ما جدوى اعداد الكتالوجات الفنية لاصول الريان رغم عدم الاعتراف بها قانونا امام الشهر العقارى بالاضافة الى ان جميع الاصول لها رسومات هندسية بالفعل لدى مصلحة المساحة الشهر العقارى ؟

● اعترف رشاد نبيه ممثل المشترين بان هذا الاجراء فعلا لايعتد به امام الشهر العقارى عند تسجيل عقد البيع النهائي ولكنى اقوم به لكى اتمكن من اعداد كتالوجات فنية ورسومات هندسية لكل الاصول استغلها فى عملية تسويق هذه الممتلكات وعرضها على المشترين .

●● مادام هناك مشترون فعلا وقاموا بمعاينة كل هذه الاصول من قبل ، فما اهمية هذا الإجراء ، ولماذا لاتتم كتابة عقد الوعد بالبيع حاليا

● ان عقد الوعد بالبيع لن يتم الا بعد خمسة اشهر كما جاء فى عرضى امام المحكمة رغم ان جميع الاجراءات الهندسية والقانونية ستنتهى خلال ٣ شهور كما حددتها فى برنامجى الذى سلمته للنيابة العامة هذا الاسبوع .. ومدة الخمسة شهور غير قابلة للمناقشة مع احد .

●● النيابة العامة تشكك فى مدى جدية عرضك بالشراء ورد اموال المودعين بالكامل وخاصة بعد رفضك دفع عربون لضمان جدية الشراء او تقديم خطاب ضمان مودع فى المحكمة ويصادر اذا تراجعت عن تنفيذ هذا العرض ؟

● لم يعد هناك مكان لهذه الشكوك خاصة ان النيابة العامة متعاونة معى ولبت جميع طلباتى التى تقدمت بها ، وبصدور قرار المحكمة بتنفيذ مشروع هذا العرض فلا يجوز اثارة مثل هذه الشكوك مرة اخرى لان ذلك يعتبر تعريضا بقرار المحكمة .

●● ولكن ما الضمان لعدم تراجعك عن تنفيذ هذا العرض .. والا يمكن ان يؤدى ذلك الى تعرضك للعقوبات القانونية المنصوص عليها فى مثل هذه الامور ؟

● حينما تثبت عدم جديتي اجيب عن هذا السؤال .. ولااجابة لى عنه الآن قبل مرور ١٠ شهور وبالتحديد قبل ٢٠ مارس القادم !!

●● ولماذا هذا التاريخ تحديدا .. اذا كانت كتابة عقد البيع حسب عرضك الذى قدمته للنيابة ستتم بعد خمسة شهور فقط ؟

● يقول محامي الريان ، نعم كتابة عقد وعد البيع ستتم بعد خمسة شهور ، ولكن تنفيذ هذا العقد ورد اموال المودعين سيكون فى ٢٠ مارس القادم لان شروط عرضى المقدمة للنيابة العامة تتضمن كتابة العقد خلال خمسة شهور .. واحضار الاموال من الخارج .. وتسليم الشيكات باسماء المودعين ستتم خلال خمسة شهور اخرى . وبالتالى فتسليم الشيكات للمحكمة باسماء المودعين سيكون فى نهاية المدة التى حددتها فى عرضى .

تعطيل البت فى القضية

وهكذا يكشف محامي الريان عن ان عملية تنفيذ مشروع الشراء ستتم فى آخر لحظة لانتهاء مهلة الشهور العشرة فى ٢٢ مارس القادم .

ويأتى كلام رشاد نبيه مناقضا تماما لما ادلى به من تصريحات فى المحكمة من انه سيبدأ فى عملية رد الأموال بعد خمسة شهور من تقديم العرض وهو مايؤكد ان مايثار الآن من ان الهدف الحقيقى لهذا العرض هو تحديد القيمة السوقية لممتلكات الريان وتعيين مجلس ادارة لهذه الشركات ومحاولة البحث عن مشترين حقيقيين لهذه الممتلكات وتعطيل سير اجراءات المحاكمة طوال هذه المدة الطويلة حتى لاتفصل المحكمة فى هذه القضية قبل نهاية المدة المحددة ، فاذا

ضاق صدر النيابة او المحكمة كان المخرج للتحلل من عملية الشراء والفرصة التى يسعى اليها الدفاع فى قضية الريان لمحاولة رد هيئة المحكمة التى يحاكم امامها آل الريان حاليا بعد ان لمسوا فيها منذ الوهلة الأولى مدى الجدية لسرعة الفصل فى القضية ويحاولون بكل الطرق ايجاد مخرج قانونى لردها عن نظر هذه الدعوى وانكشف ذلك بوضوح بعدما استجابت النيابة العامة والمحكمة لكل طلبات صاحب عرض الشراء فبدأ التنصل والمماطلة واعلن ان كتابة العقد النهائى وتسليم الأموال للمحكمة لن يتم الا فى نهاية الشهور العشرة بعد ان كان قد اعلن ان ذلك الأمر سيتم بعد خمسة شهور فقط .

القيمة السوقية

● وقد اكد مصدر قضائى مسئول « للمصور » ان القيمة السوقية لاصول الريان المتحفظ عليها حاليا لاتصل باى حال من الاحوال الى حجم اموال المودعين حتى لو تم خصم كل المبالغ التى حصل عليها المودعون منذ بداية ١٩٨٧ حيث سيصبح المبلغ المستحق للمودعين مليارا و٥٤٤ مليونا و٦٧١ الفا و٤٢٩ جنيها مصريا . ومن هنا فان الامل الوحيد الذى نتمنى ان يتحقق هو ان ينجح محامى الريان فى تسويق اصول وممتلكات الريان واستكمال الفرق بين قيمة هذه الاصول وحقوق المودعين .

● وهنا نقول للمصدر القضائى الذى رفض ذكر اسمه . ان هناك تقييما بالفعل اعدته لجنة الوساطة التى شارك فيه الشيخ محمد متولى الشعراوى والدكتور عبد الصبور شاهين قدرت فيه القيمة السوقية لهذه الاصول بـ ١٤٠٠ مليون جنيه وبالتالى فباضافة اصول الريان بالخارج التى تضمنها العرض الاخير تغطى فعلا الودائع .. فما تعليقكم ؟

● يقول : ان التقييم الذى اعدته لجنة الوساطة قدر فعلا القيمة السوقية لهذه الممتلكات بالمبلغ المذكور .. ولكن جاء مبالغا فيه الى ابعد الحدود ولايوجد مشتر حقيقى يقبل الشراء بهذه الاسعار التى حددتها هذه اللجنة - وساضرب لك امثلة على ما جاء فى هذا التقييم . فقد قدرت اللجنة المذكورة سعر المتر لارض الريان بالبحيرات المرة بالاسماعيلية بـ ٦٠٠ جنيه رغم ان هذه الارض بعيدة عن البلاج وغير مجهزة لاقامة المبانى عليها فى حين ان نصف المتر المجهز للبناء وفى الاراضى المطلة على البحر مباشرة فى هذه المنطقة يتم بيعه حاليا بـ ١٥٠ جنيها فقط للمتر الواحد . فمن الذى سيترك الاراضى المطلة على البلاج وبسعر ١٥٠ جنيها . ليشترى ارضا كلها مياه وبرك ونباتات ضخمة وبـ ٦٠٠ جنيه للمتر الواحد . مع العلم ان هذه الاراضى ليست ملكا خالصا انما يتم بيع حق الانتفاع بها فقط !

ومثال آخر لما جاء فى هذا التقييم . لقد تم تحديد سعر المتر لارض الريان بشارع طلعت حرب بـ ٦ الاف جنيه للمتر الواحد وباستبعاد مساحة الردود القانونية من مساحة قطعة الارض يكون صافى سعر المتر الواحد ١٢ الف جنيه . فهل يوجد احد يشترى المتر بـ ١٢ الف جنيه ؟

واضاف المصدر القضائى ان هناك اصولا من المتحفظ عليها ستنخفض قيمتها . ومثال ذلك مشروع مصنع الاعلاف بطنطا والذى يبلغ راسماله ٣ ملايين جنيه وحصل على قرض من الشركة مقداره ١٢,٥ مليون جنيه وهو عبارة عن قطعة ارض فضاء مملوءة بالخوازيق الخرسانية تحت الارض ، وبالتالى لاتصلح للزراعة ولانعرف كيف سيتم بيعها وهل يصرح باقامة مبان عليها من عدمه ولن يتم تحصيل ربع او خمس المبلغ الذى انفق عليها .

وعموما فإن القيمة السوقية لهذه الاصول ستكون اكبر من قيمتها الدفترية ولكن ليس بالشكل الذى جاء فى تقدير لجنة الوساطة التى شارك فيها الشيخ الشعراوى .



المصدر : المصور

التاريخ : ٨ يونيو ١٩٩٠

ممتلكات الريان بالخارج

اما بالنسبة لممتلكات الريان بالخارج فان الجانب الذى تم التاكد منه دخل فى تقييم القيمة الدفترية المعلنة للاصول ويبلغ مقداره ١٢ مليونا و٥٤٥ الفا و٩٣٤ جنيها مصريا بالعملات الاجنبية وذلك بعد

ان وصلتنا شهادات وتلكسات من البنوك الاجنبية تؤكد صحة هذا الرقم ، ولكن هناك اموالا اخرى بالخارج مسجلة فى دفاتر الشركة وكشفت عنها لجان البنك المركزى المصرى ، ولم نستطع التاكد من صحة رصيدها الحالى ولذلك تم استبعادها من المركز المالى ولم نضعها فى اعتبارنا كاصول مضمونة فى المرحلة الحالية ، وان كنا سنسعى بعد صدور الحكم فى قضية الريان لمعرفة حقيقة هذه الاموال واسترداد الرصيد المحقق بالفعل منها خاصة ان ميزان المراجعة بالشركة يتضمن ان رصيد اموال الريان بالبنوك الخارجية واستثمارات لدى بيوت الخبرة الاجنبية حتى ١٠ يونيه عام ١٩٨٨ هى مبلغ ٢٤٦ مليونا و٤٠٢ الف و٣١٢ دولارا امريكيا بما يعادل ٤٤٤ مليونا و٧٢٠ الفا و٢٠١ جنيه مصرى وذلك بعد استبعاد قيمة صفقة الذرة الصفراء التى اشترتها الشركة من الخارج لصالح وزارة الزراعة والتى بلغ ثمنها ٢٥ مليونا و١٥٧ الفا و٦٠٠ دولار امريكى .

●● ونسال المصدر القضائى ايضا عما يثيره دفاع الريان من ان القيمة الحقيقية لاموال المودعين اقل من الرقم الفعلى المعلن من النيابة العامة ، وان النيابة قامت باحتساب الدولار فى المركز المالى بـ ٢٣٠ قرشا فى حين ان الريان تسلمه من المودعين فى سنوات سابقة مختلفة وكان سعره ٧٠ قرشا فقط ؟

● فقال : ان تقييم الودائع بالنقد الاجنبى تم على ضوء الاسعار المعلنة فى السوق المصرفية الحرة فى ١٠ يونيه عام ١٩٨٨ واذا كان الريان ودفاعه يتضررون من ذلك فلا مشكلة اذا تم رد اموال المودعين بالعملة التى تسلمها الريان بل والمودعون هم الكاسبون فى هذه الحالة لان سعر هذه العملات ارتفع الان عن التقييم الذى تم عام ١٩٨٨ ، والقانون اشترط رد اموال المودعين فلا مانع لدينا ان يتم الرد بذات العملة التى تسلمها الريان من المودعين وعموما فان حجم الودائع بالنقد الاجنبى عبارة عن ٤١٩ مليون دولار امريكى ومليون و٤٧٣ الفا و٢١٦ جنيها استرلينيا و٧ ملايين و٤٣٥ الفا و٨٤٣ ريالا سعوديا ومليونين و٤٩ الفا و٨٧٩ فرنكا فرنسيا ومليون و٤٣٨ الفا و٦٣٩ ماركا المانيا و٤٠ الفا و٨٨٦ فرنكا سويسريا والفين و٣٢٧ دينارا كويتيا بالاضافة الى ٨٢٨ مليونا و٥٨٣ الفا و١١٧ جنيها مصريا بينما لم تبلغ قيمة السلف والارباح التى تم ردها للمودعين بجميع العملات منذ بداية عام ١٩٨٧ وحتى ١٠ يونيه عام ١٩٨٨ سوى ٢٦٢ مليونا ، و٢٩٨ الفا و٥٩٨ جنيها مصريا بالعملات المختلفة .. ومن هنا فلا مشكلة فى هذا الامر .

عزت بدوى



أولاد البلد

ارفعوا أيديكم عن الريان ! !

لست متفائلا بحل مشكلة الريان ورد أموال المودعين ! ! محامي الريان محمد رشاد نبيه – وله سمعة طيبة ومحترمة – أعلن أن حياته قد اصبحت معرضة للخطر، بعد أعلان الصفقة التي عن طريقها سترد أموال المودعين. وقال أن الحكومة مستعدة لضرب من يحاول انهاء مشكلة الريان.

والتجارب المريرة في الماضي القريب تدل على صحة ما يقوله المحامي، سقطة الحكومة في هذا الموضوع تتلخص في أن تدخلها لم يكن هدفه رد أموال المودعين، بل الاجهاز على الريان وكل الشركات الاخرى التي تحمل طابعا اسلاميا، ولتذهب أموال الشعب الى الجحيم ! !

وما يهم أولاد البلد في موضوع الريان كله هو فلوسهم التي ضاعت هناك، انهم يحلمون باستردادها فهي حصيلة شقاء عمرهم. ولو كانت حكومتنا رشيدة لبذلت كل جهدها من اجل ذلك ولكنها لم تفعل بل رأينا العجب تدخلت الحكومة باسم حماية أموال المودعين فضاعت فلوس الناس ! ! ولم ير الشعب من الدولة أى بادرة تدل على انها جادة في رد أموالهم، بل أن أولاد البلد يتهمون النظام الحاكم بانه السبب في تعقد المشكلة.

وأغرب ما رأيناه في موضوع الريان هو هذا التجمع المريب المشبوه من أجل الاجهاز عليه، اقصى اليمين مع اقصى اليسار ! ! السفارة الامريكية وصندوق النقد الدولي مع الشيوعيين وما يسمون أنفسهم بالتقدميين ! ! هيئة سوق المال ذات السمعة السيئة مع المباحث ! !، سمك لبن تمر هندي، كلهم اجتمعوا ليس بغرض حماية أموال المودعين بل من أجل القضاء على فكرة توظيف الاموال من أساسها.

والذى حدث نتيجة ذلك كان خراب لمصر كلها تعقدت الأزمة الاقتصادية اكثر واختبئت الاموال تحت البلاطة، وحدث انكماش وركود كبير في السوق، وتوقف الكثير من المشروعات، ورفض الناس المساهمة في السندات الدولارية التي عملت الحكومة على طرحها كبديل. فالشعب فقد ثقته نهائيا في نظام الحكم، ولا يمكن أن يضع مدخراته في بنوك الدولة، أو أى مشروع تتبناه.

وما يريده أولاد البلد تحديدا من الحكومة في الوقت الحالي، هو أن تعطي الفرصة كاملة لاثبات مدى الجدية في صفقة الريان. على أن يتم ذلك تحت اشراف المحكمة الكامل لضمان سلامة كل خطوة في هذا الموضوع، والشعب عنده ثقة كبيرة في قضائه. مطلوب من نظام الحكم الا يقيم العراقيل بل يقدم كل التسهيلات الممكنة من أجل قيام رجال الاعمال بشراء أصول وممتلكات الريان، وانهاء هذه المشكلة ورد أموال الناس. وإذا حدث خلاف بين الحكومة ومحامي الريان فلتكن المحكمة هي الفيصل فيه.

وما يطلبه أولاد البلد معقول ومنطقي، ولكن متى كانت الامور عندنا تجرى وفقا للمنطق ؟ ؟

محمد عبد القدوس



المصدر : أخبار الساعة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٣ يونيو ١٩٩٠

قضية الريان : وتطوراتها إلى عرض الشراء بمليار ونصف مليار

كتب - جمال عوض :

بدات مشكلة الريان بتصفية ممتلكاته عندما توقف عن الدفع .. ليساوم المودعين على الأراضى والعقارات ! .. قررت شركة الريان تاجيل صرف اى مبالغ نقدية للمودعين سواء كانت سلفا او تحت الرصيد لحين انتهاء توفيق الأوضاع .. واكد مصدر بالريان ان قيمة الاستردادات التى تمت للمودعين حتى اكتوبر فى عام ٨٨ وصلت الى ٣٠ مليون جنيه تمثل نسبة السيولة الموجودة بالشركة ..

● احالت النيابة احمد توفيق ومحمد الريان للمحاكمة قال النائب العام ان النيابة العامة شكلت ٢٨٦ لجنة منذ بدا التحقيق لجرد اموال الريان وكانت المفاجاة ان وجدت اللجان جميع حسابات شركات الريان فى البنوك صفرا .. وان المتهمين خدعوا ١٨٨ الف اسرة واستولوا على مليار و٧١٥ مليون جنيه .. وان النيابة العامة تمكنت من استعادة ٦٨ مليون جنيه و٨٠٠ الف فرانك فرنسى واسهم بمبلغ ٤٠٠ الف دولار لصالح المودعين .. وان النيابة العامة ستدير المشروعات الانتاجية للريان حتى لا تضيع قيمتها ..

● الريان يطرح اصوله للبيع .. صرح الوصيف عبد الوصيف المستشار الاقتصادى لشركة الريان ان السيولة المالية المتوافرة لدى شركة الريان حاليا لا تسمح برد اموال المودعين نقدا .. وان الشركة تطرح للبيع ٦٠٠٠ فدان بمنطقة النوبارية ..

● اكد التقرير الذى تسلمه المستشار حسن الشربينى المحامى العام لنيابة الشئون المالية والتجارية ان ايداعات اموال هذه الشركات تمت بالمخالفة لاحكام القانون الخاص بتنظيم التعامل بالنقد الاجنبى حيث ان هذه الشركات لم يسبق لها الحصول على ترخيص بالتعامل بالنقد الأجنبى من وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية .. كما انها خالفت قانون البنوك والائتمان حيث تبين قيامها بقبول ايداعات وفتح حسابات جارية دون الحصول على ترخيص من البنك المركزى .. حيث كان المفروض وضع هذه الاموال فى حساب خاص .. مما مكنها من تحويل مبالغ من تلك الايداعات بالنقد الاجنبى خارج البلاد ..

● آخر احصاء ان ١٧٥ الفا اودعوا اموالهم فى الريان دفعوا مليارا و٧٠٢ الف جنيه ، وتاكد انه تم تهريب اكثر من ٨٠٠ مليون دولار الى الخارج ..

● القضاء الادارى يؤيد منع اصحاب شركات الريان من السفر الى الخارج فقد ايدت محكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة قرار منع اصحاب شركات الريان من السفر الى الخارج .. وقالت المحكمة ان قرار المنع من السفر قد تم بناء على طلب النائب العام ..

● اصدر الدكتور عاطف صدقى رئيس مجلس الوزراء ونائب الحاكم العسكرى الأمر العسكرى رقم ٣ لسنة ٨٨ بمنع كافة التصرفات للأشخاص الطبيعيين والمعنويين بشركة الريان للاستثمار وتوظيف الأموال .. وشركة الريان للمعاملات المالية ..

● اكد تقرير اعدته هيئة سوق المال اصحاب شركة الريان يعملون بصفة رسمية منذ عام ٨٢ فى تجميع الاموال من خلال شركة توصية بسيطة ولم يكن لهذه الشركة حسابات منتظمة ولم يكن لها مراقب حسابات وفى منتصف عام ٨٥ بدات الشركة فى تاسيس شركة مساهمة ..

● النيابة تسال الريان لماذا رفض استرداد ٤٣٠ مليون دولار من الخارج ؟ .. ولماذا لم يقدم المركز المالى لشركاته الى هيئة سوق المال قبل نهاية يوم ٨ نوفمبر ٨٨ ..

● المستشار جمال شومان يصدر امرا بالتحقيق مع ٥٠ شخصا من عائلة الريان والعاملين بشركاتها ومنعهم من إدارة شركات الريان وتشكيل لجان لتشغيل ممتلكات الريان بعد انتهاء عملية جردها ..

● على مدى ٥ ساعات كاملة استمع قاضى محكمة جنايات قبرص الى شهادة ابو زيد المكاوى مدير بنك قبرص الاسلامى السابق الذى قام بابلاغ السلطات القبرصية عن عدم صحة التوكيل الذى استخدمه ربيع القبانى السمسار السورى لبيع اسهم الريان بالبنك ..

● صرح الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء بانه سيعقد اجتماعا قريبا مع المختصين لتقييم الموقف بعد بيان النائب العام حول شركات الريان وصرح المستشار عبدالمجيد محمود المحامى العام لنيابة امن الدولة بانه انتهى التحقيق مع ١٠ من

المسئولين السابقين والحاليين فى الوقائع الخاصة بالريان التى اشار اليها المستشار جمال شومان .. واضاف انه لا توجد ما يسمى بكشوف البركة ..

● أعلن المستشار ساهر درويش مدير ادارى التحفظ بمكتب النائب العام .. التحفظ على أموال الريان الموجودة فى سويسرا والمانيا الغربية ..

● أعلن المستشار جمال شومان النائب العام اننا استطعنا أن نحضر من الخارج ٨٠٠ ألف فرنك سويسرى من شركة الراجحى فى جدة و١٠٣٩٣ دولارا من المانيا الغربية و١٣٥٩٧ دولار من بنك أمريكان اكسبريس بنيويورك و٤٨ ألف دولار من شركة الريان بأمريكا .. و٤٩٠٠ دولار من بنك مانتراس بالبحرين واكد ان هناك لجنة عليا لمتابعة الأموال الموجودة بالخارج ..

● انفراج ازمة رد أموال المودعين بالريان .. الدفاع يعلن شراء أصول الشركات بـ ١,٥ مليار جنيه وسداد حقوق المؤدعين فى عشرة شهور .. حيث أعلن الدفاع استعداده لشراء اصول وممتلكات الريان بمبلغ مليار و٥٠٠ مليون جنيه تدفع فورا للمودعين بشيكات مقبولة الدفع على أحد البنوك المعتمدة ..

● محامى الريان يكشف اوراقه .. أثرياء من الخليج تكفلوا برد أموال المودعين .. مقابل شراء جميع الممتلكات والأصول .. والمستشار شاهر درويش يقول .. ردوا الأموال كاملة أولا ثم نرفع التحفظ ..

المحروسة
المصدر : آخر ساعة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٣ يونيو ١٩٩٠

محامى الريان يكشف حقيقة الصفقة

● حكاية بيع الأصول ورد أموال المودعين فى مارس القادم

● على مسئولية المحامى : عرض الشراء جاد .. والتيار الاسلامى لا دخل له

● حديث : زكريا أبوحرام

● عندما أعلن محامى الريان عن صفقة بيع ممتلكات الريان بمليار ونصف مليار جنيه . عاود الأمل ١٨٦ ألف أسرة من مودعى الريان ، بعد أن كاد اليأس يعصرهم لضياع تحويشة العمر .. فما هى حقيقة هذا العرض وهذه الصفقة ؟ ومن وراءها . ومن ذلك المجهول الذى لا يريد الافصاح عن نفسه ؟ وهل هى مجموعة من العرب والأجانب أم الريان نفسه ؟ وهل حقيقة أن الريان لم يكن يعرف بأمر الصفقة ألا عند اعلانها ؟ وهل هذه المبادرة مجرد فرقعة يريد بها المحامى الدخول فى دائرة الشهرة أم وسيلة لاطالة أمد التقاضى ؟ وهل يساوى رأس المال فى مصر مليارا ونصف مليار ؟ ومتى سيسترد المودعون أموالهم ؟ وماذا لو فشلت هذه المبادرة ؟ حول هذه الأسئلة وغيرها دار حوار آخر ساعة مع محامى الريان محمد رشاد نبيه للوقوف على الحقيقة والتى يصر على انها أكثر من حقيقة .. وان المودعين سيستردون أموالهم فى ٢٠ مارس القادم . وبعد ذلك ستصبح حكاية الريان قصة من الماضى . قصة من ألف ليلة وليلة .. فهل يتحقق هذا الحلم أو ذلك السراب وتعود البسمة الضائعة الهاربة أمام الخوف والقلق الى شفاه المودعين ؟

● بداية نسأل ما هو اصل او حكاية العرض الذى تقدمت به بصفقة بيع أصول ممتلكات موكلك الريان ؟

يقول محمد رشاد نبيه :

— المبادرة بدات منذ ان صدر قرار التحفظ والأمر العسكرى والقبض على احمد الريان . هذه الامور ، أعطت اشارة الى ان هناك شيئا ما فى الافق . فقانون تلقى الأموال منح مهلة سنتين للشركات ، لتوفيق اوضاعها ، ومن لا يفعل يقوم برد الاموال غير ان الريان هو الوحيد الذى اتخذت ضده اجراءات بالمخالفة على الفور رغم ان شركته اكبر الشركات ومودعيه اكبر من ثلث المودعين فى كل شركات الأموال ، من هنا بدا التفكير فى أن هناك قوى مجهولة هدفها الاضرار بالمودعين وبمصر . وكرجل امارس السياسة من منطلق وطنى . بدات اترقب الحلول لهذه القضية . ووجدت ان الأمر وصل لطريق مسدود . من هنا بدا التفكير . وعن طريق متخصصين استطعنا أن نعرف قيمة ممتلكات الريان الحقيقية وتبين ان التقديرات الموضوعة لأصول الريان لا تمت للحقيقة بصلة . فقد وجدنا انها تساوى خمسة أضعاف السعر الذى أعلن . وعلى سبيل المثال احد من شاركوا فى عملية تقدير أثمان أصول الريان وجد أن هناك شقة قدرت بـ ٢٠ الف جنيه رغم ان تكلفة ديكور هذه



الشقة بلغ ٢٨٠ الف جنيه ..
ويكمل رشاد نبيه اقواله :
— من ذلك وجدنا ان اموال الريان تستطيع ان تسدد حقوق المودعين لو بيعت بأثمانها الحقيقية ، وكان السؤال امامى . من الذى يمكن أن يجازف ويتقدم ، ولم أجد امامى سوى استنفار همة المواطنين المصريين ، وبدأت أدق على هذا الوتر عند مجموعة كبيرة ممن لديهم القدرة المالية . واستطعت ان أجمع المجموعة التى تقدر على الشراء ، ومن هنا عرضت الصفقة على المحكمة ومن هنا كان العرض . وحاليا نمضى فى الاجراءات لكتابة العقد ..

العرض جاد تماما

● هذا العرض جدد الأمل عند أسر المودعين الأمر الذى يدعونا لأن نسأل هل هى مجرد فرقعة او وسيلة من وسائل الدفاع ؟

— لا يمكن ان يكون هذا العرض وسيلة دفاعية . فالقضية تسير كما هى ، والعرض لن يؤثر على الموقف الجنائى . والمتهمون لن يستفيدوا من هذا العرض إلا إذا استردت الأموال فى المحكمة . ولا يمكن أن يكون الأمر مجرد فرقعة . ولا يمكن ان أقوم بلعبة معروف ان لها نهاية ، وكيف أضع نفسى فريسة لـ ٣ ملايين مودع إذا لم يحصلوا على اموالهم ..

● إذا كان الأمر كذلك فلماذا لا تفصح عن ذلك المجهول الذى تتحدث باسمه ؟

— القانون يسمح بأن يظل اسماء المشترين مجهولين ، حتى اتمام الصفقة ..

● وهل يصل الامر لأن يدفعوا مليارا ونصف المليار من الجنيهات ؟

— هم لم يدفعوا حتى الآن . وسيتم الدفع عندما يتأكدون من اننى قد حصلت على عقد بأن الأملاك ستؤول اليهم بمجرد سداد الأموال . فإذا حرر العقد وسددت الأموال ، اصبحوا مالكين بقوة القانون فالامر ليس به مجازفة او مجاملة ، كما انها ليست صفقة خاسرة ، وانما سيكسبون من ورائها ..

● ليس من باب الاصرار على معرفة ذلك المجهول وإنما الفضول يدفعنى لأن أسأل هل هم عرب كما يتردد بأنهم مجموعة من دول عربية من الخليج بالتحديد ؟

قال المحامى محمد رشاد نبيه :

— أؤكد مرة أخرى انها رسالة وفاء لمصر من ابناء مصر .. والقانون يسمح أن يدخل الأجنبى والعربى فى عملية استثمار عقارية . والذين يشيعون ذلك عليهم أن يعرفوا ان القانون يمنع أن يمتلك الاجنبى عقارات فى مصر اكثر من ١٠٠٠ متر ومسكنه الخاص . وحتى يقوم بعمل استثمارات عقارية لابد ان يقوم بإشهار شركته اولا ، وتوافق عليها هيئة الاستثمار ولا يوجد مجنون اجنبى يأتى بامواله ويشترى ثم يفاجأ بعدم الموافقة فلا يستطيع اخراج امواله ..

● هل يساوى رأس مال الريان الثابت فى مصر مليارا ونصف مليار جنيه ؟

— من قاموا بتقدير اصول الريان كممثلين عن المشترين هم الذين قدروا هذا المبلغ كثمن لأصول الريان فى مصر . وهذا الموضوع لست مسئولا عنه . وإذا كانوا هم مجانين وسوف يدفعون فيها هذا المبلغ فما المانع . وما يهمنى ان احصل على المبلغ منهم واوقع العقد مع الجهة المختصة . ثم اقوم برد الأموال للمودعين ..

التيار الاسلامى برىء

● قيل ان وراء الصفقة وهذا العرض التيار الاسلامى ؟

— هذا محض افتراء . واعتقد اننى غير محسوب على التيار الاسلامى حتى يتعاملوا معى . وأن يأتمنونى فى عملية لحسابهم .

● هل قبلت المحكمة العرض الذى تقدمت به أم صرحت لك ببحث العرض مع النيابة باعتبارها ممثلة المودعين وأصحاب الحقوق ؟

— النيابة ليست ممثلة لأحد . فهى حارسة على اموال الريان والمحكمة قبلت العرض . ورفضت طلبات النيابة ، والمطلوب الآن أن تبحث النيابة اجراءات كتابة العقد .. بمعنى ان النيابة لا تستطيع ان تفرض علىّ أن اقدم لها خطاب ضمان ولا تستطيع ان تفرض ان احضر لها النقود قبل عشرة شهور ، المهم ان كل ما هو مطلوب من النيابة ان تبحث معى الاجراءات القانونية لافراغ شروطى فى عقد مقبول وقانونى ، فنحن نتحاور فى صيغة عقد وليس فى شروط عقد ..

● ما هى شروطك التى سيتضمنها العقد ؟

قال محامى الريان :

— ان اكتب العقد بنهاية الخمسة شهور عند انتهاء الرسم الهندسى لجميع عقارات الريان وأملاكه وممتلكاته وتسليمى كشوف المودعين وتسليمى محاضر الجرد وعقود الملكية على حقيقتها ومعرفة من له حق بيعها لى .

● ماذا كنت تقصد بقولك ان المشترى على استعداد ان يدفع مليارا ونصف مليار كثمن لممتلكات الريان او حقوق المودعين ايهما اكثر ؟

— القصد من ذلك ان اعطى للمحكمة السلطة منفردة فى الاشراف على الصفقة لأن المحكمة مقيدة بالقانون وبها الضمان الأكبر ، وعندما قلت ، ايهما اكثر ، فإننى اعنى انه سيتم دفع ما ينهى القضية طبقا للمادة ٢١ من قانون ٤٦ لسنة ١٩٨٨ الخاص



بتلقى الاموال ..

— لفظة ، أيهما اكثر ، يبدو انها كانت مجرد فرقعة والدليل ان الأوراق الرسمية التى تقدمت بها للمحكمة خلت من هذا اللفظ مما يوجد تضاربا بين ما تقوله ، بلسانك ، وما تقدمه مكتوبا بيدك على الأوراق بشكل رسمى ؟

— هذا الكلام فى القانون ليس له قيمة ، وحتى لا يكون هناك فهم خاطىء لهذه النقطة . فقد وضعت فى اول اجتماع مع النائب العام المساعد هذا اللفظ فى الأوراق الرسمية حتى امنع المتاجرة ، وعندما اقول مليار ونصف او حقوق المودعين ، الا يعنى ذلك ضمنا معنى ايهما اكثر ..

● الا يمكن بلغة المحامين ومعرفة وسائلهم ، وطرقهم الدفاعية ان يكون هذا العرض نوعا او محاولة لاطالة مدة التقاضى ؟

قال محامى الريان بكل ثقة :

— العرض جدى . وليس له دخل بإطالة مدة التقاضى . والقضية بها من الماخذ القانونية ما يمكنها ان تستمر فى المحاكم لعشر سنوات قادمة . وليست فى حاجة لمثل هذا العرض لكى تطول مدة التقاضى ، ومثل هذا العرض لو قدمته فقط لاطالة مدة التقاضى ، فإننى لا يجب أن اكون محاميا .

عقد الشراء جاد

● لماذا ؟

— المحكمة تقوم بمحاكمة احمد الريان بأنه لم يرد المبالغ المستحقة للمودعين . إذن لابد من معرفة المبالغ المستحقة وكل مودع موقع عقد مع الريان ، والمفروض ان الريان وكيل له فى الاستثمار ، وان له فى المكسب والخسارة ، والمودع يأخذ ٢ بالمائة شهريا تحت حساب التصفية التى تتم كل ستة ، وعندما يقوم القاضى بحساب المبالغ المستحقة بعيدا عن ان هناك مشتريا . فلابد من ان يعرف المبالغ عن وجه الدقة وكذلك المبالغ المستحقة ، وحساب الارباح والخسائر طبقا للواقع منذ انشاء الشركة وحتى تاريخ التوقف .

وكل ذلك يحتاج الى خبراء ، وهذه المسالة تاخذ سنوات ، ولكننى قبلت ان تخصم الأرباح التى صرفت للناس حتى نهاية عام ١٩٨٦ طبقا للمركز المالى دون مجادلة .. ومن مصلحتى كمشتريا لا أتمسك بهذا ، وان الا تمسك بضرورة تصفية الحساب طبقا لكشوف الايداع وعقود الاتفاق إلا اننى لم الجا لذلك وقبلت خصم الأرباح القديمة ، واستبعادها من المبالغ المستحقة ، إذن من يقبل ذلك ليس هدفه اطالة امد التقاضى أو تضييع حقوق المودعين ..

● إذن هل تستطيع أن تؤكد لقراء آخر ساعة وعلى مسئوليتك الشخصية ان هذه المبادرة هى الأخيرة بعد سلسلة المبادرات التى توالت منذ بداية محاكمة الريان ؟

— انا لا دخل لى بما تم قبل ذلك ، وهذه اخر مبادرة ولن تكون هناك مبادرات اخرى من اى نوع ان شاء الله . لأننى واثق بان عرض الشراء جدى وسيتم سواء كنت على قيد الحياة ، او فى ذمة الله ..

● هل تشعر بالخطر على حياتك نتيجة تدخلك فى هذه العملية ؟

— انا حياتى مضمونة حتى تنفيذ العقد . وهذه امور بحثت فمثل ما كنا نبحث عن المشترى ، كنا نبحث عمن الذى يقبل المهمة ، والتصدى لها علنا ويقبل اتمامها ، وقبلت انا ان اساهم واتصدى علنا لحل هذه المشكلة واموت بنهايتها .

● من اين ياتى هذا الخطر ؟

قال محمد رشاد نبيه :

— السياسة لا ترحم . وصفقة بمليار ونصف يتم الاتفاق عليها وتجرى المفاوضات حولها ولا يشعر اى جهاز فى الدولة بما يدور فهذا امر خطير ، ايضا صفقة تتم وفرد يستطيع ان يحضر من الخارج ما قيمته ٦٠٠ مليون دولار والحكومة تلهث وراء عرض بـ ٥ ملايين فهو انسان خطير . كذلك العالم الخارجى عندما يجد انّ هناك انسانا رمز لارادة شعب مصر . واستطاع ان يكون سببا فى احضار هذا المبلغ الى مصر ، إذن هذا الشخص قوة ، فى مواجهة اطماع القوى العالمية التى تبغى الشر لمصر ، كل هذه الأمور ، قد تجعل لصاحب المصلحة فيها ان يقضى على هذا الانسان . وهذا امر متوقع ..

● دعنا نعود مرة اخرى الى ذلك المجهول الذى لا تريد ان تفصح عنه . واسالك هل هو الريان نفسه ؟

— من غير الممكن ان يشترى الريان الريان .. وأؤكد انه لم يكن يعرف حتى قبل اعلان الصفقة اى شىء عن تفاصيلها . وعرفها يوم الجلسة مثله مثل الجمهور .

مراحل عودة الأموال

● رد الاموال للمودعين سيكون بنفس العملة أم كيف سيكون الرد ؟

— هناك امور ليس لى دخل بها . وكيفية الدفع ستحددها النيابة ..

● بالتحديد متى تنتهى متاعب المودعين واسرهم من مهزلة الريان ؟

— ان شاء الله فى ٢٠ مارس عام ١٩٩١ سوف تنتهى مشكلة الريان ، وتصبح قصة من الماضى وتعود الاموال الى المودعين ..



● ما هى المراحل التى ستتم حتى تصل للنهاية ؟

قال المحامى محمد رشاد نبيه :

— هناك خمسة شهور سيتم فيها التعاقد وناخذ خلالها أسماء المودعين وكشوفا بقيمة ودائعهم ، والخمسة شهور هذه بدأت منذ ٢٠ مايو الماضى . وسوف تنتهى فى ٢٠ اكتوبر المقبل . ثم تبدا بعد ذلك وحتى ٢٠ مارس المقبل فى عام ١٩٩١ عملية وصول المليار ونصف وبوصولها وبقوة القانون نصبح ملاكا وناخذ ممتلكات الريان ، ونرد الأموال للمودعين ..

● من وراء هذه الصفقة وهذا العرض ؟

— انا فقط ..

● لماذا ؟

— لانني مصرى . ويوم ان أنجح فى مهمتى هى رسالة للعالم ان المصريين لديهم انتماء لمصر رغم اى شىء ..

● هل وجدت تجاوبا من الجهات المختصة ؟

— احتفظ لنفسى بابداء ملاحظاتى . والصورة العامة حتى الآن انهم سلمونى العقود التى طلبتها ..

● ما هى هذه العقود ؟

— عقود الشركات . وعقود ملكية العقارات والأراضى ومحاضر الجرد ..

● ماذا لو فشلت هذه المبادرة ؟

— هذه العملية بحثت من جميع الجوانب . ولم يكره احد على المشاركة فيها . ومن اشترك فيها سوف يحقق ارباحا . فلماذا يتراجع ؟

● وانت ماذا ستحقق وما هى اتعابك فى هذه القضية ؟

— الانسان الذى يقبل الاشتراك فى هذه المهمة وهو يعلم انه محكوم عليه بالاعدام ابتداء من ٢٠ مارس ١٩٩١ لا يسأل عن ثمن لعمره ..

● لماذا رفضت تقديم ضمان من احد البنوك وتعهدت بتحمل تبعة الفشل ؟

— المشترون هم الذين من حقهم أن يطلبوا ضمانا ولكن ان يقدموا ضمان ، فهذا شىء غير معقول ، فعلى اى شىء يقدمون الضمان ..

● اخيرا ماذا تقول لأسر المودعين ؟

قال المحامى محمد رشاد نبيه :

— ان الله سبحانه وتعالى هو الذى اوحى الى ان اقحم نفسى فى هذه المشكلة ، واعلم بالمتاعب التى ستواجهنى ولن يوقفنى احد . وليطمئنوا ، فحق المودعين سيعود اليهم ، والحق لن يضيع ابدا ، قد يصل متاخرا ، ولكن لن يضيع .. والذين يهاجموننى لماذا لا ينتظرون على عشرة اشهر ..





« عـرض الريـان » حقيقـة .. أم خـداع ؟

مؤكد .. ان آلاف الاسر .. التى اشترت من قبل بمدخراتها .. « وهم الريان » .. والتى تعايش حاليا باعصابها دقائق التباحث حول « عرض الريان » . مؤكد ان معاناتها من حالة التارجح المضنيه بين الياس والرجاء .. تتضاعف مع كل يوم يمر على ترقب ما يمكن ان يسفر عنه الموقف الغامض !

احد ارباب هذه الاسر التى خربت بيوتها .. سالنى فى عتاب باك :

لماذا لا ترحم الصحافة حالنا .. وتقول لنا الحقيقة التى لابد انها تعرفها وتسكت عنها .. لقد دفعتنا فجاة بالخبر الذى نشرته عن عرض الريان لرد اموالنا .. الى التعلق من جديد بحبائل الامل .. ولكن بدانا نشعر فى الفترة الاخيرة .. من خلال ما تلمح اليه الصحافة ايضا .. بما يمكن ان يدمر الامل .. هل الصحافة سعيدة بالتفرج على هذا الوضع المؤلم لآلاف من المواطنين خدعوا فى اغراءات الريان .. او حتى فى اعمتهم اطماعهم .. ؟

وفى عتاب اكثر مرارة .. سالتنى ام لخمسة ابناء .. افقدت النكبة اباهم عاجزا عن الحراك : ليتك تقول لى وتريحنى .. هل عرض الريان جدى فعلا ومحاميه يتكلم بلسان مشترين لا احد يعرفهم ؟!.. وهل يمكن ان يكون مع المحامى توكيل رسمى عن مجهولين ؟ .. واذا لم يكن معه هذا التوكيل فعلى اى اساس وانا معلوماتى فى القانون محدودة جدا .. تتعامل معه النيابة فى دراسة عرض الريان ؟ اننا لا ننام ليلا ولا نهارا .. من شدة الحيرة فى هذه الاسئلة .. فهل الصحافة ليس لديها ايضا اجابة عليها .. ؟

النيابة سوف تطالب من محامى الريان أسماء المشترين بالتحديد للتعامل معهم مباشرة

ومودع ثالث من الضحايا .. اسلم الريان مدخرات عمله عشرين عاما فى الكويت .. واجهنى بسؤال اكثر حدة وصراحة : هل قبول الحكومة لبحث عرض الريان وهو بهذا الشكل الغريب .. مجرد عمل سياسى .. لكى لا نغلق الباب امام اية فرصة تتاح لرد اموال المودعين .. اخذا بالمثل القائل « وراء الكداب حتى باب الدار » .. وبهذا تغاضت عن الاشتراطات القانونية للوكيل .. لكى لا يغضب المودعون .اذا رفضت الحكومة دراسة العرض ؟ ام ان الحكومة مطمئنة الى حد ما وبصورة ما الى جدية العرض .. بصرف النظر مؤقتا عن اسماء المشترين .مادام سينهى معاناة الآلاف ؟

وعشرات التساؤلات الاخرى الدقيقة والبالغة الحرج .. لا ينقطع ترديد الاف المودعين المقهورين لها .. وجميعها تبحث عن اجابة قاطعة من اجابتين : هل الموقف يحتمل بالفعل استمرار التعلق بالامل الحلو فى استرداد ما ضاع ؟ ام انه من الاوفق .. اعداد النفس من الآن .. وقبل ان يكبر الامل اكثر واكثر .. لامكانية ان يسفر الموقف عن خديعة ثانية .. تجهز هذه المرة .. بخيبة الامل الكبرى على ما بقى من اعصاب محطمة ؟

• • •

لو كنت املك حقا .. او يملك غيرى من زملاء المهنة .. التى تطالب باكثر مما تطيق .. معلومات مؤكدة تقطع باحدى الاجابتين .. لما تاخر قلم عن المكاشفة بها .. بكل الصدق والامانة ..

لكننى ادعى فقط امكانية الاسهام بطرح بعض الظواهر والمؤشرات .. التى ربما تعين بقدر ما على فهم اوضح للموقف ..

□ اولا ـ معظم المودعين .. ان لم يكن جميعهم .. فهموا من حكم المحكمة فى « عرض الريان » .. او ارادوا ان يفهموا .. بدافع الاحتياج الشديد الى استرداد اموالهم .. مالم تنطق به المحكمة .. فساد اعتقاد عام بان المحكمة قضت بقبول عرض الريان .. ولم يتبق سوى التنفيذ .. بينما حقيقة ما قضت به المحكمة .. هو الاذن للنيابة



المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ٥ يونيو ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

العامة والمحامي الذى تقدم بالعرض البراق .. بدراسته معا والتباحث حوله .. ثم التقدم الى المحكمة بتصور مشترك للاتفاق .. اذا ما انتهى الطرفان الى اتفاق .. للنظر فيه .. وتقرير ما تراه بشانه ، وعلى هذا النحو .. يكون الامل قد كبر سريعا عند المودعين .. من قبل ان يكون له موجب فعلى .

□ ثانيا ـ المحامي مقدم العرض .. الذى اذنت المحكمة ببحثه .. لا يحمل حتى الآن .. سوى توكيل عن الريان للدفاع عنه في قضية توظيف الأموال .. التى تواصل المحكمة نظرها .. لكنه لم يتقدم بما يثبت انه وكيل رسمي وقانوني عن المشترين المجهولين .. الذين اكد في عرضه رغبتهم في شراء اصول الريان .. ورد اموال المودعين .. وهذا الموقف الغامض غير المسبوق .. يتعارض بالقطع مع المادة رقم ٦٩٩ ، وما يتلوها من مواد ، في القانون المدني ، تتحدث عن اركان الوكالة .. ومن بين ما تنص عليه ان « الوكالة عقد بمقتضاه يلتزم الوكيل بان يقوم بعمل قانوني لحساب الموكل » .. وتنص ايضا على انه « يجب ان يتوافر في الوكالة الشكل الواجب توافره في العمل القانوني الذى يكون محل الوكالة » .. وهذا يعني على قدر معرفتي المحدودة بالقانون ، وفي ضوء ما يجريه الناس من الاف التوكيلات .. ضرورة ان يكون الموكل معروفا وليس مجهولا .. وان يضع توقيعه على عقد وكالة رسمي مصدقا عليه من الجهة الرسمية ذات الاختصاص .. والا لما كان ملزما في غيبة هذا .. بما يمكن ان يتفق عليه الوكيل .. ولانني لا اسوق هنا جديدا لا تعلمه النيابة علم اليقين .. فإن التحدث مع وكيل لم يفصح عن موكليه قد يكون الدافع اليه في اجتهاداتي بالتفسير امرا من اثنين : إما تجاوز الشكل القانوني للوكالة مؤقتا وخلال مرحلة التباحث فقط حول العرض ، واما ان هناك بالفعل شكلا قانونيا اخر تقدم المحامي في ظله غير شكل الوكالة .. وقبلته النيابة ..

□ ثالثا ـ يذهب البعض من القانونيين الى ان العرض بالكيفية التى قدمه بها محامي الريان .. له سند من القانون .. يتمثل فيما يعرفه الفقه باسم «عقد التسخير» .. او « عقد الاسم المستعار » .. وهو ما يمثل خروجا على الأصل العام .. من حيث انه يشترط ان يعمل الوكيل باسم الموكل فتكون الوكالة نيابية .. وهذا ما اعلنه بالضبط محامي الريان منذ البداية فقال انه يتعاقد لحساب آخرين دون ان يفصح عنهم .. وانه تحت يده سند وكالة منهم في اتخاذ كل ما يراه من اجراءات لاتمام الصفقة .. ولكن السؤال يصبح : ماذا لو تبين فيما بعد افتقاد سند الوكالة الذى قال محامي الريان انه تحت يده ولم يقدمه ؟ .. والى من تنصرف في هذه الحالة اثار التعاقد من حقوق والتزامات ؟ .. واقع الامر يؤكد انه في مثل هذا الوضع لا يترتب اى التزام على الموكلين الذين سخروا الوكيل دون ان يظهروا على مسرح التعامل .

□ رابعا ـ اذا كان هدف الريان البادى بالعرض الذى قدمه هو الافراج عنه .. فهو يعرف بالقطع من محاميه ان القانون يضمن له في حالة جدية التنفيذ الافراج عنه فقط في قضية توظيف الأموال .. لكنه لابد ان يقضي في السجن حكم الـ ١٠ سنوات حبسا الذى قضت به المحكمة في قضية التزوير مع البنوك .. ومن ثم لن يتحقق هدفه في العودة الى الحرية خارج السجن .. فلماذا اذن يتطوع برد اموال هائلة في حوزته وحده فضلا عما يضاف اليها حاليا من فوائد ضخمة ؟ وهذا الوضع يلقي بالتاكيد ظلالا كثيفة من الريبة على جدية عرضه .. ويكشف ان هدفه الحقيقي ـ فيما اكده لي مسئولون كبار ـ هو الحصول على قرار سياسي بالافراج العام .. والا واصل مناوراته الخـــاعة .. لكي يضغط بالمودعين على الحكومة .. حين يتعالى تساؤلهم : ولماذا لا يفرج عن الريان نهائيا .. اذا كان سيرد الينا اموالنا ؟

□ خامسا ـ لان التباحث حاليا مع « الوكيل المسخر » الذى يعمل بما يسمى « عقد الاسم المستعار » .. يشهد تقلبات متتابعة في التوقيتات وشروط التنفيذ التي يبدى استعداده للالتزام بها في مشروع الاتفاق مع ادارة التحفظ بمكتب النائب العام .. فقد تقرر ـ فيما علمته من مصدر كبير موثوق به ـ مطالبة محامي الريان في الاجتماع القادم معه خلال الاسبوع القادم .. بضرورة تقديم اسماء المشترين .. لكي يجرى التعامل معهم مباشرة .. وهي المطالبة التى سوف يترتب على الاستجابة لها او رفضها اجلاء حقيقة الموقف كله : « عرض جاد » بالفعل .. ام « عرض خادع » بالقول !

أين ذهبت أموال الريان بالخارج ؟

● ٨٠٠ مليون جنيه القيمة السوقية لأصول الريان داخل مصر ..

كتب : عزت بدوى

● تتسلم هذا الأسبوع ادارة الأموال المتحفظ عليها بمكتب النائب العام، كشوف أسماء وارصدة المودعين بشركات الريان التى تم استخراجها من جهاز الحاسب الآلى بالشركة لتكون جاهزة لتسليمها لمحامى الريان فى اكتوبر القادم لاصدار شيكات بحقوق المودعين لدى الريان اذا كان جاداً فى عرضه بشراء ممتلكات الريان داخل البلاد وخارجها .. لكن ماذا لو لم يكن محامى الريان جادا ؟ هل تغطى اموال الريان بالخارج عجز الأصول المتحفظ عليها داخل مصر؟ وماحقيقة هذه الأموال وكيف تعود ؟

فى البداية يؤكد مصدر قضائى مسئول ان القيمة السوقية لأموال الريان المتحفظ عليها حاليا لن تزيد باى حال من الأحوال عند طرحها للبيع على ٨٠٠ مليون جنيه مصرى، وبالتالى فانه لو فشل عرض الشراء المقدم من محامى الريان حالياً فقيمة هذه الاصول تقل عن حجم أموال المودعين بمقدار مليار جنيه مصرى. ولو تم خصم السلف والأرباح التى تقاضاها المودعون من الريان منذ بداية عام ١٩٨٧ وحتى التحفظ عليه يكون مقدار العجز فى حقوق المودعين بمقدار ٧٤٤ مليون جنيه مصرى .

ولكن ماذا عن اموال الريان التى فى الخارج .. وماحقيقتها ؟

- يجيب عن ذلك المستشار ساهر درويش المحامى العام والمشرف على ادارة الأموال المتحفظ عليها بان حقيقة هذه الأموال غير محسومة حتى الآن وقد كشف تقرير المركز المالى الذى اعدته لجنة العشرة التى شكلها النائب العام ان ميزان المراجعة الذى تسلمه المحاسبون القانونيون من الشركة فى ١٠ يونيه عام ١٩٨٨ تضمن وجود أرصدة للشركة بالخارج تقدر بـ ٤٤٤ مليوناً و ٧٢٠ الفاً و ٢٠١ جنيه مصرى بالعملات الأجنبية المختلفة .

ولكن اللجنة اكتشفت ان هناك العديد من الاستثمارات لشركة الريان لدى بعض بيوت الخبرة الأجنبية وغير مدرجة بالدفاتر، بالاضافة الى قيام آل الريان باجراء العديد من التحويلات للخارج من البنوك المحلية، وكذا وجود تحويلات من البنوك الخارجية للبنوك المحلية ولم تدرج هذه المعاملات فى دفاتر الشركة أيضا .. ولذلك قامت اللجنة باجراء بعض التعديلات على هذه الأرصدة

ويضيف المستشار ساهر درويش ان هناك ٩ بنوك اجنبية بالخارج أرسلت لمصر شهادات بارصدة الريان لديها والتى وصلت الى ١٠ ملايين و ٧٨١ الفا و ٢٤٧ جنيها مصرياً بالعملات المختلفة، وكان من أبرز المفاجآت التى اسفرت عنها هذه الشهادات ان رصيد الريان لدى بنك ابوظبى الوطنى صفر بينما كان مسجلاً فى ميزان المراجعة المسلم للمحاسبين القانونيين انه يضم ٢٠٠ مليون دولار أمريكى !! بينما كشف البنك المركزى الاردنى عن أن رصيد الريان لديه ٤ ملايين دولار امريكى بينما كان مسجلاً فى ميزان الشركة بمليونى دولار فقط ، اما المفاجأة الثانية فهى



المصدر : المصور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥ يوليو ١٩٩٠

رصيد الريان لدى بنك « شيرسون ليهمان » بلندن والذى كان مسجلاً ٤٤ مليون دولار فقد افاد البنك ان الرصيد الحالى مليون و ٧٦٠ الف دولار فقط !!

ويكشف المستشار ساهر درويش عن ان هناك اربعة بنوك اجنبية لها ارصدة دفترية بشركة الريان تصل الى ٢٩ مليونا و ٢٣٦ الفا و ٩٢١ جنيها مصرياً بالدولار الأمريكى ولكنها رفضت الافصاح عن حقيقة ارصدة الريان حاليا لديها وعما اذا كان هذا المبلغ موجودا بالفعل أم تم سحبه . وهى بنوك « امريكان اكسبريس » بجنيف و « ومانتراست بنك بنيويورك » و « وكيميكال بنك بنيوريورك » و « البنك الأهلى التجارى بالبحرين » ولذلك لم نضع هذه الارصدة ضمن الأموال المحققه كاصول للريان . وان كنا سنعيد مخاطبة هذه البنوك مرة أخرى عند صدور حكم قضائى ضد آل الريان .

اما بالنسبة للاستثمارات بالخارج فالذى كشفت عنه اللجنة وجود استثمارات بـ ٣ ملايين و ٢٠٠ الف دولار امريكى لدى شركة « أى . اف . هاتون » للمضاربات بنيويورك واستثمارات اخرى لدى شركة فيروزى للتجارة العالمية بجنيف تقدر بـ ٣ ملايين و ٦٠٠ الف دولار امريكى ، وذلك بخلاف ٣ شركات فى لندن .

ورغم ذلك فقد تمكنت النيابة من استرداد مبلغ مليون و ٧٦٤ الفا و ٦٨٧ جنيها مصريا بالدولار والفرنك السويسرى كانت مملوكة للريان لدى البنك التجارى الأيطالى بروما والراجحى بالسعودية ، وكانت غير مدرجة بدفاتر الشركة .

ولكن هل يستطيع الريان ان يسترد امواله من الخارج ليضيفها إلى الأصول المتحفظ عليها ؟

يقول ساهر درويش : نحن نرحب بذلك ونامل ان ينجح رشاد نبيه محامى الريان فى بيع الأصول المتحفظ عليها واسترداد الأموال التى بالخارج وتنفيذ وعده برد أموال المودعين .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : أخبار اليوم

التاريخ : ١٦ يونيو ١٩٩٠

بعيدا عن ضجة الريان :

صراع فى ١٢ شركة توظيف أموال ! حقوق المودعين .. أهم من حقوق الجهات الحكومية

خلف الضجة الهائلة التى تثيرها قضية «الريان».. يقف ملايين المودعين فى ١٢ شركة اخرى حيارى.. لايعرفون ما هو مصير ودائعهم !

وهناك ٤ جهات رسمية.. هى الضرائب والتامينات والجمارك والشهر العقارى تطالب بعشرات الملايين من الجنيهات من هذه الشركات !

وبين حقوق المودعين وحقوق الجهات الرسمية تقف ادارة الاموال المتحفظ عليها حكما.. وان كان حكما متحيزا لصالح المودعين ..

ماذا يحدث فى هذه الشركات ؟ .. وكيف تدار اموالها ؟ .. وماهو موقف المودعين والدائنين ؟.. هذا التحقيق يحاول الاجابة ..

يقول المستشار نصرت حسنين المحامى العام :

يوجد ١٢ شركة خاضعة لادارة الاموال المتحفظ عليها.. وكانت قد تقدمت ببرامج توفيق اوضاعها ورد اموال المودعين الى هيئة سوق المال ولكن لعدم جدية هذه البرامج اقامت الهيئة الدعوى الجنائية عليها، وتم وضعها تحت ادارة التحفظ .. كما ان هناك ست شركات يباشر معها جهاز المدعى الاشتراكى التحقيق ..

وقد قامت الادارة.. بجرد اصول هذه الشركات لبحث تشغيلها واستثمارها، بحيث تضيف عائدا الى الاموال المتحفظ عليها. لتوضع فى حساب المودعين.. اما المشروعات التى تحتاج الى الانفاق عليها مثل المصانع لكى تعمل وتدر عائدا فتقرر اغلاقها، لصعوبة التعامل معها..

كما تم ايداع الاموال السائلة كودائع بالبنوك، والعائد يضاف للاموال المتحفظ عليها.. ويقوم بالاشراف على هذا العمل ٦ من رجال النيابة باشراف المستشار ساهر درويش مدير ادارة التحفظ دون اى اجر او حافز كتعليمات المستشار جمال

المستشار ساهر درويش

شوهان النائب العام ..

ولكن المشكلة ان ٥٠٪ من الشركات المتحفظ عليها ليس لديها شىء تقريبا .. فهناك شركة يمتلكها الخاضع عبدالله منزور، جمعت ٣ ملايين جنيه وتبين ان ممتلكاتها عبارة عن معمل تطريز اعدمت محتوياته لمساندتها ومطحن بن وشقة.. وشركة اخرى يمتلكها الخاضع عادل خوجة جمعت ٢٦



المصدر : أخبار اليوم

التاريخ : ١٦ يونيو ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تحقيق : صابر شوكت

مليون جنيه واصولها عبارة عن مصنع صغير للعبوات البلاستيك ومحل به مجموعة حنفيات مزودة بفلاتر لتعبئة مياه الشرب. وبيعها !

اما شركة «اى . سى سنتر»، وهى عبارة عن مجموعة محلات للملابس والاجهزة المنزلية فتبين ان العقارات لم يسدد صاحب الشركة سوى ٢٥٪ من ثمنها وعقود الملكية مازالت عرفية كما ان الملابس والاجهزة ملك للمصانع المنتجة ومع ذلك اقترض صاحب الشركة عصام بدير ملايين الجنيهات من البنوك بضمان اصول لايملكها !

والغريب ان مصلحة الشهر العقارى اكتشفت - منذ اسابيع فقط - ان لها فروق رسوم تستحيل على شركات توظيف الاموال.. وارسلت الى ادارة التحفظ تطلب تحصيل هذه الفروق.

ويقول المستشار ساهر درويش مدير ادارة الاموال المتحفظ عليها : منذ عامين وملايين المودعين ينتظرون لاستعادة حقوقهم، ونتج عن ذلك الالاف المآسى.. ولذلك تم اتخاذ اجراءات خاصة للوصول لهدف رد اموال جميع المودعين ..

وكل اجراءات الدعوى تسير لصالح المودعين فقط.. بينما اى دائن اخر. مثل جهات الدولة الممثلة فى التامينات والضرائب والجمارك والشهر العقارى، تسقط ديونها من الحساب الآن ، لان الظروف الخاصة باصحاب الدعوى - وهم المودعون - لاتسمح بمنح هذه الجهات حقوقها ..

ومن الاجراءات الخاصة ايضا.. قرار النائب العام بالتنازل عن تحصيل ٢٪ كرسوم عن ادارة هذه الشركات لخزانة الدولة و ١٪ لحساب امناء الاستثمار واضافة هذه النسبة لرصيد الاموال المتحفظ عليها رغم ان هذا الاجراء يعرضنا لمساءلة الجهاز المركزى للمحاسبات !

واكد المستشار ساهر درويش انه لن يتم رفض طلب اى خاضع يقدم اى شخص جديد شراء اصوله الخاضعة للتحفظ. حتى يتمكن من رد اموال المودعين ..

حق الدولة

ولان اكبر الدائنين هو مصلحة الضرائب يقول فتحى عبدالباقى

رئيس المصلحة : شركات التوظيف عملت منذ اكثر من ١٠ سنوات، ووصل راسمالها لمئات الملايين، ومنها من يملك مليارات الجنيهات.. وهذه الشركات عملت وربحت، ولذلك لابد من تحصيل حق الدولة منها، وهذا ما نقوم به الان.

واذا كانت ادارة الاموال تقوم بالاشراف على ١٢ شركة منذ اكثر من عامين، فانها ملزمة بتسديد الضرائب عن هذه الشركات.. وليس من حق احد اسقاط هذه الضرائب، الا بقرار سيادى ..



المصدر : روز اليوسف

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥ يونيو ١٩٩٠

بعد انتهاء المهلة القانونية :

قرارات فرض الحراسة جاهزة للتوقيع

نفى المستشار عبد المعز إبراهيم مدير إدارة التحقيق بجهاز المدعى الاشتراكى ان مهلة الـ ٦٠ يوما التى تقرر منحها لاصحاب شركات توظيف الاموال تعنى المزيد من التساهل او الرضوخ لضغوطهم .. واكد ان مذكرات فرض الحراسة على الشركات الاربع ـ الهدى وبدر والزهراء للإعلام والحجاز ـ التى يحقق معها الجهاز حاليا جاهزة بالفعل للتوقيع عليها لتبدا إجراءات التحفظ على الفور إذا ثبت ان اية شركة غير جادة فى رد الاموال !

وقال المستشار عبد المعز المسئول عن التحقيقات مع شركات توظيف الاموال : شركة بدر للاستثمار وتوظيف الاموال هى اسوا شركة من الشركات التى نحقق معها الجهاز من حيث موقفها من رد اموال المودعين .. خلال شهرين فقط برد حوالى ٥٠٪ من اموال المودعين وهى نسبة جيدة وقد وعد اصحاب الشركة بتسديد باقى الاموال كاملة خلال شهرين قادمين ونحن ننتظر ونراقب فى نفس الوقت ونحن نراقب حيث يتم السداد حالياً فى شركة الهدى تصرفاتهم بدقة تمهيدا لاتخاذ قرار حاسم تجاه عمليات رد الاموال فيها .. حيث انها لم تسدد سوى ٢٣ مليون جنيه فقط بالإضافة إلى ٩ ملايين قبل التحقيق معها من مجموع الاموال التى تصل إلى ١١٥ مليون جنيه .. وننتظر على هذه الشركة فترة ما قد تكون اسبوعا او اسبوعين إذا تحركت وابدت تجاوبا وإذا لم تتحرك فلنا قرارنا عندئذ .

شكاوى المودعين :

وحول موقف كل شركة اوضح ان هناك شركتين انتهى موقفهما هما شركة سلطان التى سددت كل اموال المودعين وتم حفظ التحقيق معها وشركة المراكشى التى لم تسدد شيئا للمودعين وتم التحفظ عليها مؤخرا . اما بالنسبة لباقى الشركات الاربع الاخرى فلا تزال هناك مرونة من الجهاز فى تتبع عمليات رد الاموال للمودعين فيها .

على سبيل المثال قامت شركة الهدى خلال ايام السبت والاثنين والاربعاء من كل اسبوع وشركة الزهراء للإعلام وهى ردت حوالى ٨٠٪ من اموال المودعين وتمضى فى صرف باقى الاموال حالياً .. اما شركة الحجاز فقد سددت حوالى ٤٠٪ من الاموال بينما شركة بدر سددت حوالى ٣٠٪ فقط .

وكشف المستشار عبد المعز إبراهيم النقاب عما دار فى الاجتماع المطول مع رئيس الوزراء فى الاسبوع الماضى مشيراً إلى ان الجهاز تقدم بتقرير واف عن موقف شركات توظيف الاموال التى يتم التحقيق معها وتمت مناقشة موقف كل شركة على حدة من كافة الجوانب وتقرر خلال الاجتماع إعطاء مهلة جديدة غير محددة للشركات الجادة لرد بقية اموال المودعين .. وفرض الحراسة على شركة المراكشى التى توقفت عن السداد .. وعلمة فإنه ليس هدفنا هو فرض الحراسة او التحفظ فى حد ذاته وإنما يجب ان يكون ذلك وسيلة لرد الاموال .. وقد وجدنا ان إجراءات التحفظ والتحقيق والإحالة لمحكمة القيم تستغرق ٦٠ يوماً فكان قرارنا ان نعطى هذه الفترة لاصحاب الشركات لتكون فرصة اخيرة امامهم .. وهذا نوع من المرونة فى معالجة القضايا ذات الاعتبارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية المختلفة .

وحول شكاوى المودعين من المغالاة فى تقدير الاصول التى تعرضها الشركات عليهم اكد المستشار عبد المعز ان كل هذه الشكاوى يتم التحقيق فيها فور وصولها إلينا .. وقد كانت الشكوى مركزة من المودعين بشركة الهدى حول المبالغة فى تقدير قيمة المشروعات التى تعرضها الشركة عليهم للشراء .. وقد قمنا بالاتصال باصحاب الشركة وتم التوصل إلى حل مرضٍ للمودعين .

ولكن فى بعض الاحيان كانت الشكوى فى غير محلها .. مثلا توجد قطعة ارض بمنطقة المهندسين تابعة للشركة اشتكى المودعون من المغالات فى قيمتها ولكننا بعد المعاينة وجدنا ان سعر الارض مناسب وخاصة ان جهاز المدعى الاشتراكى سبق ان باع قطعة ارض مماثلة بنفس الشارع تابعة لاحد



● مهلة جديدة غير محددة للشركات الجادة
● مناورات وألاعيب الشركات مازالت مستمرة

الخاضعين للحراسة بنفس هذه القيمة .. ولكن إذا وجدنا ان شكوى المودعين كانت صادقة وان اصحاب الشركة يضغطون عليهم للشراء ولم نستطع التوصل إلى وفاق مع اصحاب الشركة والمودعين فليس امامنا سوى التحفظ على اصول الشركة على الفور ..

ولكن يشترط في هذه الحالة ان تكون الشكوى متكررة ومست قطاعاً عريضاً من المودعين وثبت لدينا ان اصحاب الشركة يستخدمون المغالاة كنوع من التنصل من الاداء عن رد الأموال للمودعين او اجبارهم على الشراء باسعار تزيد على الاسعار الحقيقية للاصول .

المناورات مستمرة !

وكانت بعض الشركات قد قامت بمناورات غريبة قبل إنهاء المدة القانونية الهدف منها المماطلة والتسويف لتفويت الفرصة وعدم رد اموال المودعين .

يقول عبد الوهاب على بوزارة التعليم : ذهبت لاسترداد اموالى من شركة الهدى وقيمتها ٩ الاف جنيه برقم ٨٧/٢٨٩٣٢ وبعد مماطلة طويلة ارسلونى إلى الإدارة المالية وبدلاً من ان يردوا لى الاموال اعطونى إيصالاً لصرف ١٥٣ كرتونة مكرونة بسعر الكرتونة ٢٦ جنيها وهو سعر البيع للمستهلك ، على ان يتم الصرف من المصنع في منطقة ابو صير بالجيزة وهناك وجدت المصنع شبه خالى وقالوا لى إن المكرونة الموجودة صرفت وانتظر عشرة ايام اخرى .. وعندما خرجت من البوابة

وجدت بعض السماسرة يعرضون علىّ شراء الإيصال بسعر الكرتونة ١٥ جنيها .. لإنقاذى من تكرار المشوار واعباء النقل وتصريف البضاعة فوافقت مضطرا .. وبعد ذلك علمت ان هؤلاء .. السماسرة تابعون للشركة ويقومون بهذه المهمة مقابل عمولة يحصلون عليها وتقوم الشركة بإعادة بيعها بنفس الطريقة .

ويضيف على منصور ـ محامى ـ ان لديه بشركة الهدى ٦ الاف جنيه ورفض شراء مكرونة بقيمتها وعندما عرضوا عليه شراء قطعة أرض اكتشف انها اراضٍ صحراوية وان نصيبه مشاع مع اخرين علاوة على ان سعر المتر فيها لا يزيد على ٣٠ جنيها قدرته الشركة باكثر من ٣٠٠ جنيه للمودعين .

وهناك مخالفات اخرى عديدة مثل ، تحويل حوالى الف مودع إلى شركاء في الباخرة السياحية « إيمان » التابعة للشركة وقيمتها لا تتعدى ٥ ملايين جنيه قاموا بتقديرها على اساس اكثر من ١٠ ملايين جنيه .. ويتكرر نفس الشيء بالنسبة لأسهم شركة مصر عبر البحار للطيران والتى تبلغ قيمة مساهمة المودعين فيها ٨٠٪ .

اما في شركة بدر للاستثمار فقد عرضت الشركة اجهزة كهربية واطقم صينى وبطاطين مقابل رد اموال المودعين فيها .. ويذكر فوزى فهى ـ مودع ـ ان لديه ٢٠ الف دولار ورفضت الشركة رد امواله إلا في صورة ادوات منزلية مغالى في اسعارها الحقيقية في الاسواق بعد ان قاموا بتحويل قيمة المبلغ إلى الجنيه المصرى وقدروا سعره على اساس اسعار عام ٨٦ التى اودعت فيها اموالى .

وسبق ان قامت نفس الشركة بالإعلان عن بيع اراضٍ بالمحافظات مخصصة للمشروعات السياحية وعندما تنبه المسئولون لذلك فسخوا عقودهم مع الشركة وحذروا من عمليات البيع الوهمية !

فائض الأموال !

وردا على ما يثار عن وجود فائض من الممتلكات بعد رد أموال المودعين بشركة الهدى يؤكد مصدر مسئول بهيئة سوق المال : إن القانون يشترط على الشركات تقديم بيان تفصيلى بالمبالغ التى تلقتها سنويا وما تم رده بالفعل حتى تاريخ الإخطار وبيان بالمشروعات والشركات التى اسستها او ساهمت او شاركت في تاسيسها حيث يعتبر القانون كافة ممتلكات واصول الشركة مشتراه باموال المودعين .. اما إذا كان لأصحاب الشركات نصيب في قيمة الممتلكات فإن هذا النصيب لا يتجاوز رأس المال المدفوع بالإضافة إلى مقابل الإدارة الذى حدده القانون بنسبة ١٠٪ فقط من الأرباح .

تحقيق :
يوسف هلال
جمال طايع



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ يونيو ١٩٩٠

الدفاع في قضية ذرة الريان :

أين كشوف البركة ؟!

كتب : جمال عبد الرحيم :

قررت محكمة جنايات الجيزة أمس استمرار حبس احمد توفيق عبد الفتاح الريان رئيس مجلس ادارة شركات الريان للاستثمار والريان للمعاملات المالية ، في قضية رشوة الذرة الصفراء والمتهم فيها كمال رضا وكيل أول وزارة الزراعة السابق ونجله محمد اشرف (محاسب) ومحمد كمال عبد الهادى رئيس مجلس ادارة شركة الهلال ومحمد حسن كمال رضا (صاحب شركة مقاولات واشرف عبد اللطيف مدير شركة ايزال وكمال القرشى (صاحب شركة) .

عقدت الجلسة برئاسة المستشار فوزى احمد فرج رئيس المحكمة وعضوية المستشارين محمود احمد الخازندار وعبد الشكور احمد فرغلى بحضور محمد شربين رئيس النيابة وامانة سر خالد عبد المنعم ومحمد عبد العزيز .

احضر الريان من السجن واودع قفص الاتهام في حراسة مشددة .

في بداية الجلسة صرحت المحكمة للريان بالحديث فقال انه المتهم الثاني في القضية وان باقى المتهمين الستة أخلى سبيلهم .

وطالب الدفاع باخلاء سبيل الريان لانه الوحيد في القضية الذى مازال محبوساً بالرغم من انه ليس شريكا في القضية ولا يعد فاعلا اصليا ، واعترف في التحقيقات بما يجعله مستفيداً من نص المادة ١٠٧ من قانون العقوبات ..

وقال الدفاع ان كشوف البركة تصلح بذاتها اسبابا للبراءة في قضية الذرة الصفراء حيث ان الوقائع واحدة والادلة الجنائية واحدة .. وتساءل هل حفظت قضية كشوف البركة لان فيها بعض كبار المسئولين ممن مازالوا يشغلون ٧ مناصب حالية بينما المتهم في قضية الذرة الصفراء أصبح مسئولا سابقاً (كمال رضا) .

وطالب الدفاع عن المتهم بضم كشوف البركة لاوراق القضية ، بينما طالبت النيابة باستمرار حبس المتهم .

وكانت نيابة أمن الدولة العليا بالجيزة قد اتهمت كمال رضا بانه خلال عامى ٨٧ ، ٨٨ حصل على مبالغ كبيرة على سبيل الرشوة من المتهم المتوفى فتحى الريان لتوريد كميات كبيرة من الذرة الصفراء لوزارة الزراعة بالامر المباشر .. كما حصل على رشوة لاحلال شركة الريان محل شركة الهلال بالنوبارية .

وكانت المحكمة قد أمرت باخلاء سبيل كمال رضا في الجلسة السابعة لظروفه الصحية .



المصدر : المساء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ يونيو ١٩٩٠

قبل استئناف محاكمة الريان غداً :

عجز المركز المالى للشركات ارتفع الى مليار و٧٥٠ مليون جنيه

كتب ـ محمود نوفل ومختار عبدالعال :

تشهد جلسات محاكمة « الريان » التى ستستأنف غدا امام محكمة جنايات الجيزة عدة مفاجآت تتعلق بالصفقة الاخيرة التى طرحها محمد رشاد نبيه محامى الريان لشراء اصول وممتلكات الريان مقابل رد جميع اموال المودعين .

علمت « المساء » ان اهم المفاجآت المتوقعة الاعلان عن زيادة العجز فى المركز المالى لشركات الريان من مليار و٢٣٥ مليون جنيه الى مليار و٧٥٠ مليون جنيه خاصة بعد تعليمات المستشار ساهر درويش مدير ادارة التحفظ على اموال الريان باضافة ارباح عام ١٩٨٧ الى الديون المستحقة للمودعين لدى الريان ، واعتبار ما تهم صرفه من سلف من رصيد الارباح .

كما علمت « المساء » انه من المتوقع ـ اذا وصلت الصفقة الى طريق مسدود ـ ان يعلن احمد الريان امام محكمة جنايات الجيزة استعداده الشخصى المباشر لسداد كافة اموال المودعين .. وقد تأكد هذا الاتجاه بعد ان اخبر محمد توفيق الريان الحاج حافظ مدير شركة الريان لمواد البناء اثناء زيارته الاخيرة له فى السجن بأن ال الريان هم اصحاب الصفقة الاخيرة وهم المشترون الحقيقيون .. كما تأكد هذا الاتجاه ايضا من خلال تصريحات محمد رشاد نبيه المحامى الذى اصر فيها على عدم ذكر اسماء المشترين قائلا انه لن يعلنها فى المرحلة الحالية حتى لاتتعرض الصفقة بأكملها لحملة تشويه وتشكيك جديدة .

اكد محمد رشاد نبيه ان الاموال اللازمة لاتمام الصفقة سيتم ارسالها دفعة واحدة الى النيابة بعد ان يتم تجميعها من مصادر مختلفة خارج البلاد وذلك قبل الموعد المحدد لتسليم الشيكات الخاصة بالمودعين بعشرة ايام .

وقال محمد رشاد نبيه انه فى حالة تنفيذ الصفقة سيتم تحويل الاموال بالعملة الصعبة من الخارج ومقدارها ٦٠٠ مليون دولار الى مصر على ان تسليم الشيكات بأسماء المودعين يوم ٢٠ مارس ١٩٩١ .

اضاف انه ابلغ المسئولين بمكتب النائب العام ان المشترين قد وضعوا فى حسبانهم سداد جميع اموال المودعين بالجنيه المصرى بعد ايداعهم لكامل قيمة الصفقة بالدولار على ان يتم التحويل عن طريق الحكومة المصرية لكى تستفيد من العملات الحرة قيمة الصفقة على اساس احتساب الدولار بسعر ٢٨٠ قرشا عند السداد .

كما تعهد رشاد نبيه بالحفاظ على سرية حسابات المودعين فى الوقت الحالى حتى لاتحبط بلبلة لحظة اذاعتها فى المحكمة .

واكد انه تقدم بطلب لرد القضاة فى جميع القضايا المرفوعة ضده حتى انتهاء الصفقة حتى يحاكم كفرد عادى بعد قضية الريان حيث انه لن يسمح ـ كما قال ـ بارهابه بالزعم باستغلال القضاء كوسيلة للضغط عليه لعدم المضى قدما لانجاح هذه الصفقة .

وصرح رشاد نبيه بانه لن يتم فى جلسة الغد الاستماع الى شهادة الشهود فى قضية الريان موضحا انه سيتقدم للمحكمة بطلبات واسئلة تحول دون ذلك الاجراء .



المصدر : الأهالى

التاريخ : ٢٠ يونيو ١٩٩٠

فى قضية الريان غدا :

الدفاع يطالب باحالة الدعوى للمحكمة الدستورية

تستانف غدا ـ الخميس ـ أمام جنايات الجيزة بارض المعارض بمدينة نصر ، محاكمة المتهمين فى قضية شركات « الريان » لتوظيف الأموال ، المتهم فيها الأخوة الريان ووالدهما توفيق عبد الفتاح .

تبدأ المحكمة سماع ٣٥ شاهد اثبات فى القضية على رأسهم الدكتور محمد حسن فج النور رئيس هيئة سوق المال ، ولجنة المحاسبين العشرة ، ومجدى حشيش مراقب حسابات الريان ، وعدد من المودعين الذى تقدموا ببلاغات ضد الشركة . ومن المنتظر أن يحاول دفاع « الريان » تعطيل سير القضية .

كما سيطلب الدفاع من المحكمة إحالة الدعوى إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى تنازع إختصاص المحكمة ومحكمة جنح بولاق الدكرور ، فيما يتعلق بجرائم النصب والتبديد التى وجهت إلى المتهم الأول أحمد توفيق الريان . كما يتهم أعضاء الدفاع بعدم تمكينهم من الاطلاع على تقرير لجنة المحاسبين العشرة التى فحصت اصول وممتلكات الريان وقدرتها بـ ٢٠٠ مليون جنيه فقط .

من ناحية أخرى .. بلغت قيمة مسروقات فيلا الريان بمصر الجديدة .. والتى استولى عليها مجهولون .. اكثر من ٤ ملايين جنيه . وكانت الفيلا مسكنا للمذيعة التى تزوجها الريان قبل صدور قرار النائب العام بوضعها تحت الحراسة فى ٩ نوفمبر ١٩٨٨ .

يعد حاليا ممدوح الوسيمى محامى الريان بلاغا جديدا متضمنا وقائع جديدة فى حادث السطو على الفيلا .



المصدر : الوفد

التاريخ : ١٢ يونيو ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رأى حر

وكان .. ليه ... «؟!!»

بقلم : أحمد أبوالفتح

●● وكان ليه.. سؤال لابد ان يخطر على بال الانسان بمناسبة العرض الذى تقدم به الاستاذ محمد رشاد نبيه المحامى والذى ابدى فيه استعداده لاعادة كل اموال المودعين لدى الريان مقابل الاستيلاء على كل ماتملكه شركات الريان.

●● الاستاذ المحامى ليس ممن عرف عنهم الاستخفاف بالوعد ولابد ان يكون قد اتضح لاصحاب رءوس الاموال الذين كلفوه بتقديم هذا العرض نيابة عنهم ان شركات الريان تمتلك على الاقل مايساوى هذه المبالغ الضخمة إن لم تكن قيمتها تزيد عما سيدفعونه .

●● ولابد ايضا ان يكون قد تأكد لدى أصحاب رءوس الاموال ان هذه الشركات يمكن ان تدر أرباحا مغرية اغرتهم على التقدم بهذا العرض الضخم.

●● اذن.. كان ليه سوق المال.. وكان ليه فج النور.. وكان ليه التلطيش«؟!»

نعم كـان ليه.. «؟!»

●● الحقيقة ان اى صاحب عقل لابد ان يحار عقله فى الاسباب التى دعت الحكومة الى «خيبة الامل» التى انزلقت اليها بقانونها العجيب.

●● شركات تساوى اموال المودعين بل لابد ان تكون تساوى اكثر.

●● شركات يمكن ان تدر ارباحا شديدة الاغراء بحيث يتقدم من يريدون ربط اموال تصل الى الف وخمسمائة مليون جنيه فى هذه الصفقة الكبرى.

●● الف وخمسمائة مليون جنيه ليس مجرد ملاليم يغامر بها المغامرون.

●● الف وخمسمائة مليون جنيه لو تم تحويلها الى جنيهات استرلينية لزادت على ثلاثمائة مليون جنيه... وفائدة الوديعة بالجنيه الاسترليني هى ١٥٪ والوديعة لاتسبب اية مسئوليات للمودع ويمكن ايداعها فى الخارج وقبض الفوائد فى الخارج.. ولا ضرائب ولاموظفين يتحكمون ويبتزون صاحب الوديعة.

●● اذن لابد ان ربح هذه الشركات يزيد بنسبة كبيرة على ١٥٪ .. والا فلماذا المغامرة ووجع الدماغ فى دولة حكومتها تصدر قوانين مثل هذا القانون الباغى ولديها امثال الدكتور رفعت المحجوب الذى يكره الاستثمارات الخاصة والدكتور فج النور الذى اثبت جدارة فى وقف حال مئات الشركات.

●● كان ليه تدخل الحكومة..«؟!»

سؤال فعلا محير «!!»

●● إذا كان السؤال عن تصرف الحكومة وقانونها الاغبر الذى اعمى ابصار المودعين من استمرار البكاء يجد الجواب فى: «التزام الحكومة بالسير على مبادىء وتقاليد الثورة» فان الاجابة تكون صحيحة.

●● لقد تخصصت «الثورة» فى انزال الخراب بالمصريين.. وتخصص محاسيبها وكثرة من ثوارها فى نهب الاموال.

●● بعد ان حصل المحاسيب على ماجادت به «البركة» كان لابد ان يأتى دور «الثورة» لانزال الخراب بالمصريين.

●● الم يسبق «للثورة» ان استولت على اموال المصريين وعلى كل الشركات المساهمة وانزلت الخراب بملايين الاسر التى تم نهب اموالها وسلب الشركات التى كان المصريون هم حملة اسهمها «!!».



المصدر : الوفد

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ يونيو ١٩٩٠

الحقد دستور «الثورة»..!!

●● الحقد هو دستور الثورة والثوار وبلغ الحقد ان وضع الدكتاتور اسرا تحت الحراسة لان المنادم له ابلغه بانها تعيش في منازلها وكان الطعام فاخرا والشوك والسكاكين غالية الثمن.. كان الدكتاتور لايطيق ان ينام عند سماع هذه الروايات الا بعد أن يصدر الامر بوضع من اكل النديم عندهم تحت الحراسة.

●● لقد عوض الدكتاتور كل الاجانب. «حملة اسهم شركة قناة السويس واصحاب البنوك والشركات حتى اليهود» عوضهم عن ممتلكاتهم لكن المصريين لايعوضهم..«!!

●● ومن تقاليد الثورة تخريب الاقتصاد.. قارنوا بين شركات بنك مصر او اللوزى أو عبود أو العبد او.. او عندما كانت حرة وبين حالها الذى وصلت اليه بفضل «الثورة»..!!

●● قارنوا بين رخاء ماقبل ١٩٥٢ وخراب مابعدها.

●● ابحثوا عن سكان القصور والثروات المهربة والتحف المنهوبة لتعرفوا اخلاص «الثورة» للسلب والنهب وخراب مصر.

●● كم اتمنى ان يستطيع الشباب مطالعة الصحف والمجلات التى صدرت قبل ١٩٥٢ ويقارنوها بالصحافة الخايبة الصفراء التى صدرت فى عهد الدكتاتورية السوداء وان يعرف الشباب ان الصحف والمجلات قبل ١٩٥٢ كانت تصدر دون اجراءات وكانت تربح وتدفع ضرائب للدولة واتمنى ان يطلع الشباب على الاوضاع المالية لها الآن.

●● الحكومة بتدخلها قد ادت فروض الولاء «لثورة تخريب الاقتصاد وانزال المصائب بالناس».

عودة الى السؤال : كان ليه.. «؟!»

●● ولكن هل حقيقة قامت الحكومة بالتدخل وباصدار القانون الخاص بشركات توظيف الاموال وبالدكتور فج النور لمجرد الرغبة فى انزال الخراب بملايين المصريين وتدمير الاقتصاد.. ام لماذا؟!

●● الامر المؤكد ان هذا القانون قد اوصل مصر الى ماس لاحصر لها :

●●١ ملايين المصريين تحولوا نتيجة تصرفات الحكومة من اصحاب دخل شهرى او سنوى إلى معدمين لايعرفون كيف يواجهون اعباء الحياة.. ومهما حاولت او حاول الكتاب ان يصفوا بعض النكبات التى حلت بهذا العدد الضخم من المصريين فان القلم لن يستطيع ان يعبر عن كل هذه المآسى الدامية.

●٢ كساد مدمر للسوق.. وذلك نتيجة حرمان الناس من عائد اموالهم الذى كان يقدر شهريا بين ٣٠٠ و٤٠٠ مليون جنيه مصرى..

●٣ الكساد وسوء ادارة الحكومة واللامبالاة الحكومية بالنسبة للاوضاع الاقتصادية ادت كل هذه العوامل الى ازدياد حجم التفاليس بصورة مروعة.

●٤ المشروعات التى كانت قد انشاتها شركات تلقى الاموال قد اصيبت بشلل ادى الى قتل الكثير منها والى ارباك البقية الباقية.

اكثر من سنتين

●● اكثر من سنتين والحكومة لاتبالى لاببكاء وتوسلات المودعين ولا بالكساد الذى سيطر على الاسواق ولا بالتفاليس التى اتخمت المحاكم ولا بالاقتصاد الذى ينهار«!!

●● ثم بعد ذلك يقول المسئولون للمصريين ان «الازمة شديدة وعليكم ان تتحملوا وتضحوا»!!

●● من الذى تسبب فى الازمة.. هل هم المصريون مسلوبو الحقوق.. أم المسئولون الذين يقبضون على زمام كل الامور.

●● وترتفع الاسعار ارتفاعا رهيبا ويتبارى كتاب السلطة فى الحديث عن ضرورة الغاء الدعم وعن ضرورة رفع الاسعار وعن ضرورة تقبل المصريين لكل هذه البلايا لان فى تقبلها اصلاح «المسار الاقتصادى».

●● من ذا الذى سيصلح المسار الاقتصادى.. هل هذه الحكومة او اية حكومة تاتى عن طريق التعيين ستستطيع اصلاح المسار الاقتصادى «؟!»



●● انها حكومات مرتجفة لا تعرف اى طريق تسلك.. اعضاؤها لايربطهم فكر ولامبادىء.. وزراء يدعون الى حرية الاقتصاد ووزراء اعداء لهذه الحرية..«!!»

●● كم من الشهور مضت على البيانات الحكومية حول بيع بعض الشركات.. وحول تطوير ادارة القطاع العام.. ماذا تم طوال هذه الشهور.. هل تم شيء يذكر..«؟!»

●● نلد سياسى.. واجتماعات.. وتصريحات.. وما هى النتائج العلمية.. لاشيء.. نعم لاشيء..«!!»

●● حكومة لاتحاول ان تضغط اى انفاق رسمي وتلقى بنتائج فشلها على الشعب. هل هذه الحكومة او اية حكومة تاتى من اعلى هى التى ستنقذ مصر من الازمات«؟!».

تعالوا نتصور..«؟!»

●● تعالوا نتصور ان الحكومة لم تتدخل فى امر هذه الشركات ونسأل: «هل كان الوضع سيكون افضل ام اسوا ..»

●● هل كان المودعون سيحيق بهم ماتسبب بتدخل الحكومة.. ام كان وضعهم سيكون افضل..؟!

●● هل كانت الاحوال الاقتصادية ستصل الى ماوصلت اليه...؟!

●● هل كان الكساد سيطبق على انفاس السوق..(؟!)

●● هل كان انتاج المشروعات التى انشاتها شركات توظيف الاموال سيصاب بالشلل او الارتباك..«؟!»

●● هل كانت التقاليس ستصل الى هذا الحد الرهيب؟!

● اليس فى اقدام ممولين لشراء شركات الريان مايقطع بان التدخل الحكومى كان تدخلا خاطئا مائة فى المائة..«؟!»

كان ليه...؟!

●● مرة اخرى كان ليه التدخل الحكومي.. «؟!»

●● هل هناك اسباب خفية ادت الى هذا التدخل.. وماهى الاسباب الخفية.. «؟!»

●● لاشك ان الادعاء بان التدخل كان «لحماية المودعين» هو كلام لايجوز...

●● ولاشك ان الحكومة لن تقول الأسباب الخفية التى جعلتها تتدخل... وسيظل السؤال «كان ليه...» دون جـواب الى ان يكشف اللـه الحقيقـة ويفضح الاسرار.



المصدر : الاهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٢ يونيو ١٩٩٠

اموال

الريان العائدة .. اين تذهب ؟

• المودعون يبحثون عن الثقة ومشروع كبير يستوعب اموالهم

دب الامل فجاة فى حياة ١٨٥ الف مودع عند الريان لاسترداد اموالهم ، ومع عودة الروح لهذه الاموال بدأ اصحابها يفكرون كيف يتصرفون فيما لو عادت اليهم اموالهم .

ورغم اننا لا نفضل التعامل مع احتمالات كلمة « لو » ، الا اننا ذهبنا نسال المودعين والبنوك عن درس الماضى ، وركزنا فقط على احتمالات المستقبل ، والبحث عن مشروع كبير يستوعب هذه الاموال .

وقد تباينت اراء المودعين ، الا انها تعكس مؤشرات لها دلالات قوية ، على كل الاجهزة ان تفكر فيها بجدية . ويقول مدحت محمد الموظف بشركة مصر للبترول انه غير مصدق اى شىء مما يقال الا إذا عادت اليه امواله بالفعل ، وفى هذا الوقت سيضع امواله بالبنك بعد فتوى فضيلة المفتى بجواز التعامل على اسس سعر فائدة متغيرة ، ولكن اذا لم تطبق البنوك هذه الفكرة ، فيقوم بعمل مشروع مع اى صديق . بينما يتمنى المهندس هشام عبد الخالق ان يسترد نصف امواله لعدم جدية عرض الريان ، كما ان قيمة الاصول التى يمتلكها غير معروفة هل تساوى مليارا ونصف ، وعموما لايتوقع المهندس هشام ان يغامر اى مواطن آخر بايداع امواله فى شركات توظيف الاموال مرة اخرى ، ويفكر فى إيداع امواله باى بنك حكومى لحين الاتفاق مع عائلته على اقامة مشروع سياحى فى جنوب سيناء او الغردقة .

على العكس تماما لا تفكر تراندل عباس فى استثمار اموالها فى اى مكان بما فيها البنوك ، كل ما تريده ان تشترى احتياجات منزلها وتؤكد انها فقدت الثقة فى اشياء كثيرة ، خاصة وان كل الدلائل كانت تشير الى شرعية مشروعات الريان ، وتقول عندما ذهبت لايداع اموالى باحد البنوك ، قال لى الموظف لماذا لا تودعى اموالك عند الريان لان الفائدة مرتفعة ؟!

الشك لايزال يراود الدكتور احمد محمد سليمان فى حكاية شراء ممتلكات الريان بمليار ونصف ، ويشير الى ان هناك بعض المؤشرات على وجود عداء للقطاع الخاص ، وهو لايرغب فى اى شىء سوى فى حياة كريمة بعد غربة عن مصر عشرين عاما ، وذلك من خلال اقامة اى مشروع بسيط .

وتتساءل قدرية عبد العليم ربة منزل اين ستذهب فوائد الفترة الماضية بأكملها ، وتقول اذا عادت لى اموالى وهى مبلغ بسيط فسوف تسدد ديونها وتتبرع بالباقى لوجه الله .

محمود الغزاوى الموظف باتوبيس وسط الدلتا لن يصدق الا اذا وصله خطاب رسمى باسترداد امواله ، ولكن اذا صدقت الامور فسوف يستمتع مع اسرته بعد حرمان طويل ويؤكد انه لن يدع هذه الاموال تخرج من منزله مرة اخرى لاى جهة .

الغريب ان الدكتورة سلوى عباس تتفق تماما مع الموظف السابق وتؤكد انها ستحتفظ باموالها فى منزلها وتقول انها متاكدة من عودة اموالها لانها « اموال حلال » ثمرة غربة وعناء ٢٠ عاما ، وبيدى زوجها محمود حجاج ـ رجل اعمال ـ تخوفه من ان تتعجل النيابة فى القضية وعدم تنفيذ العرض او عدم تسديد اموال المودعين .

مع كل الاراء السابقة يختلف المهندس احمد عبد السلام ويؤكد انه سيضع امواله مرة اخرى عند الريان لان هذه الشركات فى نظره لم تكن وهما . وحينما تستانف نشاطها مرة اخرى ستدر ارباحا اكثر ، وهو على استعداد لايداع امواله فى اى شركة لتوظيف الاموال اذا لم تعد شركات الريان للعمل . !

واضح من اراء المودعين التباين الشديد فى احتمالات المستقبل لديهم ، وهنا تفسر الدكتورة عزه كريم خبيرة الاجتماع بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية هذا التباين بقولها ان الناس اقبلت على هذه الشركات لثلاثة اسباب جوهرية هى زيادة سعر الفائدة وفقدان الثقة فى الاستثمارات الرسمية وعدم وجود فهم حقيقى لعملية الاستثمار نتيجة للقوانين واللوائح التى تفرضها الدولة على القطاع الخاص وهذه الكثرة فى القوانين ـ تسبب احباطا ولذلك اتجه المواطنون لهذه الشركات .

وللاسف تقول الدكتورة عزه بعد كل ما حدث لم تقبل المؤسسات الرسمية على تغيير هذه القوانين لاستعادة ثقة الناس وملء الفراغ الذى احدثته شركات توظيف الاموال ، والخوف بعد كل ماحدث ان يتجه الناس لايداع اموالهم فى البنوك الاجنبية بالخارج ونكون نحن الذين دفعناهم لذلك !

وبالنسبة لاتجاهات المودعين ترى الدكتورة عزه انهم لايزالون يتخبطون مفتقدين الثقة ، وتضع خبيرة الاجتماع روشتة علاج اجتماعية لهذه الظاهرة موضحة فى البداية ان الازمة اظهرت الحساسية الشديدة للمواطن المصرى تجاه الاحداث السياسية والاقتصادية فى بلده ، وبقدر اهتمامه بتنمية بلده فإنه يهتم اكثر بضرورة احساسه بالامان والثقة على امواله ومستقبل اولاده وهنا ينبغى سن القوانين واللوائح التى تحمى القطاع الخاص وتؤمن مستقبله ، وضرورة ان يتقارب سعر الفائدة لدى البنوك من السعر الذى تقدمه تلك الشركات ، واهم من كل ذلك على امواله المودعة فى البنوك والغاء ضريبة التركات عليها ..

والامر هكذا ماذا ترى البنوك المصرية وماهى خطتها لاستقطاب اموال المودعين : ؟

يقول نبيل السحار نائب مدير عام البنك المصرى الخليجى لعل هؤلاء المودعين استوعبوا الدرس واقتنعوا بان البنوك هى الامن والامان .. وانها على مدار السنين لم تخل بالتزاماتها تجاه المودعين بل دائما تطور وتنوع فى الاوعية الادخارية وتزيد من حوافزها إما فى شكل زيادة العائد او فى شكل جوائز سحب دورى .. ويكفى تنوع هذه الاوعية التى تناسب كل مدخر .. فمنها بالدولار ومنها بالجنيه المصرى ومنها ذات العائد الشهرى .. ولعل فى الاعفاءات الضريبية التى تتمتع بها عوائد البنوك ما يقابل اية فروق بالزيادة فى اسعار العوائد التى قد يمنحها بعض شركات توظيف الاموال فضلا عن ان عائد الاوعية الادخارية الجديدة فى البنوك قد ارتفع كثيرا .

واخيرا لعل ما افتى به فضيلة المفتى مايرفع الحرج عن هؤلاء المودعين حيث ان كل هذه معاملات جديدة تخرج عن نطاق الربا والاستغلال الحرم .

ويضيف نبيل السحار هذا وعلى البنوك فى هذه المرحلة ان تكثف حملات التوعية والاعلان عن هذه الاوعية الادخارية ومزاياها حتى تستقطب هؤلاء المودعين وتوظف اموالهم فيما يعود عليهم وعلى الوطن بالمصلحة العامة كما ان مما يساعد على ذلك المزيد من وجود فروع للبنوك

المختلفة بكافة المدن والمراكز لتكون قريبة من كل مواطن .

ويقول كمال ابو العيد رئيس مجلس ادارة بنك التنمية الصناعية انه بالاضافة الى الاوعية الادخارية التى تقدمها البنوك التجارية والتى تناسب كل الاعمار والرغبات بفضل تنوعها ومزاياها فان بنوك التنمية سواء صناعية او زراعية تمنح قروض استثمار تاتى بعائد مرتفع ومضمون من خلال دراسات جدوى ومنح قروض ميسرة الشروط تناسب ايضا كل مستثمر ايا كانت إمكانياته المادية .

مشروعات بعائد ٢٠ ٪

هذا ويوجد بالبنوك التجارية وبنوك التنمية ادارات متخصصة يطلق عليها ادارات المشروعات او الاستثمار تقوم باعداد دراسات جدوى عن مشروعات يمكن تنفيذها او مشروعات قائمة بالفعل يمكن للعملاء المساهمة فيها ..

وعن دور هذه الادارات يقول الدكتور عبد العزيز رمضان مدير ادارة متابعة المشروعات بالبنك المصرى لتنمية الصادرات ان البنك بالاضافة الى قيامه بدوره الاصلى كمقرض فإنه يقوم بتاسيس مشروعات صناعية او خدمية كالسياحة مثلا ويساهم فيها بنسبة محددة ويتيح الفرصة للافراد للمساهمة فيها مقابل عائد فى حدود ٢٠ ٪ ويزيد العائد مع نمو المشروع ... ولاشك ان دعم البنك لهذه المشروعات يعد عاملا مطمئنا للعملاء فمن الطبيعى انهم يشعرون بنسبة كبيرة من الامان عندما يكونون على يقين من ان

تحقيق : امل سعد

المشروع مجد وذلك من خلال دراسات الجدوى التى يقوم البنك باعدادها حول تكلفة المشروع والطلب الداخلى والاحتياجات من المواد الخام والعمالة وراس المال والمشروعات المنافسة ، وفى المقابل لايضع البنك اية شروط امام العملاء للمساهمة فى هذه المشروعات .

ويضيف د . عبد العزيز رمضان انه من الممكن ان تقوم بنوك التن[illegible] فى حالة توافر ايداعات كبيرة بالنظر فى [illegible] جديدة وهى استثمار إيداعات المو[illegible] . [illegible]مشروعات تضمن لهم عائدا اعلى .. [illegible]ـد الودائع الثابتة بمعنى إتاحة فرص ناجحة لتوظيف اموالهم .

وفى النهاية يؤكد رجال البنوك بالاجماع على انه ليس هناك اية معوقات امام هؤلاء المودعين حيث تتنافس البنوك جميعا فى سبيل جذب عملاء جدد لاستثمار اموالهم بل تتنافس فروع البنك الواحد فى هذا المجال . ونحن على إستعداد لتلقى اية شكاوى فى حالة وجود عقبات .. ومن هنا يمكن القول بان هناك بالفعل فرصا عديدة امام المودعين لاستثمار اموالهم افضل واضمن إستثمار يمكن ان يحقق لهم الامان فيما لو عادت اليهم اموالهم . !

□ المشـــــرف على رد أمـــوال المودعيـــن بجهاز المدعـى الاشتراكى يشرح للأهرام :

الموقـــف الآن فى شركات توظيـف الأموال !

● انتهت المدة القانونية التى حددتها هيئة سوق المال لست شركات توظيف أموال لرد أموال المودعين ولم تتم عملية الرد ولم يقم جهاز المدعى الاشتراكى بـالتحفظ على امـوال هـذه الشركات

للمودعين فى هذه الشركات تسـاؤلات كثيـرة يطـرحها « الاهرام » على المستشار عبد المعز احمد إبراهيم مساعد المدعى العلم الاشتراكى ومدير مكتـب التحقيـق والادعـاء بالجهاز والمشرف على رد اموال المودعين فى شركات الهدى مصر ـ بدر للاستثمار ـ الزهراء للدعاية والاعلان ـ المراكشى ـ الحجاز ـ نيو كايرو للخدمات المتطورة

حديث : إلهام شرشر

● ماهو الوضع القانوني الحالى فى شركات تلقى الأموال بعد ان إنتهت المهلة المقررة قانونا لرد الأموال ؟ الى جانب ان المدعى الاشتراكى لم يصدر قرارا بالتحفظ على اموال هذه الشركات

● ● يجيب المستشار عبد المعز فيقول : نصت المادة ١٨ من القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ فى شأن الشركات العاملة فى مجال تلقى الأموال لاستثمارها بالزام كلّ من أخطر الهيئة العامة لسوق المال بعدم رغبته فى أوضاعه او انقضت المدة المحددة لتوفيق الأوضاع دون أن يرد جميع ماتلقته الشركة من أموال إلى أصحابها خلال سنتين من تاريخ العمل بهذا القانون ، ويكون الملتزمون بالرد فى حالة تعددهم وكذا الشركاء فى الشركة مسئولين بالتضامن فى جميع أموالهم للوفاء بهذا الالتزام

ولما كان هذا القانون قد نشر بالجريدة الرسمية يوم ٩ يونيه عام ١٩٨٨ وعمل به فى هذا التاريخ فإن مدة السنتين المنصوص عليهما فى المادة ١٨ تكون قد أنتهت يوم ٩ يونيه عام ٩٠ وبانتهاء هذه المدة لايمكن لاصحاب هذه الشركات المطالبة بمهلة جديدة ولكن الذى حدث أنه بعد إنتهاء المهلة تم عرض الموقف بالنسبة لكل شركة على حدة على المستشار عبد السلام حامد المدعى العام الاشتراكى من حيث عدد المودعين وحجم الأموال المودعة وماتم رده من أموال سواء قبل إحالة هذه الشركات الى الجهاز او اثناء وجودها بالجهاز والرصيد المتبقى لكل شركة

ويضيف مدير مكتب التحقيق والادعاء : ولما كانت شركة سلطان قد بادرت بالسداد فور إحالتها إلى جهاز المدعى الاشتراكى لهذا صدر قرار بحفظ القضية وإخطار الهيئة العامة لسوق المال .

كما تبين ان شركة « نيو كايرو » قامت بسداد حوالى ٥٠ ٪ من أموال المودعين وكذلك شركة « الحجاز » وأوضح أن شركة الهدى مصر قد سددت ٣٩ مليونا بعد العاشر من يونيه عام ٨٨ وقبل إحالتها للجهاز إضافة الى ٣٥ مليون جنيه سلف تحت حساب الارباح لعام ٨٨ وهذه الأرباح سوف تخصم من المستحقات إضافة الى ١٦١ مليونا اثناء وجودها بالجهاز من مجموع المبلغ الكلى المطلوب منها وهو ٣٦٤ مليونا فيكون الباقى ١٢٩ مليونا وكل ذلك تم فى فترة وجيزة حوالى اربعة اشهر تقريبا

اما شركة « بدر » فإنها قامت بسداد ١٠ ملايين جنيه بعد العاشر من يونيه عام ١٩٨٨ وقبل إحالتها للجهاز وحوالى ٢٣ مليون جنيه أثناء التعامل مع الجهاز وتقدم صاحبها محمود طاحون بطلب قال فيه أنه سدد ٣٧ مليون جنيه لاشخاص لم يسألوا بعد بمعرفة الجهاز وأنه أرسل إليهم انذارات عن طريق المحضرين للحضور لسؤالهم عن التخالص .

كما أن معسكر « بدر كامب » بمحافظة مرسى مطروح يعمل هذا الصيف وسيكون صافى الايراد لصالح المودعين

ويواصل حديثه قائلا : ولما كان ذلك قد تم فى فترة وجيزة بلغت اربعة أشهر تقريبا فقد رأى المستشار عبد السلام حامد المدعى الاشتراكى ترك فرصة جديدة لهذه الشركات للاستمرار فى عملية الرد للمودعين تحت اشراف الجهاز وفى حالة تخاذل اى شركة فإنه سيتم وضعها فورا تحت التحفظ

اما بالنسبة لشركة « المراكشى » فإن مجموع ما قام برده لم يتجاوز ستة الاف جنيه بعد ٨٨/٦/١٠ وقبل الاحالة يضاف إليه ١٨٢ الف جنيه تقريبا أثناء تعامله مع الجهاز من مجموع الأموال المتلقاة وهى ١٣ مليونا تقريبا ومن ثم وجب التحفظ على أمواله وصدر فعلا القرار بذلك

● ماهى المهلة التى يمنحها الجهاز لهذه الشركات حتى تتمكن من سدادها لأموال المودعين بالكامل ؟

● ● ويرد المستشار عبد المعز احمد مساعد المدعى الاشتراكى والمشرف على تحقيقات شركات توظيف الأموال : إذا كانت هذه الشركات قد قامت بسداد حوالى ٥٠ ٪ خلال أربعة أشهر فاعتقد أنها فى حاجة لمدة مساوية لذلك اى اربعة اشهر أخرى بشرط الجدية فى العمل

قلت بعض الشركات تشترط على المواطنين الحصـول على سلـع محـددة مقـابـل إيداعاتهم .. فماذا لو رفض بعض المواطنين الحصول على هذه السلع وماهو مصير اموالهم بعد ذلك ؟

● ● ويجيب المستشار عبد المعز : ان الجهاز وافق خلال الفترة السابقة على قاعدة الرد النقدى وهى الأصل والرد العينى برضاء الشركة والمستثمر ودون ضغط أو اكراه على المودع وبالرضاء التام وسوف يكون ذلك هو أساس المعاملة التى يستمر النهج عليها للعمل بها خلال الفترة الحالية ولكن من حق المودع أن يتمسك بالرد النقدى .

وأضاف : أنه إذا تمكنت الشركات من التعامل مع المودعين وقامت بالرد النقدى او العينى بالرضاء الكامل ـ كان بها ـ وإلا فإن الجهاز سيتدخل حتما لصالح المودعين للمحافظة على حقوقهم كاملة وليس للشركات ان تتمسك بالمهلة لانها إنتهت قانونا بحلول التاسع من يونيو

● ماهى النسبة المئوية المطلوب من الشركات سدادها حتى لايتم التحفظ على اموالها ؟

● ● ويجيب : الشركات ملزمة برد أموال جميع المودعين ولايمكن أن يتم الرد إلى فريق دون فريق وفى حالة عدم الرد الى أى مودع

مهما كان عددهم قليلا أو ايداعاته قليلة فإن الجهاز سيتدخل لحماية أصحاب هذه الودائع الصغيرة مع مراعاه ان أموال الشركة وكذلك الأموال الخاصة للشركاء ضامنة للوفاء بهذا الالتزام وذلك رجوعا لمراكزهم المالية التى تؤكد ذلك .

● ماهي المبررات التي ادت بمعظم الشركات لعدم سداد كامل أموال المودعين طوال المهلة الماضية ؟

● ● ويعلق المستشار عبد المعز احمد مساعد المدعي الاشتراكي : أنه يجب ان نضع في الاعتبار المسائل الآتية : ان هذه الشركات قامت بجمع الاموال خلال اعوام ونحن نطالبهم بالرد خلال ايام وانها جمعت الاموال سائلة وقامت بتحويلها إلى أصول ثابتة وعرض هذه الأصول في الوقت الراهن مع ضعف القوة الشرائية والسيولة النقدية وقانون العرض والطلب يؤدى إلى إنخفاض قيمتها السوقية بما يؤثر على عملية رد الاموال ولذلك راى المستشار عبد السلام حامد المدعى الاشتراكى ان اصحاب الشركات لديهم القدرة على الحركة وأن يقوموا هم بعملية الرد كل شركة تتعامل مع مودعيها وتحت إشراف الجهاز وهذا لايسقط حق المدعى في ان يتحفظ على اى شركة في أى وقت يثبت فيه عجزها عن الرد ايا كانت الاسباب حماية لأموال المودعين .

● ماهو الوضع القانونى عندما يكون بعض المواطنين قد حصلوا على سندات لبعض الشركات مقابل إيداعاتهم ثم قاموا ببيعها ؟

● ● ويشرح المستشار عبد المعز احمد عملية الرد عن طريق السندات بقوله : إن القانون نظم كيفية نقل ملكية السندات فإذا تم نقل ملكية السندات من الشركة البائعة الى المودع طبقا للقوانين والقواعد المعمول بها ببورصة الاوراق المالية فليست هناك مشكلة اما اذا لم يتم نقل الملكية فإنه لايعتبر سدادا بوفاء لهذه الشركة ويتعين على الشركة المدينة أن تبرىء ذمتها بوفاء صحيح وقد يكون ذلك سببا مباشرا لتدخل المدعى العام الاشتراكى حماية لأموال المودعين

● ماذا يعنى إصدار أمر تحفظ من المدعى الاشتراكى ومتى يكون ذلك حتميا ؟

● ● يوضح المستشار عبد المعز أحمد : إن التحفظ على أموال الشركات وأموال أصحابها ليس عقوبة وليس بغرض التشفى من أصحاب هذه الشركات وإنما القصد منه المحافظة على المال وإدارته لصالح المودعين حتى يتم سداد حقوقهم إليهم كاملة

المستشار عبدالمعز أحمد

ويضيف أنه اذا لم يكف صافى اموال الادارة للسداد فإننا نلجأ الى محكمة القيم للاذن بالبيع حتى نتمكن من السداد من ثمن الاصول المباعة فإذا كانت الشركات تقوم حاليا بهذه المهمة وتقوم بعملية السداد للمودعين تحت اشراف الجهاز فالنتيجة العملية واحدة وهى ان يسترد جميع المودعين كامل حقوقهم فالتحفظ لايكون إلا في حالة واحدة وهى توقف الشركات عن السداد

● تكاد تكون عملية رد أموال المودعين لهذه الشركات الخمس منحصرة في جهة واحدة وهى جهاز المدعى الاشتراكى رغم انها مسئولية مشتركة بين اكثر من جهاز في الدولة .. فما مدى صحة هذا الانطباع ؟

● ● يؤكد المستشار عبد المعز احمد مساعد المدعي العام الاشتراكي ومدير إدارة التحقيق والادعاء المشرف على التحقيقات ورد اموال المودعين من شركات توظيف الأموال فيقول : ان جهاز المدعى الاشتراكى يتعاون معه جميع أجهزة الدولة وخاصة الداخلية والهيئة العامة لسوق المال التى أمدتنا بكافة البيانات والاحصاءات المطلوبة والتى كان لها الاثر الفعال في مباشرة العمل وهى لاتبخل علينا باية بيانات او معلومات عن طلبها وجميع الاجهزة تعمل للحفاظ على اموال المودعين أولا وأخيرا وان اختلف أسلوب العمل حسب طبيعة كل جهاز واختصاصاته وسلطاته القانونية



المصدر : آخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٢ يونيو ١٩٩٠

موقف شركات الأموال بعد انتهاء المهلة

• التحفظ على المراكشى ومهلة جديدة لأربع شركات

• شركات أخرى أمام المدعى الاشتراكى والنيابة لضمان أموال المودعين

• النيابة قدمت كل التسهيلات لوكيل مشترى ممتلكات الريان

• مراقبة الشركات للتأكد من جدية الرد

• تحقيق : علاء الدين مصطفى

ماذا بعد انتهاء المهلة القانونية التى حددها القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ فى ٩/٦/١٩٩٠ ؟ وماهو موقف الشركات التى لم تتمكن من الرد لسبب أو لآخر ؟ وماموقف تلك الشركات أمام المدعى العام الاشتراكى ؟ وتلك التى أمام النيابة العامة ؟ وهل سيتم اعطاء مهلة جديدة للشركات التى ثبت أنها جادة فى الرد ولم تتمكن من رد باقى مستحقات المودعين فى الموعد المحدد ؟ وماهى المعايير التى سيتم اتخاذها فى هذا المجال خلال المرحلة القادمة ؟

منذ صدور القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ ، نجد انه رسم الطريق بوضوح أمام جميع الشركات العاملة فى مجال تلقى الأمول .. وحدد مهلة قانونية للتقدم لهيئة سوق المال بتوفيق اوضاعها إذا رغبت فى ذلك .. او تتقدم ببرامج مالية إلى الهيئة فى حالة عدم رغبتها فى توفيق اوضاعها على الا يتجاوز ذلك المهلة القانونية التى حددها القانون وهى ٩/٦/١٩٩٠ .

وهناك شركات تقدمت لهيئة سوق المال بتوفيق اوضاعها .. وافقت الهيئة على توفيق اوضاع ست شركات بعد دراسة مراكزها المالية وثبت أنها قادرة على الاستمرار .. ويسمح مركزها المالى بذلك .. وتقدمت تلك الشركات ببرامج لرد أموال المودعين من خلال صكوك استثمار ، على ان ترد جميع أموال المودعين خلال برنامج زمنى وافقت عليه هيئة سوق المال ..

والشركات التى وفقت اوضاعها هى السعد للتجارة والتنمية ، والسعد للاستثمار الصناعى ،



المصدر : آخر ساعة

التاريخ : ١٢ يونيو ١٩٩٠

والسعد للاستثمار العقارى ، والشريف للتنمية الاقتصادية .. والشركة التجارية العقارية ، ودار الوفاء للطباعة والنشر ..

وقد اصدرت ٤ شركات صكوك استثمار ، وحصلت التجارية العقارية ودار الوفاء على موافقة هيئة الاستثمار على نماذج صكوك الاستثمار .

مهلة جديدة لأربع شركات

● أما الشركات التى لم توافق الهيئة العامة لسوق المال على توفيق أوضاعها من خلال دراسة مراكزها المالية .. واحالت بعضها إلى المدعى الاشتراكى أو النيابة .. أو تلك التى لم ترغب فى توفيق اوضاعها .. وتقدمت للهيئة بمراكزها المالية متضمنة برامج لرد أموال المودعين ، بجميع هذه الشركات ألزمها القانون برد كافة أموال المودعين قبل ٩/٦/١٩٩٠ .

واحالت هيئة سوق المال ٧ شركات للمدعى الاشتراكى ، وهى بدر للاستثمار والهدى مصر ، والحجاز ، ونيوكايرو ، وسلطان ، والزهراء ، والمراكشى ..

ومن خلال متابعة جهاز المدعى الاشتراكى لبرامج الرد لهذه الأموال .. فقد أسفرت بعد انتهاء المهلة القانونية فى ٩/٦/١٩٩٠ ، ومن خلال المتابعة تم حفظ القضية بالنسبة لشركة سلطان التى ردت جميع أموال المودعين بعد شهرين من إحالتها للجهاز وتكون أول شركة تم حفظ القضية بشأنها ..

ولقد تقدم المستشار فاروق سيف النصر وزير العدل بتقرير عن الشركات الست إلى الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء ، أعده المستشار عبد السلام حامد المدعى العام الاشتراكى ، وتم مناقشة موقف كل شركة على حدة .

مهلة للشركات الجادة

وعلمت آخر ساعة انه تقرر خلال الاجتماع اعطاء مهلة جديدة غير محددة للشركات الجادة لرد بقية أموال المودعين .. وفرض الحراسة على شركة المراكشى التى توقفت عن السداد ..

وقد أكد المستشار عبد المعز ابراهيم مساعد المدعى الاشتركى ومدير ادارة التحقيق والادعاء لآخر ساعة أن شركة الهدى مصر ردت حوالى ٥٠ بالمائة من أموال المودعين . وقد وعد أصحاب الشركة بتسديد الباقى خلال شهرين .. وبالنسبة لبدر للاستثمار تعانى من نقص السيولة النقدية إلا أن أصحابها ملتزمون بعمليات الرد ..

وأكد المستشار عادل السعيد أن شركة الزهراء للاعلام وهى دار نشر .. عدد المودعين بها ٢٤٤ مودعا .. الباقى منهم فى حدود ٥٠ مودع تقريبا .. والشركة جارية فى الرد والتصالح مع الباقين ..

وثبت من خلال عمليات الرد الماضية أن الشركة تعمل جاهدة على الرغبة فى الالتزام بأحكام القانون حرصا على كيانها الأدبى كدار للنشر لها دور كبير فى الثقافة العامة والدعوى إلى المبادىء والأخلاق ..

وبالنسبة للشركات الباقية جارى عمليات رد أموال المودعين ..

وعلمت آخر ساعة انه تم الموافقة على اعطاء مهلة جديدة لأربع شركات امام المدعى الاشتراكى.. وهذا بعد التأكد من مدى الجدية فى الرد .. إلا أنه سيتم دراسة موقف كل شركة ويتم مراقبة تصرفاتها بدقة .. فاذا لم يثبت جديتها يتم اتخاذ القرار بالتحفظ عليها ..

وقد وجد أن اجراءات التحفظ والتحقيق والاحالة لمحكمة القيم تستغرق ٦٠ يوما ، فضلا عن موسم الاجازة بالنسبة للقضاء .. فكان القرار باعطاء هذه الفترة لأصحاب الشركات لتكون فرصة أخيرة امامهم ..

وأكد مصدر مسئول بجهاز المدعى الاشتراكى لآخر ساعة أن قرارات التحفظ على الشركة التى تماطل وتسوف ولاتلتزم برد أموال المودعين ولايثبت جديتها ستصدر فورا ، ويتم التحفظ عليها ..

كما انه يتم متابعة أعمال الرد والتأكد من عدم وقوع أية ضغوط على المودعين .. ويتم تلقى الشكاوى من المودعين بشرط أن تكون الشكوى جماعية للتدخل فى حل الخلافات التى تنشأ بين الشركات ومودعيها ..

الوضع فى شركة بدر

وتنفيذا لهذا المبدأ الذى تم اتخاذه بمراقبة مدى تنفيذ كل شركة برد أموال المودعين فإنه فور وصول شكاوى عديدة لجهاز المدعى الاشتراكى بانه لم يتم رد الأموال نقدا أو عينا للمودعين من شركة بدر .. بدأ الجهاز سلسلة جديدة من التحقيقات حول وضع شركة بدر للاستثمار ..

وكان عدد كبير من المواطنين قد تجمهر أمام مقر الشركة بشارع التحرير بالدقى .. وتعتبر شركة بدر من أقل الشركات التى قامت بعمليات رد أموال المودعين إذا لم تسدد سوى نحو ٣٠ بالمائة من اجمالى الايداعات طوال الشهور الماضية ..

وعلى مدى الشهور الماضية ومنذ قرار هيئة سوق المال باحالة الشركات التى لم توافق على توفيق أوضاعها .. وجرى تحقيقات موسعة بالجهاز ، أشرف عليها المستشار عبد المعز ابراهيم مساعد المدعى الاشتراكى ومدير إدارة التحقيق والادعاء وتولاها المستشارون عادل السعيد ومحمود الشربينى وعلاء البنا ومدحت العطار وهشام العياط وهشام سرايا وشفيق المليجى .

واستقبل الجهاز المودعين طوال هذه الفترة ..



وقام بالتحقيق مع اصحاب الشركات .. وابدى اصحاب الشركات استعدادهم للتصالح إلا ان المشكلة الرئيسية التى واجهتهم منذ البداية ، وهو كيفية تسييل الاصول ..

وتم التوصل إلى صيغة معينة هو جواز الرد العينى بشرطين رئيسيين :

- أولا موافقة المودعين .
- ثانيا عدم الضغط على المودعين او إكراههم وعدم المغالاة فى تقدير الأصول والبضائع .

وطوال تلك الفترة قبل انتهاء المهلة القانونية كانت تجرى عمليات الرد ، وقد وافق عدد كبير من المودعين على عمليات الرد العينى ، وواجهت العملية بعض الصعوبات وتدخل جهاز المدعى الاشتراكى لحل المنازعات التى كانت تنشأ بين الشركات والمودعين ..

واسفرت عمليات الرد عن حوالى ٢٠٠ مليون جنيه من ٥٠٠ مليون جنيه هى اجمالى الودائع .. وهذا خلال ثلاثة شهور .. مع مراعاة مشكلة نقص السيولة النقدية ..

وعلمت آخر ساعة ان هناك ٣٦ شركة اخرى يتولاها جهاز المدعى الاشتراكى منذ الفترة السابقة على صدور القانون .. تم حفظ التحقيقات مع ٣ شركات منها .. وانتهت التحقيقات بالنسبة لبعضها باحالة ٢٤ حالة إلى محكمة القيم ، وصدرت ضدها احكام بفرض الحراسة ..

شركات أمام النيابة

وهناك شركات قامت هيئة سوق المال باحالتها إلى النيابة العامة بعد دراسة مراكزها المالية سواء تلك التى تقدمت بتوفيق أوضاعها ، او تلك التى ابدت رغبتها فى رد اموال المودعين .. وقامت الهيئة باحالتها للنيابة بعد أن ثبت أن مراكزها المالية لاتسمح باستيفاء عمليات رد اموال المودعين ..

وقامت هيئة سوق المال بإحالة ٣ شركات للنيابة العامة لتعثرها فى تنفيذ برامج رد الأموال فى المواعيد المحددة وهى شركات واليكو ، والأنوار للمعاملات المالية ، والأرنب الرومى ..

كما أن هناك ٣٦ شركة وشخصا تمت أحالتها إلى النيابة العامة .. وصدر على ١٣ حالة منها قرار بالتحفظ وهذه الشركات هى : الجديدة للسيارات ، ومجموعة شركات الهلال ، ووكالة جانكو العالمية والدولية للصناعة ، ومؤسسة واليكو ، والدولية للصناعة والتنمية والمصرية السعودية للاستثمار .. والصحية للاستثمار والمركز العلمى للمياه الصحية ، والسلام للاستثمار .. واجيبشيان ارامكو .. والفضل للاستثمار .. والعجمى للسياحة .. والاخلاص للاستيراد ..

وهناك شركات اتمت برامج الرد كاملة وعددها ١٠ شركات قامت برد الأموال نقدا وبذات العملة التى حصلت عليها وهى :

شركة مصر للكيماويات ، والفتح الاسلامى والدلتا للاستثمار وتوظيف الأموال .. والهادى للتجارة والمقاولات .. وسلام للمرايات والبللور والمكتب الاستشارى .. والاسلامية للتجارة الداخلية والخارجية ومركز الأهرام للمعادن النفيسة ومحب حسن المجرى صاحب مزرعة الحمراء وهيكل للتجارة والصناعة ..

الهدف رد أموال المودعين

ومن خلال العودة إلى القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ ، والذى كان صدوره فى الأساس الحفاظ على اموال المودعين .. نجد ان المادة ٢١ فقرة ٢ من القانون تنص على انه تنقضى الدعوى الجنائية إذا تم الرد أثناء التحقيق وللمحكمة اعفاء الجانى من العقوبة إذا حصل الرد قبل صدور حكم نهائى فى الدعوى ..

ومن هنا تحرص الجهات القضائية على ايجاد الطريق الذى يمكن من خلاله رد اموال المودعين ودراسة مدى جدية والتزام الشركات ، ومن خلال دارسة موقف كل شركة على حدة ، فى امكانية الرد .. خاصة وان اغلب الشركات واجهتها مشكلة نقص السيولة النقدية .. كما أن المدة القانونية لرد الاموال والأحوال الاقتصادية لم تمكن معظم الشركات من تسجيل الأصول ورد الأموال ..

إلا انه إذا ثبت عدم جدية الشركة او التزامها فى رد الأموال للمودعين سيصدر قرار التحفظ عليها كما هو الحال مع شركة المراكشى التى صدر القرار بالتحفظ عليها مؤخرا ..

الموقف فى الريان

ومنذ قرار النيابة العامة باحالة احمد توفيق عبد الفتاح « الريان » و ١٣ آخرين لمحكمة الجنايات بتهمة الاستيلاء على اموال المودعين وتهم اخرى تتعلق بمخالفات لقانون البنوك والائتمان وقانون النقد وغيرها من التهم التى سبق الاعلان عنها .. ناشد المستشار جمال شومان النائب العام المتهمين انه إذا تم رد اموال المودعين تنقضى الدعوى الجنائية استنادا لنص المادة ١٨ من القانون ١٤٦ السابق الاشارة اليها ..

وكانت النيابة العامة قد اعلنت ان اصول وممتلكات الريان فى الداخل تقدر بحوالى ٣٥٠ مليون جنيه .. هذا فضلا عما تم التوصل اليه من ارصدة فى الخارج فى بنوك انجلترا وامريكا



المصدر : آخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ يونيو ١٩٩٠

وسويسرا والمانيا .. في حين ان الريان تلقى ما يقرب من ١,٥ مليار جنيه من المودعين ..

ومنذ قيام محمد رشاد نبيه محامي الريان بتفجير مفاجاته بما اسماه بعرض شراء اموال وممتلكات الريان كوكيل لمشترين ابدوا رغبتهم في الشراء دون الافصاح عن هويتهم مقابل ١,٥ مليار جنيه .. وموافقة المحكمة على هذا العرض .. استنادا إلى المادة ٢١ من القانون ١٤٦ بانقضاء الدعوى الجنائية إذا تم اثناء التحقيق وللمحكمة اعفاء الجاني من العقوبة .. إذا حصل الرد قبل صدور حكم نهائي في الدعوى ..

واحالت المحكمة للنيابة العامة مهمة التفاوض مع المحامي الذى طالب بالقيام بعملية مسح لاصول وممتلكات الريان ..

وقد تم تسليم صور عقود اصول شركات الريان لممثل المشترين ، شملت كافة الاصول المملوكة للشركات ، واصحاب الشركة سواء كانت خاصة بعقود رسمية موثقة او عقود عرفية .. وتم اعداد الصور في ١٩ ملفا تسلمها محمد رشاد نبيه ممثل المشترين من المستشار ساهر درويش مدير ادارة التحفظ تنفيذا لقرار محكمة جنايات الجيزة .. التى صرحت بابرام عقد الوعد بالبيع لكافة اصول شركات الريان مقابل سداد مستحقات المودعين بحد ادنى ١,٥ مليار جنيه ..

ومازالت هناك مفاوضات جارية بين النيابة العامة ووكيل المشترين للمضى في ابرام الصفقة .. ولكن السؤال هل تنجح الجهود المبذولة من الطرفين في ابرام الصفقة خاصة وان كافة الدلائل تشير إلى قيام النيابة العامة بتقديم كافة التسهيلات لوكيل المشترين !!



المصدر : الوفد

التاريخ : ٢٢ يونيو ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

معركة بالأيدى أثناء محاكمة «الريان»

المودعون حاولوا الفتك بمحام اعترض على إتمام بيع أصول شركات الريان

شهدت امس قاعة المحاكمات الكبرى بارض المعارض بمدينة نصر ، جلسة مثيرة اثناء نظر قضية الريان . وقعت معركة بالايدى بين جموع المودعين الذين حضروا الجلسة وأحد المحامين المدعين بالحق المدنى ، واتهم رشاد نبيه محامى «الريان» ووكيل المشترين فى شراء الصفقة ، بان العرض الذى تقدم به سحرى ، وابدى اعتراضه على اتمام الصفقة ، مدعيا بان هناك عراقيل فى تنفيذها ، وتعالت صيحات عشرات المودعين ، واضطرت المحكمة إلى رفع الجلسة ، وانتهز المودعون الفرصة وانقضوا على المحامى بالحق المدنى محاولين الفتك به ، إلا ان رجال الامن بقاعة المحكمة ، اسرعوا بالسيطرة على الموقف .

وكانت المحكمة قد عقدت جلستها فى الساعة الواحدة إلا عشر دقائق ظهرا ، برئاسة المستشار الدكتور محمد حسنى عبداللطيف وعضوية المستشارين رشدى عمار وعبدالظاهر عبدالحكم وامانة سر حسين طنطاوى واحمد رمضان ، ونودى على جميع المتهمين ، وتدخل ممدوح الوسيمى محامى احمد الريان قائلا : بان المحكمة سبق ان اصدرت فى الجلسة الماضية قرارا بتقديم كشوف الحاسب الآلى باسماء المودعين ، وكشوف بشركات توظيف الاموال العاملة فى مصر والتى وفقت اوضاعها .. والتى لم توفق ، مؤكدا بان النيابة لم تقم بتنفيذ هذه القرارات ، وعقب المستشار ساهر درويش مدير إدارة التحفظ بمكتب النائب العام وقرر بانه تم الانتهاء من إعداد كشوف باسماء المودعين فى فروع الاسكندرية ومصر الجديدة وسفنكس ، ولم يتبق للنيابة سوى فرع «الريان» بالهرم وعدد المودعين به ٤٠ الف مودع ، وتعهد امام المحكمة بتقديم هذه الكشوف فى اقرب جلسة تعقدها المحكمة . والتمس ممدوح الوسيمى من المحكمة ضم ملف هيئة سوق المال والخاص باسماء شركات توظيف الاموال واعتباره جزءا لا يتجزا إلى اوراق الدعوى. ثم اعطت المحكمة الكلمة الى علاء الدين عبدالمنعم باعتباره محاميا عن المدعين بالحق المدنى (٦ مودعين) ، الذى استهل كلمته بان العرض المثير الذى تقدم به وكيل المشترين شد انتباه مصر والعالم اجمع لما يدور فى هذه القاعة .. وتعلقت به أسماع الملايين وانظارهم إلى هذه القاعة . واتهم وكيل المدعين بان هذا العرض خدعة جديدة من الريان الذى تمكن من خداع الاف المصريين ، واستولى على اموالهم وما يملكونه من حطام الدنيا وان الحكومة تدخلت متاخرة لانقاذ هؤلاء المودعين ، ووصف العرض المقترح لرد اموال المودعين ، بانه عرض سحرى . وقال ان هناك مشكلات وعقبات تقف فى طريق تنفيذه ، ودفع ببطلان التصالح مستندا الى نصوص القانون ، وقال وكيل المدعين طالبا ان يختار رشاد نبيه المحامى موقفه من الآن حفاظا على العرض حتى يصل الى نهايته ، اما ان يترافع عن المتهم احمد الريان ، او يمثل المشترين فى شراء الصفقة ، وان هناك عقبات تعترض تنفيذ العرض المقترح ، وعندئذ تدخل رشاد نبيه (وتعالت صيحات المودعين الله اكبر) قائلا موجها حديثه إلى هيئة المحكمة : لا تستدرجوا إلى هذه اللعبة اليوم .. انا بقالى ٤ اسابيع بساء إلى شرفى .. ماذا يريدون ؟! لا اتصور ان المحكمة تساعد فى التشهير بى ، فلن يستطيع مخلوق ان يمنعنى من السفر .. نريد ان نستمر القضية فى هدوء (تصفيق حاد من الحاضرين) ورفعت الجلسة للمداولة ، وعندئذ انقض جموع المودعين على علاء الدين عبدالمنعم المحامى بالحق المدنى ، محاولين الفتك به ، إلا ان رجال الامن بالقاعة أسرعوا بالتدخل وسيطروا على الموقف فى دقائق .

ثم عادت الجلسة للانعقاد فى الساعة الثانية والنصف ، وحضر المحامى بالحق المدنى وسط كردون امنى مشدد ، واتخذ اعضاء المحامين اماكنهم ، ثم واصل المحامى كلمته قائلا : إسمحوا لى ان اخاطب عدالة المحكمة وأنا فى محرابها ، فإذا لم استطع ان اقول كلمة الحق ، فاين اقولها .. وان ما قلته ـ قبل رفع الجلسة للاستراحة ـ فى صالح المودعين الذين امثلهم . ونبهته المحكمة بانها لن تسمح له بالمرافعة بصفته وكيلا عن المدعين بالحق ، واضاف المحامى بانه حريص كل الحرص على استكمال هذا العرض ، وكل ما يهم المودعين ، وانني اقترح على الاستاذ رشاد نبيه ان يقدم سيادته خطاب ضمان يعادل ربع ثمن الصفقة (١,٥ مليار جنيه) لصالح اى جهة حكومية ولتكن هيئة سوق المال ، على الا يصرف هذا الخطاب إلا بعد صدور حكم نهائى من هيئة التحكيم ، كما يصدر شيك مصرفى مسحوب على احد البنوك بقيمة الصفقة لصالح محمد رشاد نبيه ، ويودع هذا الشيك خزينة المحكمة ، بعد التاكد من صحته بمعرفة البنك المركزى .

وفى حالة عدم اتمام الصفقة فانه يرد له

تابع الجلسة
محمد زكى
أحمد راضى

تصوير :
حمدى عبدالصادق



المصدر : الوفد

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٢ يونيو ١٩٩٠

الشيك ، وحاول المحامى المسلس بسمعة رشاد نبيه الشخصية وعندئذ ثار الأخير معترضا على ذلك ، قائلا : بان مايقوله زميله بذاءات . وهدد بفضح اى مسئول يحاول منع اتمام هذه الصفقة .. واكد انه تعرض لحرب لمنع تنفيذ الصفقة .. فهناك عقبات وقفت امامى .. ورغم ذلك فإننا مشترين للصفقة .. وقال : إن هناك ايدى قذرة وراء هذه اللعبة بعدم اتمام هذه الصفقة ولن يمنعنى من اتمامها سوى الموت ؟! وتساءل : لمصلحة من ما يحدث ؟! وتطرق رشاد نبيه إلى بوار ٦٢٠٠ فدان اراض زراعية يمتلكها الريان بالصالحية ، نتيجة الاهمال الجسيم من قبل إدارة التحفظ على الاموال ، وان هناك مصانع ملقاة فى العراء .

وعقب المستشار ساهر درويش قائلا : إن جميع الشركات التى تسلمناها ما زالت تعمل باقصى طاقة انتاجية .. فلا يطلب منا بان نكون حريصين اكثر من صاحب العمل .. ونحن من جانبنا نبذل كل جهدنا لاتمام الصفقة . وقال المستشار ساهر درويش ان المعاينة تبديد للوقت . وطالب الاطلاع على عقود الوعد بالبيع (!!)

وتدخل رئيس المحكمة موجها حديثه إلى المستشار ساهر درويش : خليه يعاين العقارات .

واضاف رشاد نبيه : انا اسير فى إجراءات عملية ، وانا إنسان جاد ، انا مش تحت رحمتك (يقصد المستشار ساهر درويش) .

وتساءل فى دهشة : انت بتعطلنى ليه ، انا باتحمل نفقات المهندسين الذين يقومون بإجراء المعاينات .. انا معايا مستندات تدين بعض المسئولين الذين يقفون وراء اتمام الصفقة ، وانا لن استغلها ، انا معايا ورقة «انل» بها اكبر راس ، ولو كنت خسيس لاستعملتها .. واتهم رشاد نبيه إدارة التحفظ بتعطيل إتمام الصفقة ، وانه من جانبه حريص على اتمام هذه الصفقة .



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٣ يونيو ١٩٩٠

إنها صدمة للرأى العام ..!!

بقلم : جمال بدوى

انها مفاجأة غير سارة .. ان يكون السيد المستشار مدير ادارة التحفظ بمكتب النائب العام، والمهيمن على اموال الريان ، والذى يترافع الآن فى قضية الريان ... مودعا بين آلاف المودعين فى شركات الريان لتوظيف الأموال !!. وهناك ايضا مفاجأة مؤسفة ، وهى التى فجرها احمد توفيق الريان أمام محكمة امن الدولة العليا فى جلسة امس الأول ، والتى اعلن فيها ان السيد المستشار النائب العام ، ارسل اليه طلبا مكتوبا يطلب فيه استرداد أموال السيدة شقيقته قبل ٤٨ ساعة من التحفظ على أموال الريان !!.

وقد كنا نتصور ان هذه الاقوال ، لغو كاذب ، وزعم باطل .. لولا ان السيد المستشار مدير ادارة التحفظ والمهيمن على اموال الريان ، اعترف فى نفس الجلسة بانه اودع مبلغ ٣٣٤٠ دولارا لدى الريان فرع مصر الجديدة ... ولا يخفف من وقع المفاجأة ، انه يحمد الله لانه اودع أمواله عند الريان ، ولكنه لم يطلب منه استردادها . كذلك لا يخفف من وقع المفاجأة ، ان يقول سيادته ان النائب العام لا يعيبه ان اقاربه اودعوا اموالهم فى شركات توظيف الاموال ... ولا يعفيه من المسئولية ان يقول سيادته إنه خدع مع ملايين المخدوعين الذين ظنوا خيراً فى شركات توظيف الأموال ، وانها تسير حسب القواعد الاسلامية .

إنها صدمة للرأى العام ، ان يكتشف ان مدير إدارة التحفظ والمهيمن على اموال الريان ، يقف امام المحكمة فى موقف الخصومة ، فى قضية هو طرف فيها ، وله فيها مصلحة قد تعود عليه بالنفع أو بالضرر مثل غيره من آلاف المودعين ، الذين انخدع مثلهم ، على حد قوله . إننا كنا ننتظر ان يقف السيد مدير إدارة التحفظ ، ويعلن التنحى عن المشاركة فى تشكيل هيئة المحكمة ، وفقا لأحكام القانون الذى يقضى بتنحية القاضى عن الاشتراك فى نظر القضية التى له صلة بوقائعها . ولقد توخى المشرع هذا النص تاكيدا لحيدة القضاء ونزاهته ، وارتفاعا به عن الشبهات ، وتثبيتا للثقة والطمأنينة فى نفوس المتقاضين . وسار قضاؤنا المصرى العظيم على هذا النهج . وتاريخ القضاء المصرى حافل بنماذج مشرفة لقضاة عظام ينأون بانفسهم على الشبهات حتى تطمئن ضمائرهم إلى عدالة الاحكام التى يصدرونها .

وليس مهما ان يزعم الريان ان لديه طلبا مكتوبا من النائب العام باسترداد اموال السيدة شقيقته ، وليس مهما ان ينفى المستشار ساهر درويش هذا الزعم . والأخطر من كل ذلك - يا سادة - هو هذا اللغط ، الذى يدور الآن حول الذين

استغلوا مناصبهم فى توظيف أموالهم لدى الريان . ومنهم من يشغل مراكز عليا فى الدولة .. ومنهم من يشغل مناصب لها مكانتها واحترامها فى هيئات نحمل لها كل احترام وتقدير . إن الراى العام المصرى لم يصدق فى بادىء الأمر الاقوال التى يشيعها الريان عن الكبار الذين نهبوا اموال المودعين !! ولكن المسألة دخلت الآن منعطفا خطيرا .. وتبين صحة بعض الوقائع التى تعود الى ما قبل الضربة القاضية التى تلقاها الريان . ولا نتصور ان تمضى هذه الوقائع فى صمت ، ولا بد ان يعرف الشعب من هم الذين استغلوا مناصبهم فى نهب اموال الغلابة الذين ظنوا خيرا فى شركات توظيف الأموال ، فاودعوا فيها اموالهم . ومن بين هؤلاء الغلابة والمخدوعين السيد المستشار مدير إدارة التحفظ بمكتب النائب العام ، والسيدة شقيقة السيد المستشار النائب العام .

لقد ضج الشعب من الحديث عن الفساد ، الذى استشرى وتوغل مثل السرطان فى اجهزة الدولة ... إن الشعب يريد وضع حد لهذا الفساد ، وأن يلقى المنحرفون جزاءهم حتى لا يصبح النهب والسلب عملا مشروعا لا يعاقب عليه القانون .



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٢٤ يونيو ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المدعى الإشتراكى يسترد ٢ مليون جنيه من أموال ميت لردها للمودعين

كتب - ابراهيم ابوكيله :

استرد جهاز المدعى الاشتراكى ٢ مليون جنيه من أموال المرحوم محمد عبد المنعم زايد صاحب مكتب القاهرة الدولى وشركة لام تريد للتجارة .. استرد المدعى هذه الاموال من شركة المهندس للتأمين وردها للمودعين .

كشفت تحقيقات المستشارين عبدالحميد ثابت واسامة الشناوى أن محمد زايد تلقى ٢٨٠ ألف جنيه و ٢٢٠ ألف دولار من عدد من المواطنين لإستثمارها مقابل عائد شهرى ٢٪ .. وكانت زوجته ليلى أحمد الصعيدى متضامنة معه .

فى يناير ١٩٨٨ لقى مصرعه فى حادث سيارة وتوقفت زوجته عن صرف الارباح أو رد المبالغ .. وتقدم المودعون للبنك المحرر إليه الشيكات التى يحملونها فتبين عدم وجود رصيد للمتهمين وقامت الزوجة بتصفية الشركتين .

وأنكرت علاقتها بعمل زوجها فى مجال استثمار وتوظيف الاموال .

أصدر المستشار عبدالسلام حامد المدعى العام الاشتراكى قرارا بمنعهما وابنهما القاصر أحمد من التصرف فى أموالهما وممتلكاتهما وأصدرت محكمة القيم قراراً بفرض الحراسة عليهما وعلى الشركتين .

وكشفت التحقيقات التى أشرف عليها المستشار محمود أبو العلا مدير ادارة الاموال أن المركز المالى لزايد واسرته يتضمن ٤ وثائق تأمين من شركة مصر للتأمين بمبلغ ١٧٠ ألف جنيه لصالح زوجته وابنه ووثيقتى تأمين على الحوادث بشركة المهندس قيمتهما ١,٤ مليون جنيه .

وعقب وفاته اعترضت الشركة على صرف الوثيقة بحجة أن الوفاة كانت طبيعية وتقدمت بعدة تظلمات إلى النائب العام وطلبت استخراج الجثة وتشريحها .

وتمكنت ادارة الاموال بالتفاوض مع المهندس للتأمين من صرف قيمة الوثائق باعتبارها من الاموال المفروض عليها الحراسة . كما اتخذت نفس الاجراء مع مصر للتأمين بهدف رد أموال المودعين بالشركة .





تلقى الأموال والمرحلة الجديدة

مع إنتهاء مهلة قانون تلقى الاموال يوم ٩ يونيو الحالى كان الجميع سواء كانوا من المودعين واصحاب الحقوق المالية لدى الشركات التى لم توفق اوضاعها او غيرهم من المواطنين فى إنتظار بيان شامل من الاجهزة المختصة يحدد المواقف والاوضاع بصورة لا تقبل التاويل ولا يدخل معها الجميع فى دائرة مفرغة من التفسيرات غير الواضحة والتى تؤدى الى قلق المودعين وتوترهم لعدم وضوح موقف اقتضاء الحقوق المستحقة والتى حدد قانون تلقى الاموال ولائحته التنفيذية إكتمال سدادها يوم ٩ يونيو كيوم نهائى للمهلة القانونية بعدها تكون هناك إجراءات جديدة لضمان الحقوق والالتزامات .

ولايمكن إنكار الجهد الكبير الذى قام به جهاز المدعى العام الاشتراكى وكذلك جهود هيئة سوق المال فى المرحلة الماضية للحفاظ على حقوق المودعين فى شركات تلقى الاموال كما لايمكن انكار ما ادت إليه الجهود فى رد مبالغ ليست بالقليلة لاصحاب الايداعات على الرغم من تشابك المواقف وتعقدها وتركيز المدعى الاشتراكى على روح القانون وهدفه النهائى المتمثل فى ضمان اقتضاء الحقوق المالية للمودعين بكافة الطرق والوسائل القانونية الممكنة والمتاحة .

ومع مخاوف المودعين من إمكانيات التلاعب وتعرضهم الى صور مختلفة منه وفى ظل إنتهاء المهلة القانونية المقررة لاستكمال رد الحقوق بالطريق الودى فإن الجميع فى إنتظار الاعلان عن الاجراءات القانونية الجديدة حتى يطمئن كل منهم الى ان حبل التلاعب لن تطول وان الاجهزة المختصة حريصة كل الحرص على حقوقهم بحكم حرصها على ضمان سلامة تنفيذ القانون بروحه ونصوصه بصورة مباشرة وواضحة وما يحقق للراى العام تجاوز مرحلة اختلاف التفسيرات والتاويلات ويدخل الجميع مرحلة التقييم والثبوت على القواعد القانونية الواضحة للمرحلة الجديدة .



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٥ يونيو ١٩٩٠

جنايات الجيزة :

تمكين الريان من مخاصمة النيابة

الدفاع يطلب مستندات القضية قبل سماع الشهود

النيابة : أموال الشركة ملك المودعين لا المتهمين

قررت محكمة جنايات الجيزة تمكين أحمد الريان من رفع دعوى مخاصمة ضد النيابة العامة وصرحت له بالحصول على صورة رسمية من محضر جلسة ٢١ يونيه الحالى . وأجلت نظر الدعوى لجلسة بعد غد بناء على طلب الدفاع

ضمت المحكمة دفعين ابداهما احمد الريان المتهم الاول فى القضية بعدم دستورية المادتين ١٩ ، ٢٥ من قانون تلقى الاموال لتعارضهما مع نص المادة ٣٦ من الدستور والتى تصون الملكية الخاصة

شهدت جلسة الامس مناقشات حادة حول إصرار هيئة الدفاع على تأجيل سماع شهود الاثبات حتى الحصول على صور الاوراق والكشوف وبعض المستندات ليتمكنوا من مناقشة الشهود من خلالها .

قال أحمد إدريس رئيس النيابة أن أحمد الريان كثر حديثه عن ملكيته وأخوته لاموال كثيرة بشركة الريان .. ولكن الحقيقة أن قائمة المركز المالى المقدمة منه شخصياً فى ١٠ يونيه ٨٨ لاتتضمن أية مبالغ مستحقة لاسرة الريان .. وأن رأس المال تم تغذيته من أموال المودعين وأنه أقر بأن رأس مال الشركة مملوك بالكامل للمودعين بخلاف الحصة المملوكة للمساهمين بالاكتتاب العام.

الريان مدين بـ ١٤٢ مليون

وأعلن أن تقرير اللجنة المشكلة بقرار النيابة أفادت وجود مبالغ مقيدة كحسابات مدينة على المتهم الاول ووالده تبلغ ١٤٢ مليون جنيه .. علاوة على إقرار موثق بالشهر العقارى مقدم من أحمد الريان إلى هيئة سوق المال يفيد أنه وأخوته بصفتهم شركاء فإن الحصص المشتراه كلها ملك لشركة الريان للاستثمار وتوظيف الاموال وأنها لاتعتبر ملكاً لهم ولا تدخل فى تركتهم .. وهى ملك للشركة المستثمرة لاموال الغير ويكون لجميع المودعين بالشركة حقوق على الحصص والاسهم والمستندات المشتراه بأسمائهم الخاصة ..

عقدت المحكمة برئاسة المستشار د . محمد حسنى عبد اللطيف وعضوية المستشارين رشدى عمار وعبد الظاهر عبد الحكم وممثلى النيابة المستشار ماهر درويش وأحمد إدريس رئيس النيابة بأمانة سر أحمد رمضان وعبد الحميد بيومى .

فى بداية الجلسة طلب ممدوح الوسيمى المحامى ضم مستندات القضية وتمكين



تابع الجلسة :

السيد المعبدى

كمال عبد الجابر

تصوير – محمود شعيب

الدفاع من الاطلاع عليها قبل مناقشة الشهود وأعلن تمسكه بطلبه قبل مناقشة الشهود وانضم إليه زميله يوسف صقر .

وعندما استشعر محمود شعبان المحامى أن المحكمة ستستمع إلى الشاهد الاول تقدماً وقرر أن الدفاع لكى لايكون مغيباً عن واقعات الدعوى يجب أن يقف على الارضية المشتركة التى يقف عليها الشاهد على الأقل فيجب أن يكون تحت يده صورة من المستندات التى سيتم مناقشة الشاهد من خلال البيانات المدونة بها .

وطلب المحامى من المحكمة أن تأذن للمتهم الاول أحمد الريان بالكلمة .. فقال إننى أدفع بعدم دستورية المادتين ١٩ ، ٢٥ من القانون ١٤٦ لسنة ٨٨ والخاص بقانون تلقى الاموال وتعارضهما مع نص المادة ٣٦ من الدستور والتى نصت على أن الملكية الخاصة مصونة ولا يجوز فرض الحراسة عليها إلا بقانون أو حكم قضائى .. وهو عكس ماتقرره المادة ٢٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية التى أعطت للنائب العام الحق فى منع المتهم من التصرف والتحفظ على ممتلكاته .

والتمس من المحكمة تمكينه من الذهاب إلى دار القضاء العالى لاتخاذ إجراءات دعوى المخاصمة ضد النائب العام ومدير التحفظ عملا لنص المادة ٤٥ من قانون الاجراءات الجنائية . وطلب صورة رسمية [illegible]ن محضر جلسة يوم ٢٩ يونيه الماضية ..

ثم قال محمود شعبان المحامى [illegible] عن المتهم الخامس محمد عبد الخالق أن [illegible] كله وجهت إليه تهمة إرتكابه تزوير فى [illegible] ورات شركة الريان بأن دونفى أحد سجلا[illegible] الشركة أن إجمالى المبالغ المحولة إلى شركة كابكوم خلال عامى ٨٧، ٨٨ تبلغ [illegible] مليونى و ٧٤٩ و ٩٢٠ دولاراً أمريكياً .. [illegible] على الرغم أن المبالغ التى حولت بالفعل قد بلغ[illegible]ت ٧٩ مليون و٥٥٧ ألف و٤١٥ دولار أمريك[illegible]ى ..

وأضاف الدفاع أن موكله قد [illegible]نسب إليه إنه أغفل عمداً إثبات المبالغ التى [illegible] قام بتحويلها بنفسه فى هذا الشأن ، و[illegible]ال إن هذه المستندات وهى دليل إتهام [illegible] يجب أن تكون موجودة بملف الدعوى .

ورد أحمد إدريس رئيس [illegible] النيابة أن هذه الاوراق موجودة ضمن حا[illegible]فظة المستندات المقدمة من النيابة العام[illegible]ة والتى تضم ٤٠٧ مستندات .

وقال رشاد نبيه المحامى [illegible] إن الشاهد الماثل أمامكم [يعنى فتح النور [illegible] رئيس هيئة سوق المال] .. هو العمدة .. [illegible]دة القضية .. إنه رئيس هيئة سوق المال و [illegible]لازم الشاهد يسمع ودا قرار محكمة و[illegible]هو القانون .. ولكن المستندات التى قدمت بالجلس[illegible]ة الماضية لم نستطع الاطلاع عليها لانش[illegible]غال المحكمة بقضية أخرى فنأمل أن تمك[illegible]نا المحكمة من تصوير المستندات حتى يمك[illegible]ن الاطلاع عليها ومناقشة الشاهد .

وعقب ذلك قرر المستشا[illegible]ر ساهر درويش أن الدفاع تسلم بعض [illegible] الموظفين بفرع شركة الريان بالاسكندرية ، كما تم تمكين اللجنة الفنية من م[illegible]اينة [illegible] ممتلكات الريان وأخطرت النيابة مدير الامن وممثل المشترين .



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥ يونيو ١٩٩٠

شروط جديدة لمحامى الريان لإتمام الصفقة

بعد مرور أسبوعين على بداية المفاوضات بين المستشار ساهر درويش رئيس إدارة التحفظ بمكتب النائب العام ومحمد رشاد نبيه المحامى صاحب صفقة شراء أصول الريان بدأت الخلافات تدب بين الطرفين بشكل بات يهدد الصفقة بالفشل .

حمدى رزق

- اسقاط ديون الريان للهلال !
- اسقاط أرباح عام ١٩٨٧ كاملة !
- حساب الدولار بسعر الايداع

الخلاف الاول بين الطرفين متعلق برفض المحامى طلب المستشار ساهر درويش بان يتم دفع مبلغ ٢١ مليون جنيه ديون على الريان لمحيى الدين هلال صاحب شركة الهلال لتوظيف الأموال والتى اصبحت حقا لمودعى الهلال حالياً وفقا لاسلوب الرد الذى اقره المدعى الاشتراكى .. وكان الريان قد اشترى كافة أصول الشركة وتبقى هذا المبلغ دينا عليه قبل التحفظ على امواله واشترط مسئولو التحفظ إما دفع المبلغ وإما رد الأموال إلى شركة الهلال وتسوية الصفقة باسعار السوق الحالية .

وثانى نقاط الخلاف تتعلق بحساب الأرباح حيث طالب مسئولو التحفظ ان يتم تسوية حقوق المودعين على اساس اصل المبلغ ونسبة الأرباح طوال ١٧ شهراً من نهاية عام ١٩٨٦ حتى شهر مايو ١٩٨٨ وبنسبة ارباح ٢٣٪ كما كان يدفع الريان وهو ما رفضه صاحب الصفقة تماما واشترط لإتمام الصفقة ان يتم تسوية الحسابات على اساس العقود المبرمة بين آل الريان والمودعين بحيث يتم تصفية ميزانيات الشركة وقت توقفها وحساب المكسب والخسارة وتحميلها على المودعين وتخصم من اصل الايداع إذا كانت خسارة او تضاف إذا كانت مكسباً .

رفض المستشار ساهر درويش هذا الرد تماماً مما اضطر المحامى إلى عرض دفع اصل المبلغ ومعه الارباح حتى نهاية ديسمبر ١٩٨٦ مثله مثل بقية شركات التوظيف «التى تم توفيق اوضاعها كالشريف والسعد بما يوفر عليه ٢٧٨ مليون جنيه قيمة الارباح فى ١٧ شهراً كما تطلب الإدارة .

ولم توافق إدارة التحفظ على هذا العرض واشترطت التسامح فى الخمسة شهور الأولى من عام ١٩٨٨ على ان تحسب ارباح شهر عام ١٩٨٧ كاملة بما يعادل زيادة فى سعر الصفقة ١٩٠ مليون جنيه وهو ما يرفضه المحامى تماما .. ولوح بتطبيق عقود المودعين مع شركات الريان والاخذ فى الحسبان ان الريان وزع ارباحا ٢٪ طوال سنوات التشغيل وهو ما يخل بالصفقة من الأساس .

كما اشترط ان يحضر بنفسه مراجعة حسابات الإيداع فى شركات الريان بالكمبيوترات الموجودة بالشركة مع انتداب لجنة قضائية للاشراف .

كذلك اشترط المحامى إسقاط ٢٩٠ مليون جنيه ديون معلومة ومشكوك فى صحتها مقابل إسقاط مبلغ مماثل ديون غير معلومة بحيث تصبح الصفقة وعلى حد قوله «مشفية من العظم» وان يحسب الدولار بسعر ٢٣٤ قرشاً وليس بالسعر الحالى لدولار البنك المركزى .. وصفها المستشار ساهر درويش بانها شروط متعنته ومتعمدة لإضاعة الوقت

وكانت لجنة الجرد التى شكلها محمد رشاد نبيه صاحب الصفقة لإعداد الكتولوجات لمشروعات واصول شركات الريان عن ان ٧٠٪ من إجمالى هذه الاصول بدون سندات ملكية او ان سنداتها لا تكفى لإثبات ملكيتها لآل الريان وان اغلبها تم الاستيلاء عليه بوضع اليد وان اغلب عقودها لا تصلح للتعامل مما يرمى بظلال كثيفة حول مدى احقية آل الريان بتلك الصفقة .

قال محمد رشاد نبيه لروز اليوسف إن مجموعة المشترين لاصول وشركات آل الريان فى مصر حددوا البنك العربى الأفريقى لتلقى اموالهم المحولة إلى مصر خلال الشهور الثلاثة القادمة وذلك بعد ان تبين من دراسة كل اللوائح المنظمة



لعمل البنوك في مصر ان هذا البنك - تحديدا - هو الوحيد الذى لا تملك الدولة اية سلطة على الايداعات او الاموال الموجودة بخزائنه وسيتم التحويل بالدولار وعلى ثلاث دفعات كل منها ٢٠٠ مليون دولار وباسم المحامى صاحب الصفقة على ان يعلن اسم المحامى على انه صاحب التحويلات التى سترد أولاها في بدايات الشهر القادم من إحدى الدول الخليجية

وكشف المحامى ان المشترين لاصول الريان لا تربطهم معا اى صلة سوى انه استطاع اقناعهم كل على حدة باهمية الصفقة والارباح التى لن تقل باى حال عن الفوائد البنكية ان لم تزد وانهم موجودون في ٤ دول خليجية من بينهم اسماء مصرية معروفة جيداً في عالم المال والتجارة .

واضاف إن هؤلاء المستثمرين درسوا الصفقة على الطبيعة قبل اعلان العرض بثلاثة شهور وأن لديهم المستندات التى ساعدتهم على تحديد هذا المبلغ بدون اى تخوف من الخسارة وان هذه المستندات تم تجميعها من ٧ شركات لآل الريان ومنها تاكد الجميع أن اموال الريان في غالبيتها عقارات وتلك تزداد يوما بعد يوم وهذا ما ساعدنا على اقناعهم بالصفقة .. وانهم يصفون حالياً مشروعاتهم في اوروبا وامريكا وسيرسلون إلينا بالنقود بمجرد توقيع عقد البيع على ان يتم عقد جلسات لبيع كل الاصول والعقارات على أرض مصر باسلوب المزاد العلنى ثانى يوم للبيع وساضمن على الاقل ربع مليار جنيه مكسبا في هذه الصفقة .

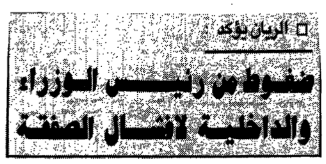
واختتم المحامى كلامه قائلاً : لو حاول آل الريان عرقلة الصفقة باى شكل سوف اعلن براءتى منهم جميعا وعلى حد قوله : «انا مالى ومال احمد .. احمد الريان حر في سجنه . انا العب دور صاحب الصفقة وإذا استخدمت المحكمة احمد والقضية سيفا على رقبتى لإرغامى على شراء الصفقة ساعلن براءتى من آل الريان جميعا وسانسحب من القضية برمتها لأن كل ما لدى فيها هو شراء العقارات بل اننى قد اصل في تلك القضية إلى حد شراء الأصول بدون ان اقوم برد الأموال للمودعين وبذلك يظل احمد الريان في السجن لأن رد الأموال هو السبيل الوحيد لإنقاذ رقبته ■



المصدر : الشعب

التاريخ : ٢٦ يونيو ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



□ الريان يؤكد :

ضغوط من رئيس الوزراء والداخلية لافشال الصفقة

كتب ــ ربيع شاهين

فجرت محاكمة الريان يوم الخميس الماضي عددا من المفاجآت المذهلة استمرت الجلسة ٧ ساعات وشهدت احداثا ساخنة وتطورات مثيرة للقضية .

اتهم الريان المستشار ساهر درويش مدير ادارة التحفظ بمكتب النائب العام بمحاولة عرقلة اتمام الصفقة بشراء ممتلكات الريان لرد اموال المودعين ومستحقاتهم لاسباب خاصة حيث ان له اموالا عند الريان وطلب منه التخلي عن موقعه حرصا على قدسية هذا الموقع وجلاله .

وكشف محمد رشاد نبيه محامي الريان عن تدخل الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء ووزارة الداخلية لافشال الصفقة وعدم اتمامها وقال : لقد استدعى الريان رئيس الوزراء زوجتي محاولا معرفة شخصية المشترين عن طريقها كما اشار الى ان وزارة الداخلية اصدرت منشورات تسيء اليه وتتهمه بالنصب والاحتيال بهدف تشويه صورته واجباره على التخلي عن الصفقة .

واشار الى ساهر درويش قائلا : اذا كانت النيران قد تأججت في صدرك الى هذا الحد ضدنا فما كان ينبغي عليك ان تجلس في هذا المكان وكان ينبغي عليك احتراما وتقديرا واجلالا لقدسية مكانك وموقعك بتنسحب ومن هنا سأختصمك انت والنائب العام وذلك بعد ان قال ساهر درويش أن له ايداعات عند الريان .

واتهم الريان مدير التحفظ بأنه كان سببا في نفوق عجول ثمنها ٤/١ مليون جنيه علاوة على استخدامه وادارته سيارات الشركة وتخريبها ..



المصدر : آخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧ يونيو ١٩٩٠

ماذا وراء خصومة الريان للنيابة العامة ؟

● سيد عبد القادر

في جلستين ساخنتين هذا الأسبوع استمرتا ثماني ساعات في محاكمات آل الريان كانت هناك العديد من القضايا التي تفجرت : ماذا يقول المحامي « الخصم » محامي الريان عن صفقته التي يتحدث عنها كل الناس ..؟! لماذا طلب احمد الريان اذن الخصومة ضد النائب العام والمستشار ساهر درويش مدير إدارة التحفظ ؟! ولماذا دفع احمد الريان بعدم دستورية مادتين من مواد قانون تلقى الأموال (القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨) ثم لماذا اصرت النيابة على أن ادعاءات آل الريان بانهم كانوا يملكون ارصدة خاصة بهم تقدر بالملايين غير أموال المودعين .. ادعاءات غير صحيحة !! ومن خلف القضبان تحدث احمد الريان « لآخر ساعة » ليقول رأيه فيما يقال عن صفقة بيع ممتلكاته !

في موعدها عقدت أول جلسات الأسبوع الماضي يوم الخميس ولم يكن احد يتخيل ما ستصل إليه الأمور في هذه الجلسة .. والتي سيعقد نصفها الثاني تحت حماية رجال الشرطة وفرق الكاراتيه

خصومة بين محامين

في هذه الجلسة وقف المحامي الشاب علاء عبد المنعم الذي انضم قبل ٢٤ ساعة إلى القضية بتوكيل من ٤ مودعين لرفع قضية بالحق المدني ضد آل الريان .. وهذا المحامي نفسه هو خصم للمحامي محمد رشاد نبيه صاحب صفقة بيع الريان في قضية اخرى هي قضية شيك بدون رصيد أصدره محمد رشاد نبيه وصدر ضده حكم بالحبس في محكمة أول درجة لكن القضية الآن أمام الاستئناف .. ولذلك كان من الطبيعي أن يثير ظهوره الغضب بين المحامين وعلى رأسهم محمد رشاد نبيه وخاصة انه تعمد ذكر قضية الشيك في هجومه على الصفقة وصاحبها .

واخذ المحامي الشاب يشكك في قانونية العرض من عدة نقاط .. فقال إن قانون المحاماه يمنع ان يكون محمد رشاد نبيه وكيلا عن المشترين المجهولين ووكيلا عن المتهمين ويدافع عنهم .. وعليه ان يختار موقفه ويحدده من الآن إما أن يختار المشترين .. أو الريان ويكشف عن أسماء المشترين ..

ووسط الانفعال يلاحظ الحاضرون للجلسة عملية تنسيق الأدوار وتوزيعها .. بين هذا الجالس في قفص الاتهام - احمد الريان - ومحاميه .. فبينما يقول محاميه رشاد نبيه للمحكمة : إذا كانوا يشهرون بي فانا أيضا املك الوثائق الشخصية على آخرين ولن اذيعها .. وفور انتهاء كلمته يطلب احمد الريان الكلمة .. فيقوم هو بالدور نيابة عن محاميه بمحاولة إثارة الغبار على النيابة العامة التي توجه اللكمات القوية له منذ بداية الجلسات في نوفمبر الماضي متمثلة في اتهامات ، وثائق وادلة اتهام وقائمة شهود إثبات .

فيقول احمد الريان : إن النائب العام المستشار جمال شومان قد أرسل طلبا مكتوبا بخط يده قبل التحفظ عليهم يطلب فيه اموال شقيقته السيدة عنايات شومان التي أودعتها في شركة الريان .

ويدعى احمد الريان ان ما يحدث لهم من إجراءات من النيابة سببه أنهم لم يتمكنوا من تنفيذ طلب النائب العام ورد اموال شقيقته لانهم لم يكونوا يملكون السيولة .

ويقول ايضا ان المستشار ساهر درويش مدير إدارة التحفظ الذي يدير امواله الآن هو ايضا احد المودعين في شركة الريان .. ويدعى ايضا ان هذا يؤثر على حيدته وهو الذي يدير كافة امواله ويشرف على تنفيذ عمليات المعاينات وتحديد المواصفات التي تمهد لعملية بيع ممتلكاتهم ..

والنيابة ترد الهجوم

وكان من الطبيعي ان يقوم المستشار ساهر درويش مدير إدارة التحفظ بالرد على إدعاءات احمد الريان فيقول : انا ارجو من المحكمة أن تكلف رشاد نبيه ان يقدم تلك الأوراق التي يتحدث عنها ويقول إنها بخطي او بخط النائب العام .. وإننا ارسلناها لرد ودائعنا .. ويقول نعم إن لي رصيدا عند الريان قدره (٣٨٤٠) دولارا هي بقية مدخراتي عن فترة عملي بالسعودية .. والحمد لله ان يقال انني لي اموال في الريان ولا يستطيع أحد ان يقول انني استدعيت احمد الريان او غيره لاسترداد اموالي أو أموال النيابة العامة .

ويقول المستشار ساهر درويش انني و ١٨٧ الف شخص (مودع) خدعنا بمقولة الاستثمار الاسلامي .. فسحبت اموالي او بقية مدخراتي من احد البنوك ووضعتها عنده ..!



ولم اسع لاستردادها بل استعوضت الله فيها .. ولم يقل انني اختصصت بفائدة زائدة .. وقلت سوف استعيدها مع الناس إذا تيسر .

وتحتد نبرة المستشار ساهر درويش وهو يقول موجها كلامه للقاعة : هل في هذا ما يمس الشرف .. إنني احد من صدقوا الدعاية الاسلامية التي كان يطلقها الريان .. هل يمس السيد اسائب العام ان احد اقاربه له اموال عند الريان .. !

في جلسة الأحد الماضي يدفع أحمد الريان بعدم دستورية مادتين من مواد قانون تلقي الأموال القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ .. وهما المادة ٢٥ والمادة ١٩ .

ويوافق الدكتور حسني عبد اللطيف رئيس المحكمة على ضم طلب بعدم دستورية المادتين ١٩ و ٢٥ من قانون تلقي الأموال إلى موضوع الدعوى كما يوافق على تمكين احمد الريان ـ بناء على طلبه ـ من التوجه إلى دار القضاء العالي لرفع دعوى خصومة ضد النيابة العامة .

حقيقة أموال الريان الخاصة

وتشن النيابة العامة ممثلة في أحمد إدريس هجوما آخر على الريان فيقول : كثر الحديث من احمد الريان ان له ولشقيقيه فتحي ومحمد أموالا خاصة ساهموا بها في شركات الريان .. وانا اقول إن قائمة المركز المالي للشركة المقدمة منه شخصيا في ١٠ يونيو عام ٨٨ ضمن ما اسماه بإخطار توفيق الأوضاع والمذيلة بتوقيعه في ٨ نوفمبر عام ٨٨ لهيئة سوق المال لم تتضمن اى مبالغ مستحقة لاى من أفراد اسرة الريان .

وهذه الشركة رأسمالها ٥٠ مليون جنيه بالقائمة وحسبما ثبت أن رأس المال تم تغذيته من أموال المودعين .. اى انه مملوك بالكامل للمودعين .. وبالنسبة لباقي المبا[illegible] تزامات فلم يرد أن أيا من اسرة الريان [illegible]موال .

وقال أحمد إدريس : وقد ورد من المحاسب مصطفى شوقي رئيس اللجنة المشكلة بقرار النيابة كتاب مؤرخ في ٢٠ يوليو ٨٩ والذى يفيد بوجود مبالغ محولة لحسابات مدينة على أحمد توفيق وتوفيق عبد الفتاح قيمتها ١٤٢ مليون جنيه اى ان احمد الريان ووالده قد بددا هذه المبالغ .

كذلك ثابت ان احمد توفيق والمرحوم فتحي ومحمد قد توجهوا إلى الشهر العقاري وقدموا إقرارا ذكروا فيه تفصيلا : نقر ونتفق بصفتنا الشركاء المتضامنين في شركة الريان للاستثمار وتوظيف الأموال والمشهرة برقم ٥١٢ لسنة ٨٢ بان الحصص المشتراه باسمائنا في الشركات المساهمة وغيرها إنما هي ملك لشركات الريان للاستثمار وتوظيف الأموال وعليه فإنها لا تعتبر ملكا لنا ولا تدخل ضمن تركتنا وإنما هي للشركة المستثمرة لأموال الغير ويكون لجميع مودعي الأموال بالشركة حقوق في الحصص والأسهم والسندات المشتراه باسمائنا الخاصة قبل هذا التاريخ والتي يتم شراؤه بعد ذلك وهذا الاقرار سار بصفة دائمة .



المصدر : آخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٧ يونيو ١٩٩٠

مفاجـأة فى قضـيـة الريـــان

ما هى حكاية القضايا المرفوعة ضد محامى الريان ؟

• تحقيق : زكريا أبو حرام •

ما هى حكاية المحامى علاء الدين عبدالمنعم الذى ظهر فجاة فى قضية الريان ؟ وما هو الهدف من وراء اثارته للقضايا المرفوعة على محامى الريان محمد رشاد نبيه ؟ وما هى حقيقة هذه القضايا ؟ وكيف علم بها المحامى علاء الدين ؟ وما هى علاقته بمحامى الريان ؟ وما هى حكاية الشيك بدون رصيد الذى وقعه محامى الريان وما هى ابعاد قضايا النصب والتزوير ؟ وما علاقة ذلك بقضية الريان وبالصفقة التى أعلنها محمد رشاد نبيه وينتظر اتمامها لصالح المودعين الذين ينتظرون نتائج هذه الصفقة بامل شديد لم يكن يتوقعه احد ؟

فجاة وبدون مقدمات . وبعد ان قدم محامى الريان محمد رشاد نبيه عرضه وقبلته المحكمة ، ظهر المحامى علاء الدين عبدالمنعم يلوح بعدة تهم تمس محمد رشاد نبيه . ورغم ان هذا المحامى لم يظهر من قبل فى قضية الريان إلا انه ظهر فجاة ايضا كمحام ومدع بالحق المدنى عن ستة من المودعين ، مما اثار العديد من التساؤلات لمعرفة ماذا وراء هذا المحامى الذى ظهر فى الوقت الضائع ..

ذهبت آخر ساعة الى المحامى علاء الدين عبدالمنعم والمحامى محمد رشاد نبيه ، لتسمع منهما . ولتتعرف على ما هية العلاقة التى تجمعهما وكلٌ ادلى باقواله وقدم الاوراق والمستندات - نحتفظ بها - التى تثبت صدق اقواله . وقبل ان نعرض وجهة نظر كل طرف . نؤكد ان الهدف ليس التشهير باحد منهما . او إدخال الآخر فى دائرة الشهرة . وانما نهدف الى الوصول الى حقيقة صفقة الريان والتى تهم ١٨٦ الف اسرة فى انتظار امل ان تكون الصفقة حقيقة ليستردوا « تحويشة العمر »

قضايا ضد محامى الريان

وفى مكتبه بمدينة نصر كان اللقاء مع المحامى علاء الدين عبدالمنعم وكان سؤالى الأول عن حقيقة القضايا المرفوعة ضد محمد رشاد نبيه ومدى صلته بها .. وهل الهدف هو التشهير ؟ وما دخل مثل هذه الاعتبارات الشخصية فى القضية ؟ فاجاب :

— مسالة الاحكام التى صدرت على محمد رشاد نبيه لا دخل للاعتبارات الشخصية فيها على الأطلاق ، حيث ان القانون قد حتم علينا نحن المودعين وانا كمحامى عن بعضهم ان ننظر الى شخص النائب فى التعاقد ، وقد ورد ذلك فى المادة ١٠٤ من القانون المدنى والتى تنص على انه « إذا تم العقد بطريق النيابة كان شخص النائب لا شخص الاصيل هو محل الاعتبار عند النظر فى اثر العلم ببعض الظروف الخاصة او افتراض العلم بها حكما »

ويواصل حديثه قائلا :

— وهذا يعنى ان المشترين المجهولين ليسوا محل اعتبار فى هذه الصفقة وانما محل الاعتبار الوحيد بنص القانون هو شخص من سيتعاقد بالنيابة عنهم وهو محمد رشاد نبيه . وعند البحث فى هذه الظروف الخاصة نجد أن رشاد نبيه محكوم عليه بالحبس لمدة ٣ سنوات مع الشغل فى القضية رقم ١٠٦ لعام ١٩٨٨ جنح عابدين لاصدار ٥ شيكات بدون رصيد بمبلغ ٥٠ الف دينار كويتى وقد استانف رشاد نبيه القضية بعد ان دفع مبلغ ٥٠ الف جنيه كفالة لوقف تنفيذ الحبس والقضية منظورة فى جلسة ٢٧ يونيو ١٩٩٠ (اليوم

الاربعاء)

ويقول المحامى علاء الدين عبدالمنعم :

— كما يحاكم حاليا فى القضية رقم ٥٢٨٩ لعام ١٩٨٨ . جنح عابدين بتهم النصب وخيانة الامانة والاستيلاء على مبالغ وصل مجموعها ٢٦٥ الف جنيه مصرى و١٩٣ الف دولار .. وظروف هذه القضية انه كان موكلا لشراء فيللا لسيدة كويتية وحولت له المبلغ المذكور بموجب حوالات رسمية عن طريق البنوك . فلم يشتر لها شيئا واستولى لنفسه على هذه الاموال وحين تقدمت السيدة الكويتية للمحكمة بشهادة رسمية من الشهر العقارى بالمعادى تفيد انه لم يشتر باسمها اى فيللا . وان الفيللا التى كان يدعى انه اشتراها لها ظلت على ذمة ملاكها حتى باعوها لآخرين ،

وحين تهيات الدعوى للحكم قام برد المحكمة لتعطيل الفصل فى القضية وكان ذلك فى جلسة ١٤ يونيو ١٩٩٠ الماضى ، فقررت المحكمة وقف القضية لحين الفصل فى طلب الرد ..

ايضا كان قد اقام دعوى تزوير أصلية ضد السيدة الكويتية ، وهى القضية رقم ١٦٦٠ لعام ١٩٨٩ ، يتهمها فيها بانها اضافت بيانات وارقام الى سند قبض احد المبالغ التى كان قد انكر استلامها لحساب الفيللا وحين تقدمت السيدة الكويتية للمحكمة بما يفيد انها لا تعرف القراءة والكتابة مما يؤكد براءتها ، قام ايضا برد المحكمة ، فتقدمت السيدة الكويتية الى رئيس المحكمة بطلب لاحالة هذه القضية الى دائرة اخرى لسرعة اثبات براءتها ..

ويحاكم حاليا بتهم اصدار شيك بدون رصيد بمبلغ ١٠٠ الف جنيه فى القضية رقم ١٦٣٩ لعام ٩٠ . وايضا مدين بموجب كمبيالات بلغت قيمتها ١٥٠ الف جنيه مصرى لم يسددها ..

الهدف من اثارة القضايا

كل هذا ليس الغرض منه ـ والكلام لعلاء الدين عبدالمنعم المحامى ـ اثارة امور شخصية وانما القانون يحتم علينا ان نضع ذلك فى اعتبارنا عند التعاقد معه . وهدفى من اثارة هذه الامور هو حماية العرض نفسه وحتى لا يتعرض لبطلان . كما ان القانون ايضا وفى المادة ٤٧٢ منه (القانون المدنى) يقرر انه لا يجوز للمحامين ان يتعاملوا مع موكليهم فى الحقوق المتنازع عليها إذا كانوا هم الذين يتولون الدفاع عنها سواء كان التعامل باسمائهم ام باسم مستعار وإلا كان العقد باطلا .. والملاحظ ان رشاد نبيه يصر على ان يتولى دور نائب المشترين المجهولين وفى نفس الوقت يتولى دور وكيل المتهمين البائعين وهذا باطل بنص القانون ولا يقبله المنطق فمن مصلحة المشترى ان يحصل على الصفقة باقل سعر ومن مصلحة البائع ان يبيعها باعلى سعر . والمصلحتان متضادتان ومتعارضتان ، فكيف يمثلهما شخص واحد . اضافة الى ان ذلك يتعارض مع صريح نصوص قانون المحاماه فالمادة ٨٠ منه تحظر على المحامى ان يمثل مصالح متعارضة ..

ويكمل المحامى علاء الدين عبدالمنعم اقواله : ان هدفى من طرح هذه المشكلة ايضا ليس وضع عقبة امام العرض .. ولكن لتنقيته من اية شوائب ، فالبطلان المنصوص عليه فى القانون هو بطلان من النظام العام . بمعنى انه يمكن ان يدفع فى اى مرحلة من المراحل ببطلان العقد برمته من جانب المشترين المجهولين او جانب آل الريان ، وسوف يقضى قطعا بالبطلان . بعد ان نكون قد قطعنا اشواطا فى المعاينات وغيرها من المراحل ، كما ان عدم تقديم اية ضمانات يقودنا لان نتساءل ما هو المعيار الذى يجب ان نعمل به لمعرفة جدية العرض من عدمه ، خاصة وان القانون الجنائى لا يقرر عقوبات فى حالة التراجع عن العرض . ولذلك قمت بطرح اقتراحين على المحكمة بصفتى مدعيا بالحق المدنى عن بعض المودعين وذلك لاختبار جدية العرض :

اختبارات لجدية العرض

الاختبار الأول : ان يتقدم وكيل المشترين بخطاب ضمان نهائى وغير قابل للرجوع فيه بمبلغ ٣٧٥ مليون جنيه مصرى او مايعادله بالعملة الاجنبية يمثل ٢٥ بالمائة من الثمن المعروض للصفقة لصالح اية جهة حكومية ولتكن هيئة سوق المال مثلا . بالشروط الآتية :

● لا يصرف مقابل الوفاء بهذا الخطاب للمستفيد إلا بعد صدور حكم نهائى من هيئة تحكيم تقضى بان المشترين كانوا غير جادين فى صفقتهم او تراجعوا عنها دون مسوغ ، فإذا ثبت العكس اى جدية المشترين . الغى خطاب الضمان واصبح كأن لم يكن ..

● مدة هذا الخطاب سنة تجدد تلقائيا دون طلب من المستفيد ولا يلغى او يصرف إلا بموجب حكم هيئة التحكيم ..

● تشكل هيئة التحكيم من ثلاثة اعضاء يختار وكيل المشترين احدهم وتختار الجهة المستفيدة عضوا آخر ويكون الحكم المرجح احد المستشارين بمحكمة النقض يعينه رئيس محكمة النقض ..

● إذا ما ثبت بموجب الحكم احقية الجهة المستفيدة فإن قيمة الخطاب بالكامل تودع لصالح المودعين ..

الإختبار الثانى : ان يصدر شيك مصرفى

مسحوب من احد البنوك الاجنبية من الدرجة الأولى على احد البنوك الأجنبية من الدرجة الأولى ايضا بمبلغ ٢٥٠ مليون دولار (خاصة وقد قرر رشاد نبيه ان تحت يده الآن ٦٠٠ مليون دولار لحساب الصفقة) وأن يكون المستفيد من هذا الشيك وصاحب الحق الوحيد في صرفه هو محمد رشاد نبيه نفسه ، او من يختاره المشترون لذلك بصفته وكيلا مسخرا عنهم في الصفقة وأن يودع هذا الشيك في خزينة المحكمة بعد التأكد من صحته بمعرفة البنك المركزي ، وإذا تمت الصفقة وهو أملنا قام المستفيد من الشيك بالتنازل عنه لصالح الجهة التى ستبيع له كجزء من الثمن وان لم تتم فله ان يسترد الشيك مرة أخرى ..

● ما هى أسباب ظهورك المفاجىء فى القضية ؟

— حين تقدم رشاد نبيه بهذا العرض لم أكن متواجدا فى مصر . فقد كنت فى رحلة عمل فى الخارج ، رجعت منها يوم ٢٥ مايو ١٩٩٠ فتقدمت بمذكرة لابداء ملاحظاتى حول العرض يوم ٢٧ مايو ١٩٩٠ للجهات المسئولة ..

● بأى صفة ؟

— بصفتى حريصا على ان لا يخدع الناس مرة أخرى ..

● وهل يكفى هذا الحرص لأن تقحم نفسك فى القضية بلا مبرر ؟

— أنا لم أقحم نفسى ، ولكننى وكلت من بعض المودعين للدفاع عنهم ولاظهار الحقيقة فى هذا العرض ..

● متى تم توكيلك من هؤلاء المودعين ولماذا ؟

— قبل جلسة ٢١ يونيو ١٩٩٠ الماضية .

فالمودعون لم يكن يهمهم اجراءات المحاكمة او أن يصدر حكم بحبس آل الريان وإنما تعلقوا بالأمل الجديد ، والذى أصبح يمثل مصلحتهم المباشرة ، ومن مصلحتهم أن يعرفوا ان كان العرض صحيحا من عدمه ..

● كيف عرفت بمسالة القضايا والأحكام التى على رشاد نبيه ؟

— لاننى وكيل ومحامى شركة الاطارات المستفيدة من الشيك الأول وكان رشاد نبيه خصما فى القضية ، كما اننى وكيل السيدة الكويتية ووكيل المجنى عليها فى قضية الشيك بدون رصيد بمبلغ الـ ١٠٠ ألف جنيه ..

● هل مسالة القضايا هى التى دفعتك للدخول فى القضية أم ان هناك من يدفعك للتدخل ؟

— لقد دخلت القضية كوكيل عن بعض المودعين ، للدفاع عن مصالحهم فى هذه القضية ، والدليل على انه لا يوجد ورائى اية قوى ان موكلينى هم شقيقتى وصديق قديم لى وزوج احدى شقيقاتى ، وهم مقتنعون تماما بانه لابد من الكشف عن ابعاد هذا العرض حتى يطمئنوا ..

● ولكن فيم التخوف وقد قبلت المحكمة العرض ؟

— المحكمة لم توافق وانما صرحت لكل من إدارة التحفظ ووكيل المشترين المجهولين ببحث العرض لوضعه موضع التنفيذ ، كما ان تصريح المحكمة بذلك صدر ولم يكن مطروحا عليها المستندات التى تقدمت بها . والتى من شانها أن تغير وجه الراى فى القضية برمتها ..

محامى الريان يرد

كانت تلك اقوال المحامى علاء الدين عبدالمنعم ، فماذا قال المحامى محمد رشاد نبيه ؟

حكاية الجنحة المرفوعة ضدى مؤداها ان احد الكويتيين واسمه عبدالعزيز المليفى كلفنى بشراء فيلا لزوجته عام ١٩٨٣ . فقمت بشراء الفيلا . وحول لى ثمنها عن طريق البنوك .. وبعد الشراء تبين ان الفيلا مساحتها ١٠٥٠ متر والقانون لا يسمح بان يمتلك الأجنبى اكثر من ١٠٠٠ متر . ومن هنا لا يجوز التسجيل . فصرف النظر عن تسجيل الفيلا ، وكلفنى بشراء شقة فى نهاية عام ١٩٨٤ ، وارسل لى المبالغ المستحقة . فاشتريت له الشقة ، وفى ٨ مايو ١٩٨٥ أصدر توكيلا لى لكى اقوم ببيع الفيلا ، فقمت ببيعها ، وقبض ثمنها على الفور ، وفى عام ١٩٨٨ فوجئت به يرفع جنحة ضدى ، يدعى فيها اننى اخذت منه أموالا لشراء فيلا ولم اشترها .. واننى نصبت عليه . فقمت بابلاغ النيابة ضد وكيله الذى قبض منى النقود بتهمة تبديد المبالغ التى قبضها منى ، وحضر علاء الدين عبدالمنعم المحامى الذى يثير الزوبعة الآن . وقدم اقرارا من عبدالعزيز المليفى انهم قبضوا الأموال عام ١٩٨٥ . فاقمت ضدهم جنحة قذف وبلاغ كاذب وتزوير ، وتنظر امام محكمة عابدين منذ عام ونصف .. وتؤجل لتقديم المحامى علاء الدين عبدالمنعم للتوكيل الذى يسمح له برفع الدعوى ولكنه لا يقدم ، حتى تطول اجراءات التقاضى ، ليستمر التشهير بى ..

ويقول المحامى محمد رشاد نبيه :

— اما القضية الثانية فقصتها تبدا منذ ١٩ نوفمبر عام ١٩٨٣ .. حين أصدرت توكيل الى عبدالعزيز المليفى لبيع فيلا مملوكة لى لشركة كويتية تباشر نشاطها فى مصر ، وهو عضو مجلس إدارة بها ، وفى نفس اليوم فتحت حسابا باسمى فى بنك الكويت والشرق الأوسط ، ليودع لى فيه ثمن الفيلا عند البيع ، وفى يوم ٢٠ نوفمبر دفع لى ٥٠ الف دينار تحت الحساب . فاصدرت له شيكا بمبلغ ٥٠ الف دينار بدون تاريخ . على أن يصرفه عند بيع الفيلا ، ووضع ثمنها فى حسابى ، ولم يتم بيع الفيلا ، واتفقنا على ان يكون المبلغ الذى اخذته ، قرضا بفائدة ٩ بالمائة ، وفى ١٥ فبراير ١٩٨٥ ارسل يطلب القرض والفوائد ،



المصدر : آخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٧ يونيو ١٩٩٠

فقمت في ٢٨ مارس ١٩٨٥ بتسديد المبلغ لوكيله إلا انه لخلافات بيني وبينه استغل الشيك الذى تحت يده ، واعطى له تاريخ ١١ مارس ١٩٨٧ وقرر انني حررت له الشيك عند وجودي في الكويت في هذا التاريخ ، فقدمت شهادة بانني لم ابارح مصر منذ بداية عام ٨٣ وحتى الآن . وما زالت الدعوى منظورة امام محكمة عابدين ..

● ما هي علاقة المحامي علاء الدين عبدالمنعم بقضية الريان ؟

— القانون المصري يسمح لأى صاحب مصلحة ان يتدخل في الدعوى الجنائية إذا اصابه منها ضرر مباشر ، فاستغل صلة القربى بينه وبين من تدخل باسمهم في الدعوى وهم ستة من المودعين في شركات الريان ، وحضر مدعيا بالحق المدني لكي يستطيع الوقوف امام المحكمة ليتكلم بما يشاء خارج الموضوع ، والقذف في حقي وابداء اعتراضات على الصفقة وهو ما لا يجوز لان المحكمة اصدرت قرارها بقبول الصفقة ..

حكاية خطاب الضمان

● ما رأيك في الاقتراحات التي تقدم بها للمحكمة ؟

— هي ذات اقتراحات النيابة السابق رفضها من قبل المحكمة . ومنى ، فهو يطلب خطاب ضمان ، والسؤال لمن اصدر خطاب الضمان ، وعلى اى اساس وانا لم اصبح مشتريا ، وإذا احضرت المال اليوم ولم يتم مشروع العقد فما مصير هذا المال ..

كما انه يطلب شيكا باسم المشترين ، وهذه عملية ساذجة لمعرفة أسماء المشترين ، وقد اعلنت انني اشترى باسم مستعار ولا افصح عن المشترى الحقيقي إلا بعد اتمام الصفقة ..

● ما رأيك فيما يقوله في ان المادة ٤٧٢ من القانون المدني لا تخول لك المعنى في اتمام الصفقة ؟

— الحقوق المتنازع عليها والممنوع على المحامي ان يشتريها هي أن يكون هناك نزاع بين ا ، ب ، على مال معين ويتولى محامي الدفاع عن ا مثلا . فلا يجوز لهذا المحامي ان يشترى الحق المتنازع عليه الذى يدافع عنه من موكله اثناء النزاع وموضوع الريان ليس له دخل بالحقوق المتنازع عليها لأن موضوع القضية هي محاكمة الريان لمخالفته قوانين جنائية لا دخل لأمواله في محاكمته . وقد عرضت عرض من مشترين لشراء املاكه ، لحسابهم وليس لي انا ، وهذه الأموال ليست محل نزاع بين الريان وبين أحد ، وليست هي موضوع الدعوى التي يحاكم بشأنها الريان ..

تفاصيل حول محامي المودعين

● هل دخل المحامي علاء الدين عبدالمنعم القضية كوكيل لبعض المودعين فقط أم ان هناك خلافات بينكما وأم تعتقد ان هناك من يدفعه ؟

— معرفتي به تبدأ منذ عام ١٩٧٨ وكان وقتها موظفا في محكمة الكويت ، وكنت اشارك زميلا كويتيا يعتبر مكتبه اكبر مكتب للمحاماه في الكويت في ذلك الوقت ، وقد قيد نفسه كمحامي اثناء عمله في الكويت ، وهذا أمر تبحثه نقابة المحامين حاليا ، وطلب مني أن ارشحه للعمل في مكتبي وزميلي الكويتي مندوبا لدى إدارة الخبراء هناك او في اى مكتب .. فرفضت لعدم خبرته . فحفظ لي ذلك ، فلما حدث الخلاف بيني وبين الصديق الكويتي .. رشحوه لكي يقف امامي في المحكمة ، لانه يتمنى أن ينتقم مني ، فاوكل اليه الصديق الكويتي امر الخلافات التي بيننا ..

وهو يدعي في مطبوعاته انه من المحامين المعتمدين في امريكا وانجلترا والكويت وقطر ، وهو امر غير صحيح ، فكل ما هنالك ان هناك محامي اسمه عبدالله خالد الأيوبي يتعاون معه في شأن مصالح بعض الكويتيين في مصر ، ويوجد الآن امر معروض على رئيس الجمهورية بشأن مسلك عبدالله الأيوبي وعلاء الدين عبدالمنعم في تصرفات مخالفة للقانون [illegible] كلاهما في مصر ، إذ ابرم علاء الدين عبدالمنعم المحامي عقدا لمستثمر كويتي لشراء ارض في مصر يزعم انها مملوكة لشخص مصري بمبلغ ٣ ملايين و٦٠ الف جنيه . وتضمن العقد ان علاء الدين عبدالمنعم وزميله الكويتي محكمين ولا يجوز لهما تسليم المشترى الثمن إلا إذا سلم مستندات الملكية للمحامي علاء الدين عبدالمنعم إلا انه قام بتسليم البائع المزعوم الثمن بالمخالفة لما هو متفق عليه في العقد وتبين ان الأرض ليست مملوكة لهذا المستثمر واستولت عليها الحكومة واضطر المستثمر لشرائها ثانية من الحكومة بمبلغ ١٢ مليون جنيه وتقدم المستثمر بشكواه لرئيس الجمهورية وابلغ المستثمر نقابة المحامين في الكويت بالانحرافات التي حدثت من المحامي الكويتي وشريكه علاء الدين عبدالمنعم ، والأمر حاليا تحققه نيابة الأموال العامة ونيابة الخانكة .



المصدر : الأهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧ يونيو ١٩٩٠

يوم الخميس الأسود فى تاريخ النيابة العامة

دفاع الريان : أتحدى النائب العام اذا طلب التحقيق فى اتهاماتى له !

القضاة يطالبون بتنحية ساهر درويش ومساءلة النائب العام

ساهر درويش : لن أتنحى قبل صدور الحكم فى المخاصمة

ملزالت ردود الفعل تتوالى بعد المفاجاة التى فجرها الريان .. يوم الخميس الماضى ، عندما طلب مخاصمة المستشارين جمال شومان النائب العام وساهر برويش مدير ادارة التحفظ على الاموال ورئيس هيئة الادعاء والاتهام فى قضية الريان .

التقت « الاهالى » مع رشاد نبيه محامى الريان الذى احرج النائب العام وتحداه اذا كان يستطيع تحريك الدعوى ضده بسبب الاتهامات التى وجهها اليه . او حتى ابلاغ نيابة امن الدولة العليا للتحقيق معه فيما اثبته فى جلسة المحكمة ونشرته الصحف المحلية والخارجية .

تحقيق

ثروت شلبى

وتساءل رشاد نبيه : هل من المتصور ان النائب العام لايعلم ان المستشار ساهر درويش له ايداعات فى شركة الريان ! واذا كان المستشار ساهر درويش قد اخفى هذه الواقعة التى تسىء الى التقاليد القضائية فمن الواجب محاسبته عليها . اما اذا كان النائب العام يعلم واصر على تكليفه بتمثيل النيابة العامة وان يتولى الحراسة القضائية على أموال الريان المتحفظ عليها .. فهذا خطأ مهنى جسيم للنائب العام ، ليس له سابقة فى تاريخ القضاء المصرى.

كما ان النيابة العامة باشرت سلطة قاضى التحقيق فى القضية ، وبالتالى يسرى عليها الرد مثل القضاة ، لانه لايجوز لمن له مصلحة شخصية من رجال القضاء ان يتولى التحقيق او الفصل فى قضية له علاقة بها .

ساهر يدافع

والتقت « الاهالى » بالمستشار ساهر درويش مدير ادارة التحفظ على الاموال بمكتب النائب العام ورئيس هيئة الادعاء والاتهام فى قضية الريان بمكتبه فى محكمة امن الدولة العليا بارض المعارض اثناء استراحة قضية الريان . فقال :

إننى اودعت بعض مدخراتى من عملى بالخارج فى شركة الريان لتوظيف الاموال وهى شركة مصرية مساهمة مثل سائر المواطنين فى مصر ، من خلال شباك الايداع .. ولم ألتق برئيسها احمد الريان المتهم الآن امامنا .. ولم اطلب منه ميزة شخصية ومازالت اموالى مودعة لديه حتى الآن .

وسألته .. الا تستشعر الحرج من استمرار حضورك كممثل للنيابة العامة فى تلك القضية بعدما اثير حولك بجلسة الخميس الماضى واقرارك بايداعك لاموالك بالريان ؟ !

أجاب .. لا اشعر بشىء مما قلته ..

وسألته .. وهل تستمر فى حضور جلسات الريان رغم مخاصمتك قضائيا ؟

اجاب .. نعم سأستمر فى الحضور . رغم إقامة الريان دعوى مخاصمة قضائية لى وللنائب العام ولن اترك مكانى من على منصة محكمة الريان الا عقب صدور حكم ضدى فى دعوى المخاصمة .

الاهالى .. الا يتعارض ذلك مع التقاليد



القضائية وان تنحى نفسك بدلا من إقصائك عن موقعك بحكم قضائى قد يسبب لك حرجا ومتاعب مستقبلا ؟

قال .. ليس هناك حرج (وضحك) .

المستشار جمال فؤاد رئيس محكمة امن الدولة العليا وعضو مجلس ادارة نادى القضاة .. يقول :

قانونا المرافعات والاجراءات الجنائية نصا على حالتى التنحى والرد للقضاة ، اما النيابة العامة فانها لاتتنحى ولاترد لانها لاتفصل فى الدعاوى مثل القاضى : والقاضى ينحى نفسه اذا استشعر الحرج ويرد اذا لم يتنبه اليه .

ولكن التقاليد القضائية المقدسة والراسخة تؤكد على انه لايجوز لرجل النيابة العامة ان تكون له مصلحة شخصية فى قضية يترافع فيها ويبدى طلبات النيابة العامة امام المحكمة التى تنظرها . لانه ممثل المجتمع ويفترض انه ايضا خصم شريف ليست له مصلحة شخصية فى الدعوى العمومية وان وجدت فانه لايجرد منها ويشوبها عدم الموضوعية .

فصل جديد من المأساة

اما الدكتور محمد نور فرحات استاذ ورئيس قسم فلسفة القانون بكلية الحقوق بجامعة الزقازيق . يرى انه ليس هناك فى القانون مايمنع من ان يكون ممثل الاتهام احد المجنى عليهم فى الجرائم التى ارتكبها الريان ، وخاصة انه يحاكم امام محكمة جنايات الجيزة ليس لمجرد ارتكابه الجريمة التى تقع على احاد الناس كجرائم النصب والسرقة وخيانة الامانة .. وغيرها . وانما يحاكم وفقا لقانون خاص لارتكابه جرائم محددة نص عليها قانون تلقى الاموال . كما ان ممثل الاتهام لايقف فى موقف القاضى الذى سيفصل فى الدعوى وانما موقف الخصم .

وبالتالى فان وقوع ضرر عليه من الجريمة المرتكبة وخاصة انها ذات طابع الوطن كله لايمنعه من مباشرة اختصاصه . انما يمكن القول بان ماذكره الريان بجلسة الخميس الماضى قد يشكل نوعا من الحرج لممثل الاتهام ويعطى للريان فرصة للتشكيك فى قرارات النيابة العامة من حيث توخيها للمصلحة وتجردها وموضوعيتها . الأمر الذى يحسن معه ان يتولى هذه القضية من النيابة العامة من لا تربطه اى صلة او معاملات بشركات الريان .

واضاف د . نور فرحات .. ماذكره الريان بجلسة الخميس الماضى ، هو فصل من تصوير المأساة التى تمثلها فضيحة الريان ، حتى كبار رجال النيابة العامة لم يسلموا من جرائم النصب والاستغلال التى ارتكبها فى حق المجتمع فى الوقت الذى مازال فيه المتهم يصر على اتهام كثير من كبار المسئولين بالدولة بانهم كانوا يستفيدون كثيرا من انشطته وان لديه مستندات هامة تثبت تورطهم رغم ان النائب العام حفظ التحقيقات فى هذه الامور التى سميت « بكشوف البركة » .

كان المستشار محمد سعيد عشماوى قد اشار الى هذه الازمة فى كتابه معالم الاسلام الصادر فى العام الماضى ، وطالب بالكشف عن جميع المساهمين فى شركات توظيف الاموال ، وحجم ايداعاتهم ، ونسبة الارباح التى تقاضوها ، ومدى التزامهم باثبات ذلك فى اقرارات الذمة المالية .

واضاف المستشار العشماوى .. يتعين على وزير العدل ومجلس القضاء الاعلى سؤال اصحاب شركات توظيف الاموال عن اسماء القضاة ورجال النيابة العامة الذين يودعون اموالهم لديهم ـ ان صح وجودهم ـ وقيمة هذه الاموال ؟ ونسبة العائد الذى تقاضوه .. وما الى ذلك فضلا عن ضرورة فحص اعمال هؤلاء القضاة ان وجدوا للتحقق من انهم لم يفصلوا ـ يصدروا احكاما ـ فى دعاوى قضائية بشأن شركات التوظيف المودعين فيها .. لان القانون يمنعهم من الفصل فيها مادامت لهم او لزوجاتهم او اولادهم او اخواتهم او ابائهم مصلحة فيها او مصلحة فى قضية مشابهة !

المعروف ان قانون السلطة القضائية نص على مساءلة ومحاكمة رجال القضاء الذين يخرجون عن مقتضيات وظائفهم وانشأ « مجلس التاديب والصلاحية للقضاة » او مايسمى « بمحكمة تأديب القضاة » وهى مشكلة برئاسة رئيس محكمة النقض ورؤساء محاكم الاستئناف بالقاهرة والاسكندرية وطنطا واقدم ثلاثة من مستشارى محكمة النقض .



المصدر : الأهالي

التاريخ : ٢٧ يونيو ١٩٩٠



جزاهم الله خيرا !

كان الله في عون القاضي .

المتهم الذى هو الريان مقدم الى المحاكمة بتهمة ارتكاب اكبر جريمة احتيال في تاريخ مصر المعاصر . وهي الاستيلاء على حوالى ٢ مليار جنيه مصرى من فقراء واغنياء المصريين .

ومحامي المتهم ، متهم ايضا بانه من أصحاب السبق او السوابق في هذا النوع من « الاجتهاد » الاستثمارى !

وتقول الصحف القومية ان المحامي محكوم عليه بالسجن ثلاثة اعوام في قضية احتيال وتنشر رقم القضية وتاريخ الحكم . وهو مقدم في قضية اخرى عن نفس النوع وينتظر حكما مماثلا .

وبعض ممثلي الاتهام محرجين من جانب المتهم الأول على اساس ان لهم او لاقاربهم اموالا مودعة عند الريان .

وممتلكات الريان التي وضعت تحت التحفظ لاتقدر باكثر من ٢٠ في المائة من الأموال التي تلقاها من المودعين . اما الباقي فقد ذهب مع الريح الى حيث لايعرف احد كيف يستردها .

وفجأة يعلن « المحامي » ان لديه من يرصد حوالى مليار ونصف مليار جنيه وربما دولار لشراء الاصول المتبقية لدى الريان التي لاتتجاوز قيمتها ثلث المبلغ الذى سيتفضل به رجل البر والاحسان والتقوى المجهول الاسم والعنوان حتى الآن !

وهي ظاهرة تؤكد ان دنيا اللصوص والنصابين مازالت بخير ، على عكس مايظن المتشائمون واصحاب النوايا السيئة !

وكنا نعتقد منذ انفجرت هذه القنبلة في ساحة المحكمة ان الامر لن يستغرق بضعة ايام حتى تنتهي اجراءات معاينة الاصول التي تتحفظ عليها النيابة ويتم تقويمها ويوقع « الفاعل » المجهول على عقد الشراء ويسلم اصحاب الودائع مستحقاتهم .

لكن اتضح ان المشترى الذى سيلقى بمليار ونصف مليار دولار أو جنيه مقابل مالايساوى اكثر من خمسمائة مليون هو أكثر الناس حرصا على التدقيق فيما سيشتريه فهو يفحص عن طريق محاميه الامين كل باب وشباك ومقعد في العقارات التي سيتسلمها . ويريد ان يحدد بدقة هل هي من الخشب الابيض او من « الابلكاش » . ثم ماهي طبيعة الارض التي ستؤول اليه ؟ هل هي رملية يمكن ان تنتج البطيخ والكانتالوب ، ام هي طينية للمحاصيل التقليدية ؟ .

ومثل هذا الطريق الصعب والفحص المدقق يستدعي من حين لآخر طلب تأجيل القضية اسابيع او شهور . ويستدعي رفع دعاوى فرعية لمخاصمة النيابة او ربما رد المحكمة نفسها . لكن العمل العام الخيرى لصالح عشرات الالوف من ضحايا الريان يقتضي التضحية بالوقت والصراع ضد المعوقين والمعوقات .

ولو ان المشترى السرى مجهول الاسم من انصار الطريق السهل والربح المريح لاستطاع ان يحصل بنفس هذا المبلغ على خمسة وعشرين فندقا من طراز فندق مريديان القاهرة المعروض للبيع بحوالى ٦٠ مليون دولار . لكنه مع محاميه وموكله جزاهم الله خيرا عن ١٧٧ الف مودع يعملون من اجل الحياة الباقية ولايلقون بالا الى عرض الدنيا الزائل . ولذلك فان قلوب الجميع تتجه الى النيابة راجين تسهيل مهمتهم في فحص كل حبة رمل في ارض الريان وكل قطعة اثاث في بيوته ومكاتبه وكل صفحة فيما تبقى من كتب التراث التي تولى مشكورا طبعها ونشرها .

وكان الله في عون القاضي .

فيليب جلاب

رجال القضاء يطالبون بتنحية النائب العام فى قضية الريان

كتب ثروت شلبى :

ابدى عدد كبير من القضاه استياءهم من تولى شخصيات من السلطة القضائية لهم علاقة بالريان متابعة القضية وطلبوا سرعة تنحيهم .

كان دفاع الريان قد اتهم المستشارين جمال شومان النائب العام وساهر درويش مدير ادارة التحفظ على الاموال ورئيس هيئة الادعاء والاتهام فى القضية بأنهما اصحاب مصلحة لانهما أودعا أموالهما لدى الريان وزعم الدفاع ان النائب العام سبق ان ارسل خطاب تهديد الى الريان برد اموال شقيقته قبل يومين من التحفظ على شركات الريان .

قال المستشار جمال فؤاد رئيس محكمة امن الدولة العليا انه لايجوز لرجل النيابة العامة ان تكون له مصلحة شخصية فى قضية يترافع فيها وان قانون المرافعات والاجراءات الجنائية نص على حالتى التنحى والرد للقضاه .

وتساءل محمد رشاد نبيه عما اذا كان المستشار ساهر درويش قد اخفى عن النائب العام ان له اموالا مودعة بالريان ام ان النائب العام قد ارتكب هذا الخطا متعمدا ؟!

واكد المستشار ساهر درويش ايداعه لبعض مدخراته من عمله بالخارج فى شركة الريان ونفى ان يكون قد التقى باحمد الريان من قبل ولم يطلب منه اية ميزة شخصية وذكر انه سيستمر فى حضور المحاكمة رغم رفع دعوى مخاصمته وقال : لن اترك مكانى من على منصة محكمة الريان الا بعد صدور حكم ضدى فى دعوى المخاصمة .



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ يونيـــو ١٩٩٠

□ شهادة فج النور فى قضية الريان :

مبالغ معلقة بمئات الملايين دون وجود بيانات أو مستندات

كتب ـ خيرى رمضان ومحمود النوبى :

استمعت امس محكمة جنايات الجيزة الى الدكتور محمد حسن فج النور الشاهد الاول فى قضية الريان حيث قرر عدم انتظام دفاتر الشركة ووجود اخطاء جوهرية فى الأرصدة الحسابية ووجود مبالغ معلقة بمئات الملايين دون وجود بيانات او مستندات . وقررت المحكمة استمرار مناقشة الشاهد اليوم حيث يسأله احمد الريان والدفاع حوالى ٢٠٠ سؤال .

بدات الجلسة الساعة الثانية عشرة إلا ربعا وقدم المستشار ساهر درويش باقى كشوف اسماء المودعين . ثم طلب دفاع الريان الاطلاع على الملفات الخاصة بالشركات التى وفقت اوضاعها لان ما اثبت فى الكشف المقدم فى جلسة ٩٠/٦/٢١ على خلاف الثابت بتلك الملفات ، وذلك حتى لايواجه رئيس هيئة سوق المال باسئلة يعجز عن الاجابة عنها . وحتى نتبين الحكمة فى المغايرة بين تلك الشركات التى وفقت اوضاعها وقبلت هيئة سوق المال هذا التوفيق وبين موقف شركة الريان .

بعد ذلك تقدم الشاهد الاول الدكتور محمد حسن فج النور رئيس هيئة سوق المال للادلاء بشهادته وحلف اليمين ثم بدات المحكمة فى سؤاله وقرر ان القانون رقم ١٤٦ لسنة ٨٨ فى ٩/٦/٨٨ صدر ليعمل به فى ١٠/٦/١٩٨٨ والزم هذا القانون الشركات والاشخاص الطبيعية والنوعية الذين سبق لهم ان تلقوا اموالا من الجمهور بعدة التزامات فى تواريخ محددة اهمها تقديم اخطارات معتمدة فى المراكز المالية التى تتضمنها من المحاسبين القانونيين اللذين يكلفهما الجهاز المركزى للمحاسبات ويقدمان عنها تقريرا معتمدا لهيئة سوق المال فى موعد اقصاه ٨ نوفمبر ١٩٨٨ ومن اول الالتزامات التى فرضها القانون على الاشخاص المخاطبين طبقا للمادة ١٦ ان يضعوا تحت تصرف المحاسبين القانونيين ـ طبقا لما ورد فى المادة ٦٤ من اللائحة التنفيذية من القانون ـ جميع المستندات والسجلات لاعداد المركز المالى واعداد تقرير عنه . والحقيقة ان شركتى الريان للمعاملات المالية او للاستثمار وتوظيف الأموال لم تلتزما بحكم المادة ٦٤ من اللائحة التنفيذية وقد ورد للهيئة فى تاريخ ١٦/١٠/٨٨ كتاب المحاسبين القانونيين فى شان شركة الريان للمعاملات المالية عن الصعوبات التى تواجههما من قبل الشركة وعدم تمكنهما من الاطلاع او مراجعة المستندات وسجلات الشركة حتى يمكن التحقق من قائمة المركز المالى واعتمادها فى ١٠/٦/٨٨ وقد اشار المحاسبان مصطفى راغب ومحمد عبدالسلام الى العديد من الاجتماعات التى تمت بينهما وبين مسئولى الشركة والى الخطابات التى ارسلاها الى الشركة للبدء فى مراجعة المركز المالى ولم تيسر متطلبات المراجعة . كما وصل الى الهيئة كتاب اخر من المحاسبين محمد فهمى ومصطفى شوقى ، وهما المحاسبان المعينان من قبل الجهاز المركزى للمحاسبات ، اشارا فيه الى الصعوبات والمشاكل وعدم تمكنهما من الاطلاع والمراجعة وبعد دراسة الخطابين الواردين للهيئة ، قامت الهيئة بابلاغ نيابة الشئون المالية والتجارية فى ٢٧/١٠/٨٨ لاعمال شئونها ، اما الالتزام الثانى فى القانون بحكم المادة ١٦ ، فهو ان يرسل هؤلاء الاشخاص الى الهيئة اخطارا خلال ثلاثة اشهر من تاريخ العمل باللائحة التنفيذية ويتضمن ثلاثة اشياء هى : اذا كان يرغب فى العمل فى مجال تلقى الأموال واستثمارها طبقا للقانون او لايرغب ، والمبالغ التى تلقاها قبل العمل بهذا القانون بالعملات المختلفة ومجالات استثمارها ، وقائمة المركز المالى فى تاريخ العمل بالقانون .

وفى الموعد النهائى فى ٨ نوفمبر ١٩٨٨ بتاريخ ٧/١١/٨٨ تلقت الهيئة من المحاسبين المعينين فى شركة الريان للمعاملات المالية خطابا قررا فيه عدم انتظام دفاتر الشركة وتاخر الشركة فى موافاتنا بالبيانات والمستندات وعدم توافر العديد من المستندات اللازمة واكتشافهما وجود اخطاء جوهرية فى الأرصدة الحسابية كذلك وجود مبالغ معلقة وارصدة تحت التسوية بمئات الملايين من الجنيهات دون وجود بيانات او مستندات عنها .

وفى ٨/١١/٨٨ تقدم احمد الريان الى الهيئة بمجموعة من الاوراق اسماها اخطارا ـ بعضها موقع عليه منه شخصيا وبعضها غير موقع عليه اطلاقا ، من ضمنها خطاب المحاسبين القانونيين الذى يشير الى المشاكل التى ذكراها . وبعد دراسة الاوراق التى تسلمتها الهيئة قامت بابلاغ النيابة فى ٩/١١/٨٨ . واضاف الدكتور فج النور ان احمد الريان ارسل كتابا الى وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية فى ٧/٧/٨٨ يطلب فيه الترخيص لشركة الريان للمعاملات المالية بالاحتفاظ فى رصيدها بالخارج بمبلغ قدره ٤١٠ ملايين دولار علما بان الشركة لها استثمارات فى الخارج بمبلغ ٤٤٠ مليون دولار مع شركة « اف ـ اى ـ هاتون » الامريكية بنيويورك لصعوبة استردادها فى المدة التى حددها القانون وارسل بهذا الطلب صورة تلكس مرسل له من شركة « كابوكم » باللغة الانجليزية جاء فيه انه فى اخر يوم ١٧ مايو ١٩٨٨ كان مركزه المالى المفتوح ٤٨٧ مليون دولار وبعد العرض على وزير الاقتصاد طلبت الهيئة من رئيس مجلس ادارة شركة الريان للمعاملات المالية إرفاق المستندات المؤيدة لطلبه وبيان المدة التى يطلبها للاحتفاظ بالارصدة فى الخارج وحجم ونوع هذه الأرصدة تفصيليا ولكنه لم يقدم اى مستندات ومن ثم رفض وزير الاقتصاد الطلب . وابلغنا النيابة .

بالاضافة الى ذلك فقد تقدم الى الهيئة الدكتور امين علم الاتحاد الدولى للبنوك الاسلامية ورئيس مجلس ادارة بنك فيصل الاسلامى فى قبرص وارسل خطابا الى وزير الاقتصاد يشير فيه الى وجود اسهم لشركة الريان فى بنك فيصل الاسلامى فى قبرص وشركة فيصل التجارية قدرها ٣٥٠ الف دولار .

وعقب ذلك جرت مناقشة بين رئيس المحكمة والشاهد قرر فيها ان موظفى الشركة قرروا انهم لايعلمون شيئا بالنسبة للبنوك والجهات الخارجية وان جميع المعلومات والبيانات تتركز فى يد احمد الريان . واضاف انه عندما سالت احمد الريان عن المركز المالى المطلوب قال هو كده إن شاء الله يبقى يعتمد وافاد لى انه ليست لديه اية اموال فى الخارج وانما هو ارسل خطابه الى وزير الاقتصاد حتى لايعلم المودعون لدى الشركة بموقفنا المالى السيىء وبالتالى يتدافعون للحصول على اموالهم . وعقب ذلك طالب الدفاع بتاجيل مناقشتهم للشاهد لان الريان وحده أعد ١٢٠ سؤالا بينما أعد المحامون ٨٠ سؤالا وطلبوا السماح لهم بالجلوس مع الريان للتنسيق فى الأسئلة . فصرحت لهم المحكمة وقررت استمرار مناقشة الشاهد فى جلسة اليوم .

عقدت المحكمة جلستها برئاسة المستشار الدكتور محمد حسنى عبداللطيف بعضوية المستشارين رشدى عمار وعبدالقاهر عبدالحكم بحضور المستشار ساهر درويش واحمد ادريس رئيس النيابة بأمانة سر احمد رمضان وعبدالحميد بيومى .



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٢٩ يونيو ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٢١ يوليو.. نظر قضية الريان

٣ ساعات.. مواجهة ساخنة بين احمد الريان.. ود. فح النور

فح النور : اكتشفت مخالفات الريان عام ٨٧

سامر قدم كشوفا بحسابات ٢٢ الف مودع

تابع الجلسة :
السيد المعبدى
كمال عبدالجابر
تصوير - هشام كمال



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ يونيو ١٩٩٠

على مدى ثلاث ساعات ونصف فى جلسة محاكمة الريان وجه المتهم احمد الريان اكثر من ٥٠ سؤالا إلى الدكتور محمد حسن فج النور رئيس هيئة سوق المال أجاب عنها تفصيلا أمام المحكمة التى رفضت بعض الاسئلة القانونية الموجهه من المتهم لرئيس الهيئة حيث طالبته بتركها لمحاميه .

قال الدكتور فج النور أنه فوجىء فى ٣٠ أكتوبر بحضور المتهم إلى مكتبه ومعه طارق ابوحسين ويلقى إليه بتوكيل ولم أفهم وقتها الدافع إلى عمل توكيل باسمى ثم اكتشفت انها محاولة من الريان لتوريط الحكومة وإيهام المودعين بأن الحكومة وهيئة سوق المال والبنك المركزى ووزارة الاقتصاد قد استولوا على أموال المودعين . وانه قام فى اليوم التالى بإرسال خطاب إلى وزير العدل موقع عليه من الدكتور صلاح حامد رئيس البنك المركزى لالغاء التوكيل وقمنا باخطار مأموريات الشهر العقارى بعدم إصدار مثل تلك التوكيلات .

دارت أسئلة المتهم احمد الريان للدكتور محمد فج النور حول موقف شركتى الريان للمعاملات المالية والاستثمار وتوظيف الامـوال من القانون رقم ١٤٦ لسنة ٨٨ وماقام به الريان كرئيس مجلس ادارة للشركتين والتزامه بإخطار الهيئة بالمركز المالى المعتمد من المحاسبين القانونيين وتقديم المستندات الدالة على موقف الشركتين وهـو مايمـثل الاساس القانونى لتوفيق أوضاع الشركتين طبقا للقانون واعداد البرنامج الزمنى لرد الاموال لاصحابها المودعين فى حالة عدم توفيق الاوضاع .

بدأت المحكمة جلستها فى العاشرة والنصف صباحا برئاسة المستشار د. محمد حسنى عبد اللطيف ونودى على شاهد الاثبات الاول د. محمد حسن فج النور رئيس الهيئة العامة لسوق المال الذى مثل امام المحكمة وحلف اليمين

وطلب رئيس المحكمة من المتهم احمد الريان ان يوجه السؤال مباشرة ولاداعى للمقدمات ..

الريان - هل ابلغت النيابة ضد الشركات الاخرى لتوظيف الاموال التى قرر مراقبو الحسابات انها لم تقدم المستندات اللازمة بمراجعة المركز المالى كما فعلت مع شركات الريان ؟

الشاهد - نعم كما يوضح الكشف الذى اودعناه طبقا لقرار المحكمة بتاريخ ٢١ يونيه الجارى

الريان - هل تذكر تاريخ ابلاغ النيابة وأسماء الشركات الاخرى ؟

رئيس المحكمة - المحكمة رفضت توجيه السؤال .. وعندما حاول الريان اعادة توجيه نفس السؤال قال له المستشار د. حسنى .. خليك فى شركتك أولا وبعدين باقى الشركات ..

الريان - هل كان حازم حسن عضوا بمجلس ادارة سوق المال وقت صدور القانون ١٤٦ لسنة ٨٨

الشاهد - نعم

الريان - هل كانت شركة الريان لتوظيف الاموال تعمل فى مجال تلقى الاموال واستثمارها قبل صدور الترخيص لها من هيئة سوق المال برقم ٥٣ لسنة ١٩٨٦

الشاهد - القرار ٥٣ هو ترخيص بتأسيس الشخص الاعتبارى لشركة الريان للمعاملات المالية وبالتالى لم يكن لهذا الشخص الاعتبارى وجود قبل ان يتم تسجيله بالسجل التجارى بتاريخ ٢٨ يوليو ١٩٨٧ سجل تجارى الجيزة ..

واوضح الشاهد ان هذا قرار بتأسيس الشخص الاعتبارى وليس قرارا بالترخيص لمزاولة النشاط .

الشاهد - كنا نعلم ان مؤسس شركة الريان للمعاملات المالية يقوموم بقبول ودائع من البنوك بالمخالفة لقوانين البنوك والائتمان وقانون البنك المركزى وهذا هو السبب حين صدور قرار ٥٣ لسنة ٨٦ بتأسيس شركة الريان فقد قيد غرض الشركة فى هذا القرار بما نصه «وذلك كله بمالايتعارض مع احكام قانونى البنك المركزى والبنوك والائتمان».

وقد قامت الشركة لدى التسجيل بسجل تجارى الجيزة بتاريخ ٢٨ يوليو ٨٦ وبعد صدور قانون ٨٩ لسنة ٨٦ فى ٢٥ يونيه ٨٦ بأسقاط العبارة السابقة .. وهو الامر الذى اكتشفته الهيئة بعد ذلك حينما استأذنت نيابة الشئون المالية والتجارية عن طريق الادارة العامة لمكافحة جرائم الاموال العامة بالتفتيش على اموال الشركة وتم ذلك وقيدت ضدها القضية رقم ١١٠٤ لسنة ٨٧

الريان : فى نوفمبر ٨٦ عندما حدثت هزة لشركة الريان هل أرسلت هيئة سوق المال لجنة الى الشركة لتقصى الحقائق ؟

الشاهد : نعم أرسلت الهيئة لجنة مكونة من بعض العاملين بها وبالبنك المركزى المصرى ووزارة الاقتصاد وعددا أخر من أجهزة الدولة الى كل الشركات التى كانت تتلقى أموالا من الجمهور للتعرف على أسلوب العمل فى تلك الشركات وقد تم ذلك فى ديسمبر ٨٦ ويناير ١٩٨٧ .

خطورة الاوضاع والممارسات

لريان : ما هو التقرير الذى كتبته اللجنة وأطلب منه صورة ؟

الشاهد : قدمت اللجان المختلفة عدة تقارير تشير الى خطورة الاوضاع بالشركات التى تم الذهاب اليها وفحص أوراقها بموافقة أصحابها وبالنسبة لشركات الريان .. قامت اللجان بتقديم تقريرها بخطورة الاوضاع والممارسات التى تقوم بها الشركة

الريان : هل مكنت الشركة اللجان من القيام بعملها والاطلاع على الاوراق والمستندات ؟

الشاهد : أتاحت الشركة بعض الدفاتر والمستندات للجان .

الريان : هل المستندات التى لم تطلع عليها اللجنة أو تمكن من الاطلاع عليها طلبتها اللجان وامتنعت الشركة عن ذلك ؟

الشاهد : بالقطع اللجنة كانت قد طلبت من مسئول الشركة بيانات ودفاتر ومستندات معينة قامت الشركة بتوفير بعضها وامتنعت عن توفير البعض الآخر .

الريان : هل طلبت اللجنة طلباتها شفاهة أم كتابة ؟

الشاهد : الحقيقة أن الاخ أحمد يسأل أسئلة مضى عليها ٣ سنوات وكان البعض كتابة والبعض شفاهة .. وأنا تقابلت شخصيـا مع المرحـوم فتحى عبد الفتاح الريان وطلبت منه الاعداد لزيارة اللجنة وكان الاشخاص .

الممثلين للهيئة بعضهم يحمل صفة الضبطية القضائية وحين امتنعت الشركة عن اظهار بعض البيانات اضطر أحدهم ابراز الضبطية القضائية حتى يحصل على البيانات وقد حصل فعلا على بعضها ولم يحصل على البعض الآخر .. وفضلت أن أنهى عمل تلك اللجان دون الدخول فى مهاترات كثيرة مع الشركات ..

الريان : ما الغرض الذى ذهبت من أجله اللجنة الى الشركة ؟

الشاهد : كانت زيارة عمل لتقصى الحقائق والتعرف على أساليب عمل تلك الشركات والتى كانت مجهلة تماماً فى ذلك الوقت .

الريان : هل قدمت الشركة مركزاً مالياً مجمعاً فيه كل شىء عن الشركة ومعتمداً من مراقب حساباتها الاستاذ مجدى حشيش ؟

الشاهد : قدم مراقب حسابات الشركة الى الهيئة مجموعة من الاوراق أشار فيها الى أنه سبق وأن قدمها الى مصلحة الضرائب وقد كانت هذه الاوراق محل نظر فى القضية ١١٠٤ لسنة ٨٧ ومرفقة بهذه الدعوى .

وهنا وقف احمد ادريس رئيس النيابة مقرراً ان الموجود بملف الدعوى هو الموقف المالى المبدلى فى ٨٦/١١/٢٤ وغير معتمد من مراقب الحسابات ..

الريان – دا ملف كبير حوالى ٣٠٠٠ ورقة .

شاهد فى القاعة

وهنا لاحظ المتهم احمد الريان احد شهود الاثبات موجوداً داخل القاعة فقال لرئيس المحكمة الذى نادى عليه واتضح انه فاروق مصيلحى عبدالله من البنك المركزى وقد حضر الآن ولم يكن يعرف ان الشهود قد خرجوا خارج القاعة وطلب منه رئيس المحكمة الخروج والانتظار بالخارج ..

واستطرد المتهم احمد الريان يسأل الدكتور فتح النور ..

س ـ الم ترسل الهيئة فى يناير ٨٨ الاستاذ عبدالحميد الى شركة الريان ؟

ج ـ لا لم ترسل الهيئة احدا وقد يكون هذا من بين لجنة النيابة التى ارسلتها للتحقيق فى القضية ١١٠٤ لسنة ١٩٨٧ ..

س ـ هل حضر مندوب من الهيئة اجتماع الجمعية العمومية لشركة الريان ؟

ج ـ نعم .

سؤال موجه من المحكمة ..

● ليه ؟

●● هذه شركة مساهمة وترسل كل شركة دعوة الى الهيئة لحضور اجتماع الجمعية العمومية وشركة الريان اجتمعت ثلاث مرات اولها ٨٧/٩/٢٧

دعوى مخاصمة الريان للنيابة ١٠ يوليو

قررت محكمة استئناف القاهرة تحديد جلسة ١٠ يوليو القادم لنظر دعوى مخاصمة احمد الريان للمستشار جمال شومان النائب العام والمستشار ساهر درويش مدير مكتب التحفظ واحمد ادريس رئيس نيابة الشئون المالية والتجارية .



وثانيها ٨٧/١٢/٣٠ وثالثها بتاريخ ٨٨/٣/٢ حضر مندوبو الهيئة الاجتماعات الثلاثة وقدموا تقاريرهم ..

وقد قامت الهيئة بإرسال كتابها رقم ٢٩ بتاريخ ٧ مارس ٨٨ الى وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ومرفق بها تقرير عن الخطوات التى تدعى الشركة القيام بها وخطورة ذلك على الاوضاع الاقتصادية فى المجتمع ..

وسئل الشاهد عن مدى علمه بأن صندوق النقد الدولى هو الذى اقترح على الحكومة رفع سعر الفائدة واصدار قانون شركات توظيف الاموال ؟. فأجاب بان السؤال مركب وعلى حد علمى ان صندوق النقد لم يتدخل فى هذا .

الريان - هل ارسلت لي طارق ابو حسين ليطلب منى اصدار توكيل عن نفسي وعن اولادى القصر افوضك فيه بصفتك كما افوض وزير الاقتصاد ومحافظ البنك المركزى .. للتصرف فى جميع اموالى واموال الشركات ؟؟

الشاهد - على الاطلاق .. لم يحدث ذلك .. بالعكس بدلا من ان اطلب من طارق ابو حسين كوسيط فلماذا لم اطلب منك مباشرة .. ما الداعى للوسيط .!! وقد قابلت المتهم ثلاث مرات فى اغسطس ٨٨ وفى ٤ اكتوبر وفى ٨٨/١١/٨ ..

الريان - هل قابلتنى فى مكتبك يوم ١٩٨٨/١٠/٣١ ؟

الشاهد - لا .

الريان - الم تتسلم منى التوكيل المطلوب فى ٨٨/١٠/٣١ فى حضور طارق ابو حسين ؟؟

الشاهد - استأذن المحكمة فى البحث بالملف امامى عن التوكيل ثم قال : معى صورة التوكيل وقد الغى فى اليوم التالى واخطر بذلك السيد وزير العدل ولالغاء ماصدر مثله من توكيلات .

فأستطرد المتهم احمد الريان فى توجيه العديد من الاسئلة الى الشاهد حول عدد الشركات التى اخطرت حتى يوم ٨ نوفمبر ٨٨ الهيئة ببيانات مستوفاه وعدد الشركات التى لم تخطر الهيئة فأجاب الشاهد انه ابلغ النيابة عن ٤٠ شركة خالفت نص المادة ١٦ من القانون لعدم تقديمها الاخطار مستوفيا ..

شركات الريان ليست لها معاملة خاصة

وعن سؤال آخر للمتهم قال الشاهد .. ان هيئة سوق المال لم تعامل شركتى الريان اى معاملة خاصة او متعسفة وانما كانت بطبيعة الحال .. ونظرا لكبر عدد المودعين فيها وايضا حجم الاموال المجمعة ان توليها هيئة سوق المال الفحص والتمحيص .. قبل ارسالها الى النيابة العامة بأى مخالفة تراها الهيئة من وجهة نظرها لان عدد الشركات ليس دليلا على اى شىء .. فشركة واحدة تلقت اموالا تقابل مليارين من الجنيهات .. لايمكن ان تقارن بشركة تلقت ٣٠ الف جنيه او ٢٠ الفا بها ٢٠ أو ثلاثين مودعا !!

واضاف الشاهد .. وبالتالى كلما انتهى الفحص يتم الابلاغ .. ومن هنا قامت الهيئة بموالاة دراسات الحالات التى قدمت لها وثبت للهيئة مخالفتها لاحكام القانون فأحالتها الى نيابة الشئون المالية والتجارية .

تم قررت المحكمة التاجيل لجلسة ٢١ يوليو القادم مع استمرار حبس المتهربين .. قدم المستشار ساهر درويش كشوفاً بحسابات ٢٢ ألف مودع انتهى من إعدادها الكمبيوتر وأخرى عن تتبع اللجنة المشكلة من البنك المركزى عن تحويلات الريان خلال أعوام ٨٤ الى ٨٨ إلى البنوك فى الولايات المتحدة وألمانيا الغربية وسويسرا وإنجلترا .



المصدر : المصـــــور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات　التاريخ : ٢٩ يونيو ١٩٩٠

مفاجأة جديدة فى قضية الريان : أحمد الريان يكشف عن حقيقة المشترين ويتعهد باحضار أموال المودعين !

كتب : عزت بدوى

●● شهد الاسبوع الماضى تطورات مثيرة فى قضية الريان إثر جلسة صاخبة وصلت فيها الامور الى حد ....

التشابك بالايدى والهرولة بين جنبات القاعة ، مما دفع هيئة المحكمة برئاسة المستشار د . محمد حسنى عبداللطيف الى رفع الجلسة مرتين حتى تعود الامور الى نصابها الطبيعى ، ولعل ابرز تلك التطورات ما جاء نتيجة الانفعال والحماس الذى ساد الجلسة عندما كشف احمد الريان ومحاميه رشاد نبيه عن بعض جوانب عرض الشراء وكيفية رد اموال المودعين ●●

● اكد احمد الريان انه لا يوجد مشتر يقبل ان يدفع مبلغ مليار و٥٠٠ مليون جنيه نقدا فى اصول شركاته ، حتى لو كانت قيمة هذه الاصول ثلاثة مليارات من الجنيهات ، وانه مستعد لاحضار ثمن الصفقة فى اليوم التالى مباشرة لتوقيع عقد الوعد بالبيع مع محاميه رشاد نبيه .

جاءت هذه المفاجأة المثيرة من احمد الريان والتى يكشف من خلالها عن حقيقة المشترين لاصول شركاته ، ردا على ما اثاره محامى بعض المودعين الذى شك فى جدية العرض وطلب ضرورة تقديم شيك بمبلغ ٢٥٠ مليون دولار امريكى كعربون شراء يوضع امانة فى المحكمة ويكون الشيك باسم رشاد نبيه ممثل المشترين ولا يصرف إلا بامره على ان يصادر لصالح المودعين اذا تم التراجع عن الشراء ولكن هذا الاقتراح من جانب علاء عبدالمنعم ممثل المودعين ادى الى ثورة عارمة داخل القاعة من جانب هيئة الدفاع عن الريان واقاربه واندفاعهم للاعتداء على هذا المحامى داخل القاعة ، مما دفع احمد الريان الى الاعتراض على اقتراحات المحامى ومطالبته بتقديم العرض البديل .

ثم واصل رشاد نبيه تكملة المفاجأة بدون ان يقصد ، حينما اكد لهيئة المحكمة ان الغرض من المعاينات الميدانية لمواقع اصول وممتلكات الريان هو اعداد كراسات مواصفات لتجميع هذه الاصول حتى يمكن تسويقها ، فلا يعقل ان يكون المشترى الذى يتفاوض باسمه سيمتلك مثلا ٥٠ عقارا ، بل لابد ان يدخل معه اخرون فى هذه المشروعات ، وهو الامر الذى يقطع بما نشرته "المصور" فى اعدادها السابقة انه لا يوجد مشترى بالفعل الآن ، وان الصفقة مقدمة من ال الريان وبتحويل اموال من الخارج لتغطية فارق قيمة الاصول التى يمكن تسويقها بمعرفة محاميهم رشاد نبيه .

ومن جانب آخر فقد حاول الريان ان يثير زوبعة داخل المحكمة بادعاء الخصومة مع النيابة العامة بحجة ان شقيقة النائب العام ومدير ادارة التحفظ بمكتب النائب العام ضمن المودعين بالشركة ، وان النيابة تتعمد تعطيل اجراءات الصفقة وتهمل فى الحفاظ على ممتلكاته لهذا السبب ، ولكن المستشار ساهر درويش المحامى العام المشرف على ادارة التحفظ وممثل النيابة فى القضية رد على هذه الاتهامات وتحدى الريان ان يثبت ان اى اصل من الاصول المتحفظ عليها كان يعمل قبل التحفظ ثم توقف عن الانتاج بعد



المصدر : الممسور

التاريخ : ٢٩ يونيو ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ذلك . كما اكد المستشار ساهر درويش انه كونه احد المودعين بالشركة يدفعه للحفاظ على اصولها والعمل بكل الطرق لنجاح اى جهود فى سبيل استرداد المودعين لحقوقهم حتى يحصل على حقه منها ، كما تحدى ان يثبت الريان انه او اى من اقارب النائب العام قد طلب اليه استرداد ودائعهم سواء قبل التحفظ عليه او بعد صدور قرار التحفظ ، وانهم كونهم مودعون بالشركة فإنهم خدعوا كالاف المودعين فى الشعارات الاسلامية التى رفعها آل الريان ، ولكنهم لم يستغلوا موقعهم الوظيفى فى محاولة استرداد ودائعهم دون بقية المودعين .

وقد توجه احمد الريان صباح امس الثلاثاء الى ادارة التفتيش القضائى بدار القضاء العالى لرفع دعوى الخصومة ضد النائب العام ومدير ادارة التحفظ بعد ان سمحت له المحكمة بذلك .

ومن المتوقع ان تشهد جلسة صباح اليوم مواجهة ساخنة اخرى بين هيئة الدفاع عن الريان وبين الدكتور محمد حسن فج النور رئيس هيئة سوق المال والشاهد الاول فى القضية بعد ان اعترض الدفاع على سماع شهادته فى جلسة يوم الاحد الماضى قبل الاطلاع على المستندات التى قدمتها هيئة سوق المال للمحكمة .

كما قدم احمد ادريس رئيس نيابة الشئون المالية والتجارية وممثل النيابة فى قضية الريان لهيئة المحكمة الخطاب المسلم للنيابة من مصطفى شوقى رئيس لجنة اعداد المركز المالى لشركات الريان الذى يؤكد ان آل الريان لا يملكون اى شىء فى راس مال شركاتهم ، وان راس المال تم تغذيته من اموال المودعين ، بل إن المركز المالى كشف عن سحب أحمد توفيق ووالده توفيق الريان مبلغ ١٤٢ مليون جنيه من اموال المودعين لحسابهم الخاص وعدم ردها للشركة ، وذلك ردا على ما اثاره احمد الريان فى المحكمة من مخالفة النائب العام للدستور بفرضه الحراسة على اموال شركاتهم بإعتبارها مملوكة ملكية خاصة واكد احمد ادريس فى مذكرته لهيئة المحكمة ان آل الريان سبق ان قدموا اقرارا موثقا فى الشهر العقارى بانهم لا يملكون اية اموال فى شركاتهم ، وبرر ما اثاره آل الريان فى هذا الشان بانه محاولة للتنصل من القانون وانه إذا كان المودعون لم يسلموا من نتائج عمل آل الريان فإن النيابة العامة التى حققت دليل البراءة قبل ان تحقق دليل الادانة ضدهم لم تسلم هى الأخرى من لسانهم .



٣٩٥ مليون دولار حولها الريان رسميا للخارج

البنك المركزى يقدم للمحكمة كشفا بالاموال فى ٤ دول أجنبية

كتبت اميمه كمال

قدم البنك المركزى الى النيابة العامة كشفا بكافة الاموال التى قامت بتحويلها شركات الريان الى الخارج . يتضمن الكشف أن الريان قام بتحويل ٣٩٥,٣ مليون دولار الى بنوك فى ٤ دول اجنبية هى امريكا وبريطانيا وسويسرا والمانيا الغربية وذلك من خلال حساباته بالبنوك المصرية وفروع البنوك الاجنبية بالقاهرة .

وذلك خلال الفترة من ١٩٨٥ الى أول ١٩٨٩ وقد قامت النيابة العامة بتسليم هذا الكشف الى محكمة جنايات الجيزة .

يتضمن الكشف أن الريان قام بتحويل ١٦٠ مليونا و٥٠٠ الف دولار الى امريكا وحول ٧٨ مليونا و١٤٠ الف دولار بالاضافة الى ١٠ ملايين مارك المانى (٦ ملايين دولار) الى المانيا الغربية وحول ١١٢ مليونا و٣٥٥ الف دولار بالاضافة الى ٢١٧ الف جنيه استرلينى (مليون و٢١٨ الف دولار) الى بنوك فى لندن . وحول ٣٧ مليونا و٥٠٤ آلاف دولار الى بنوك فى سويسرا وبذلك يصل مجموع الاموال التى حولت للخارج الى ٣٩٥,٣ مليون دولار

ومن ناحية اخرى وافقت المحكمة لهيئة الدفاع عن الريان على استخراج شهادات من وزارة الاقتصاد وبحجم اذونات الاستيراد لشركات الريان والتى استوردت من خلالها سلعا ومعدات من الخارج وكذا شهادات بحجم الاموال التى قام الريان بادخالها الى مصر .



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١ يوليو ١٩٩٠

متابعة حصر ممتلكات الريان بالنوبارية وترعة المريوطية والهرم

كتبت خديجة عفيفي :

قامت اللجان الهندسية بمعاينة اراضي ومزارع الريان بالنوبارية .. تبين وجود ٤ مزارع منها ٦٢٠٠ فدان صالحة للزراعة لم يتم زراعتها حتى الان .. بالرغم من توافر مياه واجهزة الري المحورية ..

كما عاينت اللجان مزرعة اخرى مساحتها ٦٤٥ فدانا تبين ان ٣٠٠ فدان عبارة عن صوب و٨٠ فدانا مزروعة بالطماطم تروى بطريقة الرى بالتنقيط و١٥٠ فدانا فاكهة .. اما باقى المساحة فلم تزرع رغم توافر المياه وصلاحية الارض .

وقد حصرت اللجان الاراضي والمبانى فى طريق مصر اسكندرية الصحراوى وعلى ترعة المنصورية وهى ٥ الاف متر امام فندق رمادا ، ٤ الاف متر على ترعة المريوطية ، ٣ فدادين مقسمة الى اربع قطع بشارع الهرم قطعة منها عليها مشروع مبانى قصر الريان انشأ بالخراسانات والمبانى ولم يتم تشطيبه ، سينما ١٨٠ على ترعة المريوطيه مساحتها ٢٤٠٠ متر .. وكذلك عمارة بمحطة اسباتس خمسة ادوار جاهزة للسكن مساحتها ٢٥٠ مترا .

وتستكمل اللجان اعمالها بعد العيد مباشرة فى شارع الهرم والجيزة والدقى حيث المحلات التجارية وعمارات سكنية وفيلات بشوارع مدكور وفاطمة رشدى واستوديو مصر .



المصدر : الاهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : يوليــو ١٩٩٠

صفقة الريان بين الوهم والحقيقة

محامى الريــــان الوحيد الذى يعرف السر

صفقة الريان .. هل هى حلم ام حقيقة ؟

المودعون يرون انها القشة التى ظهرت فى بحار الفقر التى غرقوا فيها .. كلهم ينظرون اليها باعينهم يحدوهم الأمل فى ان تكون المراكب التى يعودون بها الى البر .. ورغم كل التأكيدات من قبل ممثل المشترين بأن الصفقة حقيقية ، والاموال ستعود للمودعين ، إلا انهم يخشون ان هذه القشة ما ان يمسكوا بها حتى تهوى بهم الى القاع .. وخرجت اليهم اراء كثيرة بعضها يؤكد تفاؤلها الشديد بهذه الصفقة التى تتم بشكل عملى .. والبعض الاخر يطرح العديد من الاسئلة التى تنتهى فى مضمونها الى انه لا يوجد مجنون يقبل ان يدفع مليارا و ٥٠٠ مليون جنيه فى عقارات وممتلكات قدرتها لجنة التحفظ بمبلغ ٣٠٠ مليون جنيه فقط !

ويستندون فى رايهم الى محاولات سابقة من الريان لرد اموال المودعين تبين فى النهاية انها احلام لا تمت للحقيقة بشىء فاين الحقيقة اذن ؟

لا يعرف الحقيقة كاملة الا شخص واحد فقط هو محمد رشاد نبيه المحامى ومهما كانت صعوبة مهمة الرجل .. فبين يديه آمال كل الملايين

■ كيف تكونت فكرة شراء ممتلكات الريان ؟

□ بعد صدور قانون تلقى الاموال بشهرين قبض على الريان .. وقيل ان الريان سرق وهرب فلوسه فى الخارج اى امن نفسه فمن الخاسر ؟

المودعون طبعا ١٧٥ الف اسرة ضاعت اموالهم بينهم ١٠٠ الف من الفقراء الذين باعوا كل ما يملكون من اجل عائد شهرى مضمون .. و ٥٠ الفا من الموظفين الذين سافروا للخارج سنوات طويلة واودعوا حصيلة غربتهم فى شركة الريان اما الباقى فهم الذين حصلوا على فائدة تبدا من ٣٠٪ الى ٥٠٠٪ وهؤلاء اخذوا نقودهم بالكامل ولم يضاروا .

جلست بمفردى دون علم احد افكر فى الحل .. كلنا غرقنا .. والكل اعلن انه لا يوجد حل .. إذن فنحن امام مازق كبير ولا يوجد الا الانتماء المصرى وانا نفسى فلوسى فى الخارج وقد عملت فى الخارج سنوات طويلة ولى علاقات عديدة، إتصلت بمجموعة من المصريين العاملين فى الخارج ودعوتهم للحضور الى مصر .. جاءوا وعرضت عليهم الامر اجتمعنا عشرات المرات دون علم احد .

□ حتى ولا الريان ؟

■ ولا مخلوق فى مصر !

□ لقد قال الريان امام المحكمة انه كان يعرف موضوع الصفقة ؟

■ بشرفى الريان لا يعلم من هم المشترون ولن يعرفهم الا يوم عرض اسمائهم وقد قلت له : انت لا تعرف من هم المشترين انت لا تعرف شيئا عن هذه الصفقة الا يوم إعلانها فى المحكمة فلماذا تدعى المعرفة وتسيىء الى ؟

المهم جلست مع المجموعة ورسمنا العملية واتفقنا انها ستواجه ضغوطا شديدة ـ وقد نكون خاطئين ـ وستذهب فيها رقاب .. وقلت لهم ان ما اعلن عن تقدير ثمن الاصول فيه ظلم كبير لاننى عرفت ان شقة من الشقق تكلفت ديكوراتها ٢٨٥ الف جنيه وقدرت بمبلغ ٢٠ الف جنيه كنا مجموعة كبيرة فينا المتخصصون من كل نوع .. المثمن والتاجر والمحاسب .. وانطلق الجميع فكل شىء ممكن رغم

تحقيق : خيرى رمضان

وجـود الممتلكات تحت التحفظ، وعلينا كل شيء ، وجدنا التقديرات التى اعلنت مرعبة - جلسنا مرة اخرى واتفقنا على إحضار الفلوس على ان اعلن اما موضوع الصفقة لانني صاحب الاقتراح وقلت لهم : هذه الاموال ستظل راكدة سنتين على الاقل لأن البيع سيستغرق وقتا طويلا ولكن العقـارات سيـزيـد ثمنهـا وسنعوض الخسارة بل لن نخسر شيئا .

وطرحوا على كل الاحتمالات قلت لهم ليس لكم صلة بى .. الفلوس من الان اصبحت ملكي .. ساتحمل كل الهموم .. ولو قتلونى هناك من سيكمل الطريق .

■ ولو قتلت بالفعل ما الحل ؟

□ ابنى سيعلن اسم شخص اخر ينضم اليه فى العملية فهذا جهاد من أجل مصر ورغم اننى عضوا للجنة العليا للوفد الا اننى الان بجانب النظام انقاذا للشعب المصرى .

ربدت اكثـر من مـرة انهم سيقتلونك .. من هم ؟

■ اصحاب المصلحة .. الحرامية ؟

□ ومن هم الحرامية ؟

■ اولئك الذين لا تعنيهم مصر والذين تصوروا اننى سأخذ ١٠٠ مليون جنيه عمولة فلماذا لا يتخلصون منى ويتدخلون هم لانهـاء الصفقـة والحصول على العمولة الضخمة .

□ كل كلامك يؤكد إنك صاحب فكرة الصفقة ومنفذها الأول ؟

■ ايوه .. وساقتل بسببها والمشترون سيصبحون ابطالا ينالون كل تكريم

□ تفعل كل هذا بلا ادنى مصلحة شخصية ؟

■ مصر لن تفقد ابدا انتماء ابنائها .. لقد اعطتنى مصر الكثير بعد وفاة والدى وانا طفل صغير وكان يمكن ان اصبح عاملا او فلاحا ولكن مصر اوصلتنى الى ما انا فيه ولا ينقصنى اى شيىء فلماذا لا ارد بعض ما على لبلدى .

□ ماذا لو حدث اى خلاف بينك وبين المسئولين وفشل مشروع الصفقة ؟

■ لو الكل رفض الصفقة واعترضوا على كل شيء اطرحه ساشترى ساشترى فانا لاقاتل ولا مقتول .

□ هل تثق فى المشترين ؟

■ الأموال الان تحت تصرفى انـا ولم تعد خاضعة لتصرفهم بل تحت سيطرتى تماما ولا توجد اى فرصة للتراجع !

الصفقة للتشهير !

□ قال البعض أنك تعمد من هذه الصفقة ان تكشف عن اسرار بعض الشخصيات وتؤكد أن الممتلكات قيمتها اكبر مما قدرت به فما رأيك ؟

■ اولا من ناحية الاسرار انا لا احب ولن اكشف عن اسرار من اجل مصر والدليل على ذلك اننى طلبت بنفسى عدم ايداع كشوف المودعين فى المحكمة حتى لا تعلن اسماء كبار القوم الذين اودعوا الملايين للناس وقلت لا تودع الكشوف الا مع بداية تسليم الأموال للمودعين . ثانيا : من ناحية تكبير أصول الريان فالعبرة ليست بقيمتها ايا كانت ولكن العبرة بالسداد للمودعين فلو قلنا أن قيمتها ١٠ ملايين جنيه ستصدر المحكمة حكمها بالسجن على الريان بعشرة سنوات وتلزمه بسداد الاموال للمودعين ويضعف المبلغ للحكومة اذن فتكبير الاصول لن يفيدنى فى شيء

الـريـان ادار شـركتـه بالبركة !

□ قلت فى حديث صحفى : أحمد الريان لم يكن يعرف هيكل شركته وكان يديرها كدكان وانه لا يحبك .. وفجأة ظهرت كمحام عن شقيقه محمد ثم مشتر لممتلكاته واخيرا محام عن احمد نفسه .. كيف يكون ذلك ؟

■ صلتى بالريان بدات منذ فترة طويلة .. لقد كنت أرى أن شركات توظيف الاموال كصندوق الزجاج واذا فتحها احد دون أن يعرف ما بداخلها ستخرب كل شيء فهذه الشركات عملتها القوى العـالمية .. المهم رشحنى المـرحوم مصطفى شردى لأكون مستشارا قانونيا لشركات الريان .. وقررت أن ادرس الشركة اولا فوجدت أحمد ماشى بالبركة ليس لديه هيكل وظيفى ولا دورة محاسبية وهو الامر الحاكم لا يستطيع ان يقول له احد لا .. فقلت له السلام عليكم بعد عشرة أيام فقط .. بعد ذلك إنفعلت بالقضية كمواطن مصرى وليس لى دخل بها وبعد تفكير بدأت فى مشروع الصفقة دون أن يعرف احد شيئا وإستغرقت منذ بداية التفكير وحتى الاعلان عنها ٩ أشهر كاملة .

وفى يوم إتصل بى محامو الريان وطلبوا منى التحدث عن الدستورية ولكى افعل ذلك كان لابد أن أكون محاميا عن احد آل الريان فاخترت محمد لأن دوره ضعيف فى القضية .. وبعد ذلك أعلنت مشروع الصفقة بعد ان قلت لأحمد هل تبيع لى بمبلغ مليار و ٥٠٠ مليون جنيه ولم يصدق نفسه ثم وافق فقلت له اذا سألتك المحكمة رد بالموافقة وكان طبيعيا ان اكون محاميا عنه بعد ذلك !

لماذا المعاينات ؟

□ رددت أكثر من مرة أنك اشتريت وأنك عاينت كل العقارات وتعرف قيمتها جيدا فلماذا تضيع الوقت فى معاينات جديدة ؟

■ انا لا أعاين من أجل معرفة الاشياء ولكننى أعمل تسويقا تجاريا اى أعد كتالوجا تفصيليا بمواصفات كل عقار حتى يمكننى البيع ثانى يوم أوقع فيه عقد الوعد بالبيع لأنه ليس من المعقول ان احضر مليارا ونصف المليار واركنها هنا حتى اعد الكتالوج ، ويوم كتابة العقد ستجدون المبلغ « بالفلس » من حساب رشاد نبيه بالخارج لحسابه بالداخل ومع ذلك بإذن الله ستصل الفلوس للمودعين قبل يوم ٢٠ مارس القادم .

□ قلت من قبل فى المحكمة ان المشترين يشترون لأن الممتلكات تساوى وتزيد على المبلغ المعروض ولأنهم يريدون انقاذ آل الريان فهل لهم علاقة بهم ؟

■ ليس لهم أدنى علاقة بآل الريان ولكن اذا انقذوا المودعين فلماذا لا ينقذون الريان ايضا ولوكان احد غير الريان لانقذوه

□ تسعى لانقاذ الريان رغم إيمانك بأن شركتهم كانت مهلهلة من الداخل ؟

■ نظام شركات توظيف الاموال كله خطط للاضرار بمصر مستغلين النظام الاقتصادى الخاطىء فلماذا اذن يعاقب آل الريان فقط ؟!

□ هل للمشترين اى استثمارات فى مصر ؟

■ لا !

□ هل تحمل تـوكيلا رسميا من المشترين ؟

■ أنا لست وكيلا ولكن ممثلا للمشترين والقانون لا يطلب منى وكالة. انا اعيرهم اسمى وفى هذه الحالة انا مشتر لحساب الغير ومن بنود عقد الوعد : يعلم البائع أننى امثل اخرين ولى الحق ان انقل اليهم الملكية دون سداد رسوم لاننى لو كنت وكيلا لتعاقدت باسمهم وهذا لن يحدث .

□ لقد صدر ضد أحمد الريان حكم بالسجن ١٠ سنوات فى قضية بنك الاهرام بالاضافة لاحكام عديدة فى شيكات بدون رصيد فهل بعد إتمام الصفقة سيبرأ الريان ؟

■ أنا فى الصفقة ليس لى شأن بالريان .. الحكم الأول امام محكمة



النقض ولو كانت احكام الشيكات نهائية فلابد من تنفيذها ولن يلغيها الا قرار من رئيس الجمهورية .

□ اذن فلماذا وافق الريان على الصفقة ؟

■ لانه يامل بعد إتمام الصفقة أن يعمل نقضا فى الاحكام ويقدم شهادة ببراءته بعد الصفقة يقدمها للنقض فيحصل على البراءة

□ يتساءل الناس عن الشخص الذى يشترى هذه الصفقة الخطيرة ؟

■ المشترون يعرفون جيدا انهم سيكسبون والا ما اقدموا على هذه الصفقة .

□ رغم أن كلامك مطمئن الا أن المودعين يرتعدون خوفا من الصدمة اذا موت الصفقة فهل تطمئنهم انك قادم اليهم بأموالهم التى طال اشتياقهم اليها ؟

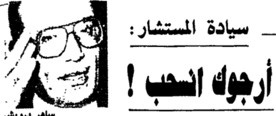
■ قل لكل المودعين : الصفقة مستمرة وستأخذون اموالكم مهما كانت الصعاب .

هذا حوار امين مع الرجل الذى يحمل الأمل لآلاف المودعين وقد تركناه يتكلم ويقول لعله يكون صادقا واذا لم يكن فهو على اى حال فصل جديد من فصول مأساة دخلت حياتنا اسمها .. إمانة الريان !□



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ يوليو ١٩٩٠



سيادة المستشار :

أرجوك انسحب !

ساهر درويش

عبد القادر شهيب

من حق المستشار ساهر درويش ممثل النيابة فى قضية الريان ومدير إدارة التحفظ على أمواله أن يودع ما يريد من المال لدى الريان أو أى صاحب شركة توظيف أموال .

لن ننازعه فى هذا الحق .. فهو لم يكن الوحيد الذى فعل ذلك .. انه واحد من نصف مليون مواطن ومواطنة ,اودعوا اموالهم لدى شركات توظيف الاموال ثم غرر بهم اصحابها فيما بعد .

ولن نلومه لانه وقع فى شراك اصحاب توظيف الاموال بينما هو ينتمى للاسرة القضائية التى يلاحق افرادها عادة مرتكبى الجرائم ، ومن بينها جرائم توظيف الاموال .. فهو لم يكن الوحيد من ابناء الاسرة القضائية الذى خدعه اصحاب توظيف الاموال .. فهناك آخرون منهم غيره .. بل إن منهم من عمل لدى اصحاب توظيف الاموال وقدم لهم الجليل من الاستشارات القانونية !

ولن نعاتبه لانه اخفى علينا طوال الشهور الماضية ان له بعض الاموال لدى الريان ، ولم يعلن ذلك إلا بعد ان تولى كشف الامر احمد الريان بنفسه .. فهناك غيره اصحاب اسماء كبيرة ما زالوا يخفون صلات ومعاملات قديمة لهم مع الريان واصحاب شركات توظيف الاموال الاخرى .

لن نفعل هذا ولا ذاك .. ولكننا مع ذلك لا نستطيع السكوت على استمرار المستشار ساهر درويش فى إدارة الاموال التى تحفظت عليها النيابة .. او تمثيل الإدعاء فى قضية الريان ..

لقد امسكت عن الكتابة الاسبوع الماضى بعد انكشاف امر وديعة سيادة المستشار املاً فى ان ينسحب من تمثيل النيابة فى القضية .

ولكن مضى الوقت ، ولم ينسحب ، ولم يطلب احد منه الانسحاب .. بل على العكس أعلن المستشار ساهر درويش انه مصمم على الاستمرار فى عمله

هل هذا معقول ؟!

نحن نعرف أن القانون لا يلزم المستشار ساهر درويش بالتنحى من القضية .. ولكن هناك شىء نردده كثيراً ولا نمارسه إلا قليلاً اسمه الموائمة السياسية ، وهى تحض على انسحاب سيادة المستشار .

فاستمراره سوف يمنح المتهمين فرصة للطعن فى كل ما ستقوله النيابة حتى وهم يعلمون انه حق ، وبالتالى تقوى محاولاتهم لنسف القضية والإفلات من العقاب على ما اقترفوه فى حق المودعين

كما ان عدم تنحى المستشار ساهر سوف يقدم للريان سلاحاً قوياً يستخدمه فى محاولاته التى لم تتوقف لتاليب المودعين على النيابة ثم على الدولة كلها .

والاخطر .. ان عدم تنحى المستشار ساهر سوف يثير لدى البعض

الشكوك فى قدرة النيابة على مواجهة ابتزاز الريان ، او قدرتها على ضمان حقوق المودعين .

لذلك كله .. نرجوك ياسيادة المستشار ان تتنحى وتنسحب من القضية لتطمئن قلوبنا وقلوب المودعين .. ولتغلق بابا جديداً تهب منه رياح مناورات الريان على النيابة والدولة .

وكفى ما حدث حتى الآن .. فما حدث ليس بقليل !■

المصدر : الاهرام الاقتصادى



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ يوليو ١٩٩٠

ميرفت المصرى

انقضت سنتان على صدور قانون تلقى الاموال ومازالت المشكلة تتفاقم والهوة تتسع فقد انقضت المهلة التى حددها القانون رقم ١٤٦ ـ ١٩٨٨ يوم ٩ يونيو ١٩٩٠ بمضى سنتين على العمل به فى اليوم التالى لنشره فى ٩ يونيو ١٩٨٨ والتى كانت رحمة وسلاما فى جانب الشركات اكثر منها فى جانب المودعين .

فلم توفق الشركات اوضاعها خلال تلك المهلة سوى ٦ شركات فقط (الشريف والسعد) من ضمن ١٠٤ شركة توظيف وبلغ عدد المودعين فى تلك الشركات ٥١٢,٨١٨ الف مودع وجملة الايداعات ٤,٥٠٠ مليار جنيه اربعة مليارات وخمسمائة مليون جنيه بينما الشركات الست التى وفقت اوضاعها بلغ جملة المواطنين بها ١١٦,٤٩٨ الف مودع وجملة الايداعات ١,٢٦٩ مليار جنيه .

لذلك فلقد ضاق الناس من كثرة الكلام والتصريحات والدراسات وغيبة الحل بعد أن انقضت مهلة الرد ولم يعد من سبيل الا أن تتصدى الحكومة لحل المشكلة التى تفاقمت واضرت بالاقتصاد باتخاذ خطوات ايجابية تجاه مسئولياتها سواء بالنسبة لمن وفق اوضاعه او من لم يوفق .

ولاشك ان الحكومة مسئولة عن الحل لانها شاركت مشاركة ايجابية وساهمت فى احداث الكارثة ولهذا لابد ان يتحمل المودعون وشركات توظيف الاموال والحكومة جميعا حل هذه المشكلة فهم الثالوث المشترك فى ظهور تلك المشكلة

بعد انتهاء المهلة المحددة لشركات توظيف الأموال

والحل .. الثالوث المشترك



المصدر : الاهرام الاقتصادى

التاريخ : ٢٤ ديسمبر ١٩٩٠

المشكلة ... والحل



يقول المستشار احمد حسان امين عام بنك فيصل بعد انتهاء المهلة المحددة لشركات الاموال يثور تساؤل كبير وهام ماهو العمل بعد هذا التاريخ ؟ !

لا أرى التركيز حاليا على الجزاء الجنائى الذى حدده القانون فى هذا الشأن ضد المسئولين عن هذه الشركات وانما المهم هو موقف المودعين المنتظرين ولهذا يجب ان ننظر للموضوع بصورة واقعية ونظرة مرنة للمحافظة على مابقى .

فإذا نظرنا الى القول ببيع اصول هذه الشركات وسداد ثمنها للمودعين كل بنسبة قد يفرح البعض الا أننى اتصور ان مثل هذا الاجراء لو تم لن يحقق المطلوب ذلك اننا نعلم ان هناك كسادا كبيرا فى السوق لايستوعب الاصول المعروضة فضلا عن المشاكل المتعلقة بهذه الاصول من حيث الملكية وغيرها ومايستغرقة ذلك من وقت طويل ... وهل يتم توزيع حصلية كل بيع ام ينتظر الى حين اتمام بيع جميع اصول كل شركة ومايستغرقة ذلك من وقت طويل وانتظار ؟

لذلك فإنه يكون من الملائم بحث اوضاع كل شركة على حده من قبل جهة تتعامل مع المشروعات الاقتصادية بعقلية البنوك بهدف المحافظة على حقوق المودعين عسى ان تجد فى النشاط او فى الاصول مايدعو الى استمراره وتنشيطه بما يحقق للمشروعات الجادة من البقاء بحيث يصبح المودعون فيها مساهمين فى هذه الشركات .

أما المشروعات التى يتبين عدم جديتها وعدم جدوى نشاطها فلا سبيل امام المسئولين سوى بيع اصولها واتخاذ كافة الاجراءات الجنائية ضد المسئولين عنها .

الرقابة مسئولية الحكومة

بينما يقول المحامى بالنقض الدكتور شوقى السيد ان كارثة توظيف الاموال قضية كبرى مازالت تشغل الرأى العام وسلطات الدولة المختلفة ، والذى يطالع التحقيقات والأوراق تفزعه الاساليب المختلفة التى نجح بها هؤلاء الناس فى استغلال واستقطاب بعض العناصر فى شتى مجالات السلطة ومن المؤسف ان هذا لم يكن غائبا عن الأجهزة المعنية مطلقا .

ولم يعد من سبيل الا ان تتصدى الحكومة لحل المشكلة التى تفاقمت واضرت بالاقتصاد باتخاذ خطوات ايجابية تجاه مسئوليتها سواء بالنسبة لمن وفق اوضاعه او من لم يوفق فالشركات التى وفقت اوضاعها لا على الحكومة الا الرقابة وهى مسئولية هيئة سوق المال والاجهزة الرقابية ومسئولية مراقبى الحسابات كذلك .

اما بالنسبة للشركات التى توفق اوضاعها فبعد ان انقضت المهلة المحددة للرد فعلى الحكومة ان تتحمل مسئوليتها لحل تلك المشكلة وذلك لاعتبارات عديدة اهمها :

اولا : انقضت سنتان على صدور قانون تلقى الاموال ومازالت المشكلة تتفاقم فاذا ما اتجهت نية المشرع بمد المهلة فاننا ننبه الى ان ذلك لابد ان يتم باداة تشريعية لا تقل مرتبة عن القانون غير انى اعتقد ان مد مهلة اخرى لشركات توظيف الأموال هى مزيد من الضياع للدولة والمودعين على السواء .

ثانيا : ان المادة ٢١ من قانون تلقى الأموال تعاقب من تلقى الاموال بالسجن وغرامة لا تقل عن ١٠٠ الف جنيه وتصل الى مثل ما تلقاه من اموال اوما هو مستحق منها وقد تستغرق الغرامة كل اموال المودعين وهى احكام لا يملك احد ان يتدخل فيها وعندئذ سنرجع الغرامة الى خزانة الدولة ولن يجد المودعون شيئا .

ثالثا : ان تعطيل استثمار الاصول واستغلال طاقاتها او امكاناتها يمثل ضررا اقتصاديا كبيرا كما ان تبديد الطاقات البشرية يمثل خسارة كبرى وكلاهما فى النهاية تتحمله الحكومة وحدها .

اقتراح الحل

يقترح الدكتور شوقى السيد ان الحل لابد ان يتحمله كل من المودع والشركات والحكومة .

فالمودع مجنى عليه وفى نفس الوقت مخطىء فقد ترك اوعية ادخارية شرعية وسارع الى كسب سريع لهذا فعليه ان يتحمل مغبة خطئة وتقدر هذا الغرم بان يتحمل ٢٥ ٪ من ايداعاته .

اما شركات التوظيف فهى الجانى الحقيقى وتستحق المساءلة والعقاب والاستيلاء على اموالها هى ومن ساهم وسهل لها واشترك معها .

وتكشف الاحصائيات ان تلك الاصول والاموال الموجودة تقدر بحوالى ٢٥ ٪ تقريبا من حجم الايداعات .

والحكومة باجهزتها فهى ان لم تكن فاعلا اصليا فهى فى اقل القليل شريكا وعليها تقع ايضا المسئولية لهذا يتعين ان تتصدى للاصول



الموجودة والتصرف فيها لصالح المودعين ولحسابهم سواء بايلولتها اليها او الى غيرها كما ان عليها كذلك ان تتحمل سداد ٢٥ ٪ من ايداعات المودعين من مواردها ويمكن سدادها على اربع سنوات حسب امكاناتها وهى فى هذا لا تتحمل غرما بل بذلك تكون قد حققت بتدخلها انقاذا لكارثة اقتصادية كبرى ومنعا للاحتكار والتحكم فى الاسعار والسيطرة وتبدد الأموال .
كما انها تحقق بهذا الحل حلا لمشكلة اقتصادية واجتماعية للمواطنين .

واقتراح اخر

كذلك هناك اقتراح اخر يتمثل فى ان تصدر الحكومة عن طريق البنك الاهلى المصرى شهادات استثمار بمليار جنيه سنويا على ان يقدم المشترى شهادة من البنك الاهلى قبل الشراء بانه لم يسترد قيمة اى شىء من القيمة لمدة ستة اشهر وبان تعطى الشهادات الجديدة عائدا متميزا لا يقل عن ٢٠ ٪ سنويا وان تعفى رسم الايلولة على التركات حتى يقبل الجمهور على شرائها وبذلك يمكن تحصيل مليار جنيه سنويا عن بيعها وان تطرح هذه الشهادات على سنتين كل سنة مليار جنيه .

وان يسدد ربع قيمة الوديعة فى السنة على اساس ان ثمن بيع أصول شركات التوظيف يبلغ مليار جنيه وتكون حصيلة الأموال المجتمعة من البيع والشهادات الجديدة ٣ مليارات جنيه على ان تمنح افضليته فى السداد للودائع صغيرة القيمة بحيث يمكن سدادها فى سنة واحدة والودائع متوسطة القيمة فى سنتين والودائع الكبيرة القيمة فى ثلاث سنوات .

وان تفتح الدولة اعتمادا ماليا فى الميزانية لمواجهة النقص فى قيمة الشهادات الجديدة المبيعة اذ قد لا يمكن بيع الشهادات كلها بمقدار مليار جنيه سنويا ويكون هذا الاعتماد اعتمادا احتياطيا لا يصرف منه الا عند نقص حصيلة الشهادات المبيعة .



المصدر : الشعب
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣ يوليو ١٩٩٠

بعد قرار المحكمة :

حالة من الارتباك تسيطر على المتورطين فى كشوف البركة

كتب جمال امبابى

تسود حالة من القلق والارتباك الشديد الآن بين صفوف كبار المسئولين بعد حكم محكمة جنايات الجيزة الأخيرة بضم تحقيقات « كشوف البركة » الى قضية الرشوة بوزارة الزراعة .

من جهة أخرى تقدم النائب العام يؤيده بعض كبار رجال الدولة والحكومة بمذكرة للقيادة السياسية بالاستمرار فى حفظ كشوف البركة وذكرت المذكرة أن الاعلان عن هذه الكشوف وتداولها يمس العديد من كبار رجال الدولة والحكومة وهو مايؤثر على مصداقيتها وكرامتها فى الشارع وسيعطى فرصة للاحزاب والتيارات الأخرى للتشهير وذلك فى الوقت الذى يصر فيه الريان على ضرورة عرض هذه الكشوف أمام المحكمة .

وكانت محكمة جنايات الجيزة برئاسة المستشار الدكتور حسنى عبداللطيف قد قررت ضم تحقيقات النيابة العامة فى قضية كشوف البركة إلى قضية الرشوة بوزارة الزراعة بناء على طلب الدفاع عن المتهمين فى القضية وهم أحمد الريان وكمال رضا وكيل أول وزارة الزراعة السابق ومستشار الوزير .

صرح محمد رشاد نبيه محامى الريان ووكيل المشترين أن حملة الشعب الناجحة والتى انفردت بها على مدى الأسابيع الماضية وكشفت خلالها نهب أموال المودعين وكذلك منع لجان حصر ممتلكات الريان من استكمال أعمالها كان له أبلغ الأثر حيث أصدرت المحكمة حكمها بعودة لجان الحصر لمزاولة أعمالها ودون الرجوع لمكتب التحفظ .

كان المستشار ساهر درويش مدير ادارة التحفظ قد تقدم بالعددين رقم ٥٥٠ ، ٥٥١ من أعداد الجريدة للمحكمة طالبا من الدفاع عن الريان تكذيب ما نشرته الجريدة إلا أن محامى الريان أكد صحة ما نشرته الشعب وهدد بتقديم المستندات التى تثبت ذلك وفجر العديد من التهم التى تمس بعض رجال النيابة والنائب العام .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب

التاريخ : ٣ يوليو ١٩٩٠

الريان يتهم الحكومة بتصفية شركته

كتب ربيع شاهين :

شهدت محكمة جنايات الجيزة بجلستها الخميس الماضي مناقشات حادة ومواجهة عنيفة بين أحمد توفيق الريان ود . محمد حسن فج النور رئيس هيئة سوق المال الذى تهرب من الاجابة على أخطر الاسئلة حساسية واهمها مايتعلق بالموقف من الشركة وكيفية وظروف صدور قانون تلقى الاموال .

اتهم الريان فج النور بالتعسف وسوء معاملة شركته دون بقية شركات توظيف الاموال ... واتهم هيئة سوق المال بالانصياع لتعليمات صندوق النقد الدولى والذى طلب هدم شركات التوظيف تحت غطاء تنظيم عملها ورفع سعر الفائدة بالبنوك لحث الجمهور على توجيه مدخراته اليها بعد ضرب الشركات .

وكشف الريان عن مفاجآت مثيرة تتعلق باخفاء ملف مستندات من ٥٠٠ صفحة من اوراق القضية وفى هذه الصدد اتهم النيابة بإخفاء الاوراق والمستندات التى تعضد موقفة واستثناء أدلة الاتهام الملفقة على حساب براءته .

كان فج النور قد ذهب فى بداية مناقشته الى ان الاخ احمد يوجه اسئلة مضى عليها ٢ سنوات وقد أتذكر اولا اتذكر وقد تدخلت المحكمة ورفضت الاسئلة التى وجهها الريان ومثلت حرجا له ... وحين وقف ممثل النيابة احمد ادريس مدعيا بان مالدى الناس هو مركز مالى مبدئى من ورقة واحدة قاطعة الريان قائلا : انتم تغاضيتم عن الملف الضخم الذى قدمناه وعلى عكس مازعم فج النور بالجلسة الاولى لمناقشته بان الريان ليس لديه أموال بالخارج اكد أحمد توفيق ان الشركة كانت تحتفظ بـ ٤٤٠ مليون دولار بمؤسسة كابكوم الامريكية . وأشار الى أن العقد المبرم معها كان يقتضى الابقاء عليها ٤ سنوات غير انه وبعد رفض وزير الاقتصاد منحه تلك الرخصة اصدر قرارا بتصفية أعماله ورد أمواله بالخارج غير أنه كان قد تم التحفظ عليه وأحيل أمر التصرف فى تلك الاموال الى لجنة « العشرة » التى قال الريان عنها انه لايعرف ماذا صنعت بتلك الاموال حتى الان .

وسال الريان فج النور عن اسباب رفض وزير الاقتصاد منحه الرخصة وان يكشف عن تاريخ صدور قرار الرفض غير أن فج النور التزم الصمت .

مواجهة مع الريان تكشف حقيقة موقفه

● فج النور : الأرصدة الخارجية « وهم » والتوكيل العام تمثيلية

● دفاتر غير منتظمة وأخطاء فى الحسابات وأرصدة معلقة بالملايين

● لماذا لم يعرض إخطار الريان على مجلس إدارة سوق المال ؟

● تحقيق : سيد عبدالقادر ● تصوير : سيد مسلم

● سبع ساعات وقفها الدكتور محمد حسن فج النور رئيس هيئة سوق المال أمام محكمة جنايات الجيزة فى قضية الريان بصفته الشاهد الأول .. كشف خلالها بصفته الشاهد الأول فى القضية ـ أو عمدة الشهود كما يطلق عليه المحامون ـ عن الكثير من الحقائق التى حاول « آل الريان » اخفاءها عن المودعين والرأى العام طوال الشهور السابقة ..

أكد الشاهد الأول ـ ٥٠ سنة ـ ان شركة الريان لم تقدم فى إخطار توفيق اوضاعها مركزا ماليا كاملا كما ينص القانون وبالتالى لم ينظر سوق المال فى اخطارها وأمر بتحويلها ـ مثل كل الشركات الأخرى ـ إلى نيابة الشئون المالية والتجارية .. وقال : ان آل الريان ضربوا بالقانون عرض الحائط معتقدين ان الحكومة لاتستطيع ان تفعل معهم شيئاً كما قال لى أحمد الريان بنفسه فى مكتبى ..

كشف الشاهد عن حقيقة الرصيد المزعوم لشركات الريان فى أوروبا والذى ادعوا انه ٤٤٠ مليون دولار .. وقال الحقيقة انهم لايملكون إلا رصيدا مكشوفا ! ..

كما كشف أيضا عن حكاية التوكيل الذى اصدره أحمد الريان لكل من وزير الاقتصاد ورئيس هيئة سوق المال ومحافظ البنك المركزى فى ٣٠ أكتوبر ٨٨ والذى يعطيهم حق التصرف فى ممتلكات الشركة وآل الريان .. ولماذا الغاه فج النور بعد ٢٤ ساعة من استلامه ؟!

كان الجميع ينتظرون شهادة الدكتور محمد حسن فج النور لأكثر من سبب فهو رئيس هيئة سوق المال التى تقوم بتنفيذ قانون تلقى الأموال الجديد القانون رقم ١٤٦ لسنة ٨٨ وهى التى تلقت إخطار كل شركات توظيف الأموال وقد أفتى مجلس الادارة بالرفض والقبول فى كل طلب .. لأنه ـ كما يقول المحامون ـ عمدة الشهود فباقى شهود الاثبات العشرين إما انهم موظفون تحت رئاسته أو انهم مرتبطون به ..

والأهم من ذلك كله ان أحمد الريان تعمد أن يطلب تأجيل سماع الشاهد أكثر من مرة حتى يوجه له « ضربة قاضية » واحدة .. والحقيقة ان المحكمة أفسحت صدرها كاملا لأسئلة أحمد الريان للشاهد على مدى حوالى خمس ساعات متواصلة



وكانت النتيجة ، صدمات ، وضربات متتالية لأحمد الريان نفسه من الشاهد الذى كانت أقواله مرتبة ومنظمة ودقيقة ومليئة بالحقائق والارقام إذ ان الشاهد قد حضر ومعه ملف ضخم به صورة من كل القرارات والقوانين التى تخص شركات الأموال وشركة الريان واكتشفنا ايضا انه يحوى صورا من تعاقدات الريان قدمها للمحكمة عندما طلبتها .. وصورا من استمارات شكاوى المودعين .. ومن المؤكد ان أحمد الريان لم يعتقد ان الشاهد سيكون جاهزا له إلى هذه الدرجة .. واثقاً من نفسه ، لايهتز ولا ينفعل امام محاولات استفزازه طوال هذه الساعات .

رصيد الريان مكشوف

فى البداية تحدث الدكتور محمد حسن فج النور رئيس هيئة سوق المال عن القضية مجيبا على سؤال المحكمة الأول : ما معلوماتك عن القضية ؟ فقال :

— لقد الزم قانون تلقى الأموال الجديد (١٤٦ لسنة ١٩٨٨) كل شركة بتقديم اخطارات بشكل معين بها المركز المالى للشركة ومعه تقرير عن هذا المركز معتمد من اثنين من المحاسبين .. وذلك إلى سوق المال فى موعد اقصاه ٨ نوفمبر ٨٨ وفى الحقيقة ان الريان كانت له شركتان الريان للاستثمار وتوظيف الأموال والريان للمعاملات المالية .. وبتاريخ ٨ نوفمبر تقدم أحمد توفيق للهيئة بمجموعة من الأوراق اسماها اخطاراً تضمنت أوراقا بعضها موقع منه والبعض الآخر بدون توقيع ومن بينها تقرير للمحاسبين المعينين من الجهاز المركزى للمحاسبات والذى يشير إلى عدم انتظام دفاتر الشركة وإلى وجود اخطاء جوهرية فى البيانات الحسابية ووجود أرصدة معلقة ومبالغ تحت التسوية بمئات الملايين من الجنيهات بدون مستندات أو بيانات أو حتى معرفة طبيعتها وكان من الطبيعى لهذا اعتبار الطلب الذى تقدم به غير مستوف وبالتالى لايعرض على مجلس إدارة هيئة سوق المال .. وبالتالى قامت هيئة سوق المال بإبلاغ نيابة الشئون المالية والتجارية يوم ٩ نوفمبر ٨٨ لاتخاذ اجراءاتها ..

وقال الدكتور فج النور ـ الشاهد الأول ـ ان أحمد توفيق عبد الفتاح كان قد أرسل خطابا لوزير الاقتصاد بتاريخ ٧ يوليو ٨٨ وارسل صورته لهيئة سوق المال يطلب فيه الترخيص لشركة الريان لتوظيف الأموال الاحتفاظ برصيدها فى الخارج وقدره (٤١٠) ملايين دولار علماً بان الشركة لها استثمارات فى الخارج قيمتها ٤٤٠ مليون دولار مع شركة « ب إف هاتون » الأمريكية وقال ان استرداد هذه الأموال مرة وحدة لابد ان يستتبعه خسارة مؤكدة وارسل مع الخطاب صورة من تلكس مرسل إليه من شركة كايكون (التى يتعامل عن طريقها مع شركة ب إف هاتون) .

وقال : الغريب ان الشركة ذكرت فى التلكس الذى قدمه الينا انه ليس له الرصيد الذى تحدث عنه وإنما له رصيد مكشوف بإجمالى ٤٨٧ مليون دولار ..!! وبالتالى اشر وزير الاقتصاد برفض الطلب لعدم تقديم مستندات .. وابلغت الهيئة نيابة الشئون المالية والتجارية .

وقال الدكتور فج النور : لقد اعتدنا من أحمد الريان تقديم أوراق ليست فى موضوع الحديث أو المناقشة ..

وقال ردا على سؤال من المحكمة حول حقيقة نية الريان فى الاستمرار فى العمل وتوفيق أوضاعه : لقد قدم الريان ورقا بخصوص شركة الريان للمعاملات المالية .. أما شركة الريان للاستثمار وتوظيف الأموال فقد قال انها ستستمر فى رسالتها كشركة توصية بسيطة ولن تتلقى اى اموال من الجماهير ..

اجتماع فى قفص الاتهام

وقد سمحت هيئة المحكمة برئاسة المستشار الدكتور محمد حسن عبد اللطيف لأربعة من المحامين عن الريان بالاجتماع مع المتهمين أحمد توفيق عبد الفتاح وشقيقه محمد توفيق عبد الفتاح ووالدهما توفيق عبد الفتاح فى قفص الاتهام بعد ان طلب الدفاع هذه الجلسة حتى يتم تنسيق الأسئلة التى سيوجهها أحمد توفيق إلى الشاهد الاول وذلك ـ كما قالوا ـ تجنبا لعدم تكرار الأسئلة بين المحامين وأحمد توفيق ..

وقام المحامون فى هذه الجلسة باختصار قائمة الأسئلة الطويلة التى كان أحمد قد دونها فى كراسة كبيرة لخروج بعضها عن الموضوع ولعدم جدوى بعضها الآخر ..

وقد استمر أحمد توفيق يستجوب الشاهد فى جلسة الخميس الماضى من العاشرة والنصف صباحا حتى الرابعة والربع ولم يتوقف إلا فى فترة رفع الجلسة للاستراحة والتى استمرت حوالى نصف الساعة .. وقد افسحت المحكمة صدرها له لدرجة كبيرة حتى ان المستشار محمد حسن عبد اللطيف كان يعيد صياغة اغلب أسئلته بصورة قانونية .. وكان ينبهه انه هنا يخرج عن الموضوع .. وهنا يسال الشاهد فى أمور ليس من حقه ان يساله فيها كان يساله عن رأيه فى القانون مثلا .. وكان احمد توفيق يطيل فى الأسئلة بشكل كبير حتى انه جعل الجلسة تبدو باردة فى أغلب أوقاتها وافقد الحاضرين ومنهم المحامون أنفسهم القدرة على المتابعة .. وعندما قال له رئيس المحكمة « انت لا تفهم فى القانون .. وقراءتك غير



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : آخر ساعة

التاريخ : ٤ يوليو ١٩٩٠

كافية فى القانون ..» فيرد عليه احمد توفيق « انا كده افضل من محامين كثيرين » وتثير هذه الإجابة استياء بعض المحامين .. !!

تمثيلية التوكيل ..!!

ومن بين الأسئلة التى وجهها احمد توفيق الى الدكتور فج النور والتى اعتقد انه سيقلب بها « الطاولة » عليه .. كانت النتيجة على العكس تماما سؤال قال فيه : هل طلبت من أحمد توفيق عن نفسه وأولاده القصر لك وبصفتك وزير الاقتصاد ومحافظ البنك المركزى فى أكتوبر ٨٨ أن يعطيكم توكيلا عاما يكفل لكم حق التعامل فى ممتلكات الريان بالداخل والخارج عن طريق طارق ابو حسين رئيس شركة الهدى مصر ؟

قال فج النور : إطلاقا لم يحدث .. ولو طلبت هذا لطلبته منك مباشرة ..

وقال : لقد تسلمت بالفعل هذا التوكيل الذى قدمه لى أحمد توفيق مؤرخا بتاريخ ٣٠ اكتوبر ٨٨ وقد قمت بالغاء هذا التوكيل بتاريخ اول نوفمبر بخطاب مرسل إلى السيد وزير العدل ووقع عليه من الدكتور صلاح حامد محافظ البنك المركزى وانا والدكتور وزير الاقتصاد للتنبيه على ماموريات الشهر العقارى بعدم إصدار مثل تلك التوكيلات مستقبلا واتخاذ الاجراء اللازم لما قد يكون قد صدر من توكيلات مماثلة بالمخالفة لاحكام الحاكم العسكرى رقم ٣ لسنة ٨٨ .

وقال : ما حدث ان احمد الريان وطارق ابو حسين قد حضرا إلى مكتبى وتركا هذا التوكيل وانصرفا .. ووقتها لم افهم الغرض من التوكيل ، وإنما فهمت بعد ذلك انها محاولة جديدة من احمد توفيق عبد الفتاح لعدم الالتزام بالقانون وكما كان يفعل دائما يرسل اى ورق سواء له علاقة بالموضوع او ليست له اى علاقة ومن هنا عرفت ان التوكيل تمثيلية للايهام بان الحكومة وهيئة سوق المال او البنك المركزى او وزارة الاقتصاد استولت على اموال المودعين ليخرج للناس ويقول : يا مودعين الحكومة استولت على اموالكم ..!! لانه باستمرار فى الاجتماعات التى تمت بمكتبى كان دائما يقول انا ليست عندى مشكلة المشكلة هى مشكلة الحكومة .. كيف ستواجه المودعين ..

وقال الدكتور فج النور : انا لم اوقع على استلام التوكيل .. وإنما احضراه لى وانصرفا وانا كنت اقابل كل اصحاب شركات توظيف الاموال وليس الريان فقط وكل منهم كانت له طلبات معينة ويقدم اوراقا .. وكما ذكرت فنحن كهيئة سوق مال نتسلم كل ورقة يتقدم بها اصحاب الشان وبعد الدراسة والفحص يتم اتخاذ الاجراء المناسب لها .

ويساله احمد توفيق : هل استخدم احد من المذكورين فى التوكيل كوكلاء عن شركة الريان هذه الصفة فى سحب مبالغ او طلب كشوف حساب او اجراء اى تعامل بصفتهم تلك ؟

وهنا يرد الشاهد الاول بحسم : ان مجرد توجيه هذا السؤال يدل على صحة ما ادليت به من ان المتهم كان من احد اهدافه حين حرر التوكيل المذكور الادعاء بان الحكومة استولت على الاموال .. وكان القرار المناسب تماما هو الغاء هذا التوكيل فى اليوم التالى مباشرة لاستلامه حيث لم يطلب اى من المسئولين ذلك .. وبهذا لم يقم اى من المسئولين الثلاثة المذكورين باستخدامه فى اى تعامل بالداخل او الخارج .

سؤال بـ ٢٧٠ مليونا

ويحاول أحمد توفيق عبد الفتاح ان يعزف على نفس الوتر الذى يعزف عليها من بداية محاكمته وهو ان هناك تحيزا من الحكومة وهيئة سوق المال ضد شركة الريان بالتحديد فيسال : كم شركة من مجموع الشركات اخطرت سوق المال اخطارات مستوفاه الشروط حتى ٨ نوفمبر ٨٨ (أخر مهلة للشركات العاملة فى مجل تلقى الأموال حسب القانون الجديد) وكم شركة لم تخطر ؟ وما هى الاجراءات مع كل منها ؟

ويرد الدكتور فج النور : عدد الشركات التى ابلغت بها النيابة العامة لمخالفتها المادة ١٦ من قانون تلقى الأموال الجديد هى ٤٠ شركة بعض هذه الشركات ابلغت عنها النيابة العامة بمخالفتها المادة ١٦ .. اى ليس بسبب عدم تقديمها اخطارات مستوفاه فقط وإنما بسبب تلقيها اموالا بعد العمل باحكام القانون ايضا .. إذن الشركات الاربعون هى التى لم تقدم اخطارات مستوفاه ولهذا أرسلت لنيابة الشئون المالية والتجارية .

وقال : لم تعامل هيئة سوق المال شركة الريان اى معاملة خاصة او متعسفة وإنما كانت بطبيعة الحال ونظراً لكبر عدد المودعين وكذا حجم الإيداعات ان توليها الهيئة أولوية فى الفحص والتمحيص قبل ارسالها إلى النيابة العامة باى مخالفة تراها إليها .. وبالمناسبة فإن عدد الشركات المخالفة لايعنى اى شىء فشركة واحدة تلقت اموالا تقارب المليارين من الجنيهات لايمكن مقارنتها ولا الاهتمام بها كشركة تلقت ٣٠ الف جنيه من ٢٠ أو ٣٠ مودعا .

ويسال احمد توفيق عبد الفتاح الشاهد الأول سؤالا يدور حوله كثيرا وهو : هل أصدرت هيئة سوق المال قرارا بان المبالغ التى صرفتها الشركات حتى ٣١ ديسمبر عام ٨٧ للمودعين تحت



المصدر : ......آخر ساعة......

التاريخ : ......٤ يوليو ١٩٩٠......

مسمى الأرباح لاتخصم من حقوق المودعين .. وما هو الأساس الذى اعتمد عليه مثل هذاالقرار ؟

ويقول احمد الريان : ان هذه المبالغ صرفت تحت حساب الأرباح لحين الانتهاء من إعداد الميزانيات وكانت شركتهم تعطى للمودعين ٢٠ بالمائة ومن الممكن ان تخرج الميزانية بارباح اقل من هذه النسبة .. وقال ان هذا السؤال يساوى ٢٧٠ مليون جنيه هى قيمة الفرق بين ما صرف للمودعين وما يستحقونه بالفعل ..

ويرد الدكتور فج النور بشكل حاسم : لقد اصدر مجلس إدارة هيئة سوق المال عددا من القرارات او الأسس التى يتعامل على اساسها ...

التى قدمت أوراقها مستوفاه لتوفيق اوضاعها ومن هذه الأسس المبدأ القاضى بان التوزيعات التى سبق للشركات أن وزعتها على المودعين تحت مسمى ارباح أو سلف تحت حساب الأرباح أو بمسميات أخرى اختلفت حسب كل شركة تعتبر مبالغ غير قابلة للاسترداد وذلك للأسباب التالية :

● أولا :

انه كان من الواجب على كل الشركات أن تصدر ميزانية كاملة وكذا أن تصدر حساب أرباح وخسائر وحساب توزيع تظهر عن طريقه نتيجة النشاط فى الشركة سنوياً حتى يمكن لها ان تحدد الأرباح الناتجة عن نشاط الشركة فى العام المالى السابق ومن هنا وحيث ان معظم الشركات لم تقم بإعداد الميزانية ولاحساب الأرباح والخسائر ولاحساب التوزيع وانما كانت توهم المودعين بأنها تصرف لهم أرباحاً حقيقية والذين سبق ان قبضوا التوزيعات من الشركة ثم سحبوا كامل اموالهم لم تقم الشركة بخصم ما سبق توزيعه من أصل راس المال .

● ثانيا : ان بعض المودعين الذين لم يقبضوا تلك التوزيعات كانت الشركة فى بعض الأحيان تضيف المبالغ المستحقة على راس المال من منطلق اعتبارها ارباحاً حقيقية .

● ثالثا : اختلفت العقود التى ابرمتها الشركات مع مودعيها بين مختلف الشركات وفى ذات الشركة الواحدة شركة الريان وحدها كان لها ٣ عقود مختلفة بعضها كان يتضمن ان هذه المبالغ تسوى فى آخر كل سنة مالية بعد إعداد الميزانية والبعض الآخر لم يوضح ذلك بل كان يتضمن ان التسوية تتم فى آخر كل شهر ..

البحث عن تحويلات الريان

وفى نهاية الجلستين يتحدث المستشار ساهر درويش مدير إدارة التحفظ بمكتب النائب العام واحد ممثلى الادعاء فيقول : نقدم لهيئة المحكمة بيانات قامت بإعدادها لجنة كانت قد شكلها البنك المركزى وعهد إليها تتبع كافة التحويلات من حسابات الريان فى البنوك الموجودة بمصر إلى فروعها بالخارج فى الفترة من عام ٨٤ إلى عام ٨٨ وكانت النتيجة هذه القائمة من حسابات الريان فى كل من الولايات المتحدة والمانيا الغربية وسويسرا وانجلترا .

وقال المستشار ساهر درويش : قمنا بإجراءات تحقيقات فى واقعتى نفوق مائة عجل ليلة التحفظ على الريان تقدر قيمتها بـ ٣٠٠ الف جنيه وتلف كتب باحد مخازن الريان اثناء خضوعها للتحفظ تقدر قيمتها بمليون جنيه .. وهما الواقعتان اللتان تحدث عنهما احمد الريان فى الجلسة السابقة .

قال : قمنا باجراء تحقيقات فى الواقعتين مع المشرف على دار الريان للتراث والمشرف على مشروع الثروة الحيوانية لدى الريان وكلاهما لم يتغير .. وقد نفى كل منهما ما اثير من وقائع واشار كل منهما بان إدارة التحفظ قد اتخذت كافة الاجراءات للحفاظ على اموال شركات الريان !



المصدر : الأهالى

التاريخ : ٤ يوليو ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المستثمرون يرفضون شراء اصول الريان

خصومة النائب العام لاتسقط عن الريان تهمة النصب

كتب محمود الحضرى ـ اكد مسئول قضائى « للأهالى » ان مخاصمة الريان للنائب العام ومدير ادارة التحفظ على الاموال ، لاينفى اى اتهام من الاتهامات الموجهة له ، سواء بالنصب على المواطنين ، او صرف ارباح وعائد وهمى للمودعين ، كما لاينفى مخالفته لقانون شركات تلقى الاموال رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ .

وقال المسئول القضائى ان الريان وهيئة الدفاع عنه تعلم جيدا ان عقابه السجن لمدة ١٥ عاما وغرامة تعادل قيمة الايداعات لديه ، فى حالة عدم رد حقوق المودعين ، ولذلك ظهر العرض الاخير لبيع اصول الشركة من خلال مشترين مجهولى الهوية ، ثم الدخول فى مخاصمة جديدة مع النيابة العامة .. بهدف مزيد من كسب الوقت وتعطيل نظر القضية الاساسية .

واضاف اننا تنبهنا لذلك مبكرا ، ولن نمكن محامى الريان ولجان تقييم الاصول من تاخير المحاكمة دون سند للقانون واضح . وانهى المسئول تصريحه « للأهالى » بان عرض شراء الريان لن تتضح معالمه قبل خمسة شهور ، فحتى الان لم يتقدم المحامى بما يؤكد جدية العرض . وكيفية البيع ورد حقوق المودعين ، واكد اصرار القضاء على كشف اسماء المشترين فى حالة جدية البيع .

من جانب اخر رفض ١٢ مستثمرا ورجال اعمال مصريين ، شراء بعض اصول الريان ، ورفضوا كافة المزايا التى تقدم بها الوسطاء كتسهيلات من السوار وادخال بعض كبار المودعين كشركاء فى المشروعات التى يقع عليها اختيارهم لها . وفى نفسالوقت ادى عدد آخر من المستثمرين رغبة فى الشراء ، بشرط تصفية كافة المشاكل مع النيابة والمحاكم والضرائب للحكومة ، والديون للبنوك . كما اجرى المحامى محمد نبيه رشاد (صاحب العرض) اتصالات بعدد من الشخصيات الدينية ، بهدف التوسط لدى بعض المستثمرين ورجال الاعمال بمصر وخارجها للمساعدة فى شرا: اصول الريان ، ولزيادة مصداقية العرض .

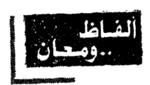
وعلمت « الاهالى » ان المناقشات والمفاوضات حول اجراءات البيع ، اسفرت عن عمل مقاصة بين السيولة النقدية للريان بالخارج ومايوازيها من حقوق المودعين ، على ان يقوم المشترون بسدادها بالعملة المحلية ، بعد تنازل الريان عن امواله بالخارج لهم ، بحيث يتم بسعر النقد المحلى بالسوق السوداء ، مقابل تنازل الريان عن اسهمه فى الشركات الاوروبية والامريكية ، وما يتبقى من حقوق المودعين يتم سدادها ببيع مايوازى قيمتها من اصول بالداخل .. ويبقى الجزء الاخر من اصول الريان ملك للشركة .

ومن ناحية اخرى ادعى الريان وهيئة دفاعه ان حجم النقد الاجنبى المحول رسميا للخارج والمقدر بحوالى ٣٩٥ مليون دولار ، ذهب جزء كبير منه فى استيراد سلع ومستلزمات انتاج ومعدات .. وكان البنك المركزى قد تقدم بقائمة تضم حجم الاموال المحولة باسم الريان للخارج .. ومن المقرر ان تعقد مقارنة بين اذون الاستيراد الصادرة باسم الريان منذ عام ١٩٨٥ وحجم ماطلب تحويله من نقد اجنبى .



المصدر : الأهالي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٤ يوليو ١٩٩٠



سيرك الريان مستمر

منذ بداية تفجر فضيحة النصب والرشوة الكبرى المسماة قضية الريان ، عمد كبير المتهمين الى تكتيك الهجوم المستمر والسخرية باجهزة الحكومة وسلطات الدولة . الم ينجح الرجل قبل القبض عليه باسابيع قليلة فى ان يستقبله رئيس الوزراء . ثم عمد بعد ذلك الى التلويح بالاموال التى هربها فى الخارج فتارة ينفى ، واخرى يزعم بانها بضعة ملايين فقط . وبعدها يطلب فى سجنه « تليفون دولى » لكى يتصل بالبنوك والوكلاء فى الخارج لاسترجاع امواله .م لايسفر ذلك عن اى شىء يبعث الامل فى نفوس من ضاعت منهم مدخرات العمر . وتضبط النيابة ما اسماه « كشوف البركة » وتحفظ النيابة العامة التحقيق لانه لم يثبت شىء ضد الأسماء المذكورة . وهو يطلب من النيابة سماع اقوال جديدة له يتهم فيها فريقا اخر من كبار المسئولين . وامام النيابة يتراجع عن الاتهام مدعيا بانه قال ذلك الكلام تحت الضغط ، ولم تسمع ان النيابة حققت هذه الواقعة

ولما كانت كل خطوات الريان قد نجحت امام اجهزة الحكومة لحرص الحكومة الشديد على تجنب جوانب الفساد والرشوة فى عملية النصب الكبرى . وقد استغل الريان حملة الاعلام ورجال السياسة القائلة بان اهم شىء "سترجاع بعض حقوق المودعين . وهكذا بدت النيابة العامة وكانها « سنديك » مهمته الحفاظ على مايمكن الوصول اليه من حقوق الدائنين ، وكانها نسيت تماما انها ممثل المجتمع فى سلسلة من الجرائم التى تصل عقوبة معظمها الى الاشغال الشاقة .

واصبحت قاعة المحكمة نفسها مسرحا لعرض سيرك الريان . فاحد المحامين يزعم ان لديه مشتريا خفيا لاموال الريان فى مصر بمبلغ ١,٥ مليار جنيه . ومع غموض هذا القول توافق المحكمة على التفاوض بشانه . ويتحول الريان من متهم الى مالك غيور على امواله ويبدأ محاميه فى المطالبة بحصر كل عنصر من عناصر ثروته ليستغرق الامر شهورا طويلة . ولم يكتف الرجل بذلك فطلع على الناس باختصام النائب العام شخصيا وبعض كبار معاونيه بان لهم مصالح خاصة لانهم كانوا من جملة المودعين او كان بعض اقاربهم . ويستحيل ان يصدق المرء بلا دليل قاطع اقوال رجل تكرر كذبه وتراجعه عن اتهاماته عدة مرات . وحتى اذا كان لبعض المحققين اقارب لهم اموال ضائعة فمن منا مسئول عن اخ او اخت فى عملية نصب اخترقت المجتمع المصرى بكل طبقاته . ان لدى الحكومة من اجهزة البحث والتحرى فى الداخل وفى الخارج ماكان جديرا بان يكشف عن معظم اموال الريان . ولكنها تفضل المفاوضة لغرض فى نفس يعقوب

اسماعيل صبرى عبدالله



المصدر : المصور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٦ يوليو ١٩٩٠

« المصــــــور »

تنفـــــرد بنشــــر

تقريـــــر خطيـــر عـــن أمـــوال الـــريان بالخـــارج

حقيقة الخصومة بيـــن الريان والنـــائب العام السابق

مفاجأة : ليس للنـــائب العام شقيقـــة باسم عنايات ..

فتحى الريان يفوض زوجته شكرية فى الايداع والسحب من سويسرا .



●● شهدت قضية الريان هذا الاسبوع تطورا خطيرا خرجت من خلاله عن مسارها الطبيعي وابتعدت عن الهدف الاساسي الذى يشغل آلاف المودعين بعد ما تشابكت الخيوط ليدخل الريان مختصما النيابة العامة في شخص النائب العام السابق المستشار جمال شومان الذى خرج إلى المعاش يوم السبت الماضى والمستشار ساهر درويش مدير ادارة التحفظ وممثل النيابة فى القضية - تم ذلك فى الوقت نفسه الذى فجرت فيه النيابة العامة قضية اموال الريان فى الخارج.. وكيف عرفت هذه الأموال طريقها الى خارج مصر والاساليب التى اتبعها آل الريان فى تهريب اموال المودعين الى الحسابات السرية بسويسرا.

ما حقيقة ادعاءات الريان ضد النائب العام وشقيقته ؟ .. ولماذا تولى المستشار ساهر درويش ادارة اموال الريان المتحفظ عليها وهو احد المودعين بها ؟ .. وماذا لو كسب الريان قضية الخصومة ضد النيابة العامة .. وهل يؤثر ذلك على إجراءات المحاكمة ؟ ! ●●

●● التقرير يكشف قيام أحمد الريان بتحويل أموال المودعون الى الخارج بعد صدور القانون الجديد

عـزت بـدوى

في البداية يؤكد المستشار محمد عبدالحميد البحر النائب العام المساعد ومدير المكتب الفني للنائب العام ان النيابة العامة لا ترد ولا تنحى ، كما ان

قانون المرافعات المدنية والتجارية عدد بالتفصيل فى المواد من ٤٩٤ الى ٥٠٠ من هذا القانون حالات مخاصمة اعضاء النيابة العامة واجراءات هذه المخاصمة وما

يترتب عليها فى حالة قبولها او رفضها .

وبعيدا عن الخوض فى مناقشة هذه القضية بعد ما اصبحت الآن تحت يد القضاء حيث حددت محكمة استئناف القاهرة الدائرة «٧» مستعجل لنظر طلب الخصومة المقدم من احمد الريان ضد كل من النائب العام السابق المستشار جمال شومان والمستشار ساهر درويش ، يوم الثلاثاء القادم الموافق ١٠ يوليو الحالى فإن ما إثاره احمد الريان فى طلبه حتى الآن من مخاصمة المستشار ساهر درويش لكونه احد المودعين لديه لا يدخل ضمن هذه الحالات التى حددها القانون ، أما بالنسبة لما يدعيه احمد الريان ضد النائب العام السابق من انه ارسل له خطاب تهديد لاسترداد اموال شقيقته عنايات شومان فلابد ان نؤكد فى البداية - والكلام مازال على لسان المستشار محمد البحر - ان النائب العام السابق ليس له شقيقة بهذا

الاسم ونظرا لوجود المستشار جمال شومان بالسعودية لاداء فريضة الحج فقد قامت النيابة بالحصول على اعلام الوراثة الخاص بافراد اسرته الذى تم استخراجه منذ عامين عندما توفيت والدته حيث تاكدت من عدم وجود شقيقات له بهذا الاسم وسوف يكون هذا المستند ضمن الأوراق التى تنظرها المحكمة فى خصومة النائب العام السابق ، ومن جانب آخر فيجب على احمد الريان ان يقدم للمحكمة خطاب التهديد الذى وصله او طلب استرداد الوديعة المقدم اليه من احدى شقيقات النائب العام السابق بغض النظر عن اسمها ويوضح ما اذا كان هذا الطلب قدم اليه باسم النائب العام ام باسم شقيقته لان الأمور هنا تختلف كثيرا ، فمن حق اى مودع ان يطلب استرداد امواله ، وعلى الريان ان يثبت ان النائب العام هو الذى



المصدر : المصور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ يوليو ١٩٩٠

●● ٤١٧ مليون دولار حولها آل الريان لانجلترا وأمريكا وسويسرا وألمانيا

●● ٢٤ بنكا مصريا وأجنبيا ساهمت فى تحويل أموال الريان من الداخل والخارج الى البنوك الأجنبية فى الخارج .

ارسل له الخطاب اذا كان لديه خطاب بالفعل خاص باحدى شقيقات النائب العام ؟ !

حقيقة الوديعة والخصومة !

ولكن ما حكاية وديعة المستشار ساهر درويش لدى الريان ؟

قال المستشار ساهر درويش لهيئة محكمة جنايات الجيزة انه يقر بالفعل انه احد المودعين بالريان ولكن هذا الوديعة التى تبلغ ٣٨٤٠ دولارا هى باقى نتاج عمله بالمملكة العربية السعودية حيث عمل بها ٦ سنوات وانفق كل ما ادخره ولم يبق معه سوى هذا المبلغ أودعه فى عام ١٩٨٣ اثر عودته من الخارج لدى بنك مصر ـ امريكا بالقاهرة ولكن احد اصدقائه نصحه ان يودعه لدى احدى شركات توظيف الاموال حيث تعمل طبقا للشريعة الاسلامية بعيدا عن شبهات الربا فقام بسحبه من البنك وأودعه لدى شركة الريان فى ٤ فبراير عام ١٩٨٧ .

واضاف المستشار ساهر درويش انه لم يلتق فى حياته بآل الريان الا عند التحفظ عليهم ولم تربطه بهم اى علاقة لا من قريب او بعيد ، فمنذ ان اودع مدخراته لديهم من خلال شباك الشركة كأى مودع عادى لم يذهب الى الشركة مرة اخرى ولم يحصل على اية ارباح او سلف ولم يحاول ان يسترد هذه الوديعة حتى بعد ما ثارت أزمة شركتهم . كما لم يفاتحهم فى امر امواله لديهم بعد القبض عليهم وحتى الآن وكونه احد المودعين لديهم فانه خدع كالآف المودعين الذين خدعتهم هذه الشركات فى شعاراتها الاسلامية .

● ولكن ماذا سيترتب على هده الخصومة .. وما اجراءاتها ؟

يحدد القانون اجراءات هذه الخصومة ضد اعضاء النيابة العامة بتشكيل دائرة اولية من دوائر محكمة الاستئناف للنظر فى البداية فى مدى جديتها فاذا قضت المحكمة بجدية هذه الخصومة يشكل رئيس محكمة استئناف القاهرة دائرة خاصة تتكون من ٧ مستشارين من رؤساء دوائر الاستئناف لنظر الدعوى ويترتب على الحكم بجدية طلب الخصومة امام الدائرة الاولى واحالتها الى الدائرة الخاصة الا يتصدى كل من النائب العام السابق او المستشار ساهر درويش مدير ادارة التحفظ لأى اجراء فى قضية الريان المخاصم فيها لحين صدور الحكم النهائى فى دعوى الخصومة فاذا جاء الحكم النهائى ضد اعضاء النيابة المختصين فيجب عليهم الامتناع نهائيا عن اية اجراءات متعلقة بقضية الريان اما إذا قضت محكمة اول درجة بعدم جدية طلب الخصومة فلا خصومة وكذلك اذا انتهت الدائرة الخاصة بنظر الدعوى فى حالة جدية الاختصام برفض الدعوى وبراءة اعضاء النيابة العامة فيعود اعضاء النيابة الى مزاولة دورهم فى القضية ويحق لهم رفع دعوى تعويض ضد آل الريان اذا كان الامر يتطلب ذلك .

تقرير خطير !

وبعيدا عن الازمة الجانبية التى افتعلها الريان مع النيابة العامة والتى خرجت بالقضية عن مسارها الحقيقى فى بحث رد اموال المودعين لديه فقد حصلت



«المصور» على التقرير الخطير الخاص باموال الريان فى الخارج والذى اعدته اللجنة العليا لمتابعة اموال شركات توظيف الأموال بوزارة العدل بالاشتراك مع البنك المركزى المصرى والذى يكشف كيف خرجت اموال الريان من مصر وارقام الحسابات السرية التى اودعت فيها بالخارج والاسماء التى استخدمها آل الريان فى مساعدتهم لتهريب هذه الأموال والبنوك التى ساعدته فى ذلك !!

ماذا يقول هذا التقرير الخطير الذى يقع فى ٢٤ صفحة ؟!

فى البداية يكشف التقرير ان معظم اموال الريان التى تم تهريبها للخارج خرجت من خلال الحسابات الحرة التى افتتحها آل الريان باسمائهم واسماء اعوانهم فى البنوك الاستثمارية فى مصر وبذلك فلا مسئولية على هذه البنوك ، فى الوقت نفسه الذى استغل فيه آل الريان الحسابات الحرة للتهريب وعدم الحصول على اذن البنك المركزى المصرى ووزارة الاقتصاد لتصدير النقد الاجنبى للخارج .

وقد بلغت جملة الأموال التى حولها آل الريان الى كل من امريكا وبريطانيا والمانيا الغربية وسويسرا منذ عام ١٩٨٤ وحتى القبض عليهم ٤١٧ مليونا و ٦٩ الفا و ٣٧٤ دولارا امريكيا و ١٠ ملايين مارك الماني و ٧١٧ الف جنيه استرليني .

مفاجآت مثيرة !

كما كشف التقرير عن العديد من المفاجآت المثيرة لعل ابرزها تحويله لمبالغ ضخمة من اموال المودعين الى هذه البلاد خلال الشهور الأخيرة اثناء اعداد قانون توظيف الأموال عام ١٩٨٨ وكان آخرها بعد صدور القانون وقبل التحفظ عليه بشهر واحد فقط . كما بلغ عدد الحسابات التى ذهبت اليها اموال المودعين بالخارج ٩٠ حسابا بعضها مفتوحة باسماء آل الريان والبعض الآخر باسماء تجار عملة مصريين وثالث باسماء اثنين من موظفى شركة الريان الموثوق فيهم وهما محمد احمد عبدالخالق والذى فتح باسمه حسابين بلندن الاول فى بنك ميدلاند والثانى فى بنك انتراست كما فتح له حسابا ثالثا لدى «مانتراست بنك» بنيويورك ، اما الموظف الثانى فهو مسعد فرج عبدالفتاح والذى فتح باسمه ثلاثة حسابات ايضا بامريكا الاول يحمل رقم ٣٧٨٨٥ لدى بنك امريكان اكسبريس والثانى فى بنك مانتراست بنيويورك والثالث لدى تكساس كومرس بنك .

.. وكشف التقرير ايضا ان آل الريان لم يكتفوا بالحسابات التى تم فتحها باسمائهم واسماء شركاتهم فى امريكا وبريطانيا وانما قاموا بتحويل اموال المودعين لديهم من خلال احد كبار تجار العملة المشهورين فى مصر وهو ماجد ابوبكر الصديق والذى له ٥ حسابات فى بنوك الولايات المتحدة الأمريكية اولها لدى بنك الاعتماد والتجارة ميامى فى فلوريدا والثانى لدى بنك كريدى ليونيه بنيويورك والثالث لدى كيمكال بنك بنيويورك والرابع لدى مانتراست بنك والخامس لدى امريكان اكسبريس بنيويورك .. كما افتتح آل الريان حسابين خاصين لعمهما حسن مدبولى جبر بالولايات المتحدة الأمريكية الأول لدى بنك مانتراست بنك والثانى لدى فيدالتى انترناشيونال بنك بنيويورك .

١٣ حسابا سريا !

كما كشف التقرير الخطير ايضا عن ان آل الريان هربوا اموال المودعين الى ١٣ حسابا سريا لدى اربعة بنوك سويسرية بينها ٦ حسابات باسم الريان ، وهى الحسابات بارقام جى - ايى ١١٨ لدى بنك امريكان اكسبريس بجنيف وكذلك الحسابات ارقام جى - ايى ٩٦ رجفت ، وجى ايى ١١٨ هاند ، وجى ايى - اى - ٧٨ . رولكس وجى - اف ١٥٠ تيفا لدى نفس البنك والحساب رقم ٣٠٠٣٠١ لدى سيتى بنك بجنيف وحساب باسم فيروزى انترناشيونال لدى نفس البنك ايضا .. وهناك حسابان تم فتحهما لدى كيمكال بنك بجنيف باسم شركة الريان اولهما يحمل رقم ٥٠٣٩٥٩ والثانى برقم ٥٠٤٥٢١ .

بصمة الصوت وشكرية !

ويكشف التقرير ايضا عن ان احمد الريان قام بفتح حساب خاص باسم زوجته زينب سلامة يحمل رقم ٥٠٦٥٥٩ لدى كيمكال بنك بجنيف .



اما حساب فتحى الريان والذى ثارت حوله الشائعات بانه لا يسحب منه الا ببصمة الصوت فانه يحمل رقم ٦١٥٣٧ لدى بنك بارى بار بجنيف وعليه تفويض بالسحب والايداع لكل من زوجته شكرية سليمان وشقيقة احمد الريان وتمت تغذية هذه الحسابات من بنوك امريكان اكسبريس بالقاهرة وقناة السويس والجيزة الوطنى للتنمية والمصرف الاسلامى الدولى .

البنوك تشارك

كما كشف التقرير ان آل الريان قد قاموا بتحويل العديد من الأموال من بنوك ومؤسسات خارج مصر الى لندن مباشرة مما يؤكد ان آل الريان كانوا يقومون بتحويل اموال المودعين بالخارج من خارج مصر مباشرة .

والغريب ان جميع هذه التحويلات تمت الى بنك واحد بلندن وهو شيرسون لهمان بنك ووصل عدد الحوالات التى ارسلت الى هذا البنك خلال الفترة من ٢٠ اغسطس عام ١٩٨٦ وحتى ٤ ديسمبر عام ١٩٨٧ نحو ٣٦ حوالة من خلال بنوك اميكس وكيمكال والوطنى القلبينى ومانتراست بنك ومؤسسة سويس بنك وشركة اى . اف . هاتون وشركة فايد بالمملكة المتحدة وكابكوم بنك ومستشفى الاطفال بامريكا الشمالية وشركة تايد وكريدى بنك وفيدالتى انترناشيونال بنيويورك .

اموال الريان فى المانيا

اما بالنسبة لاموال الريان التى حولها الى المانيا الغربية فقد خرجت جميعها من

خلال حسابه الحر المفتوح لدى ثلاثة بنوك استثمارية داخل مصر وهى امريكان اكسبريس والمصرف الاسلامى الدولى للاستثمار وبنك مصر الدولى حيث تم تحويلها الى ثلاثة حسابات باسم الريان لدى بنك امريكان اكسبريس فرع فرانكفورت اولها يحمل رقم ٧١٣٣١٠٠ والثانى ٧١٣٣٠١٠ والثالث يحمل رقم ٤١٨ وذلك خلاف مبلغ مليونى دولار و ١٤٢ الف دولار حولت الى حساب ديملربنز شتوتجارت بنفس البنك السابق ومبلغ ٥٠٠ الف مارك المانى فتح ابداعها فى حساب التحويل رقم ٤٣١ لدى بنك دويتش بنك فى فرانكفورت .

التحويل بعد الحظر !

ووصل عدد الحوالات التى خرجت من مصر منذ ٥ ابريل علم ١٩٨٤ وحتى اول سبتمبر عام ١٩٨٨ اى قبل التحفظ على الريان بشهرين فقط وبعد صدور قانون توظيف الاموال بثلاثة شهور الى الولايات المتحدة الامريكية ١٩٥ حواله قيمتها ١٦٣ مليونا و ٢٢٠ الفا و ٢٥٤ دولارا امريكيا وشارك فى تحويلها ١٣ بنكا استثماريا مصريا وكان معظمها باسماء حسابات احمد وفتحى الريان وحسابات شركاتهم وشركة كابكوم وموظفى شركة الريان بمصر ووصل عدد الحسابات التى اودعت فيها هذه الاموال ٥٨ حسابا لدى البنوك المختلفة بامريكا .

ولكن بقى السؤال الخطير اين ذهبت هذه الاموال ؟

يؤكد التقرير ان جميع هذه البنوك التى اودعت فيها هذه الاموال قد افادت بان رصيد الريان لديها اما صفر او مدين ولم يتم التحقق سوى من مبلغ ١٢ مليون جنيه مصرى فقط تم استرداد مبلغ مليون و ٧٦٤ الفا و ٦٨٧ جنيها مصريا ومازال هنك مبلغ ١٠ ملايين و ٧٨١ الفا و ٢٤٧ جنيها مصريا بالعملات الاجنبية لدى جميع هذه الدول ولا يعرف احد اين اختفت اموال الريان التى تم تهريبها للخارج .

ولعل التقرير الذى يجرى اعداده الان بشان المبالغ التى استخدمها الريان فى الاستيراد من الخارج يكشف هذا الغموض .

ولكن هل فعلا استورد معدات وسلعا بهذه المبالغ الضخمة ام استغله فى اقامة مشروعات وشركات خارج مصر خاصة ان اللجنة كشفت ان لديه ٣ شركات بلندن و ٣ شركات اخرى بامريكا !!



المصدر : الســياسى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ يوليو ١٩٩٠

مسلسل النصب مازال مستمرا

مازال مسلسل النصب والاحتيال لشركات توظيف الاموال مستمرا لتهليب اموال المودعين والتحايل على المواطنين حيث فوجىء مايزيد على الف مودع بعد ارغامهم على استرداد جزء من اموالهم فى صورة سلع غذائية برفض محال البقالة والسوبر ماركت شراء هذه السلع حتى بربع سعرها بسبب تلف بعضها وانتهاء صلاحية البعض الآخر ، ومن ناحية اخرى تمكن المودعون بعد عناء طويل وجهود مستميته مع احدى شركات النصب الكبرى فى شارع مراد بالجيزة من الحصول على شيكات بدون رصيد ..

أغذية فاسدة وشيكات بدون رصيد للمودعين بشركات الأموال

كتب ـ عادل قنديل

والسؤال الهام الذى يطرح نفسه الآن :

- ماهو رأى القانون فى هذه الجرائم ؟
- وماذا يفعل هؤلاء المودعون لاسترداد حقوقهم ؟

ينصح شوقى خالد المحامى بالنقض كل مودع متضرر بالابلاغ عن هذه الوقائع الى النيابة المختصة برفع دعوى جنحة نصب ضد صاحب الشركة التى أصدرت الشيكات ويضيف بأن عقوبة الشيك بدون رصيد الحبس حتى ثلاث سنوات وفقا لنص المادة ٢٣٦ ، ٢٣٧ من قانون العقوبات ، وبالنسبة لقانون توظيف الاموال فانه يوجب معاملة الشركة التى ترتكب مثل هذه الجرائم نفس معاملة شركة الريان لان الشيكات كما هو معلوم أداة وفاء ولما كانت الشيكات التى حصل عليها المودعون لايقابلها رصيد تكون شركة التوظيف بذلك قد تحايلت على الدولة والمواطن وامتنعت عن رد الحقوق لاصحابها والاجراء السريع المطلوب الآن هو وضع الشركة المخالفة تحت التحفظ بواسطة النائب العام

ويقول الدكتور محمد حلمى مراد لابد لهؤلاء المودعين ان يحصلوا اولا على رفض كتابى من البنك على الشيكات ثم يبلغوا النيابة المختصة (تبعا للجهة التى اصدر عليها الشيك) بهذه الجرائم التى يعاقب القانون مرتكبيها بالحبس وفى نفس الوقت يطالب الدكتور حلمى مراد بتصفية شركات توظيف الاموال التى لا تريد الاستمرار فى نشاطها بأساليب مشروعة وتتم عملية التصفية بمعرفة المودعين وبما يحقق مصالحهم ويحذر من بيع اصول كل الشركات فى وقت واحد

المصدر : السياسى

التاريخ : ٨ يوليو ١٩٩٠

حتى لاتنخفض اسعارها

اما اللواء عزت السنباطى مدير عام ادارة الاموال العامة فقد اكد « للسياسى » عن استعداده لتلقى بلاغات هؤلاء المودعين والتحقيق فيها واتخاذ الاجراءات التى تحمى حقوق المواطنين لدى هذه الشركات .



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ يوليو ١٩٩٠

الفشل يهدد مفاوضات الصفقة !

كتب حمدى رزق :

صرح مصدر مسئول بإدارة التحفظ ان المفاوضات بين الإدارة والمحامى وصلت إلى طريق مسدود بشأن حساب الأرباح عن الفترة من ٣١ ديسمبر ١٩٨٦ وحتى آخر مايو ١٩٨٨ وان المحامى لجأ مؤخراً للتهديد بإفشال الصفقة في حالة إصرار الإدارة على حساب الأرباح على طريقتها .

وحدد المسئول موقف الإدارة رغم المخاصمة التى اقامها احمد الريان ضد المستشار ساهر درويش رئيس لجنة التحفظ بانه موقف ثابت منذ البداية ولا تراجع عنه سواء من ناحية حساب الأرباح او الأصول وكشوف الإيداعات .

من ناحية اخرى ادعت فاتن الغمرى زوجة محمد رشاد نبيه صاحب الصفقة ان وراء تلك الصفقة تاجر عملة شهير سبقت محاكمته امام نيابة الأموال العامة وهو الذى توسط بين احمد الريان ورشاد نبيه واستطاع التقريب بينهما بعد القطيعة التى اعقبت ترك رشاد لشركة الريان .


ساهر درويش

وقالت إن رشاد نبيه وفي اجتماع عام بالفيوم كشف عن ان عمولته في تلك الصفقة وصلت إلى مائة وخمسين مليون جنيه بنسبة ١٠٪ من اصل الصفقة وان هدية اصحاب الصفقة لرشاد وحسب قوله وصلت إلى اربع عربات مرسيدس آخر موديل منها عربة لونها ابيض يركبها رشاد حالياً .

وقالت إنها تقابلت مع فؤاد سراج الدين رئيس حزب الوفد بعد العرض مباشرة ونقلت إليه ما دار في الاجتماع العام الذى كشف فيه رشاد عن عمولته وقدمت له مستندات بديون رشاد التى تصل إلى ٣٠٠ الف جنيه لها شخصياً بالإضافة إلى اعداد وفد الفيوم التى دأب على مهاجمتها وكل القيادات الوفدية والوطنية في الفيوم .. وان الاجتماع استمر لمدة ثلاث ساعات ثار بعدها الباشا ثورة عارمة واستدعى فؤاد بدراوى ومحسن بدراوى واشهدهما على كل المستندات واصدر امراً بإغلاق الجريدة ومنع دخول رشاد الحزب وعين على سلامة مكانه في لجنة الحزب بالفيوم .

■ مفاجأة مثيرة فى قضية الريان :

مستندات هامة تثبت تحويل مبالغ تزيد على ٧٠٠ مليون دولار فى بنوك ٤ دول أمريكية وأوروبية

كشفت الاجهزة الرقابية المختصة عن مفاجأة كبيرة خاصة بشركات الريان ، بعد ان اثبتت المتابعة التى قامت بها لجان الفحص بالادارة العامة للنقد بالبنك المركزى المصرى ، عن قيام اصحاب الشركة بتحويل مبالغ من اموال المودعين بلغت اكثر من ٧٠٠ مليون دولار ، جرى تحويلها باسماء رمزية لآل الريان وشركائهم واشخاص آخرين وفتحوا بها حسابات بالعملة الحرة فى ٢٧٣ بنكا فى ٤ دول هى : الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وسويسرا والمانيا الغربية ، ومن المقرر ان تقدم هذه المستندات الخطيرة لهيئة المحكمة التى تباشر نظر الدعوى .

وعلم احمد موسى « مندوب الاهرام » ان المستندات التى ستقدمها النيابة العامة تقع فى ٢٠ ورقة فلوسكاب جاء فى مقدمتها ان تلك هى حجم الاموال التى توصلت اليها اللجان الفنية وضمت خبراء من البنك المركزى وهيئة سوق المال ومباحث الاموال العامة ، وتتضمن المذكرة الاولى اسماء ١٩٥ بنكا فى الولايات المتحدة الامريكية قام الريان بتحويل المبالغ النقدية بالدولار إليها اعتبارا من يوم ٥ ابريل ١٩٨٤ وحتى نهاية عام ١٩٨٨ ، والبنوك التى حول منها المبالغ فى مصر ، منها بنك امريكان اكسبريس والجيزة الوطنى ، والتنمية والائتمان ، وبنك ابوظبى الوطنى ، والمعاملات الاسلامية ، وبدات عمليات التحويل بـ ٥ ملايين دولار دفعة واحدة الى بنك هيوستن فى نيويورك ، وتكشف المستندات عن ان التحويلات تركزت خلال شهرى ابريل ومايو ١٩٨٤ ويوليو ١٩٨٥ ، ولم يخل شهر واحد دون اجراء تحويلات زادت على ١٥ تحويلا .

كما تمكن اصحاب الشركة من افتتاح ٣٦ حسابا فى بنوك المملكة المتحدة و٢٤ حسابا فى سويسرا و١٨ فى بنوك المانيا الغربية ، وارسلت اليها التحويلات فى نفس الفترة التى تم التحويل فيها للبنوك الامريكية ، ولجأوا الى البنوك الاوروبية لارسال مبالغ بالملايين لحسابات شركات اجنبية خاصة فى فرانكفورت وزيورخ بالاضافة لاسماء اشخاص آخرين .

وتؤكد التقارير ايضا ان هذه الاموال مازالت فى الخارج بهذه البنوك ولم تحول منها مبالغ لمصر .

وصرحت مصادر مسئولة « لمندوب الأهرام » بان احمد الريان ذكر خلال حضوره جلسة المحاكمة الاخيرة ان لديه ارصدة فى البنوك خارج مصر .. الامر الذى ادى لاعتراض محاميه رشاد نبيه على تلك الاقوال وطالبه بعدم التحدث فى هذا الامر مرة ثانية

وبعد التوصل الى تلك المستندات الهامة فقد ادلى مصدر مسئول بتصريح قال فيه انه بذلك ستكون مشكلة الريان قد تفاقمت ، ونامل خلال تقديم تلك المستندات فى الوقت المناسب لهيئة المحكمة التى تنظر القضية ، ان تقدم الحلول المناسبة والضمانات الكافية لعودة هذه الأموال من الخارج ، وستجرى مناشدة اجهزة الامن فى هذه الدول التوصل معها لحل لاعادة الأموال فى حالة موافقة احمد الريان على ذلك ، واكد ان هذه المستندات لاتقبل المزايدة من احد حيث تتضمن تحديد اسم البنك الذى تم التحويل منه فى مصر والبنك المحول اليه فى الخارج وتاريخ التحويل والمبلغ المحول بالدولار ورقم الحساب فى الخارج .



لم يتقدم احد لشراء ممتلكات اي سي سنتر

الخبير المثمن : الممتلكات تغطي اموال المودعين

كتب - السيد المعبدى :

أكد الخبير المثمن فى تقريره إلى المستشار ساهر درويش مدير إدارة التحفظ على الاموال بمكتب النائب العام أن أصول ممتلكات مجموعة شركات آى . سى . سنتر كافية لرد أموال المودعين والتى تقدر بحوالى ٤٣ مليون جنيه .

وكشفت المرحلة الاولى للمزاد العلنى على جزء من الممتلكات خلال أربعة أيام باشراف مصطفى الفيشاوى رئيس النيابة والمشرف على المزاد عن مفاجأة .. لم يتقدم أحد لشراء السيارات العشرين المعروضة سوى لسيارتين بمبلغ ١٤ ألفا و٥٠٠ جنيه ..

وتبين من العقود والمستندات الخاصة بأصول ممتلكات مجموعة شركات آى . سى ، انها جميعا مملوكة بعقود إبتدائية لعصام بدير الممنوع من التصرف فى أمواله وغير مسددة قيمتها وبالتالى لايجوز نقل ملكيتها لمن يشتريها ..



المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ١١ يوليو ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

من قريب

هيئة سوء المال

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

من دواعي سعادتي وسروري ان التقي بكم من خلال رسالتي هذه ومن هنا اناشدك ان تتناول موضوع شركات توظيف الاموال وهو موضوع شائك وهو الآن بين الجهات المختصة المختلفة .

الا ان المشكلة الآن ليست في الشركات التي لم توفق اوضاعها ولكن المشكلة في الشركات التي وفقت اوضاعها واخص هنا بالذكر (شركة الشريف) هذه الشركة تتبع معنا نحن جموع المودعين اساليب ملتوية تتمثل في :

١ - الصكوك التي حصلنا عليها جزات مبالغنا على اربعة اعوام باجزاء متساوية ولكننا لانحصل الا على ملاليم قليلة ونحن في اشد الحاجة لهذه المبالغ وخاطبنا هيئة سوق المال بذلك والوعود كثيرة .

٢ - عندما تذهب للشركة المذكورة تجد جموعا غفيرة كلها جاءت تستفسر عن موضوع الارباح عن عامي ٨٨ و١٩٨٩ وفي هذه الحالة لاتجد من يعطيك اجابة شافية خالصة لوجه الله تعالى .

٣ - الاستاذ / عبد اللطيف الشريف يقبع في برج عاجي وفي حراسة رجال الأمن المعينين من قبله ولا يستطيع احد مقابلته لمعرفة واقع الامور .

٤ - وكنت اعتقد انه من ابسط قواعد اللياقة ان تعلق لوحة ارشادية في الشركة توضح وتجيب عن جميع الاستفسارات المتعلقة بجموع المودعين ومن هنا .

استحلفك بالله ان تعطي هذه القضية بعضا من وقتك والسلام .

محاسب / احمد عبده الشرباصي
بنك التمويل المصري السعودي

اناط القانون بهيئة سوق المال مهمة الاشراف والرقابة على شركات تلقي الاموال .. ولكن عشرات الشكاوى التي نتلقاها في الصحف من سوء معاملة الشركات التي نظمت اوضاعها يدعو الى كثير من التساؤل حول قدرة او مصداقية هيئة سوق المال او هيئة سوء المال التي تركت الوف المواطنين ضحية سهلة لامبراطوريات تكونت من اموال اليتامى والارامل وصغار المودعين . ومن الواضح ان هذه الشركات التي نظمت اوضاعها ، قد استراحت الى ان احدا لن يحاسبها لا في هيئة سوء المال ولا في غيرها .. وهذه هي المشكلة الحقيقية في كثير من الاوضاع في بلادنا .

سلامة أحمد سلامة



المصدر : المساء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٣ يوليو ١٩٩٠



علاء الدين المحامى :

اقتراحان .. لضمان جدية العرض

رشاد نبيه .. يخالف قانون المحاماه

كيف يكون وكيلاً .. للبائع والمشترى فى وقت واحد ؟!

كتبت ـ انتصار النمر :

تقدم علاء الدين عبد المنعم محامى بعض المجنى عليهم فى قضية ال الريان بمذكرة الى محكمة جنايات الجيزة تناقشها فى الجلسة القادمة اثناء نظر القضية رقم ٦٩١٧ لسنة ٨٩ جنايات العجوزة والقضية رقم ٩٠٧ لسنة ٨٩ جنايات كلى الجيزه ضد كل من احمد ومحمد ووالدهما توفيق عبد الفتاح جبرى «الريان» .

مماطلة ومشاكل بالجملة بسبب كلمة « أو » !!

تضمنت المذكرة مناقشة قانونية وعملية للعرض الذى تقدم به محمد رشاد نبيه محامى المتهمين ببيع اصول وممتلكات الريان لسداد اموال المودعين .. واقتراحين لضمان جدية العرض .

الاقتراحان

● ● الاقتراحان الاول : ان يتقدم وكيل المشترين سواء رشاد نبيه أو غيره بخطاب ضمان نهائى وغير قابل للرجوع فيه صادر عن بنك اجنبى من الدرجة الاولى بمبلغ ٣٧٥ مليون جنيه مصرى أو مايعادله بالعملة الاجنبية تمثل ٢٥٪ من الثمن المعروض للصفقه وهو ١.٥ مليار جنيه مصرى لصالح المستفيد هيئة سوق المال بالشروط الاتية :

● لايصرف مقابل الوفاء لهذا الخطاب للمستفيد وهى هيئة سوق المال الا بعد صدور حكم نهائى من هيئة تحكيم يقضى بان المشترين كانوا غير جادين فى صفقتهم او تراجعوا عنها دون مسوغ فاذا ثبت العكس اى جديه المشترين وان العقبات امام الصفقه اثيرت من جانب ايه جهه حكومية او قضائية بموجب الحكم ايضا ألغى خطاب الضمان وأصبح كأن لم يكن .

● مدة هذا الخطاب سنه تجدد تلقائيا دون طلب من المستفيد أو من الامر مصدر الخطاب ولايلغى الخطاب أو يصرف الا بموجب حكم التحكيم .

● تشكيل هيئة التحكيم من ثلاثة اعضاء يختار وكيل المشترين عضوا وتختار هيئة سوق المال عضوا ويكون المحكم المرجح احد المستشارين بمحكمة النقض بعينه المستشار رئيس محكمه النقض .

● اذا ماثبت بموجب الحكم احقيه هيئة سوق المال فان قيمه الخطاب بالكامل تودع لصالح المودعين .

● ● الاقتراح الثانى : يتضمن ان يصدر شيك مصرفى مسحوب من احد البنوك الاجنبية من الدرجة الاولى على احد البنوك الاجنبية من الدرجة الاولى ايضا بمبلغ ٢٥٠ مليون دولار امريكى والمستفيد منه محمد رشاد نفسه او من

يختاره المشترون لذلك بصفته وكيلا عنهم وان يودع هذا الشيك فى خزينه المحكمة بعد التأكد من صحته بمعرفه البنك المركزى فاذا تمت الصفقه قام المستفيد من الشيك بالتنازل عنه لصالح الجهة التى ستبيع له وان لم تتم فله ان يسترد الشيك مرة اخرى .

وقال المحامى علاء عبد المنعم ان هذا الاقتراح يسد اى طريق امام اى محاولة للتنصل من العرض لانه لايمكن للحكومه أو لغيرها ان تقوم بصرف الشيك وفى نفس الوقت هو يضمن بان هناك بالفعل قوة ماليه حقيقية وراء الصفقه وان هناك أموالا موجودة لها خاصة وقد قرر وكيل المشترين فى جلسة ٢١ مايو ١٩٩٠ بانه سوف يحضر شيكا بـ ١.٥ مليار جنيه ومانطلبه كضمان باسمه هو اقل من ذلك بكثير .

اضاف المحامى انه عند ابراز هذا الشيك فان اى شك لنا حول الصفقه سيتبدد وستخرس كل الالسنه التى تنطق بعدم جديتها وان لم يوافق وكيل المشترين على احد العرضين تحت اى زعم فان ذلك لايعنى الا ان العرض كله مجرد خدعه جديدة وفرقعه فى الهواء .

استراتيجية !

واكد المحامى انه يخشى ان يكون مقدم العرض قد وضع فى استراتيجيته المعدة بعناية افتراضا يقرر ان جهة من الجهات المختصة ستتدخل ولو للسؤال والاستفسار وانه حينذاك سينتهز الفرصة ليقرر ان من عرضوا الشراء قد عدلوا عن عرضهم فمقدم العرض يعلم علم اليقين ان احدا لن يستطيع الاقتراب منه الا بحساب وان الجهات الرسمية لن تتدخل لوقف العرض حتى ولو تأكدت ان الغرض غير جدى حيث انه وبهذا العرض استطاع ان يستميل اغلبية المودعين ان لم يكن كلهم فى جانبه وهو يعلم ايضا ان اى تدخل من جانب اى جهة رسمية ستعطيه الفرصة للفرار من عرضه بمقوله ان المشترين يخافون من مناقشة الدعوى وهذا ماقرره ايضا فى محضر جلسة ٢٤ مايو ١٩٩٠ ص ٩٢ ومن ثم يفلت هو واشباحه من الساحة ولن ينسب الفشل لنفسه بالطبع وانما سيلصق التهمة بغيره حتما والمرجح ان الجهات الرسمية الحكومية لن تستطيع وفقا لما سبق ان تتدخل فى العرض او حتى تستعمل اجهزتها للكشف عنه لانها تخشى مواجهة غير محسوبة العواقب مع المودعين .

وتساءل المحامى فى مذكرته هل الموقف يحتمل بالفعل استمرار التعلق بالامل الحلو فى استرداد ماضاع ام انه من الاوفق اعداد النفس من الان وقبل ان يكبر الامل اكثر واكثر لامكانيه ان يسفر الموقف عن خديعة ثانية تجهز هذه المرة بخيبة الامل الكبرى على ماتبقى من اعصاب محطمة وقال لابد ان نبين للناس حقيقة هذا الامر وجدية هذا العرض من عدمه فالمتاجرة باقوات الناس وطموحاتهم ممنوعة من هذه الساحة المقدسة .



المصدر : الاهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٥ يوليـو ١٩٩٠

من قريب

. فج النور يقول ..

تلقيت من الدكتور فج النور رئيس هيئة سوق المال حديثا تليفونيا . كان هو صاحب المبادرة المشكورة فيه ، يرد على شكوى القارىء المحاسب احمد عبده الشرباصي التي اشار فيها الى المعاملة المزرية التي ينالها المودعون على يد شركات توظيف الأموال .

يقول الدكتور فج النور ان هيئة سوق المال تتلقى بدورها عشرات الشكاوى من المواطنين ، وانها تبادر من جانبها الى الاتصال بالشركات المذكورة في كل حالة لبحث وتصحيح اى تصرف يتضح ان الشركة جارت فيه على حقوق المواطن صاحب الشكوى .. وقد تحرى الدكتور فج النور عما اذا كان المواطن الشرباصي قد ارسل بشكوى الى الهيئة ولكنه لم يجد اثرا للشكوى .

على ان هذه ليست هي المشكلة ، ولكن المشكلة الحقيقية كما يراها رئيس هيئة سوق المال ، انه حدث في البداية سوء فهم بالنسبة لموضوع جدولة المبالغ التي يستردها المودعون . وقد تدخلت الهيئة لتصحيح الموقف في كل الحالات التي تلقت فيها شكاوى معينة . ومازالت على استعداد للتدخل اذا ثبت لها ان الشركة - اى شركة - قد خالفت القانون .

اما فيما يتعلق بالارباح ، فإن كثيرا من المواطنين مازالوا يتوقعون ان يحصلوا على نفس النسبة من الأرباح التي كانوا يتقاضونها قبل تنظيم اوضاع هذه الشركات . والكل يعلم ان هذه الارباح لم تكن حقيقية ، بل كانت تمثل في معظم الاحيان دفعات من اصل المبالغ المودعة .. وهذا احد الاسباب التي تثير شكاوى المواطنين .

ويقول الدكتور فج النور : إن الهيئة لاتتدخل في ادارة هذه الشركات او في تصريف امورها ، ولكنها تترك لها الحرية كاملة في القيام بانشطتها التجارية والصناعية والمالية طبقا للقانون .. ونحن لانستطيع ان نرغم هذه الشركات والمسئولين فيها على ان تعامل المودعين فيها معاملة حسنة . وإن كنا نعترف بان المعاملة السيئة التي يشكو منها المواطنون ليست بعيدة عن الحقيقة . وقد نصحنا المسئولين فيها اكثر من مرة بضرورة تغيير هذه المعاملة ، حفاظا على قيام علاقة صحية سليمة بين الشركة ومودعيها .

وفي كل الاحوال ، فإن هذه الشركات التي كانت تعمل قبل ذلك في غيبة عن القانون وعن اى نوع من الرقابة .. قد وجدت نفسها لأول مرة تمارس نشاطها محكومة بقوانين محددة ، وفي ظل رقابة من جانب الدولة . وهي خطوة لم تكن هذه الشركات قد اعتادت عليها . وربما كان هذا هو السبب في ضيق القائمين على امر هذه الشركات بمطالب مودعيها واستفساراتهم وكثرة الحاحهم .

هذا هو تفسير الدكتور فج النور للحكاية .. والله اعلم !!

سلامة أحمد سلامة



المصدر : الـــــوفد

التاريخ : ٥ يوليـــو ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قلم رصاص

التغييـــــر بالريـــــان

منذ اليوم الثالث والعشرين من يوليو ١٩٥٢ وموضوع التغيير محل خلاف بين الشعب والنظام . رحب الشعب بالضباط الاحرار من أجل اسقاط النظام الملكى واعلان الجمهورية الديمقراطية البرلمانيـة . واعلن الضباط فترة انتقال لمدة ٦ شهور وبعدها تتم الاستجابة لمطالب الشعب فى التغيير . وفى يناير ١٩٥٣ اكتشف الشعب ان مفهوم التغيير لدى سلطة يوليو مغاير تماما لمفهوم التغيير الذى يطلبه الشعب ، اذ ان السلطة الجديدة اعلنت حل الاحزاب والغاء الدستور ، وبدات مسيرة التنظيم السياسى الواحد واعتقال فعاليات الاحزاب والمنظمات والجماعات السياسية واطلاق العنان للجمهورية الرياسية وحكم الفرد الواحد .

وبعد الهجوم الثلاثى ـ الانجليزى الفرنسى الاسرائيلى ـ على مصر علم ١٩٥٦ ووجد قادة النظام الجديد فى شعب مصر روحا عالية ، ودفع الشعب بخلافاته مع النظام الى الخلف دفاعا عن ارض الاباء والاجداد . ووجد « عبدالناصر » فى الازهر ملاذا وسندا واعلن من على منبره صيحة الشعب لن نسالم وسنقاتل . وبعد تراجع العدوان الثلاثى بفعل مؤثرات خارجية وعربية وشعبية ، ظن شعب مصر ان الفرصة مواتية لإحداث التغيير السياسى والاقتصادى الذى يحلم به . ولكن السلطان انعزل اكثر واكثر وزاد من قبضته على السلطة فى البلاد واعلن عن تغيير من نوع آخر يتمثل فى الانفراد بالسلطة وتصفية الحسابات مع غير المتفقين معه فى فكره وتوجهاته سواء من الساسة المدنيين او من رفاق السلاح .

وفى كارثة ١٩٦٧ وهزيمة الشعب والجيش على ايدى قادة نظام يوليو ، ثبت بما نشره « الاستاذ محمد حسنين هيكل » ان قائد النظام ومجموعته كانوا يعلمون علم اليقين بما يبيت بليل ضد مصر ، ومع هذا لم تتخذ خطوة حكيمة واحدة ضد هذه المؤامرة . وفى فصل آخر نشرته الاهرام اخيرا للاستاذ هيكل ، نجد ان محاولات التغيير انحصرت فى صراع على السلطة بين عبدالناصر ورجاله وعبدالحكيم عامر ورجاله . اما التغيير الحقيقى لربط الجيش بالشعب ، والتوجه الديمقراطى ، والثقة بالشعب كل هذا لم يخطر على بال عبدالناصر او عامر . واقصى ما قدمه « عبدالناصر » هو كلام منمق مزوق فيما عرف ببيان ٣٠ مارس .

وحتى بعد رحيل عبدالناصر فى سبتمبر ١٩٧٠ توجه « إنور السادات » الى مجلس الشعب يقدم له بيان ٣٠ مارس الذى سوف يسير على هديه .

كان مفهوم الشعب ان يتم تغيير حقيقى باحزاب جادة ودستور شعبى ديمقراطى ، ولكن الحاكم وفى ذهنه مفهوم ٢٣ يوليو فان التغيير الذى اجراه تغيير شكلى ، والاحزاب مجرد ديكور ، يريد السلطة كلها بين يديه وعندما اعرب الشعب عن تغيير حقيقى كانت المعتقلات لمختلف القيادات السياسية والفكرية والدينية ، واللعب بما اسماه النظام الفتنة الطائفية وتحريض القوى المختلفة بعضها ضد البعض الاخر .

وبرحيل الرئيس السادات ركزت الاحزاب والقوى السياسية والفكرية والدينية مطالبها فى ضرورة التغيير من اجل حرية العمل للاحزاب ومن اجل انتخابات حرة نزيهة ومن اجل امل جديد فى التغيير بالوسائل الديمقراطية ولكن سرعان ما وجدت عناصر عبدالناصر وعناصر السادات وعناصر التنظيم الطليعى ومنظمة الشباب قواها من اجل سد الطريق امام اى تغيير حفاظا على مكاسبها غير الديمقراطية ومنافعها الاقتصادية التى نهبوها كطبقة جديدة وكسماسرة للانفتاح الاستهلاكى . وهكذا تلاشى بريق الامل فى تغيير حقيقى . واكد النظام ركائزه فى مجلس الشعب ووزارة الداخلية وغيرها من الاجهزة .

وتجدد الامل فى تغيير جديد عندما وقعت الازمة المعروفة بازمة الامن المركزى عام ١٩٨٦ واظهر الشعب وعيا مرتفعا فى الحفاظ على مصالح البلد ومؤسساته الاقتصادية . وكانت فرصة لاحداث تغيير جديد يحقق مطالب الشعب التى تكفل دعم الديمقراطية فى مواجهة اية مفاجآت معادية للديمقراطية . ولكن النظام اكتفى بوقف الاحداث داخل معسكرات قوات الامن المركزى وتغيير بعض الشخصيات اما الثقة بالشعب ومنحه حقوقه فى ممارسة الديمقراطية فلم يكن هذا واردا فى مفهوم الدوائر الحاكمة .

وامام ضغط الاحزاب المعارضة وما اثارته صحافتها من وقائع مذهلة لانحرافات تمت فى عهد الرئيس الراحل « انور السادات » ، ورغبة من العناصر الناصرية فى تحسين وجه النظام وتصفية لحسابات فردية وغير فردية تم الكشف عن انحرافات بعض العناصر القريبة من السادات ، وتمت محاكمة هذه العناصر وكان القضاء المصرى كعهد الشعب به دائما عادلا ونزيها واعلن النظام ثقته بالقضاء المصرى وبحيدته واستعداد النظام لتامين هذه الثقة والحيدة . ومن هنا كانت دعوتنا ودعوة آخرين الى التغيير بالقضاء بمعنى الاستمرار فى الكشف عن وجوه الانحرافات وتطهير المؤسسات المختلفة طبقا لاحكام القضاء .

والشعب مشغول فى الفترة الاخيرة بمؤسسة مالية هامة عرفت بمؤسسة الريان وهى ذات تاثير خطير على الاقتصاد المصرى بلغت ودائعها اكثر من مليارى جنيه فى قول واكثر من مليار ونصف مليار جنيه فى قول للدكتور (فج النور) امام المحكمة . وقد ثارت اقاويل كثيرة حول مجموعة الريان وعن اختراقها للمجتمع المصرى بكل طبقاته الى حد القول بانه هرب ودائعه من الذهب قبل تحرك الدوائر المسئولة بساعات قليلة مما اثار شائعات كثيرة حول علاقات الريان برؤساء سابقين لمجلس الوزراء ، ونواب سابقين لرؤساء مجالس الوزارات ، ووزراء ومؤسسات اعلامية وثقافية وصحفية ، وبصحف قومية وحزبية ، وكبار رجال الدين . وانتهى الامر اخيرا باحمد توفيق الريان ان اختصم النائب العام شخصيا ومحققا هاما فى القضية .

ونحن لا نتدخل هنا من قريب او بعيد فى القضية موضع المحاكمة ، وانما نعرض لهؤلاء الذين قدموا الحماية والتسهيلات للريان وهى عناصر مؤثرة فى مواقع كثيرة . وقد تناولت بعض الاقلام الموضوع برمته واطلقت عبارات مثل عملية النصب والرشوة الكبرى على نشاط الريان ، وامتدت الشائعات لتصل الى شخصيات وعناصر هامة فى المؤسسة التشريعية .

المصدر : الوفد

التاريخ : ١٥ يوليو ١٩٩٠

واذا كان النظام يهمه حقا تطهير مؤسساته فلماذا لا يعطى الامان للريان ؟ ولماذا لا يتم التحقيق مع كل الاسماء التى ترد على لسان الريان مرة ثم يقوم بانكارها مرات ؟ ومن البديهى ان يكون وراء مؤسسة بمثل هذا الحجم والاتساع والانتشار عناصر قادرة سهلت له كل الامور نظير مجعول معلوم او مجهول . والشعب يهمه الكشف عن مثل هذه العناصر وتطهير مواقعها منها . وبهذا نعود إلى فكرة التغيير بالكشف عن الانحرافات ، 'يكن الريان هو البداية فهل يتكلم ؟ وهل ياخذ الامان ليتكلم عن كشوف البركة وقلة البركة ؟

لمعى المطيعى



المصدر : المساء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٥ يوليو ١٩٩٠

لقاء داخل السجن .. بين عماد خليل والريان يكشف عن ممتلكات جديدة غير مسجلة

إستئناف المعاينات بعد توقف اختيارى !

كتب ـ محمود نوفل

تستأنف اللجنة الفنية لمعاينة ممتلكات الريان اعمالها يوم الاربعاء القادم بعد توقف دام ١٨ يوماً منذ بداية اجازة عيد الاضحى .. صرح المهندس عماد خليل رئيس اللجنة ان التوقف هذه المرة كان اختيارياً للانتهاء من تدوين نتائج المعاينات التى تمت بالفترة الماضية .

اضاف .. اننى حصلت على عقود شراء هذه الممتلكات من ادارة التحفظ على الاموال ، ووجدت بها بيانات توضح حدودها ومعالمها ، وقمت بعمل ملخص لها يفيدنا فى استكمال اجراء المعاينات بصورة افضل مما سبق فقد كنا نقوم بها بدون معلومات لدينا عن تلك الممتلكات والوصول .

وقال لقد انتهيت بالفعل من دراسة العقود الخاصة بممتلكات شركة الريان للاستثمارات العقارية ، وظهرت بعض الملاحظات منها قيام ال الريان بشراء قطعة ارض باسم الشيخ طه اسماعيل مدرب كرة القدم السابق بالنادى الاهلى وزوجته .. وتبلغ مساحة هذه الارض ٥٥٦ مترا مربعا قيمتها $\frac{1}{4}$ مليون جنيه على حدود الطريق الدائرى حول القاهرة .. واقام الريان عليها عمارة ٣ من ٨ طوابق .

كما اشترى الريان العمارة رقم ١٥ بشارع شهاب والتى كان يمتلكها تيسير الهوارى رجل الاعمال .. وورشة ومعرضا بمنطقة باب شرق بالاسكندرية ولم يوجد عقد بيع لهذه الورشة ولكن يوجد توكيل من صاحبها يعطى الحق لاحمد الريان فى التصرف فيها بالبيع ، بالاضافة الى قطعة ارض مساحتها ٣٦ الفا و ٧١٣ مترا مسطحا بمدينة العاشر من رمضان كانت معده لبناء مصنع للعصائر والمربات ولم تبدأ اجراءات تسجيلها بعد موافقة جهاز مدينة العاشر من رمضان على تخصيص هذه الارض لاقامة المصنع .. وقطعة ارض زراعية خارج زمام ابو رواش والمقام عليها مصانع الريان بالكيلو ٢٦ طريق مصر اسكندرية الصحراوى .. واراض زراعية اخرى .

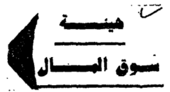
واضاف انه يجرى حاليا استكمال بحث عقود ممتلكات شركة الريان للاستثمار وتوظيف الاموال .

وقال المهندس عماد خليل انه توجه امس لسجن طره وبرفقته محمد رشاد نبيه وممدوح الوسيمى محاميا الريان حيث التقوا جميعا مع احمد الريان وشقيقه محمد لاستجلاء الحقيقة حول هذه الملاحظات وقد اسفرت المناقشات عن وجود عقد شراء لمحلات «ان ان» للملابس الجاهزة بميدان الحجاز بمصر الجديدة والذى تم شراؤه من جهاز المدعى العام الاشتراكى بمبلغ ٩٠٠ ألف جنيه ، وان هذا العقد كان موجودا بادارة شركات الريان وتم التحفظ عليه ضمن الممتلكات .. وطلب من احمد الريان البحث عن هذا العقد .



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٥ يوليو ١٩٩٠



٣ سنوات لرد كوبونات الصكوك بشركتى الوفاء والتجارية العقارية

كتب : اسماعيل بدر

اعتمدت الهيئة العامة لسوق المال البرامج الزمنية لصكوك الاستثمار للمودعين بشركتى دار الوفاء للاستثمار الصناعى والتجارى والتجارية العقارية .

وصرح عبد الحميد ابراهيم رئيس قطاع عمليات السوق بالهيئة أنه تم الموافقة على نماذج صكوك الاستثمار للمودعين وتم اعتماد مشروع الصكوك حيث يتم تسليم هذه الصكوك لاصحابها ويتسلم المودع صكا واحدا فقط به اجمالى ايداعاته ومرفق به كوبونات محدد بها تواريخ دفعات الصرف المستحق لكل منها .

وأضاف أنه تم قيد الشركتين بسجل الهيئة فى نهاية مايو الماضى بعد موافقة مجلس الوزراء على استثناء دار الوفاء من الحد الادنى لرأسمالها الى ٢ مليون جنيه والعقارية التجارية الى ٣ ملايين جنيه .

وقال أنه سيتم رد الايداعات بكاملها فى موعد أقصاه ٣ سنوات بكوبونات لدفعات متساوية كل ٣ شهور حيث يتم سداد ١٩٪ من قيمة الايداعات فى السنة الاولى و٣٧,٧٪ من الايداعات فى السنة الثانية و٤٣,٣٪ فى السنة الثالثة . وذلك بالنسبة لجميع الايداعات سواء كانت بالجنيه المصرى أو النقد الاجنبى ويبلغ عدد المودعين ١٦٥٥ مودعا ، جملة ايداعاتهم ١٠ ملايين جنيه وسيتم صرف أول دفعة فى أغسطس القادم .

وبالنسبة للشركة التجارية العقارية يتم سداد كامل قيمة الصكوك على ٣ سنوات بدفعات مختلفة منها دفعات تستحق كل شهر وأخرى كل شهرين ودفعات كل ٣ شهور وذلك لجميع المودعين بحيث يتم سداد ٢٥,٢٪ من الايداعات للسنة الاولى و٤١,٨٪ فى السنة الثانية و٣٣٪ فى السنة الثالثة .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : روز اليوسف

التاريخ : ١٦ يوليو ١٩٩٠



٥ قصور و ٢٥ ڤيلا
٣ ملايين متر أراض بناء .
١٠ أبراج ادارية .
٤٢ معرضا لبيع الذهب واللحوم وكتب التراث
٧ آلاف فدان أراض زراعية .

المودعون لدى الريان لهم الله .

يوم يرفعهم الامل إلى عنان السماء .. ويوم يقذف بهم التشاؤم إلى تحت الارض !

لم يعد احد منهم يعرف هل سياتى يوم حقاً يحصل فيه على حقوقه الضائعة .. ام ان الاموال التى انفقوا فيها احلى سنوات العمر ضاعت للأبد ؟!!

وإذا كان ثمة امل فى استعادة هذه الاموال ، او حتى بعضاً منها .. فلا احد منهم يعرف متى يحدث ذلك ؟

ومنذ اسابيع استيقظ من جديد الامل بقلوبهم فى استعادة اموالهم .. بعد ان قدم محامى الريان عرضاً مفاجئاً بشراء املاك الريان بحوالى ١٥٠٠ مليون جنيه لرد اموال المودعين .

ولكن النيابة التى قدمت الريان للمحاكمة لا ترى ان قيمة املاك الريان تساوى هذا الرقم .. هى تحدد القيمة الدفترية بحوالى ٣٠٠ مليون جنيه وتقدر القيمة السوقية لها بضعف هذا الرقم فى احسن الأحوال .

ابراهيم خليل

وانقاذاً لنحو ١٧٨ الف مودع من البلبلة والتخبط بين اقصى التفاؤل واقصى التشاؤم نقدم اليوم حصراً كاملاً بكل ممتلكات الريان المعروضة للبيع .. ونترك للمودعين انفسهم حساب قيمتها وتقدير ما سوف يستردونه من اموالهم وحقوقهم الضائعة إذا تم بيع هذه الاملاك سواء للمشترين المجهولين او لغيرهم إذا ما اخفقت صفقة محامى الريان ..

قائمة املاك شركة الريان كبيرة ومتنوعة وهى تضم العديد من المبانى السكنية والإدارية واراضى البناء والاراضى الزراعية والمحلات التجارية ، وبعض الورش والمصانع وهى تشمل :

• قصور .. الاول قصر إبراهيم اللقانى مساحة ٨٠٠ متر مربع ، ويطل على اربعة شوارع رئيسية امام قصر الضيافة بمصر الجديدة وتحيط به حديقة كبيرة ومكون من دورين به ٣٠ حجرة .. والثانى قصر عين شمس ومساحته ٤٠٠٠ متر مربع ومكون من دور واحد و١٥ حجرة .. والثالث قصر الدقى ومساحته ٦٣٠٠ متر مربع وهو مكون من دورين وبه ٢٤ حجرة وتحيطه حديقة متوسطة .. والرابع قصر المنيل ومساحته ٣٣٠٠ متر مربع ومكون من دور واحد يحتوى على ١٥ حجرة ويطل على نهر النيل .

ثم الخامس وهو قصر المعادى ويقع على مساحة ٨٤٠٠ متر مربع وتكون من طابقين ويطل على اربعة شوارع وتحيط به حديقة كبيرة وملحق به جراج .. ومبنى آخر مكون من غرفة وصالة .

كما يمتلك الريان ايضاً ٢٥ فيلا فى مواقع متفرقة اشهرها فيلا بشارع البرنس جمال الدين بالجيزة وهى تتكون من دورين بها ١٢ حجرة ومساحتها ١٩٥٦ متراً مربعاً تطل على شارع الاهرام .. وفيلا بشارع العروبة بمصر الجديدة مساحتها حوالى ١٩٨٤ متراً مربعاً وهى تتكون من دورين وتحتوى على ١٨ حجرة ..

وثالثة بشارع الملك فيصل رقم ٦١ ومساحتها ١٣٢٤ متراً مربعاً وهى مكونة من ثلاثة ادوار ومحاطة بحديقة ..

ورابعة بشارع الذهبى بمنشية البكرى على مساحة ١٤٠٣ امتار مربعة وهى تتكون من ثلاثة ادوار فوق الدور الارضى ، والدور الرابع سطح به حجرة بنهاية السلم وملحق بالفيلا جراج يعلوه حجرة وتحاط الفيلا بحديقة .

وتضم القائمة ايضاً فيلا خامسة بشارع مدكور بالهرم وتقع على مساحة ١٦٩١ متراً مربعاً وهى مكونة من ثلاثة طوابق ومحاطة بحديقة بها جراج وتحتوى ايضاً على حمام سباحة .

وهناك فيلا اخرى بمنطقة كفر غطاطى بإمبابة على مساحة ٣ فدادين وهى مكونة من اربعة ادوار شاملة ٤٠ غرفة ومحاطة بسور من الاشجار والنخيل .

اما الاراضى المعدة للبناء والتى يمتلكها الريان فتبلغ مساحتها ٣ ملايين متر مربع وتقع على مواقع متفرقة ومن بينها قطعة ارض فندق ناشيونال بشارع طلعت حرب . وقطعة ارض بالمنطقة الاولى قسم مدينة نصر .

وتمتلك شركة الريان عدة مصانع من بينها :

● مصنع للطوب الاسمنتى بالكيلو ٢٦ مصر اسكندرية الصحراوى وآخر للبلاط بنفس المكان .

● مصنع آخر للمفروشات والملابس المطرزة بمدينة اكتوبر . طريق الفيوم . مصنع للحوم بالكيلو ٢٦ ، وآخر للاعلاف ، وكذلك مجزر للبهائم ، وآخر للطيور .

● ورشة للصناعات الحديدية ، وللمنظفات الصناعية فى مدينة السادات الصناعية ، وآخر للارضيات .

مصنع بلاستيك فى طريق السويس ومطبعة .

ومبان ادارية

وتمتلك شركة الريان ايضاً عدداً من المبانى الإدارية منها :

● برج الريان الإدارى بمنطقة الهرم ومساحته ٢٠٠٠ متر مربع ، وهو مكون من ٦ ادوار .

● برج إدارى بالميرغنى مساحته ٥٠٠٠ متر مربع ، ويتكون من ٨ ادوار .

● ابراج فاطمة رشدى ومساحتها ٣ الاف متر ، وتتكون من ٩ ادوار .

● برج المعادى مساحته ٥ الاف متر من ٩ ادوار .

● برج بالدقى مساحته الف متر مربع مكون من ٦ ادوار .

● برج منشية البكرى مساحته الفا متر ومكون من ١٢ دوراً .

وتمتلك شركة الريان ايضاً ١٣ معرضاً لبيع الذهب فى منطقة الصاغة والحسين والدقى وبمصر الجديدة ، وعين شمس والسيدة زينب ، والزمالك والاوبرا والمنصورة .

وكذلك يمتلك شركة الريان ١٨ معرضاً للحوم بجميع انحاء الجمهورية ، و١١ معرضاً لكتب التراث فى مختلف احياء القاهرة المختلفة .

ومن املاك الريان ثلاثة مخازن للحبوب والاخشاب بالكيلو ٢٦

و٦ الاف فدان اراضى زراعية بمنطقة النوبارية و٦٠٠ فدان بالمنصورية ، وكذلك ١١٠ فدادين بمنطقة الإسماعيلية :



المصدر : الأهرام الاقتصادى

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٦ يوليو ١٩٩٠

.. كان الله في عون الحكومة

ماهى اخبار الريان .. ماهى حقيقة الصفقة التى اعلن عنها فى المحكمة .. هل هناك مشترون حقيقيون ام ان الامر مجرد لعبة .. متى سينتهى الكرب الذى الم بـ ١٨٧ الف مودع اتضح انهم ليسوا جميعا من السذج ولكن بينهم اكابر ومثقفون ؟ .

هذه كلها اسئلة طاردتنى عندما قصدت الريف فى اجازة قصيرة خلال عيد الأضحى ، وسببت لى صداعا جعلنى اعود مرة اخرى الى اقتناعى السابق بان زمن البحث عن الهدوء والراحة فى الريف قد ولى وانتهى منذ ان ضاعت من القرية كل ملامحها الاصيلة واصبحت مجرد مسخ للقرية الكبيرة التى نعيش فيها طول العام والمسماة بالقاهرة الكبرى ! .

معظم الذين جلست اليهم ـ ولسوء الحظ ـ من ضحايا شركات توظيف الأموال واغلبهم كانوا من دراويش الريان المؤمنين بعبقريته الغارقين فى وهم كاذب حتى اليوم بانه ضحية للعبة كبيرة .. وهذه قمة المأساة ! .

مدرسون ومهندسون وأطباء من ابناء الريف الذين منحتهم ثورة يوليو فرصة التعليم وحق العمل والسفر الى الخارج ناقمون على كل شىء وراضون عن الريان الذى سلبهم اموالهم .

●● بادرنى احدهم قائلا : بالله عليك قل لنا بكل الصراحة والوضوح ماهى آخر اخبار الريان .. نريد اخبارا حقيقية وليست تلك التى تنشرها الصحف .

●● رددت عليه بقولى : اولا الاخبار الحقيقية التى تسأل عنها هى الأخبار التى تنشرها الصحف ، لأن الصحافة الان ـ اذا لم تكن تعلم ـ لاتخفى شيئا عن الناس .. وثانيا فان قضية الريان ليست سرا من الاسرار العسكرية وانما هى قضية رأى عام يستحيل على احد ان يخفى منها شيئا .. وثالثا فان الأمر كما تعلمون مطروح امام القضاء وعندما تنتهى المحاكمة سوف يكون بامكان الجهات المختصة ان تستند الى الحكم القضائى فى مطالبة البنوك الأجنبية باسترداد الأموال المودعة فيها باسم آل الريان .. اذا كان صحيحا ان هذه الأموال مازالت موجودة ولم يتم سحبها بطريقة أو اخرى .. ولعلمكم فان النيابة كشفت مستندات تؤكد ان آل الريان قاموا بتهريب ٧٠٠ مليون دولار الى الخارج اى مايعادل بالسعر الرسمى ١٧٥٠ مليون جنيه مصرى فاذا اضيفت هذه الأموال الى تلك الموجودة بمصر فانها تكفى لرد اموال كافة المودعين .

●● وتدخل اخر فى الحديث قائلا : ولكن الواضح ان الحكومة تحاول عرقلة الصفقة التى عرضها احد المحامين لشراء ممتلكات الريان مقابل مليار ونصف مليار جنيه أو قيمة الودائع ايهما اكثر ؟ .

●● وقلت مستغربا : ومادليلك ياسيدى على ان الحكومة تعمل على عرقلة هذه الصفقة التى مازالت فى اعتقادى مجرد وهم غامض ، لأن المحامى المذكور لم يكشف عن اسماء هؤلاء المشترين المزعومين ولم يقدر على تقديم اى خطاب ضمان ، والرأى الذى يجمع عليه كثير من القانونيين ان الأمر فيه شبهة الرغبة فى المماطلة واطالة امد القضية ، ومحاولة تصوير الحكومة بانها تعطل حل المشكلة



المصدر : الاهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ يوليو ١٩٩٠

●● وانتفض ثالث من بين الحاضرين قائلا فى حدة : وما الذى يهمكم من امر هوية المشترين .. اليس الهدف هو حل المشكلة ورد اموال المودعين .

●● ووجدتنى ارد عليه فى هدوء حسدت نفس عليه : انك تكلمنى كما لو كنت انا رجل مسئول .. ثم ان الأمر الان ليس بيد الحكومة التى تعلقون عليها اخطاءكم فالأمر برمته فى يد القضاء الذى سوف يحكم بميزان العدل .. والقصة باختصار شديد وفى ضوء كل ماهو ظاهر امامنا من ملابسات ان صفقة الشراء المزعومة لايمكن ان تكون صحيحة الا اذا كان آل الريان انفسهم قد ثابوا الى رشدهم وقرروا الافصاح عن مكان الأموال المهربة للخارج ، وانتووا ان يراعوا ربهم وضمائرهم وان يفكوا الكرب عن المودعين الذين أئتمنوهم على أموالهم .. ومازال بعضهم من امثال حضراتكم يثقون فيهم ويدافعون عنهم ويبررون لهم اخطاءهم ويلقون بالعبء على الحكومة التى لاناقة لها ولاجمل ، اللهم الا رغبتها فى حل هذه المشكلة حلا مرضيا يرفع اسهمها وشعبيتها .

....

ولست ارى داعيا لمواصلة بقية وقائع هذه الجلسة الريفية التى امتدت حتى الساعات الأولى من الصباح ، لأن الحوار الذى بدأ موضوعيا وهادئا وقابلا للأخذ والرد تحول الى نوع من الجدل العقيم .

ويؤسفنى ان اقول ان بعض العقول التى يفترض ان وجودها فى الريف يمثل املا فى التنوير ، هى العائق الان امام وصول الحقيقة الى الباحثين عنها هناك .

وكان الله فى عون الحكومة التى تدفع الان ثمن التزام النظام السياسى منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بتحمل الاعباء والمسئوليات التى لاطاقة للدولة بها .

وكل الاعباء والمسئوليات قد تستطيع الحكومة احتمالها الا عبء الادعاء عليها .. ولصالح من .. لصالح اكبر عملية نصب فى التاريخ المصرى المعاصر .. عملية توظيف الأموال باسم الدين والدين منهم برىء .. فلم يسىء الى الاسلام شىء قدر هؤلاء المدعين انتسابهم اليه ومحاولة توظيفه لخدمة مطامعهم وشهواتهم وتعدد زوجاتهم ! .

وكان الله فى عون الحكومة ! .

والله العظيم كان الله فى عونك يارئيس الوزراء انت وسائر معاونيك من نواب رئيس الوزراء والوزراء اعضاء الحكومة .. حتلاقوها منين واللامنين .. من مفاوضى صندوق النقد الدولى أم من مجاذيب ودراويش الريان ! .

.. حاجة تحير صحيح ! .



فى المليان

اللهم فاشهد

لا ادرى كيف يضع الرئيس مبارك برنامج زياراته للمواقع الانتاجية والخدمية وغيرها ؟! هل يعرب الرئيس مثلا عن رغبته فى الاطمئنان على سير عجلة الانتاج بمدينة العاشر من رمضان . فيقوم مستشاروه ووزيرا الصناعة والتعمير بوضع برنامج الزيارة ؟ الاقرب للمنطق ان الرئيس - ولا شك - هو صاحب اختيار المكان الذى سيزوره . وإذا كان الامر كذلك ، فلماذا لم يفكر الرئيس حتى الآن فى زيارة شركات توظيف الاموال التى وفقت اوضاعها ، والتى لم توفق ؟ ولا شك ان الرئيس لن يسعد بما وصل إليه حال المودعين .

ولن يغمض للرئيس جفن بعد الذى سوف يسمعه ويراه . إن رؤية الرئيس وسماعه الآهات من افواه البشر مباشرة ، اقوى تاثيرا على قلبه وعقله من تلك التقارير الجامدة ، التى لا يعلم احد غير الله كيف تكتب ؟! ولماذا تكتب .

لقد اثبتت التجربة العملية اشتراك العديد فى مذبحة شركات توظيف الاموال ، بدءا بالحكومة واجهزة الاعلام ومرورا برجال الدين والاقتصاد ، وانتهاء بالمودعين انفسهم . وإذا كان البيت على وشك الانهيار ، فما امامنا من سبيل غير ان نسرع بترميمه وإصلاحه فورا . وليس الآن وقت تبادل الاتهامات ، والضحايا ينزفون ! فالكل يعلم من الجانى .. ومن المجنى عليه ؟

سيادة الرئيس .. لقد رق قلبك لشكوى من احد المودعين ، وطلبت من مساعديك الاتصال بالشركة المودع فيها لصرف حقوقه . وقد كان .. واستجابت الشركة على الفور ، وانتهت مشكلة هذا المودع ، واستراحت نفسه ، واستشعر بسمة الحياة ، بعد ان اظلمت الدنيا فى وجهه .

سيادة الرئيس .. إن مئات الآلاف من المودعين يناشدونك - وانت كبيرهم - ان تعيد إليهم البسمة ، وان ترد إليهم راحة البال المفقودة . إننى لا ارى - يا سيادة الرئيس - بادرة امل ، لانهاء تلك الازمة . فالجميع كما يقولون : «ايديهم فى الماء البارد» !! لقد اسفرت هذه المأساة عن سقوط مئات الآلاف من الضحايا ، وخراب البيوت العامرة . ولم يسرع احد لانقاذ هؤلاء الضحايا من تحت الانقاض ! ولم يفكر احد فى تضميد الجراح المفتوحة .. ولم يهتم احد بإخماد ذلك البركان الساكن - مؤقتا - فى نفوس المودعين !!

سيادة الرئيس .. استمع إلى ابنائك واخوتك فى الدين والوطن ، فلم يعد امامهم غيرك ، لتزيل عنهم هذه الغمة ! الا هل بلغت ، اللهم فاشهد .

أحمد لطفى



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات　　التاريخ : ١٧ يوليو ١٩٩٠

من يدفع للريان ؟!

لهم الله .. ضحايا «الريان» !

فالمشكلة تزداد تعقيدا .. وماكان بالامس أملا ، أصبح اليوم سرابا .

وسوف تأخذ المشكلة دورها فى ردهات المحاكم ، حتى تنتهى - على مايبدو - «بقسمة الغرماء» فيأخذ كل ذى حق جانبا منه ، بقدر مايتبقى من الوليمة .

ولكن ماذا عن «قسمة الغانمين» ؟!

إن الريان - فى رأيى - ليس المسئول وحده عن دفع أموال ضحاياه .

فالريان كان أذكى من أن يلعب فى الميدان وحده .

استأجر مستشارين زينوا له الباطل واقتحموا به الارض الحرام ..

وجعل من البعض مفاتيح للابواب المغلقة ، فانفتحت على مصراعيها .. بلاضوابط ولا أجراس إنذار .

وجذب إليه أقلاما صنعت منه اسطورة هائلة وجعلت من «توظيف الاموال» نظرية ، أوقعت الضحايا فى شباك عنكبوت لايرحم .

والتقط من مختلف فئات المجتمع بعض النجوم اللامعة ، لتشاركه جانبا من الغنيمة المحرمة ، استكمالا للصورة المزيفة .

ومنح الهبات ، وأغدق العطايا ، على من رآه صاحب نفوذ أو مزايا يمكن ترجمتها إلى مزيد من الثروة .

وعندما وقع «الريان» .. تبرأ منه الجميع !

تركوه فى القفص وحده .. وبقيت بعض أموال المودعين فى جيوبهم .

إن «الريان» مطالب برد كل أموال الضحايا .. فهل من العدل أن يدفع عن شركائه «المستترين» ماأخذوه ؟!

لعلى «عقدت» المشكلة أكثر .. ولكن - للحق - أقول: لابد من «قسمة الغانمين» قبل «قسمة الغرماء» !!

ناجى قمحة



السبت القادم استئناف نظر قضية شركات الريان

النيابة تقدم مستندات خطيرة بحجم الأموال المهربة في الخارج

تستانف محكمة جنايات الجيزة بقاعة المحاكمات الكبرى بمدينة نصر يوم السبت القادم نظر قضية شركات « الريان » لتوظيف الاموال . من المنتظر ان تشهد المحكمة جلسة عاصفة بين اعضاء هيئة الدفاع عن آل الريان والنيابة العامة من جهة وبين الشاهد الاول الدكتور حسن فج النور رئيس هيئة سوق المال من جهة اخرى .

تقدم النيابة خلال الجلسات مستندات خطيرة تكشف حجم اموال الريان التي اودعها في ٢٧٣ بنكا في ٤ دول اجنبية هي الولايات المتحدة الامريكية ، وانجلترا ، وسويسرا ، والمانيا منذ بدء نشاط الشركة ، والتي بلغت حوالي ٤٠٠ مليون دولار سيواجه « الريان » خلال الجلسة بهذه المستندات التي توصلت اليها لجان الفحص بالادارة

[البقية ص ٤]

السبت القادم [بقية]

العامة للنقد بالبنك المركزي واستندوا اليها في اعداد تقاريرهم بحجم تعاملات آل الريان مع هذه البنوك .

كما تواصل المحكمة برئاسة المستشار محمد حسني عبد اللطيف وعضوية المستشارين رشدي عمار وعبد الظاهر عبد الحكم ، مناقشة الشاهد الاول الدكتور حسن فج النور رئيس هيئة سوق المال حيث سيدلي باقواله على مدى عدة جلسات عن حقيقة اوضاع شركات الريان وظروف تعثرها في توفيق اوضاعها .

من المنتظر ان تشهد المحكمة مناقشات حادة بين اعضاء هيئة الدفاع والشاهد .

ومن ناحية اخرى لم تحدد بعد محكمة استئناف القاهرة الدائرة التي تنظر دعوى المخاصمة التي اقامها احمد الريان ضد المستشار ساهر درويش رئيس ادارة التحفظ ، والمستشار جمال شومان النائب العام السابق وكانت محكمة جنايات الجيزة قد احالت يوم الخميس الماضي اوراق الدعوى الى محكمة الاستئناف لتحديد دائرة اخرى لنظرها .



المصدر : النـــور
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ يوليـــو ١٩٩٠

مستعد لإعادة الأموال بعد الاتفاق مع الحكومة

هذه هى أسباب مخاصمتى للنائب العام ومدير ادارة التحفظ

كتب : احمد عبدالمنعم :

اكد احمد توفيق عبدالفتاح الريان فى تصريح للنور انه قام فعلا بتحويل بعض الاموال للخارج فى بداية نشاط الشركة وهذه هى طبيعة عمل رأس المال .. واضاف ان الحصول على شهادة من البنوك المحلية باننى حولت اموالا عن طريقها للخارج ليس امرا صعبا وانما الصعوبة فى الحصول على هذه الشهادة من البنوك الخارجية .

ويستطرد قائلا انا مستعد للتعاون مع النيابة والحكومة فى اعادة تلك الاموال بالطريقة التى تراها النيابة سواء عن طريق خطاب منى لتلك البنوك او اى وسيلة اخرى .

ونفى الريان مايتردد حول شرائه لأصول الممتلكات فى عرض الصفقة الذى قدمه للنيابة كما اكد عزمه الاستمرار فى مخاصمة النيابة العامة .

وكان دفاع الريان المكون من محمد رشاد نبيه ويوسف صقر وممدوح الوسيمى قد طالبوا المستشار قدرى دميان رئيس الدائرة التى تنظر دعوى مخاصمة الريان للنائب العام والمستشار ساهر درويش واحمد ادريس رئيس نيابة الشئون الادارية والتجارية طالبوه بتحويل دعوى المخاصمة الى دائرة الاختصاص او ان تتنحى الدائرة الحالية عن نظر الدعوى وفى حالة رفضها التنحى يطلب الدفاع مهلة لاتخاذ اجراءات رد الدائرة وذلك لعدم اطمئنان الدفاع الى سلامة الدائرة خاصة وان الدعوى كان مقررا ان تنظر يوم ١٩٩٠/٧/٧ امام الدائرة المختصة بالمخاصمات الا انه تم ادراج دعوى مخاصمة الريان امام دائرة خاصة مما يدع مجالا للشك فى نزاهة تلك الدائرة ..

من ناحية اخرى قدم دفاع الريان محمد رشاد نبيه ويوسف صقر وممدوح الوسيمى تقريرا الى رئيس محكمة استئناف القاهرة عن اسباب مخاصمة موكلهم احمد توفيق عبدالفتاح الريان لكل من المستشار جمال شومان النائب العام السابق والمستشار ساهر درويش مدير ادارة التحفظ بجهاز النائب العام واحمد ادريس رئيس نيابة الشئون المالية والتجارية .

واكدوا فى اسباب مخاصمتهم لاحمد ادريس انه فى يوم ١٩٨٨/١/١٩ لما اصدر النائب العام الامر رقم ٦ لسنة ٨٨ بمنع المتهم احمد الريان من التصرف فى امواله العقارية والمنقولة ومنعه من ادارتها وتم القبض عليه بتاريخ ١٩٨٨/١١/١٠ وتم حبسه فى سجن القاهرة احتياطيا وفى شهر مايو ١٩٨٩ حضر احمد ادريس واستدعاه من الزنزانة الى مكتب مامور القسم وامره باجراء اتصال مع مؤسسة الراجحى بالسعودية من تليفون السجن حيث اتصل بمدير المؤسسة واسمه سمير عبدالفتاح وهو مصرى الجنسية الذى افهم الريان ان لكل من ولديه مبلغ ١٥٠٠ دولار مودعة بشركة الريان تحت حساب رقم ٤٨٠٠١ وطلب والدهما ان اقوم بدفع هذه المبالغ له وذلك بتحويلها الى حسابه الخاص بالسعودية ووافقت مضطرا بناء على اوامر احمد ادريس رئيس النيابة .

ومكننى من الاتصال ببنك ويست هايمر تكساس المفتوح به حساب باسمى وباسم الشركة حيث طلبت من مدير البنك تحويل ثلاثة آلاف دولار باسم سمير عبدالفتاح الى السعودية وذلك بالمخالفة لامر النائب العام بمنعى من التصرف فى الأموال او ادارتها ..

وقال الريان ان شقيقه فتحى كان له رصيد فى بنك ويست هايمر تكساس حيث طلب احمد ادريس تحويل هذا الرصيد الى البنك الاهلى فاخبرته ان البنك الاجنبى لن يوافق على هذا بعد وفاة شقيقى واخبرته بوجود ورقة من شقيقى فتحى على بياض ويمكن استخدامها فى ذلك الغرض فامرنى بالتحدث مع مدير البنك الاجنبى الذى وافق على التحويل ثم طلب منى رئيس النيابة تلك الورقة وبعد اتصال مع اختى حسنية احضرتها وسلمتها له الا انه لم يذكرها فى محضر التحقيق ولم يضمها لملف الدعوى !!



وفيما يتعلق بمخاصمة الريان للمستشار ساهر درويش قال الريان ان محاميه يوسف صقر تقدم بطلب الى المستشار ساهر درويش يطلب السماح للريان باقتراض مبلغ ٢٧٥ الف دولار من تحت التحفظ وايداعها خزانة المحكمة على ذمة القضية ١٤٠ لسنة ٨٨ وهى قضية بنك الاهرام وذلك اثباتا لحسن نية المتهم فرد المستشار مدير ادارة التحفظ بعدم الموافقة على هذا الطلب لعدم جدواه للمودعين ورد عليه المحامى ان المبلغ سوف يكون لمصلحة المودعين بعد الحكم فى القضية والريان موافق على عدم استرداد هذا المبلغ الا ان المستشار ساهر درويش رفض الموافقة على هذا العرض بل رفض حتى اعطاء المحامى الطلب الذى تقدم به ..

اما بالنسبة للمستشار جمال شومان فقد ثبت من كشوف المودعين طبقا كما اورده الحاسب الآلى ان شقيقة النائب العام لها ايداعات لدى الريان وقام النائب العام بتهديد احمد الريان بتعريضه لعقوبات قاسية اذا لم يقم برد تلك الاموال لشقيقته ومن ثم فان الريان يخشى عدم الحيدة فى اجراءات النيابة ..

هذا وقد صرح مصدر قضائى انه فى حالة قبول المحكمة لدعوى مخاصمة الريان فان ذلك سوف يعرض عمل المستشار ساهر درويش واحمد ادريس للخطر ..



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ يوليـو ١٩٩٠

مخاصمة النيابة ورد القضاة .. كيف .. ولماذا ؟ !

اثارت الدعوى التى اقامها المتهم احمد الريان واختصم فيها النائب العام السابق ومدير ادارة التحفظ بمكتب النائب العام عدة تساؤلات عن الحالات التى تجوز فيها المخاصمة ورد القضاة . والاثار المترتبة على كل منهما . وهل يجوز مخاصمة النيابة اثناء نظر الدعوى وهل دعاوى المخاصمة او طلبات الرد تخدم العدالة ام تعوقها ؟

يقول المستشار طه الشريف نائب رئيس محكمة النقض دعوى المخاصمة يقصد بها تقرير مسئولية القاضى او عضو النيابة عن عمله وابطاله وتجوز المخاصمة فى عدة حالات :

● اذا وقع منهما فى عملهما غش او تدليس او غدر او خطأ مهنى جسيم والمقصود بالغش والتدليس والغدر الانحراف عن العدالة بسوء قصد لاسباب تتنافى مع نزاهة القضاة اما الخطأ الجسيم فهو الخطأ الذى لا يجوز ان يصدر من قاض ..

● اذا امتنع القاضى عن الفصل فى الدعوى بغير مسوغ قانونى وذلك بعد انذاره مرتين بوجوب الفصل فيها

وتعرض الدعوى على احدى دوائر محكمة الاستئناف فى غرفة مشورة واذا كان القاضى مستشارا بمحكمة النقض تولت احدى دوائر المحكمة الفصل فى المخاصمة . وتنظر الدعوى اولا لتقرير مدى تعلق اوجه المخاصمة بالدعوى وجواز قبولها ، فاذا قبلت حدد لنظرها جلسة علنية امام دائرة اخرى بتشكيل خاص . واذا حكمت المحكمة بعدم جواز المخاصمة او رفضها قضت بتغريم طالب المخاصمة من خمسين الى مائتى جنيه مع التعويض اذا وجد .. واذا قضت بصحة المخاصمة وقبولها حكمت على القاضى او عضو النيابة بالتعويضات وببطلان الحكم او التصرف الذى قام به .

اما بالنسبة لطلب رد القضاة فيقول المستشار طه الشريف ان ذلك يكون اثناء نظر الدعوى ويقصد بها منع القاضى من نظرها واسباب الرد هى :

اذا كان له او لزوجته دعوى مماثلة للقضية التى ينظرها او اذا جدت لاحدهما خصومة مع احد الخصوم او لزوجته بعد قيام الدعوى ما لم تكن قد اقيمت بقصد رده ..

واذا كان احد الخصوم خادما له او اعتاد مآكلة احد الخصوم او مساكنته او تلقى منه هدية قبل او بعد رفع الدعوى .

واذا كان بينهم وبين احد الخصوم عداوة او مودة يرجح معها عدم استطاعته الحكم بغير ميل .. كما يجوز رد القاضى او عضو النيابة لاحد الاسباب الواردة بالمادة (١٤٦) مرافعات ويقصد بدعاوى الرد منع القاضى من الفصل فى الدعوى ويترتب عليها ان يوقف القاضى نظر الدعوى حتى يفصل فى طلب الرد نهائيا فاذا رفض طلب الرد وقعت المحكمة غرامة على طالب الرد من عشرين حتى مائة جنيه وقد تصل الى مائتى جنيه ثم يستعيد القاضى حقه مرة اخرى فى نظر الدعوى التي اوقف الفصل فيها بسبب طلب رده .

وعن اساءة استعمال المخاصمة او طلب الرد وتاثيرها على خدمة العدالة يقول نائب رئيس محكمة النقض . للعدالة جانبان : يتصل اولهما بحق الخصم فى ان ينظر دعواه قاض منزه عن الغرض ويتعلق الثانى بحق القاضى فى ان يمارس رسالته بعيدا عن التشهير والاساءة وتعطيل الفصل فى القضايا وبين نزاهة القضاة وصدق الخصم او محاميه هوة عميقة يسقط فيها الجانب الردىء .. ولو

اننا تابعنا دعاوى المخاصمة وطلبات الرد على مدى زمن بعيد لوجدنا ان معظمها لم يكن له صدى يؤثر على كيان العدالة بل كان فيها الخصم هو الجانب الردىء الذى يريد التشهير بقاضيه ويعطل سير العدالة .

ويضيف ان دعوى المخاصمة يجوز ان توجه لعضو النيابة اثناء نظر القضية لانها يقصد بها تقرير مسئوليته عن التحقيقات التى اجراها بمعنى ان المخاصمة تتجه

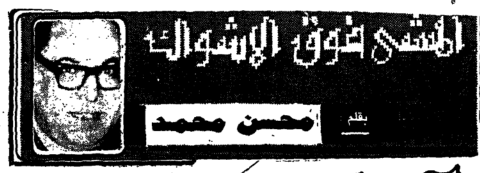
اساساً الى تقرير المسئولية والتعويض وابطال العمل او التصرف او الحكم ولا يقصد بها منع وكيل النيابة او القاضى من نظر الدعوى لان هذه تدخل فى حالات رد القضاة .

سهام عبدالعال



المصدر : أخبار اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٢ يوليو ١٩٩٠



آمال كاذبة!

حجازي

في الحج سألني المصريون من جميع الدول الاسلامية . عن رجل واحد هو :

الريان !

البعض وهم قلة : يدعون له ان ينتصر .

والبعض دعواتهم ضد الحكومة لانها سمحت له ولغيره بالعمل ، ثم اتخذت الاجراءات متاخرة ، واخيرا تحملت وزر ضياع اموال المودعين . وكان يجب ان تدع الريان يتحمل المسئولية وحده .

وكان الكل يتساءل ويحاول ان يعرف حقيقة ما كان يجرى فى السجن عندما يسمح للريان بتليفون دولى واتصالات خارجية ولقاء مع وسطاء لاعادة الاموال وما هى الوعود التى قدمت له . او يجب ان تكون قد قدمت له .

والريان داخل السجن يتدلل . ويحاول ان يفرض شروطه . ويسعى قبل كل شىء للسفر او للهروب .

وداخل المحكمة ..

الريان يتقدم بعرض لشراء كل الاصول . ولكن الريان لايتقدم بنفسه . بل ان محاميه هو الذى يعلن ذلك .

والى من يعلن ان الاصول ستشترى بما يعادل كل اموال المودعين .

وكل عاقل يعرف ان الاصول لاتساوى الرقم المطلوب او المرغوب اذن ففى الامر لغز يطلق الباب لاستنتاجات كثيرة .

البعض يرى ان الريان سيعيد الاموال مقابل الافراج عنه . ولكن القضية معروضة على القضاء ولابد ان تستمر الاجراءات الا اذا رأى النائب العام او المحكمة وفق سير الدعوى او صدر عفو فى حالة اعادة الاموال .

ولكن هناك احكاما بالسجن صدرت ضد الريان ، ومعنى ذلك ان يأمل فى العفو اذا اعاد الاموال .

ويعرف الكثيرون – استنتاجا – ان الريان لايملك كل الاموال المودعة وانه اما بددها او خسرها او تآمر عليه السماسرة فضيعوا جزءا منها فى مضاربات . وفى هذه الحالة فان المشترى لابد ان يكون دولة غير عربية تريد ان تثبت ان شركات توظيف الاموال لاتقوم بعملية نصب والهدف اعادة الثقة بما ومن يرفع راية الاسلام .

والنتيجة النهائية لهذه الاستنتاجات جميعا ان الشكوك تحيط بعملية شراء اصول الريان وان العرض المقدم لايختلف كثيرا عن وضع التليفون الدولى فى السجن وتكليف الوسطاء .. أو بعبارة مصرية شائعة تقول :

خليك وراء الكذاب حتى باب الدار .

وانا اقول كلمة الكذاب لانها جزء من المثل الشعبى وليس مقصودا بها على الاطلاق اتهام أحد أو سب انسان .

ولكن هذا كله يكشف عن حقيقة واحدة وهى ان الحكومة – والنيابة جزء منها – تريد ان تقول للناس ..

لست مسئولة عن ضياع اموالكم وانما المسئول الريان .

وبعبارة اخرى تريد الحكومة القول :

الريان ضحك عليكم من البداية وحتى النهاية .

او ان الحكومة تسعى لاثبات انها انقذت بعض الاموال وان ضاع اغلبها .

ومايقال فى المحكمة من شهادات وبالذات للدكتور حسن فج النور انما يبين ان الحكومة تدخلت بعد فوات الاوان .

فى شهاداته قال ان الاوراق اثبتت ان الريان حول اموالا الى اكثر من ٢٠٠ بنك فى مختلف دول العالم .

وهذا يدل على نية التهريب من البداية . او الجهل بالعمليات المالية ويقطع ايضا بانه كان يجب ان تتدخل الحكومة .. من زمان .. من زمان ! .

والناس فى الحج وفى غير الحج يتطلعون الى عرض الريان ، أو عرض محاميه بآمال يعلمون او يشكون كثيرا فى انها كاذبة وخادعة ومضللة . ولكن الامل وحده هو الذى يجعل البعض ينتظر الى ان تقول الحكومة كلمة واضحة للمودعين . وهذه الكلمة لن تخرج عن أمرين :

ستفعل الحكومة شيئا ..

أو :

– لن تفعل الحكومة شيئا لكم لانها غير مسئولة .. وقد ضاعت الاموال وعليه العوض .

ولكن الحكومة مطالبة ايضا بان تقول للمودعين فى شركات توظيف الاموال والذين تعطيهم الشركات قروشا قليلة قليلة وبشق الانفس :

– اموالكم ايضا ضاعت ولكننى – اى الحكومة – حرصت على ابقاء بعض الشركات فى السوق حتى لايقال انى ضد توظيف الاموال .

والحكومة هى الان تخشى اعلان هذه الحقيقة ..

خسارة !

سواد فوق وجوه المصريين !

اتصل بى وزير الداخلية عند الظهر .. قال :

هل سمعت ما قمنا به فجرا .

قلت :

يعنى !

اشارة الى انى لست متاكدا تماما مما فعل .

قبضنا على قيادات الشركات الكبرى فى وزارة الصناعة .

واضاف :

رشوة خطيرة ..

واسترسل يروى لى بعض تفاصيل ماعرف فيما بعد باسم قضية الصناعة الكبرى عن رشوة عدد من المسئولين فى وزارة الصناعة وشركاتها لارساء عطاء مصنع الورق فى قوص للالمان .

وكانت الشركة اليابانية المنافسة والمتقدمة بعطاء وراء الشكاوى والبلاغات .

وقال وزير الداخلية وهو ينهى المكالمة .

– مباحث الاموال العامة هى التى قامت بهذه العملية .. خلى بالك

واتصل الوزير بغيرى من الكتاب والمسئولين عن الصحف التى خرجت بعناوين كبيرة تدين المتهمين وكأن حكما قضائيا قد صدر ضدهم .

وانطلق مندوبو الصحف يتعقبون ويكشفون الحياة الخاصة لكل منهم .

هذا تزوج مرة ثانية دون أن تعرف الزوجة الاولى . ومادام يكذب على زوجته فانه يكذب على مصر .

واذا كان احد المتهمين يحتفظ بتحف ومجوهرات فى بيته ورثها عن أبيه ، فمن اين للاب هذا .. لابد ان الابن وابيه لصان من قديم ويستمتع بعض رجال الشرطة باذلال اولئك الاغنياء فيطفئون سجائرهم فى اطقم الاوبيسون الفاخرة ..

وحركت القضية لاحقاد الناس على الاغنياء والقيادات .

وبلغت درجة حقد بعض المسئولين الى حد منع متهم من لقاء امه قبل ايام من وفاتها ومنعه من الاشتراك فى تشييع جنازتها .

أما المحقق ، المحامى العام فقد تبنى القضية .



لم تعد قضية مباحث الاموال العامة بل اصبحت قضيته الشخصية . فقد استمع الى تسجيلات تليفونية واضحة عن الرغبة فى الحصول على اموال من الشركة الالمانية دون وجه حق وهذا فى رأيه دليل ادانة .

ومشكلة النيابة فى مصر عندما تتبنى قضية .. ان وكلاء النائب العام مهما ارتفعت درجاتهم الوظيفية يعتبرون ان مقياس نجاحهم يتركز فى ادانة المتهمين فحسب دون نظر الى الادلة او العدالة . واحيانا يخضع وكلاء النائب العام لرجال الشرطة او يسايرونهم فيهددون كل محاولة منهم فى اثبات براءته .

واشهد لله وللحق ، ان وزير الصناعة محمد عبدالوهاب ، نفى ايام القبض والتحقيق انه كان يعلم بامر القبض على المتهمين او انه استشير فى ذلك . وقال انه فوجىء بما جرى .

وهذه الواقعة تدل على ان وزيرا يمكن ان يوقع بوزير او يسعى للحصول على مايعتقده مجدا على حساب وزير اخر .

على اية حال برىء اغلب المتهمين فى المحاكمة الاولى . ولم تكتف النيابة بهذا الدرس ولا اقول اللطمة . وبرىء باقى المتهمين اخيرا وقال القضاء ان مافعله المتهمون مجرد دردشة او رغبة فى الحصول على مال بغير حق . ولكن الرشوة لم تدفع ولم تقبض .

وقد يكون او لايكون ، ماتقصده المحكمة انه كان اولى برجال الشرطة الانتظار فربما امتنع المتهمون عن قبول رشوة تعرض عليهم او ربما قبلوها فعلا وفى هذه الحالة تكون الادلة ثابتة .

وقيل شىء من ذلك اثناء التحقيق ولكن مباحث الاموال العامة وربما وزير الداخلية نفسه تعجل عملية القبض حتى لاتسبقه جهة اخرى من جهات الرقابة المتعددة فى مصر بان الشركة اليابانية ملأت مصر كلهابالضجيج حول مصنع الورق .

وعندما تصدر احكام البراءة فان رجال الشرطة يحاولون تبرير ذلك بان المحامين استغلوا ثغرات فى الاجراءات وفى القانون مع ان رجال الشرطة يدرسون القانون .

وتعاقب وزراء داخلية كثيرون وبعضهم يفضل ان يقوم بعملية مماثلة يشوه بها وجه مصر .

هذا الوزير تخصص فى القبض على الفنانين بتهمة تعاطى المخدرات او ترويجها .

وذلك الوزير تخصص فى القبض على الفنانات فى قضايا الاداب ولا يمنع الامر ايضا من القبض على عدد من زوجات المشاهير واقاربهم .

ودور وزير اخر ينحصر فى بيوت تدار للقمار فيها من فيها من المسئولين الحاليين والسابقين .

وتتعدد القضايا ويحكم فى معظمها ان لم يكن فيها جميعا بالبراءة ولكن بعد ان تنشر الصحف الاسماء على الناس . او تنشر الحروف الاولى لاسماء تجعل الناس هنا وفى الخارج ينطلقون فى الحدس والتخمين مما يسىء للمتهمين والمتهمات وغيرهم وغيرهن .

ولو ان المسئول تردد قليلا لتغير اشياء كثيرة فى مصر وعن مصر . ولكن النتيجة ان اصبح وجه مصر مشوها بالمخدرات والقمار والرشوة وشرطة الاداب ايضا .

ولا اريد فرض حماية على احد لمجرد شهرته او منصبه ولكن استيفاء الادلة اولا يمنع تشويه وجه مصر .

ووجد اهل الفن والسينما بالذات ، ان انتقامهم لما يجرى لهم امر مشروع فنقلوا هذا كله الى الشاشة الكبيرة فى مصر والى الشاشة الصغيرة فى الخارج بحيث اصبح كثير من المصريين خارج مصر فضلاً عن العرب ينظرون الينا يكأننا نمثل الجانب المظلم من الحياة .

وقد خرج المتهمون الابرياء فى قضية الصناعة كما خرج المتهمون الابرياء فى قضايا المخدرات والمتهمات المظلومات فى قضايا الاداب والسواد عالق بوجوههم والاتهامات والاشاعات تلاحقهم حتى الموت .

ويجد بعض الشباب فى هذا كله مبررا للتطرف والحقد ودعوى الى هدم هذا الكيان كله بما فيه ومن فيه لانه يستحق ـ كما يدعون ـ الحرق ..

من المسئول عن هذا كله .

وهل سيحاسب احد ؟

ـ لا اظن !

ـ ومن يدفع الثمن .

ـ مصر باهلها ورجالها ونساؤها .

واذا كان البعض منا حريصا على ان يشوه الماضى فان كثيرين حريصون على هدم المستقبل .

ومستقبلنا لم يعد يتركز فى تصدير قطن وارز وبصل وبعض المصنوعات لاننا نأكل ونستعمل هذا كله بعد زيادة السكان ولم يعد لدينا مانصدره سوى اجمل واحلى واعظم ما فى مصر رجالها ونساؤها الذين يعملون فى شرف ويبنون الدول فى كل مكان .

وبعد اننا فى حاجة الى قرار من وزير الداخلية باحصاء نسبة البراءة فى قضايا الجنح والجنايات والاسباب التى ادت الى ظهور هذه الاحكام ورفع نتائج هذه الدراسة امام رجال الشرطة بدلا من تقديم الوف المتهمين الى المحاكم فتبرىء اغلبيتهم ، ونحن فى حاجة ايضا الى قرار من وزير العدل باحصاء نسبة احكام الادانة فى محاكم الدرجة الاولى التى تلقيها محاكم الاستئناف والنقض لوضعها امام انظار القضاة !

ما فى القلب



● نيكولاس ريدلى

ادلى وزير التجارة البريطانى نيكولاس ريدلى بتصريحات الى رئيس تحرير مجلة سبكتاتور البريطانية ، وهو ان وزير المالية السابق الذى طردته او ارغمته على الاستقالة السيدة مارجريت تاتشر رئيسة الوزراء ادت الى ازمة ضخمة فى العلاقات بين بريطانيا والمانيا الغربية .

اتهم الوزير المانيا بانها تحاول ان تستولى وتسود ، على اوربا كلها . وقال ان لجنة السوق الاوربية تشبه الزعيم الالمانى الراحل هتلر ..

وقال الوزير ان الفرنسيين يتبعون الالمان اذا متحالفون معهم ويخشونهم .

وقال .: وقال ..

ادت هذه التصريحات الى ازمة فى العلاقات بين بريطانيا والمانيا الغربية وقال المسئولون البريطانيون ان رئيس التحرير الذى حصل على هذه التصريحات مغرض وكان يجب ان يمتنع عن نشرها حتى لايسىء الى العلاقات بين الدولتين .

وحاول الوزير ان يخفف من تصريحاته ، ولكن رئيس التحرير البريطانى ، قال انه سجل اقوال الوزير على شريط تسجيل .

على ايه حال تبادل الالمان والانجليز الاتهامات ولم يكن هناك سوى حل واحد وهو استقالة الوزير البريطانى وعين اخر .

ولكن الازمة لم تنته ولم تهدأ .

نشرت الصحف البريطانية نفسها ان اجتماعا عقد فى شهر مارس الماضى برياسة السيدة مارجريت تاتشر لبحث تاثير الوحدة الالمانية على اوربا وكانت نتيجة الاجتماع مذكرة تبين اخطار هذه الوحدة على بريطانيا .

وما جاء فى المذكرة لايختلف كثيرا عما قاله وزير التجارة ، مما يدل على ان الوزير لم يكن يتجنى على الالمان وانه ردد اراء المسئولين الانجليز وفى مقدمتهم رئيسة الوزراء .

وفى الوقت ذاته نشرت الصحف البريطانية مذكرة سرية عن اجتماع عقد فى عاصمة المانيا بون حضره مسئولون كبار تحدثوا فيه عن مخاوفهم من الانجليز ورأى الالمان فيهم . وهو لايختلف كثيرا عن رأى الانجليز !

ورغم ذلك كله فالوحدة الاوربية والسوق الاوربية المشتركة التى تضم بريطانيا والمانيا الغربية تمضى فى طريقها المرسوم .

والانجليز والالمان يتبادلون الاتهام ويحملون نفس المخاوف تجاه بعضهم البعض ولكنهم يعرفون ان مصلحتهم واحدة ومصيرهم مشترك وان عليهم التعايش معا والا غرقوا وضاعوا معا .

اين هذا مما يحدث فى العالم العربى .. هذه الايام ؟!

نيل !



● نيل بوش

نيل هو الموضوع الاول فى الصحف الامريكية ومحطات الاذاعة والتليفزيون هذه الايام ونيل هو ابن الرئيس الامريكى جورج بوش الذى يرأس بنكا ادخاريا خسر بليون دولار بسبب تلاعب وصفقات فيها ما فيها من شكوك .

والسؤال هو :

هل ستبلغ النيابة العامة ضد نيل وما تأثير ذلك على ابيه العزيز فى انتخابات تجديد الرئاسة عام ١٩٩٢ خاصة ان مجموع خسارة البنوك الادخارية تصل الى ٥٠٠ بليون دولار .

ومن ناحية اخرى ففى ديسمبر القادم تجرى انتخابات مجلس النواب الامريكى كله انتخابات جزئية لمجلس الشيوخ واهمية هذه الانتخابات تتلخص فى ان يحصل بوش على اغلبية نيابية تسانده وتؤيد مشروعاته ان يفقد هذه الاغلبية فيصبح الرئيس الامريكى كالبطة العرجاء وهو ماكان يطلق على بعض الرؤساء الامريكيين الذين لايستطيعون « تمرير » اى مشروع او اية صفقة سلاح او اى قانون من الكونجرس الامريكى

والتجارب السابقة فى التاريخ الامريكى العامة تؤكدان الرئيس الامريكى اى رئيس امريكى يواجه فضائح واتهامات ، ويهدد بالمزيد منها اذا فكر فى تحرك محدود ،كحل ازمة الشرق الاوسط والضغط على اسرائيل .

واليهود الامريكيون يعرفون اصول وقواعد هذه اللعبة ويتلقون الاوامر عادة من تل ابيب او يتحركون لانقاذ اسرائيل فى الوقت المناسب .

ولعل هذا يكشف سر رفض وزير الخارجية الاسرائيلى مقابلة وزير الخارجية الامريكى فى بروكسل .

قال الوزير الاسرائيلى :

انه المرض .

والبعض يقول :

ابدا انه نيل !

امثال

● اثبت التاريخ ان الحروب تخلق مشاكل أكثر من تلك التى تحلها .

● الحياة : مرآة تحصل على افضل النتائج عندما تبتسم .

● من يقنعك انك انسان كامل يقنع الاخرين .

● الرجل يصنع القانون ، الزوجة توقف العمل به .

● تمنحنا السماء عندما تمنحنا القليل لتعرف ماذا سنفعل اذا اعطينا الكثير

● تكاليف المستشفيات الاستثمارية عالية ولكن : اين يجد الانسان من يقدم له طعام الافطار فى فراشه .

● الرجل يستطيع ان يحل مشاكل كثيرة فى عمله ولايجرؤ على حل مشاكل قليلة فى بيته .

● مافى اعماق قلبك يظهر غالبا على طرف لسانك .

● اراد الزوج ان يبين لزوجته من هو السيد المطاع فى البيت .. اشترى لها مرآة

● الحب يحب ملكاته بلا سلاح .

● انقذ لصا من المشنقة .. سيحاول شنقك .

● زوج زكى : زوج له الكلمة العليا فى البيت ولايستعملها .

قــرارات هزليــة ..

يبدو ان الجامعة العربية وايضا منظمة التحرير الفلسطينية عادتا الى القرارات الحماسية ... الجوفـاء والهازلة ايضا ..

فقد قرر المجلس الوزارى للجامعة فى اجتماعه الاخيرفرض المقاطعة العربية الشاملة على كل شركة او مؤسسة او هيئة تقوم بتسهيل هجرة اليهود الى اسرائيل .

ومعنى هذا القرار الذى كان غامضا ومبهما مقاطعة شركة الطيران الفنلندية والمجرية اللتين تقومان بنقل اليهود العابرين اى القادمين من الاتحاد السوفيتى عبـر هلسنكى وبودابست . فى طريقهم الى اسرائيل .

وهناك شركات طيران عالمية اخرى تقوم بهذه العملية .

وقبل ذلك هناك شركة الخطوط الجوية السوفيتية ايروفلوت التى تقل اليهود من موسكو الى محطات العبور او مطارات العبور فى اوربا .

والقرار الذى وصفتـه منظمة التحرير الفلسطينية بانه تاريخى لم يذكر الدول التى تسمح بالهجرة وهى الاتحاد السوفيتى ، ولم يذكر ايضا الدولة التى شجعت السوفيت على ذلك او ارغمتها ، وهى الولايات المتحدة التى اغلقت باب الهجرة امام اليهود السوفيت باستثناء سبعين الفا فقط وبذلك ارغمت او ساعدت اليهود السوفيت على الاتجاه الى تل ابيب .

ولكن القـرار اكتفى بالهيئـات والجماعات وشركات الطيران وحدها .

وكان يجب على امين الجامعة العربية ان يبين للمجلس الوزارى ان هذا القرار على هذه الصورة الحماسية لايعنى شيئا .. وانما سيجعل العالم يذكر قـرارات الجامعـة العربيـة التاريخية ايضا بمقاطعة شركات الطيران والشركات التجارية التى تتعامل مع اسرائيل والذى - اى - القرار لم يسفر عن شىء على امتداد اربعين عاما او تزيد .

وكنـا نظن بعـد انتفـاضـة الفلسطينيين الشامخة فى الارض العربية المحتلة انما ايضا الجامعة العربية ومنظمة التحرير وقيادتها سيرتفعون الى مستوى اطفال الحجارة ولكن يبدو ان هناك فرقا بين الرجال الذين سيحاربون عن الضفة واصحاب الاقلام الذين يحاربون بالقرارات من تونس ..

وبعد .. فهذا هو القرار التاريخى الذى صدر فى تونس ، وتخلفت مصر عن حضور اجتماعه على مستوى وزراء الخارجية .

المصدر : الأساسى


للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ يوليو ١٩٩٠

حيلة جديدة لشركات الأموال :

رد مبالغ ضئيلة حتى تعطل إجراءات المحاكمة

كتب ابراهيم عبد العزيز :

مازال مصير ايداعات المواطنين فى شركات الاموال يحوطه الغموض .. خاصة بعد المحاولات التى تلجأ اليها الشركات واستخدامها لحيل قانونية ومساومة المواطنين لقبول سلع استهلاكية فاسدة وعقارات واراضى باسعار خيالية يترتب عليها خسارة فادحة للمودعين ..

وتلجا الشركات الى منح كبار المودعين ، القطع المتميزة من الاراضى وكذلك العقارات المتميزة .. كما حدث فى شركة الهدى مصر التى

اعطت كبار المودعين اراض فى المهندسين .. وكسب المودعون فتقل ٢٠٪ زيادة عن ايداعاتهم .. وتطالب بقية المودعين بشراء ارض فى

المعادى فرفعت الشركة قيمة الارض الى ٣ اضعاف سعرها مما ترتب عليه خسارة كبيرة للمودعين ..

ومن ناحية اخرى فان الشركات التى انتهت المده القانونية المتاحة لها لرد الاموال فى ٩ يونيو الماضى ، فلجات الى حيلة اخرى وهى تعطيل

اجراءات المحاكمة عن طريق رد نسب بسيطة من الايداعات حتى لاتتخذ المحكمة اجراءات قانونية ضدهم ..

حيث إنه طالما استمرت الشركة فى رد الاموال ، فان الاجراءات القانونية ضدهم تكون معطلة .. وبذلك ضمنت

الشركات اطالة فترة التقاضى لأطول مدة ممكنة .. وليس من حق المودعين الشكوى لان ذلك مبدا قانونى .. وحتى فى حالة استمرار هذه الشركات

فى صرف الايداعات بصورة جدية فان اطالة مدة الصرف يترتب عليها خسارة للمودعين تتمثل فى

انخفاض قيمة الجنية نتيجة التضخم وارتفاع الأسعار . حيث تنخفض القيمة الحقيقية للايداعات ..

كما ان الشركات سوف تنجح بهذا الاسلوب فى رد قيمة الايداعات من خلال السيولة التى ستتوفر فى الشركات نتيجة العملية الانتاجية ، ويتبقى لهم اصول هذه الشركات التى كونوها من اموال المودعين ليحصلوا

عليها ، ملكا لهم بعد رد الايداعات للمواطنين من ارباح تشغيل هذه الايداعات ..

.. ومعظم المودعين يتكالبون للحصول على سلع فاسدة

الهاربون

وهناك نوعية اخرى من الشركات لم يحصل المواطنون على اية ايداعات منها لانها مازالت تحت التحفظ لدى المدعى الاشتراكى ولم يستدل على اصحابها لسفرهم للخارج ، ولم يستدل كذلك على اية اصول لهذه الشركات فى مصر سوى مقر الشركة وهو عبارة عن شقة

مؤجرة .. وهذه الشركات - ان كانت قليلة - لاتتعدى اصابع اليد الواحده الا ان الايداعات فيها أصبحت غير قابلة للاسترداد فى الاجل القصير ، الا اذا تم الاستدلال على اصحابها والقبض عليهم .. وهناك ايضا شركة الهلال التى باعت اصولها لشركة الريان ولم يسدد الريان كل المبالغ .. فان موقفها لم يتحدد بعد نظرا لتحويل قضية الريان للمحاكم ، ودخولها فى اجراءات جديدة ومماطلات من هيئة الدفاع وصبر «لا ينفذ» من هيئة المحكمة ، وليس من المنتظر وضوح الرؤية بالنسبة لهذه القضية - قبل شهرين بعد انتهاء اللجان الهندسية من تحديد القيمة السوقية لاصول الريان ..



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٣ يوليو ١٩٩٠

أول اتصال بين المشترين المجهولين ومحامى الريان

إبراهيم خليل

فى تطور جديد لقضية الريان كشف المحامى وكيل المشترين المجهولين انه خلال شهر سبتمبر القادم ستصل اموال المشترين لاصول الريان ، التى تقدر بـ ٦٠٠ مليون دولار إلى البنوك المصرية واثناء ذلك ساطالب بوقف الدعوى القضائية المتطورة حاليا ضد الريان لتسديد اموال المودعين .

قال محامى الريان إنه قام بإجراء اول اتصال بالمشترين المجهولين منذ الإعلان عن صفقة شراء اصول الريان فى شهر مايو الماضى واضاف إن هذا الاتصال تم يوم الاثنين الماضى عن طريق مندوب مسافر إلى بلد عربى وانتقل إلى بلد عربى اخر ثم حضر إلى القاهرة برسالة محددة من المشترين باستمرارهم وتاكيدهم على استمرار الصفقة .

وقال إن المشترين فى مرحلة تجهيز الـ ٦٠٠ مليون دولار وذلك بسحب هذه الاموال من استثماراتهم فى اوروبا وعدم تجديدها بعد انتهاء مدة استثمارها .

هذا وقد وقعت خلافات بين محامى الريان وإدارة التحفظ بمكتب النائب العام حول تقديرات حقوق المودعين ، فيرى محامى الريان انها مليار ونصف بينما يرى مكتب التحفظ انها مليار و ٨٠٠ مليون جنيه على اساس إضافة مبلغ ٣٠٠ مليون جنيه كارباح للمودعين منذ عام ١٩٨٨ .

لذا طلب محامى الريان عرض هذا الامر على المحكمة لتقرر هى قيمة حقوق المودعين .

وعلى صعيد آخر واصلت محكمة جنايات الجيزة امس السبت نظر قضية الريان باستكمال سماعها لشهادة الدكتور محمد حسن فج النور رئيس هيئة سوق المال والذى سيتلقى قرابة ١٠٠ سؤال من هيئة الدفاع .

وقالت توقعات ـ قبل الطبع ـ إن احمد الريان سيتقدم للمحكمة باتهام المستشار ساهر درويش بالتستر على سرقة اموال شركة الريان والإضرار بحقوق المودعين مستشهدا بمحضر جرد لاصول الريان تم فى ١٩٨٨/١١/١٤ لمحل اشتراه الريان من جهاز المدعى الاشتراكى بمبلغ ٩٥٠ الف جنيه واحتوى على اجهزة تكييف وملابس وعندما جردت اموال الريان وسلمت لمندوب المشترى اكثر من ٤٠٠ مليون دولار جرى تحويلها باسماء رمزية لآل الريان وشركائهم واشخاص آخرين وفتحوا بها حسابات بالعملة الحرة فى ٢٧٣ بنكا فى اربع دول هى الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وسويسرا والمانيا الغربية وستقدم هذه المستندات لمحكمة الجنايات وكذلك سيرفق بها تقرير حول اموال الريان فى الخارج يتضمن تحديد اسم البنك الذى تم التحويل منه فى مصر والبنك المحول اليه فى الخارج وتاريخ التحويل والمبلغ المحول بالدولار ورقم الحساب فى الخارج .

وتقع هذه المستندات فى ٧٠ صفحة فلوسكاب وهى تكشف عن قيام الريان يوم ١٥ ابريل ١٩٨٤ وحتى نهاية عام ١٩٨٨ بالتحويل إلى ١٩٥ بنكا منها بنك امريكان اكسبريس والجيزة والتنمية والائتمان وبنك ابو ظبى الوطنى والمعاملات الإسلامية ومنذ بدات عمليات التحويل بخمسة ملايين دولار دفعة واحدة إلى بنك هيوستن فى نيويورك .

وتكشف المستندات ايضا ان التحويلات تركزت خلال شهرى ابريل ومايو ١٩٨٤ ويوليه ١٩٨٥ ولم يمر شهر واحد دون إجراء تحويلات زادت فوصلت إلى ٢٥ تحويلا كما تمكن اصحاب الشركة من افتتاح ٣٦ حسابا فى بنوك السعودية و ٢٤ حسابا فى سويسرا و ١٨ فى بنوك غربية .

ومما يذكر ان المحكمة رفضت دعوى اقامتها إحدى الشركات البريطانية ضد الريان طالبته فيها بـ ٩ ملايين دولار كعمولة لإحدى الصفقات .

وفى تطور آخر لصفقة شراء اصول الريان قال المهندس عماد خليل رئيس لجنة معاينة اصول الريان إن عملية المعاينة ستنتهى خلال شهرين وقال ان الكتالوج الخاص بالمعاينة ليس مطلوبا لإتمام الصفقة ولكنه سيستخدم فيما بعد شراء اصول الريان لإعادة ترويجها وبيعها مرة اخرى باستخدام هذا الكتالوج للتسويق بين رجال الاعمال والمستثمرين ■



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٣ يوليو ١٩٩٠

هل يدلل المدعي الاشتراكي شركات توظيف الأموال؟

أوشكت المهلة الثانية التي منحت لشركات توظيف الاموال التي يحقق معها جهاز المدعي الاشتراكي على الانتهاء ورغم ذلك لم تنته الشركات من تسديد اموال المودعين بها .. ووصل الامر إلى ان بعض الشركات اصبحت شبه متوقفة تماماً عن رد الاموال . وقد احيلت إلى الجهاز ٤٦ شركة توظيف اموال على فترات متباينة منها ٣٩ شركة تم فرض الحراسة عليها بالفعل بعد إحالتها إلى محكمة القيم وأغلب هذه الشركات صغيرة يتراوح راس مالها من نصف مليون إلى ٤ ملايين جنيه وقد تم فرض الحراسة على بعضها قبل صدور قانون تلقي الاموال ، وتم تحويل اصحاب اربع من هذه الشركات إلى النيابة العامة لعدم وجود ممتلكات لديهم يمكن وضعها تحت الحراسة .

تحقيق :

يوسف هلال ـ جمال طايع

ويجرى جهاز المدعي الاشتراكي الآن الإعداد لعرض ممتلكات هذه الشركات التي تم فرض الحراسة عليها للبيع في مزادات عامة تمهيداً لرد اموال المودعين بها وإن كانت اعدادهم محدودة لا تتعدى ١٠ آلاف مودع فقط .. وهناك جانب آخر من شركات توظيف الاموال وهي التي تم التحفظ عليها ولم يصدر بعد قرار من محكمة القيم بفرض الحراسة على ممتلكاتها مثل شركة المراكبي التي يبلغ رأس مالها ١٣ مليون جنيه ولم ترد شيئاً للمودعين ، تم التحفظ عليها وجارى الآن قيام اللجان بعمل جرد للأموال لإعداد المركز المالي للشركة .

وهناك ـ أيضاً ـ شركة واحدة فقط تم حفظ التحقيق معها وهي شركة « السلطان » التي قامت برد اموال كل المودعين فيها .. أما الشركات التي مازال يجرى حالياً التحقيق معها داخل الجهاز فهي خمس شركات بالتحديد .. الهدى مصر التي يبلغ راس مالها ٣٦٤ مليون جنيه ردت منها حتى الآن حوالي ٢٠٠ مليون جنيه وشركة الزهراء للإعلام التي ردت ٢٠٠ مليون من رأس مالها البالغ ٢٤٥ مليون جنيه وشركة نيو كايرو التي ردت حوالي مليون جنيه من ٣,٥ مليون وشركة الحجاز التي ردت حوالي ٥٩ مليون جنيه من ٨٦ مليون جنيه ، أما شركة بدر فلم تسدد سوى حوالي ٣٠ مليون جنيه من ١٢٥ مليونا هي رأس مال الشركة وهي تعتبر أقل الشركات جدية في حرصها على رد اموال المودعين بها ...

أزمة الجهاز !

المشكلة الحقيقية التي يواجهها جهاز المدعي الاشتراكي الآن انه لا يريد ـ حقيقة ـ التحفظ او فرض الحراسة على هذه الشركات لأن أغلب ممتلكات وأصول هذه الشركات إما غير معلومة أو غير مسجلة أو بأسماء اشخاص آخرين وبالتالي فإن التحفظ عليها الآن .

الشركات تضغط على المودعين لتوقيع مخالصات بالأموال

أربعة من أصحاب الشركات ليس لديهم ما يمكن التحفظ عليه

مصدر بالجهاز:

نحن لا ندلل الشركات ولكن نعاملها بمرونة

ليس في صالح المودعين داخل جهاز المدعى الاشتراكى .

يؤكد المستشار عبد المعز ابراهيم مدير إدارة التحقيق والمسئول عن شركات توظيف الأموال في الجهاز : انه - حتى الآن - لايزال دورنا يتمثل في المراقبة ومتابعة عمليات رد الأموال للمودعين في الخمس شركات التى يتم التحقيق معها حالياً حيث لم تنته بعد مهلة الـ ٦٠ يوما التى قررنا منحها للشركات مع الاستمرار في عمليات رد الأموال ... ولكن الشركة التى سوف يتضح انها غير جادة في رد الأموال سوف يتم التحفظ عليها على الفور .

ويقول إن الجهاز بشكل عام يطبق القانون وما يتضمنه من إجراءات يتم تنفيذها وعامة إذا كان هناك تأخير في عملية رد الأموال للضحايا في جهاز المدعى الاشتراكى فإن العيب في الإجراءات القانونية وليس في الجهاز .. حيث تتطلب الإجراءات تشكيل لجان للجرد وإعداد المركز المالى للشركة بالإضافة إلى ما تستغرقه عمليات التحقيق ووضع التحفظ والتقديم لمحكمة القيم وفرض الحراسة وعرض ممتلكات الشركة للبيع .. كل هذه الخطوات اساسية في عمل المدعى الاشتراكى .. ولذلك فقد رأينا مد مهلة الشهرين لهذه الشركات خصوصا الجادة منها في السداد .. ولو رأينا ان التحفظ او فرض الحراسة على هذه الشركات في صالح المودعين لن نتردد لحظة في تحقيقه لانه هو هدفنا اولاً واخيراً .

● ويضيف المستشار علاء البنا مساعد المدعى العام الاشتراكى : انه ما اسهل ان يتم فرض الحراسة على شركات توظيف الأموال التى يجرى التحقيق معها حالياً .. ولكننا فضلنا اختيار الاسلوب الاصعب في التعامل مع هذه الشركات وهو مراقبتها حيث يكلفنا ذلك عملا متواصلا طوال اليوم لمتابعة موقف كل شركة وسؤال المودعين بها .. ويتقدم إلينا يومياً تقريباً صاحب كل شركة ببيان بعدد المودعين الذين تخالصوا مع هذه الشركات .. ويقوم الجهاز باستدعاء هؤلاء المودعين للتأكد من صدق البيانات والتأكد من ان يكون التخالص قد تم بدون ضغوط وعن تراض واتفاق كامل بين الشركة والمودعين .. ومعيارنا في ذلك ما يقرره المودع بنفسه فإذا قرر بانه وافق برغبته على هذا التعاقد مع الشركة بالشراء او البيع فهذا شأنه طالما هناك تناسب بين الشيء المباع وحجم المبلغ المودع .. وعامة فإن اى وضع او تصرف غير مقبول من قبل هذه الشركات مع المودعين يتم عرضه على المدعى الاشتراكى على الفور .. ففى إحدى الحالات حاولت إحدى الشركات تقسيط قيمة السداد على ثلاث او اربع سنوات .. ولكن المدعى الاشتراكى رفض الموافقة على ذلك الأمر باعتبار ان هذا ليس في صالح المودعين .. كما انه من حق اى مودع ان يتقدم بشكوى للجهاز من اى موقف تعرض له من جانب الشركة المودع بها .. وللعلم فهناك العديد من الشكاوى التى تقدم بها المودعون سواء ضد الشركات التى يتم التحقيق معها في الجهاز او حتى الشركات التى وفقت اوضاعها مثل شركة الشريف والسعد وقد تم إحالة الشكاوى الخاصة بهاتين الشركتين إلى هيئة سوق المال لانها هى المختصة بأمر هذه الشركات الآن .

تقارير سرية

وقد اشارت عدة تقارير سرية ، رغم هذه الأقوال الصادرة عن جهاز المدعى الاشتراكى إلى مخالفات عديدة تقوم بها شركات عديدة ففى شركة الهدى مصر بلغت جملة الإيداعات ٣٦٥ مليون جنيه برنامج رد الأموال اوضح ان لديها عجزاً بلغ ٨٩ مليون جنيه في المركز المالى والذى تضمن مشاركات في مشروعات وشركات اشخاص بلغت قيمتها ١١٥ مليون جنيه وهو ما يدعو إلى الشك في كل ما ورد بالمركز المالى !

وفى شركة بدر للاستثمار بلغت جملة إيداعاتها ١٢٥ مليون جنيه وعند تقييم المركز المالى للشركة اتضح انه تضمن برنامج رد الأموال بـ ٩٠ مليون جنيه فقط ! وتضمن ايضا الكثير من الأسماء الوهمية التى اتضح بعد الكشف عليها

انها أسماء لبعض الشركاء والاصدقاء واعضاء مجلس إدارة الشركات وبعض العاملين !

فى شركة الحجاز العقارية زاد الأمر سوءا حيث بلغ حجم ايداعات المودعين لديها ٨٦,٥ مليون جنيه .. نصف هذه المبالغ اتضح من مركزها المالى انها مستثمرة فى شراء أراض وعقارات تمت كلها بعقود عرفية غير مسجلة .. علاوة على ان اصحابها قدروا اثمانها بمبالغ مغالى فيها عن قيمتها الحقيقية بالاتفاق بين طرفى العقود .. وكشفت لجنة التفتيش على الشركة أنها ليست لديها دفاتر او سجلات وبلغ العجز لديها ١٠٪ من إجمالى الإيداعات !

اما فى شركة نيوكايرو فمع أن حجم الإيداعات قد بلغ ٣ ملايين من الجنيهات حققت الشركة خسائر فى السنوات الماضية تزيد كثيراً على راس المال وان بعض اموالها مستثمر فى شركة الفضل الموضوعة تحت التحفظ بعد ان هرب صاحبها .. وقد بلغ العجز الكلى بنيوكايرو ٣,٧ مليون جنيه بنسبة ١٢٥٪ !

وكشفت التقارير التى اعدتها الاجهزة الرقابية والامنية ان جميع الشركات اشتركت فى انها تلقت نسبة من الإيداعات بالعملات الاجنبية من المودعين ورفضوا الرد بذات العملة .. وتم تحويل العملة إلى الجنيه المصرى على اساس سعر الدولار فى ١٠ يونيه ٨٦ ـ سنة إنشاء الشركات ـ ويجبرون المودعين على قبول رد مستحقاتهم بهذا السعر وليس سعره فى التاريخ الذى يتم فيه الرد ـ كما قرر وزير الاقتصاد ـ وبعد ان يتم خصم ما قد صرف تحت مسمى الأرباح !!

واوضح التقرير ان هذه الشركات قامت مؤخرا بشراء عدد من الشقق والمحلات والعقارات والاراضى باسعار حررت عقودها باضعاف اثمانها الحقيقية وبيعها للمودعين .. كما قامت الشركات بتحويل مستحقات المودعين إلى بعض شركات القطاع الخاص لاسترداد الاموال منها على اساس انها مشاركة فى راس مالها .. واتضح ان هذه المساهمة فى شركات القطاع الخاص لم تكن واردة بالمراكز المالية التى قدمتها الشركات إلى هيئة سوق المال ! وعلى الرغم من كل ذلك فإن الشركات تقوم الآن بتقديم مخالصات من المودعين إلى جهاز المدعى الاشتراكى على فترات متتابعة وهذه المخالصات تنص على ان المودع استلم جميع استحقاقاته لدى الشركة .. ويتم ذلك دون إيضاح ماهى هذه المستحقات ؟ !

اما بالنسبة للشركات التى قامت برد اموال المودعين عينيا فى شكل بضائع او شقق او اراض .. فجميع حالات الرد ثبت تقييم اثمانها باسعار مغالى فيها كثيراً بواسطة اصحاب الشركات انفسهم واضطر المودعون إلى قبولها رغما عنهم لتولد الإحساس لديهم بانهم ينقذون ما يمكن إنقاذه تخوفا من ان ينتهى الامر إلى ضياع كامل اموالهم .. وقد لوحظ ظهور فئة وسيطة (سماسرة) يساومون المودعين على شراء اذون استلام البضائع او عقود الشقق او الاراضى بثمن يقل كثيرا عن الثمن الذى دفعه المودعون فيها ثم يعودون بتسليم الاذون والعقود إلى الشركات لإعادة بيعها إلى مودعين اخرين وهكذا .. وينتهى الامر إلى ان المودعين يخسرون خسارة مضاعفة !!

وبسبب كل هذه التصرفات نشب خلاف حاد بين المدعى الاشتراكى وهيئة سوق المال .. اتهم الجهاز هيئة سوق المال بعدم توفير البيانات الكافية عن الشركات المحالة إليه واتهمت هيئة سوق المال جهاز المدعى الاشتراكى بالتقاعس والاهمال وتركهم اصحاب شركات توظيف الاموال يتصرفون فى اصول الشركات ويضغطون على المودعين لإجبارهم على توقيع المخالصات دون ان يباشروا عمليات الرد التى تتم فى الخفاء بين اصحاب الشركات والمودعين !

واخيرا نقول إنها معركة صمود من المودعين امام اصحاب هذه الشركات فعليهم ان يستمروا بنفس العزيمة التى ترفض ممارسة اى ضغط عليهم خلال المهلة الإضافية التى حددها جهاز المدعى الاشتراكى .. فإنه فى حالة عدم تقديم اى مخالصات جديدة بالصورة الحالية .. فلا بد ان ينتهى الامر بالجهاز إلى اتخاذ الإجراءات القانونية ضد هذه الشركات ولا بد ان اصحاب الشركات سوف يحاولون بكافة الاساليب والوسائل الحصول على الاموال اللازمة لرد كامل حقوق المودعين .. فلننتظر !!

وقد وجهت إلى الجهاز اتهامات بتدليل الشركات .. فقال علاء البنا إنها مجرد مرونة ، التى هى أسلوب عمل الجهاز كله . ونحن نتعامل مع الجميع بطريقة قانونية .

وليس بين الجهاز واى شخص اىّ علاقة من اى نوع .. وصاحب شركة توظيف الاموال طالما انه جاد فى رد الاموال للمودعين وملتزم بذلك .. فما المبرر ان يعامل باسلوب سيء ..

ولا يجب ان ننسى ان التحقيق فى قضية شركات توظيف الاموال يختلف عن اى قضية اخرى .

ـ لكن هل سيتم منح مهلة جديدة لشركات توظيف الاموال ؟ !

يجيب المستشار محمد صفوت مساعد المدعى الاشتراكى قائلاً : إنه من جانبنا فإننا نتقدم بتقرير يومى إلى المستشار عبد السلام حامد المدعى الاشتراكى حول الموقف مع الشركات التى يتم التحقيق معها حتى يكون المدعى العام على علم اولاً باول بالتطورات الخاصة بكل شركة .. والمدعى العام هو صاحب القرار فى هذا الامر .. وهو الذى يستطيع ان يقدر هل يتم تجديد فترة اخرى ام لا ؟ ! حيث لابد من اختيار التوقيت المناسب لذلك وظروفه وملاءمته بما فيه مصلحة المودعين .. وعامة فإنه يمكن تجديد المهلة مرة ثانية إذا ثبت ان الشركة جادة فى هذا الامر وان رد الاموال للمودعين يمضى بشكل جيد .. ولكن إذا اتضح ان الشركة تساوم لكسب الوقت



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : روز اليوسف

التاريخ : ٢٣ يوليو ١٩٩٠

وليست جادة في عملية رد الاموال فليس امامنا سوى التدخل مباشرة للتحفظ على هذه الشركات لصالح المودعين .. وللعلم فإنني أود ان اطمئن المودعين إلى ان جميع شركات توظيف الأموال الموجودة في جهاز المدعى الاشتراكي وبالتحديد الشركات الخمس التى يجرى التحقيق معها ، اصحابها جميعاً ممنوعون من السفر للخارج لفترة غير محددة بناء على طلب المدعى الاشتراكي وسيظل قرار المنع من السفر قائماً حتى يطلب المدعى الاشتراكي إلغاءه ولن يتم هذا بالطبع طالما ان المودعين مازالت لديهم اموال لدى هذه الشركات .

ويضيف المستشار محمد صفوت : ان الجهاز لا يتدخل في طبيعة العلاقة بين الشركة والمودعين في تقدير الاثمان او الاتفاق على المخالصات .. كما ان الجهاز لا علاقة له بتقدير او تثمين قيمة اصول الشركة التى يتم بيعها للمودعين .. واؤكد انه لولا جهاز المدعى الاشتراكي لما تمكن المودعون من استرداد شيء من اموالهم المودعة .. ويكفى انه خلال شهور معدودة من احالة هذه الشركات إلى الجهاز تم رد نسبة كبيرة من أموال المودعين فيها وقد ظلت هذه الشركات فترة طويلة قبل احالتها للجهاز دون ان يتم رد شيء على الإطلاق .

وفي ختام حديثه ينصح المستشار محمد صفوت المودعين في شركات توظيف الأموال ان يكونوا اكثر حرصاً على التمسك بحقوقهم لدى هذه الشركات وعدم الاتفاق او التوقيع على المخالصات إلا إذا كانت الضمانات والعروض المقدمة كافية والاصول المباعة غير مغالى فيها .. وللمودع الحق الكامل في الاختيار بالموافقة او الرفض ولا احد يستطيع أن يجبره على شيء لا يرغب في شرائه ! ■

المصدر : الوفد

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٤ يوليو ١٩٩٠

فى المليان

تكلم .. يا سيادة المستشار

احتار الناس ... من يصدقون ؟ ...
أيصدقون الصحف التي تستقي معلوماتها من مصادر مسئولة في جهاز المدعي الاشتراكي وهيئة سوق المال أم يصدقون المسئولين في شركات توظيف الأموال ؟ ... الصحف تقول أن الحد الاقصى لآجال شيكات المودعين ٦ أشهر فقط ، طبقاً لتعليمات المدعي الاشتراكي والمسئولون في الشركات يردون على استفسارات المودعين بأن الصحف غير صادقة ، وانه ليس في الامكان ابدع مما كان ... وان كان مش عاجبكم ، روحوا اشتكوا للمدعي الاشتراكي ، وأمام الحاجة ، يضطر العديد من المودعين لقبول الامر الواقع ، حتى وان طالت مدة رد حقوقهم الى ٤ سنوات ! ناهيك عن فترة تزيد على عامين منذ صدور قانون الشركات ، وعدم حصول المودعين خلالها على ابيض او أسود !

ولعل اقتناعي التام بأن القضية سياسية في المقام الاول ، هو الذي دفعني الى كتابة مقال في الإسبوع الماضي ، ناشدت فيه الرئيس مبارك التدخل بنفسه لحسم هذه القضية ، التي طالت واستطالت أكثر مما ينبغي ، مما قد ينذر بردود فعل شديدة العنف .

وقد تلقيت العديد من المكالمات التليفونية من المودعين في الشركات يشكون من عدم وصول أموالهم للمسئولين . وحيرتهم الشديدة بين جهاز المدعي الاشتراكي والشركات . والجميع يتفقون على ان حالتهم وصلت الى درجة خطيرة من البؤس والشقاء . وهم في حيرتهم بين الجهاز والشركات معذورون .. فالجهاز لا يكذب ما تنشره الصحف . وهذا يعني مصداقية ما ينشر . والشركات تكذب . وليس أمام المودعين من يضع الحقيقة في نصابها . وفي أجواء الصمت المريب ، تنطلق الشائعات . حول أسباب « رقة » الجهاز مع الشركات !!

فهل نأمل أن يعقد المستشار عبد السلام حامد المدعي العام الاشتراكي مؤتمراً صحفياً ، يعلن فيه ضوابط وشروط رد حقوق المودعين . وآخر تطورات هذه القضية ؟ ... ولعل صدور الصحف المصرية في يوم واحد . تحمل تصريحات المدعي الاشتراكي حول هذه القضية . يحسم تضارب الآراء ، ويحمي المودعين من أية خدعة . كما يحمي المسئولين في الشركات من أنفسهم !! .

أحمد لطفي



إلزام الريان بالكشف عن حجم أمواله بالخارج قبل بيع الأصول

أكدت مصادر إقتصادية بالبنك المركزى « للاهالى » بان البنك يضع عدة شروط بخصوص تصفية الريان ، من بينها ضرورة رد الشركة للاموال الموجودة بالبنوك الاجنبية وتقديم بيان تفصيلى حول قيمتها الحاليةبعد حساب نسب الأرباح عليها ، الناتجة عن إيداعها بتلك البنوك .

وبشرط أن يكون هذا الرد متوافقا زمنيا مع عرض بيع أصول الشركة . وتقديم ما يثبت ما تم إنفاقه على أذون استيردية لمعدات والات ووسائل انتاج ، ولن يعتد باى إذن إستيراد ليس مفتوحا له اعتماد باحد البنوك الرسمية . واضافت المصادر أن البنك سلم منذ أيام للهيئات القضائية المختصة أرقام الحسابات للريان بالخارج التى تم تحويل الاموال عليها .

وعلى حد قول مسئول كبير : إن على الريان ومحاميه أن يلتزموا بحدود القانون ، وأن يقبلوا كافة المطالب للجهات التنفيذية والمصرفية ، لقبول كافة مطالبهم ، ليتم عرض البيع ، إذا كانوا جادين حقا .



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦ يوليو ١٩٩٠



ليلى .. فى المولد

محمد العزبى

■ تهافت الناس على الريان ، فكان ماكان
تمسحوا ببركات السعد ، فنالهم غضب الله .
جاءهم صاحب الهدى ، فضاع مافيه النصيب .
أما الشريف فقد بدا يوما وكأنه الأمل ، حتى كثرت الشكاوى منه والآلام .

وبين الأربعة الكبار عشرات أدخلوا الهم بيوت مصر .. حتى ولو قالوا بحسن النوايا .

أخطأ الناس عندما صدقوا ، وأخطأوا عندما تصوروا أن المليم بألف وساروا خلف «بياعين الهوا» .

انطلقت اللحى وقصرت الجلابيب واختلط فن الدعاية المودرن بكلمات الله الخالدة ..

عزف المشايخ لحن الربا والحرام ، وكثرت الفتاوى والتهويمات ..

غير أن أبلغ دعاية هى نسبة الارباح المبالغ فيها والتى لم تكن تدخل عقلا .. ولو أن البنوك دفعت أكثر لنسى الناس الحلال والحرام .

لزمت الحكومة الصمت ، بل وظهر رجالها ينالون البركة وينضمون الى ركب توظيف الاموال .

كلنا مسئولون وكلنا فى مولد واحد .

الحكاية قديمة ، والضحايا كثيرون ، والجرائد تزيف ، والمحامون يبيعون الاوهام ، والحكومة مازالت فى حالة صمت .

طال الصمت ودب اليأس ولم يبق سوى الصراخ ..

صراخ الضحايا وهم فى طوابير مهينة تنتهى بأن يخرج إليهم بعض ذوى اللحى وبعض حليقى الذقون يهشونهم كالغنم و «مافيش فلوس .. خلصت» .

صراخ على المسرح بعد أن تحولت القضية إلى دراما مضحكة ومبكية فى نفس الوقت .

●● رأيت «نور الشريف» يلعب دور «على بومبة» فى مسرحية «المليم بأربعة» التى كتبها «ابوالعلا السلاموني» واضاف اليها «عبدالرحمن الابنودي» ليخرجها لنا «جلال الشرقاوي» بحسه الفني والسياسى الذى أعطى لمسرحه بريقا من نوع خاص ووعيا بما تعانى منه الجماهير .

فى البداية كانت «إنقلاب» التى ترضى العين بماترى والاذن بماتسمع من كلمات «صلاح جاهين» موسيقى «محمد نوح» ، وأهم من ذلك أنها تشفى الغليل بموقفها السياسي وماجرى لـ «ليلى» وجرى لمصر .

بعدها لم يعرض «جلال الشرقاوى» مسرحية إلا وكانت سياسية .. بعضها نجح وبعضها لم يكتب له النجاح ، ربما لأن الجمهور كان يتوقع أعمالا أكثر فنية وحرفية من «إنقلاب» ، أو ربما لأن جلال كان يتعجل مشاركة مسرحه فى الاحداث السياسية ، وربما لأن الناس أصابهم يأس من الاصلاح بالكلام ، بدليل أن بعض الاسقاطات السياسية التى كانت تقيم الدنيا وتقعدها منذ سنوات قليلة ، لم تعد تستثير أحدا .

هكذا جاءت مسرحية «المليم بأربعة» تتناول الابعاد المختلفة لمأساة توظيف الاموال ، ولست مع القائلين بأنها جاءت بعد الميعاد ، فالقضية قائمة والخطر كامن ونهاية المسرحية تشير إلى أن طريقة جديدة للنصب والاحتيال وأيضا باسم الدين - سوف تظهر من جديد وسوف تخدع الملايين .

البعد الثالث فى المسرحية هو موقف الحكومة الذي جسده «المخبر» محمود الجندى ، وكل همه أن يأخذ نصيبه وأن يقاسم ، فيبدو الوجه الآخر للبلطجى والنصاب وصاحب الكرامات .. هذا البعد الذى جسده الفنان القدير في دوره المحدود زمنا العميق أداء ، هو من أهم مافى مسرحية «المليم بأربعة» ، التى لايعيبها أن الاحداث سبقتها أو أن الواقع أغرب من الخيال وأن ماحدث فى دنيا الناس أقسى بكثير ممايحدث على خشبة المسرح ، وإنما يعيبها أنها لجأت إلى وقائع معروفة ومنشورة فأعادت روايتها ، وآخرها الشيخ الذى عرض أن يضمن صاحب شركة توظيف الاموال وأن يسجن بدلا منه لولزم الامر .. وكنت أفضل أن تتحرر الدراما المؤلفة من الدراما الواقعية التى يعرفها كل الناس .

ومع ذلك فإن مسرحية «المليم بأربعة» تحقق الهدف تماما حيث تفاعل النص مع اشعار «الابنودى» وإخراج «الشرقاوى» لتقديم مفهوم محدد ورؤية واضحة لماكان ومايجري وما قد يحدث فى المستقبل .

وعذرا إذا كنت لاأتناول المسرح بالنقد على أصوله لأن ذلك ليس مجالى وتخصصى وإنما أذهب إلى المسرح متفرجا عاديا باحثا عن المتعة ذات الهدف والمضمون .. ولقد امتعتنى «المليم بأربعة» .. أجاد بعض الممثلين ، واجتهد البعض الآخر .. «نورا» لها بريقها ، و «هندية» لم تكن ترقص فقط .. الصف الثانى فرض نفسه بجدارة ، فصفق له الجمهور رغم الحركات المبالغ فيها .. لم يكن هناك مايدعو للقفشات «الجارحة» والايحاءات الخارجة خصوصا بين «محمد أبو العينين» و «ليلى فهمى» ، ولعله خروج على النص لايليق ، بينما المسرحية لاتحتاج إلى تلك التوابل التى قد تفيد فى بعض المسرحيات وقد تصبح ضرورة لاغنى عنها لنجاح مسرحيات أخرى .

بعد كل تلك المسرحيات السياسية ، يبدو «جلال الشرقاوى» زعيما سياسيا له جمهور أعرض من بعض الاحزاب ، يحمله ذلك مسئولية أكبر ، ويجعلنا نحاسبه



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٢٦ يوليو ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اكثر ، ونقسو عليه احيانا .. رغم أن قلوبنا معه .

* * *

●● بدون دعاية ولاحتى بلاغ للناس يصفق الجمهور كل مساء لـ «بياعين الهوا» .. الفصل الاول منها يستحق إعادة نظر ، أما الفصل الثانى فيستحق التقدير في التأليف والاخراج والتمثيل .. والموضوع هو الأفاقون من رجال توظيف الأموال الذين استخدموا بريق الدين وسذاجة المواطنين وعاثوا فسادا .. أبدع الفنان «محيى اسماعيل» ببساطة ورشاقة وفهم لطبيعة الدور .. رأيت «إيمان» تمثل لأول مرة رغم ظهورها من قبل في كثير من الاعمال الفنية .. أجادت «علا رامى» فى دور فتاة الاعلانات .. اجتهد معظم الممثلين والممثلات وحاولوا التفوق ، وإن كانت هناك بعض المبالغات فى أداء المخبرين «لزوم الضحك» .. كل هذا بامكانيات متواضعة ، فالمسرحية قطاع عام .

لقد اسعدني أن يشارك القطاع العام والقطاع الخاص في تناول نفس الموضوع ، وفي نفس الوقت .

النص كتبه «وحيد غازى» وهو صحفى سياسى يعايش الاحداث ويعانى منها يوميا بصفته رئيسا لتحرير احدى جرائد المعارضة ، وإذا كان موقفه واضحا من الدجال باسم الدين فإنه يضحكنا من أنفسنا وعلى أنفسنا ونحن نتزاحم بحماس وسذاجة نقدم تحويشة العمر للشيخ «الامير» محيى اسماعيل ، والشيخ نفسه يشفق على ضحاياه ويرجوهم : «خللى لك ألف .. خللى لك ميه» ، والناس تتوسل وتبكى حتى يأخذ منهم كل مايملكون ..

ولقد كان «وحيد» قادرا أكثر على اظهار دور بعض المسئولين ومسئوليتهم سواء بالتآمر أو بالتناقض أو بالاهمال .

تجمعت كل خيوط العمل فى يد المخرج «حسام الدين صلاح» الذى لم يسعدنى مشاهدة أعمال له من قبل ، ولكن تكيفه «بياعين الهوا» ، أو على الاصح الفصل الثانى من المسرحية .. لقد أحسست ببصمات المخرج واضحة ، ورؤيته أيضا .. وصفقت له وهو يحذر فى النهاية من أن الدجل سوف يستمر .

●● وإنها ليست مصادفة أن يتعرض كل من القطاع العام والخاص «بوعى» لقضية حيوية تشغل الرأى العام وتؤرقه ، فنحن جميعا فى قارب واحد ، ونحن جميعا تشغلنا «ليلى» التى يسرقونها أحيانا ويغتصبونها أحيانا ولكنها تبقى على مر الزمن «ذات الرداء الاخضر» فى مولد يعج باللصوص .. وبالناس الطيبين .

